

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/2004/23
E/CN.4/2004/127
15 October 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

تقرير لجنة حقوق الإنسان

عن دورتها الستين

(جنيف، ١٥ آذار/مارس - ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/2004/23
E/CN.4/2004/127
15 October 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

تقرير لجنة حقوق الإنسان

عن دورتها الستين

(جنيف، ١٥ آذار/مارس - ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يجوز لدولة غير عضو في اللجنة أن تقدم اقتراحات وذلك عملاً بالفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وترد قائمة المشتركين في المرفق الثاني من هذا التقرير.

E/2004/23
E/CN.4/2004/127

المحتويات

الصفحة	الفصل
١٣	الأول- مشاريع المقررات الموصى باعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٣	١- تدعيم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
	٢- استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير
١٣	٣- الحق في التنمية
١٤	٤- مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين
١٤	٥- حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
١٤	٦- حالة حقوق الإنسان في بيلاروس
	٧- الآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان
١٥	٨- الحق في الغذاء
١٥	٩- حقوق الإنسان والفقير المدقع
١٥	١٠- الحق في التعليم
١٦	١١- حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه
	١٢- مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إقرار هذه الحقوق
١٦	١٣- الحق في الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية
١٦	١٤- القضاء على جميع أشكال التعصب الديني
١٧	١٥- حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا
١٧	١٦- حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي
١٨	١٧- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
١٨	١٨- حقوق الإنسان للمهاجرين
١٨	١٩- المشردون داخليا
	٢٠- الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم
١٨	٢١- الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بوضع مشروع إعلان وفقا للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٤٩/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
١٩	

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفصل</u> <u>الأول (تابع)</u>
١٩	٢٢- حالة حقوق الإنسان في ميانمار
١٩	٢٣- حقوق الإنسان وقضايا السكان الأصليين
١٩	٢٤- متابعة عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان
٢٠	٢٥- الإفلات من العقاب
٢٠	٢٦- تكوين ملاك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
٢١	٢٧- تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان
٢١	٢٨- الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في بوروندي
٢١	٢٩- التعاون التقني والخدمات الاستشارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢٢	٣٠- التعاون التقني والخدمات الاستشارية في تشاد
٢٢	٣١- تقديم المساعدة إلى سيراليون في ميدان حقوق الإنسان
٢٢	٣٢- حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب
٢٣	٣٣- المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامح عمل ديربان
٢٣	٣٤- قرار يتعلق بباراغواي اتخذ بموجب الإجراءات المنشأ وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د-٤٨)
٢٣	٣٥- الفساد وأثره على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصةً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٢٣	٣٦- العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان
٢٤	٣٧- المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال
٢٤	٣٨- الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر على صحة المرأة والطفلة
٢٤	٣٩- نشر تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق غير المواطنين
٢٥	٤٠- صندوق التبرعات لصالح الأنشطة المتصلة بالأقليات
٢٥	٤١- مسؤوليات الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال المرتبطة بها في مجال حقوق الإنسان
٢٥	٤٢- حقوق الإنسان وأخلاقيات علم الأحياء
٢٦	٤٣- تطبيق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على نطاق العالم
٢٦	٤٤- موعد انعقاد الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان
٢٧	٤٥- تنظيم أعمال الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان
٢٧	٤٦- حالة حقوق الإنسان في السودان
٢٧	٤٧- التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في أفغانستان

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفصل
٢٨	القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة في دورتها الستين الثاني -
ألف - القرارات	
٢٨	الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة..... ١/٢٠٠٤
٢٩	تدعيم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان..... ٢/٢٠٠٤
٣٢	الحالة في فلسطين المحتلة..... ٣/٢٠٠٤
٣٣	مسألة الصحراء الغربية..... ٤/٢٠٠٤
	استخدام المترقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب
٣٥	في تقرير المصير..... ٥/٢٠٠٤
٣٩	مناهضة تشويه صورة الأديان..... ٦/٢٠٠٤
٤٢	الحق في التنمية..... ٧/٢٠٠٤
٤٥	حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل..... ٨/٢٠٠٤
٤٧	المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة..... ٩/٢٠٠٤
٥٠	مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين .. ١٠/٢٠٠٤
٥٥	حالة حقوق الإنسان في كوبا..... ١١/٢٠٠٤
٥٦	حالة حقوق الإنسان في تركمانستان..... ١٢/٢٠٠٤
٥٩	حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية..... ١٣/٢٠٠٤
٦٣	حالة حقوق الإنسان في بيلاروس..... ١٤/٢٠٠٤
٦٥	التعاون مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان..... ١٥/٢٠٠٤
	عدم جواز ممارسات معينة تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة للعنصرية
٦٧	والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب..... ١٦/٢٠٠٤
	الآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السميّة والخطرة بصورة غير
٦٨	مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان..... ١٧/٢٠٠٤
	آثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع
٧٢	حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..... ١٨/٢٠٠٤
٧٦	الحق في الغذاء..... ١٩/٢٠٠٤
٧٩	تعزيز تمتع الجميع بالحقوق الثقافية واحترام مختلف الهويات الثقافية..... ٢٠/٢٠٠٤
٨٣	السكن اللائق كعنصر من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي مناسب..... ٢١/٢٠٠٤
٨٧	حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد..... ٢٢/٢٠٠٤
٩٠	حقوق الإنسان والفقير المدقع..... ٢٣/٢٠٠٤

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفصل</u>
	<u>الثاني (تابع)</u>
٩٥	العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان
٩٨	الحق في التعليم
	إتاحة إمكانية التداوي في سياق جوائح كفيروس نقص المناعة البشري/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا
١٠٣	متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا
١٠٩	حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه
١١٤	حظر الإخلاء القسري
	مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إقرار هذه الحقوق
١١٦	دعم دور المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات والترتيبات في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها
١٢٣	تعزيز المشاركة الشعبية والإنصاف والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز بوصفها أسساً جوهرية للديمقراطية
١٢٦	نزاهة النظام القضائي
١٣٠	استقلال ونزاهة القضاء والمحلفين والخبراء القضائيين واستقلال المحامين
١٣١	الحق في الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية
١٣٤	الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية
١٣٦	القضاء على جميع أشكال التعصب الديني
١٣٧	حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً
١٤١	التعارض بين الديمقراطية والعنصرية
١٤٥	الاحتجاز التعسفي
١٤٨	حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي
١٥٠	التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
١٥٥	الحق في حرية الرأي والتعبير
١٦٠	حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، وبخاصة قضاء الأحداث
١٦٤	حقوق الإنسان والإرهاب
١٦٨	حقوق الإنسان والإرهاب

المحتويات (تابع)

الصفحة

الفصل

الثاني (تابع)

١٧٣ الاتجار بالنساء والفتيات	٤٥/٢٠٠٤
١٧٧ القضاء على العنف ضد المرأة	٤٦/٢٠٠٤
١٨٥ اختطاف الأطفال في أفريقيا	٤٧/٢٠٠٤
١٨٨ حقوق الطفل	٤٨/٢٠٠٤
٢٠٢ العنف ضد العاملات المهاجرات	٤٩/٢٠٠٤
٢٠٤ الأشخاص المفقودون	٥٠/٢٠٠٤
٢٠٦ حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية	٥١/٢٠٠٤
٢٠٩ حقوق الإنسان للمعوقين	٥٢/٢٠٠٤
٢١٣ حقوق الإنسان للمهاجرين	٥٣/٢٠٠٤
٢١٨	التسامح والتعددية باعتبارهما عنصرين لا يقبلان التجزئة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان	٥٤/٢٠٠٤
٢٢١ المشردون داخليا	٥٥/٢٠٠٤
٢٢٦ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	٥٦/٢٠٠٤
٢٢٩	الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	٥٧/٢٠٠٤
٢٣٠	الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم	٥٨/٢٠٠٤
٢٣٥ ١٩٩٤	٥٩/٢٠٠٤
٢٣٧ أعمال اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	٦٠/٢٠٠٤
٢٤١ حالة حقوق الإنسان في ميانمار	٦١/٢٠٠٤
٢٤٦ حقوق الإنسان وقضايا السكان الأصليين	٦٢/٢٠٠٤
٢٥٠ تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان	٦٣/٢٠٠٤
٢٥٢ تعزيز نظام دولي ديمقراطي وعادل	٦٤/٢٠٠٤
٢٥٧ تعزيز السلم كشرط أساسي لتمتع الجميع تمتعا كاملا بحقوق الإنسان	٦٥/٢٠٠٤
٢٥٩ حقوق الإنسان والتضامن الدولي	٦٦/٢٠٠٤
٢٦١ مسألة عقوبة الإعدام	٦٧/٢٠٠٤
٢٦٤ المدافعون عن حقوق الإنسان	٦٨/٢٠٠٤

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفصل</u>
	الثاني (تابع)
٢٦٧	٦٩/٢٠٠٤ حالة العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان
٢٧١	٧٠/٢٠٠٤ دور الحكم السديد في تعزيز حقوق الإنسان
٢٧٣	٧١/٢٠٠٤ متابعة عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان
٢٧٥	٧٢/٢٠٠٤ الإفلات من العقاب
٢٧٩	٧٣/٢٠٠٤ تكوين ملاك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
	٧٤/٢٠٠٤ التعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
٢٨٦	
٢٨٩	٧٥/٢٠٠٤ المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
٢٩٢	٧٦/٢٠٠٤ حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة
٢٩٨	٧٧/٢٠٠٤ حماية موظفي الأمم المتحدة
	٧٨/٢٠٠٤ التنفيذ الفعال للضغوط الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التزامات تقديم التقارير بموجب الضغوط الدولية لحقوق الإنسان
٣٠٣	
٣٠٧	٧٩/٢٠٠٤ التعاون التقني والخدمات الاستشارية في كمبوديا
٣٠٩	٨٠/٢٠٠٤ تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان
٣١٦	٨١/٢٠٠٤ الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان
٣٢٠	٨٢/٢٠٠٤ الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في بوروندي
٣٢٤	٨٣/٢٠٠٤ التعاون التقني والخدمات الاستشارية في ليبيريا
٣٢٦	٨٤/٢٠٠٤ التعاون التقني والخدمات الاستشارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية
٣٣١	٨٥/٢٠٠٤ التعاون التقني والخدمات الاستشارية في تشاد
٣٣٣	٨٦/٢٠٠٤ تقديم المساعدة إلى سيراليون في ميدان حقوق الإنسان
٣٣٦	٨٧/٢٠٠٤ حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب
	٨٨/٢٠٠٤ المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان
٣٣٩	
	باء - المقررات
٣٤٣	١٠١/٢٠٠٤ تنظيم الأعمال
٣٤٦	١٠٢/٢٠٠٤ جلسة خاصة للجنة حقوق الإنسان تُعقد أثناء دورتها الستين
	١٠٣/٢٠٠٤ قرار يتعلق بباراغواي اتخذ بموجب الإجراءات المنشأ وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د-٤٨)
٣٤٦	
٣٤٧	١٠٤/٢٠٠٤ تمديد الموعد النهائي المحدد في المقرر ١١٨/٢٠٠٣

المحتويات (تابع)

الصفحة

الفصل

الثاني (تابع)

٣٤٧E/CN.4/2004/L.9 القرار	١٠٥/٢٠٠٤
٣٤٨	١٠٦/٢٠٠٤
٣٤٨	١٠٧/٢٠٠٤
٣٤٨	١٠٨/٢٠٠٤
٣٤٩	١٠٩/٢٠٠٤
٣٤٩	١١٠/٢٠٠٤
٣٥٠	١١١/٢٠٠٤
٣٥٠	١١٢/٢٠٠٤
٣٥٠	١١٣/٢٠٠٤
٣٥١	١١٤/٢٠٠٤
٣٥١	١١٥/٢٠٠٤
٣٥٢	١١٦/٢٠٠٤
٣٥٢	١١٧/٢٠٠٤
٣٥٣	١١٨/٢٠٠٤
٣٥٣	١١٩/٢٠٠٤
٣٥٣	١٢٠/٢٠٠٤
٣٥٤	١٢١/٢٠٠٤
٣٥٤	١٢٢/٢٠٠٤
٣٥٤	١٢٣/٢٠٠٤
٣٥٥	١٢٤/٢٠٠٤
٣٥٥	١٢٥/٢٠٠٤
٣٥٥	١٢٦/٢٠٠٤
٣٥٦	١٢٧/٢٠٠٤
٣٥٦	١٢٨/٢٠٠٤

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٣٥٩	٦٤ - ١	التاليث تنظيم أعمال الدورة.....
٣٥٩	٣ - ١	ألف- افتتاح الدورة ومدتها.....
٣٥٩	٤	باء- الحضور.....
٣٥٩	٧ - ٥	جيم- انتخاب أعضاء المكتب.....
٣٦٠	٩- ٨	دال- جدول الأعمال.....
٣٦٠	٤٨ - ١٠	هاء- تنظيم الأعمال.....
٣٦٥	٥٣ - ٤٩	واو- الجلسات والقرارات والوثائق.....
٣٦٦	٥٥ - ٥٤	زاي- الزيارات.....
٣٦٩	٦١ - ٥٦	حاء- تنظيم أعمال الدورة الحادية والستين للجنة.....
٣٦٩	٦٣ - ٦٢	طاء- ملاحظات ختامية.....
		بيان الرئيس.....
٣٧٠	٦٤	حالة حقوق الإنسان في كولومبيا.....
		الرابع- تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومتابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.....
٣٧٧	٨٠ - ٦٥	الخامس- حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه على الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي.....
٣٨٠	٩٧ - ٨١	السادس- العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز.....
٣٨٣	١١٨ - ٩٨	(أ) التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان.....
٣٨٧	١٢٨-١١٩	السابع- الحق في التنمية.....
٣٨٩	١٤٩-١٢٩	الثامن- مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين.....
		التاسع- مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، بما في ذلك ما يلي:
		(أ) مسألة حقوق الإنسان في قبرص؛
		(ب) الإجراء المنشأ وفقا لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د-٤٨) و ٣/٢٠٠٠.....
٣٩٢	٢١٣-١٥٠	العاشر- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.....
٤١٠	٣٢٠-٢١٤	الحادي عشر- الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل:
		(أ) التعذيب والاحتجاز؛
		(ب) حالات الاختفاء والإعدام بإجراءات موجزة؛

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
		الحادي عشر (تابع)
		(ج) حرية التعبير؛
		(د) استقلال القضاء، وإقامة العدل، والإفلات من العقاب؛
		(هـ) التعصب الديني؛
		(و) حالات الطوارئ؛
٤٢٩	٣٩٧-٣٢١	(ز) الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية.....
		الثاني عشر - إدماع حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الذي يراعي نوع الجنس:
٤٤١	٤٢٥-٣٩٨	(أ) العنف ضد المرأة.....
٤٤٦	٤٣٩-٤٢٦	الثالث عشر - حقوق الطفل.....
		الرابع عشر - فئات محددة من الجماعات والأفراد:
		(أ) العمال المهاجرون؛
		(ب) الأقليات؛
		(ج) الترواح الجماعي والمشردون؛
٤٤٨	٤٩١-٤٤٠	(د) فئات مستضعفة أخرى من الجماعات والأفراد.....
٤٥٦	٥٢٠-٤٩٢	الخامس عشر - قضايا السكان الأصليين.....
		السادس عشر - تقرير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان:
		(أ) التقرير ومشاريع المقررات؛
٤٦٠	٥٣٩-٥٢١	(ب) انتخاب الأعضاء.....
		السابع عشر - تعزيز وحماية حقوق الإنسان
		(أ) حالة العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان؛
		(ب) المدافعون عن حقوق الإنسان؛
		(ج) الإعلام والتثقيف؛
٤٦٤	٦٣٤-٥٤٠	(د) العلم والبيئة.....
		الثامن عشر - فعالية عمل آليات حقوق الإنسان:
		(أ) الهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛
		(ب) المؤسسات الوطنية والترتيبات الإقليمية؛
٤٨٢	٦٦٨-٦٣٥	(ج) مواءمة وتعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.....

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٤٨٩	٧١٧-٦٦٩	التاسع عشر - الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان
		بيانات الرئيس
٤٩٥	٧١٣	التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في أفغانستان
	٧١٥	حالة حقوق الإنسان في هايتي
٤٩٨	٧١٦	تقديم المساعدة إلى نيبال في مجال حقوق الإنسان
٥٠١	٧١٧	التعاون التقني والخدمات الاستشارية في تيمور - ليشتي
٥٠٢	٧٢٠-٧١٨	العشرون - ترشيد أعمال اللجنة
		الحادي والعشرون - (أ) مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية
٥٠٣	٧٢٣-٧٢١	والستين للجنة
		(ب) التقرير المرفوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الدورة
٥١٦	٧٢٤	الستين للجنة

المرفقات

٥١٧	جدول الأعمال	الأول -
٥١٩	الحضور	الثاني -
٥٣٥	المناقشة العامة	الثالث -
	ما يترتب على القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة في دورتها الستين من آثار إدارية وآثار	الرابع -
٥٥٦	في الميزانية البرنامجية	
	القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة والبيانات التي أدلت بها الرئيسة نيابة عن اللجنة في	الخامس -
٥٦١	دورها الستين	
٥٧٤	قائمة بالوثائق الصادرة من أجل الدورة الستين للجنة	السادس -
٦٢٠	فهرس الموضوعات التي نظرت فيها اللجنة في دورتها الستين	

الفصل الأول

مشاريع المقررات الموصى باعتمادها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١- تدعيم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد توصية اللجنة بأن يقوم المجلس والجمعية العامة بتزويد مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بسبل ووسائل تتناسب مع مهامها المتزايدة، فضلاً عن توفير المزيد من الموارد للمقررين الخاصين.

[انظر القرار ٢/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل الرابع.]

٢- استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٥/٢٠٠٤ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد مقرر اللجنة أن تمدد لفترة ثلاث سنوات ولاية المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير.

ويؤيد المجلس أيضاً الطلب الموجه إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعقد اجتماعاً ثالثاً للخبراء بشأن الأشكال التقليدية والجديدة لاستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة حق الشعوب في تقرير المصير، تكون أهدافه الرئيسية كالتالي:

(أ) مواصلة النظر في التعريف القانوني الجديد "للمرتزق" المقترح في الفقرة ٤٧ من تقرير المقرر الخاص (E/CN.4/2004/15)؛

(ب) وضع مقترحات بشأن السبل الممكنة لتنظيم أنشطة الشركات الخاصة التي تقدم المساعدة العسكرية والمشورة وخدمات الأمن في السوق الدولية والإشراف الدولي على هذه الأنشطة؛

(ج) دراسة وتقييم أنشطة المرتزقة الأخيرة في أفريقيا.

[انظر القرار ٥/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل الخامس.]

٣- الحق في التنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧/٢٠٠٤ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد مقرر اللجنة تمديد فترة ولاية الفريق العامل المعني بالحق في التنمية لمدة سنة، وعقد دورته السادسة قبل

انعقاد دورتها الحادية والستين، وذلك لفترة عشرة أيام عمل تُخصَّص خمسة منها لفرقة العمل رفيعة المستوى المنشأة في إطار الفريق العامل، بحيث تتمكن من عقد اجتماعاتها وتقديم استنتاجاتها وتوصياتها إلى الفريق العامل قبل انعقاد دورته بوقت وافٍ؛ ويجتمع الفريق العامل، بدوره، لفترة خمسة أيام عمل للنظر في استنتاجات فرقة العمل وتوصياتها وطرح مبادرات وفقاً للولاية المسندة إليه.

[انظر القرار ٧/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل السابع.]

٤ - مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٠/٢٠٠٤ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوافق على طلب اللجنة إلى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، التحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية لمبادئ وأسس القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والمؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والقيام، باعتباره يمثل آلية رصد، بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات، وتقديم تقارير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الحادية والستين إلى حين انتهاء ولاية المقرر الخاص المحددة في قرار اللجنة ٢/١٩٩٣ ألف المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣.

[انظر القرار ١٠/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل الثامن.]

٥ - حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٣/٢٠٠٤ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوافق على الطلب الموجه إلى رئيس اللجنة أن يقوم، بعد إجراء مشاورات مع مكتب اللجنة، بتعيين فرد ذي مكانة دولية وخبرة في ميدان حقوق الإنسان معترف بهما ليعمل كمقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويقيم اتصالاً مباشراً بحكومة وشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وذلك بطرق منها الزيارات إلى البلد، ويحقق في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويقدم تقارير عن تلك الحالة وعن امتثال الحكومة لالتزاماتها القائمة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويلتمس ويتلقى معلومات جديدة بالتصديق والثقة من جميع الجهات الفاعلة المعنية.

ويوافق المجلس كذلك على الطلب الموجه إلى الأمين العام أن يقدم إلى المقرر الخاص كل المساعدة اللازمة له للاضطلاع بولايته.

[انظر القرار ١٣/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل التاسع.]

٦ - حالة حقوق الإنسان في بيلاروس

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٤/٢٠٠٤ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوافق على مقرر اللجنة تعيين مقرر خاص، في حدود الموارد المتاحة، لإقامة اتصالات مباشرة مع

حكومة بيلاروس وشعبها قصد دراسة حالة حقوق الإنسان في بيلاروس ومتابعة أي تقدم يتم إحرازه في مجال وضع برنامج للتنقيف في مجال حقوق الإنسان لجميع قطاعات المجتمع، ولا سيما الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين، والقضاة، وموظفو السجون، والمجتمع المدني، وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين.

[انظر القرار ١٤/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل التاسع].

٧- الآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السميّة والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٧/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوافق على مقرر اللجنة أن تمتد لثلاث سنوات أخرى ولاية المقررة الخاصة المعنية بالآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السميّة والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان.

[انظر القرار ١٧/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل العاشر].

٨- الحق في الغذاء

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوافق على الطلب الموجه إلى المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ القرار ١٩/٢٠٠٤.

[انظر القرار ١٩/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل العاشر].

٩- حقوق الإنسان والفقير المدقع

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٣/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوافق على مقرر اللجنة أن تمتد لفترة سنتين ولاية الخبير المستقل المعني بالفقير المدقع، وفقاً لقرار اللجنة ٢٥/١٩٩٨ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وعلى طلبها إلى الخبير المستقل تقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين.

[انظر القرار ٢٣/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل العاشر].

١٠- الحق في التعليم

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٥/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوافق على مقرر اللجنة تمديد ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم لفترة ثلاث سنوات وعلى طلبها إليه تقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين.

ويوافق المجلس أيضاً على طلب اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم إلى المقرر الخاص كل المساعدة اللازمة لتمكينه من أداء ولايته.

[انظر القرار ٢٥/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل العاشر.]

١١- حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٧/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوافق على طلب اللجنة إلى المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، أن يقوم سنوياً بتقديم تقرير إلى اللجنة وتقرير مؤقت إلى الجمعية العامة عن الأنشطة المضطلع بها في نطاق ولايته.

[انظر القرار ٢٧/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل العاشر.]

١٢- مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إقرار هذه الحقوق

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٩/٢٠٠٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد مقرر اللجنة أن تمدد لفترة سنتين ولاية الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ عملاً بقرار اللجنة ٢٤/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ والمكلف بالنظر في الخيارات المتعلقة بصياغة بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويأذن للفريق العامل بالاجتماع لمدة عشرة أيام قبل انعقاد كل من الدورتين الحادية والستين والثانية والستين للجنة.

[انظر القرار ٢٩/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل العاشر.]

١٣- الحق في الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٣٤/٢٠٠٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوافق على طلب اللجنة إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعقد، في حدود الموارد المتاحة وبالتعاون مع الحكومات التي يهملها الأمر، اجتماعاً استشارياً ثالثاً لجميع من يهمهم الأمر من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس لوضع الصيغة النهائية "للمبادئ الأساسية والخطوط التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجرم لضحايا انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي"، والنظر، حسب الاقتضاء، في جميع الخيارات المتعلقة باعتماد هذه المبادئ والخطوط التوجيهية.

[انظر القرار ٣٤/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل الحادي عشر.]

١٤ - القضاء على جميع أشكال التعصب الديني

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٣٦/٢٠٠٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوافق على مقرر اللجنة تمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد لفترة ثلاث سنوات، وعلى طلبها إليه أن يقدم تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وأن يرفع تقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين.

كما يوافق المجلس على طلب اللجنة إلى الأمين العام أن يكفل حصول المقرر الخاص على الموارد اللازمة لتمكينه من الاضطلاع بولايته على أتم وجه.

[انظر القرار ٣٦/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل الحادي عشر].

١٥ - حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٣٧/٢٠٠٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد مقرر اللجنة تمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً لفترة ثلاث سنوات، ويوافق على طلب اللجنة إلى الأمين العام أن يوفر للمقرر الخاص الموارد البشرية والمالية والمادية الكافية لتمكينه من أداء ولايته بفعالية.

[انظر القرار ٣٧/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل الحادي عشر].

١٦ - حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٤٠/٢٠٠٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوافق على مقرر اللجنة القاضي بتمديد ولاية الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي لفترة ثلاث سنوات أخرى.

كما يوافق المجلس على طلب اللجنة من الفريق العامل بين الدورات المفتوح العضوية المكلف بمهمة صياغة مشروع صك ناظم ملزم قانونياً من أجل حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري أن يجتمع لمدة خمسة عشر يوم عمل في دورتين قبل انعقاد الدورة الحادية والستين للجنة، على أن يعقد دورة من عشرة أيام عمل وأخرى من خمسة أيام عمل، بحيث تُمول الدورة الثانية من الموارد القائمة، بهدف الإسراع بإنهاء أعماله، وأن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين.

[انظر القرار ٤٠/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل الحادي عشر].

١٧- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٤١/٢٠٠٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد مقرر اللجنة بتحديد ولاية المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لفترة ثلاث سنوات.

[انظر القرار ٤١/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل الحادي عشر].

١٨- حقوق الإنسان للمهاجرين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٣/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد طلب اللجنة إلى المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين أن تقدم تقريراً عن أنشطتها إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الحادية والستين

[انظر القرار ٥٣/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل الرابع عشر].

١٩- المشردون داخليا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٥/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد طلب اللجنة إلى الأمين العام أن يقوم، معتمداً بفعالية على الأعمال التي قام بها ممثله الخاص المعني بالمشردين داخليا، بإنشاء آلية لمعالجة مشكلة التشرد الداخلي المعقدة بطرق منها على الأخص تعميم مراعاة حقوق الإنسان للمشردين داخليا في جميع الأقسام المختصة في منظومة الأمم المتحدة.

كما يؤيد المجلس الطلب الموجه إلى الأمين العام أن يكفل تقديم الآلية تقارير سنوية عن أنشطتها إلى لجنة حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة، على أن تتضمن هذه التقارير اقتراحات وتوصيات تتعلق بحقوق الإنسان للمشردين داخليا وأن تدعو إلى إقامة حوار تفاعلي بهذا الشأن.

[انظر القرار ٥٥/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل الرابع عشر].

٢٠- الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٨/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد توصية اللجنة بأن يأذن للفريق العامل بأن يجتمع لفترة خمسة أيام عمل قبل انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

[انظر القرار ٥٨/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل الخامس عشر].

٢١- الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بوضع مشروع إعلان
وفقاً للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٤٩/٤١٤ المؤرخ ٢٣ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٤

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٩/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يأذن للفريق العامل المنشأ وفقاً لقرار اللجنة ٣٢/١٩٩٥ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٥ بأن يجتمع لفترة عشرة أيام عمل قبل انعقاد الدورة الحادية والستين للجنة، على أن تغطي تكاليف الاجتماع من الموارد المتاحة.

[انظر القرار ٥٩/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل الخامس عشر].

٢٢- حالة حقوق الإنسان في ميانمار

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦١/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد مقرر اللجنة تمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، كما وردت في قرار اللجنة ٥٨/١٩٩٢ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٢، لمدة سنة أخرى، وطلبها إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وتقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين وأن يأخذ بمنظور يراعي نوع الجنس في جميع أعماله.

[انظر القرار ٦١/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل التاسع].

٢٣- حقوق الإنسان وقضايا السكان الأصليين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوافق على مقرر اللجنة تمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين لفترة ثلاث سنوات إضافية، وعلى طلبها إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً عن أعماله إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الحادية والستين.

كما يؤيد المجلس طلب اللجنة إلى الأمين العام وإلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم كل ما يلزم من مساعدة بشرية وتقنية ومالية للمقرر الخاص لتمكينه من النهوض بولايته.

[انظر القرار ٦٢/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل الخامس عشر].

٢٤- متابعة عقد الأمم المتحدة للثتيف في مجال حقوق الإنسان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧١/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد توصية اللجنة إلى المجلس بأن يوصي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤ بأن تعلن الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين برنامجاً عالمياً للثتيف في مجال حقوق الإنسان يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وينقسم إلى مراحل متعاقبة، بغية دعم وتطوير تنفيذ البرامج الخاصة بالثتيف في مجال حقوق الإنسان في جميع القطاعات.

كما يؤيد المجلس طلب اللجنة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وسائر العناصر الفاعلة المعنية، الحكومية منها وغير الحكومية، وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين خطة عمل للمرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) من البرنامج العالمي المقترح تركز على نظم المدارس الابتدائية والثانوية، لكي تنظر فيها وتعتمدها.

[انظر القرار ٧١/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل السابع عشر.]

٢٥ - الإفلات من العقاب

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوافق على طلب اللجنة إلى الأمين العام أن يعين خبيراً مستقلاً، في حدود الموارد الموجودة ولمدة سنة واحدة، لتحديث مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال مكافحة الإفلات من العقاب (E/CN.4/Sub.2/1997/20/Rev.1، المرفق الثاني) بحيث تعكس أحدث التطورات في القانون الدولي والممارسة الدولية، بما في ذلك السوابق القضائية الدولية وممارسات الدول، على أن تؤخذ في الاعتبار الدراسة المستقلة عن الإفلات من العقاب (E/CN.4/2004/88) التي طلب الأمين العام إجرائها عملاً بقرار اللجنة ٧٢/٢٠٠٣، والتعليقات المتلقاة عملاً بأحكام قرار اللجنة ٧٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، لكي تنظر فيها اللجنة في موعد لا يتجاوز دورتها الحادية والستين.

[انظر القرار ٧٢/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل السابع عشر.]

٢٦ - تكوين ملاك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٣/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوجه نظر الجمعية العامة إلى هذا القرار في سياق النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بإدارة الموارد البشرية.

ويؤيد المجلس مقرر اللجنة:

(أ) أن تدعو الجمعية العامة وهيئتها الفرعية المختصة، ومنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الخامسة للجمعية العامة، إلى إيلاء الاعتبار الواجب لقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٣/٢٠٠٤، ولتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الاستعراض الإداري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" (JIU/REP/2003/6)، الذي أحيل إلى الجمعية العامة عن طريق مذكرة من الأمين العام (A/59/65-E/2004/48) والذي يركز بوجه خاص على سياسات التوظيف وتكوين الملاك، لا سيما لأي قضايا وتوصيات تتعلق بالتنظيم والتسيير والتوجيه التنفيذي والهياكل والإدارة والمالية وإدارة الموارد البشرية ذات طابع تقني أكبر وردت في التقرير ولم يتناولها القرار المذكور؛

(ب) أن تطلب إلى وحدة التفتيش المشتركة أن تساعد على أن ترصد بصورة منهجية تنفيذ قرار اللجنة ٧٣/٢٠٠٤ وأن تقدم استعراضاً شاملاً لمتابعة تنفيذ قرارات اللجنة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بإدارة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرامجها، وبوجه خاص فيما يتعلق بآثارها على سياسات التوظيف وملاك الموظفين، إلى اللجنة في دورتها الثالثة والستين وإلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، وينبغي أن يتضمن هذا الاستعراض أية اقتراحات ملموسة بشأن اتخاذ إجراءات تصحيحية، إذا لزم الأمر، لتنفيذ قرارات الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، بما فيها قرار اللجنة ٧٣/٢٠٠٤.

[انظر القرار ٧٣/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل الثامن عشر.]

٢٧- تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٠/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوافق على مقرر اللجنة تمديد ولاية الخبير المستقل المعين من قبل الأمين العام والمعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال لفترة سنة أخرى، وعلى طلبها إلى الخبير المستقل أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين. كما يوافق المجلس على مقرر اللجنة أن تطلب إلى الأمين العام مواصلة تزويد الخبير المستقل بكل ما يحتاج إليه من مساعدة في الاضطلاع بولايته.

[انظر القرار ٨٠/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل التاسع عشر.]

٢٨- الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في بوروندي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد مقرر اللجنة تعيين خبير مستقل يكلف بدراسة حالة حقوق الإنسان في بوروندي والتحقق من وفاء السلطات بما قطعته على نفسها من التزامات، وطلبها إلى الخبير المستقل أن يقدم تقريراً مؤقتاً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، وتقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين.

[انظر القرار ٨٢/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل التاسع عشر.]

٢٩- التعاون التقني والخدمات الاستشارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٤/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد مقرر اللجنة:

(أ) أن تعين خبيراً مستقلاً يكلف بتوفير المساعدة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال حقوق الإنسان، ورصد تطور حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتحقق من وفائها بالتزاماتها في هذا المجال؛
(ب) أن تطلب من الخبير المستقل تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ قرار اللجنة ٨٤/٢٠٠٤ إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وتقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

- (ج) أن تطلب إلى الأمين العام توفير الخدمات الاستشارية لهذا البلد في مجال حقوق الإنسان؛
(د) أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

[انظر القرار ٨٤/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل التاسع عشر].

٣٠ - التعاون التقني والخدمات الاستشارية في تشاد

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٥/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد مقرر اللجنة تعيين خبير مستقل يكلف بتيسير التعاون التقني بين حكومة تشاد ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين.

[انظر القرار ٨٥/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل التاسع عشر].

٣١ - تقديم المساعدة إلى سيراليون في ميدان حقوق الإنسان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٦/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد مقرر اللجنة أن تطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الحادية والستين عن المساعدة المقدمة إلى سيراليون في ميدان حقوق الإنسان، يتضمن إشارة إلى قسم حقوق الإنسان ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

[انظر القرار ٨٦/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل التاسع عشر].

٣٢ - حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٧/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد مقرر اللجنة أن تعين، في حدود الموارد المتاحة ولمدة سنة واحدة، خبيراً مستقلاً يكلف بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أداء الولاية المبينة في الفقرتين ٨ و ٩ من قرار اللجنة ٨٧/٢٠٠٤، آخذاً في اعتباره التام الدراسة المطلوب إجراؤها في قرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٨، وكذلك المناقشات الجارية في الجمعية وآراء الدول في هذا الشأن، وبتقديم تقرير، عن طريق المفوضية السامية، إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين عن السبل والوسائل الكفيلة بزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب.

[انظر القرار ٨٧/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل السابع عشر].

٣٣ - المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٨/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد طلب اللجنة إلى الأمين العام أن يزود المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز

العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بكل ما يلزمه من مساعدة بشرية ومالية لتمكينه من إنجاز ولايته بكفاءة وفعالية وسرعة، ومن تقديم تقرير مؤقت إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الحادية والستين.

[انظر القرار ٨٨/٢٠٠٤ في الفرع ألف من الفصل الثاني، والفصل السادس].

٣٤- قرار يتعلق بباراغواي اتخذ بموجب الإجراء المنشأ وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د-٤٨)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بمقرر لجنة حقوق الإنسان ١٠٣/٢٠٠٤ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، يؤيد توصية اللجنة بوقف اعتبار الوثائق المتعلقة بباراغواي، والتي نظرت فيها اللجنة خلال الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٠. بموجب الإجراء المنشأ وفقاً لقرار المجلس ١٥٠٣ (د-٤٨) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٧٠، ووثائق سرية وفقاً لما طلبته حكومة باراغواي.

[انظر المقرر ١٠٣/٢٠٠٤ في الفرع باء من الفصل الثاني، والفصل التاسع].

٣٥- الفساد وأثره على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بمقرر لجنة حقوق الإنسان ١٠٦/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد ما يلي:

(أ) مقرر اللجنة تعيين السيدة كريستي إيمونو مقرررة خاصة يُعهد إليها بإعداد دراسة شاملة عن الفساد وأثره في التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، استناداً إلى ورقة العمل التي أعدتها (E/CN.4/Sub.2/2003/18)، وإلى التعليقات التي وردت والمناقشات المفيدة التي جرت في الدورة الخامسة والخمسين للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(ب) طلب اللجنة الموجه إلى المقررة الخاصة أن تقدم تقريراً أولياً إلى اللجنة الفرعية في دورتها السادسة والخمسين، وتقريراً مرحلياً في دورتها السابعة والخمسين، وتقريراً نهائياً في دورتها الثامنة والخمسين؛

(ج) طلب اللجنة الموجه إلى الأمين العام أن يقدم إلى المقررة الخاصة كل المساعدة الضرورية لتمكينها من إنجاز مهمتها.

[انظر المقرر ١٠٦/٢٠٠٤ في الفرع باء من الفصل الثاني، والفصل العاشر].

٣٦- العولمة وأثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بمقرر لجنة حقوق الإنسان ١٠٧/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد طلب نشر تقارير المقررين الخاصين المعنيين بالعولمة وأثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان التابعين

للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (E/CN.4/Sub.2/2000/13)، و E/CN.4/Sub.2/2001/10، و E/CN.4/Sub.2/2003/14) بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست.

[انظر المقرر ١٠٧/٢٠٠٤ في الفرع بء من الفصل الثاني، والفصل العاشر.]

٣٧- المقرر الخاص المعني بالتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بمقرر لجنة حقوق الإنسان ١١٠/٢٠٠٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد مقرر اللجنة تعيين مقرر خاص لمدة ثلاث سنوات تركز ولايته على جوانب حقوق الإنسان لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال.

ويؤيد المجلس أيضاً طلب اللجنة إلى المقرر الخاص أن يقدم، ابتداء من الدورة الحادية والستين للجنة، تقريراً سنوياً، بالإضافة إلى توصيات، بشأن التدابير اللازمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالضحايا.

ويؤيد المجلس كذلك طلب اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم جميع الموارد اللازمة للمقرر الخاص لتمكينه من الاضطلاع بولايته على نحو فعال.

[انظر المقرر ١١٠/٢٠٠٤ في الفرع بء من الفصل الثاني، والفصل الثاني عشر.]

٣٨- الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر على صحة المرأة والطفلة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بمقرر لجنة حقوق الإنسان ١١١/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد مقرر اللجنة أن تجدد لفترة ثلاث سنوات إضافية ولاية المقررة الخاصة المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة المرأة والطفلة، وطلبها إلى المقررة الخاصة أن تقدم إلى اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين تقريراً تُضمّنه ما يستجدّ من معلومات.

[انظر المقرر ١١١/٢٠٠٤ في الفرع بء من الفصل الثاني، والفصل الثاني عشر.]

٣٩- نشر تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق غير المواطنين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يشير إلى مقرره ٢٨٣/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ الذي يأذن بإجراء دراسة شاملة عن حقوق غير المواطنين، وإلى مقرر لجنة حقوق الإنسان ١٠٤/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، يقرر نشر التقرير المستكمل والموحد عن حقوق غير المواطنين بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة وتوزيعه على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك على الحكومات، والوكالات المتخصصة، وهيئات الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية (ومنها منظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين)، والمنظمات الإقليمية الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية.

[انظر المقرر ١١٣/٢٠٠٤ في الفرع بء من الفصل الثاني، والفصل الرابع عشر.]

٤٠ - صندوق التبرعات لصالح الأنشطة المتصلة بالأقليات

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بمقرر لجنة حقوق الإنسان ١١٤/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد التوصية بإنشاء صندوق للتبرعات لصالح الأنشطة المتصلة بالأقليات بغية تيسير اشتراك ممثلي الأقليات وخبراء من البلدان النامية في أعمال الفريق العامل المعني بالأقليات التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وأنشطته ذات الصلة بالموضوع، وبغية تنظيم أنشطة أخرى تتعلق بإعمال حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات، على أن يعمل أعضاء الفريق العامل كمجلس فعلي لاتخاذ القرارات.

ويوصي المجلس أيضاً الجمعية العامة بأن تنظر بعين الرضا في إمكانية إنشاء صندوق للتبرعات لصالح الأنشطة المتصلة بالأقليات.

[انظر المقرر ١١٤/٢٠٠٤ في الفرع باء من الفصل الثاني، والفصل الرابع عشر.]

٤١ - مسؤوليات الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال المرتبطة بها في مجال حقوق الإنسان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بمقرر لجنة حقوق الإنسان ١١٦/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤:

(أ) يؤكد ما يوليه من أهمية وأولوية لمسألة مسؤوليات الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال المرتبطة بها في مجال حقوق الإنسان؛

(ب) يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعدّ تقريراً يحدد النطاق والمركز القانوني للمبادرات والمعايير القائمة المتصلة بمسؤولية الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال المرتبطة بها في مجال حقوق الإنسان، ومن بينها مشروع القواعد الوارد في وثيقة اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (E/CN.4/Sub.2/2003/12/Rev.2)، ويحدد المسائل التي لم يُتَّ فيها؛ وأن تتشاور لدى إعداد التقرير مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بمن فيهم الدول، والشركات عبر الوطنية، ورابطات أصحاب العمل والموظفين، والمنظمات والوكالات الدولية ذات الصلة، وهيئات رصد المعاهدات، والمنظمات غير الحكومية؛ وأن تقدم التقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين كيما تتمكن اللجنة من تحديد خيارات تعزيز المعايير بشأن مسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال المرتبطة بها في مجال حقوق الإنسان ووسائل التنفيذ الممكنة؛

(ج) يؤكد أن الوثيقة E/CN.4/Sub.2/2003/12/Rev.2 لم تطلبها اللجنة وأن صفتها كمشروع اقتراح تنفي عنها أي صفة قانونية، وأن اللجنة الفرعية ينبغي ألا تؤدي أية وظيفة رصد في هذا الشأن.

[انظر المقرر ١١٦/٢٠٠٤ في الفرع باء من الفصل الثاني، والفصل السادس عشر.]

٤٢ - حقوق الإنسان وأخلاقيات علم الأحياء

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بمقرر لجنة حقوق الإنسان ١٢٠/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوافق على مقرر اللجنة تعيين السيدة يوليا أنتوانيلا موتوك مقررته خاصة تكلف بإجراء دراسة عن حقوق

الإنسان والمجتمعات البشرية، بالاستناد إلى ورقة العمل التي قدمتها (E/CN.4/Sub.2/2003/36)، وعلى طلبها من المقررة الخاصة أن تقدم تقريرها الأولي إلى اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين وتقريرها النهائي إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين. وطلبت لجنة حقوق الإنسان أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى المقررة الخاصة كل ما يلزم من مساعدة لتمكينها من إجراء دراستها.

ويوافق المجلس أيضاً على طلب اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم إلى المقررة الخاصة كل ما يلزم من مساعدة لتمكينها من إجراء دراستها.

[انظر المقرر ١٢٠/٢٠٠٤ في الفرع باء من الفصل الثاني، والفصل السابع عشر.]

٤٣ - تطبيق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على نطاق العالم

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بمقرر لجنة حقوق الإنسان ١٢٣/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يوافق على مقرر اللجنة تعيين السيد إيمانويل ديكو مقررًا خاصًا يكلف بإجراء دراسة مفصلة عن تطبيق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على نطاق العالم، بالاستناد إلى ورقة العمل التي أعدها (E/CN.4/Sub.2/2003/37)، وإلى الملاحظات التي أبدت والمناقشات التي دارت في الدورة الخامسة والخمسين للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويؤيد ما قرره اللجنة الفرعية من دعوة المقرر الخاص إلى أن يقدم إليها تقريراً أولياً في دورتها السادسة والخمسين، وتقريراً مرحلياً في دورتها السابعة والخمسين، وتقريراً نهائياً في دورتها الثامنة والخمسين.

ويؤيد المجلس أيضاً طلب اللجنة الموجه إلى الأمين العام أن يزود المقرر الخاص بكل المساعدة اللازمة لتمكينه من أداء مهام ولايته، بما في ذلك إجراء اتصالاته بالدول.

[انظر المقرر ١٢٣/٢٠٠٤ في الفرع باء من الفصل الثاني، والفصل السابع عشر.]

٤٤ - موعد انعقاد الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بمقرر لجنة حقوق الإنسان ١٢٥/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد مقرر اللجنة بأن تُعقد أول جلسة من جلسات اللجنة في ثالث يوم اثنين من شهر كانون الثاني/يناير وأن يقتصر غرضها على انتخاب أعضاء مكتبها، وأن تُعقد الدورة الحادية والستون للجنة في الفترة من ١٤ آذار/مارس إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

[انظر المقرر ١٢٥/٢٠٠٤ في الفرع باء من الفصل الثاني، والفصل الثالث.]

٤٥ - تنظيم أعمال الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بمقرر لجنة حقوق الإنسان ١٢٧/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يأذن بعقد ستة اجتماعات إضافية تُوفّر لها كامل الخدمات، بما في ذلك المحاضر الموجزة، طبقاً للمادتين ٢٩ و ٣١ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس، وذلك من أجل دورة اللجنة الحادية والستين.

ويطلب المجلس كذلك إلى رئيس الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان أن يبذل قصارى جهده لتنظيم أعمال الدورة في حدود الوقت المخصص لها عادة بحيث لا يستخدم ما قد يأذن به المجلس من جلسات إضافية إلا إذا ثبت أن ثمة ضرورة قصوى لها.

[انظر المقرر ١٢٧/٢٠٠٤ في الفرع بء من الفصل الثاني، والفصل الثالث.]

٤٦ - حالة حقوق الإنسان في السودان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بمقرر لجنة حقوق الإنسان ١٢٨/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، يؤيد طلب اللجنة تعيين خبير مستقل يُعنى بحالة حقوق الإنسان في السودان لفترة سنة واحدة، وطلبها إلى الخبير المستقل أن يقدم تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، وتقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين عن حالة حقوق الإنسان في السودان.

ويؤيد المجلس أيضاً طلب اللجنة إلى الأمين العام تزويد الخبير المستقل بكل المساعدة اللازمة لتمكينه من النهوض بولايته على أكمل وجه.

[انظر المقرر ١٢٨/٢٠٠٤ في الفرع بء من الفصل الثاني، والفصل الثالث.]

٤٧ - التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في أفغانستان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بالبيان الذي أدلى به رئيس الدورة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بشأن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في أفغانستان والذي اعتمده اللجنة بتوافق الآراء، يؤيد طلب اللجنة إلى الأمين العام أن يمدد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان لفترة سنة أخرى، وطلبها إلى الخبير المستقل أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الحادية والستين.

[انظر الفصل التاسع عشر.]

الفصل الثاني

القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة في دورتها الستين

ألف - القرارات

١/٢٠٠٤ - الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تأخذ في الاعتبار أحكام اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والمؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وأحكام البروتوكول الإضافي الأول الملحق بها لعام ١٩٧٧، وأحكام اتفاقية لاهاي الرابعة المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٧ المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، والأنظمة الواردة في مرفق الاتفاقية الرابعة،

وإذ تشير إلى قراراتها السابقة ذات الصلة بالموضوع، وخاصة القرار ٦/٢٠٠٣ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الذي أدانت فيه بشدة ممارسة "التصفيات" أو "الإعدام خارج نطاق القضاء"، التي ينفذها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين،

١ - تدين بشدة الانتهاكات الخطيرة المستمرة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة الاغتيال المأساوي للشيخ أحمد ياسين في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، الذي يشكل مخالفة لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب؛

٢ - تحيط علماً مع بالغ القلق بما لهذه الاغتيالات الموجهة والتصفيات وقتل القيادات السياسية من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي من آثار على الوضع الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصةً إمكانية اندلاع موجة جديدة من العنف؛

٣ - تطلب إلى إسرائيل أن تحترم بالكامل مبادئ القانون الإنساني الدولي وأن تكف عن جميع أشكال انتهاك حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

٤ - تقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظرها الفعلي.

الجلسة ١٨

٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣١ صوتاً مقابل صوتين وامتناع ١٨ عضواً عن التصويت. انظر الفصل الثالث.]

٢٠٠٤/٢ - تدعيم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى جميع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة واللجنة، وخاصة قراري الجمعية العامة ١٤١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و٥٥/٢٣٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وقرارات اللجنة ٨٣/١٩٩٨ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، و٥٤/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩، و١/٢٠٠٠ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، و٢/٢٠٠٢ المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢،

وإذ تؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان هي حقوق عالمية و مترابطة و متشابكة و لا يمكن تجزئتها، وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نطاق عالمي بطريقة منصفة و متكافئة و على قدم المساواة و بنفس الدرجة من التشديد،

وإذ تذكّر بأن من مقاصد الأمم المتحدة تحقيق التعاون الدولي في تعزيز حقوق الإنسان و تشجيع احترامها،

وإذ تؤكد من جديد أهمية الحرص، عند النظر في قضايا حقوق الإنسان، على توافر عناصر العالمية و الموضوعية و عدم الانتقائية و إذ تؤكد، في هذا الصدد، الحاجة إلى مواصلة ضمان قيام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بتطبيق هذه المبادئ إعمالاً لولايته و تنفيذاً لأنشطة المفوضية السامية،

وإذ تذكّر بأن ولاية المفوض السامي تشمل على تعزيز و حماية تمتع الناس كافة بجميع الحقوق المدنية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية تمتعاً فعلياً،

وإذ تذكّر أيضاً بأن إعلان و برنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/23) قد اعترفا بضرورة تكييف و تعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفقاً للاحتياجات الراهنة و المقبلة في مجال تعزيز و حماية حقوق الإنسان،

وإذ تؤكد من جديد أن المفوض السامي يجب أن يتحلّى بأخلاق رفيعة و بدرجة عالية من النزاهة الشخصية، و يتمتع بالخبرة الفنية، بما في ذلك الخبرة في ميدان حقوق الإنسان، و يتوفر لديه من المعرفة و التفهم للثقافات المتنوعة ما يلزم لأداء واجباته بجداد و موضوعية و لاانتقائية و فعالية،

وإذ تشجع المفوض السامي على أن يواصل، في إطار ولايته المبينة في قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨، الاضطلاع بدور نشط في مجال تعزيز حقوق الإنسان و حمايتها،

واقتراناً منها بالحاجة إلى زيادة و مواصلة دعم و استعراض برامج و أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،

١ - تشدد على أن المفوضية السامية هي مكتب عام يمثل الجميع و ينبغي أن يتحلّى فيه من ثمّ تنوع الخلفيات، و تذكّر في هذا الصدد بأن المفوضية السامية، بوصفها جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة، تحكمها المادة

١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بسياسات التوظيف، وهذه مسألة مهمة لضمان تنفيذ مبادئ العالمية والموضوعية واللاإنتقائية عند النظر في قضايا حقوق الإنسان؛

٢- **ترحب بتعيين الأمين العام المفوضة السامية الجديدة؛**

٣- **ترجو من الأمين العام أن يولي الاعتبار الواجب، لدى تعيين مفوض سامٍ، للتناوب الجغرافي وفقا لما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٤٨/٤١؛**

٤- **تشجّع المفوضية السامية على الاستمرار في الممارسة الراهنة المتمثلة في الاستخدام الأفضل للخبرة المتاحة في مجال حقوق الإنسان ذات الصلة بالمناطق التي تضطلع فيها بأنشطة ومن هذه المناطق حسب الاقتضاء؛**

٥- **تدعو المفوض السامي إلى مراعاة جميع قرارات الجمعية العامة واللجنة ذات الصلة لدى وضع الخطط لأنشطة المفوضية السامية وتطلب إليه أن يراعي هذه القرارات المراعاة الواجبة في تقاريره السنوية المرفوعة إلى اللجنة والجمعية العامة؛**

٦- **تشجّع المفوضية السامية على ضمان عنصر الشفافية في أنشطتها وعملياتها من خلال الحوار والتشاور المستمرين مع الدول الأعضاء بطرق منها عقد جلسات إعلامية منتظمة ومراعاة القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة؛**

٧- **تكرر تأكيد الحاجة إلى القيام دون تأخير بتزويد برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بكل ما يلزم من الموارد المالية والمادية وموارد الموظفين من الميزانية العادية للأمم المتحدة من أجل تمكين المفوضية السامية من أداء ولاياتها بكفاءة وفعالية وسرعة؛**

٨- **ترحب بالتبرعات المقدمة إلى المفوضية السامية، ولا سيما تلك المقدمة من البلدان النامية، وتدعو المانحين، في هذا الصدد، إلى مراعاة دعوة المفوض السامي إلى تقديم مساهمات غير مخصصة الغرض لإعطاء المفوضية السامية المرونة اللازمة لتخصيص الموارد لأنشطتها التنفيذية بما يتفق وقرارات اللجنة وبغية معاملة جميع حقوق الإنسان معاملة منصفة ومتساوية؛**

٩- **تؤكد من جديد أن مهام المفوض السامي تشتمل على تعزيز وحماية أعمال الحق في التنمية وأن على المفوضية السامية أن تركز ما يكفي من الموارد والموظفين لمتابعة أعمال هذا الحق بغية تعزيز أنشطتها الرامية إلى أعماله بصورة فعالة؛**

١٠- **تطلب إلى المفوض السامي أن يواصل التشديد على تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية السامية وتشجّع المفوض السامي، في هذا الصدد، على مواصلة تعزيز علاقته بهيئات الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة المعنية؛**

- ١١ - **تطلب أيضا** إلى المفوض السامي أن يواصل تعزيز الهيكل الإداري للمفوضية السامية، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية، وأن يحسّن قدرة المفوضية على الاستجابة في جميع المجالات ذات الأولوية، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو أمر يتطلب قدرة بحثية وتحليلية خاصة؛
- ١٢ - **ترجو** من المفوض السامي النهوض بالتعاون الدولي من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وإجراء حوار مع جميع الحكومات تنفيذاً لولايته بغية تأمين الاحترام لجميع حقوق الإنسان؛
- ١٣ - **توصي** بأن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بتزويد المفوضية السامية بسبل ووسائل تتناسب مع مهامها المتزايدة، فضلاً عن توفير المزيد من الموارد للمقررين الخاصين؛
- ١٤ - **تعلن** أن الخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني التي تقدم بناء على طلب من الحكومات بغية تنمية القدرات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان تشكل إحدى الوسائل الأكثر كفاءة وفعالية لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والديمقراطية؛
- ١٥ - **تشدد على** ضرورة زيادة ما يخصص من موارد الميزانية العادية للأمم المتحدة لتوفير الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان؛
- ١٦ - **تدعو** المفوض السامي إلى مواصلة توفير المعلومات عن التعاون مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، كما تدعوه أيضاً إلى إتاحة المعلومات بشأن الاتفاقات المعقودة مع سائر هيئات الأمم المتحدة وبشأن تنفيذها، وذلك بطريقة صريحة وشفافة، حسب الاقتضاء؛
- ١٧ - **ترجو** من المفوض السامي مواصلة تزويد الدول بالمعلومات، فضلاً عن عقد اجتماعات إعلامية غير رسمية بشأن التبرعات، بما في ذلك نسبتها وتخصيصها في الميزانية الإجمالية بالتكلفة الكاملة لبرنامج حقوق الإنسان؛
- ١٨ - **تحيط علماً** بما هو متبع من ممارسة إصدار نداء سنوي وتقرير سنوي يزودان الدول الأعضاء بالمعلومات عن أنشطة المفوضية السامية وتطلب إلى المفوض السامي أن يضمّن نداءه السنوي المقبل وتقريره السنوي القادم معلومات مفصلة عن حالة كافة التبرعات المقدمة إلى ميزانية المفوضية السامية، ولا سيما التبرعات المخصصة الغرض، مع بيان أوجه استخدامها؛
- ١٩ - **تدعو** المفوض السامي إلى إبلاغ الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، بجميع جوانب عملية متابعة السندات السنوية والإعداد لهذه النداءات، بما في ذلك من خلال الاجتماع الإعلامي الدوري، وتطلع إلى إصدار النداء السنوي لعام ٢٠٠٥ والتقرير السنوي لعام ٢٠٠٣؛
- ٢٠ - **تدعو من جديد** المفوض السامي إلى أن يقدم في تقريره السنوي إلى اللجنة المعلومات المطلوبة عملاً بهذا القرار؛

٢١- تقرّر النظر في تنفيذ هذا القرار في دورتها الثانية والستين في إطار البند المناسب من جدول الأعمال.

الجلسة ٤٤

٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجّل بأغلبية ٥١ صوتاً مقابل لا شيء
وامتناع عضوين عن التصويت. انظر الفصل الرابع.]

٣/٢٠٠٤ - الحالة في فلسطين المحتلة

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما بأحكام المادة الأولى والمادة الخامسة والخمسين منه اللتين تؤكدان حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإذ تعيد تأكيد ضرورة الاحترام الدقيق لمبدأ الامتناع في العلاقات الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، كما هو مفصّل في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٢٦٢٥ (د-٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠،

وإذ تسترشد أيضاً بأحكام المادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اللتين تؤكدان حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها،

وإذ تسترشد كذلك بأحكام إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/23)، وخاصة الفقرتين ٢ و٣ من الجزء الأول المتعلقة بحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، وخصوصاً تلك التي تخضع للاحتلال الأجنبي،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٨١ ألف وباء (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، و١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وإلى سائر القرارات التي تؤكد وتحدّد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وخاصة حقه في تقرير مصيره،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، و٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، و١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، و١٤٠٢ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها السابقة في هذا الصدد وآخرها القرار ٣/٢٠٠٣ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وإعلانها ذات الصلة، ولأحكام العهود والمواثيق الدولية المتعلقة بالحق في تقرير المصير بوصفه مبدأً دولياً وحقاً لجميع

شعوب العالم، نظراً لكونه قاعدة قطعية من قواعد القانون الدولي، وشرطاً أساسياً للتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في منطقة الشرق الأوسط،

١ - **تؤكد من جديد** حق الشعب الفلسطيني الثابت والدائم وغير المشروط في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وتتطلع إلى إعمال هذا الحق في وقت قريب؛

٢ - **ترجو** من الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى حكومة إسرائيل وإلى سائر الحكومات وأن ينشره على أوسع نطاق ممكن، وأن يتيح للجنة قبل انعقاد دورتها الحادية والستين جميع المعلومات المتعلقة بتنفيذ حكومة إسرائيل لهذا القرار؛

٣ - **تقرر** أن تُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون "حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه على الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي"، وأن تنظر في الحالة في فلسطين المحتلة في إطار هذا البند من جدول الأعمال باعتبارها مسألة ذات أولوية عالية.

الجلسة ٤٤

٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٥٢ صوتاً مقابل صوت واحد،
انظر الفصل الخامس].

٤/٢٠٠٤ - مسألة الصحراء الغربية

إن لجنة حقوق الإنسان،

وقد أنعمت النظر في مسألة الصحراء الغربية،

وإذ تعيد تأكيد حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، الذي يتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة،

وإذ تحيط علماً بقرار الجمعية العامة ١٠٩/٥٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تشير إلى قرارها ١/٢٠٠٣ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضاً إلى جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان المتعلقة بمسألة الصحراء الغربية،

وإذ تشير كذلك إلى قرار مجلس الأمن ٦٥٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ و٦٩٠ (١٩٩١) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١، اللذين وافق فيهما المجلس على خطة التسوية الخاصة بمسألة الصحراء الغربية،

وإذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن ١٣٥٩ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، و١٤٢٩ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه، وتحيط علماً بقرار المجلس ٢٠٠٢ و١٤٩٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ الذي أشار فيه إلى أنه يؤيد خطة السلام من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره بوصف ذلك حلاً سياسياً أمثل يقوم على أساس الاتفاق بين الطرفين،

وإذ تحيط علماً بالردود التي قدمها الطرفان والدول المجاورة إلى المبعوث الشخصي للأمين العام بشأن خطة السلام الواردة في تقرير الأمين العام (S/2003/565 و Corr.1)،

وإذ تؤكد من جديد مسؤولية الأمم المتحدة إزاء شعب الصحراء الغربية،

وإذ تلاحظ مع الارتياح بدء نفاذ وقف إطلاق النار وفقاً لاقتراح الأمين العام، وتؤكد الأهمية التي تعلقها على الحفاظ على وقف إطلاق النار بوصف ذلك جزءاً لا يتجزأ من خطة التسوية،

وإذ تشدد، في هذا الصدد، على صلاحية خطة التسوية، دون إغفال الخلافات الجوهرية بين الطرفين فيما يتعلق بتنفيذها،

وإذ تؤكد أن عدم تحقيق تقدم في تسوية النزاع حول الصحراء الغربية لا يزال يسبب المعاناة لشعب الصحراء الغربية ويظل مصدراً محتملاً لعدم الاستقرار في المنطقة ويعوق التنمية الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي، وأنه لا غنى من ثم عن إيجاد حل سياسي،

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي لإيجاد حل سياسي للنزاع يقبله الطرفان ويضمن لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره،

وإذ تذكّر بأن الجمعية العامة قد نظرت في الفصل ذي الصلة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة،

وإذ تذكّر أيضاً بأن الجمعية العامة قد نظرت في تقرير الأمين العام (A/58/171)،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام؛

٢ - تؤكد أن مجلس الأمن أيّد، في قراره ١٤٩٥ (٢٠٠٣) خطة السلام من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره بوصف ذلك حلاً سياسياً أمثل يقوم على أساس الاتفاق بين الطرفين؛

٣ - تؤيد بشدة الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي بغية التوصل إلى حل سياسي للنزاع حول الصحراء الغربية يكون مقبولاً لدى الطرفين؛

٤ - تشي على الأمين العام ومبعوثه الشخصي لما يبذلانه من جهود جبارة، وعلى الطرفين لما أبدياه من روح التعاون في ما قدماه من دعم لهذه الجهود؛

- ٥- **تطلب** إلى جميع الأطراف ودول المنطقة التعاون التام مع الأمين العام ومبعوثه الشخصي؛
- ٦- **تؤكد من جديد** مسؤولية الأمم المتحدة تجاه شعب الصحراء الغربية؛
- ٧- **تطلب** إلى الطرفين التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في ما تبذله من جهود لحل مشكلة مصير الأشخاص الذين اعتبروا مفقودين، وتهيب بالطرفين الامتثال لالتزامهما، بموجب القانون الدولي الإنساني، بالإفراج دون مزيد من التأخير عن جميع المحتجزين لديهما منذ بداية النزاع؛
- ٨- **تلاحظ** أن الجمعية العامة قد طلبت إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل متابعة الحالة في الصحراء الغربية، وأن تقدم إليها تقريراً عن المسألة في دورتها التاسعة والخمسين؛
- ٩- **تلاحظ أيضاً** أن الجمعية العامة قد دعت الأمين العام إلى أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ قرارها ١٠٩/٥٨.

الجلسة ٤٤

٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الخامس].

٥/٢٠٠٤ - استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تحيط علماً بقرار الجمعية العامة ١٦٢/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وتذكر بقرارها هي ٢/٢٠٠٣ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تشير إلى جميع قراراتها ذات الصلة التي عمدت فيها، في جملة أمور، إلى إدانة أية دولة تجيز أو تتغاضى عن تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم وحشدهم ونقلهم واستخدامهم بهدف الإطاحة بحكومات دول أعضاء في الأمم المتحدة، لا سيما حكومات البلدان النامية، أو بهدف القتال ضد حركات التحرير الوطني، وإذ تشير أيضاً إلى القرارات والصكوك الدولية ذات الصلة التي اعتمدها كل من الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك الاتحاد الأفريقي ومنها اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على استخدام المرتزقة في أفريقيا،

وإذ تؤكد من جديد المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة بشأن التقييد الصارم بمبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية للدول، وحق الشعوب في تقرير المصير، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون التي تدرج في نطاق الولاية الداخلية للدول،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً أنه، وفقاً لمبدأ تقرير المصير، يحق لجميع الشعوب أن تحدد بحرية مركزها السياسي وأن تسعى بكل حرية لتحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يثير جزعها وقلقها ما تشكله أنشطة المرتزقة من خطر على السلم والأمن في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا وفي الدول الصغيرة،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الخسائر في الأرواح، والأضرار الجسيمة التي تلحق بالمتلكات، والآثار السلبية على سياسات واقتصادات البلدان المتأثرة نتيجة لما يقوم به المرتزقة من أنشطة إجرامية دولية،

وإذ يثير جزعها وقلقها البالغين ما شهدته أفريقيا مؤخراً من أنشطة المرتزقة وما تشكله من تهديد لسلامة واحترام النظام الدستوري في هذه البلدان،

واقتراناً منها بأن المرتزقة، بغض النظر عن طريقة استخدامهم أو الأنشطة ذات الصلة بهم أو الشكل الذي يتخذونه لاكتساب بعض مظاهر الشرعية، يشكلون تهديداً لسلام الشعوب وأمنها وتقرير مصيرها وعقبة تحول دون تمتع الشعوب بحقوق الإنسان،

١- ترحب بتقرير المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير (E/CN.4/2004/15)، وتثني على السيد إنريكه برنالس بالستيروس لما قام به من عمل قيم وما قدمه من مساهمات في اضطلاع بولايته منذ ست عشرة سنة؛

٢- تقرّر تمديد ولاية المقرر الخاص لفترة ثلاث سنوات؛

٣- تؤكد من جديد أن استخدام المرتزقة وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم هي أمور تثير قلقاً بالغاً لدى جميع الدول وتشكل انتهاكاً للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة؛

٤- تعترف بأن التزاعات المسلحة والإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والعمليات الخفية التي تقوم بها دول ثالثة تؤدي، في جملة أمور، إلى تشجيع الطلب على المرتزقة في السوق العالمية؛

٥- تحث مرة أخرى جميع الدول على اتخاذ الخطوات اللازمة وممارسة أقصى درجات اليقظة إزاء الخطر الذي تشكله أنشطة المرتزقة، وعلى اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لكفالة عدم استخدام أراضيها والأراضي الأخرى الخاضعة لسيطرتها، فضلاً عن رعاياها، في تجنيد المرتزقة وحشدهم وتمويلهم وتدريبهم ونقلهم، من أجل التخطيط لأنشطة تستهدف إعاقة الحق في تقرير المصير، أو الإطاحة بحكومة أية دولة أو التسبب، كلياً أو جزئياً، في تمزيق أو تقويض السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية لدول مستقلة وذات سيادة تتصرف على أساس الامتثال لحق الشعوب في تقرير المصير؛

- ٦- **تطلب** إلى جميع الدول ممارسة أقصى درجات اليقظة إزاء أي نوع من أنواع تجنيد المرتزقة أو تدريبهم أو استئجارهم أو تمويلهم من قِبَل شركات خاصة تقدم خدمات استشارية وأمنية دولية في المجال العسكري، كما تطلب إليها فرض حظر محدد على تدخّل هذه الشركات في النزاعات المسلحة وعلى ما تقوم به من أفعال لزراعة استقرار الأنظمة الدستورية؛
- ٧- **ترحب مرة أخرى** ببدء نفاذ الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم؛
- ٨- **تطلب** إلى جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية أن تنظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بذلك؛
- ٩- **ترحب** بالتعاون الذي أبدته البلدان التي استقبلت المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة؛
- ١٠- **ترحب أيضاً** باعتماد بعض الدول تشريعات وطنية تقيد تجنيد المرتزقة وحشدهم وتمويلهم وتدريبهم ونقلهم؛
- ١١- **تدعو** الدول إلى التحقيق في إمكانية مشاركة المرتزقة كلما وحيثما وقعت أعمال إجرامية ذات طابع إرهابي؛
- ١٢- **تدين** أنشطة المرتزقة التي شهدتها أفريقيا مؤخراً وما تشكله من تهديد لسلامة واحترام النظم الدستورية في هذه البلدان ولممارسة شعوبها الحق في تقرير المصير؛
- ١٣- **تفني** على الحكومات الأفريقية لتعاونها على إحباط هذه الأعمال غير المشروعة؛
- ١٤- **تطلب** إلى المجتمع الدولي أن يتعاون ويساعد، وفقاً لالتزاماته القائمة بموجب القانون الدولي، في الملاحقة القضائية للمتهمين بالقيام بأنشطة المرتزقة ومحاکمتهم محاكمة شفافة وعلنية ونزيهة؛
- ١٥- **تطلب** إلى المقرر الخاص الجديد المعني بمسألة استخدام المرتزقة أن يعمم على الدول ويتشاور معها بشأن الاقتراح الجديد المتعلق بتعريف قانوني للمرتزق صاغه السيد إنريكة برنالس بالستيروس (انظر E/CN.4/2004/15، الفقرة ٤٧)، وأن يقدم استنتاجاته بشأن الموضوع إلى اللجنة؛
- ١٦- **تطلب** إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعقد اجتماع الخبراء الثالث بشأن الأشكال التقليدية والجديدة لأنشطة المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، وهو اجتماع ستكون أهدافه الرئيسية:
- (أ) إيلاء مزيد من النظر في التعريف القانوني الجديد للمرتزق المقترح في الفقرة ٤٧ من تقرير المقرر الخاص؛
- (ب) وضع مقترحات بشأن السبل الممكنة للتنظيم والإشراف الدولي على أنشطة الشركات الخاصة التي تقدم المساعدة العسكرية والمشورة وخدمات الأمن في السوق الدولية؛

(ج) دراسة وتقييم أنشطة المرتزقة الأخيرة في أفريقيا؛

١٧- **تطلب أيضاً** إلى المفوضية السامية أن تقوم، على سبيل الأولوية، بالتعريف بآثار أنشطة المرتزقة التي تلحق الضرر بحق الشعوب في تقرير المصير، وأن تقدم الخدمات الاستشارية، عند الطلب وحسب الاقتضاء، إلى الدول المتأثرة بهذه الأنشطة؛

١٨- **تطلب** إلى المقرر الخاص أن يواصل، في أداء ولايته، مراعاة حقيقة أن أنشطة المرتزقة مستمرة في العديد من أصقاع العالم وأنها تتخذ أشكالاً ومظاهر وطرائق جديدة، كما تطلب إليه في هذا الصدد أن يولي اهتماماً خاصاً لما يترتب على أنشطة الشركات الخاصة التي تقدم المساعدة العسكرية والمشورة وخدمات الأمن في السوق الدولية من آثار على ممارسة الحق في تقرير المصير؛

١٩- **تحث** جميع الدول على التعاون تعاوناً كاملاً مع المقرر الخاص في أداء ولايته؛

٢٠- **تطلب** إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تزود المقرر الخاص بكل ما يحتاج إليه من مساعدة ودعم في سبيل الوفاء بولايته، بطرق منها التشجيع على التعاون بينه وبين غيره من الجهات في منظومة الأمم المتحدة التي تعنى بمكافحة الأنشطة المتصلة بالمرتزقة؛

٢١- **تطلب** إلى المقرر الخاص الجديد المعني بمسألة استخدام المرتزقة أن يتشاور مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ هذا القرار، وأن يقدم إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين تقريراً يتضمن استنتاجاته وتوصيات محددة بشأن استخدام المرتزقة في تفويض الحق في تقرير المصير؛

٢٢- **تقرر** أن تنظر أثناء دورتها الحادية والستين، في مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير في إطار البند نفسه من جدول الأعمال؛

٢٣- **توصي** المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ٢.٢]

الجلسة ٤٤

٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣٦ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً
وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت. انظر الفصل الخامس.]

٢٠٠٤/٦ - مناهضة تشويه صورة الأديان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى أن جميع الدول قد قطعت على نفسها، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عهداً بتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها على النطاق العالمي، دون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٨٢/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، و٨٤/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، و٤/٢٠٠١ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١، و٩/٢٠٠٢ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، و٤/٢٠٠٣ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تؤكد من جديد أن التمييز ضد بني البشر على أساس الدين أو المعتقد يشكل إهانة لكرامة الإنسان وتنكراً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

واقتراناً منها بضرورة استخدام التنوع الديني والثقافي في عالم سائر في طريق العولمة كأداة للمزيد من الإبداع والدينامية، لا كمبرر لمواجهة أيديولوجية وسياسية جديدة،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده الجمعية العامة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وترحب بما أعرب عنه في الإعلان من تصميم على اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على أعمال العنصرية وكره الأجانب الآخذة في الازدياد في كثير من المجتمعات، وعلى العمل على زيادة الوثام والتسامح في المجتمعات كافة، وإذ تتطلع إلى تنفيذ هذا الإعلان تنفيذاً فعلياً على جميع الأصعدة، بما في ذلك تنفيذه في سياق إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (A/CONF.189/12 و Corr.1).

وإذ ترحب بإعلان الجمعية العامة في قرارها ٦/٥٦ المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات، وتدعو الدول ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، في حدود مواردها الحالية، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والمجتمع المدني إلى المساهمة في تنفيذ برنامج العمل الوارد في ذلك القرار،

وإذ ترحب أيضاً بالتقدم المحرز في متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان،

وإذ تعرب عن بالغ التقدير لحكومة تركيا لاستضافتها المنتدى المشترك بين منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الأوروبي الذي عقد تحت عنوان "الحضارة والوثام: البعد السياسي"، في اسطنبول في ١٢ و١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٢، وترحب بما أسفر عنه من نتائج،

وإذ تشعر بالجزع إزاء التأثير السلبي المستمر لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على الأقليات والطوائف المسلمة في بعض البلدان غير الإسلامية، والتصوير السلبي للإسلام في وسائط الإعلام، واعتماد وإنفاذ قوانين تميز ضد المسلمين وتستهدفهم تحديداً،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى تعزيز التسامح والتفاهم فيما بين مختلف الثقافات والتقدير المتبادل للقيم الثقافية والدينية من أجل السلام العالمي، والعدالة الاجتماعية، والصداقة بين الشعوب،

وإذ تسلّم أيضاً بالمساهمات القيمة التي قدمتها جميع الديانات في الحضارة الحديثة وبالمساهمة التي يمكن أن يقدمها الحوار بين الحضارات لتحسين إدراك القيم المشتركة بين البشر كافة وفهمها،

وإذ تلاحظ مع القلق أن تشويه صورة الأديان سبب من أسباب التنافر الاجتماعي يفضي إلى انتهاك حقوق الإنسان لأتباع هذه الأديان،

وإذ تقر بتعارض تشويه صورة الأديان والثقافات مع أهداف إقامة عالم معولماً حقاً ومع تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين،

وإذ تشير جزعها بالحالات الخطيرة من التعصب والتمييز وأعمال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد وأعمال التهيب أو الإكراه بدافع التطرف الديني أو غير الديني التي تحدث في أنحاء كثيرة من العالم وتهدد التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تشدد على ضرورة الاعتراف بالتنوع الديني والثقافي والاختلافات في التصور والقيم وضرورة تقدير هذا التنوع وهذه الاختلافات،

وإذ تؤكد أهمية تهيئة الظروف التي تشجع على المزيد من الوثام والتسامح داخل المجتمعات وفيما بينها، وإذ تدرك أهمية التربية في ضمان التسامح إزاء الدين والمعتقد واحترامهما،

وإذ تشدد على أن للمنظمات غير الحكومية والهيئات الدينية ووسائل الإعلام دوراً هاماً تؤديه في تعزيز التسامح وحماية حرية الدين والمعتقد،

١- ترحب بتقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وعنوانه "حالة الشعوب الإسلامية والعربية في مختلف أرجاء العالم" (E/CN.4/2004/19)؛

٢- تعرب عن بالغ قلقها إزاء النظرة النمطية السلبية إلى الأديان، وإزاء مظاهر التعصب والتمييز في مسائل الدين أو المعتقد التي لا تزال واضحة في بعض مناطق العالم؛

٣- تحث الدول على أن تضمن حصول الجميع على التعليم، بموجب القانون وفي الممارسة العملية، وأن تمتنع عن اتخاذ أية تدابير قانونية أو أية تدابير أخرى تفضي إلى فرض أي شكل من أشكال العزل العنصري فيما يتصل بالحصول على التعليم في المدارس؛

٤- تحث أيضاً الدول على أن تلتزم بضمان حصول جميع الأطفال، إنثاءً وذكوراً، على التعليم بما في ذلك التعليم الابتدائي المجاني، وضمان حصول الكبار على التعليم والتثقيف مدى الحياة، على أساس احترام حقوق الإنسان والتنوع والتسامح دونما تمييز من أي نوع كان؛

- ٥- **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء الربط المتكرر والخاطئ بين الإسلام وانتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب؛
- ٦- **تلاحظ بقلق عميق** اشتداد حملة تشويه صورة الأديان، والوصف الوصفي العرقي والديني للأقليات المسلمة في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية؛
- ٧- **تعرب عن استيائها** من استخدام وسائل الإعلام المطبوعة والسمعية - البصرية والإلكترونية، بما فيها الإنترنت، وأية وسيلة أخرى للتحريض على أعمال العنف وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتمييز ضد الإسلام أو أي دين آخر؛
- ٨- **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء البرامج والخطط التي تنفذها المنظمات والمجموعات المتطرفة بهدف تشويه صورة الأديان، وخاصة عندما تدعمها الحكومات؛
- ٩- **تحث جميع الدول** على أن تتخذ، في إطار قوانينها الوطنية، وطبقاً للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، جميع التدابير المناسبة لمكافحة الكراهية والتمييز والتعصب وأعمال العنف والترويع والإكراه بدافع من التعصب الديني، بما في ذلك الاعتداءات على الأماكن الدينية، وأن تشجع التفاهم والتسامح والاحترام في المسائل المتصلة بحرية الدين أو المعتقد؛
- ١٠- **تحث أيضاً جميع الدول** على ضمان قيام جميع الموظفين العموميين، بمن فيهم الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين، والعسكريين، وموظفو الخدمة المدنية، والمعلمون، أثناء أدائهم مهامهم الرسمية، باحترام مختلف الأديان والمعتقدات وعدم التمييز على أساس الدين أو المعتقد، وضمان توفير التنقيف أو التدريب اللازم والمناسب لهم؛
- ١١- **تعرب عن استيائها الشديد** من الهجمات والاعتداءات المادية على المنشآت التجارية والمراكز الثقافية وأماكن العبادة الخاصة بجميع الأديان؛
- ١٢- **تشجع الدول** على القيام، في إطار النظام الدستوري لكل منها، بتوفير الحماية الكافية من جميع انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن تشويه صورة الأديان، وعلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتعزيز التسامح واحترام جميع الأديان ومنظومة القيم التي تحكمها؛
- ١٣- **تؤكد الحاجة** إلى تعزيز المعرفة بالحضارات والثقافات عن طريق الاتصال والتعاون لتعزيز القيم العالمية المشتركة، كالتقويم المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان؛
- ١٤- **تطلب** إلى المجتمع الدولي أن يشرع في حوار عالمي لإيجاد ثقافة تسامح تقوم على احترام جميع حقوق الإنسان واحترام التنوع الديني، وتحث الدول والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدينية ووسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية على دعم هذا الحوار والنهوض به؛
- ١٥- **تطلب** إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يدرج ويعزز جوانب حقوق الإنسان في الحوار بين الحضارات، عن طريق جملة أمور منها:

(أ) دمجها في حلقات دراسية تتناول موضوعات محددة وفي مناقشات خاصة بشأن المساهمات الإيجابية للثقافات والتنوع الديني والثقافي؛

(ب) تعاون مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية في عقد مؤتمرات مشتركة تستهدف تشجيع هذا الحوار وتعزيز فهم الطابع العالمي لحقوق الإنسان وإعمال هذه الحقوق على مختلف المستويات؛

١٦- **تطلب** إلى المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أن يبحث حالة الشعوب الإسلامية والعربية في مختلف أرجاء العالم، مع الاهتمام بشكل خاص بالاعتداءات والهجمات التي تتعرض لها أماكن عبادتها ومراكزها الثقافية ومنشأتها التجارية وممتلكاتها في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأن يقدم تقريراً مرحلياً عما يخلص إليه من نتائج لتتخذ فيه اللجنة في دورتها القادمة؛

١٧- **تطلب** إلى المفوضية السامية أن تقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

١٨- **تقرر** النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٤٥

١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٢٩ صوتاً مقابل ١٦ صوتاً،
وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت. انظر الفصل السادس.]

٧/٢٠٠٤ - الحق في التنمية

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى إعلان الحق في التنمية، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ١٢٨/٤١ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ والذي أكد الحق في التنمية بوصفه حقاً من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، كما أكد أن تكافؤ الفرص من أجل التنمية هو حق للأمم وللأفراد الذين تتكون منهم الأمم على حد سواء، وأن الفرد هو المستهدف والمستفيد الرئيسي في التنمية،

وإذ تشير أيضاً إلى جميع قراراتها السابقة بشأن الحق في التنمية، ولا سيما القرار ٧٢/١٩٩٨ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ الذي أشارت فيه إلى الحاجة الملحة إلى إحراز المزيد من التقدم صوب إعمال الحق في التنمية كما هو مبين في الإعلان،

وإذ تقر بأن الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ لرصد واستعراض التقدم المحرز في تعزيز وإعمال الحق في التنمية هو المحفل العالمي الوحيد المعني بالحق في التنمية والمكلف برصد واستعراض التقدم المحرز في تعزيز وإعمال الحق في

التنمية، كما هو مبين في الإعلان، على الصعيدين الوطني والدولي، وبتقديم التوصيات في هذا الشأن وتحليل العقبات التي تعترض التمتع بهذا الحق تمتعاً كاملاً، مع التركيز في كل سنة على التزامات محددة واردة في الإعلان،

وإذ تقر أيضاً بالمساهمة القيمة التي قدمها الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية أثناء السنوات الست الماضية من خلال بحوثه وأعماله التحليلية الواردة في سلسلة التقارير المقدمة إلى الفريق العامل المعني بالحق في التنمية التي تشكل إضافة قيّمة إلى تفهّم الحق في التنمية والنهوض المتبعة في تنفيذه على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ تحيط علماً بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (E/CN.4/2004/22)،

وإذ تؤكد من جديد الاستنتاجات المتفق عليها التي خلص إليها الفريق العامل في دورته الثالثة (انظر E/CN.4/2002/28/Rev.1) وضرورة متابعة هذه الاستنتاجات وتنفيذها تنفيذاً فعالاً،

وإذ ترحب بعقد الحلقة الدراسية رفيعة المستوى المعنية بالحق في التنمية، وعنوانها "الشراكة العالمية من أجل التنمية"، وإذ تقدر ما أبدته وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية المتعددة الأطراف من استجابة للحلقة الدراسية، التي أتاحت فرصة فريدة لاستعراض ووضع استراتيجيات فعالة لإدراج الحق في التنمية في سياسات المنظمات/المؤسسات الدولية الرئيسية وفي أنشطتها التشغيلية، مما يسهم في النهوض بالشراكات في أعمال الحق في التنمية،

وإذ تقر بمشاركة الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية مشاركة واسعة في الدورة الخامسة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية، وإذ ترحب بمشاركتها النشطة في النهوض بأعمال إعلان الحق في التنمية، فضلاً عن اعتماد استنتاجات الفريق العامل وتوصياته بتوافق الآراء،

١ - **تقر** بأهمية المحافظة على الإرادة السياسية والالتزام من جانب جميع أعضاء الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، وترحب بتعاونهم الجاري على تنفيذ مهام الولاية المسندة إلى الفريق العامل؛

٢ - **تحيط علماً** بمقرر اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ١١٦/٢٠٠٣ المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣ المتعلق بالحق في التنمية؛

٣ - **تتطلع** إلى النظر، في دورتها الحادية والستين، في وثيقة المفاهيم المقرر أن تعدها اللجنة الفرعية والتي ستضع فيها خيارات لإعمال الحق في التنمية وتبين جدوى هذه الخيارات، وأموراً أخرى منها وضع معيار قانوني دولي ذي طبيعة ملزمة، ومبادئ توجيهية بشأن تنفيذ الحق في التنمية، ومبادئ عامة بشأن الشراكة من أجل التنمية، استناداً إلى إعلان الحق في التنمية، بما في ذلك القضايا التي يمكن أن يعالجها أي صك من هذا القبيل، كي تنظر فيها وتحدد الإمكانيات العملية لتطبيق تلك الخيارات؛

٤ - **تطلب** إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تواصل تقديم كل ما يلزم من الدعم الإداري والموارد المالية والبشرية إلى اللجنة الفرعية في عملها بشأن وثيقة المفاهيم؛

- ٥- تؤيد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالحق في التنمية في دورته الخامسة والمدرجة في تقريره (E/CN.4/2004/23 و Corr.1، الفقرات ٤١-٥١)، وتدعو المفوضية السامية وغيرها من الجهات ذات الصلة إلى القيام فوراً بتنفيذها تنفيذاً تاماً وفعالاً؛
- ٦- تقرر أن تنظر في تجديد الولاية المسندة إلى الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية في دورتها الحادية والستين؛
- ٧- ترحب من المفوضية السامية أن تقدم كل ما يلزم من دعم إداري وموارد مالية وبشرية إلى فرقة العمل رفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية، المقترح إنشاؤها في إطار الفريق العامل المعني بالحق في التنمية؛
- ٨- ترحب من المفوضية السامية، لدى إدراج الحق في التنمية في أوجه النشاط الرئيسية، أن تطلع على نحو فعال بأنشطة تستهدف تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بين الدول الأعضاء والوكالات الإنمائية والمؤسسات الإنمائية والمالية والتجارية الدولية، وأن تشرح هذه الأنشطة بالتفصيل في تقريرها إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛
- ٩- تقرر أن تجدد ولاية الفريق العامل المعني بالحق في التنمية لمدة سنة، وأن تدعو إلى انعقاد دورته السادسة قبل انعقاد الدورة الحادية والستين للجنة، وذلك لفترة عشرة أيام عمل تُخصَّص خمسة منها لفرقة العمل الرفيعة المستوى التي ستنشأ في إطار الفريق العامل، بحيث تتمكن من عقد اجتماعاتها وتقديم استنتاجاتها وتوصياتها إلى الفريق العامل قبل انعقاد دورته بوقت واف؛ ويجتمع الفريق العامل، بدوره، لفترة خمسة أيام عمل للنظر في استنتاجات فرقة العمل وتوصياتها وطرح مبادرات وفقاً للولاية المسندة إليه؛
- ١٠- تقرر أن تستعرض ما يُحرز من تقدم في تنفيذ أحكام هذا القرار على سبيل الأولوية في دورتها الحادية والستين؛
- ١١- توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ٣.٣]

الجلسة ٤٥

١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٤٩ صوتاً

مقابل ٣ أصوات، انظر الفصل السابع.]

٢٠٠٤/٨ - حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ يساورها بالغ القلق لما يعانيه المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل بسبب انتهاك إسرائيل لحقوقهم الأساسية والإنسانية منذ الاحتلال العسكري الإسرائيلي في عام ١٩٦٧،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١،

وإذ تشير أيضاً إلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وآخرها القرار ٢٣/٥٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الذي أعلنت فيه الجمعية أن إسرائيل لم تمثل لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، وطالبتها بالانسحاب من كل الجولان السوري المحتل،

وإذ تعيد مرة أخرى تأكيد عدم قانونية قرار إسرائيل الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ والقاضي بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل، مما أدى إلى الضم الفعلي لتلك الأرض،

وإذ تؤكد من جديد مبدأ عدم جواز حيازة الأرض بالقوة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي،

وإذ تحيط علماً مع بالغ القلق بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (انظر A/58/311)، وتعرب في هذا الصدد عن استنكارها للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة وعن أسفها لرفض إسرائيل المستمر التعاون مع اللجنة الخاصة واستقبالها،

وإذ تسترشد بالأحكام ذات الصلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتؤكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاقيتي لاهاي لعام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٧، على الجولان السوري المحتل،

وإذ تؤكد من جديد أهمية عملية السلام التي بدأت في مدريد على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ و٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ومبدأ "الأرض مقابل السلام"، وإذ تعرب عن قلقها لتوقف عملية السلام في الشرق الأوسط وعن أملها في استئناف محادثات السلام على أساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) لإحلال السلام العادل والشامل في المنطقة،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قراراتها السابقة ذات الصلة وآخرها القرار ٢٠٠٣/٥ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

١ - **تطلب** إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي قرر فيه المجلس، في جملة أمور، أن قرار إسرائيل فرض

قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل هو قرار لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي، وطالب فيه إسرائيل بأن تلغي قرارها هذا فوراً؛

٢- **تطلب أيضاً** إلى إسرائيل الكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل، وتؤكد على وجوب السماح للمشردين من سكان الجولان السوري المحتل بالعودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم؛

٣- **تطلب كذلك** إلى إسرائيل الكف عن فرض المواطنة الإسرائيلية وبطاقات الهوية الإسرائيلية على المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، والكف عن تدابيرها القمعية ضدهم، وعن جميع الممارسات الأخرى المشار إليها في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة؛

٤- **تقرر** أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها أو تتخذها إسرائيل، والسلطة القائمة بالاحتلال، بهدف تغيير طابع الجولان السوري المحتل ووضع القانوني لاغية وباطلة، وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وليس لها أي أثر قانوني؛

٥- **تطلب مرة أخرى** إلى الدول الأعضاء عدم الاعتراف بأي من التدابير والإجراءات التشريعية أو الإدارية المشار إليها أعلاه؛

٦- **ترجو** من الأمين العام أن يوجه نظر جميع الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة المختصة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، والمنظمات الإنسانية الدولية إلى هذا القرار، وأن ينشره على أوسع نطاق ممكن، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

٧- **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الحادية والستين، كمسألة ذات أولوية عالية، البند المعنون "مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين".

الجلسة ٤٩

١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجّل بأغلبية ٣١ صوتاً مقابل صوت واحد،
وامتناع ٢١ عضواً عن التصويت. انظر الفصل الثامن.]

٢٠٠٤/٩ - المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة وفُصلت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغير ذلك من الصكوك الواجبة التطبيق،

وإذ تضع في اعتبارها أن إسرائيل طرف في اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والتي تنطبق قانوناً على الأراضي الفلسطينية وجميع الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وإذ تذكر بالإعلان الذي اعتمده مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة، المعقود في جنيف في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،

وإذ تذكر بقراراتها السابقة، وأحدثها القرار ٧/٢٠٠٣ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وإذ تحيط علماً بقرار الجمعية العامة ٩٨/٥٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، حيث أُعيد التأكيد، في جملة أمور، على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة،

وإذ ترحب بعرض المجموعة الرباعية* على الطرفين خارطة الطريق التي تفضي إلى حل دائم للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني يقوم على وجود دولتين (S/2003/529، المرفق)، وإذ تلاحظ الدعوة إلى تجميد النشاط الاستيطاني، وإذ تحيط علماً بمقترحات انسحاب إسرائيل من قطاع غزة، الأمر الذي يمكن أن يمثل خطوة هامة في اتجاه تنفيذ خارطة الطريق شريطة أن يحدث ذلك الانسحاب في إطار خارطة الطريق، وأن يشكل خطوة في اتجاه إيجاد حل قائم على وجود دولتين، وألا ينطوي على نقل للنشاط الاستيطاني إلى الضفة الغربية، وأن يتم نقل المسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية بصورة منظمة ومتفاوض عليها، وأن تيسر إسرائيل عملية إعادة تأهيل وإعادة بناء غزة،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الانتهاكات الواسعة الانتشار لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والتي لا تزال تنشأ عن احتلال الأرض الفلسطينية،

وإذ تشعر بالقلق بصفة خاصة لأن المسار المحدد لما يسمى بالسياج الأمني الذي تنشئه إسرائيل، سلطة الاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحوها، يمكن أن يكون بمثابة حكم مسبق على أية مفاوضات تجرى في المستقبل وأن يجعل الحل القائم على وجود دولتين أمراً مستحيل التنفيذ مادياً، كما أن من شأنه أن يزيد من حدة الصعوبات الإنسانية والاقتصادية التي يعانيها الفلسطينيون،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء عدم تعاون حكومة إسرائيل تعاوناً كاملاً مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧،

* الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة.

وإذ تعرب عن قلقها أيضاً لأن استمرار نشاط الاستيطان الإسرائيلي يقوض تحقيق الحل المتوخى للصراع والقائم على وجود دولتين، ويهدد من ثم أمن الفلسطينيين وكذلك الإسرائيليين في الأجل الطويل،

وإذ تعرب عن قلقها كذلك إزاء المخاطر الأمنية المتصلة بوجود المستوطنات في الأراضي المحتلة، على النحو المعرب عنه في تقرير لجنة تقصي الحقائق المنشأة في شرم الشيخ (تقرير ميتشل)،

١ - ترحب بتقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (E/CN.4/2004/6 و Add.1)، وتطلب إلى حكومة إسرائيل التعاون مع المقرر الخاص لتمكينه من تنفيذ مهام ولايته تنفيذاً تاماً؛

٢ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء:

(أ) استمرار تزايد حدة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، مما أدى إلى دوامة من الكراهية والعنف لا نهاية لها في ما يبدو، وإلى تزايد معاناة الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء؛

(ب) استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلي غير المشروعة في الأراضي المحتلة وما يتصل بذلك من أنشطة، كتوسيع المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، ومصادرة الممتلكات وتدميرها، وطردهم الفلسطينيين، وشق الطرق الالتفافية، مما يؤدي إلى تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ويشكل انتهاكاً لاتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، كما أن المستوطنات تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام وأمام عملية إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وذات سيادة تملك مقومات البقاء وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢؛

(ج) جميع أعمال العنف، بما في ذلك الاعتداءات الإرهابية العشوائية التي تسفر عن وقوع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتحريض والتدمير، وتدين بقوة جميع هذه الأفعال، وتحث السلطة الفلسطينية على أن تثبت بشكل ملموس عزمها على مكافحة الإرهاب والعنف الذي يمارسه المتطرفون؛

(د) استمرار ارتفاع مستوى الإصابات في كلا الجانبين، وخاصة في صفوف المدنيين، ومع الاعتراف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس في مواجهة الاعتداءات الإرهابية على مواطنيها، تحث حكومة إسرائيل على بذل قصارى الجهود لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين وعلى إنهاء عمليات القتل التي تتم خارج نطاق القضاء والتي تتعارض مع القانون الدولي؛

(هـ) استمرار عمليات إغلاق الأراضي الفلسطينية وعمليات الإغلاق داخل هذه الأراضي، وتقييد حرية تنقل الفلسطينيين، بما في ذلك فرض حظر التجول على نطاق واسع ولفترات زمنية طويلة في مدن الضفة الغربية، مما يسهم، إلى جانب عوامل أخرى، في العنف الذي بلغ مستوى لا يحتمل والذي لا يزال سائداً في المنطقة لأكثر من ثلاث سنوات، وتسبب في إيجاد وضع إنساني حرج إلى أبعد حد بالنسبة إلى السكان المدنيين، وأثر تأثيراً سلبياً في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما بالنسبة لأضعف فئات السكان؛

(و) استمرار بناء ما يسمى بالسياج الأمني في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك في القدس الشرقية وحوها؛

(ز) المسار المحدد لما يسمى بالسياج الأمني في الضفة الغربية المحتلة، والانحراف المتصور لهذا المسار عن خط الهدنة لعام ١٩٤٩، وهو ما يمكن أن يكون بمثابة حكم مسبق على أية مفاوضات تجرى في المستقبل ويجعل الحل القائم على وجود دولتين أمراً مستحيل التنفيذ مادياً، وإنشاء منطقة مغلقة بين ما يسمى بالسياج الأمني وخط الهدنة، وما ينشأ عن ذلك من مصاعب إنسانية واقتصادية بالنسبة للفلسطينيين الذين يتم عزل الآلاف منهم عن سبل الحصول على الخدمات الأساسية والوصول إلى الأراضي وموارد المياه؛

٣- تحت حكومة إسرائيل على:

(أ) أن تمثل امتثالاً تاماً للقرارات السابقة الصادرة عن اللجنة بشأن هذا الموضوع وآخرها القرار ٧/٢٠٠٣؛

(ب) أن تعكس سياستها الاستيطانية في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وأن تقوم فوراً، كخطوة أولى نحو تفكيك المستوطنات، بوقف توسيع المستوطنات القائمة بما في ذلك لدواعي "النمو الطبيعي" وما يتصل بذلك من أنشطة؛

(ج) أن تمنع أي توطين جديد للمستوطنين في الأراضي المحتلة؛

(د) أن تنفذ التوصيات المتعلقة بالمستوطنات والمقدمة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها المقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والخمسين بشأن الزيارة التي قامت بها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل ومصر والأردن (E/CN.4/2001/114)؛

(هـ) أن تتخذ وتنفذ تدابير جدية، بما في ذلك مصادرة الأسلحة وتوقيع عقوبات جنائية، بهدف منع أعمال العنف غير المشروعة من جانب المستوطنين الإسرائيليين، وأن تتخذ وتنفذ غير ذلك من التدابير الرامية إلى ضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وحمايتهم؛

٤- **تطالب** بأن تكف إسرائيل وترجع عن بناء ما يسمى بالسياج الأمني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وحوها، حيث أن بناءه يشكل خروجاً عن خط الهدنة لعام ١٩٤٩ ويتعارض مع أحكام القانون الدولي ذات الصلة؛

٥- تحت الطرفين على أن ينفذا بصورة فورية وكاملة، ودون أية تعديلات، خارطة الطريق التي أقرها مجلس الأمن بهدف استئناف المفاوضات للتوصل إلى تسوية سياسية وفقاً لقرارات المجلس وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، ومبادئ المؤتمر المعني بتحقيق السلام في الشرق الأوسط الذي عُقد في مدريد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، واتفاقات أوسلو وما أعقبها من اتفاقات، مما يسمح لدولتين، هما إسرائيل وفلسطين، بأن تعيشا في سلم وأمن وأن تؤدي دورهما الكامل في المنطقة؛

٦- تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين.

الجلسة ٤٩

١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجّل بأغلبية ٢٧ صوتاً مقابل صوتين،
وامتناع ٢٤ عضواً عن التصويت. انظر الفصل الثامن.]

٤٠٠٤/١٠ - مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تذكّر بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، و٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، و١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، و١٤٠٢ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢، و١٤٠٣ (٢٠٠٢) المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، التي طالبت كلا الطرفين بالقيام فوراً بوقف إطلاق النار بشكل فعلي، وبانسحاب القوات الإسرائيلية وبالوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما فيها جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحرير والتدمير،

وإذ تسترشد بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ تضع في اعتبارها أحكام اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ (اتفاقية جنيف الرابعة)، وأحكام البروتوكول الإضافي الأول الملحق بها لعام ١٩٧٧، وأحكام اتفاقية لاهاي المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٧ المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، والأنظمة الواردة في مرفق الاتفاقية الرابعة،

وإذ تذكّر بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان المتصلة بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ حرب ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧،

وإذ تؤكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية،

وإذ تذكّر بقرارات الجمعية العامة المتعلقة بالانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية،

وإذ تذكّر خاصة بقرار الجمعية العامة ٤٣/٣٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ الذي أكد من جديد شرعية كفاح الشعوب في سبيل التحرر من السيطرة الأجنبية ومن الاحتلال الأجنبي وفي سبيل تقرير المصير وفقاً للقانون الدولي،

وإذ تذكّر بإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/23)،

وإذ ترحب بتقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، السيد جون دوغارد (E/CN.4/2004/6 و Add.1)، بالإضافة إلى تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، السيد جون زيغلر (E/CN.4/2004/10/Add.2)،

وإذ تعرب عن عميق قلقها إزاء عدم تعاون حكومة إسرائيل مع لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان المنشأة عملاً بقرار اللجنة د-١/٥ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وعدم تعاونها مع المقرر الخاص الآخرين المعنيين، وخاصة السيد دوغارد،

وإذ يثير قلقها الشديد استمرار تدهور الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وخاصة أعمال القتل خارج نطاق القضاء، وعمليات الإغلاق، والعقوبات الجماعية، واستمرار إقامة المستوطنات، والاعتقالات التعسفية، وحصار المدن والقرى الفلسطينية، وقصف الأحياء السكنية الفلسطينية بواسطة الطائرات الحربية ومدفعية الدبابات والزوارق الحربية الإسرائيلية، واقتحام المدن والقرى والمخيمات لقتل الرجال والنساء والأطفال الأبرياء كما حدث في جنين وبلاطة وخان يونس ورفح ورام الله وغزة ونابلس والبيرة والأمعري وجباليا وبيت لحم والدهيشة وكذلك في حي الدرج، وحي الزيتون في مدينة غزة، وعلى مدى الشهور الأخيرة في رفح وفي حي الشجاعية في غزة، وكذلك في مذابح مخيمي النصيرات والبريج وسط قطاع غزة في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٤،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء استمرار العدوان الإسرائيلي وما يترتب عليه من وفيات وإصابات معظمها في صفوف الفلسطينيين، حيث سقط منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أكثر من ٢ ٨٠٠ شهيد وأكثر من ٢٥٠٠٠ جريح،

وإذ تحيط علماً بتقارير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، المقدمة إلى الجمعية العامة منذ عام ١٩٦٨، ولا سيما آخرها (A/58/311)،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء استمرار رفض إسرائيل الالتزام بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان التي تطلب إلى إسرائيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وتؤكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية،

واقتراناً منها بأن أساس المفاوضات وإقامة سلام عادل ودائم يجب أن يكون قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، وهو أساس يتضمن مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بطريق الحرب، وضرورة تمكن كل من دول المنطقة من العيش في أمان، ومبدأ الأرض مقابل السلام،

وإذ تشير إلى جميع قراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع، وآخرها القرار ٦/٢٠٠٣ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تذكر أيضاً بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، كقاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي،

وإذ يثير قلقها الشديد إقامة الجدار الإسرائيلي داخل الأرض الفلسطينية المحتلة بهدف نزع ملكية مزيد من الأراضي الفلسطينية بالقوة، وما ينتج عن ذلك من آثار عنيفة على المجتمع الفلسطيني اجتماعياً واقتصادياً وتعليمياً وصحياً ونفسياً، فضلاً عن القضاء على إمكانية التوصل إلى سلام حقيقي يستند إلى الحل القائم على وجود دولتين: دولة فلسطينية مستقلة ودولة إسرائيلية،

وإذ تؤكد أن إقامة هذا الجدار على الأراضي الفلسطينية تشكل انتهاكاً لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لهذا الحق،

وإذ تحيط علماً في هذا الشأن إلى قرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٣ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣،

وإذ تحيط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام (A/ES-10/248) الذي خلص إلى أن إسرائيل غير ممثلة لمطالبة الجمعية العامة لها بأن تقوم بوقف وإلغاء بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

١- تؤكد من جديد حق الشعب الفلسطيني المشروع في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لتحرير أرضه والتمكن من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وفقاً للأهداف والمقاصد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة؛

٢- تدين بشدة مرة أخرى انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية؛

٣- تدين بشدة أيضاً الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بوصفه عدواناً وجريمة ضد الإنسانية، وانتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان؛

٤- تدين بشدة كذلك الحرب التي يشنها الجيش الإسرائيلي، وخاصة منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، على المدن والمخيمات الفلسطينية والتي أسفرت حتى الآن عن قتل المئات من المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال؛

٥- تدين بشدة من جديد ممارسة "التصفيات" أو "الإعدام خارج نطاق القضاء"، التي ينفذها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، وهي ممارسة لا تشكل فقط انتهاكاً لمعايير حقوق الإنسان وانتهاكاً صارخاً للمادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولسيادة القانون، بل تضر أيضاً بالعلاقة بين الطرفين وتشكل من ثم عقبة في طريق السلام، وتحث حكومة إسرائيل على احترام القانون الدولي وعلى الكف فوراً عن هذه الممارسة؛

٦- تدين بشدة مرة أخرى إقامة المستوطنات وأنشطة الاستيطان الإسرائيلية الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كإنشاء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة، ومصادرة الأراضي، والتحيز في

إدارة الموارد المائية، وشنق الطرق الالتفافية، فهذه الأنشطة كلها لا تشكل فقط انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها، حيث تصنف هذه الانتهاكات كجرائم حرب، بل تشكل أيضاً عقبات رئيسية في طريق السلام، وتحث حكومة إسرائيل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك قرارات لجنة حقوق الإنسان المتعلقة بالمستوطنات الإسرائيلية، وتؤكد أن تفكيك المستوطنات الإسرائيلية يشكل عاملاً أساسياً من عوامل تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة؛

٧- **تدين مرة أخرى الاستيلاء على منازل الفلسطينيين في القدس والخليل وباقي الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلغاء بطاقات هوية سكان مدينة القدس الشرقية، وسياسة فرض ضرائب مفتعلة وباهظة قصد إرغام الفلسطينيين المقيمين في القدس، الذين لا قدرة لهم على تسديد هذه الضرائب المرتفعة، على ترك ديارهم ومغادرة مدينتهم، بغية تهويد القدس، وتطلب إلى حكومة إسرائيل الكف عن هذه الممارسات فوراً؛**

٨- **تدين أيضاً مرة أخرى استخدام التعذيب ضد الفلسطينيين أثناء التحقيق، لأنه يشكل انتهاكاً جسيماً لمبادئ القانون الإنساني الدولي واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كما يشكل انتهاكاً للمادة ٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتطلب إلى حكومة إسرائيل الكف عن هذه الممارسات فوراً، وإحالة مرتكبي هذه الانتهاكات إلى القضاء؛**

٩- **تدين بشدة مرة أخرى اعتداءات جيش الاحتلال الإسرائيلي على المستشفيات والمرضى، واستعمال المواطنين الفلسطينيين كدروع بشرية في توغله في المناطق الفلسطينية؛**

١٠- **تدين بشدة أيضاً مرة أخرى ممارسات إطلاق جيش الاحتلال الإسرائيلي النار على سيارات الإسعاف والطواقم الطبية، ومنع سيارات الإسعاف وسيارات لجنة الصليب الأحمر الدولية من الوصول إلى الجرحى والقتلى ونقلهم إلى المستشفيات وترك الجرحى يتزفون في الشوارع حتى الموت؛**

١١- **تدين بشدة أعمال القتل الجماعي التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، بما في ذلك قتل الأطفال، كما حدث مؤخراً في كل من نابلس وغزة ورفح والنصيرات والبريج، وما زال يحدث حتى يومنا هذا؛**

١٢- **تدين بشدة أيضاً الأفعال التي تشمل على فرض العقوبات الجماعية والحصار العسكري للأراضي الفلسطينية وعزل المدن والقرى الفلسطينية بعضها عن بعض بإقامة الحواجز العسكرية التي أصبحت تشكل شراً لقتل الفلسطينيين، وتدمير المنازل، وتجريف الأراضي الزراعية، مما يسبب، إضافة إلى عوامل أخرى، أعمال العنف التي تسود المنطقة منذ ما يزيد على ثلاث سنوات ونصف، وتطلب إلى حكومة إسرائيل الكف فوراً عن هذه الممارسات ورفع الحصار العسكري عن المدن والقرى الفلسطينية فوراً وإزالة حواجزها العسكرية، وتؤكد من جديد أن القانون الدولي يحظر هذه العقوبات الجماعية التي تشكل انتهاكاً جسيماً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها وتشكل أيضاً جرائم حرب؛**

١٣- **تعرب عن بالغ قلقها مرة أخرى إزاء قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بفرض قيود على حركة ياسر عرفات، الرئيس الفلسطيني المنتخب ديمقراطياً، وهو ما يشكل انتهاكاً للمادتين ٩ و١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛**

١٤- **تدين بشدة** حملات الاعتقال الجماعي التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على نطاق واسع لاحتجاز الآلاف من الفلسطينيين دون محاكمة ودون توجيه أية تهم جنائية إليهم، وهو ما يشكل انتهاكاً للمادة ٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة في هذا الشأن؛

١٥- **تؤكد من جديد** أن قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بتدمير ما لا يقل عن ثلاثين ألفاً من منازل ومرافق وممتلكات الفلسطينيين هو انتهاك جسيم للمادتين ٣٣ و ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، وأن تجريف المزارع واقتلاع الأشجار وتدمير ما تبقى من البنية التحتية الفلسطينية تشكل نوعاً من العقوبات الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، وانتهاكات جسيمة لأحكام القانون الإنساني الدولي وجرائم حرب وفقاً للقانون الدولي؛

١٦- **تؤكد من جديد** أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وترى أن أي تغيير في الوضع الجغرافي والديمقراطي والمؤسسي لمدينة القدس الشرقية عن وضعها قبل حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ هو تغيير غير قانوني وباطل؛

١٧- **تطلب مرة أخرى** إلى إسرائيل، وهي سلطة الاحتلال، الامتناع عن كافة أشكال انتهاك حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وغيرها من الأراضي العربية المحتلة، واحترام مبادئ القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزاماتها الدولية والاتفاقات التي وقعتها مع منظمة التحرير الفلسطينية؛

١٨- **تطلب أيضاً مرة أخرى** إلى إسرائيل أن تنسحب من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة وقرارات لجنة حقوق الإنسان ذات الصلة، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط؛

١٩- **تدين بشدة** إقامة الجدار الإسرائيلي داخل الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية لأنه يشكل ذريعة إسرائيلية جديدة للاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية بالقوة، وخطراً على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية والنفسية لحياة مئات الآلاف من الفلسطينيين، ويهدد وحدة أسرهم، ويمنع الفلسطينيين من الوصول إلى مواردهم الطبيعية، ويشكل عقبة رئيسية أمام التوصل إلى سلام عادل ودائم استناداً إلى الحل القائم على وجود دولتين: دولة فلسطينية مستقلة ودولة إسرائيلية، وهو الحل الوحيد الذي يضمن السلام والاستقرار في المنطقة، وكذلك لأنه يحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، وتطلب إلى إسرائيل التوقف فوراً عن إقامة الجدار المذكور وإزالة ما أقيم منه على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛

٢٠- **تطلب** إلى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ التحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية لمبادئ وأسس القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وأن يقوم، باعتباره يمثل آلية رصد، بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات، وتقديم تقارير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الحادية والستين إلى حين انتهاء ولاية المقرر الخاص المحددة في قرار اللجنة ٢/١٩٩٣ ألف المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣؛

٢١- **تطلب** إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تنظر، على وجه السرعة، في أفضل الطرق لتوفير الحماية الدولية الضرورية للشعب الفلسطيني حتى نهاية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية؛

٢٢- **تطلب** إلى الأمين العام أن يوجه نظر حكومة إسرائيل وسائر الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة المختصة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، والمنظمات الإنسانية الدولية إلى هذا القرار، وأن ينشره على أوسع نطاق ممكن، وأن يقدم تقريراً عن تنفيذ حكومة إسرائيل لهذا القرار إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين؛

٢٣- **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يزود اللجنة بجميع تقارير الأمم المتحدة التي تصدر فيما بين دورات اللجنة وتتناول الظروف التي يعيش فيها تحت الاحتلال الإسرائيلي سكان الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى؛

٢٤- **تقرر** أن تنظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين، في إطار البند نفسه من جدول الأعمال، باعتبارها مسألة ذات أولوية عالية.

الجلسة ٤٩

١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣١ صوتاً مقابل ٧ أصوات،
وامتناع ١٥ عضواً عن التصويت. انظر الفصل الثامن.]

١١/٢٠٠٤ - حالة حقوق الإنسان في كوبا

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تأخذ في الاعتبار قرارها ١٣/٢٠٠٣ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تذكر بأن اللجنة، في قرارها المذكور أعلاه، قد حثت حكومة كوبا على أن تستقبل الممثلة الشخصية لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وأن تقدم لها كل التسهيلات اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بالولاية المسندة إليها في القرار ١٨/٢٠٠٢ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢،

وإذ تدرك أن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هو التزام يقع على عاتق جميع الدول وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

١- **ترى** أن حكومة كوبا، شأنها شأن حكومات جميع الدول الأخرى ذات السيادة، وبصرف النظر عن الظروف الدولية الاستثنائية الراهنة التي اضطرت العديد من الدول إلى تعزيز التدابير الأمنية، ينبغي أن تمتنع عن اتخاذ تدابير قد تعرض للخطر الحريات الأساسية لمواطنيها وحقهم في التعبير عن رأيهم بحرية وحقهم في أن يحاكموا وفق الأصول

القانونية المرعية، وتأسف، في هذا الصدد، للأحداث التي وقعت في العام الماضي في كوبا والتي صدرت فيها أحكام ضد بعض المعارضين السياسيين والصحفيين، كما ذكرت التقارير الدولية؛

٢ - **تعرب عن أملها في أن تواصل حكومة كوبا جهودها الرامية إلى تعزيز الحرية الدينية وفي أن تشرع في اتخاذ تدابير تهدف إلى تيسير إقامة حوار منمّر مع جميع التيارات الفكرية والجماعات السياسية المنظمة في المجتمع الكوبي، بالرغم من البيئة الدولية الحرجة، وذلك بهدف تعزيز التنمية الكاملة للمؤسسات الديمقراطية والحريات المدنية؛**

٣ - **تحث حكومة كوبا على أن تتعاون، في إطار الممارسة الكاملة لسيادتها، مع المثلة الشخصية للمفوضة السامية بتيسير اضطلاعها بولايتها كما يجب أن تفعل سائر الدول ذات السيادة، تمشياً مع المقاصد والمبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة؛**

٤ - **تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة قبل انعقاد دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.**

الجلسة ٥٠

١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجّل بأغلبية ٢٢ صوتاً مقابل ٢١ صوتاً،
وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت. انظر الفصل التاسع.]

١٢/٢٠٠٤ - حالة حقوق الإنسان في تركمانستان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأن عليها واجب الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي هي طرف فيها،

وإذ تضع في اعتبارها أن تركمانستان طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،

وإذ تشير إلى قرارها الأخير حول الموضوع وهو ١١/٢٠٠٣ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وتحيط علماً بقرار الجمعية العامة ١٩٤/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تحيط علماً بالاستنتاج الذي خلصت إليه البعثة الأولى لتقييم الاحتياجات التي أوفدها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى تركمانستان في آذار/مارس ٢٠٠٤،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن حكومة تركمانستان قد استقبلت المبعوث الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للدول المشاركة في آسيا الوسطى، والمفوض السامي لتلك المنظمة المعني بالأقليات القومية،

وإذ تؤكد من جديد أن تحسين الأمن ومكافحة الإرهاب ينبغي الاضطلاع بهما في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية،

وإذ ترحب بالمرسوم الخاص بحرية التنقل المؤرخ ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤، وتأمل في أن ينطبق على العدد الكبير من الأشخاص الذين لم يتمكنوا مع الأسف من مغادرة البلد لأن تأشيرات الخروج قد أُلغيت قبل ذلك، وبأن المرسوم المذكور سوف يعقبه مزيد من التدابير الإيجابية،

وإذ تلاحظ مع التقدير القرار الذي اتخذته رئيس تركمانستان في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤ بإصدار مرسوم بشأن الحرية الدينية، آملة في تنفيذ أحكامه بما يسمح، دون قيد، بتسجيل جميع الأقليات الدينية،

وإذ ترحب بما تبديه حكومة تركمانستان من استعداد لمناقشة مسائل حقوق الإنسان مع أطراف أخرى مهمة على أساس كل حالة على حدة والإقرار باستصواب استمرار الحوار والتعاون العملي،

١ - تعرب عن قلقها الشديد إزاء:

- (أ) استمرار العمل بسياسة حكومية تقوم على قمع جميع الأنشطة السياسية للمعارضة؛
- (ب) إساءة استخدام النظام القانوني من خلال عمليات الاحتجاز التعسفي والسجن ومراقبة الأشخاص الذين يحاولون ممارسة حريتهم في التفكير والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وكذلك مضايقة أسرهم؛
- (ج) القيود المفروضة على حرية الإعلام وحرية التعبير، بما في ذلك من خلال قمع وسائل الإعلام المستقلة؛
- (د) القيود المفروضة على ممارسة حريات التفكير والضمير والدين والمعتقد، بما في ذلك مضايقة واضطهاد أعضاء الجماعات الدينية المستقلة واستخدام إجراءات تسجيل هذه الجماعات استخداماً تمييزياً؛
- (هـ) تمييز حكومة تركمانستان ضد الأقليتين الإثنتين الروسية والأوزبكية وغيرهما من الأقليات في مجالي التعليم والعمالة؛
- (و) سوء أحوال السجون في تركمانستان؛

٢ - تعرب عن بالغ قلقها أيضا إزاء استمرار عدم استجابة حكومة تركمانستان للانتقادات المحددة في تقرير مقرر "آلية موسكو" لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن إجراءات التحقيق والمحاكمة والاحتجاز إثر محاولة الاغتيال التي ذكر أن الرئيس نيازوف قد تعرض لها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وكذلك إزاء عدم سماح السلطات التركمانية باتصال الهيئات المستقلة الملائمة وأعضاء الأسر والحامين بأولئك الأشخاص المدانين، أو عدم تقديم أي نوع من الأدلة لتبديد الإشاعات بأن بعض هؤلاء الأشخاص قد توفوا أثناء الاحتجاز؛

٣- تدعو حكومة تركمانستان إلى القيام بما يلي:

(أ) ضمان الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما حريات التعبير والدين وتكوين الجمعيات والتجمع، والحق في محاكمة عادلة في محكمة مستقلة ونزيهة منشأة بموجب القانون، وحماية حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات الإثنية والدينية، والكف عن سجن المستنكفين ضميرياً؛

(ب) تمكين الهيئات المستقلة المختصة، ومن بينها لجنة الصليب الأحمر الدولية، وكذلك المحامون والأقرباء، من الاتصال فوراً بالأشخاص المحتجزين، وخصوصاً أولئك الذين احتجزوا في أعقاب أحداث ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢؛

(ج) وضع حد للتشريد القسري وضمان حرية التنقل داخل البلد؛

(د) الاضطلاع بمسؤوليتها المتمثلة في ضمان إحالة أولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى القضاء؛

(هـ) إزالة القيود الجديدة المفروضة على أنشطة التنظيمات العامة، بما فيها المنظمات غير الحكومية، والتي نص عليها قانون التنظيمات العامة الجديد الذي اعتمد في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ مشفوعاً بالقواعد الجديدة لتسجيل المنظمات الدينية التي صدرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وتمكين المنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني من الاضطلاع بأنشطتها دون عائق؛

(و) التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في تقرير مقرر "آلية موسكو" لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للعمل بصورة بناءة مع مختلف مؤسسات المنظمة وتيسير القيام بمزيد من الزيارات من قبل المبعوث الشخصي للرئيس الحالي للمنظمة للدول المشاركة في آسيا الوسطى، والمفوض السامي لتلك المنظمة المعني بالأقليات القومية؛

(ز) إقامة مزيد من الحوار البناء مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومع المفوضية السامية والتعاون تعاوناً كاملاً مع جميع الآليات التابعة للمفوضية؛

(ح) تقديم تقارير إلى جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات وضمان التنفيذ الكامل لتوصياتها؛

٤- تحث حكومة تركمانستان على الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع السجناء المحتجزين لأسباب تتعلق بممارستهم لما تمليه عليهم ضمائرهم؛

٥- تدعو المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والمقررة الخاصة المعنية بمجالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والممثل الخاص للأمم العام المعني بالمشردين داخلياً، والممثلة الخاصة

للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان أن ينظروا في زيارة تركمانستان كجزء من برامج زيارتهم في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وتدعو حكومة تركمانستان إلى تيسير مثل هذه الزيارات؛

٦- تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين.

الجلسة ٥٠

١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٢٥ صوتاً مقابل ١١ صوتاً،
وامتناع ١٧ عضواً عن التصويت. انظر الفصل التاسع.]

١٣/٢٠٠٤ - حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاصين بحقوق الإنسان، وغير ذلك من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان،

وإذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأن عليها الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب الصكوك الدولية،

وإذ تضع في اعتبارها أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

وإذ تشير إلى قرارها ١٠/٢٠٠٣ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تحيط علماً بالتقرير الدوري الثاني الذي قدمته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/1990/6/Add.35)، وبالتقرير الدوري الثاني الذي قدمته بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل (CRC/C/65/Add.24) معترية ما ورد فيهما علامة على ازدياد المشاركة النشطة في الجهود التعاونية الدولية في ميدان حقوق الإنسان، وإذ تشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة تقديم تقاريرها في الوقت المناسب،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالملاحظات الختامية للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن التقارير المقدمة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء الوضع الإنساني الخطير في البلد، وخصوصاً انتشار سوء التغذية في صفوف الرضع الذي لا يزال، على الرغم من التقدم المحرز مؤخراً، بمس نسبة كبيرة من الأطفال ويؤثر في نموهم البدني والعقلي،

وإذ **تعيد تأكيد** مسؤولية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تمتع جميع سكانها تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ **تؤكد** أهمية الاستمرار الفعلي لعملية التقارب بين الكوريتين وتلاحظ التقدم المحرز في هذا الصدد،

وإذ **ترحب** بإجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مشاورات مع بعض البلدان بشأن مسائل حقوق الإنسان،

وإذ **ترغب** في تعزيز اتباع نهج بناء يسفر عن تقدم ملموس في ميدان حقوق الإنسان،

١ - **تعرب عن قلقها العميق** إزاء استمرار ورود تقارير عن الانتهاكات الجسيمة المنهجية والواسعة الانتشار لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما فيها:

(أ) التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والإعدام العلني، والاحتجاز خارج نطاق القضاء والاحتجاز التعسفي، وفرض عقوبة الإعدام لأسباب سياسية، ووجود عدد كبير من المعتقلات، واللجوء المفرط إلى السخرة، وعدم احترام حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم؛

(ب) العقوبات التي تفرض على مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين عادوا إلى وطنهم من الخارج، كاعتبار مغادرتهم خيانة يعاقب عليها بالسجن أو التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة، أو بالإعدام، ووإد الرضع في السجون ومعسكرات العمل؛

(ج) القيود الشاملة والشديدة المفروضة على حرية الفكر والضمير والدين والرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وعلى حصول الجميع على المعلومات، والقيود المفروضة على كافة الأفراد الراغبين في التنقل بحرية داخل البلد والسفر إلى الخارج؛

(د) استمرار انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمرأة، وخاصة الاتجار بالنساء لأغراض الدعارة أو الزواج القسري، والإجهاض الإجباري ووإد الرضع بدوافع إثنية، وبطرق منها الحقن الذي يسبب المخاض، أو الولادة الطبيعية للعائدات في أماكن منها مراكز الاحتجاز لدى الشرطة ومعسكرات التدريب على العمل؛

٢ - **تلاحظ مع الأسف** أن سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم توفر الظروف اللازمة للسماح للمجتمع الدولي، ومنه منظومة الأمم المتحدة، بالتحقق من صحة هذه التقارير بصورة مستقلة، وتطالب الحكومة بتناول هذه التقارير والشواغل بطريقة علنية وبناءة تشمل ما يلي:

(أ) تقديم كافة المعلومات ذات الصلة بالقضايا المشار إليها أعلاه، وإزالة القيود المفروضة على وصول المجتمع الدولي إلى البلد؛

(ب) التصديق على صكوك حقوق الإنسان التي لم تصبح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرفاً فيها بعد، وخاصة اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتنفيذ التزاماتها بموجب صكوك حقوق الإنسان التي هي طرف فيها، وهذه الصكوك هي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما فيما يتعلق بحق كل فرد في التحرر

من الجوع، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وضمن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لبلوغ هذه الغاية؛

(ج) الامتثال لمعايير العمل المعترف بها دولياً، والنظر على سبيل الأولوية في الانضمام إلى منظمة العمل الدولية وفي أن تصبح طرفاً في الاتفاقية رقم ٢٩ (١٩٣٠) المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي والاتفاقية رقم ١٨٢ (١٩٩٩) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها؛

(د) تنفيذ توصيات لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(هـ) الكف عن فرض العقوبات على مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين انتقلوا إلى بلدان أخرى، والامتناع عن اعتبار مغادرتهم خيانة تستوجب عقوبة الاعتقال أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة أو عقوبة الإعدام، ووضع حدّ على الفور لسوء المعاملة ووآد الرضع في السجون ومعسكرات العمل؛

(و) التعاون مع منظومة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، والتعاون دون قيود مع الإجراءات الموضوعية للجنة حقوق الإنسان الخاصة بالحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبوجه خاص مع المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها المدافعون عن حقوق الإنسان؛

(ز) إقامة حوار بناء مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومع المفوضية السامية؛

(ح) إيجاد حلول واضحة وشفافة وعاجلة لكافة المسائل العالقة بشأن اختطاف الأجانب؛

(ط) التعاون مع الحكومات المجاورة لوضع حدّ للتجار بالنساء؛

٣- تحث سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تأمين وصول المنظمات الإنسانية، ولا سيما المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأغذية العالمي، وصولاً كاملاً وحرراً وأمناً ودون عوائق إلى كافة أرجاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كي تضمن تقديم المساعدات الإنسانية دون تحيّز وعلى أساس الحاجة، وفقاً للمبادئ الإنسانية؛

٤- ترحب من المجتمع الدولي أن يواصل حث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ضمان توزيع المساعدة الإنسانية، ولا سيما المعونة الغذائية، الموجهة إلى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية توزيعاً يتفق مع المبادئ الإنسانية، وأن تسمح لممثلي المنظمات الإنسانية الدولية بالتنقل في كافة أرجاء البلاد لمراقبة هذا التوزيع، ولضمان احترام مبادئ اللجوء الأساسية؛

٥- ترحب من رئيس اللجنة أن يقوم، بعد إجراء مشاورات مع مكتب اللجنة، بتعيين فرد ذي مكانة دولية وخبيرة في ميدان حقوق الإنسان معترف بهما مقرراً خاصاً يُعنى بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

٦- **ترجو** من المقرر الخاص أن يقيم اتصالاً مباشراً بحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها وذلك بطرق منها الزيارات إلى البلد، وأن يحقق في حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويقدم تقارير عن تلك الحالة وعن امتثال الحكومة لالتزاماتها القائمة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛

٧- **ترجو أيضاً** من المقرر الخاص أن يلتبس ويتلقى، في أثناء اضطراره بهذه الولاية، معلومات جديدة بالتصديق والثقة من خلال القيام بزيارات إلى البلد ومن جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها الحكومات والمنظمات غير الحكومية وأية أطراف أخرى لديها معرفة بهذه المسائل؛

٨- **تطلب** من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تبدي تعاونها الكامل ودون تحفظ مع المقرر الخاص، وأن تساعد في الاضطلاع بولايته، وأن تتخذ في سبيل ذلك الغرض جميع الخطوات اللازمة لضمان وصول المقرر الخاص بحرية ودون قيود إلى أي شخص في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد يرغب في لقائه؛

٩- **ترجو** من الأمين العام أن يقدم إلى المقرر الخاص كل ما يلزمه من مساعدة للاضطلاع بولايته؛

١٠- **ترجو** من المقرر الخاص أن يضع استنتاجاته وتوصياته في تقرير يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

١١- **ترجو** من جميع المقررين الخاصين والممثلين الخاصين ذوي الصلة أن ينظروا في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن يقدموا تقارير عن ذلك إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين، وترجو من الأمين العام أن يقدم كل مساعدة ضرورية لتمكين المقررين الخاصين والممثلين الخاصين من الاضطلاع بولايتهم اضطلاعاً كاملاً، وذلك بطرق منها زيارة البلد؛

١٢- **ترجو** من المفوضة السامية أن تدخل في حوار شامل مع سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بهدف إنشاء برامج للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، وأن تقدم استنتاجاتها وتوصياتها إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

١٣- **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال، على سبيل الأولوية العالية؛

١٤- **توصي** المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ٥.٥]

الجلسة ٥٠

١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٢٩ صوتاً مقابل ٨ أصوات، وامتناع ١٦ عضواً عن التصويت. انظر الفصل التاسع.]

٢٠٠٤/١٤ - حالة حقوق الإنسان في بيلاروس

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الواجبة التطبيق،
وإذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبالوفاء بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها بحرية،

وإذ تضع في اعتبارها أن بيلاروس طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق به، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٠٠٣/١٤ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ ترحب بموافقة حكومة بيلاروس مبدئياً على استقبال الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي،

وإذ تضع في اعتبارها الطلبات التي قدمها إلى حكومة بيلاروس الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي فيما يتعلق باختفاء وزير الداخلية السابق، يوري زاخارنكو،

وإذ تلاحظ قرار مجلس إدارة مكتب العمل الدولي بتشكيل لجنة تحقيق، واستنتاجات لجنة مناهضة التعذيب وتوصياتها المتعلقة بالتقرير الدوري الثالث لبيلاروس، والواردة في تقرير اللجنة عن دوريتها الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين (A/56/44)، وتوصيات المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، الواردة في تقريره عن بعثته إلى بيلاروس (E/CN.4/2001/65/Add.1)، وعدم إحراز حكومة بيلاروس أي تقدم في معالجة أوجه القصور المشار إليها،

١ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء ما يلي:

(أ) التقارير الواردة من مصادر موثوقة، بما فيها بيانات محققين وموظفين كبار سابقين مسؤولين عن إنفاذ القوانين في حكومة بيلاروس، وتقرير مجلس أوروبا الذي أقرته لجنة المسائل القانونية وحقوق الإنسان التابعة للهيئة البرلمانية للمجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ عن ضلوع موظفين كبار بحكومة بيلاروس في حالات اختفاء ثلاثة من المعارضين للسلطات الحالية وأحد الصحفيين اختفاء قسرياً و/أو إعدامهم بإجراءات موجزة؛

(ب) العملية الانتخابية والإطار التشريعي في بيلاروس، اللذين لا تزال تشوبهما عيوب جوهرية، كما أوضحت الانتخابات المحلية التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٣، رغم التوصيات المفصلة التي قدمها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أعقاب الانتخابات السابقة؛

(ج) استمرار ورود تقارير تشير إلى حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛

(د) استمرار ورود تقارير عن أعمال المضايقة والإغلاق التي تتعرض لها المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأقليات القومية، ووسائل الإعلام المستقلة، والأحزاب السياسية المعارضة، والنقابات العمالية المستقلة، ومضايقة الأفراد الذين يقومون بأنشطة ديمقراطية، بما في ذلك وسائل الإعلام المستقلة؛

(هـ) زيادة القيود المفروضة على أنشطة المنظمات الدينية؛

(و) التقارير التي تشير إلى مضايقة المؤسسات التعليمية المستقلة وذات التوجه الدولي كجامعة العلوم الإنسانية الأوروبية ومدرسة ياكوب كولاس للعلوم الإنسانية؛

(ز) عدم تعاون حكومة بيلاروس تعاوناً كاملاً مع جميع آليات لجنة حقوق الإنسان، وفقاً لما طلب إليها في قرار اللجنة ٢٠٠٣/١٤؛

(ح) المحاكمة الجنائية التي أجريت لشخصية قيادية معارضة بارزة؛

٢- تحث حكومة بيلاروس على القيام بما يلي:

(أ) أن تُقيل أو تُوقف عن الخدمة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والمسؤولين العموميين المتورطين في حالات الاختفاء القسري أو الإعدام بإجراءات موجزة أو كليهما، ريثما يجري تحقيق نزيه وموثوق به وكامل في هذه الحالات؛

(ب) أن تكفل اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإجراء تحقيقات كاملة ونزيهة في جميع حالات الاختفاء القسري والإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب، وأن تكفل محاكمة الجناة أمام محكمة مستقلة ومعاقبتهم، في حال إدانتهم، وفقاً للالتزامات ببيلاروس الدولية في مجال حقوق الإنسان؛

(ج) أن تعمل على جعل العملية الانتخابية والإطار التشريعي متوافقين مع المعايير الدولية وأن تيسر إشراك مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الانتخابات القادمة؛

(د) أن تعمل على جعل تصرفات قوات الشرطة والأمن لديها متمشية مع التزاماتها بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وغيره من المعايير الدولية ذات الصلة؛

(هـ) أن تعمل على إرساء مبدأ استقلال القضاء وأن تضع حداً لإفلات المسؤولين عن قتل الأفراد أو إبدائهم من العقاب؛

(و) أن تفرج عن العلماء وغيرهم من المحتجزين لأسباب سياسية، وأن توقف مضايقة المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، ووسائل الإعلام المستقلة والناشطين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وأن تعيد النظر في القوانين والممارسات المحلية المتعلقة بالتسجيل الإلزامي للمنظمات غير الحكومية؛ وأن تجعل القانون الخاص بالدين الصادر عام ٢٠٠٢ متفقاً مع التزامات ببيلاروس الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن تمتنع عن تطبيق هذا القانون إلى أن يتم تعديله على هذا النحو؛

(ز) أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع مكتب مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأن تحترم الولاية التي تم إقرارها بتوافق الآراء بين الدول الأعضاء في المنظمة؛

(ح) أن تستفيد من الخبرات المتاحة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا لضمان اتفاق مشروع القانون الخاص بوسائل الإعلام مع المعايير الدولية، وعدم فرضه، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مزيداً من القيود على طبع أو توزيع مواد وسائل الإعلام المستقلة في بيلاروس؛

٣- **تحت أيضاً حكومة بيلاروس على التعاون التام مع الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وخصوصاً بتيسير الزيارة التي سيقوم بها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛**

٤- **تحت كذلك حكومة بيلاروس على التعاون التام مع جميع آليات اللجنة، بما في ذلك توجيه دعوات لزيارة البلد إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، والمثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، فضلاً عن الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وطلب المساعدة التقنية؛**

٥- **تقرر تعيين مقرر خاص، في حدود الموارد المتاحة، لإقامة اتصالات مباشرة مع حكومة بيلاروس وشعبها قصد دراسة حالة حقوق الإنسان في بيلاروس ومتابعة أي تقدم يتم إحرازه في مجال وضع برنامج للثقيف في مجال حقوق الإنسان لجميع قطاعات المجتمع، ولا سيما الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين، والقضاة، وموظفو السجون، والمجتمع المدني، وتقديم تقرير عن ذلك إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين؛**

٦- **تقرر النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.**

الجلسة ٥٠

١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٢٣ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً،
وامتناع ١٧ عضواً عن التصويت. انظر الفصل التاسع.]

١٥/٢٠٠٤ - التعاون مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تكرر الإعراب عن قلقها إزاء استمرار ورود تقارير عن التخويف والانتقام اللذين يتعرض لهما من يسعى من الأفراد والجماعات للتعاون مع الأمم المتحدة وممثلي هيئاتها المعنية بحقوق الإنسان،

وإذ يساورها قلق عميق لاستفحال الأعمال الانتقامية المبلغ عنها ولتعرض الضحايا لانتهاك أبسط حقوق الإنسان، بما فيها حق الإنسان في الحياة والحرية والأمان على شخصه، وكذلك حقه في عدم التعرض للتعذيب أو للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،

وإذ يساورها القلق أيضاً إزاء ورود تقارير عن حالات عرقلة محاولات الأفراد الاستفادة من الإجراءات التي وضعت برعاية الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تشير إلى قرارها ٩/٢٠٠٣ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وتحيط علماً مع الاهتمام بتقرير الأمين العام عن هذه المسألة (E/CN.4/2004/29)،

١- تحث الحكومات على الامتناع عن جميع أعمال التخويف أو الانتقام ضد:

(أ) من يسعى للتعاون مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان أو تعاون معهم فعلاً، أو أدلى بشهادات أو قدم إليهم معلومات؛

(ب) من يستفيد أو استفاد من الإجراءات التي وضعت برعاية الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكل من قدم لهم مساعدة قانونية لهذا الغرض؛

(ج) من يقدم أو قدم بلاغات بموجب الإجراءات المنشأة بموجب صكوك حقوق الإنسان؛

(د) من لهم صلة قرابة بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛

٢- تدين جميع أعمال التخويف والانتقام التي ترتكبها الحكومات ضد الأفراد العاديين والمجموعات الساعية إلى التعاون مع الأمم المتحدة وممثلي هيئات حقوق الإنسان؛

٣- تطلب إلى جميع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وكذلك إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والتي تتولى رصد مراعاة حقوق الإنسان، أن يواصلوا اتخاذ تدابير عاجلة، وفقاً للولايات المسندة إليهم، للمساعدة على منع حدوث أعمال التخويف والانتقام وعرقلة اللجوء إلى إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان بأي شكل من الأشكال؛

٤- تطلب أيضاً إلى هؤلاء الممثلين وإلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أن يواصلوا تضمين تقاريرهم المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان وإلى اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان أو إلى الجمعية العامة إشارة إلى الادعاءات المتعلقة بأعمال التخويف أو الانتقام وعرقلة اللجوء إلى إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان مع بيان ما يتخذونه من إجراءات في هذا الشأن؛

٥- تطلب إلى الأمين العام أن يوجه نظر هؤلاء الممثلين وتلك الهيئات المنشأة بموجب معاهدات إلى هذا القرار؛

٦- تدعو الأمين العام إلى أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين تقريراً يتضمن تجميعاً وتحليلاً لما قد يتاح من جميع المصادر المناسبة من معلومات عن الأعمال الانتقامية التي يدعى ارتكابها ضد الأشخاص المشار إليهم في الفقرة ١ أعلاه؛

٧- تقرّر النظر في هذه المسألة مرة أخرى في دورتها الحادية والستين.

الجلسة ٥٠

١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل التاسع.]

١٦/٢٠٠٤ - عدم جواز ممارسات معينة تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ تشير إلى ميثاق محكمة نورمبرغ وحكم تلك المحكمة، الذي أقرت فيه بأن منظمة قوات الحماية Waffen-(SS) منظمة إجرامية بكل أجزائها، واعتبرت أن المنظمة المذكورة مسؤولة عن الكثير من جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية،

وإذ تشير أيضاً إلى النصوص ذات الصلة في إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/CONF.189/12 و Corr.1).

وإذ تحيط علماً بالدراسة التي اضطلع بها المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (E/CN.4/2004/61)،

وإذ يثير جزعها، في هذا الشأن، انتشار شتى الأحزاب والحركات والجماعات السياسية المتطرفة، بما في ذلك النازيون الجدد وذوو الرؤوس الحليقة، في أنحاء كثيرة من العالم،

١- تؤكد من جديد النص الذي ورد في إعلان ديربان والذي أدانت فيه الدول استمرار وعودة النازية الجديدة والفاشية الجديدة والتحامل القومي العنيف، وأعلنت فيه أن هذه الظواهر لا يمكن تبريرها في أي حال من الأحوال أو في أي ظرف من الظروف؛

٢- تعرب عن بالغ القلق إزاء تمجيد الأعضاء السابقين في منظمة قوات الحماية (SS) - Waffen، وبخاصة إقامة النصب والاحتفالات التذكارية، فضلاً عن تنظيم مظاهرات عامة لأعضائها السابقين؛

- ٣- تؤكد أن الممارسات المذكورة أعلاه تنطوي على ظلم لذكوري أعداد لا تحصى من ضحايا منظمة الحماية (SS)، وتسمم عقول الشباب، وأن هذه الممارسات لا تسجم والتزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة القائمة بموجب ميثاقها، وتضر بأهداف منظمة الأمم المتحدة ومبادئها؛
- ٤- تؤكد أيضاً أن هذه الممارسات تثير الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وتسهم في انتشار وتكاثر شتى الأحزاب والحركات والجماعات السياسية المتطرفة، بما في ذلك النازيون الجدد وذوو الرؤوس الحليقة؛
- ٥- تؤكد ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد للممارسات التي ورد وصفها آنفاً؛
- ٦- تطلب إلى المقرر الخاص أن يفكر ملياً في هذه المسألة وأن يضع توصيات ذات صلة بالموضوع في تقريره إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين، واضعاً في اعتباره آراء الحكومات والمنظمات غير الحكومية؛
- ٧- تدعو الحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى التعاون تعاوناً كاملاً مع المقرر الخاص في ممارسة مهمته آنفة الذكر؛
- ٨- تقرر النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥١

١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣٦ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً،
وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت. انظر الفصل السادس.]

١٧/٢٠٠٤ - الأثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السميّة والخطرة بصورة
غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاصين بحقوق الإنسان، وإعلان وبرنامج عمل فيينا، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة حق كل فرد في الحياة وفي التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية يمكن بلوغه، وغير ذلك من حقوق الإنسان التي تتأثر بنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السميّة والخطرة بصورة غير مشروعة، بما فيها الحق في الماء والغذاء والسكن اللائق والعمل،

وإذ تشير إلى قراراتها السابقة حول الموضوع، وخصوصاً القرار ٢٠/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة (A/CONF.199/20 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ١، المرفق)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق) المعقود في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢،

وإذ **ترحب** ببدء نفاذ اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية باعتبارها صكاً أساسياً يمنح الدول أداة رئيسية لخفض المخاطر المرتبطة باستخدام مبيدات الآفات،

وإذ **تؤكد** أن نقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة يشكلان تهديداً خطيراً لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقه في الحياة وحقه في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية يمكن بلوغه، وغير ذلك من حقوق الإنسان التي تتأثر بنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة، بما فيها الحق في الماء والغذاء والسكن اللائق والعمل، ولا سيما في آحاد البلدان النامية التي لا تملك التكنولوجيات اللازمة لمعالجتها،

وإذ **تلاحظ** أن اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة يمكنها التصدي لقضايا تثير قلقاً بالغاً، ولا سيما لدى البلدان النامية،

وإذ **تعيد تأكيد** أن على المجتمع الدولي أن يتعامل مع جميع حقوق الإنسان تعاملاً يتسم بالتراهة والمساواة والتكافؤ والاهتمام بنفس الدرجة،

وإذ **تكرر تأكيد** أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة و مترابطة و متشابكة،

وإذ **تعيد تأكيد** قرار الجمعية العامة ١٧٤/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بشأن دعم تدابير الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان عن طريق تعزيز التعاون الدولي، وأهمية اللإنتقائية والحياد الموضوعية،

وإذ **تضع في اعتبارها** النداء الذي وجهه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان إلى جميع الدول بأن تعتمد الاتفاقيات القائمة المتعلقة بإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة وأن تنفذها بصرامة وأن تتعاون على منع الإلقاء غير المشروع،

وإدراكاً منها لتزايد معدل قيام شركات عبر وطنية ومؤسسات أخرى من بلدان صناعية، بصورة غير مشروعة، بنقل النفايات الخطرة وغيرها من النفايات إلى بلدان نامية وإلقائها في هذه البلدان التي ليست لديها القدرة الوطنية على معالجتها بطريقة سليمة بيئياً،

وإدراكاً منها أيضاً لعدم امتلاك الكثير من البلدان النامية القدرات والتكنولوجيات الوطنية اللازمة لمعالجة هذه النفايات بغية إزالة أو تخفيف آثارها الضارة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية يمكن بلوغه، وغير ذلك من حقوق الإنسان التي تتأثر بنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة، بما فيها الحق في الماء والغذاء والسكن اللائق والعمل،

١ - **تحيط علماً** بتقرير المقررة الخاصة المعنية بالآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان (E/CN.4/2004/46 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.2 و Add.3)؛

٢ - **تقدر الجهود** التي بذلتها المقررة الخاصة للاضطلاع بولايتها بموارد مالية محدودة للغاية؛

٣ - **تدين إدانة قاطعة** إلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة في البلدان النامية؛

٤- **تؤكد من جديد** أن الاتجار غير المشروع في المنتجات والنفايات السمية والخطرة والإلقاء غير المشروع لهذه المنتجات والنفايات يشكلان تهديداً خطيراً لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقه في الحياة، وحقه في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية يمكن بلوغه، وغير ذلك من حقوق الإنسان التي تتأثر بنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة، بما فيها الحق في الماء والغذاء والسكن اللائق والعمل؛

٥- **تحث** جميع الحكومات على اتخاذ التدابير التشريعية وغيرها من التدابير المناسبة، وفقاً لالتزاماتها الدولية، للحيلولة دون الاتجار الدولي غير المشروع في المنتجات والنفايات السمية والخطرة، ونقل المنتجات والنفايات السمية والخطرة من خلال برامج احتيالية لتدوير النفايات، ونقل الصناعات الملوثة والأنشطة والتكنولوجيات الصناعية التي تولد نفايات خطرة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية؛

٦- **تدعو** برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها، وأمانة اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، ولجنة التنمية المستدامة، والسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمات الإقليمية إلى مواصلة تكثيف التنسيق والتعاون الدولي فيما بينها والمساعدة التقنية التي تقدمها في مجال الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية السمية والنفايات الخطرة، بما في ذلك مسألة نقلها عبر الحدود؛

٧- **تطلب** إلى حكومات البلدان المتقدمة أن تقوم، بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية، بتوفير مساعدة مالية للبلدان الأفريقية من أجل تنفيذ برنامج العمل المعتمد في مؤتمر القارة الأفريقية الأول المعني بالإدارة السليمة بيئياً لمخزونات النفايات الخطرة غير المرغوب فيها ومنعها، الذي عُقد في الرباط في الفترة من ٨ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١؛

٨- **تعرب عن تقديرها** لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانة اتفاقية بازل، للدعم المقدم للمقررة الخاصة، وتحثها هي والمجتمع الدولي على مواصلة توفير الدعم اللازم لها لتمكينها من الوفاء بولايتها؛

٩- **تحث** المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة اتفاقية بازل، على مواصلة تقديم الدعم المناسب للبلدان النامية، عند طلبها ذلك، في جهودها الرامية إلى تنفيذ أحكام الصكوك الدولية والإقليمية القائمة الناظمة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة عبر الحدود، بغية حماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية يمكن بلوغه، وغير ذلك من حقوق الإنسان التي تتأثر بنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة، بما فيها الحق في الماء والغذاء والسكن اللائق والعمل؛

١٠- **تحث** جميع الحكومات على حظر تصدير كل ما هو سُمي وخطر من منتجات ومواد وكيمائيات ومبيدات آفات وملوثات عضوية ثابتة محظورة أو مقيدة تقييداً شديداً في بلدانها؛

١١- **تطلب** إلى البلدان التي لم تصدق بعد على اتفاقية روتردام أن تنظر في ذلك؛

١٢- تحث الدول على تعزيز دور الوكالات الوطنية لحماية البيئة والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات والرابطات المحلية، والنقابات، والعاملين والضحايا، وتزويدهم بالوسائل القانونية والمالية لاتخاذ التدابير اللازمة؛

١٣- تحث هيئات حقوق الإنسان على أن تكون أكثر منهجية في التصدي لانتهاكات الحقوق المرتبطة بممارسات الشركات المتعددة الجنسيات ومشاكل النفايات السمية وغيرها من المشاكل البيئية؛

١٤- تقرر تمديد ولاية المقررة الخاصة لثلاث سنوات أخرى؛

١٥- تحث المقررة الخاصة على مواصلة الاضطلاع، بالتشاور مع هيئات ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة وأمانات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بدراسة عالمية وشاملة ومتعددة التخصصات للمشاكل الحالية والاتجاهات الجديدة والحلول في مجال الاتجار في المنتجات والنفايات السمية والخطرة ونقلها وإلقائها بصورة غير مشروعة، وخاصة في البلدان النامية، كيما تقدم توصيات ومقترحات ملموسة بشأن التدابير اللازمة لرصد هذه الظواهر والتقليل منها والقضاء عليها؛

١٦- تدعو المقررة الخاصة إلى القيام، وفقاً للولاية المسندة إليها، بتضمين تقريرها إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين معلومات شاملة عن:

(أ) الأشخاص الذين قتلوا أو شوّهوا أو أصيبوا بأي أذى في البلدان النامية من جرّاء نقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة؛

(ب) مسألة إفلات مرتكبي هذه الجرائم البشعة من العقاب، بما فيها الممارسات التمييزية التي تحركها دوافع عنصرية، والتوصية بتدابير تضع حداً لها؛

(ج) مسألة إعادة تأهيل الضحايا ومساعدتهم؛

(د) نطاق التشريعات الوطنية إزاء نقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة عبر الحدود؛

(هـ) مسألة البرامج الاحتياطية لتدوير النفايات، ونقل الصناعات والأنشطة والتكنولوجيات الصناعية الملوثة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية واتجاهاتها الجديدة، بما في ذلك النفايات الإلكترونية وتفكيك السفن، وأوجه الغموض في الصكوك الدولية التي تسمح بالحركة غير المشروعة والإلقاء غير المشروع للمنتجات والنفايات السمية والخطرة، وأية ثغرات في فعالية آليات الإشراف الدولية؛

١٧- تشجع المقررة الخاصة على القيام، وفقاً للولاية المسندة إليها، وبدعم وعون من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بمواصلة تهيئة فرصة مناسبة للحكومات لكي ترد على المزاعم التي وردت إليها وعبرت عنها في تقريرها، وإيراد ملاحظات تلك الحكومات في تقريرها إلى اللجنة؛

١٨- تكرر طلبها إلى الأمين العام أن يواصل توفير جميع الموارد اللازمة للمقررة الخاصة لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بنجاح، وخاصة:

(أ) تزويدها بموارد مالية وبشرية كافية، بما في ذلك الدعم الإداري؛

(ب) تزويدها بالخبرة المتخصصة اللازمة لتمكينها من تنفيذ ولايتها على أكمل وجه؛

(ج) تسهيل مشاوراتها مع المؤسسات والوكالات المتخصصة، وخصوصاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، بغية تحسين قيام هذه المؤسسات والوكالات بتقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات التي تطلبها وتقديم المساعدة الملائمة للضحايا؛

١٩- تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال؛

٢٠- توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ٧.٠]

الجلسة ٥١

١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣٨ صوتاً مقابل ١٣

صوتاً، وامتناع عضوين عن التصويت. انظر الفصل العاشر.]

١٨/٢٠٠٤- آثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن هذه المسألة، ولا سيما قرارها ٢٠٠٣/٢١ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضاً إلى أن الغرض من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو التعزيز والحماية الكاملان لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإلى أن لكل إنسان الحق في نظام اجتماعي ودولي يتسنى في ظلّه الأعمال الكاملة للحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي، وإلى أن جميع الدول أعلنت تصميمها، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، على احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتقيد بأحكامه تقيداً تاماً،

وإذ تشدد على أن أحد أغراض الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الإنسانية،

وإذ تؤكد أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان اتفق على دعوة المجتمع الدولي إلى بذل كل ما في وسعه من أجل المساعدة على تخفيف عبء الدين الخارجي الملقى على عاتق البلدان النامية، بغية تكملة الجهود التي تبذلها حكومات هذه البلدان من أجل التوصل إلى الأعمال التام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها،

وإذ تشدد على ما أعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من تصميم على الاهتمام بمشاكل ديون البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل بصورة شاملة وفعالة وذلك باتخاذ تدابير متنوعة على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل،

وإذ تلاحظ أن مجموع الدين القائم للبلدان النامية ارتفع من ٤٢١ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٠ إلى ٣٨٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٢،

وإذ تلاحظ أيضاً أن البلدان النامية مجتمعة قامت في عام ٢٠٠٢ بتحويلات صافية من الموارد المالية إلى الخارج للسنة السادسة على التوالي،

وإذ تدرك الإقرار المتزايد بأن عبء الديون الذي تواجهه معظم البلدان النامية الأشد مديونية، ولا سيما أقلها نمواً، غير محتمل ويشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون إحراز التقدم في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر اللذين محورهما الناس، وأنه بالنسبة للكثير من البلدان النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تحد خدمة الدين الباهظة بشدة من قدرتها على النهوض بالتنمية الاجتماعية وتقديم الخدمات الأساسية من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ تعرب عن قلقها لأنه، على الرغم من إعادة جدولة الديون مراراً وتكراراً، ما زالت البلدان النامية تنفق سنوياً أكثر مما تتلقاه فعلياً من المساعدة الإنمائية الرسمية،

١- **تحيط علماء** بتقارير الخبير المستقل المعني بآثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/CN.4/2004/47 و Add.1 و Add.2)، وتشدد على أن لبرامج الإصلاح في مجال التكيف الهيكلي آثاراً خطيرة على قدرة البلدان النامية على التقيد بإعلان الحق في التنمية وصياغة سياسات إنمائية وطنية تهدف إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنيها؛

٢- **تسلم** بأن برامج الإصلاح في مجال التكيف الهيكلي تحد من الإنفاق العام بفرض حدود قصوى ثابتة على الإنفاق، ولا تولي اهتماماً كافياً لتوفير الخدمات الاجتماعية، وأن عدداً قليلاً فقط من البلدان يتمكن من تحقيق زيادة متواصلة في معدلات النمو في ظل هذه البرامج؛

٣- **تعرب عن قلقها** لأن الخيارات المتاحة للبلدان النامية في سياسة الاقتصاد الكلي تعوقها متطلبات التكيف، ولأن بلداناً كثيرة وخاصة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، لا تزال تترزح تحت عبء شديد الوطأة من المديونية الخارجية بالقياس إلى ناتجها القومي الإجمالي؛

٤- **تعرب عن قلقها أيضاً** لأن غالبية البلدان التي بلغت المرحلة المتوسطة المنصوص عليها في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تبلغ بعد المرحلة النهائية، ولأن المبادرة قد لا تفضي إلى جعل عبء الديون متحملاً حتى في حالة البلدان التي تستوفي جميع المعايير؛

٥- **تقرر** بأن تخفيف وطأة الديون بموجب المبادرة لن يكون كافياً إذا أُريد للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تصبح قادرة على تحمل الديون وتحقيق هدي النمو الطويل الأجل والحد من الفقر، وبأنه سيلزم تحويل موارد إضافية في شكل هبات وقروض ميسرة الشروط، وكذلك إزالة الحواجز التجارية وتحسين أسعار صادراتها من أجل ضمان قدرتها على تحمل الديون وخلصها الدائم من عبء المديونية؛

٦- **تأسف** لأنه لم يحرز حتى الآن تقدم يذكر في إزالة جوانب الظلم من النظام الحالي لحل مشكلة الديون الذي لا يزال يغلب مصالح الدائنين على مصالح البلدان المدينة ومن بينها البلدان الفقيرة، ولذلك فهي تدعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى وضع آليات فعالة ومنصفة؛

٧- **تسلّم** بأنه لا يزال يتعين إحراز الكثير من التقدم صوب إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، وبأن مستويات الديون الخارجية غير المحتملة في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا تزال تقف حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزيد من احتمال الفشل في تحقيق أهداف الألفية المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر؛

٨- **تقرر** بأن التخفيف من عبء الديون يمكنه أن يؤدي دوراً رئيسياً في الإفراج عن موارد يمكن تخصيصها للأنشطة التي تهدف إلى تحقيق النمو والتنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، وبالتالي يتعين المضي، حسب الاقتضاء، في اتخاذ تدابير للتخفيف من عبء الديون بحزم وبسرعة، على ألا تحل هذه التدابير محل مصادر التمويل البديلة وعلى أن تقترن بزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٩- **تذكّر** من جديد بالدعوة الموجهة إلى البلدان الصناعية في إعلان الألفية من أجل تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون مزيد من الإبطاء، والموافقة على شطب جميع الديون الرسمية الثنائية لهذه البلدان في مقابل التزامها بالحد من الفقر على نحو يمكن إثباته؛

١٠- **تدعو** المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، وكذلك القطاع الخاص، إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات التي اتخذتها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة، وأهمها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وتؤكد بهذا الخصوص الحاجة إلى ما يلي:

(أ) التنفيذ السريع والفعال والكامل، بالاقتران مع مرونة مستمرة فيما يخص معايير الأهلية، للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ينبغي أن تمول بكاملها من الموارد الإضافية، والقيام، عند الاقتضاء، بمراعاة ما يلزم من تدابير لمعالجة أية تغيرات أساسية في الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية المثقلة بديون لا تستطيع أن تتحملها نتيجة لكوارث طبيعية أو هزات كبيرة في معدلات التبادل التجاري أو نتيجة الصراعات، مع وضع المبادرات التي اتخذت للحد من الديون غير المسددة في الاعتبار؛

(ب) التشجيع على استكشاف آليات مبتكرة لمعالجة مشاكل الديون معالجة شاملة في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

١١ - تشير إلى التعهد المذكور في الإعلان السياسي الوارد في مرفق القرار دإ-٢٠٢٤، المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين، وهو تعهد يقضي بإيجاد حلول فعالة ومنصفة وإنمائية التوجه ودائمة لأعباء الدين الخارجي وخدمة الديون التي تثقل كاهل البلدان النامية؛

١٢ - تشير أيضاً إلى ما خلص إليه البيان بشأن الفقر والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي اعتمده اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ٤ أيار/مايو ٢٠٠١، من أن بعض العقبات الهيكلية التي تعترض استراتيجيات الدول النامية لمكافحة الفقر تقع خارج نطاق سيطرة هذه الدول في ظل النظام الدولي المعاصر، وأنه لا بد من الإسراع باتخاذ تدابير لإزالة هذه العقبات الهيكلية العالمية، كالديون الخارجية التي لا يمكن تحملها، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وعدم وجود نظام تجاري واستثماري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالإنصاف، وإلا تضاءلت فرص النجاح المستدام للاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر في بعض الدول؛

١٣ - تشدد على ضرورة وضع البرامج الاقتصادية المتصلة بالديون الخارجية بمبادرة من البلدان وبمشاركة الهيئات التشريعية الشعبية ومؤسسات حقوق الإنسان، وربط قضايا سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية لهذه البرامج، على قدم المساواة وبصورة متسقة، بإنجاز الأهداف الإنمائية الاجتماعية الأوسع نطاقاً، مع مراعاة السياق الوطني للبلدان المدينة وأولوياتها واحتياجاتها، من أجل تخصيص الموارد على نحو يكفل تنمية متوازنة تفضي إلى إعمال حقوق الإنسان إعمالاً شاملاً؛

١٤ - تشدد أيضاً على أن البرامج الاقتصادية الناشئة عن تخفيف عبء الديون الخارجية وشطبها يجب ألا تتمخض مجدداً عن سياسات التكيف الهيكلي السابقة التي باءت بالفشل، من قبيل المطالبة القطعية بالخصخصة وتقليص الخدمات العامة؛

١٥ - تهيئ بالدول وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تواصل تعاونها الوثيق من أجل ضمان استيعاب الموارد الإضافية المتاحة من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وغيرها من المبادرات الجديدة في البلدان المستفيدة دون أن يكون لذلك تأثير في البرامج الجارية؛

١٦ - تؤكد أن ممارسة الحقوق الأساسية لسكان البلدان المدينة في الحصول على الغذاء، والمسكن، والملبس، والعمل، والتعليم، والخدمات الصحية، والتمتع ببيئة صحية لا يجوز أن تخضع لتطبيق سياسات التكيف الهيكلي وبرامج النمو والإصلاحات الاقتصادية الناشئة عن الديون؛

١٧ - تطلب إلى الخبير المستقل أن يواصل، في تقريره السنوي التحليلي إلى اللجنة، استكشاف أوجه الترابط مع التجارة وغيرها من القضايا، ومنها فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، عند بحث أثر التكيف الهيكلي والديون الخارجية، وأن يساهم أيضاً، حسب الاقتضاء، في عملية متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بهدف توجيه انتباه المؤتمر إلى مسألة آثار التكيف الهيكلي والديون الخارجية في التمتع بحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

١٨ - تطلب أيضاً إلى الخبير المستقل أن يضع، أثناء الاضطلاع بولايته، مبادئ توجيهية عامة تتبعها الدول والمؤسسات المالية الخاصة والعامة، الوطنية منها والدولية، في اتخاذ القرارات وتنفيذ برامج تسديد الديون والإصلاح

الميكلي، بما في ذلك البرامج الناشئة عن تخفيف عبء الديون الخارجية، لضمان ألا يؤدي الامتثال للالتزامات المترتبة على الديون الخارجية إلى تقويض الالتزامات المتعلقة بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية، المنصوص عليها في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن يقدم إلى اللجنة مسودة أولية عن هذه المسألة في دورتها الحادية والستين ومسودة نهائية في دورتها الثانية والستين؛

١٩- **تطلب** إلى الأمين العام أن يوفر للخبير المستقل كل المساعدة اللازمة، وخاصة ما يحتاج إليه من موظفين وموارد من أجل أداء مهامه؛

٢٠- **تحت** الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على التعاون الكامل مع الخبير المستقل في الاضطلاع بولايته؛

٢١- **تحت** الدول والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص على اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف مشكلة عبء الديون عن البلدان النامية التي تعاني بوجه خاص من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وذلك للإفراج عن المزيد من الموارد المالية واستخدامها في مجالات الرعاية الصحية والبحوث وتوفير العلاج للسكان في البلدان المتأثرة؛

٢٢- **تكرر** رأيها أنه من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون والنظر في أية آلية جديدة لحل مشكلة الديون، يلزم إجراء حوار سياسي واسع النطاق بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، في نطاق منظومة الأمم المتحدة، على أساس مبدأ تقاسم المصالح والمسؤوليات؛

٢٣- **تكرر طلبها** إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تولي اهتماماً خاصاً لمشكلة أعباء الديون التي تثقل كاهل البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، وخاصة لما يترتب على التدابير المتصلة بالديون الخارجية من آثار اجتماعية؛

٢٤- **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥١

١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٢٩ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً، وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت. انظر الفصل العاشر.]

١٩/٢٠٠٤ - الحق في الغذاء

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن لكل شخص الحق في التمتع بمستوى معيشي يكفي لضمان صحته ورفاهه، بما في ذلك الغذاء،

وإذ تشير أيضاً إلى أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعترف بالحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع،

وإذ تشير كذلك إلى الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية وإلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد في روما في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وإذ تضع في اعتبارها أيضاً إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات - التحالف الدولي لمكافحة الجوع الذي عُقد في روما في الفترة من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢،

وإذ تشير إلى جميع قراراتها السابقة في هذا الصدد، ولا سيما قرارها ٢٥/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تسلّم بأن لمشكلة الجوع وانعدام الأمن الغذائي أبعاداً عالمية، وبأن من المرجح أن تستمر هذه الأبعاد، بل وأن تتفاقم على نحو خطير في بعض المناطق ما لم تتخذ تدابير عاجلة وحاسمة ومتضافرة، وذلك بالنظر إلى الزيادة المتوقعة في عدد سكان العالم والضغط على الموارد الطبيعية،

وإذ تؤكد من جديد أن وجود بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية سليمة ومستقرة وتمكينية، على الصعيدين الوطني والدولي، هو الركيزة الأساسية التي تمكن الدول من إيلاء أولوية كافية للأمن الغذائي وللقضاء على الفقر،

وإذ تكرر التأكيد، كما فعل إعلان روما وكذلك إعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات، بأن الغذاء ينبغي ألا يُستخدم أداة للضغط السياسي أو الاقتصادي، وإذ تؤكد من جديد في هذا الخصوص أهمية التعاون والتضامن الدوليين وضرورة الامتناع عن الانفراد باتخاذ تدابير لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرض الأمن الغذائي للخطر،

واقتراناً منها بوجوب قيام كل دولة باعتماد استراتيجية تتفق مع مواردها وقدراتها لتحقيق أهدافها هي في تنفيذ التوصيات الواردة في إعلان وخطة عمل روما الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي للأغذية، والتعاون في الوقت نفسه، إقليمياً ودولياً، بقصد تنظيم حلول جماعية لمسائل الأمن الغذائي العالمية في عالم يتزايد فيه الترابط بين المؤسسات والمجتمعات والاقتصادات ويعد فيه تنسيق الجهود وتقاسم المسؤوليات أمرين أساسيين،

وإذ تشدد على أهمية عكس اتجاه الانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة والتنمية الريفية، سواء بالأرقام الحقيقية أو كحصة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية،

وإذ تؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراطة ومتشابكة،

١ - تؤكد من جديد أن الجوع يمثل إهانة وانتهاكاً لكرامة الإنسان ويتطلب من ثمّ اتخاذ تدابير عاجلة على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي من أجل القضاء عليه؛

٢- تؤكد من جديد أيضاً حق كل إنسان في الحصول على غذاء مأمون ومغذ، بما يتفق مع الحق في الغذاء الكافي والحق الأساسي لكل إنسان في التحرر من الجوع لكي يكون قادراً تماماً على النمو والحفاظ على قدراته الجسدية والعقلية؛

٣- ترى أنه من غير المقبول وجود نحو ٨٤٠ مليون شخص في العالم يعانون نقصاً في التغذية، ووفاة طفل دون سن العاشرة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بسبب الجوع في مكان ما من العالم كل سبع ثوان، في الوقت الذي ينتج فيه العالم، على حد قول منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، من الغذاء أكثر مما يكفي لإطعام جميع سكانه؛

٤- تشدد على الحاجة إلى بذل الجهود لتعبئة الموارد التقنية والمالية من جميع المصادر، بما في ذلك تخفيف عبء الديون الخارجية الواقع على كاهل البلدان النامية، وتخصيص هذه الموارد واستخدامها على النحو الأمثل من أجل تعزيز الإجراءات القطرية الرامية إلى تنفيذ سياسات الأمن الغذائي المستدام؛

٥- تعترف بأن الوعود التي قطعتها الدول على نفسها في مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام ١٩٩٦ بخفض عدد الناس الذين يعانون نقصاً في التغذية إلى النصف وعود لا يتم الوفاء بها، وتدعو مرة أخرى جميع المؤسسات المالية والإنمائية الدولية، وكذلك وكالات وصناديق الأمم المتحدة ذات الصلة، إلى إيلاء الأولوية وتوفير التمويل اللازم لبلوغ هدف تخفيض نسبة من يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، ولإعمال الحق في الغذاء؛

٦- تشجع جميع الدول على اتخاذ خطوات لتحقيق تدريجياً الأعمال الكاملة للحق في الغذاء، بما في ذلك اتخاذ خطوات لتعزيز الظروف التي تؤدي إلى تحرر جميع الناس من الجوع والتمتع الكامل بالحق في الغذاء في أقرب وقت ممكن، وعلى وضع واعتماد خطط وطنية لمكافحة الجوع؛

٧- تطلب إلى جميع الدول ومؤسسات القطاع الخاص، فضلاً عن المنظمات الدولية، كل في إطار ولايتها، أن تضع في اعتبارها الكامل ضرورة تعزيز الأعمال الفعلية للحق في الغذاء لجميع البشر، وكذلك في المفاوضات الجارية في مختلف الميادين؛

٨- تحيط علماً مع الاهتمام بتقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (E/CN.4/2004/10 و Add.1 و Add.2)، وتثني على المقرر الخاص لما قام به من عمل قيم في تعزيز الحق في الغذاء في جميع أنحاء العالم؛

٩- تعرب عن تقديرها للمقرر الخاص لمساهمته الفعالة في عملية متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات؛

١٠- تشجع جميع الدول على المشاركة مشاركة نشطة في المفاوضات الجارية التي يعقدها الفريق العامل الحكومي الدولي الذي أنشأته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وأسندت إليه مهمة القيام، خلال العامين القادمين، بإعداد مجموعة مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن الأعمال التدريجية للحق في الغذاء، وتشجع أيضاً المقرر الخاص على مواصلة إدماج منظور يراعي نوع الجنس في صلب تنفيذ ولايته؛

١١ - **تطلب** إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن توفر جميع الموارد البشرية والمالية الضرورية لتمكين المقرر الخاص من أداء ولايته على نحو فعال؛

١٢ - **ترحب** بما سبق أن قامت به اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أعمال في تعزيز الحق في الغذاء الكافي، لا سيما من خلال تعليقها العام رقم ١٢ (١٩٩٩) بشأن الحق في الغذاء الكافي (المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، الذي أكدت فيه جملة أمور منها أن الحق في الغذاء الكافي يرتبط ارتباطاً عضوياً بالكرامة المتأصلة في الكائن البشري، وأنه حق لا غنى عنه لإعمال حقوق الإنسان الأخرى المكرسة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان ولا يمكن أيضاً فصله عن العدالة الاجتماعية، وأنه يستلزم انتهاج السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الملائمة، على الصعيدين الوطني والدولي، التي تستهدف القضاء على الفقر وإعمال حقوق الإنسان كافة للجميع؛

١٣ - **تحيط علماً** بالتعليق العام رقم ١٥ (٢٠٠٢) بشأن الحق في المياه (المادتان ١١ و ١٢ من العهد) الذي اعتمدته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي تلاحظ فيه اللجنة جملة أمور منها أهمية ضمان توافر موارد مائية مستدامة للاستهلاك البشري وللزراعة في إطار أعمال الحق في الغذاء الكافي؛

١٤ - **تطلب** إلى المقرر الخاص أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

١٥ - **تدعو** الحكومات، ومؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، وهيئات المعاهدات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية، وكذلك القطاع الخاص، إلى التعاون تعاوناً كاملاً مع المقرر الخاص في أداء ولايته، وذلك بجملة وسائل منها تقديم التعليقات والمقترحات بشأن سبل ووسائل إعمال الحق في الغذاء؛

١٦ - **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥١

١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٥١ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع عضو واحد عن التصويت. انظر الفصل العاشر.]

٢٠٠٤/٢٠ - تعزيز تمتع الجميع بالحقوق الثقافية واحترام مختلف الهويات الثقافية

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن سائر صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٦/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تلاحظ أن العديد من الإعلانات الصادرة في إطار منظومة الأمم المتحدة تشجع على احترام التنوع الثقافي، وكذلك على التعاون الثقافي الدولي، ومنها على وجه الخصوص إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي، وإعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي اللذين اعتمدهما المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عامي ١٩٦٦ و ٢٠٠١ على التوالي،

وإذ تؤكد مسؤوليات الدول كافة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، عن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع والتشجيع على احترامها، دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز الحقوق الثقافية للجميع، وأهمية احترام مختلف الهويات الثقافية،

واقتراناً منها بأن التعاون الدولي في مجال تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ينبغي أن يستند إلى فهم عميق لمجموعة المشاكل القائمة في مختلف المجتمعات، وعلى الاحترام الكامل لواقعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وعلى الأعمال والاعتراف الكاملين بعالمية كافة حقوق الإنسان ومبادئ الحرية والعدل والمساواة وعدم التمييز،

وإذ تؤكد من جديد طابع الترابط والتعاقد للديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً أن التنوع الثقافي هو أحد الأصول النفيسة لتقدم البشرية جمعاء ولتحقيق رفاهها، وأنه ينبغي تقديره حق قدره والتمتع به وقبوله قبولاً حقيقياً وتبنيه كسمة دائمة تثري مجتمعاتنا،

وإذ تشير إلى الاتفاقية الخاصة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، والاتفاقية بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة التي اعتمدها المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥،

وإذ تدرك الأهمية التي تعلقها البلدان الأصلية على إعادة الممتلكات الثقافية التي تعتبرها ذات قيمة روحية وثقافية أساسية لها، حتى يتسنى لهذه الممتلكات أن تكون مجموعات ممثلة لتراثها الثقافي،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وما يترتب عليه من إضرار بالتراث الثقافي للأمم،

وإذ تعرب عن إصرارها على منع التذويب الثقافي والحد منه في سياق العولمة، من خلال زيادة التبادل الثقافي المسترشد بتعزيز التنوع الثقافي وحمايته،

١ - تؤكد من جديد أن الحقوق الثقافية تشكل جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وهي حقوق عالمية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة؛

- ٢ - **تكرر التأكيد** بأن لكل شخص الحق في المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه؛
- ٣ - **تكرر أيضا التأكيد** بأن لكل شخص الحق في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه؛
- ٤ - **تؤكد** أن لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامهما والحفاظ عليهما، وأن من حق كل شعب، بل من واجبه، تنمية ثقافته؛
- ٥ - **تسلم** بأن الدول هي المسؤولة في المقام الأول عن تعزيز تمتع الجميع بالحقوق الثقافية تمتعاً كاملاً، وعن الارتقاء بمستوى احترام مختلف الهويات الثقافية؛
- ٦ - **تؤكد** أن التعاون الثقافي يساهم في إقامة علاقات راسخة طويلة الأجل بين الشعوب، ولا ينبغي لها أن تخضع إلا لأقل ما يمكن من التوترات التي قد تنشأ في الحياة الدولية؛
- ٧ - **تسلم** بأن تعزيز وحماية تمتع الجميع بالحقوق الثقافية تمتعاً كاملاً واحترام الهويات الثقافية المختلفة يشكل عناصر حيوية لحماية التنوع الثقافي في سياق عملية العولمة الجارية؛
- ٨ - **تعيد تأكيد** أن لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وفي السعي لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- ٩ - **تشدد على** أهمية التعاون الثقافي بالنسبة لجميع الشعوب وكافة الأمم التي عليها أن تتبادل معارفها ومهاراتها، وعلى أن التعاون الدولي، رغم إثرائه لكافة الثقافات من خلال أعماله الجليلة، ينبغي أن يحترم الطابع المميز لكل منها؛
- ١٠ - **تؤكد** أن التعاون الثقافي يهتم على الأخص بتثقيف الشباب معنوياً وفكرياً بروح من الصداقة والتفاهم الدولي والسلام، وأن من شأنه زيادة الوعي بين الدول بالحاجة إلى حفز المواهب والتشجيع على تدريب الأجيال الناشئة في أوسع نطاق من القطاعات المتنوعة؛
- ١١ - **تسلم** بأن تعزيز التنوع الثقافي وحمايته ينطويان على التزام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يضمنها القانون الدولي، وأنها ينهضان بإعمال الحقوق الثقافية للجميع وتمتعهم بها؛
- ١٢ - **تسلم أيضا** بأن نشر الأفكار والمعارف على نطاق واسع وعلى أساس التبادل والنقاش الحرّ لهما يعتبر ضرورياً للنشاط الإبداعي والبحث عن الحقيقة وتنمية شخصية كل فرد وهوية الشعوب كافة؛
- ١٣ - **تسلم كذلك** بأن تعزيز الحقوق الثقافية للجميع، واحترام الهويات الثقافية المميزة للشعوب، وحماية التنوع الثقافي للبشرية أمور تنهض بإعمال جميع حقوق الإنسان وتمتعهم بها كافة؛

- ١٤- **تشدد** على أنه لا بد، في مواجهة الاختلالات الحالية في تدفقات السلع والخدمات الثقافية وتبادلها على الصعيد العالمي، من تعزيز التعاون والتضامن الدوليين الراميين إلى تمكين البلدان كافة، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، من إقامة صناعات ثقافية يكتب لها البقاء وتكون قادرة على المنافسة على الصعيدين الوطني والدولي؛
- ١٥- **تشدد** على أنه لا يمكن لقوى السوق وحدها أن تضمن الحفاظ على التنوع الثقافي وتعزيزه، وهو العامل الرئيسي في التنمية البشرية المستدامة، وتسلم من هذا المنطلق بوجوب إعادة التأكيد على الدور الفائق الأهمية للسياسات العامة بالاشتراك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- ١٦- **تطلب** إلى الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تتخذ تدابير وإجراءات مناسبة لتنفيذ هذا القرار؛
- ١٧- **تعرب عن تقديرها** للدول والمنظمات الحكومية الدولية التي استجابت للمشاورات التي أجريت عملاً بقراريها ٢٦/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ و ٢٦/٢٠٠٣؛
- ١٨- **تسلم** بضرورة التماس آراء المزيد من الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن إمكانية إنشاء إجراء موضوعي يكون أساس ولايته التنفيذ الشامل لهذا القرار؛
- ١٩- **تؤكد** أن الغرض من اقتراح إنشاء إجراء موضوعي لتعزيز تمتع الجميع بحقوقهم الثقافية ولاحترام الهويات الثقافية المختلفة ليس إقامة آلية رصد جديدة، ولكن تعيين خبير مستقل يكون في مقدوره وضع مبادئ توجيهية طوعية ومقترحات ملموسة وكذلك توصيات بشأن تنفيذ هذا القرار، واضعاً في اعتباره ما أنجزته من أعمال في هذا المجال هيئات وأجهزة وكيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة؛
- ٢٠- **ترجو** من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تتشاور مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن إمكانية إنشاء إجراء موضوعي يكون أساس ولايته التنفيذ الشامل لهذا القرار، وأن تقدم تقريراً عن نتائج هذه المشاورات إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛
- ٢١- **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥١

١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣٨ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع ١٤ عضواً عن التصويت. انظر الفصل العاشر.]

٢٠٠٤/٢١ - السكن اللائق كعنصر من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي مناسب

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرارها ٢٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وإلى قرارها ٢٢/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن مساواة المرأة في ملكية الأرض وإمكانية حيازتها والتحكم فيها ومساواتها في حقوق التملك والسكن اللائق،

وإذ تشير أيضاً إلى حقوق الإنسان المتصلة بالسكن والمكرّسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل،

وإذ تلاحظ الأعمال التي تضطلع بها هيئات المعاهدات في الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في مجال تعزيز الحقوق المتصلة بالسكن اللائق،

وإذ تسلّم بأن المأوى اللائق عنصر حيوي لتحقيق تنمية مستدامة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً، كما تنص على ذلك خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (A/CONF.199/20 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق)، وإعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/CONF.165/14، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول)، وإذ تشير إلى العزم الذي أعرب عنه رؤساء الدول والحكومات في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على تحقيق تحسين ملحوظ بحلول عام ٢٠٢٠ في الأوضاع المعيشية لما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص يعيشون في أحياء فقيرة،

وإذ تسلّم أيضاً بأن السكن اللائق عنصر رئيسي من عناصر تعزيز اندماج الأسرة والإسهام في العدالة الاجتماعية وتعزيز الشعور بالانتماء والأمن والتضامن بين البشر، كما هو مذكور في الوثيقة الختامية المعنونة "عالم صالح للأطفال"، التي اعتمدها الجمعية العامة في مرفق قرارها د-٢٧/٢ المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، أثناء دورتها الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالأطفال، وإذ ترحب بالتعهد المعرب عنه في هذه الوثيقة بإعطاء أولوية عالية لمسألة تدارك النقص في المساكن والاحتياجات الأخرى من الهياكل الأساسية، وبشكل خاص لصالح الأطفال في المناطق المحيطة بالمدن والمناطق الريفية النائية المهمّشة،

وإذ يساورها القلق من أن أي تدهور في حالة السكن عموماً يؤثر تأثيراً بالغاً على الفقراء وكذلك على النساء والأطفال وأفراد الفئات التي تتطلب حماية خاصة،

وإذ تلاحظ أن الأشخاص المعوقين لهم احتياجات خاصة فيما يتصل، في جملة أمور، بالإعمال الكامل والمتساوي لحقهم في السكن اللائق باعتباره من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي مناسب، وإذ ترحب في هذا الخصوص بأعمال اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة متكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم، بوصف ذلك إسهاماً في تعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم، وفي التوعية بهذه الحقوق،

١- **تعهد تأكيد المبادئ والالتزامات المتعلقة بالسكن اللائق والمكرسة في الأحكام ذات الصلة من الإعلانات والبرامج التي اعتمدها المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة ومؤتمرات القمة المعقودة برعايتها والدورات الاستثنائية للجمعية العامة واجتماعات المتابعة المتعلقة بها، ولا سيما إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل (A/CONF.165/14)، وكذلك الإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، الذي اعتمده الجمعية العامة في مرفق قرارها د/٢٥-٢ المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أثناء دورتها الاستثنائية الخامسة والعشرين؛**

٢- **تسلم بأن الحكم السديد داخل كل بلد وعلى المستوى الدولي، والديمقراطية، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان أمور أساسية لتحقيق الأعمال التدريجي للحق في مستوى معيشي مناسب، بما فيه السكن اللائق، وتعهد التأكيد في هذا الصدد على أهمية أمور منها الهياكل الأساسية والخدمات، وخاصة ما يتعلق منها بالمياه والصرف الصحي والصحة والنقل والطاقة، فضلاً عن ضمان الحيازة ومبدأ عدم التمييز في سياق السكن؛**

٣- **تطلب إلى جميع الدول ما يلي:**

(أ) أن تُعمل حقوق السكن إعمالاً تاماً، بما في ذلك من خلال السياسات الإنمائية المحلية على المستوى الحكومي الملائم وبمساعدة وتعاون دوليين، مع إيلاء عناية خاصة للأفراد، وغالبيتهم من النساء والأطفال، وللمجتمعات التي تعيش في فقر مدقع، ولضمان حيازة السكن؛

(ب) أن تكفل الالتزام بجميع معاييرها الوطنية الملزمة قانوناً في مجال الإسكان، وفقاً لما هو مفروض عليها من التزامات بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي؛

(ج) أن توفر للجميع الحماية من الإخلاء القسري المخالف للقانون، مع وضع حقوق الإنسان في الاعتبار، وأن توفر الحماية القانونية وسبل الانتصاف في حالات الإخلاء القسري هذه؛

(د) أن تعمد، دون تمييز من أي نوع، سواء كان بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العجز أو الرأي، سياسياً كان أو غير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة أو المولد، أو أي وضع آخر، إلى ما يلي:

١٠- مكافحة الاستبعاد والتهميش الاجتماعيين لمن يعانون من التمييز لأسباب متعددة، لا سيما بأن تكفل للسكان الأصليين ولأفراد الأقليات إمكانية حيازة السكن اللائق دون تمييز؛

١١- تشجيع المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات وإشراك الجهات ذات المصلحة في مراحل التخطيط للتنمية الحضرية، لا سيما على الصعيد المحلي، عند توفير مستوى معيشي وسكن مناسبين؛

١٢- تشجيع الاندماج الإسكاني لجميع أفراد المجتمع في مرحلة الإعداد لوضع مخططات التنمية الحضرية وسائر المستوطنات البشرية، وكذلك عند تحديد مناطق المساكن الشعبية المهمة، من أجل التصدي للاستبعاد والتهميش الاجتماعيين؛

٤` إيلاء العناية الواجبة لحقوق واحتياجات المعوقين في سياق السكن اللائق، على أن يشمل ذلك إزالة العقبات والحواسز، والنظر في مراعاة هذه المسائل لدى الوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛

٥` تمكين النساء من الحصول على سكن رخيص ومن تملك الأراضي، وذلك بطرق منها إزالة كافة العقبات أمام هذا التملك، مع التركيز بصفة خاصة على الوفاء باحتياجات النساء، لا سيما من يعشن منهن في الفقر، ومن يُعلن منهن أسرهن؛

(هـ) أن تتعاون مع المقرر الخاص، وأن تقدم إلى المقرر الخاص معلومات عن مختلف التجارب الوطنية، لا سيما عن أفضل الممارسات، في المجالات التي تتعلق بولايته؛

٤- **تحيط علماً** بتقرير المقرر الخاص (E/CN.4/2004/48 و Add.1-3) والأجزاء ذات الصلة من تقرير الأمين العام عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/CN.4/2004/38)؛

٥- **تشجع** المقرر الخاص على تعزيز إدماج الحقوق ذات الصلة بالولاية المسندة إليه في الحملة العالمية لضمان حياة السكن التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وفي غيرها من الأنشطة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة، وخاصة في العمليات والمبادرات الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، كما تشجعه على إقامة حوار لهذا الغرض مع الحكومات وهيئات الأمم المتحدة المختصة، لا سيما مع موئل الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية؛

٦- **تطلب** من المقرر الخاص، في معرض اضطلاع بولايته، القيام بما يلي:

(أ) أن يركز تركيزاً خاصاً على الحلول العملية في مجال أعمال الحقوق ذات الصلة بالولاية المسندة إليه، على أساس ما يرد من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة المختصة والمنظمات غير الحكومية من معلومات متصلة بهذا الموضوع، لا سيما عن أفضل الممارسات، بما في ذلك ما يتعلق بأعمال هذه الحقوق بمقتضى القوانين المحلية؛

(ب) أن يتولى تيسير توفير المساعدة التقنية؛

(ج) أن يولي عناية خاصة لحقوق واحتياجات المعوقين في سياق السكن، وتشجعه على الإسهام في أعمال اللجنة المختصة لوضع اتفاقية دولية شاملة متكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم، وذلك عن طريق توجيه عنايتها إلى ما يواجهه المعوقون من عقبات في سياق السكن؛

٧- **تطلب أيضاً** من المقرر الخاص، في حدود الولاية المسندة إليه، القيام بما يلي:

(أ) أن يواصل استعراض الترابط القائم بين السكن اللائق كعنصر من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي مناسب وغيره من حقوق الإنسان؛

(ب) أن يواصل تطبيق المنظور الجنساني في أعماله؛

(ج) أن يقدم تقريرين إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين والثانية والستين؛

٨- **تطلب** إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تدعم التعاون بين المقرر الخاص وغيره من الإجراءات الخاصة، وأعضاء ورؤساء الأفرقة العاملة التابعة للجنة وهيئات الأمم المتحدة، بما فيها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، التي لها صلة بولاية المقرر الخاص؛

٩- **ترحب** بالعمل المشترك بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وموئل الأمم المتحدة في وضع برنامج الأمم المتحدة بشأن الحق في السكن، وتدعو الدول إلى تقديم الدعم لتنفيذه الفعلي، وترحب بتقرير اجتماع فريق الخبراء المعني برصد حقوق السكن الذي اشترك في تنظيمه، في إطار البرنامج، موئل الأمم المتحدة والمفوضية السامية في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛

١٠- **تحيط علماً** بالتوصية الواردة في تقرير المقرر الخاص (الفقرة ٩٢(أ)) والداعية إلى عقد حلقة دراسية للخبراء لوضع مبادئ توجيهية بشأن عمليات الإخلاء القسري؛

١١- **تطلب** إلى المفوضية السامية وإلى موئل الأمم المتحدة تعزيز تعاونهما ومواصلة تطوير برنامج الأمم المتحدة بشأن الحق في السكن، عن طريق زيادة التعاون مع الهيئات المختصة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وبشكل خاص اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المعنية، وعن طريق تضمين أعمالها جميعاً للأفكار والممارسات الإرشادية التي يمكن أن ترجع إليها الدول كي تساعد في التشجيع على الأعمال الكاملة والتدريب للحق في السكن اللائق كعنصر من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي مناسب؛

١٢- **تدعو** موئل الأمم المتحدة والمفوضية السامية إلى مواصلة التعاون مع المقرر الخاص؛

١٣- **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المقرر الخاص ما يلزمه من مساعدة للاضطلاع بولايته؛

١٤- **تشير** إلى الدعوة التي وجهتها في قرارها ١٨/٢٠٠٣ إلى جميع المقرر الخاصين الذين تتناول الولايات المسندة إليهم أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى الإدلاء برأيهم بشأن بروتوكول اختياري يلحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

١٥- **تقرر** مواصلة النظر في هذا الموضوع في دورتها الثانية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥١

١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل العاشر.]

٤٠٠٤/٢٢ - حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى قرارها ١٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وتحيط علماً بقرار الجمعية العامة ١٧١/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تؤكد أن التدابير والتشريعات القسرية المتخذة من جانب واحد مخالفة للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول،

وإذ تدرك وتؤكد من جديد الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها وتشابكها، وإذ تؤكد من جديد، في هذا الصدد، الحق في التنمية بوصفه حقاً عالمياً غير قابل للتصرف وجزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان كافة،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء ما تخلفه التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد من أثر سلبي في مجال حقوق الإنسان والتنمية والعلاقات الدولية والتجارة والاستثمار والتعاون،

وإذ تذكّر بأن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان دعا الدول إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من جانب واحد لا يتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقيم عقبات في وجه العلاقات التجارية بين الدول ويعرقل الأعمال التام لجميع حقوق الإنسان، ويهدد أيضاً حرية التجارة تهديداً خطيراً،

وإذ تأسف لأن التدابير القسرية من جانب واحد ما زالت تُتخذ وتنفذ ويعمل بها بكل ما تنطوي عليه من آثار سلبية على الأنشطة الاجتماعية - الإنسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، بما في ذلك آثارها خارج الحدود الإقليمية، فتقيم عقبات إضافية تحول دون تمتع الشعوب والأفراد في الأقاليم الخاضعة للولاية القضائية لدول أخرى تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان، وذلك على الرغم من التوصيات المتعلقة بهذه المسألة التي اعتمدها الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت في التسعينات واستعراضاتها كل خمس سنوات وعلى الرغم من تعارض تلك التدابير مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تؤكد من جديد أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تشكل عقبة كبرى تعوق تنفيذ إعلان الحق في التنمية،

وإذ تشير إلى الفقرة ٢ من المادة ١ المشتركة بين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تنص على جملة أمور منها أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال حرمان شعب من أسباب عيشه الخاصة،

١- **تحث** الدول كافةً على الامتناع عن اتخاذ أو تنفيذ تدابير من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول، ولا سيما التدابير ذات الطابع القسري التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، والتي تقيم عقبات تعوق العلاقات التجارية بين الدول وتعرقل من ثمَّ الأعمال التام للحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما حق الأفراد والشعوب في التنمية؛

٢- **تعترض بشدة** على تجاوز تلك التدابير حدود الدولة وتهديدها إضافة إلى ذلك سيادة الدول، وفي هذا السياق، تطلب إلى جميع الدول الأعضاء عدم الاعتراف بهذه التدابير وعدم تطبيقها، وتطلب إليها كذلك اعتماد تدابير إدارية أو تشريعية فعالة، عند الاقتضاء، للتصدي لتطبيق التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد خارج الحدود الإقليمية أو لما يترتب على هذه التدابير من آثار؛

٣- **تدين** مواصلة تنفيذ بعض الدول تدابير من جانب واحد والعمل بها كأدوات للضغط سياسياً أو اقتصادياً على أي بلد، ولا سيما على البلدان النامية، بهدف منع هذه البلدان من ممارسة حقها في أن تقرر، بمحض إرادتها، نُظُمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها؛

٤- **تكرر الطلب** الذي وجهته إلى الدول الأعضاء التي شرعت في تنفيذ هذه التدابير أن تتقيد بمبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وإعلاناتها، والمؤتمرات العالمية، والقرارات ذات الصلة وأن تفي بالتزاماتها ومسؤولياتها الناشئة عن الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي هي طرف فيها بالتخلي على الفور عن هذه التدابير؛

٥- **تؤكد من جديد**، في هذا السياق، أن لكافة الشعوب الحق في تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٦- **تذكّر** بأنه، وفقاً لإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، ووفقاً للمبادئ والأحكام ذات الصلة الواردة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، ولا سيما المادة ٣٢، لا يجوز لأي دولة استخدام أو التشجيع على استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير لإكراه دولة أخرى على التنازل عن ممارسة حقوقها السيادية والحصول منها على مزايا من أي نوع؛

٧- **تؤكد من جديد** أنه لا ينبغي استخدام السلع الضرورية كالأغذية والأدوية أداة للإكراه السياسي، ولا يجوز بأي حال من الأحوال حرمان شعب مما له من وسائل للعيش والتنمية؛

٨- **تؤكد** أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد تشكل عقبة من العقبات الرئيسية التي تعوق تنفيذ إعلان الحق في التنمية، وتدعو في هذا الصدد جميع الدول إلى الامتناع عن فرض تدابير اقتصادية قسرية من جانب واحد وعن تطبيق قوانين محلية خارج الحدود الإقليمية، الأمر الذي يتنافى مع مبادئ حرية التجارة ويعوق التنمية في البلدان النامية، على نحو ما أقر به فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالحق في التنمية في تقريره عن دورته الثانية (E/CN.4/1998/29)؛

- ٩- **ترفض** كل المحاولات الرامية إلى الأخذ بتدابير قسرية من جانب واحد، وكذلك تزايد السير في هذا الاتجاه، وذلك بطرق منها سن قوانين تطبق خارج الحدود الإقليمية ولا تتفق مع القانون الدولي؛
- ١٠- **تسلم** بأن إعلان المبادئ الذي اعتمد في المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي عقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ قد حث الدول بقوة على تجنب اتخاذ أي تدبير من طرف واحد والامتناع عن ذلك في بناء مجتمع المعلومات؛
- ١١- **تطلب مجدداً** إلى الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشئ لمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تعزيز وتنفيذ الحق في التنمية، والذي سيجتمع بعد الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان، إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة حقوق الإنسان والأثر السلبي للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد؛
- ١٢- **تدعو مجدداً** جميع المقررين الخاصين وآليات اللجنة المواضيعية القائمة في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى إيلاء الاهتمام الواجب، كل في نطاق ولايته، للآثار والعواقب السلبية المترتبة على التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد؛
- ١٣- **تقرر النظر** على النحو الواجب في الأثر السلبي للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد في إطار مهمتها المتعلقة بإعمال الحق في التنمية؛
- ١٤- **ترجو من:**
- (أ) مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إيلاء الاهتمام الواجب لهذا القرار والنظر فيه على وجه السرعة عند القيام بمهامها المتصلة بتعزيز الحق في التنمية وإعماله وحمايته؛
- (ب) الأمين العام أن يوجه نظر جميع الدول الأعضاء إلى هذا القرار وأن يلتمس آراءها ومعلومات عما يترتب على التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد من آثار وعواقب سلبية على سكانها، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛
- ١٥- **تقرر النظر** في هذه المسألة، على سبيل الأولوية، في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥١

١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣٦ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً،
وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت. انظر الفصل العاشر.]

٢٠٠٤/٢٣ - حقوق الإنسان والفقير المدقع

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى أنه، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يسلم العهذان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان بأن المثل الأعلى للإنسان الحر، الذي أمن الخوف والفاقة، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا هيئت الظروف التي تمكن كل شخص من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية،

وإذ تشير بصفة خاصة إلى أن المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن لكل شخص الحق في مستوى معيشي يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وأن له الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترميل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه،

وإذ تشير أيضاً إلى أن استتصال شأفة الفقر المستشري، بما في ذلك أدوم أشكاله، والتمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية يظنان هدفين مترابطين،

وإذ تؤكد من جديد أن تعزيز جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، والقضاء على الفقر المدقع يمكن أن يساهما مساهمة جوهرية في تعزيز الديمقراطية وترسيخها،

وإذ يساورها بالغ القلق من أن الفقر المدقع لا يزال منتشرًا في جميع بلدان العالم، أيًا كانت حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، وأن نطاقه ومظاهره، كالجوع والاتجار بالبشر والمرض وعدم كفاية المساكن والأمية واليأس، تؤثر تأثيراً خطيراً في البلدان النامية، مع إقرارها بالتقدم الكبير المحرز في عدة مناطق من العالم في مجال مكافحة الفقر المدقع،

وإذ تضع في اعتبارها الأحكام ذات الصلة من إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/23)،

وإذ تشير بصفة خاصة إلى أن المؤتمر العالمي أكد من جديد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم أقل البلدان نمواً الملتزمة بعملية إقامة الديمقراطية وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، والتي يقع كثير منها في أفريقيا، كي تجتاز بنجاح مرحلة انتقالها إلى الديمقراطية والتنمية الاقتصادية،

وإذ تضع في اعتبارها الالتزامات التي أعيد تأكيدها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ولا سيما عدم ادخار أي جهد في مكافحة الفقر المدقع، بما في ذلك الالتزام بخفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية وأولئك الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ ترحب بالدفع الجديد الذي أُعطي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، للعمل العالمي من أجل مكافحة الفقر المدقع ولتعزيز وتدعيم الركائز المترابطة والمتعاضدة التي تقوم عليها التنمية المستدامة - وهي التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة - على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي،

وإذ تذكّر بقرار الجمعية العامة ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الذي أعلنت فيه الجمعية عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، وتحيط علماً بتقرير الأمين العام عن وضع أنشطة العقد موضع التنفيذ (A/58/179)،

وإذ تضع في اعتبارها قرارات الجمعية العامة المتعلقة بحقوق الإنسان والفقر المدقع، والأهمية التي تعلقها هذه القرارات على توفير السبل للرجال والنساء الذين يعيشون في فقر مدقع لتنظيم أنفسهم والمشاركة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تؤكد على أن الحكومات تعهدت، في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في آذار/مارس ١٩٩٥ (A/CONF.166/9)، بالسعي إلى تمكين كافة الأشخاص، رجالاً ونساءً، ولا سيما الأشخاص الذين يعانون الفقر، من ممارسة الحقوق، واستخدام الموارد، وتقاسم المسؤوليات التي تمكنهم من العيش عيشة مرضية، والمساهمة في رفاهية أسرهم ومجتمعهم المحلي والإنسانية، وتعهدت بتحقيق هدف القضاء على الفقر في العالم من خلال أعمال يُضطلع بها على المستوى الوطني ومن خلال التعاون الدولي، لما يشكله ذلك من ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية بالنسبة للجنس للبشري،

وإذ تعرب عن امتنانها للخبرة المستقلة المعنية بالفقر المدقع لما أنجزته من عمل هام في أثناء ولايتها وتقر بضرورة الاستمرار في الدراسة الجارية،

وإذ ترحب بالملاحظة التي أبدتها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في تقريره (E/CN.4/2004/12) و(Add.1-3) ومؤداها أن مكافحة الفقر يجب أن تظل في صدارة جدول أعمال حقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى تقرير الأمين العام عن تمتع المرأة الفعلي بحقوق الإنسان الخاصة بها، ولا سيما الحقوق المتصلة بالقضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية والموارد الاقتصادية (E/CN.4/1998/22-E/CN.6/1998/11)،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٢/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن مساواة المرأة في ملكية الأرض وإمكانية حيازتها والتحكم فيها ومساواتها في حقوق التملك والسكن اللائق، والذي رأت فيه أن العراقيل التي تحول دون مساواة المرأة في الحصول على الائتمانات والقروض والعوامل التي تمنعها من امتلاك الأرض ووراثة من شأنها أن تُسهم في تأنيث الفقر،

وإذ تشير باهتمام إلى البيان بشأن الفقر والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي اعتمده اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أيار/مايو ٢٠٠١، والذي يرمي إلى تشجيع إدماج حقوق الإنسان في سياسات القضاء على الفقر بتوضيح كيفية إسهم حقوق الإنسان بشكل عام والعهد الدولي بشكل خاص في تمكين الفقراء وفي تعزيز استراتيجيات مكافحة الفقر،

وإذ تؤكد الحاجة إلى فهم أسباب الفقر المدقع وعواقبه بمزيد من الوضوح،

وإذ تلاحظ أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة قد اختارت موضوع القضاء على الفقر موضوعاً شاملاً لاستراتيجيتها للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧،

١ - تؤكد من جديد:

(أ) أن الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي يشكلان انتهاكاً لكرامة الإنسان ويتطلبان من ثَمَّ القيام بأعمال عاجلة على الصعيدين الوطني والدولي للقضاء عليهما؛

(ب) أن الحق في الحياة يشمل الحق في العيش بكرامة مع توافر الاحتياجات الأساسية للحياة؛

(ج) أن انتشار الفقر المدقع يحول دون التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان، ويضعف الديمقراطية والمشاركة الشعبية؛

(د) أنه يلزم بذل جهود متضافرة لتعزيز وترسيخ المؤسسات الديمقراطية والحكم الديمقراطي على المستوى الوطني وذلك من أجل التصدي لأمس الاحتياجات الاجتماعية للناس الذين يعيشون في فقر وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

(هـ) أن استتباب السلام والاستقرار يقتضي العمل والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تأمين حياة أفضل للجميع في جو من الحرية أفسح، ويتمثل أحد العناصر الحاسمة لهذا العمل في القضاء على الفقر؛

(و) أن الالتزام السياسي والعدالة الاجتماعية والمساواة في فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية هي شروط لازمة لاستتصال الفقر، وترحب في هذا الخصوص بوعي الدول والمنظمات الدولية، أكثر من أي وقت مضى، بالحاجة الملحة إلى كسب معركة مكافحة الفقر المدقع؛

(ز) أن من الضروري أن تشجع الدول على مشاركة أفقر الناس في عملية اتخاذ القرارات في المجتمعات التي يعيشون فيها، وفي إعمال حقوق الإنسان، وأن توفر للفقراء وأفراد الفئات الضعيفة سبل المساهمة في وضع السياسات التي تمهم وتطبيقها وتقييمها، بما يمكنهم من أن يصبحوا شركاء حقيقيين في التنمية؛

(ح) أنه يجب إيلاء اهتمام خاص لمعاناة النساء، ولا سيما المسنات وربات البيوت اللواتي لا عائل لهن، والأطفال الذين غالباً ما يكونون أشد الناس تأثراً بالفقر المدقع؛

٢ - تشير إلى:

(أ) إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

(ب) أنه، كما أعلن في خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (A/CONF.199/20 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق)، يشكل الحكم السديد داخل كل بلد، وعلى الصعيد الدولي، شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة؛ وعلى الصعيد الداخلي، تشكل السياسات البيئية

والاجتماعية والاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية التي تستجيب لاحتياجات الناس، وسيادة القانون، وتدابير مكافحة الفساد، والمساواة بين الجنسين، وتوافر بيئة مساعدة للاستثمار أساس التنمية المستدامة؛

(ج) أنه لضمان حماية حقوق جميع الأفراد، وعدم التمييز ضد أفقر الناس، والممارسة الكاملة لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا بد من معرفة ما يعانيه الفقراء، بمن فيهم النساء والأطفال، معرفة أفضل، وإعمال الفكر في الموضوع بالاستناد إلى تجربة وآراء أفقر الناس أنفسهم، والأشخاص المتزمنين بمساندتهم؛

٣- تقرّ بالجهود التي تبذلها البلدان النامية، وخاصة التزام القادة الأفارقة وعزمهم على المعالجة الجدية لتحديات الفقر والتخلف والتهميش والاستبعاد الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي وانعدام الاستقرار والأمن، وذلك عن طريق مبادرات كالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وغيرها من الآليات الابتكارية كصندوق التضامن العالمي للقضاء على الفقر، وتطلب إلى البلدان المتقدمة وإلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وكذلك إلى المؤسسات المالية الدولية، توفير موارد مالية إضافية وجديدة، حسب الاقتضاء، من خلال برامجها التشغيلية، دعماً لهذه المبادرات؛

٤- **ترحب** بالأنشطة المتزايدة المرتبطة بالاحتفال باليوم العالمي للقضاء على الفقر، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة، وبالفُرصة التي تتيحها هذه الأنشطة للأشخاص والسكان الذين يعيشون في فقر مدقع لإسماع صوتهم؛

٥- **تعرب عن تقديرها:**

(أ) لاتساع منظومة الأمم المتحدة نهجاً متكاملًا في معالجتها لمسألة الفقر المدقع، وخاصة من خلال اعتماد وتنفيذ استراتيجية عمل الأمم المتحدة لخفض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛

(ب) لقيام المؤسسات المالية الدولية بوضع سياسات جديدة تعزز البعد الإنساني والاجتماعي لعملها، وتشجعها على مواصلة هذا العمل؛

(ج) للمبادرات التي اتخذها المسؤولون عن التعليم الوطني في العديد من البلدان لتوعية جميع الأطفال والشبان بوجود الفقر المدقع وبالْحاجة الملحة إلى توحيد الجهود لتمكين أشدّ الناس فقراً من استرداد حقوقهم؛

٦- **تحيط علماً** بتقرير الخبيرة المستقلة (Add.1 و E/CN.4/2004/43) وبالتوصيات الواردة فيه؛

٧- **تطلب إلى:**

(أ) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تمنح أولوية كبيرة لمسألة العلاقة بين الفقر المدقع وحقوق الإنسان وتدعوها إلى مواصلة العمل في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بمشروع المبادئ التوجيهية لإدراج حقوق الإنسان في استراتيجيات الحد من الفقر؛

(ب) الجمعية العامة، والوكالات المتخصصة، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية أن تأخذ في حسابها التناقض بين وجود حالات من الفقر المدقع والإقصاء الاجتماعي، وهي حالات ينبغي التغلب عليها، ووجوب ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛

(ج) الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية أن تظل تراعي، في الأنشطة التي تنفذ في إطار عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، الروابط القائمة بين حقوق الإنسان والفقر المدقع، فضلاً عن الجهود الرامية إلى تمكين الناس الذين يعانون من الفقر من المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات التي تمهم، وتشير، في هذا الصدد، إلى الحملة العالمية لمؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة؛

(د) الأمم المتحدة أن تعزز القضاء على الفقر بوصفه أولوية في منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

٨- تحث الدول وتشجع القطاع الخاص والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية، كالبانك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، على تعزيز مشاركة الأفراد أو مجموعات الأفراد من ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في اتخاذ القرارات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في جميع المراحل، ولا سيما في إطار وضع وتنفيذ استراتيجيات تخفيف حدة الفقر، ومشاريع التنمية وبرامج المساعدة في التجارة وفي الأسواق؛

٩- تدعو هيئات رصد تطبيق معاهدات حقوق الإنسان، ولا سيما اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، إلى مراعاة مسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان عند النظر في تقارير الدول الأطراف؛

١٠- تقرر أن تمدد لفترة سنتين ولاية الخبير المستقل المعني بالفقر المدقع، وفقاً للقرار ٢٥/١٩٩٨ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، الذي سيقوم الخبير المستقل في إطاره بجملة أمور، منها إيلاء اهتمام خاص إلى ما يلي:

(أ) العلاقة بين التمتع بحقوق الإنسان والفقر المدقع؛

(ب) العمل، بطرق منها التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، على تحديد أنجع التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز تمتع الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقعاً كمالاً بما لهم من حقوق الإنسان؛

(ج) المساهمة التي يمكن أن يقدمها الناس الذين يعيشون في فقر مدقع في تحديد التدابير اللازمة لتعزيز التمتع الكامل بما لهم من حقوق الإنسان؛

(د) تنمية التعاون مع سائر هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والتي تقوم بدور نشط أيضاً في مجال مكافحة الفقر المدقع؛

(هـ) تقييم عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، والأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والمتفق عليها دولياً، وتوافق آراء مونتييري (A/CONF.198/11)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في آذار/مارس ٢٠٠٢، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

(و) تأثير التمييز على الفقر المدقع، في سياق إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛

(ز) حالة المرأة التي تعاني الفقر المدقع وتمكينها، وتطبيق منظور يراعي نوع الجنس في عملها؛

١١- **تطلب** إلى الخبرة المستقلة أن تقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

١٢- **تقرر** النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال؛

١٣- **توصي** المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ٩.٠]

الجلسة ٥١

١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل العاشر.]

٢٠٠٤/٢٤ - **العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان**

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإذ تعرب بشكل خاص عن الحاجة إلى تحقيق التعاون الدولي على تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز،

وإذ تؤكد من جديد قراراتها ١٩٩٩/٥٩ المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، و٢٠٠١/٣٢ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، و٢٠٠٢/٢٨ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، و٢٠٠٣/٢٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وكذلك قرارات الجمعية العامة ١٠٢/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و١٦٥/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و٢٠٥/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و١٩٣/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تؤكد أنه فيما تتيح العولمة فرصاً هامة يتفاوت تقاسم فوائدها وتوزيع تكاليفها تفاوتاً شديداً في الوقت الحاضر، وأن البلدان النامية تواجه صعوبات خاصة في مجابهة هذا التحدي،

وإذ تؤكد أيضاً أن خط الصدع الشديد بين الأغنياء والفقراء الذي يقسم المجتمع البشري، والهوة الآخذة في الاتساع المطرد بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، يشكلان خطراً رئيسياً يهدد الازدهار والأمن والاستقرار في العالم،

وإذ تؤكد مجدداً على إعلان الحق في التنمية، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٤١/١٢٨ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦،

وإذ تسلم بأن العولمة ينبغي أن تسترشد بالمبادئ الأساسية التي تركز عليها مجموعة قوانين حقوق الإنسان، كالمساواة والمشاركة والمساءلة وعدم التمييز، على الصعيدين الوطني والدولي، واحترام التنوع، والتسامح، والتعاون والتضامن الدوليين،

وإذ تؤكد في هذا الخصوص أن على المؤسسات متعددة الأطراف القيام بدور فريد فيما يتعلق بمواجهة التحديات التي تطرحها العولمة واغتنام الفرص التي تتيحها، وإذ تؤكد أيضاً ضرورة قيام هذه المؤسسات بالاعتراف بجميع حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها،

وإذ تعرب عن قلقها لفشل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانكون بالمكسيك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وتشدد على أهمية مضاعفة الجهود حتى تسفر مفاوضات المؤتمر الوزاري الرابع، المعقود في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، عن نتيجة موفقة ذات وجهة إنمائية وفقاً لما ورد في الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع (إعلان الدوحة الوزاري) [انظر A/C.2/56/7، المرفق]،

وإذ تشير إلى توافق آراء مونتييري (A/CONF.198/11، الفصل الأول، القرار ١، المرفق) الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتييري بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة (A/CONF.199/20 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ١، المرفق) الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وإذ تحيط علماً بإعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدا في المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي لجمع المعلومات الذي عقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تحيط علماً بالتقرير الأخير المعنون "عولمة عادلة: توفير فرص للجميع"، الذي وضعتة اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة التي أنشأتها منظمة العمل الدولية في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وإذ تشدد على ضرورة تطبيق التوصيات الواردة في التقرير والهادفة إلى تحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بالحصيلة الإيجابية للحلقة الدراسية الرفيعة المستوى المعنية بالحق في التنمية التي تولت تنظيمها بعنوان "الشراكة العالمية من أجل التنمية" مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في جنيف في يومي ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وذلك في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ لرصد واستعراض التقدم المحرز في تعزيز وإعمال الحق في التنمية،

وإذ ترحب بما أوصى به الفريق العامل المعني بالحق في التنمية في دورته الخامسة من إنشاء فرقة عمل رفيعة المستوى في إطاره هدفها مساعدة الفريق العامل في إنجاز ولايته كما وردت في الفقرة ١٠ (أ) من قرار اللجنة ٧٢/١٩٩٨ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨،

وإذ تشدد على التركيز على العولمة في الأعمال المقبلة للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان كما يتجلى في تقرير رئيس اللجنة الفرعية في دورتها الرابعة والخمسين (E/CN.4/2003/94)، وإذ ترحو من اللجنة الفرعية مواصلة زيادة عملها في هذا المجال،

وإذ يساورها بالغ القلق لكون التدابير الرامية إلى تضييق الفجوة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية لا تفي بالغرض، مما يؤثر سلباً في التمتع الكامل بحقوق الإنسان، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ تشدد على المسؤولية المشتركة عن مساعدة البلدان والشعوب المستبعدة من العولمة أو المتضررة من جرائها،

١- تسلّم بأن العولمة، بما لها من أثر على جملة أمور منها دور الدولة، قد تؤثر على حقوق الإنسان، وبأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يظلان أولاً وقبل كل شيء مسؤولية الدولة؛

٢- تؤكد من جديد أنه، فضلاً عن مسؤوليات كل دولة بمفردها تجاه مجتمعها، تقع على عاتق الدول مسؤولية جماعية عن دعم مبادئ كرامة الإنسان والمساواة والإنصاف على المستوى العالمي، باعتبار ذلك عنصراً أساسياً في بناء وتكوين أساس أخلاقي للعولمة؛

٣- تؤكد من جديد أيضاً التزام الدول بإيجاد بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي مؤاتية للتنمية وللقضاء على الفقر بعدة طرق، منها الحكم السديد داخل كل بلد وعلى الصعيد الدولي، والشفافية والمساءلة في النظم المالية والتقديمية والتجارية، وهذا يشمل القطاع الخاص والشركات عبر الوطنية، والالتزام باتباع نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف ومنفتح وعادل يقوم على أساس القانون ويكون قابلاً للتنبؤ به وغير تمييزي، وذلك بهدف ضمان زيادة التكامل بين المبادئ الأساسية في القانون التجاري الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي؛

٤- تؤكد من جديد كذلك أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف يحق بموجبه لكل إنسان وللشعوب كافة المشاركة والمساهمة في التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتمتع بفوائد هذه التطورات التي يمكن في ظلها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً؛

٥- تسلّم بأن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وبلوغ الأهداف الإنمائية الدولية، كما حدّدت في مؤتمرات للأمم المتحدة وفي مؤتمرات عالمية، فضلاً عن الأهداف الإنمائية المبينة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية سوف يسهمان في الإعمال التدريجي للحق في التنمية؛

٦- تحيط علماً مع التقدير بالدراسة التحليلية التي جاءت في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والتي تناولت المبدأ الأساسي لعدم التمييز في سياق العولمة (E/CN.4/2004/40)، وفقاً للطلب الوارد في الفقرة ٧ من قرار اللجنة ٢٠٠٢/٢٨، وفي هذا الصدد، تطلب إلى المفوض السامي أن يوجه نظر منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة إلى ذلك التقرير بغية تطبيق استنتاجاته وتوصياته؛

٧- تشدد على أنه في غياب إطار يستند إلى المبادئ الأساسية التي تركز عليها مجموعة قوانين حقوق الإنسان، كالمساواة، والمشاركة، والمساءلة، وعدم التمييز، واحترام التنوع، والتسامح، والتعاون والتضامن الدوليين، ستواصل العولمة مسارها غير المتناظر؛

٨- ترحب إذن من المفوض السامي أن يقوم، وازعماً في اعتباره التام هذا القرار وبالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية ذات الصلة، بدراسة

وتوضيح مبدأ المشاركة الأساسي وتطبيقه على المستوى العالمي بغية التوصية بتدابير لإدماجه وتطبيقه تطبيقاً فعالاً في الحوار بشأن عملية العولمة، وأن يقدم دراسة تحليلية شاملة عن الموضوع إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

٩ - **تشدد مرة أخرى** على ضرورة قيام هيئات المعاهدات والمقررين الخاصين والممثلين الخاصين والخبراء المستقلين والأفرقة العاملة في اللجنة، كل في نطاق ولايته وحسب الاقتضاء، بمراجعة مضمون هذا القرار وكذلك تقرير المفوض السامي المعنون "العولمة وأثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان" (E/CN.4/2002/54)؛

١٠ - **تقرر** أن تنظر في هذه المسألة من جديد في دورتها الحادية والستين.

الجلسة ٥١

١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣٨ صوتاً
مقابل ١٥ صوتاً، انظر الفصل العاشر.]

٢٥/٢٠٠٤ - الحق في التعليم

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن الحق في التعليم، لاسيما القرار ١٩/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضاً إلى أن الحق في التعليم هو حق من حقوق الإنسان للجميع مكرس في عدة صكوك منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل،

وإذ تشير كذلك إلى الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم التي اعتمدها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والتي تحظر أي شكل من أشكال التمييز يقصد به أو ينشأ عنه إلغاء المساواة في المعاملة في مجال التعليم أو الإخلال بها،

وإذ ترحب بإطار عمل داكار المعتمد في المنتدى العالمي للتربية الذي عقد في داكار في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وبالأهداف المتفق عليها عند اعتمادها،

وإذ تحيط علماً بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي تقرر فيه كفالة أن يتمكن الأطفال في كل مكان، الذكور منهم والإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي وأن يتمكن البنون والبنات على قدم المساواة من الالتحاق بجميع مؤسسات التعليم بكافة مراحله بحلول عام ٢٠١٥، وتؤكد أهمية أعمال الحق في التعليم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تؤكد أن أعمال الحق في التعليم، ولا سيما للبنات، يسهم في القضاء على الفقر،

وإذ ترحب بالاهتمام الذي أولي للتعليم في إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتلاحظ باهتمام أن الفريق العامل الحكومي الدولي المنشأ لتقديم توصيات بهدف التنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان قد خصص جزءاً من دورته الثانية لمناقشة مسألة التعليم (انظر E/CN.4/2004/20، الفصل الثالث، الفرع ألف)،

وإذ تحيط علماً بالوثيقة الختامية المعنونة "عالم صالح للأطفال" التي اعتمدها الجمعية العامة في مرفق قرارها د-٢٧/٢ المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، أثناء دورتها الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالأطفال وتشديدها على التعليم كحق من حقوق الإنسان وتوفير التعليم الجيد كعامل أساسي في الحد من الفقر وعمل الأطفال وتعزيز الديمقراطية والسلم والتسامح والتنمية،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن نحو ١٢٠ مليون طفل، تمثل البنات منهم الثلثين، لا تتاح لهم إمكانية الحصول على التعليم،

وإذ ترحب باستهلال الجمعية العامة لعقد الأمم المتحدة نحو الأمية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣،

وإذ تؤكد أن الحكم السديد وسيادة القانون سيساعدان جميع الدول على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التعليم،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة توافر موارد مالية كافية كي يتسنى لكل شخص إعمال حقه في التعليم، وما تتسم به تعبئة الموارد الوطنية من أهمية في هذا الصدد، بالإضافة إلى التعاون الدولي،

١ - تحيط علماً مع الاهتمام بتقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم (E/CN.4/2004/45) و(Add.1 و Add.2) وبتقرير الأمين العام عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/CN.4/2004/38)؛

٢ - تلاحظ باهتمام الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل في مجال تعزيز الحق في التعليم وتعليقاتهما العامة بشأن هذه الحقوق، وخاصة التعليق العام رقم ١١ (١٩٩٩) بشأن خطط العمل للتعليم الابتدائي (المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) والتعليق العام رقم ١٣ (١٩٩٩) بشأن الحق في التعليم (المادة ١٣ من العهد) اللذين اعتمدهما اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتعليق العام رقم ١ (٢٠٠١) بشأن أهداف التعليم (الفقرة ١ من المادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل) الذي اعتمده لجنة حقوق الطفل؛

٣ - تذكّر بقيام اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أيار/مايو ٢٠٠٢، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بعقد اجتماع متابعة للمناقشة العامة التي أجرتها اللجنة بشأن الحق في التعليم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وكذلك للمنتدى العالمي للتربية، المعقود في داكار في نيسان/أبريل ٢٠٠٠؛

٤ - تشي على التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

٥- ترحب بالاجتماع الأول لفريق الخبراء المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن رصد الحق في التعليم المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٣، وتشجع على التعاون المستمر بين هاتين الهيئتين؛

٦- ترحب بتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة المعنون "وضع الأطفال في العالم ٢٠٠٤: الفتيات، والتعليم والتنمية"؛

٧- تحث جميع الدول على ما يلي:

(أ) أن تعتمد إلى الأعمال الكاملة للحق في التعليم وأن تعمل على ضمان الاعتراف بهذا الحق وممارسته دون تمييز من أي نوع كان؛

(ب) أن تتخذ كافة التدابير المناسبة لإزالة العقبات التي تحد من فرص التعليم الفعلية، ولا سيما تعليم الفتيات، بمن فيهن الفتيات الحوامل، والأطفال الذين يعيشون في المناطق الريفية، والأطفال الذين ينتمون إلى الأقليات، وأطفال السكان الأصليين، والأطفال المهاجرون، والأطفال اللاجئين، والأطفال المشردون داخلياً، والأطفال المتأثرون بالتزاعات المسلحة، والأطفال المعوقون، والأطفال المصابون بالأمراض المعدية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والأطفال المستغلون جنسياً، والأطفال المحرومون من حريتهم، وأطفال الشوارع، والأطفال الذين يعملون، والأطفال اليتامى، وذلك:

- باتخاذ جميع التدابير التشريعية اللازمة لفرض حظر صريح على التمييز في التعليم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الملكية أو العجز أو المولد أو أي وضع آخر، وهو تمييز يقصد به أو ينشأ عنه إلغاء المساواة في المعاملة في مجال التعليم أو الإخلال بها؛

(ج) أن تحسّن جميع جوانب نوعية التعليم بهدف ضمان التفوق للجميع لكي يحققوا نتائج تعليمية معترفاً بها وقابلة للقياس، ولا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الحياتية الأساسية، وأن تركز في هذا الصدد على وضع مؤشرات للتوعية وأدوات للرصد، وأن تعزز البيئة المدرسية الصالحة، والصحة المدرسية، والتعليم للوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وإدمان المخدرات، وتدريب العلوم والتكنولوجيا، وأن تجري دراسات استقصائية وتنشئ قاعدة معرفية بهدف إسداء المشورة في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التعليم؛

(د) أن تعزز تحديد وتوسيع نطاق التعليم الأساسي الرسمي الجيد الذي يشمل رعاية وتعليم الأطفال الصغار والتعليم الابتدائي، باتباع نهج شاملة ومبتكرة تزيد من فرص الحصول على التعليم والدوام المدرسي للجميع، ومنها على سبيل المثال توفير حد أدنى من الدخل الشهري للأسر الفقيرة التي يذهب أطفالها بانتظام إلى المدارس أو تقديم الوجبات المجانية للأطفال الملتهقين بالمدارس؛

(هـ) أن تدمج التثقيف في ميدان حقوق الإنسان في صلب الأنشطة التعليمية، بغية تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

- (و) أن تعزز مكانة المعلمين ومعنوياتهم ومؤهلاتهم المهنية؛
- (ز) أن تعترف بالتعليم مدى الحياة للجميع وتعززه على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي؛
- (ح) أن تعمل على ضمان أن يصبح التعليم الابتدائي، تدريجياً وعلى أساس تكافؤ الفرص، إلزامياً ومجانياً ومتاحاً للجميع؛
- (ط) أن تتخذ كافة التدابير الضرورية لسد الفجوة بين سن ترك المدرسة والسن الدنيا للالتحاق بالعمل، ومنها رفع السن الدنيا للالتحاق بالعمل و/أو رفع سن ترك المدرسة إذا لزم الأمر، والعمل على ضمان الوصول إلى التعليم الأساسي المجاني وإلى التدريب المهني، كلما كان ذلك ممكناً ومناسباً، لجميع الأطفال المعتقن من أسوأ أشكال عمل الأطفال؛
- (ي) أن تعتمد تدابير فعالة للتشجيع على الدوام المدرسي المنتظم وخفض معدلات الانقطاع عن الدراسة؛
- (ك) أن تدعم البرامج المحلية لمحو الأمية، بما في ذلك عناصر التدريب المهني والتعليم غير الرسمي، بهدف الوصول إلى الأطفال والشبان والكبار المهمّشين، ولا سيما البنات والنساء، وضمان تمتعهم بالحق في التعليم واكتسابهم المهارات الحياتية الضرورية للتغلب على الفقر والاستبعاد؛
- (ل) أن تدعم تنفيذ الخطط وبرامج العمل التي تستهدف تحسين نوعية التعليم وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها بالنسبة للبنين والبنات، والقضاء على أشكال التمييز والقوالب النمطية القائمة على أساس الجنس في المناهج والمواد الدراسية وكذلك في عملية التعليم؛
- (م) أن تتخذ جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية المناسبة لحماية الطفل من جميع أشكال العنف الجسدي أو الذهني، والأذى أو الاعتداء، والإهمال أو المعاملة المهملّة، وسوء المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الاعتداء الجنسي في المدارس، وأن تتخذ في هذا السياق تدابير للقضاء على العقوبة الجسدية في المدارس، وأن تدرج في تشريعاتها توقيع العقوبات المناسبة على الانتهاكات وتوفير سبل الانتصاف والتأهيل للضحايا؛
- (ن) أن تنظر في إجراء أو دعم الدراسات عن أفضل الممارسات بغية صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى تحسين نوعية التعليم وتلبية الاحتياجات التعليمية للجميع؛
- (س) أن تمنح الأولوية الملائمة لجمع البيانات الكمية والنوعية المتصلة بأوجه التفاوت بين الجنسين في التعليم؛
- (ع) أن تقدم إلى المقررة الخاصة معلومات عن أفضل الممارسات الكفيلة بالقضاء على التمييز في مجال الحصول على التعليم، وتحسين نوعية التعليم؛
- (ف) أن تضمن عدم حرمان أي طفل من فرصة التعليم الابتدائي المجاني بسبب عجزه؛
- (ص) أن تساهم في جهود المجتمع الدولي لتعبئة الموارد من أجل مساعدة جميع الدول على بلوغ هدف التعليم لجميع الأطفال بحلول عام ٢٠١٥؛

- ٨- تقرر تمديد ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم لفترة ثلاث سنوات؛
- ٩- تدعو المقرر الخاص إلى القيام، في إطار ولايته، بما يلي:
- (أ) أن يعمد إلى جمع المعلومات المتعلقة بإعمال الحق في التعليم والتماسها وتلقيها وتبادلها من جميع المصادر ذات الصلة، بما فيها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وأن يقدم توصيات بشأن التدابير الملائمة لتعزيز وحماية إعمال الحق في التعليم؛
- (ب) أن يكثف الجهود الرامية إلى تحديد السبل والوسائل الكفيلة بتذليل العقبات والصعوبات التي تعترض إعمال الحق في التعليم؛
- (ج) أن يواصل تعاونه مع اللجنة المعنية بالحقوقي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة حقوق الطفل، وكذلك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والحوار مع البنك الدولي؛
- (د) أن يتعاون مع غيره من المقررين الخاصين، والممثلين، والخبراء، وأعضاء ورؤساء الأفرقة العاملة للجنة، وهيئات وأجهزة الأمم المتحدة، لا سيما الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛
- (هـ) أن يستعرض الترابط والتشابك بين الحق في التعليم وسائر حقوق الإنسان؛
- (و) أن يأخذ بمناظرٍ يراعي نوع الجنس في عمله؛
- ١٠- تكرر تأكيد أهمية المضي في تكثيف الحوار المنتظم بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وسائر الشركاء الساعين إلى تحقيق الأهداف الواردة في إطار عمل دافكار، والمقرر الخاص بغية الاستمرار في إدماج الحق في التعليم في الأنشطة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة وتدعوها إلى مواصلة هذا الحوار، كما تكرر الدعوة التي وجهتها إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتقديم معلومات إلى اللجنة عما تظلمعان به من أنشطة في مجال تعزيز التعليم الابتدائي، مع إشارة محددة إلى النساء والأطفال، ولا سيما البنات؛
- ١١- تطلب إلى جميع الدول أن تواصل تعاونها مع المقررة الخاصة بغية تيسير مهامها المتصلة بأداء ولايتها وأن تستجيب للطلبات التي تقدمها للحصول على معلومات والقيام بزيارات؛
- ١٢- تطلب إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والسنتين؛
- ١٣- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المقررة الخاصة كل ما يلزمها من مساعدة لتنفيذ مهام ولايتها؛
- ١٤- تقرر أن تنظر في مسألة الحق في التعليم في دورتها الحادية والسنتين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال؛

١٥ - توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ١٠.]

الجلسة ٥٢

١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل العاشر.]

٢٦/٢٠٠٤ - إتاحة إمكانية التداوي في سياق جوائح كفيروس نقص المناعة
البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل والملاريا

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تعيد التأكيد على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية،

وإذ تعيد التأكيد أيضاً على أن حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه هو
حق من حقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى قراراتها ٤٩/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩، و٣٣/٢٠٠١ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل
٢٠٠١، و٥١/٢٠٠١ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١، و٣٢/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، و٢٩/٢٠٠٣
المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تضع في اعتبارها قراري جمعية الصحة العالمية ج ص ع ٥٥-١٢ المعنون "مساهمة منظمة الصحة العالمية في
متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الإيدز" وج ص ع ٥٥-١٤ المعنون "ضمان إمكانية الحصول
على الأدوية الأساسية"، اللذين اعتمدا في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٢، وقراري جمعية الصحة العالمية ج ص ع ٥٦-٢٧ المعنون
"حقوق الملكية الفكرية والابتكار والصحة العامة"، وج ص ع ٥٦-٣٠ المعنون "الاستراتيجية العالمية لقطاع الصحة
لمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه"، اللذين اعتمدا في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٣، وكذلك مدونة ممارسات منظمة العمل
الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب وعالم العمل التي اعتمدها مجلس إدارة المكتب
الدولي للعمل في أيار/مايو ٢٠٠١،

وإذ تحيط علماً بقيام منظمة الصحة العالمية بإنشاء لجنة حقوق الملكية الفكرية والابتكار والصحة العامة،

وإذ تقر بأن الوقاية والعناية والدعم الشاملين، بما في ذلك معالجة المصابين والمتأثرين بجوائح مثل فيروس نقص
المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا وإتاحة إمكانية التداوي هي عناصر لا يمكن فصل بعضها عن بعض في
الاستجابة الفعالة، ولا بد من إدماجها في نهج شامل لمكافحة مثل هذه الجوائح،

وإذ تشير إلى التعليق العام رقم ١٤ (٢٠٠٠) بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه (المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) الذي اعتمده اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها الثانية والعشرين،

وإذ تشير أيضاً إلى التعليق العام رقم ٣ (٢٠٠٣) بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وحقوق الطفل، الذي اعتمده لجنة حقوق الطفل في دورتها الثانية والثلاثين،

وإذ تحيط علماً مع بالغ القلق بما أفاد به برنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز من أن جائحة الإيدز قد أودت بحياة ٣ ملايين شخص في عام ٢٠٠٣،

وإذ يثير جزعها ما أفاد به المصدر ذاته من أن عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز قد بلغ حوالي ٤٠ مليون شخص بنهاية عام ٢٠٠٢، وأن نحو ٥ ملايين شخص قد أصيبوا بهذا الفيروس في عام ٢٠٠٣،

وإذ يثير جزعها أيضاً ما أفاد به، بصورة مشتركة، برنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، في تموز/يوليه ٢٠٠٢، من أن من المتوقع أن يفقد ٢٥ مليون طفل دون سن الخامسة عشرة أحد أبويهم أو كليهما بحلول عام ٢٠١٠ بسبب الإيدز، منهم ٢٠ مليوناً يعيشون في أفريقيا،

وإذ تحيط علماً بقرار الجمعية العامة ٢٣٧/٥٨ المعنون "٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا"، الذي اعتمده في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ يثير جزعها ما أفادت به الشراكة العالمية لدحر الملاريا من أن الملاريا تُسبب سنوياً أكثر من مليون وفاة، يحدث حوالي ٩٠ في المائة منها في أفريقيا، ومن أن الملاريا هي السبب الرئيسي للوفيات في صفوف الأطفال الصغار وأن الملاريا تُسبب وقوع ما لا يقل عن ٣٠٠ مليون إصابة بأمراض حادة كل عام،

وإذ يثير جزعها أيضاً ما ورد في تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٤ المعنون "مكافحة السل على نطاق العالم - الإشراف والتخطيط والتمويل" من أن السل يُسبب وفاة نحو مليوني شخص كل عام، ومن أن أكثر من ٨ ملايين شخص يصابون بالسل كل عام في مختلف أنحاء العالم، وأن من المتوقع أن يودي السل بحياة ٣٦ مليون شخص، في الفترة بين ٢٠٠٢ و٢٠٢٠، إذا لم تلق حملة مكافحة السل المزيد من التعزيز،

وإذ تقر بأهمية الإيدز في زيادة انتشار السل وغيره من حالات العدوى الانتهازية،

وإذ يثير جزعها ما أفادت به منظمة الصحة العالمية من أن ثلث سكان العالم ما زالوا يفتقرون إلى فرص الحصول على الأدوية الضرورية، ومن أن أكثر من نصف السكان في أفقر أجزاء أفريقيا وآسيا يفتقرون إلى فرص الحصول حتى على أبسط العقاقير الضرورية،

وإذ ترحب بما قام به الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والبلدان المتقدمة والبلدان النامية، والقطاع الخاص من مبادرات لزيادة إمكانية حصول البلدان النامية على العقاقير المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا، وإذ تلاحظ أنه يمكن إنجاز قدر من العمل أكبر بكثير في هذا الشأن،

وإذ تشير إلى الإعلان الصادر بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١،

وإذ ترحب بالقرار الذي اتخذته المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من الإعلان بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة،

وإذ تعترف بما يبذل من جهود وما يوجد من رغبة حالياً في مواصلة تعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في قطاع الصيدلة إلى البلدان التي لديها قدرات غير كافية أو التي ليس لديها قدرات تصنيعية في قطاع الصيدلة، وذلك وفقاً للقانون الدولي الساري، بما فيه الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها البلدان،

وإذ تؤكد أهمية التنفيذ التام لإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز "أزمة عالمية: تحرك عالمي"، الذي اعتمده الجمعية العامة بقرارها دإ-٢٦/٢ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ في دورتها الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وإذ تضع في اعتبارها تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز (A/58/184)،

وإذ تعرب عن مساندتها لأعمال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ولأعمال الهيئات الدولية الأخرى التي تكافح هذه الجوائح، وإذ تشجع الصندوق العالمي على مواصلة تطوير عمليات فعالة ومناسبة لصرف الأموال،

وإذ ترحب بالهدف الذي نصبتة لنفسها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) للعمل على مساندة البلدان النامية في تأمين حصول ٣ ملايين شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز على أدوية مضادة لفيروسات النسخ العكسي بحلول عام ٢٠٠٥، وإذ تلاحظ أهمية تعبئة المساهمات المالية من الدول وغيرها من المانحين،

وإذ تحيط علماً بمبادرات منظمة الصحة العالمية الرامية إلى تيسير إتاحة الأدوية ووسائل التشخيص الجيدة المأمونة والفعالة والمعقولة الأسعار للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وإذ تقر بأن انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز قد يكون له أثر مدمر بشكل فريد في جميع قطاعات المجتمع ومستوياته، وإذ تؤكد أن جائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، إن لم يتم كبحها، قد تشكل خطراً على الاستقرار والأمن، على نحو ما ورد في قرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

وإذ تشدد، نظراً لما تطرحه جوائح كفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا من تحديات متزايدة، على ضرورة تكتيف الجهود في سبيل ضمان الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، بطرق منها التقليل من إمكانية التعرض لجوائح كهذه ومنع ما يتصل بها من تمييز ووصم،

١ - **تقرر** بأن إتاحة فرص الحصول على الأدوية، في سياق جوائح مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا، هي أحد العناصر الأساسية في التوصل تدريجياً إلى الأعمال التام لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه؛

٢ - **تطلب** إلى الدول أن تضع في اعتبارها المبادئ التوجيهية التي وضعت في المشاورة الدولية الثانية بشأن الإيدز وحقوق الإنسان، التي عُقدت في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (E/CN.4/1997/37، المرفق الأول)، وكذلك التنقيح الذي أُدخل على المبدأ التوجيهي ٦ الصادر عن المشاورة الدولية الثالثة التي عُقدت في ٢٥ و٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢؛

٣ - **تطلب أيضاً** إلى الدول وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية، وفقاً لأحكام القانون الدولي السارية، بما في ذلك الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها، تتيح للجميع إمكانية الحصول تدريجياً على السلع والخدمات والمعلومات ذات الصلة بالوقاية، وكذلك الحصول على العلاج الشامل والعناية والدعم الشاملين لجميع الأفراد المصابين والمتأثرين بجوائح مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا؛

٤ - **تطلب كذلك** إلى الدول إنشاء هياكل وطنية صحية واجتماعية أساسية ونظم للرعاية الصحية، أو تعزيز ما يوجد من هذه الهياكل والنظم، مع الاستعانة بالمجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، من أجل التنفيذ الفعال لأعمال الوقاية والعلاج والعناية والدعم المطلوبة للتصدي لجوائح مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا؛

٥ - **تؤكد** أهمية مصلحة الصحة العامة في سياسات المستحضرات الصيدلانية والسياسات الصحية؛

٦ - **تطلب** إلى الدول أن تقوم، وفقاً لأحكام القانون الدولي السارية، بما في ذلك الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها، بانتهاج سياسات من شأنها أن تعزز:

(أ) إتاحة كميات كافية من المستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيات الطبية المستخدمة في علاج جوائح مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا أو ما يلازمها من أكثر حالات الإصابة بالعدوى الانتهازية شيوفاً؛

(ب) إتاحة إمكانية، والقدرة على تحمل التكلفة، للجميع دون تمييز، بمن فيهم أشد فئات السكان تعرضاً للمخاطر أو أشدها حرماناً من الناحية الاجتماعية، للحصول على المستحضرات الصيدلانية أو التكنولوجيات الطبية المستخدمة في علاج جوائح مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا أو ما يلازمها من أكثر حالات الإصابة بالعدوى الانتهازية شيوفاً؛

(ج) ضمان أن تكون المستحضرات الصيدلانية أو التكنولوجيات الطبية المستخدمة لعلاج جوائح مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا أو ما يلازمها من أكثر حالات الإصابة بالعدوى الانتهازية شيوعاً، بصرف النظر عن مصادرها وبلدان منشئها، مناسبة علمياً وطبياً وذات نوعية جيدة؛

٧- **تطلب** إلى الدول أن تقوم، على الصعيد الوطني، وعلى أساس غير تمييزي، ووفقاً لأحكام القانون الدولي السارية، بما في ذلك الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها، بما يلي:

(أ) أن تمتنع عن اتخاذ تدابير من شأنها عدم إتاحة إمكانية حصول جميع الأشخاص، أو الحد من إمكانية حصولهم جميعاً على قدم المساواة، على مستحضرات صيدلانية أو تكنولوجيات طبية وقائية أو علاجية أو ملطفة تستخدم لعلاج جوائح مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا أو ما يلازمها من أكثر حالات الإصابة بالعدوى الانتهازية شيوعاً؛

(ب) اعتماد وتنفيذ تشريعات أو تدابير أخرى، وفقاً لأحكام القانون الدولي السارية، بما فيها الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها، لضمان إمكانية الحصول على هذه المستحضرات الصيدلانية أو التكنولوجيات الطبية الوقائية أو العلاجية أو الملطفة، والحيلولة دون قيام أطراف ثالثة بفرض أية قيود عليها؛

(ج) اتخاذ كل التدابير الإيجابية المناسبة، بأقصى قدر من الموارد المخصصة لهذا الغرض، لتعزيز إمكانية الحصول الفعال على هذه المستحضرات الصيدلانية أو التكنولوجيات الطبية الوقائية أو العلاجية أو الملطفة؛

٨- **تطلب أيضاً** إلى الدول، تعزيزاً لإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، التصدي للعوامل التي تؤثر في توفير العقاقير المرتبطة بعلاج جوائح مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وما يلازمها من أكثر حالات الإصابة بالعدوى الانتهازية شيوعاً، وكذلك وضع استراتيجيات متكاملة لتعزيز نظم الرعاية الصحية، بما في ذلك التطوع بإسداء المشورة وإجراء الفحوص، والقدرات المخترية وتدريب مقدمي وتقنيي الرعاية الصحية، من أجل تقديم العلاج ومراقبة استخدام الأدوية والتشخيصات وما يرتبط بها من تكنولوجيات؛

٩- **تطلب كذلك** إلى الدول أن تتخذ كل التدابير المناسبة، وطنياً ومن خلال التعاون، ووفقاً لأحكام القانون الدولي السارية، بما فيها الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها، لتشجيع أعمال البحث والتطوير لإنتاج مستحضرات صيدلانية وقائية أو علاجية أو ملطفة واستحداث أدوات تشخيصية جديدة أكثر فعالية؛

١٠- **تطلب** إلى الدول أن تتخذ، على الصعيد الدولي، فرادى و/أو من خلال التعاون الدولي، ووفقاً لأحكام القانون الدولي السارية، بما فيها الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها، خطوات من شأنها:

(أ) أن تعمل، حيثما أمكن، على تيسير الحصول في بلدان أخرى على ما هو ضروري من المستحضرات الصيدلانية أو التكنولوجيات الطبية الوقائية أو العلاجية أو الملطفة المستخدمة لعلاج جوائح مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا، أو ما يلازمها من أكثر حالات الإصابة بالعدوى الانتهازية شيوعاً، فضلاً عن تقديم التعاون الضروري، حيثما أمكن، وخاصة في أوقات الطوارئ؛

(ب) أن تضمن، فيما تتخذه من إجراءات بوصفها أعضاء في المنظمات الدولية، مراعاة حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، وأن تتوخى، في تطبيقها أحكام الاتفاقات الدولية، دعم سياسات الصحة العامة التي تعمل على زيادة إمكانية حصول الجميع على المستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيات الطبية الوقائية أو العلاجية أو الملطفة الآمنة والفعالة، بتكلفة يمكن تحملها؛

١١- **تحث** الدول على النظر، عند الاقتضاء، في اعتماد تشريع وطني للاستفادة استفادة كاملة من عناصر المرونة التي يتضمنها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة؛

١٢- **ترحب** بالمساهمات المالية التي وردت حتى الآن للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وتحت على تقديم المزيد من المساهمات من الحكومات والجهات المانحة الأخرى، وتطلب إلى جميع الدول أن تشجع القطاع الخاص على الإسهام في الصندوق بصورة عاجلة؛

١٣- **تطلب** إلى الدول والجهات المانحة الأخرى أن تتعاون في دعم مبادرة "علاج ثلاثة ملايين نسمة قبل نهاية عام ٢٠٠٥"، التي تشارك في إطلاقها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والتي ترمي إلى توفير العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي لثلاثة ملايين شخص في العالم النامي بحلول عام ٢٠٠٥؛

١٤- **تطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز العمل على حشد المزيد من الموارد لمكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وتطلب إلى جميع الحكومات اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إتاحة الموارد الضرورية لهذا البرنامج، بما يتمشى وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز؛

١٥- **تطلب** إلى الدول الحرص على استفادة من يتعرضون لخطر الإصابة بالملاريا، ولا سيما النساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة، من أنسب مجموعة من التدابير الحمائية الشخصية والاجتماعية، من قبيل الناموسيات المعالجة للوقاية من الحشرات وغيرها من وسائل الوقاية التي يمكن الحصول عليها وتحمل تكلفتها، وذلك لمنع العدوى وتجنب المعاناة؛

١٦- **تطلب أيضاً** إلى الدول توفير الدعم اللازم لشراكات "دحر الملاريا" و"وقف السل" التابعة لمنظمة الصحة العالمية في إطار تدابيرها الجارية لمكافحة الملاريا والسل؛

١٧- **تطلب** إلى المجتمع الدولي، والبلدان المتقدمة بوجه خاص، مواصلة مساعدة البلدان النامية في مكافحتها جوائح مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا عن طريق تقديم الدعم المالي والتقني، فضلاً عن تدريب الموظفين؛

١٨- **تدعو** اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عند نظرها في مكافحة جوائح مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا، إلى أن تولي الاهتمام أيضاً لقضية إتاحة إمكانية التداوي، وتدعو الدول إلى تضمين تقاريرها إلى هذه اللجنة المعلومات المناسبة عن ذلك؛

١٩ - تحيط علماء مع الاهتمام بتقرير الأمين العام عن سبل الحصول على الأدوية في سياق جوائح مثل فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا (E/CN.4/2004/39)؛

٢٠ - ترحب من الأمين العام أن يطلب إلى الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن توافيه بتعليقاتها عما اتخذته من خطوات في سبيل ترويج هذا القرار ووضع موضع التنفيذ، حيثما ينطبق ذلك، وأن يقدم أيضاً تقريراً في هذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

٢١ - تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٢

١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت، انظر الفصل العاشر.]

٢٧/٢٠٠٤ - حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تؤكد من جديد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً أن حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه هو حق من حقوق الإنسان على نحو ما يرد في جملة مواضع، منها الفقرة ١ من المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الطفل، وكذلك الحق في عدم التمييز، الذي يرد في المادة ٥(هـ) '٤' من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وفي الفقرة ١ من المادة ١٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأن هذا الحق ناشئ عن كرامة الإنسان المتأصلة فيه،

وإذ تشير إلى أن الصحة، بحسب دستور منظمة الصحة العالمية، هي حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز،

وإذ تشير أيضاً إلى النصوص ذات الصلة في إعلانات وبرامج عمل اعتمدت في مؤتمرات ومؤتمرات قمة ودورات استثنائية رئيسية عقدتها الأمم المتحدة وفي اجتماعات متابعتها،

وإذ تشير كذلك إلى جميع قراراتها السابقة بشأن إعمال حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه،

وإذ تشير إلى التعليق العام رقم ١٤ (٢٠٠٠) بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) الذي اعتمده اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها الثانية والعشرين ،

وإذ تشير أيضاً إلى التعليق العام رقم ١٥ (٢٠٠٢) بشأن الحق في المياه (المادتان ١١ و ١٢ من العهد) الذي اعتمده اللجنة المذكورة في دورتها التاسعة والعشرين،

وإذ تشير كذلك إلى التعليق العام رقم ٣ (٢٠٠٣) بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وحقوق الطفل الذي اعتمده لجنة حقوق الطفل في دورتها الثانية والثلاثين،

وإذ تشير إلى التوصية العامة رقم ٢٤ (١٩٩٩) بشأن المرأة والصحة (المادة ١٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، الذي اعتمده اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها العشرين،

وإذ تشير أيضاً إلى أن اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨١ بشأن السلامة والصحة المهنتين وبيئة العمل (رقم ١٥٥) تؤكد أهمية تعزيز انتهاج سياسة وطنية متماسكة في مسألة السلامة والصحة المهنتين للعمال بهدف منع وقوع حوادث وأضرار بالصحة في أثناء العمل،

وإذ تلاحظ قرار لجنة وضع المرأة ١/٤٧ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ، ٢٠٠٣ بشأن المرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز،

وإذ ترحب باعتماد جمعية الصحة العالمية في دورتها السادسة والخمسين في أيار/مايو ٢٠٠٣ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ،

وإذ تسلم بالمساهمة الهامة التي تقدمها المبادرات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، بما فيها المبادرات التي ترمي إلى تعزيز التعاون التقني الأفقي وتشجيع الممارسات الفضلى،

وإذ تدرك أن الأعمال التامة للحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه لا يزال، بالنسبة إلى ملايين الناس في العالم بأسره، هدفاً بعيد المنال، وأن هذا الهدف أصبح يتباعد أكثر فأكثر في حالات عديدة، لا سيما بالنسبة إلى الفقراء،

وإذ تلاحظ بقلق عدم إحراز تقدم نحو أهداف الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وهي حقيقة أبرزها تقرير الأمين العام (A/58/184)، مشيراً إلى أن هذه الأهداف لن تتحقق بدون عمل أقوى من ذي قبل،

وإذ تسلم بضرورة قيام الدول، عن طريق التعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني، ومنها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بتهيئة الظروف المؤاتية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لضمان الأعمال التامة والفعلي لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه،

وإذ تلاحظ ضرورة إعمال الدول تدريجياً للحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، وما يمكن أن تقدمه المساعدة والتعاون الدوليان من مساهمة هامة في هذا الصدد،

وإذ تسلم أيضاً بما يقوم به المهنيون في مجال الصحة من دور حيوي في تعزيز وحماية حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه،

وإذ ترحب بالمبادرات التي قام بها الأمين العام وهيئات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة، كمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، علاوة على مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كالصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وهي مبادرات تساهم في تحسين طرق تناول القضايا الصحية على نطاق العالم كله، بما فيه البلدان النامية، وإذ تشير في الوقت ذاته إلى أنه يتعين إحراز المزيد من التقدم في هذا المضمار، ولا سيما فيما يتعلق بتعبئة الموارد،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة تعزيز وحماية الإعمال التدريجي لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه،

وإذ يساورها القلق إزاء الترابط القائم بين الفقر وإعمال حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، لا سيما وأن سوء الصحة يمكن أن يكون سبباً ونتيجة للفقر في آن معاً،

وإذ تضع في اعتبارها أنه ينبغي للدول أن تأخذ في الحسبان، في عمليات صنع السياسة الوطنية والدولية ذات الصلة، حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه،

وإذ تشير إلى الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وخاصة الأهداف الإنمائية الأربعة المتصلة بالصحة،

وإذ تضع في اعتبارها أن الصحة الجنسية والإنجابية هي عنصر لا يتجزأ من عناصر حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه،

وإذ تشدد على أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات عنصران أساسيان في التقليل من إمكانية تعرضهن لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وعلى أن النهوض بالنساء والبنات يشكل عاملاً رئيسياً في عكس مسار الجائحة، وإذ تلاحظ أهمية زيادة الاستثمار في البحوث والتعجيل بها في مجال تطوير أساليب فعالة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشري، بما فيها الأساليب التي تتحكم بها الإناث وكذلك مبيدات الميكروبات،

وإذ تشير إلى الإعلان الصادر بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وإذ ترحب بالقرار الذي اتخذته المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ الفقرة ٦ من هذا الإعلان،

وإذ تشدد على أهمية رصد وتحليل ما تنطوي عليه الاتفاقات الدولية ذات الصلة، ومنها اتفاقات التجارة، من آثار في مجالي المستحضرات الصيدلانية والصحة العامة، وذلك كي تتمكن الدول من القيام بفعالية بتقييم ثم بتطوير السياسات الصيدلانية والصحية والتدابير التنظيمية التي تتناول شواغل هذه الدول وأولوياتها، وكي تتمكن من زيادة الآثار الإيجابية لتلك الاتفاقات إلى أقصى حد والتخفيف من آثارها السلبية، على أن تحترم في الوقت ذاته كل ما يقع عليها من التزامات دولية،

١- **تحث الدول على القيام، فرادى ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين، وخاصة على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وإلى أقصى حد تسمح به الموارد المتوفرة لديها، باتخاذ خطوات ترمي إلى تحقيق الأعمال التدريجي التام لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه بكل الوسائل المناسبة، ومنها على وجه الخصوص اتخاذ تدابير تشريعية؛**

٢- **تدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة مساعدة البلدان النامية على تعزيز الأعمال التام لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، وذلك بطرق منها الدعم المالي والتقني، إضافة إلى تدريب الأفراد، وتسلم في الوقت ذاته بأن المسؤولية الأولى عن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان إنما تقع على عاتق الدول؛**

٣- **تدعو الدول إلى ضمان ممارسة كل فرد لحقه في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه دون تمييز من أي نوع كان؛**

٤- **تدعو أيضاً الدول إلى النظر في التوقيع والتصديق على الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ؛**

٥- **تؤكد من جديد أن بلوغ أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية هو من أهم الأهداف الاجتماعية في العالم بأسره، وأن تحقيقه يتطلب العمل في العديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب قطاع الصحة؛**

٦- **توصي بأن تنشئ الدول آليات فعّالة كي تضمن لدى وضع سياساتها الوطنية والدولية أن يُراعى المراعاة الواجبة حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه؛**

٧- **تحث جميع المنظمات الدولية التي تمت ولاياتها بصله إلى حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه على أن تضع في اعتبارها التزامات أعضائها الوطنية والدولية المتصلة بهذا الحق؛**

٨- **تطلب إلى الدول أن تولي اهتماماً خاصاً للفئات المستضعفة، وذلك بطرق منها اتخاذ تدابير إيجابية ضماناً للإعمال الكامل لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه؛**

٩- **تطلب أيضاً إلى الدول أن تدرج في صلب جميع سياساتها وبرامجها التي تؤثر في صحة المرأة منظوراً يراعي نوع الجنس؛**

١٠- **تطلب كذلك الدول إلى حماية وتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية كعنصر أساسي من عناصر حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه؛**

- ١١ - ترى أن من الأهمية بمكان تعزيز جهود جميع الدول الرامية إلى المنع الفعال للعنف الذي يحدث أضراراً بدنية وعقلية، وخاصة لتخفيف ما يمكن أن ينجم عنه من آثار سلبية على أعمال حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه؛
- ١٢ - تؤكد أن الحصول على مقدار كاف من المياه المأمونة والنظيفة للاستعمال الشخصي والمترلي يعتبر عاملاً أساسياً في أعمال حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه؛
- ١٣ - تؤكد أيضاً أن الحكم السديد والسياسات الاقتصادية السليمة والمؤسسات الديمقراطية القوية التي تستجيب لحاجات الشعب هي أيضاً عنصر أساسي في الأعمال التام لحق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه؛
- ١٤ - تحيط علماً بتقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية (E/CN.4/2004/49 و Add.1 و Add.2)؛
- ١٥ - تدعو المقرر الخاص إلى القيام، في إطار ولايته الحالية، بمواصلة استكشاف الطريقة التي يمكن بها تعزيز استراتيجيات تخفيف حدة الفقر بالجهود التي تبذل لأعمال حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه؛
- ١٦ - تدعو أيضاً المقرر الخاص إلى القيام، في إطار ولايته الحالية، بمواصلة تحليل أبعاد حقوق الإنسان في مسائل الأمراض المهملة، والأمراض التي تؤثر تأثيراً شديداً في البلدان النامية، بما في ذلك أيضاً الأبعاد الوطنية والدولية لتلك المسائل؛
- ١٧ - تطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مواصلة توفير كافة الموارد اللازمة لاضطلاع المقرر الخاص بولايته على نحو فعال في نطاق الموارد المتوفرة حالياً؛
- ١٨ - تطلب إلى الحكومات أن تتعاون تعاوناً تاماً مع المقرر الخاص في تنفيذ ولايته، وتوفير كافة المعلومات المطلوبة، والرد العاجل على مراسلاته؛
- ١٩ - تطلب إلى المقرر الخاص أن يقوم سنوياً بتقديم تقرير إلى اللجنة وتقرير مرحلي إلى الجمعية العامة عن الأنشطة المضطلع بها في نطاق ولايته؛
- ٢٠ - تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٢

١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٥٢ صوتاً مقابل

صوت واحد، انظر الفصل العاشر.]

٢٨/٢٠٠٤ - حظر الإخلاء القسري

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرارها ٧٧/١٩٩٣ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٣ وإلى التقرير التحليلي عن عمليات الإخلاء القسري، المقدم من الأمين العام (E/CN.4/1994/20) إلى اللجنة في دورتها الخمسين،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ١٢/١٩٩١ المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩١، و١٤/١٩٩٢ المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢، و٤١/١٩٩٣ المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، و٣٩/١٩٩٤ المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، و٢٩/١٩٩٥ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، و٢٧/١٩٩٦ المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، و٦/١٩٩٧ المؤرخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧، و٩/١٩٩٨ المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨،

وإذ تؤكد من جديد أن لكل امرأة ورجل وطفل الحق في التمتع بمكان آمن للعيش فيه بسلام وكرامة، وهو ما يشمل حق المرء في ألا يُطرد من منزله أو أرضه أو مجتمعه دون مسوغ قانوني أو على نحو تعسفي أو على أساس تمييزي،

وإذ تسلّم بأن ممارسة الإخلاء القسري التي كثيراً ما تتسم بالعنف تنطوي على إبعاد الأشخاص والأسر والمجموعات عن منازلهم وأراضيهم ومجتمعاتهم قسراً ورغم إرادتهم، سواء أكان ذلك يعتبر أمراً قانونياً أم لا في ظل النظم القانونية المعمول بها، مما يسفر عن زيادة التشرّد وعن خلق ظروف سكنية ومعيشية غير لائقة،

وإذ تؤكد أن المسؤولية القانونية والسياسية النهائية عن منع عمليات الإخلاء القسري إنما تقع على عاتق الحكومات،

وإذ تشير مع هذا إلى أن التعليق العام رقم ٢ (١٩٩٠) المتعلق بالتدابير الدولية للمساعدة التقنية (المادة ٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، الذي اعتمده اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها الرابعة ينص، في جملة أمور، على أن الوكالات الدولية ينبغي أن تتجنب بشكل صارم المشاركة في مشاريع تنطوي على أمور منها عمليات إخلاء أو ترحيل واسعة النطاق للأشخاص دون توفير جميع أشكال الحماية والتعويض المناسبة لهم، وإلى التعليق العام رقم ٤ (١٩٩١) بشأن الحق في السكن اللائق (الفقرة ١ من المادة ١١ من العهد) الذي رأت فيه اللجنة المذكورة أن عمليات الإخلاء القسري تتعارض بدهاءة مع مقتضيات العهد ولا يمكن تبريرها إلا في ظل أشد الظروف الاستثنائية ووفقاً لمبادئ القانون الدولي ذات الصلة،

وإذ تلاحظ مع الاهتمام مجموعة السوابق القانونية الأخيرة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، فيما يتعلق بحظر عمليات الإخلاء القسري،

وإذ تلاحظ مع التقدير قيام اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتماد التعليق العام رقم ٧ (١٩٩٧) بشأن الحق في السكن اللائق (الفقرة ١ من المادة ١١ من العهد): عمليات الإخلاء القسري، الذي سلمت

فيه اللجنة، في جملة أمور، بأن النساء والأطفال والشباب والمسنين والسكان الأصليين والأقليات الإثنية والأقليات الأخرى والمجموعات الأخرى الضعيفة أو المهمشة يعانون جميعاً، على نحو غير متناسب، من ممارسة الإخلاء القسري، وأن النساء في كل المجموعات يتعرضن للمعاناة بشكل غير متناسب، بالنظر إلى مدى التمييز القانوني وأشكال التمييز الأخرى التي كثيراً ما تنطبق على حقوق المرأة في التملك، بما في ذلك ملكية المنازل والحق في امتلاك المسكن، وبالنظر إلى إمكانية تعرض النساء بشكل خاص لأعمال العنف القائم على أساس الجنس والاعتداء الجنسي حين يصبحن بلا مأوى،

وإذ تلاحظ الأحكام المتعلقة بعمليات الإخلاء القسري الواردة في جدول أعمال الموئل التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/CONF.165/14)،

١- **تؤكد من جديد** أن عمليات الإخلاء القسري المخالفة للقوانين التي تتفق ومعايير حقوق الإنسان الدولية تشكل انتهاكاً جسيماً لمجموعة كبيرة من حقوق الإنسان، وخاصة الحق في السكن اللائق؛

٢- **تحث بقوة الحكومات على القيام فوراً** باتخاذ تدابير، على جميع المستويات، بهدف القضاء على ممارسة الإخلاء القسري ولا سيما بطرق منها إلغاء الخطط القائمة التي تنطوي على عمليات إخلاء قسري تعسفي وأية تشريعات تسمح بهذه العمليات واعتماد وتنفيذ تشريعات تكفل الحق في ضمان الحياة لجميع المقيمين؛

٣- **تحث بقوة أيضاً على أن توفر الحكومات الحماية لجميع الأشخاص المهددين حالياً بالإخلاء القسري، وعلى أن تعتمد جميع التدابير الضرورية التي تمنح الحماية الكاملة من عمليات الإخلاء القسري، وذلك على أساس المشاركة الفعالة من جانب الأشخاص المتضررين أو الجماعات المتضررة وبالتشاور والتفاوض معهم؛**

٤- **توصي بأن توفر جميع الحكومات فوراً لمن تعرضوا للإخلاء القسري من الأشخاص والمجموعات إجراءات تكفل إعادة الأمور إلى ما كانت عليه و/أو التعويض و/أو توفير السكن البديل الملائم والكافي أو الأرض، بما يتفق مع رغباتهم وحقوقهم واحتياجاتهم، وذلك بعد إجراء مفاوضات مرضية بصورة متبادلة مع الأشخاص أو المجموعات المتضررة، مع الاعتراف بالالتزام بضمان اتخاذ مثل هذه الإجراءات في حالة حدوث أية عملية إخلاء قسري؛**

٥- **توصي أيضاً بأن تكفل جميع الحكومات ألا تشكل أي عملية إخلاء تعتبر قانونية انتهاكاً لأي من حقوق الإنسان الخاصة بمن يتم إخلاؤهم؛**

٦- **تذكّر جميع المؤسسات والوكالات الدولية المالية والتجارية والإئتمانية وغيرها من المؤسسات والوكالات ذات الصلة، بما في ذلك الدول الأعضاء أو المانحة التي لها حقوق تصويت داخل هذه الهيئات، بأن تأخذ في الحسبان بالكامل الآراء الواردة في هذا القرار والالتزامات التي يفرضها قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي بشأن ممارسة الإخلاء القسري؛**

٧- **تطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تولي الاهتمام الواجب لممارسة الإخلاء القسري في أداء مسؤولياتها وأن تتخذ، كلما كان ذلك ممكناً، تدابير من أجل إقناع الحكومات بالامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة بالموضوع، والحيلولة دون حدوث عمليات الإخلاء القسري المخطط لها، وضمان توفير فرص إعادة**

الأوضاع إلى ما كانت عليه أو منح تعويض كافٍ وعادل حسب الحالات التي تكون فيها عمليات الإخلاء القسري قد حدثت بالفعل؛

٨- تدعو جميع الدول إلى دراسة المبادئ التوجيهية الشاملة بشأن احترام حقوق الإنسان فيما يتعلق بمسألة الترحيل بدافع التنمية، التي اعتمدها حلقة الخبراء الدراسية بشأن ممارسة الإخلاء القسري (E/CN.4/Sub.2/1997/7)، المعقودة في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٧، بغية النظر فيما ينبغي اتخاذه من إجراءات لمتابعة تنفيذها؛

٩- تقرر أن تنظر في مسألة الإخلاء القسري في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٢

١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٤٥ صوتاً مقابل صوت واحد، وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت. انظر الفصل العاشر.]

٢٩/٢٠٠٤ - مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إقرار هذه الحقوق

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بالمبادئ المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ تذكّر بأن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان قد شجّع اللجنة، في إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/23)، في حزيران/يونيه ١٩٩٣، على مواصلة النظر في بروتوكولات اختيارية تلحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ تذكّر أيضاً بقراراتها السابقة وقرارات اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بشأن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ تحيط علماً مع الاهتمام بالجهود الجديدة الجاري بذلها لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإذ تعتبر أنه من أجل ضمان إعمال هذه الحقوق وإزالة العقبات التي تعترض إعمالها على جميع المستويات، ينبغي النظر في بذل جهود إضافية،

١- تحييط علماء مع الاهتمام بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرارها ١٨/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (E/CN.4/2004/38)، وبسائر التقارير ذات الصلة الصادرة عن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في هذا الصدد؛

٢- تدكّر ببدء نفاذ البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة، واتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم ١٨٢) لعام ١٩٩٩ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتدعو جميع الدول إلى النظر في توقيع هذه الصكوك والتصديق عليها، والدول الأطراف فيها إلى أن تنفذها تنفيذاً كاملاً؛

٣- تلاحظ مع الاهتمام:

(أ) العمل الذي تضطلع به اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمساعدة الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها، بطرق منها:

١٠ صياغة واعتماد تعليقات عامة من أجل المساعدة على توضيح مضمون ونطاق مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحيط علماء في هذا الشأن باعتماد التعليق العام رقم ١٥ (٢٠٠٢) بشأن الحق في المياه (المادتان ١١ و ١٢ من العهد)؛

٢٠ المناقشات التي أجرتها اللجنة في دورتها الثلاثين، المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٣، بشأن مشروع تعليق عام على المادة ٣ من العهد (مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، كمتابعة ليوم المناقشة العامة الذي عقده في دورتها الثامنة والعشرين في أيار/مايو ٢٠٠٢؛

٣٠ تنظيم أيام للمناقشة العامة، كالיום الذي خصص لمناقشة المادة ٦ من العهد (الحق في العمل) والذي عقد أثناء الدورة الحادية والثلاثين للجنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛

(ب) العمل الذي اضطلعت به لجنة حقوق الطفل في مجال تعزيز حقوق الطفل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ج) الجهود التي يبذلها المفوض السامي داخل فريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية من أجل تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(د) وضع البرامج التدريبية في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز الخبرة الداخلية في مجال إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن مشاريع التعاون التقني، وتشجع المفوضية السامية على تعزيز إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في برامجها الخاصة بالتعاون التقني؛

٤- **ترحب** بالأنشطة التي تضطلع بها المفوضية السامية لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تشمل التوعية بأهمية هذه الحقوق، والإسهام في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، إضافة إلى العديد من الأنشطة المشتركة بين الوكالات التي تبحث في المضمون القانوني لهذه الحقوق وإمكانية الاحتجاج بها أمام القضاء؛

٥- **ترحب أيضاً** بما يلي:

(أ) الجهود المستمرة التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة من أجل المتابعة المنسقة لما تعقده الأمم المتحدة من مؤتمرات ومؤتمرات قمة تتصل بالموضوع؛

(ب) المبادرات الإقليمية الرامية إلى تشجيع مواصلة أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ج) إدراج مسألة أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (A/CONF.189/12 و Corr.1)، حيث أكدت الدول جملة أمور منها الحاجة إلى وضع وتعزيز وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وسياسات وتشريعات ملائمة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، قد تشمل تدابير خاصة وإيجابية، من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية المتساوية وإعمال الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

(د) إدراج مسألة أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوثيقة المعنونة "عالم صالح للأطفال"، التي اعتمدها الجمعية العامة في مرفق قرارها د/٢٧-٢/ المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، أثناء دورتها الاستثنائية السابعة والعشرين المعنية بالأطفال، والتي اتفقت فيها الدول المشاركة على تنفيذ خطة العمل وعلى النظر، تحقيقاً لهذه الغاية، في اتخاذ أو تعزيز تدابير كتشريعات وسياسات وخطط عمل وطنية لإعمال وحماية حقوق الأطفال ولضمان رفاهيتهم، كما اتفقت على إنشاء أو تعزيز هيئات وطنية أو غيرها من المؤسسات لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها؛

٦- **ترحب كذلك** بما تضطلع به المنظمات غير الحكومية من أنشطة وما تبذله من جهود توعية، وبما تقدمه من مساهمات هامة في مسألة أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتمتع بهذه الحقوق؛

٧- **تحيط علماً** بالبيان المشترك الصادر عن المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣، بمناسبة المنتدى العالمي الثالث للمياه الذي عُقد في كيوتو باليابان في آذار/مارس ٢٠٠٣؛

٨- **تعيد تأكيد** ما يلي:

(أ) أنه، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يمكن بلوغ مثال الإنسان الحرّ المتحرر من الخوف والعوز إلا إذا هُيئت ظروف يمكن فيها لكل فرد أن يتمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية؛

(ب) الصلة التي لا تنفصم بين الاحترام الكامل للحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعملية التنمية التي يتمثل غرضها الأساسي في تحقيق إمكانات الإنسان بالمشاركة الفعالة لكل أفراد المجتمع في عمليات اتخاذ القرارات ذات الصلة باعتبارهم أطرافاً فاعلة في التنمية ومستفيدين منها، فضلاً عن التوزيع العادل لفوائدها؛

(ج) أن لجميع الأشخاص في البلدان كافة الحق في التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لصون كرامتهم ولتنمية شخصيتهم بحرية؛

(د) أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية هي حقوق وحريات شاملة للجميع وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتشابكة، ومن ثم فإن تعزيز وحماية فئة واحدة من الحقوق لا ينبغي أن يعفياً أو يحلأ أبداً الدول من مسؤولية تعزيز وحماية الحقوق الأخرى؛

(هـ) أهمية التعاون الدولي في مساعدة الحكومات على الوفاء بالتزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان جميعها، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التشديد على أن المسؤولية الأولى عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إنما تقع على عاتق الدول؛

(و) أن أعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يعتبر عملية حيوية، وأنه يلزم إنجاز المزيد، كما هو واضح في عالم اليوم؛

٩- تطلب إلى جميع الدول:

(أ) أن تُعمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إعمالاً كاملاً؛

(ب) أن تنظر في التوقيع والتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تقوم بتنفيذه إذا كانت طرفاً فيه؛

(ج) أن تضمن ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تمييز من أي نوع كان؛

(د) أن تكفل تدريجياً، من خلال سياسات التنمية الوطنية وبمساعدة وتعاون دوليين، الأعمال الكاملة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إيلاء اهتمام خاص للأفراد، وجلهم من النساء والأطفال، وخاصة البنات، وأفراد المجتمعات المحلية الذين يعيشون في فقر مدقع، والذين هم بالتالي الأشد ضعفاً وحرماناً؛

(هـ) أن تنظر في هذا السياق، إذا اقتضى الأمر ذلك، في مشروع المبادئ التوجيهية بشأن إدماج حقوق الإنسان في استراتيجيات الحد من الفقر وفي استصواب وضع خطط عمل وطنية تحدد خطوات لتحسين حالة حقوق الإنسان بوجه عام استناداً إلى معايير مرجعية محددة تهدف إلى تحقيق مستويات أساسية دنيا للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(و) أن تساعد على التخفيف من أعباء الديون الخارجية التي لا تُطبقها البلدان التي تستوفي معايير مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما سيعزز أيضاً الجهود التي تبذلها حكومات هذه البلدان لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك عن طريق جملة أمور، منها وضع وتنفيذ البرامج، فضلاً عن الوقاية من انتشار جائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في أفريقيا، وإعادة إعمار البلدان المتضررة من جراء الكوارث الطبيعية؛

(ز) أن تعزز المشاركة الفعالة والواسعة النطاق لممثلي المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرارات المتصلة بتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بطرق منها الجهود المبذولة لتعريف أو تعزيز ممارسات الحكم السديد الذي يتصف بالشفافية والمسؤولية والمشاركة ويولي احتياجات وأمني جميع شرائح المجتمع؛

١٠ - **تطلب** إلى الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

(أ) أن تسحب التحفظات التي تتعارض مع هدف العهد والغرض المنشود منه، وأن تعيد النظر في التحفظات الأخرى بغية سحبها؛

(ب) أن تشجع على بذل جهود وطنية متضافرة لضمان مشاركة ممثلي جميع شرائح المجتمع المدني في عملية إعداد تقاريرها الدورية التي تقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي تنفيذ توصيات اللجنة؛

(ج) أن تقدم تقاريرها إلى اللجنة المذكورة بانتظام وفي الموعد المحدد لها؛

(د) أن تكفل مراعاة العهد في كافة عملياتها المتعلقة بوضع السياسات ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي؛

١١ - **تشير** إلى أن التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وعلى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، يعد واحداً من مقاصد الأمم المتحدة، وتؤكد أن من شأن التعاون الدولي على نطاق أوسع أن يسهم في إحراز تقدم مستديم في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

١٢ - **تقرر** ما يلي:

(أ) أن تشجع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مواصلة جهودها من أجل العمل، على الصعيدين الوطني والدولي، على تعزيز وحماية الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعمالها بصورة تامة، وبوجه خاص عن طريق ما يلي:

١٠ - تعزيز تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وآلياتها الخاصة ومع غيرها من هيئات معاهدات حقوق الإنسان والهيئات الأخرى التي تتناول قضايا تمت إلى العهد بصلة؛

٢٠ صياغة المزيد من التعليقات العامة من أجل مساعدة الدول الأطراف في العهد على مواصلة تنفيذ العهد وتعزيز هذا التنفيذ، وإتاحة الخبرة المكتسبة من نظرها في تقارير الدول الأطراف لجميع الدول الأطراف كي تستفيد منها؛

(ب) أن تشجع جميع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها والآليات الخاصة ذات الصلة التابعة للجنة، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، التي تضطلع بأنشطة ذات صلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على تعزيز تعاونها والعمل، حسب مقتضى الحال، على زيادة تنسيق أنشطتها مع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو يحترم الولاية المتميزة لكل منها ويعزز سياساتها وبرامجها ومشاريعها؛

(ج) أن تشجع المفوض السامي على تعزيز تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى كجزء من عملية إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن منظومة الأمم المتحدة؛

(د) أن تشجع المفوض السامي على تعزيز ما للمفوضية السامية من قدرات بحثية وتحليلية في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى تقاسم خبرته مع جهات أخرى بطرق منها عقد اجتماعات للخبراء؛

(هـ) أن تشجع المفوض السامي على مواصلة ضمان تقديم دعم أفضل للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة في إطار برنامج العمل لتعزيز تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/1997/22-E/C.12/1996/6، المرفق السابع) الذي اعتمدته اللجنة المذكورة في دورتها الخامسة عشرة؛

(و) أن تشجع المفوض السامي على مواصلة توفير أو تيسير الدعم العملي الهادف إلى بناء القدرات من أجل أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إعمالاً كاملاً؛

(ز) أن تدعم جهود المفوض السامي الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل المقترح الذي يهدف إلى تعزيز قدرة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مساعدة الحكومات المهتمة بالأمر على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم التقارير، وتعزيز قدرة اللجنة على تناول تقارير الدول الأطراف ومتابعة بحثها، وأن تطلب، بناء على ذلك، إلى الدول الأطراف في العهد تقديم تبرعات مالية لضمان تنفيذ برنامج العمل المذكور على نحو مناسب؛

١٣- ترحب بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ عملاً بقرارها ٢٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والمكلف بالنظر في الخيارات المتعلقة بصياغة بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/CN.4/2004/44)؛

١٤- تقرر ما يلي:

(أ) أن تجدد ولاية الفريق العامل لفترة سنتين من أجل النظر في الخيارات المتعلقة بوضع بروتوكول اختياري يُلحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ب) أن تأذن للفريق العامل بالاجتماع لفترة عشرة أيام عمل قبل انعقاد كل من الدورتين الحادية والستين والثانية والستين للجنة؛

- (ج) أن تدعو ممثلاً للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحضور هذه الاجتماعات بوصفه خبيراً؛
- (د) أن ترحو من رئيسة - مقررة الفريق العامل تحديد الخبراء الذين يمكن دعوتهم إلى الدورات المقبلة للفريق العامل بمن فيهم:
- ١٠ ممثلو الهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية التي لديها إجراءات خاصة بها لتقديم البلاغات، ولا سيما ممثل لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة؛
- ٢٠ ممثلو آليات حقوق الإنسان الإقليمية؛
- ٣٠ ممثلو منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة فيما يتعلق بآليات الشكاوى في إطار ولايتي هاتين المنظمتين؛
- ٤٠ المقررون الخاصون التابعون للجنة؛
- (هـ) أن ترحو من الأمين العام أن يقدم للفريق العامل في دورته الثانية تقريراً يتضمن موجزاً مقارناً عن البلاغات الحالية وإجراءات وممارسات التحقيق القائمة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وفي إطار منظومة الأمم المتحدة؛

- ١٥ - **تطلب** إلى الفريق العامل أن يقدم إليها تقريراً في دورتها الحادية والستين؛
- ١٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛
- ١٧ - **توصي** المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ١٢.]

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٤٨ صوتاً مقابل لا شيء،
وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت. انظر الفصل العاشر.]

٣٠/٢٠٠٤ - دعم دور المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات والترتيبات في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٩٦/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ والمعنون "تعزيز الديمقراطية وتوطيدها"، وإلى جميع قراراتها هي ذات الصلة، وخاصة القرارات ٥٧/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ والمعنون "تعزيز الحق في الديمقراطية" و٤٧/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ والمعنون "تعزيز الديمقراطية وتوطيدها" و٤١/٢٠٠١ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١ والمعنون "تواصل الحوار بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها"، و٤٦/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، والمعنون "زيادة التدابير الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وتوطيدها"، و٣٦/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، والمعنون "الارتباط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان"،

١- **تعلن** أن العناصر الأساسية للديمقراطية تشمل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومنها حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وحرية التعبير والرأي، والحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون بحرية، وحق الشخص في أن يصوت ويُنتخب في انتخابات حرة ونزيهة، تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، وتضمن التعبير الحر عن إرادة الشعب، بالإضافة إلى توافر نظام تعددية الأحزاب والمنظمات السياسية، واحترام سيادة القانون، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، والشفافية والمساءلة في الإدارة العامة، وتوافر وسائل إعلام حرة ومستقلة وتعددية؛

٢- **تؤكد من جديد** أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان شرط أساسي لوجود مجتمع ديمقراطي، وتسلم بأهمية الاستمرار في تطوير ودعم نظام حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لتوطيد الديمقراطية؛

٣- **تسلم** بأهمية جميع الإجراءات المتخذة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي قصد تيسير إقامة المؤسسات الديمقراطية المستندة إلى القيم والمبادئ الديمقراطية والقادرة على تلبية الاحتياجات الخاصة لبلدان كل منطقة، وتطوير هذه المؤسسات وتدعيمها؛

٤- **تعترف** بأهمية تحسين وعي القيم والمبادئ الديمقراطية في جميع المناطق وبين جميع الناس؛

٥- **تعترف أيضاً** بأن الديمقراطية تسهم في أعمال جميع حقوق الإنسان، وبأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الديمقراطية والحكم السديد، من ناحية، والتنمية الاقتصادية وتخفيف الفقر، من ناحية أخرى؛

٦- **تعترف كذلك** بأن الديمقراطية تسهم إسهاماً جوهرياً في منع الصراعات العنيفة، وتعجيل المصالحة وإعادة الإعمار في مرحلة بناء السلم بعد انتهاء الصراع وفي وقت السلم، وفي حل المنازعات التي قد تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي؛

٧- **تسلم** بحاجة الدول الأعضاء إلى توجيه مزيد من الاهتمام الخاص لبناء المؤسسات الديمقراطية والمساهمة فيه، بإدراج أهداف ملائمة لذلك في مهام عمليات إقامة السلم، وحفظ السلم، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع، وبتوفير الموارد الكافية؛

٨- **تدعو المنظمات والترتيبات الحكومية الدولية الإقليمية، ودون الإقليمية، وسائر المنظمات والترتيبات، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية المعنية، إلى المشاركة بنشاط في الأعمال الجارية على المستوى المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي لتعزيز الديمقراطية وتوطيدها بصفة مستمرة والشروع في عمليات تبادل للخبرات مع منظومة الأمم المتحدة، بطرق منها:**

(أ) تحديد ونشر أفضل الممارسات والخبرات على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي فيما يتعلق بتعزيز وحماية العمليات الديمقراطية؛

(ب) إنشاء ودعم برامج التربية المدنية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية الرامية إلى توفير المعلومات عن الحكم الديمقراطي وتشجيع الحوار بشأن أداء الديمقراطية؛

(ج) التشجيع على تدريس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم السديد، بالإضافة إلى أداء الإدارة العامة والمؤسسات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، في المدارس والجامعات؛

(د) إعداد التقارير والتقييمات والمواد التدريبية والكتيبات ودراسات الحالة والوثائق المتعلقة بالأنواع البديلة من الدساتير الديمقراطية والنظم الانتخابية والإدارة، ونشرها على نطاق واسع لمساعدة السكان على إجراء خيارات مبنية على قدر أكبر من المعرفة؛

(هـ) التشجيع على استخدام آليات التشاور الديمقراطية في النزاعات كوسيلة تتيح للأطراف المعنية تعزيز مصالحها ضمن أطر مؤسسية؛

٩- **تدعو الدول الأعضاء في المنظمات والترتيبات الحكومية الدولية الإقليمية إلى القيام في مجتمعاتها بتضمين أو تعزيز ما جاء في قوانين إنشاء تلك المنظمات والترتيبات من أحكام ترمي إلى تعزيز القيم والمبادئ الديمقراطية وحماية الديمقراطية وتوطيدها؛**

١٠- **ترحب بقيام العديد من المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات والترتيبات باعتماد قواعد مؤسسية ترمي إلى منع الحالات التي تهدد المؤسسات الديمقراطية، أو إلى تنفيذ تدابير الدفاع الجماعي عن الديمقراطية في حالة حدوث اضطراب أو خلل خطير في النظام الديمقراطي؛**

١١- **تدعو المنظمات والترتيبات الحكومية الدولية الإقليمية إلى ترسيخ الحوار فيما بينها بشأن العمل المشترك من أجل تعزيز الديمقراطية والممارسات الديمقراطية وتوطيدها في جميع المجالات؛**

١٢- **تشجع الدول الأعضاء والمنظمات والترتيبات الحكومية الدولية والإقليمية والأقليمية، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية، على الشروع في إنشاء شبكات وشراكات بغية مساعدة الحكومات والمجتمع المدني، كل في منطقتهم، في نشر المعارف والمعلومات عن دور المؤسسات والآليات الديمقراطية في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمعاتها؛**

١٣- **تحث على مواصلة وزيادة الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والدول الأعضاء لتعزيز الديمقراطية وتوطيدها في إطار التعاون الدولي؛**

١٤ - تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى تحديد سياسات المساعدة الفعالة في ميدان الديمقراطية وتطوير هذه السياسات وتنسيقها، وتدعو في هذا السياق إلى دعم برامج تقديم المساعدة التقنية إلى الدول، بناء على طلبها، لتحقيق ما يلي:

- (أ) إقامة قضاء كفؤ ومستقل ونزيه ومؤسسات حكومية خاضعة للمساءلة؛
- (ب) دعم نُظم الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام الحرة والمستقلة، ومنظمات المجتمع المدني؛
- (ج) تعزيز الثقافة الديمقراطية؛

١٥ - **تطلب** إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تشجع على الحوار والتفاعل داخل منظومة الأمم المتحدة وبين هذه المنظومة والمنظمات والترتيبات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وسائر المنظمات والترتيبات المعنية بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز القيم والمبادئ الديمقراطية، استناداً إلى هذا القرار وسائر قرارات الجمعية العامة واللجنة المتصلة بهذا الموضوع، وأن تدعو لهذا الغرض، عدة جهات من بينها شعبة الانتخابات بالأمم المتحدة، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمات الإقليمية إلى إطلاع اللجنة، في دورتها القادمة، على الإجراءات المتخذة لتعزيز الديمقراطية وتوطيدها؛

١٦ - **ترجو** من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تواصل العمل من أجل تعزيز الديمقراطية وتوطيدها، بالتنسيق مع عدة جهات من بينها الهيئات المشار إليها في الفقرة ١٥ أعلاه بالوسائل التالية:

- (أ) دعم البرامج الخاصة بتقديم المساعدة إلى البلدان التي تطلب المشورة التقنية؛
- (ب) مواصلة الحوار والتعاون مع الدول الأعضاء بغية تحديد التحديات التي يواجهها الحكم الديمقراطي على المستوى القطري؛
- (ج) النظر في تعيين جهة تنسيق لهذا الغرض داخل المفوضية السامية؛

١٧ - **تحث** المفوضية السامية على تقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين عما تقوم به من أعمال تنفيذاً لهذا القرار.

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٤٥ صوتاً مقابل لا شيء،
وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت. انظر الفصل الحادي عشر.]

٤٠٠٤/٣١ - تعزيز المشاركة الشعبية والإنصاف والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز بوصفها أسساً جوهرية للديمقراطية

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قراراتها السابقين بشأن هذه المسألة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٩٦/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وكذلك إلى قرارها هي ٤٧/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن تعزيز الديمقراطية وتوطيدها،

وإذ تعيد تأكيد التزامها بالأغراض والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد تعهد جميع الدول بالوفاء بالتزاماتها بتعزيز الاحترام والمراعاة والحماية الكلية لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي،

وإذ تؤكد على أن لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير، الذي تحدد بموجبه بحرية مركزها السياسي وتواصل بحرية تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ تدرك أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مترابطة ومتعاضدة،

وإذ تذكر بأن جميع حقوق الإنسان شاملة للجميع ولا تقبل التجزئة ويعتمد بعضها على بعض ومترابطة فيما بينها وأنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتعامل مع جميع حقوق الإنسان عالمياً بصورة عادلة ومنصفة وعلى قدم المساواة وبالدرجة ذاتها من التشديد،

وإذ تعيد التأكيد على الالتزام الذي قطعته الدول الأعضاء على أنفسها بأن تعمل جاهدة على توفير الحماية الكاملة والتعزيز الكامل في جميع بلدانها للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع،

وإذ تضع في اعتبارها التغييرات الكبرى الجارية في الساحة الدولية وتطلعات جميع الشعوب إلى نظام دولي ديمقراطي يقوم على المشاركة والإنصاف ويرتكز على المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع واحترام مبدأ التساوي في الحقوق وفي تقرير المصير للشعوب، والسلم والديمقراطية والعدالة والمساواة وسيادة القانون والتعددية والتنمية وتحسين مستويات المعيشة والتضامن،

وإذ ترحب بالتزام جميع الدول الأعضاء، الذي عبرت عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بالعمل جماعياً من أجل عمليات سياسية أوسع قاعدة تسمح بمشاركة فعلية من جانب جميع المواطنين في جميع البلدان،

وإذ ترحب أيضاً بالتعهد الذي قطعته المجتمع الدولي على نفسه في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣، بمساندة تدعيم وتعزيز الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع أنحاء العالم،

وإذ تحيط علماً بالالتزام الذي قطعتة الدول على أنفسها في إعلان المبادئ الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بضمان استفادة الجميع من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كيما يتسنى للمواطنين كافةً في كل بلد أن يشاركوا مشاركة نشطة في مجتمع المعلومات وأن يستفيدوا منه استفادة تامة،

وإذ تدرك أن مشاركة جميع الأفراد والشعوب على قدم المساواة في إقامة مجتمعات يسودها العدل والإنصاف والديمقراطية ويشارك فيها الجميع يمكن أن تسهم في تهيئة عالم خالٍ من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وإذ تشدد على أهمية المشاركة على قدم المساواة للجميع، دون أي تمييز، في صنع القرارات على الصعيدين المحلي والعالمي،

وإذ ترى أنه في الإطار الحالي للعولمة، حيث غالباً ما تتخذ القرارات التي تؤثر في حياة الشعوب خارج السياق الوطني، يكتسب تنفيذ مبادئ الديمقراطية على الصعيدين الدولي والإقليمي المزيد من الأهمية،

وإذ تدرك أن التنمية لا يمكنها أن تدوم على المدى الطويل ما لم تستجب سياسات التنمية لاحتياجات الشعب وما لم تكفل مشاركة الناس في تصميمها وتنفيذها، فيما تؤكد على أن تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية اللازمة للبقاء هي شرط لا غنى عنه من أجل تحقيق ديمقراطية فعالة،

وإذ تؤكد أن دوام الفقر المدقع يحول دون التمتع الكامل والفعال بحقوق الإنسان ومشاركة جميع المواطنين في العمليات الديمقراطية في كل مجتمع، وأن مشاركة كل فرد مشاركة كاملة في المجتمعات الديمقراطية تقوي وتعزز مكافحة الفقر،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى إيجاد بيئة مؤاتية للتنمية وللقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والعالمي،

وإذ تذكّر بأن الحكم القائم على المساءلة والشفافية على المستويين الوطني والدولي هو أمر حاسم لإيجاد بيئة من شأنها تيسير قيام مجتمعات ديمقراطية ومزدهرة ومسالمة،

وإذ تؤكد من جديد أن الديمقراطية هي متلازمة مع حكومة فعالة وشريفة وشفافة، يتم اختيارها بحرية ويمكن مساءلتها عن تصرفاتها شؤونها العامة،

وإذ تدرك وتحترم ثراء وتنوع مجتمع النظم الديمقراطية العالمية الناشئة عن جميع المعتقدات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والدينية،

وإذ تضع في اعتبارها أن لكل مجتمع ولكل سياق تقاليده المؤسسية الديمقراطية الأصلية الخاصة به، وأنه لما كان من المستحيل أن تدّعي أي مؤسسة الكمال الديمقراطي، فإن الجمع بين الهياكل الديمقراطية المحلية والمعايير الديمقراطية العالمية سيكون بمثابة أداة قوية لترسيخ جذور الديمقراطية وتوسيع نطاقها، وتطوير الفهم العالمي للديمقراطية،

وإذ تدرك أنه فيما تتسم جميع النظم الديمقراطية بسمات مشتركة، لا ينبغي الخوف من وجود اختلافات بين المجتمعات الديمقراطية ولا طمس هذه الاختلافات بل صونها كميزة قيّمة من ميزات الإنسانية،

وإذ تدرك أيضاً أهمية تشجيع وجود تنوع في المساهمات الاجتماعية في تعزيز المشاركة الشعبية والإنصاف والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز، بما في ذلك تشجيع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية والمنظمات الاجتماعية الطوعية، ونقابات العمال والقطاع الخاص وغير ذلك من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني،

وإذ تدرك كذلك أهمية ضمان أعمال الحق في حرية الرأي والتعبير، وكذلك الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات، وفقاً للمواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ تذكّر بالالتزامات التي قطعتها جميع الدول على نفسها في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بالعمل على النهوض بالديمقراطية وسيادة القانون،

١- **تعلن** أن المشاركة الشعبية والإنصاف والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز هي أسس جوهرية من أسس الديمقراطية؛

٢- **تؤكد من جديد** أن الديمقراطية تقوم على أساس التعبير الحر عن إرادة الشعب في تحديد نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى أساس مشاركة الشعب مشاركة كاملة في جميع جوانب حياته، وأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، في هذا السياق، على المستويين الوطني والدولي، يجب أن يكونا عاملين وغير مشروطين؛

٣- **تؤكد من جديد أيضاً** أنه فيما تتسم جميع الأنظمة الديمقراطية بسمات مشتركة، فإنه لا يوجد نموذج واحد للديمقراطية، ولذلك يجب ألا نسعى إلى تصدير أي نموذج معين للديمقراطية؛

٤- **تؤكد** أن توطيد الديمقراطية يتطلب تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان لكل فرد، سواء كانت حقوقاً مدنية وسياسية أو حقوقاً اقتصادية واجتماعية وثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية كحق عالمي غير قابل للتصرف وكجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، على نحو ما أرساه الإعلان الخاص بالحق في التنمية؛

٥- **تؤكد أيضاً** أن الحق في التنمية يعد مجالاً حاسماً في الشؤون العامة في كل بلد، ويفتضي مشاركة شعبية حرة ونشطة وفعالية؛

٦- **تؤكد من جديد** أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان هي أمور مترابطة ومتعاضدة؛

٧- **تؤكد** أن تدعيم الديمقراطية يتطلب أن يكفل النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في البلدان والمجتمعات التشجيع على تعزيز النظم الديمقراطية وتوطيدها؛

٨- **تعلن** أن المشاركة الشعبية الكاملة غير ممكنة ما لم تتوفر للمجتمعات النظم السياسية والانتخابية الديمقراطية التي تضمن لجميع مواطنيها إمكانية المشاركة في حكومة البلاد، مباشرة أو من خلال ممثلين يُختارون بحرية، وإمكانية تكافؤ فرص الحصول على الخدمات العامة، دون أي شكل من أشكال التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس

أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر؛

٩- تؤكد من جديد أن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة ويعبر عنها في انتخابات دورية وحقيقية تجري بالاقتراع العام على قدم المساواة ويكون الاقتراع سرياً أو بإجراءات تصويت حرّ مكافئة له؛

١٠- تؤكد من جديد أيضاً أن الانتخابات الحرة والتهيئة، والمشاركة والرقابة الشعبيتين، والمداولات الجماعية، والمساواة السياسية ضرورية للديمقراطية ويجب من ثم إعمالها في إطار من المؤسسات التي يسهل الوصول إليها وتكون ممثلة ومسؤولة وتتغير وتتجدد بشكل دوري؛

١١- تقر بأن تحسين إمكانية الاستفادة كل شخص من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتدريبه على استخدامها من شأنه أن يعزز المشاركة الشعبية في الشؤون العامة ومحاسبة الحكومات؛

١٢- تقر أيضاً بأن الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية غير المنصفة يمكن أن تولّد وتغذي العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وهي أمور تفضي بدورها إلى استفحال الإجحاف؛

١٣- تؤكد من جديد أن تكافؤ الفرص الحقيقي للجميع، في كافة الميادين، بما في ذلك التنمية، يعتبر أمراً أساسياً للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٤- تحث جميع الدول على تنمية ديمقراطية تقوم على أساس الاعتراف بالكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية غير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية وتعزز رفاهية الشعب، رافضة جميع أشكال التمييز والاستبعاد، وتيسر التنمية على أساس الإنصاف والعدالة، وتشجع أشمل وأكمل قدر من المشاركة لجميع مواطنيها في عملية صنع القرار وفي النقاش بشأن مختلف القضايا التي تؤثر في المجتمع؛

١٥- تطلب إلى جميع الدول وإلى المجتمع الدولي مواصلة السعي إلى تشجيع اتخاذ تدابير فعالة لاستئصال الفقر وبناء مجتمعات تركز على العدل والإنصاف ومشاركة الجميع؛

١٦- تدعو جميع آليات لجنة حقوق الإنسان وهيئات معاهدات حقوق الإنسان أن تستمر، لدى اضطلاعها بالولايات المنوطة بها، في مراعاة مسألة تعزيز المشاركة الشعبية والإنصاف والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز بوصفها أسس الديمقراطية؛

١٧- تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٢٨ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً،
وامتناع ١١ عضواً عن التصويت. انظر الفصل الحادي عشر.]

٢٠٠٤/٣٢ - نزاهة النظام القضائي

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بالمواد ٥ و٧ و٨ و١٠ و١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالمواد ٢ و٤ و٦ و٧ و١٠ و١٤ و١٥ و٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإذ تضع في اعتبارها إعلان وبرنامج عمل فيينا،

وإذ تذكر بالوثائق الهامة الأخرى المتصلة بمسألة نزاهة النظام القضائي التي أُقرت في محافل مختلفة في الأمم المتحدة، ولا سيما المبادئ الأساسية الخاصة باستقلال السلطة القضائية، والمبادئ الأساسية بشأن دور المحامين، والمبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة، وإعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجماع والتعسف في استعمال السلطة، والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، والمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء، ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، والضمانات التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام،

وإذ تذكر أيضاً بقراريها ٣٧/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ و٣٩/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن الموضوع،

وإذ تحيط علماً بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٨/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣،

واقتراناً منها بأن نزاهة النظام القضائي شرط لا بد منه لحماية حقوق الإنسان وكفالة الاستقلال والحياد وعدم التمييز في مجال إقامة العدل،

وإذ تؤكد وجوب احترام نزاهة النظام القضائي في جميع الأوقات،

١- تحيط علماً بتقرير المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين (E/CN.4/2004/60/Add.1)، وكذلك بالتقرير المقدم من السيد إيمانويل ديكو إلى اللجنة الفرعية بشأن مسألة إقامة العدل من جانب المحاكم العسكرية (E/CN.4/Sub.2/2003/4)؛

٢- تكرر التأكيد، وفقاً لنص المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بأن لكل شخص الحق في أن يحاكم محاكمة نزيهة وعلنية، على أساس المساواة الكاملة، أمام محكمة أو هيئة منشأة حسب الأصول القانونية مختصة ومستقلة ومحيدة، لتحديد حقوقه وواجباته والبت في أي تهمة جنائية توجه إليه، وبأن له الحق في أن تفترض براءته حتى تثبت إدانته بموجب القانون؛

٣- تؤكد أن أية محكمة تحاكم شخصاً متهماً بارتكاب جريمة يجب أن تكون مختصة ومستقلة ونزيهة؛

٤- تحث الدول على ضمان حق جميع الأشخاص الذين يقدمون إلى المحاكم أو الهيئات القضائية الخاضعة لسلطتها في أن يُحاكموا حضورياً وفي أن يدافعوا عن أنفسهم شخصياً أو بواسطة محام يختارونه، وفي الحصول على جميع الضمانات اللازمة للدفاع؛

٥- **تطلب** إلى الدول أن تكفل احترام مبادئ المساواة أمام المحاكم والقانون في نظمها القضائية، وذلك بجملة أمور منها منح الأشخاص قيد المحاكمة إمكانية استجواب شهود الادعاء بأنفسهم أو من قبل طرف آخر، وضمان حضور شهود الدفاع واستجوابهم في ظروف مماثلة؛

٦- **تؤكد من جديد** أن لكل شخص مُدان الحق في أن يُنظر في إدانته وعقوبته من قبل هيئة قضائية مختصة وفقاً للقانون؛

٧- **تدعو** الدول التي لديها محاكم عسكرية أو محاكم جنائية خاصة لمحاكمة الجناة إلى ضمان أن تكون تلك المحاكم جزءاً لا يتجزأ من النظام القضائي العام عندما يقتضي ذلك القانون الساري وأن تطبق هذه المحاكم الإجراءات القانونية المنشأة حسب الأصول والمعترف بها دولياً كضمانات للمحاكمة التريهة، بما في ذلك الحق في استئناف الإدانة والحكم؛

٨- **تشدد على** أهمية تطوير التعاون بين النظم القضائية الوطنية، تحقيقاً لجملة أمور منها تعزيز حماية الأشخاص المحرومين من حريتهم؛

٩- **تطلب** إلى السيد ديكو أن يضع هذا القرار في اعتباره في عمله المستمر؛

١٠- **تطلب** إلى المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين أن يضع هذا القرار في الاعتبار الكامل لدى الاضطلاع بولايته وفي التقرير الذي سيرفعه إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين.

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الحادي عشر.]

٣٣/٢٠٠٤ - استقلال ونزاهة القضاء والخلفين والخبراء القضائيين واستقلال المحامين

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بالمواد ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالمواد ٢ و ١٤ و ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإذ تضع في اعتبارها إعلان وبرنامج عمل فيينا (A/CONF.157/23)، ولا سيما الفقرة ٢٧ من الجزء الأول والفقرات ٨٨ و ٩٠ و ٩٥ من الجزء الثاني منهما،

واقتراناً منها بأن استقلال ونزاهة القضاء واستقلال المهنة القانونية هي شروط أساسية لا بد منها لحماية حقوق الإنسان ولضمان عدم التمييز في إقامة العدل،

وإذ تذكر بقرارها ٤١/١٩٩٤ المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤، الذي طلبت فيه إلى رئيس اللجنة أن يعين لفترة ثلاث سنوات مقررراً خاصاً يعنى باستقلال ونزاهة القضاء والخلفين والخبراء القضائيين واستقلال المحامين، وقرارها ٤٣/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الذي قررت فيه تمديد ولاية المقرر الخاص لفترة ثلاث سنوات أخرى،

وإذ تذكّر أيضاً بقرارها ٣٦/١٩٩٥ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٥ الذي أيدت فيه قرار المقرر الخاص بأن يستخدم، ابتداءً من عام ١٩٩٥، العنوان المختصر "المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين"،

وإذ تذكّر كذلك بقراري الجمعية العامة ٣٢/٤٠ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ و ١٤٦/٤٠ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، اللذين أيدت فيهما الجمعية المبادئ الأساسية الخاصة باستقلال السلطة القضائية، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين،

وإذ تذكّر بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٤٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي رحبت فيه الجمعية بالمبادئ الأساسية بشأن دور المحامين وبالمبادئ التوجيهية بشأن دور أعضاء النيابة العامة، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، ودعت فيه الحكومات إلى احترام هذه المبادئ وأخذها في الاعتبار في إطار تشريعها وممارستها الوطنية،

وإذ تضع في اعتبارها مبادئ بانغلور للسلوك القضائي (E/CN.4/2003/65، المرفق) التي اعتمدها اجتماع المائة المستديرة لكبار القضاة الذي انعقد في لاهاي، في ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وإذ تلتفت إلى هذه المبادئ انتباه الدول الأعضاء وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لكي تنظر فيها،

وإذ تذكّر بالتوصيات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بالدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء لكفالة استقلال ونزاهة القضاء والأداء السليم لخدمات الادعاء والخدمات القانونية في ميدان القضاء الجنائي وشؤون الشرطة، آخذة في الاعتبار المبادئ الأساسية الخاصة باستقلال السلطة القضائية،

وإذ تذكّر أيضاً بالبيان الخاص بالمبادئ المتعلقة باستقلال السلطة القضائية الذي اعتمده في بيجين في آب/أغسطس ١٩٩٥ المؤتمر السادس لكبار قضاة آسيا والمحيط الهادئ وبيعلان القاهرة الذي اعتمده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ المؤتمر الثالث لوزراء العدل في البلدان الناطقة بالفرنسية،

وإذ تسلّم بأهمية قدرة المقرر الخاص على التعاون الوثيق، في إطار ولايته، مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ميدان الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، الأمر الذي يمكن أن يسهم في ضمان استقلال القضاة والمحامين،

وإذ تعترف بأهمية دور المنظمات غير الحكومية ونقابات المحامين والرابطات المهنية للقضاة في الدفاع عن مبادئ استقلال المحامين والقضاة،

وإذ تلاحظ بقلق الاعتداءات المتكررة بصورة متزايدة على استقلال القضاة والمحامين وموظفي المحاكم، وإذ تدرك العلاقة الوثيقة بين اضمحلال الضمانات المعطاة للقضاة والمحامين وموظفي المحاكم، من ناحية، وتواتر انتهاكات حقوق الإنسان وخطورتها، من ناحية أخرى،

- ١ - **تحيط علماً** بتقرير المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والحامين عن الأنشطة المتعلقة بولايتهم (Add.1 و E/CN.4/2004/60)؛
- ٢ - **تلاحظ** القلق الذي يساور المقرر الخاص نظراً إلى أن حالة استقلال القضاة والحامين، وهو الأساس الذي تقوم عليه سيادة القانون، لا تزال حرجة في كثير من أنحاء العالم؛
- ٣ - **تلاحظ أيضاً** أساليب العمل التعاونية التي اعتمدها المقرر الخاص لوضع تقريره وتنفيذ ولايته، على النحو المبين في قرار اللجنة ٤١/١٩٩٤؛
- ٤ - **ترحب** بالمناسبات الكثيرة التي تبادل فيها المقرر الخاص الآراء مع عدة منظمات حكومية دولية ومنظمات دولية وهيئات للأمم المتحدة، وتشجعه على مواصلة السير على هذا الدرب؛
- ٥ - **تلاحظ مع التقدير** تصميم المقرر الخاص على أن يحقق أوسع نشر ممكن للمعلومات المتعلقة بالمعايير القائمة الخاصة باستقلال ونزاهة السلطة القضائية واستقلال المهنة القانونية بالاقتراع مع المنشورات والأنشطة الترويجية التي تتولاها المفوضية السامية؛
- ٦ - **تدعو** مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية لتدريب القضاة والحامين؛
- ٧ - **تطلب** إلى جميع الحكومات أن تحترم استقلال القضاة والحامين وتعمل على تعزيزه وأن تتخذ، لهذا الغرض، تدابير فعالة على مستوى التشريع وإنفاذ القانون وغيرها من التدابير المناسبة التي تمكنهم من الاضطلاع بواجباتهم المهنية بدون أي تحرش أو ترهيب من أي نوع كان؛
- ٨ - **ترحب** بنشر الدليل المعنون "حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل: دليل حقوق الإنسان الموجه للقضاة والمدعين العامين والحامين" في إطار عقد الأمم المتحدة للتتقيف في مجال حقوق الإنسان؛
- ٩ - **تحث** جميع الحكومات على مساعدة المقرر الخاص في أداء ولايته وعلى إحالة كل المعلومات المطلوبة إليه؛
- ١٠ - **تشجع** الحكومات التي تواجه صعوبات في ضمان استقلال القضاة والحامين، أو التي هي مصممة على اتخاذ تدابير لمواصلة تنفيذ هذه المبادئ، على أن تتشاور مع المقرر الخاص وأن تنظر في الاستعانة بخدماته، عن طريق القيام مثلاً بدعوته إلى زيارة بلدانها إذا رأت الحكومة المعنية ضرورة ذلك؛
- ١١ - **تطلب** إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً عن الأنشطة المتعلقة بولايتهم إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين، وتقرر أن تنظر في هذه المسألة في تلك الدورة، في إطار البند ذاته من جدول الأعمال؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المقرر الخاص، في حدود الميزانية العادية للأمم المتحدة، أية مساعدة يحتاج إليها للاضطلاع بولايته.

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الحادي عشر.]

٣٤/٢٠٠٤ - الحق في الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة، وإعلان وبرنامج عمل فيينا،

وإذ تؤكد من جديد أن ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ينبغي أن يستفيدوا من الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار، في الحالات المناسبة، عملاً بمبادئ حقوق الإنسان المعلنة دولياً،

وإذ تكرر تأكيد أهمية معالجة مسألة الحق في الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بانتظام وبطريقة شاملة على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ تشير إلى قراراتها ٣٥/١٩٩٦ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، و٤٣/١٩٩٨ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨، و٣٣/١٩٩٩ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، و٤١/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، و٤٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، و٣٤/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وإلى مقررها ١٠٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١،

وإذ تشير أيضاً إلى تقرير الخبير المستقل، الذي عينته اللجنة السيد شريف بسيوني (E/CN.4/2000/62)، ولا سيما نص مشروع "المبادئ الأساسية والخطوط التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجرم لضحايا انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي"، المرفق بتقريره، وكذلك إلى مذكرة الأمانة العامة (E/CN.4/2002/70)،

وإذ ترحب مع الارتياح بالتجربة الإيجابية للبلدان التي وضعت سياسات واعتمدت تشريعات بشأن الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان،

١ - **تطلب** إلى المجتمع الدولي إيلاء الاهتمام الواجب لحق ضحايا الانتهاكات الجسيمة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الانتصاف، لا سيما حقهم في الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار في الحالات المناسبة؛

٢- **تحيط علماً** بتقرير رئيس - مقرر الاجتماع الاستشاري الثاني بخصوص المبادئ الأساسية والخطوط التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي (E/CN.4/2004/57، المرفق) المعقود في ٢٠ و ٢١ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣؛

٣- **تطلب** إلى رئيس - مقرر الاجتماعين الاستشاريين أن يعد، بالتشاور مع الخبيرين المستقلين، السيد ثيو فان بوفن والسيد شريف بسيوني، نصاً منقحاً " للمبادئ الأساسية والخطوط التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي"، مع مراعاة آراء وتعليقات الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ونتائج الاجتماعين الاستشاريين السابقين (انظر E/CN.4/2003/63 و E/CN.4/2004/57)؛

٤- **تطلب** إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعقد، في حدود الموارد المتاحة وبالتعاون مع الحكومات التي يهملها الأمر، اجتماعاً استشارياً ثالثاً لجميع من يهمهم الأمر من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لوضع الصيغة النهائية " للمبادئ الأساسية والخطوط التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي"، والنظر، حسب الاقتضاء، في جميع الخيارات المتعلقة باعتماد هذه المبادئ والخطوط التوجيهية؛ وينبغي أن تتوافر لهذا الاجتماع الاستشاري، كأساس لعمله، حملة أمور منها الملاحظات المقدمة، والنص المنقح للمبادئ والخطوط التوجيهية، عملاً بالفقرة ٣ من هذا القرار، وتقريراً رئيس - مقرر الاجتماعين الاستشاريين السابقين؛

٥- **تشجع** رئيس - مقرر الاجتماعين الاستشاريين على إجراء مشاورات غير رسمية مع جميع الأطراف المهمة؛

٦- **تطلب** إلى المفوضة السامية أن تحيل إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين محصلة العملية الاستشارية لتنظر فيها؛

٧- **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة، على سبيل الأولوية، في دورتها الحادية والستين في إطار البند الفرعي المعنون "استقلال القضاء، وإقامة العدل، والإفلات من العقاب" من البند المناسب من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الحادي عشر.]

٣٥/٢٠٠٤ - الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تضع في اعتبارها أن من المسلّم به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه، فضلاً عن الحق في حرية الفكر والوجدان والدين والحق في عدم التعرض للتمييز،

وإذ تشير إلى جميع قراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع، وخاصة القرار ٧٧/١٩٩٨ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨، التي اعترفت فيها بحق كل فرد في إبداء الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية كممارسة مشروعة للحق في حرية الفكر والوجدان والدين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتعليق العام رقم ٢٢ (١٩٩٣) للجنة المعنية بحقوق الإنسان،

١ - **تحيط علماً** بتجميع وتحليل أفضل الممارسات فيما يتعلق بالاعتراف بحق كل فرد في الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية بوصف ذلك ممارسة مشروعة للحق في حرية الفكر والوجدان والدين، وبإتاحة أشكال بديلة للخدمة، الواردة في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (E/CN.4/2004/55)؛

٢ - **تعرب عن تقديرها** للحكومات وغيرها من الجهات التي ساهمت بمواد في ذلك التقرير؛

٣ - **تدعو الدول** التي لم تستعرض بعد قوانينها وممارساتها الحالية فيما يتعلق بالاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية إلى القيام بذلك في ضوء قرار اللجنة ٧٧/١٩٩٨، مراعيةً في ذلك المعلومات الواردة في ذلك التقرير؛

٤ - **تشجع الدول**، في إطار بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، أن تنظر في منح العفو وردّ الحقوق، في القانون والممارسة، وتنفيذ ذلك فعلياً لفائدة الذين رفضوا أداء الخدمة العسكرية لأسباب تتعلق بالاستنكاف الضميري؛

٥ - **تطلب** إلى المفوضية السامية أن تعد تقريراً تحليلياً يقدم معلومات تكميلية عن أفضل الممارسات فيما يتعلق بالاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية، مستعينةً في ذلك بجميع المصادر الملائمة، وأن تقدم هذا التقرير إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين، في إطار البند ذاته من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الحادي عشر.]

٢٠٠٤/٣٦ - القضاء على جميع أشكال التعصب الديني

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى أن جميع الدول قد أخذت على عاتقها، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عهداً بتعزيز وتشجيع احترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٥٥/٣٦ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، الذي نشرت به الجمعية على الملأ الإعلان بشأن جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد،

وإذ تشير كذلك إلى المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والفقرة ٤ من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وإلى الأحكام الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان،

وإذ تعيد تأكيد النداء الموجه من المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان إلى جميع الحكومات باتخاذ جميع التدابير المناسبة امتثالاً لالتزاماتها الدولية ومع المراعاة الواجبة لنظمها القانونية بغية مواجهة التعصب والعنف المتصل به القائمين على أساس الدين أو المعتقد، بما في ذلك ممارسات التمييز ضد المرأة وتدنيس الأماكن الدينية، وتسليماً منها بأن لكل فرد الحق في حرية الفكر والوجدان والتعبير والدين،

وإذ تشير إلى أحكام إعلان وبرنامج عمل ديربان، اللذين اعتمدهما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/CONF.189/12 و Corr.1) الرامية إلى مكافحة التعصب الديني،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٦/٥٦ المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بشأن البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات، الذي سلمت فيه الجمعية بما يمكن أن يقدمه الحوار بين الحضارات من مساهمة قيّمة في زيادة إدراك وفهم القيم المشتركة بين جميع البشر،

وإذ تؤكد أن الحق في حرية الفكر والوجدان والدين والمعتقد حق بعيد المدى عميق الجذور، وأنه يشمل حرية الفكر فيما يتعلق بكافة المسائل، وكذلك الاقتناع الشخصي والالتزام بأي دين أو معتقد، سواء أُبدت مظاهره فردياً أو بالاشتراك مع آخرين، علناً أو سراً،

وإذ تشدد على أهمية التعليم في تعزيز التسامح الذي ينطوي على تقبل التنوع واحترامه، وإذ تشدد أيضاً على أن التعليم، لا سيما في المدارس، ينبغي أن يسهم إسهاماً مهماً في تعزيز التسامح وفي القضاء على التمييز القائم على الدين أو المعتقد،

وإذ تشير إلى أهمية المؤتمر الاستشاري الدولي بشأن التعليم المدرسي المتصل بحرية الدين والمعتقد والتسامح وعدم التمييز، الذي عقد في مدريد في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وإذ تواصل دعوة الحكومات إلى الاهتمام بالوثيقة الختامية المعتمدة في هذا المؤتمر،

وإذ تثير جزعها حوادث التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد، بما في ذلك أعمال العنف والترهيب والإكراه المرتكبة بدوافع التعصب الديني والتي تحدث في أنحاء كثيرة من العالم وتهدد التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يساورها بالغ القلق من الازدياد العام للتعصب والتمييز، بما في ذلك أعمال العنف التي تستهدف الأشخاص المنتمين إلى أقليات دينية في جميع أنحاء العالم، إضافةً إلى التشريعات التقييدية والتعسف في تطبيق التدابير التشريعية وغيرها من التدابير،

وإذ تعرب عن عميق قلقها إزاء حالات التطرف التي تقترن بالعنف والتمييز وتؤثر على الكثير من النساء بسبب الدين أو المعتقد،

وإذ يساورها القلق أيضاً إزاء تزايد التطرف الديني لدى جميع الأديان في جميع أنحاء العالم،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق الازدياد العام في عدد حالات التعصب ضد أفراد العديد من الطوائف الدينية في أرجاء مختلفة من العالم، بما في ذلك الحالات الناشئة عن كراهية الإسلام ومعاداة السامية وكراهية المسيحية،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء كل الاعتداءات على الأماكن والمواقع والمقدسات الدينية، بما في ذلك أي تدمير متعمد للآثار والمعالم التاريخية،

وإذ تؤمن بأنه ما زالت هناك حاجة إلى تكثيف الجهود لتعزيز وحماية الحق في حرية الفكر أو الوجدان أو الدين أو المعتقد، والقضاء على كل أشكال الكراهية والتعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد، كما لوحظ أيضاً في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

١ - **تحيط علماً مع التقدير** بتقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد (E/CN.4/2004/63) و(Add.1 و Add.2)؛

٢ - **تدين** كافة أشكال التعصب والتمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد؛

٣ - **تشجع** الجهود التي تبذلها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بغية التنسيق في ميدان حقوق الإنسان بين الأنشطة التي تضطلع بها أجهزة وهيئات وآليات الأمم المتحدة المختصة والتي تتناول جميع أشكال التعصب والتمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد؛

٤ - **تحث** الدول على ما يلي:

(أ) أن تكفل نظمها الدستورية والتشريعية للجميع دون تمييز توفير ضمانات وافية وفعالة لحرية الفكر والوجدان والدين والمعتقد بطرق منها إتاحة سبل انتصاف فعالة في الحالات التي يُنتهك فيها الحق في حرية الفكر أو الوجدان أو الدين أو المعتقد، والحق في ممارسة المرء لطقوسه الدينية بحرية، بما في ذلك حرية المرء في تغيير دينه أو معتقده؛

(ب) أن تكفل، بوجه خاص، عدم حرمان أحد من الخاضعين لولايتها، لأسباب تتعلق بالدين أو المعتقد، من الحق في الحياة أو من الحق في الحرية والأمان على شخصه، وعدم تعرضه للتعذيب أو القبض أو الاحتجاز التعسفيين للأسباب ذاتها، وتقديم كل مرتكبي انتهاكات هذه الحقوق إلى القضاء؛

(ج) أن تتخذ، طبقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، جميع التدابير اللازمة لمكافحة الكراهية والتعصب وأعمال العنف والترهيب والإكراه بدافع من التعصب القائم على أساس الدين أو المعتقد، مع مراعاة الأقليات الدينية بوجه خاص، وأن تولي أيضاً اهتماماً خاصاً للممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان للمرأة والتي تنطوي على تمييز ضد المرأة، بما في ذلك ممارسة حقها في حرية الفكر أو الوجدان أو الدين أو المعتقد؛

(د) أن تعترف بحق جميع الأشخاص في العبادة أو التجمع في إطار دين من الأديان أو معتقد من المعتقدات، وفي إنشاء وصيانة أماكن لهذه الأغراض؛

(هـ) أن تبذل قصارى جهدها، وفقاً لتشريعاتها الوطنية وطبقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بغية ضمان كامل الاحترام والحماية للأماكن والمواقع والمقدسات الدينية، وأن تتخذ تدابير إضافية في حالات تعرضها للتدنيس أو التخريب؛

(و) أن تضمن قيام جميع الموظفين الرسميين والموظفين المدنيين، بمن فيهم أفراد الهيئات المكلفة بإنفاذ القوانين، والعسكريون والمربون، أثناء أدائهم لواجباتهم الرسمية، باحترام الأديان والمعتقدات المختلفة وبمراعاة عدم التمييز على أساس الدين أو المعتقد، وتوفير كل ما هو ضروري ومناسب من تعليم أو تدريب؛

(ز) أن تعزز وتشجع، عن طريق التعليم وغيره من الوسائل، التفاهم والتسامح والاحترام في جميع المسائل المتصلة بحرية الدين أو المعتقد؛

٥- **تشدد على أنه لا يجوز، كما أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، فرض قيود على حرية الممارسة بالدين أو المعتقد إلا إذا كانت القيود منصوصاً عليها في القانون، وكانت ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية، وكانت تطبق على نحو لا ينتقص من الحق في حرية الفكر والوجدان والدين؛**

٦- **تشجع المقرر الخاص على مواصلة ما يبذله من جهود لبحث ما يقع في جميع أنحاء العالم من أحداث وما يُتخذ من إجراءات حكومية تتعارض مع أحكام الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد والتوصية بتدابير علاجية حسبما يكون مناسباً؛**

٧- **تشدد على ضرورة مواصلة المقرر الخاص، في عملية إعداد التقارير، بما في ذلك في عملية جمع المعلومات وفي التوصيات، الأخذ بمنظور يراعي نوع الجنس بجملة طرق منها بيان الإساءات المرتكبة على أساس نوع الجنس؛**

- ٨- تحث كافة الحكومات على التعاون تعاوناً كاملاً مع المقرر الخاص، والاستجابة للطلبات المقدمة منه لزيارة بلدانها، بغية تمكينه من الاضطلاع بولايته بمزيد من الفعالية؛
- ٩- ترحب بأعمال المقرر الخاص وتعرب من جديد عن الحاجة إلى توافر القدرة لديه على الاستجابة على نحو فعال لما يرد إليه من معلومات جديدة بالتصديق والثقة، وتدعوه إلى مواصلة التماس آراء وتعليقات الحكومات المعنية في إعداد تقريره، وإلى مواصلة القيام بأعماله في تكتم وموضوعية واستقلال؛
- ١٠- تقرر تمديد ولاية المقرر الخاص لفترة ثلاث سنوات؛
- ١١- تسلّم بأن ممارسة التسامح وعدم التمييز من جانب جميع الجهات الفاعلة في المجتمع أمر ضروري للإعمال الكامل لأهداف الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، وتدعو الحكومات والهيئات الدينية والمجتمع المدني إلى مواصلة إجراء الحوار على جميع الصعد لتشجيع على زيادة التسامح والاحترام والتفاهم؛
- ١٢- تشدد على أهمية مواصلة وتعزيز الحوار بين الأديان أو المعتقدات المشمول بالحوار بين الحضارات من أجل تشجيع المزيد من التسامح والاحترام والتفاهم المتبادل؛
- ١٣- تحث الحكومات على بذل كل الجهود المناسبة لتشجيع العاملين في حقل التعليم على تنمية احترام كل الأديان أو المعتقدات، فتعزز بذلك التفاهم والتسامح المتبادلين؛
- ١٤- ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمات غير الحكومية والهيئات والمجموعات الدينية لتعزيز تنفيذ الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، وتشجع كذلك عملها لتعزيز حرية الدين أو المعتقد وتسهيل الضوء على حالات التعصب الديني والتمييز والاضطهاد؛
- ١٥- توصي بأن تكفل الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة، في إطار الجهود التي تبذلها لتعزيز حرية الدين أو المعتقد، نشر نص الإعلان على أوسع نطاق ممكن، وبأكبر عدد ممكن من اللغات المختلفة، من قبل المراكز الإعلامية للأمم المتحدة وكذلك من قبل الهيئات المهمة الأخرى؛
- ١٦- تطلب أن تترجم إلى اللغات الرسمية الأخرى في الأمم المتحدة وأن تنشر كوثيقة رسمية، بتمويل من الموارد المتاحة حالياً، على أن تستكمل عند الضرورة بتبرعات، الدراسة المعنونة "Étude sur la liberté de religion ou de conviction et la condition de la femme au regard de la religion et des traditions" (E/CN.4/2002/73/Add.2)
- ١٧- تقرر مواصلة النظر في تدابير تنفيذ الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد؛
- ١٨- تطلب إلى الأمين العام أن يكفل حصول المقرر الخاص على الموارد اللازمة لتمكينه من الاضطلاع بولايته على أتم وجه؛

١٩- **تطلب** إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وأن يرفع تقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

٢٠- **تقرر** النظر في مسألة القضاء على جميع أشكال التعصب الديني في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال؛

٢١- **توصي** المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ١٤.]

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الحادي عشر.]

٣٧/٢٠٠٤ - حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يضمن للفرد الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه، وإلى الأحكام ذات الصلة الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ تضع في اعتبارها الإطار القانوني لولاية المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، بما في ذلك الأحكام الواردة في قرار اللجنة ٧٢/١٩٩٢ المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٢ وقرار الجمعية العامة ٤٧/١٣٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وقراراتها هي بشأن حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، ولا سيما قرارها ٤٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٤ المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ والضمانات المرفقة به التي تكفل حماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام، وإلى قرار المجلس ٦٤/١٩٨٩ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ بشأن تنفيذها، وكذلك إلى الإعلان بشأن مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام والتعسف في استعمال السلطة، الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٤٠/٣٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٥/١٩٨٩ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩، الذي أوصى فيه المجلس بمبادئ المنع والتقضي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة،

وإذ تعترف بأن حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً هي جرائم بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (A/CONF.183/9)، وإذ تلاحظ أن ٩٣ دولة قد صدقت على نظام روما الأساسي أو انضمت إليه وأن ١٣٩ دولة قد وقعت عليه حتى الآن،

واقتراناً منها بضرورة اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة واستئصال الممارسة المقيتة المتمثلة في الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، التي تشكل انتهاكاً صارخاً للحق الأساسي في الحياة،

وإذ يثير استياءها أن الإفلات من العقاب، وهو إنكار للعدالة، ما زال سائداً في عدد من البلدان وأنه ما برح يشكل، في كثير من الأحيان، السبب الرئيسي لاستمرار حدوث حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً،

١- تدين بشدة مرة أخرى جميع حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، بشتى أشكالها، التي لا تزال تحدث في جميع أنحاء العالم؛

٢- تلاحظ بالقلق أن الإفلات من العقاب ما زال سبباً رئيسياً في استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً؛

٣- تعترف بأهمية الإجراءات الخاصة ذات الصلة لدى اللجنة، وخصوصاً المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، في دورها الرئيسي كآليات للإنذار المبكر لمنع جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وتشجع المسؤولين عن الإجراءات الخاصة ذات الصلة على التعاون، في إطار ولاياتها، لبلوغ هذا الهدف؛

٤- تطالب جميع الدول بضمان وضع حد لممارسة الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، وبتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة هذه الظاهرة بجميع أشكالها والقضاء عليها؛

٥- تكرر تأكيد التزام جميع الدول بإجراء تحقيقات مستفيضة ونزيهة في جميع ما يُشتبه فيه من حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، وكشف المسؤولين عنها وتقديمهم للمحاكمة، مع ضمان حق كل فرد في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة منشأة بموجب القانون، ومنح تعويضات كافية للضحايا أو أسرهم خلال وقت معقول، واتخاذ جميع التدابير الضرورية، بما فيها التدابير القانونية والقضائية، من أجل وضع حد للإفلات من العقاب ومنع تكرار حالات الإعدام هذه، على نحو ما يرد في مبادئ المنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة؛

٦- تؤكد مجدداً التزام الدول بحماية الحق الأصيل في الحياة لكل الأشخاص الذين يخضعون لولايتها القضائية، وتطلب إلى الدول المعنية إجراء تحقيقات عاجلة وشاملة في كل ما يحدث من حالات قتل بدوافع الانفعال العاطفي أو الدفاع عن الشرف، وجميع حالات القتل الذي يرتكب لأي سبب تمييزي، بما في ذلك الميل الجنسي، أو أعمال العنف التي تحركها دوافع عنصرية وتفرضي إلى مقتل الضحايا؛ وحالات قتل من ينتمون إلى الأقليات القومية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية، أو اللاجئين، أو المشردين داخلياً، أو أطفال الشوارع، أو الأفراد في مجتمعات السكان

الأصليين؛ وفي حالات قتل الأشخاص لأسباب تتصل بأنشطتهم كمدافعين عن حقوق الإنسان أو كمحاميين أو كصحفيين أو كمتظاهرين، لا سيما كنتيجة لممارستهم الحق في حرية الرأي والتعبير؛ وكذلك في حالات الأشخاص الذين انتهك حقهم في الحياة، وجميعها حالات يجري ارتكابها في أنحاء شتى من العالم، ومحاكمة المسؤولين عن ذلك أمام هيئة قضائية مختصة ومستقلة ومحيدة، وضمن عدم تغاضي المسؤولين أو الموظفين الحكوميين عن حالات القتل هذه، بما فيها تلك المرتكبة من قبل قوات الأمن وموظفي الشرطة والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والجماعات شبه العسكرية أو القوات الخاصة، وضمن عدم موافقتهم عليها؛

٧- **تطلب** إلى جميع الدول التي لم تلغ عقوبة الإعدام إلى التقيد بالتزاماتها التي تعهدت بها بمقتضى الأحكام ذات الصلة من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك المواد ٦ و٧ و١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادتان ٣٧ و٤٠ من اتفاقية حقوق الطفل، ووضعة في اعتبارها الضمانات والكفالات المبينة في قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٤ و٦٤/١٩٨٩؛

٨- **تحث** جميع الدول على أن تتخذ كافة التدابير اللازمة والممكنة، وفقاً لأحكام قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لتلافي إزهاق الأرواح، ولا سيما أرواح الأطفال، أثناء حالات جميع أشكال التظاهرات الجماهيرية والعنف الداخلي والطائفي والاضطرابات المدنية والطوارئ العامة، أو في النزاعات المسلحة، وأن تكفل تزويد قوات الشرطة والأمن بتدريب شامل في الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالقيود المفروضة على استخدام القوة والأسلحة النارية أثناء اضطلاعهم بمهامهم؛

٩- **تؤكد** أهمية اتخاذ الدول تدابير فعالة لوضع حد للإفلات من العقاب فيما يخص حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، وذلك عن طريق جملة أمور، منها اعتماد تدابير وقائية، وتهيب بالدول أن تكفل إدراج تلك التدابير ضمن جهود بناء السلام بعد انتهاء النزاعات؛

١٠- **تشجع** الدول وهيئات الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، حسب الاقتضاء وفي حدود ولاية كل منها، على بدء أو تنسيق أو دعم البرامج الرامية إلى تدريب وتنقيف القوات العسكرية والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والموظفين الحكوميين، فضلاً عن أعضاء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم أو بعثات مراقبيها، بشأن مسائل حقوق الإنسان والقانون الإنساني المتصلة بأعمالهم، وتناشد المجتمع الدولي دعم المساعي المبذولة لتحقيق هذه الغاية؛

١١- **تناشد** جميع الدول أن تكفل معاملة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية في ظل احترام كرامة الإنسان الأصيلة، وأن تكون الأوضاع في أماكن الاحتجاز متفقة مع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وكذلك، حسب الاقتضاء، مع اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها لعام ١٩٧٧ بشأن معاملة السجناء في النزاعات المسلحة، ومع غيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة؛

١٢- **تحيط علماً** بتقرير المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً (E/CN.4/2004/7 و Corr.1 و Add.1 و Add.2 و Add.3)، وبالتوصيات المقدمة في الأعراف السابقة وتدعو الدول إلى أن توليها الاعتبار الواجب؛

١٣- **تشديد** بالدور الهام الذي قامت به المقررة الخاصة في سبيل إنهاء حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، وتشجيعها على مواصلة القيام، في إطار الولاية المسندة إليها، بجمع المعلومات من جميع الجهات المعنية، وعلى مواصلة الاستجابة بفعالية لما يرد إليها من معلومات موثوقة، ومتابعة الاتصالات وزيارات البلدان، والتماس آراء الحكومات وتعليقاتها وإبرازها حسب الاقتضاء لدى إعداد تقاريرها؛

١٤- **تحث بقوة** جميع الدول على التعاون مع المقررة الخاصة ومساعدتها لكي يتسنى لها أداء ولايتها بفعالية، بما في ذلك، عند الاقتضاء، توجيه دعوات إلى المقررة الخاصة، عندما تطلب ذلك، بما يتوافق مع الاختصاصات الاعتيادية للبعثات التي يقوم بها المقررون الخاصون التابعون للجنة، وعلى الاستجابة للبلغات التي تحيلها إليها المقررة الخاصة؛

١٥- **تعرب عن تقديرها** للدول التي دعت المقررة الخاصة إلى زيارة بلدانها، وتطلب إليها دراسة توصيات المقررة الخاصة بعناية، وتدعوها إلى إبلاغ المقررة الخاصة بالإجراءات المتخذة بشأن هذه التوصيات، وتطلب إلى الحكومات الأخرى، بما فيها الحكومات المذكورة في تقرير المقررة الخاصة، التعاون على نحو مماثل؛

١٦- **تعرب عن قلقها** لأن عدداً من الدول المذكورة في تقرير المقررة الخاصة لم تردّ على ما أحالته إليها المقررة الخاصة من ادعاءات محددة تستند إلى معلومات موثوقة وتقارير تتعلق بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً؛

١٧- **تحث** المقررة الخاصة على مواصلة توجيه نظر مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً التي تكون مصدر قلق شديد بالنسبة للمقررة الخاصة أو التي قد يحول اتخاذ إجراء مبكر بشأنها دون حدوث مزيد من التدهور؛

١٨- **ترحب** بالتعاون القائم بين المقررة الخاصة وآليات وإجراءات الأمم المتحدة الأخرى في ميدان حقوق الإنسان، وتشجع المقررة الخاصة على مواصلة جهودها في هذا الصدد؛

١٩- **تطلب مجدداً** إلى الأمين العام أن يزود المقررة الخاصة بما يكفي من الموارد البشرية والمالية والمادية من أجل تمكينها من الاضطلاع بولايتها على نحو فعال، بطرق منها القيام بزيارات إلى البلدان؛

٢٠- **تطلب** إلى الأمين العام والمفوضة السامية أن يواصلوا بذل أقصى جهودهما في الحالات التي لا يُراعى فيها، على ما يبدو، الحد الأدنى من الضمانات القانونية المنصوص عليها في المواد ٦ و٧ و٩ و١٤ و١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

٢١- **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل، بالتعاون الوثيق مع المفوضة السامية، ووفقاً لولايتها المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، كفالة مشاركة العاملين المتخصصين في مسائل حقوق الإنسان والقانون الإنساني في بعثات الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، من أجل معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً؛

٢٢- **تقرر** تمديد ولاية المقرر الخاص لفترة ثلاث سنوات؛

٢٣ - تقرر أيضاً أن تنظر، على سبيل الأولوية، في مسألة حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال؛

٢٤ - توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ١٥.]

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣٩ صوتاً مقابل لا شيء، وامتناع ١٢ عضواً
عن التصويت. انظر الفصل الحادي عشر.]

٣٨/٢٠٠٤ - التعارض بين الديمقراطية والعنصرية

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري،

وإذ تشير إلى الالتزام الذي تم التوصل إليه في إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/23) بشأن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٤٠/٢٠٠٠ المؤرخ ٤٠/٢٠٠١، و٤٣/٢٠٠١ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، و٣٩/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، و٤١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تذكّر بإعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/CONF.189/12 و Corr.1)

وإذ تضع في اعتبارها مسؤولية الحكومات عن كفالة المساواة على نحو ما تنص عليه صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري،

وإذ تؤكد مجدداً أن أعمال العنف والتمييز العنصريين ليست تعبيراً شرعياً عن الرأي، بل هي جرائم،

وإذ لا يزال يهولها تزايد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في الأوساط السياسية ولدى الرأي العام وفي المجتمع عامة،

وإذ تسلم بالدور الأساسي للتعليم وغيره من السياسات الفعالة في مجال تعزيز التسامح واحترام الآخرين، وفي بناء مجتمعات تعددية جامعة،

١ - تدين برامج العمل والمنظمات السياسية القائمة على أساس العنصرية أو كره الأجانب أو مذاهب التفوق العنصري وما يتصل بذلك من تمييز، بالإضافة إلى التشريعات والممارسات القائمة على العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لكونها تتعارض مع الديمقراطية ومع الحكم الذي يتسم بالشفافية والمساءلة؛

٢ - تؤكد من جديد أن ممارسات العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب التي تتغاضى عنها السياسات الحكومية تعد انتهاكاً لحقوق الإنسان وقد تعرّض للخطر العلاقات الودية بين الشعوب والتعاون بين الأمم والسلام والأمن الدوليين وكذلك الوثام بين الأشخاص الذين يعيشون جنباً إلى جنب في نفس الدولة الواحدة؛

٣ - تؤكد من جديد أيضاً أن أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب تتغاضى عنه السلطات العامة فيما يتصل بالجرائم التي تُرتكب بدوافع العنصرية وكره الأجانب إنما يسهم في إضعاف سيادة القانون والديمقراطية ومن شأنه أن يشجع على تكرار ارتكاب مثل هذه الأفعال؛

٤ - تدين استمرار وعودة ظهور النازية الجديدة والفاشية الجديدة والأيدولوجيات القومية العنيفة القائمة على التحامل العنصري أو القومي، وتعلن أن هذه الظواهر لا يمكن تبريرها أبداً في أي حال من الأحوال أو في أي ظرف من الظروف؛

٥ - تدرك ببالغ القلق تزايد حدة معاداة السامية وكرهية المسيحية وكرهية الإسلام في أنحاء مختلفة من العالم، فضلاً عن ظهور حركات عنصرية وعنيفة تقوم على العنصرية والأفكار التمييزية الموجهة ضد الجماعات العربية والمسيحية واليهودية والمسلمة وجماعات السكان المنحدرين من أصل أفريقي وجماعات السكان المنحدرين من أصل آسيوي وغيرها من الجماعات؛

٦ - تؤكد أن القضاء على جميع أشكال التمييز، ولا سيما التمييز الجنسي والإثني والعنصري، فضلاً عن شتى أشكال التعصب، وتعزيز حماية حقوق الإنسان للأشخاص المنتمين للشعوب الأصلية ولأفراد مجتمعات الشعوب الأصلية والمهاجرين، وكذلك احترام التنوع العرقي والثقافي والديني أمورٌ تساهم في تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية؛

٧ - تحث الدول على تعزيز التزامها بالعمل على تشجيع التسامح وحقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من أجل ترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الذي يتسم بالشفافية والمساءلة، وتوصي في هذا الصدد بتدابير مثل بدء التوعية بحقوق الإنسان أو تعزيزها في المدارس وفي مؤسسات التعليم العالي؛

٨- **تحث أيضاً** الدول على أن تكفل تعبير نظمها السياسية والقانونية عن التنوع المتعدد الثقافات داخل مجتمعاتها، عن طريق تشجيع التنوع وتحسين المؤسسات الديمقراطية يجعلها جامعة وأكثر اعتماداً على المشاركة التامة، وتفادي تهميش قطاعات محددة من المجتمع واستبعادها والتمييز ضدها؛

٩- **تؤكد** الدور الرئيسي الذي يمكن، بل ويجب، أن يقوم به الزعماء السياسيون والأحزاب السياسية لترسيخ الديمقراطية عن طريق مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتشجع الأحزاب السياسية على اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز التضامن والتسامح والاحترام، وذلك من خلال جملة أمور منها وضع مدونات قواعد سلوك طوعية تشمل تدابير تأديبية داخلية للمعاقبة على الانتهاكات المتصلة بذلك، بحيث يمتنع أعضاؤها عن الإدلاء ببيانات عامة أو اتخاذ إجراءات تشجع أو تحرض على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٠- **تدعو** الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من المنظمات البرلمانية الدولية المعنية إلى تشجيع البرلمانات المعنية على النظر والبت في اتخاذ مختلف التدابير، بما في ذلك القوانين والسياسات، لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١١- **تدعو** آلياتها وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب صكوك دولية إلى مواصلة إيلاء اهتمام خاص لانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن ازدياد العنصرية وكره الأجانب في الأوساط السياسية وفي المجتمع عامة، وخاصة فيما يتعلق بتعارضها مع الديمقراطية؛

١٢- **تحيط علماً** بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن الترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان (E/CN.4/2004/54)؛

١٣- **تحيط علماً أيضاً** بالدراسة الخاصة بالبرامج السياسية التي تشجع على التمييز العنصري أو تحرض عليه، وهي الدراسة التي أعدها المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (E/CN.4/2004/61)، عملاً بقرار اللجنة ٤١/٢٠٠٣؛

١٤- **توصي** بإنشاء مؤسسات وإجراءات للرصد والإبلاغ والتوثيق ومعالجة المعلومات، في حالة عدم وجودها، لكي تساهم في منع وتقليل التوترات العنصرية أو العرقية أو الدينية؛

١٥- **تشجع** الدول على النظر في تنظيم حملات في مجال الإعلام والتوعية والتنقيف باتباع نهج متعدد التخصصات بغية مكافحة التحامل العنصري؛

١٦- **تشجع** الزعماء السياسيين والمجتمع المدني ووسائط الإعلام على توخي الحذر من تغلغل الأفكار العنصرية التي تنم عن كره الأجانب في البرامج السياسية للأحزاب الديمقراطية؛

١٧- تدعو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى مواصلة الجهود اللازمة، بالتعاون مع المقرر الخاص للتوسع في دراسة مسألة التحريض والتشجيع على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في النقاش السياسي.

١٨- تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الحادي عشر.]

٣٩/٢٠٠٤ - الاحتجاز التعسفي

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تعيد تأكيد المواد ٣ و ٩ و ١٠ و ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من أحكامه ذات الصلة،

وإذ تشير إلى المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٤ إلى ٢٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ تضع في اعتبارها أن مهمة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وفقاً لقرارها ٤٢/١٩٩١ المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩١، هي التحقيق في حالات الاحتجاز المفروض تعسفاً أو بأية طريقة أخرى تتنافى مع المعايير الدولية ذات الصلة والمبينة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو في الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية،

وإذ تذكّر بأن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أعاد تأكيد أهمية ضمان العالمية والموضوعية واللائقائية لدى النظر في مسائل حقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى اعتماد الفريق العامل لمداولته رقم ٥ (E/CN.4/2000/4، المرفق الثاني)، التي تتناول حالة المهاجرين وطالبي اللجوء والضمانات المتعلقة بالأشخاص المحتجزين، بغية ضمان الوقاية من الاحتجاز التعسفي على نحو أفضل،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٣١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

١- تحيط علماً بما يلي:

(أ) تقرير الفريق العامل (E/CN.4/2004/3 و Add.1 و Corr.1 و Add.2 و Corr.1 و Add.3)، والتوصيات الواردة فيه؛

(ب) العمل الذي قام به الفريق العامل، وتؤكد المبادرات الإيجابية التي اتخذها لتعزيز التعاون والحوار مع جميع الجهات المعنية بالقضايا المعروضة عليه، وبوجه خاص مع الدول، التي تقدم معلومات ينبغي إيلاؤها الاعتبار الواجب؛

(ج) الأهمية التي يوليها الفريق العامل للتنسيق مع الآليات الأخرى للجنة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المختصة والمهينات المنشأة بموجب معاهدات، وكذلك لتعزيز دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذا التنسيق، وتشجع الفريق العامل على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتفادي الازدواجية في هذه الآليات، وبشكل خاص فيما يتعلق بمعالجة ما يتلقاه من بلاغات أو بالزيارات الميدانية؛

٢- **تطلب** إلى الحكومات المعنية أن تراعي آراء الفريق العامل وأن تتخذ، عند الاقتضاء، التدابير الملائمة لتصحيح وضع الأشخاص المحرومين تعسفاً من حريتهم وأن تطلع الفريق العامل على ما تكون قد اتخذته من خطوات؛

٣- **تشجع** الحكومات المعنية على ما يلي:

(أ) إيلاء الاعتبار الواجب لتوصيات الفريق العامل، الذي يحدد عدة مجموعات من الأفراد المعرضين بشكل خاص للاحتجاز التعسفي؛

(ب) اتخاذ التدابير الملائمة قصد ضمان توافق تشريعاتها وأنظمتها وممارساتها في هذه المجالات مع المعايير الدولية ذات الصلة وصكوك القانون الدولي ذات الصلة المنطبقة على الدول المعنية؛

(ج) احترام وتعزيز حق أي شخص حُرّم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال في إقامة دعوى أمام محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله وتأمراً بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني، وفقاً للالتزامات الدولية؛

(د) ضمان إتاحة سبل الانتصاف المناسبة فيما يتعلق بإجراءات تسليم المجرمين، وفقاً للالتزامات الدولية؛

(هـ) عدم تمديد حالات الطوارئ مدة أطول مما تقتضيه الأوضاع فعلاً، وذلك طبقاً لأحكام المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أو الحدّ من آثار هذه الحالات؛

(و) إيلاء اهتمام خاص، أثناء حالات الطوارئ، لممارسة الحقوق التي تكفل الحماية من الاحتجاز التعسفي؛

٤- **تشجع** كافة الحكومات على التعاون مع الفريق العامل، بما في ذلك بخصوص الزيارات القطرية، لتمكينه من أداء مهام ولايته بمزيد من الفعالية؛

٥- **تطلب** إلى الحكومات المعنية إيلاء الاهتمام اللازم "للنداءات العاجلة" التي يوجهها إليها الفريق العامل على أساس إنساني بحت ودون أن يكون في ذلك حكم مسبق على استنتاجاته النهائية المحتملة؛

٦- **تعرب عن جزيل شكرها** للحكومات التي تعاونت مع الفريق العامل ولبت طلباته الخاصة بالحصول على المعلومات، وتدعو جميع الحكومات المعنية إلى أن تبدي روح التعاون ذاته؛

٧- **تحيط علماً مع الارتياح** بما أُبلغ به الفريق العامل من إطلاق سراح بعض الأشخاص الذين كانت حالاتهم معروضة عليه، وتعرب في الوقت نفسه عن استيائها للعدد الكبير من الحالات التي لم تجد حلاً بعد؛

٨- **تطلب** إلى الأمين العام القيام بما يلي:

(أ) تقديم مساعدته إلى الحكومات الراغبة في ذلك، وكذلك للمقررين الخاصين والأفرقة العاملة، بغية تأمين تعزيز واحترام الضمانات المتعلقة بحالات الطوارئ والمنصوص عليها في الصكوك الدولية ذات الصلة؛

(ب) الحرص على أن يتلقى الفريق العامل كل المساعدة اللازمة، ولا سيما ما يحتاج إليه من موظفين وموارد لمواصلة الاضطلاع بولايته، وخصوصاً فيما يتعلق بالبعثات الميدانية؛

٩- **تطلب** إلى الفريق العامل أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن أنشطته وعن تنفيذ هذا القرار، وأن يضمه كافة المقترحات والتوصيات الكفيلة بتمكينه من أداء مهمته على أفضل وجه، وأن يواصل مشاوراته في إطار ولايته تحقيقاً لهذه الغاية؛

١٠- **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند المناسب من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الحادي عشر.]

٤٠/٢٠٠٤ - حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠(د-٣٦) المؤرخ ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٠، الذي قررت فيه أن تنشئ فريقاً عاملاً،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٤٧/١٣٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي اعتمدت الجمعية بموجبه الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، بوصف هذا الإعلان مجموعة مبادئ لجميع الدول،

وإذ يساورها **بالغ القلق** بصفة خاصة إزاء تزايد حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في مناطق شتى من العالم، بما فيها حالات الاعتقال والاحتجاز والاختطاف التي تندرج في إطار حالات الاختفاء القسري أو ما شابهها من حالات، وتزايد الأنباء عما يتعرض له الشهود على حالات الاختفاء أو أقارب المختفين من مضايقات وسوء معاملة وترويع،

وإذ **تشدد** على أن الإفلات من العقاب يشكل، في آن واحد، أحد الأسباب الأساسية لحالات الاختفاء القسري وإحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون استجلاء هذه الحالات، وعلى ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة مشكلة الإفلات من العقاب،

وإذ **تقرر** بأن أفعال الاختفاء القسري تعد جرائم ضد الإنسانية كما ورد تعريفها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (A/CONF.183/9)،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الفريق العامل المعني بمجالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (E/CN.4/2004/58)، وتلاحظ التوصيات الصادرة عن الفريق العامل بشأن إنشاء المؤسسات الوطنية وبشأن التدابير الوقائية وبشأن مكافحة الإفلات من العقاب؛

٢ - **تشير** إلى مقررها ١٠٩/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن تعزيز فعالية آليات اللجنة، ولا سيما التوصية التي تقضي بتطبيق الفترات الزمنية (فترتان من ثلاث سنوات) على جميع المكلفين بولايات بموجب الإجراءات الخاصة؛

٣ - **تشدد** على أهمية أعمال الفريق العامل، وتقرر تمديد ولايته لفترة ثلاث سنوات، وتشجعه في أدائه لولايته على القيام بما يلي:

(أ) أن يواصل تيسير الاتصال بين أسر المختفين والحكومات المعنية، لا سيما عندما تحقق القنوات العادية في ذلك، بغية كفاءة التحقيق في كل حالة موثقة توثيقاً كافياً ومحددة بوضوح، والتأكد مما إذا كانت هذه المعلومات تدرج ضمن ولايته وتتضمن العناصر المطلوبة؛

(ب) أن يواصل، في مهمته الإنسانية، مراعاة معايير الأمم المتحدة وممارستها فيما يتعلق بتناول البلاغات والنظر في ردود الحكومات؛

(ج) أن يواصل النظر في مسألة الإفلات من العقاب في ضوء الأحكام ذات الصلة من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والتقارير النهائية المقدمة من المقرر الخاص المعين من قبل اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(د) أن يواصل إيلاء اهتمام خاص لحالات الأطفال ضحايا الاختفاء القسري وأطفال الأشخاص المختفين، وأن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع الحكومات المعنية في البحث عن هؤلاء الأطفال والتعرف عليهم؛

(هـ) أن يولي اهتماماً خاصاً لما يحال إليه من حالات تعتبر عاجلة من المنظور الإنساني وتشير إلى حدوث إساءة معاملة للشهود على حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي أو أقارب المختفين، أو إلى توجيه تهديدات خطيرة لهم، أو إلى ترويعهم؛

(و) أن يولي اهتماماً خاصاً لحالات اختفاء الأشخاص العاملين في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أينما حدثت، وأن يضع توصيات مناسبة لمنع حدوثها ولتحسين حماية هؤلاء الأشخاص؛

(ز) أن يواصل الأخذ بمنظور يراعي نوع الجنس في إعداد تقاريره، بما في ذلك عند جمع المعلومات وصياغة التوصيات؛

- (ح) أن يقدم المساعدة المناسبة للدول في تنفيذ الإعلان والقواعد الدولية القائمة؛
- (ط) أن يواصل مداولاته بشأن أساليب عمله وأن يدرج هذه الجوانب في تقريره إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛
- ٤- تأسف لأن بعض الحكومات لم تقدم، منذ فترة طويلة، أية ردود موضوعية بشأن حالات الاختفاء القسري التي أُفيد عن حدوثها في بلدانها، ولم تعر الاهتمام الواجب للتوصيات المتعلقة بهذه الحالات والواردة في تقارير الفريق العامل؛
- ٥- تحث الدول على ما يلي:
- (أ) أن تروج للإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وأن تُعمله إعمالاً كاملاً؛
- (ب) أن تتعاون مع الفريق العامل وأن تساعد لكي يتمكن من تنفيذ ولايته بفعالية، وأن تنظر، في هذا الإطار، بجدية في الطلبات المقدمة لزيارة بلدانها؛
- (ج) أن تعمل على القضاء على ثقافة إفلات مرتكبي عمليات الاختفاء القسري من العقاب، باعتبار ذلك خطوة بالغة الأهمية على طريق الوقاية الفعالة؛
- ٦- تحث الحكومات المعنية على ما يلي:
- (أ) أن تكثف تعاونها مع الفريق العامل بشأن أي إجراء يُتخذ عملاً بالتوصيات التي يصدرها إليها الفريق العامل؛
- (ب) أن تتخذ خطوات لحماية الشهود على حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والمدافعين عن حقوق الإنسان بهدف مناهضة الاختفاء القسري، والمحامين، وأسر الأشخاص المختفين مما قد يتعرضون له من ترويع أو سوء معاملة؛
- (ج) أن تواصل ما تبذله من جهود لاستجلاء مصير الأشخاص المختفين؛
- (د) أن تتوخى تضمين نظمها القانونية آلية تتيح لضحايا الاختفاء القسري أو غير الطوعي أو لأسرهم التماس تعويض منصف وكاف؛
- (هـ) أن تلبى الاحتياجات الخاصة لأسر الأشخاص المختفين؛
- ٧- تذكّر الدول بما يلي:
- (أ) أنه لا يجوز لأي دولة، بمقتضى المادة ٢ من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، أن تمارس أعمال الاختفاء القسري أو أن تسمح بها أو أن تتغاضى عنها،

(ب) أن جميع أعمال الاختفاء القسري أو غير الطوعي هي جرائم تستوجب تطبيق عقوبات ملائمة، على أن تولى العناية الواجبة في هذه العقوبات مدى خطورة هذه الأعمال في ظل قانون العقوبات؛

(ج) أن عليها أن تضمن قيام سلطاتها المختصة فوراً بإجراء تحريات نزيهة في جميع الظروف متى توافرت أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن حالة من حالات الاختفاء القسري قد حدثت في أراضٍ تخضع لولايتها؛

(د) أن عليها مقاضاة جميع من يعتقد أنهم ارتكبوا أعمال اختفاء قسري أو غير طوعي إذا ثبتت صحة ذلك الاعتقاد؛

(هـ) أن الإفلات من العقاب يشكل، في آن واحد، أحد الأسباب الأساسية لحالات الاختفاء القسري وإحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون استجلاء هذه الحالات؛

(و) أنه ينبغي، بمقتضى المادة ١١ من الإعلان، الإفراج عن جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم على نحو يتيح التحقق على وجه اليقين من أنه تم فعلاً الإفراج عنهم في ظروف تكفل سلامتهم البدنية وقدرتهم على ممارسة حقوقهم بالكامل؛

٨- تعرب عما يلي:

(أ) شكرها للحكومات الكثيرة التي تعاونت مع الفريق العامل وردّت على طلباته للحصول على معلومات، وكذلك للحكومات التي قبلت زيارة الفريق العامل لبلداتها، وتطلب إليها أن تولى توصيات الفريق العامل كل الاهتمام اللازم، وتدعوها إلى إبلاغه بأي إجراء تتخذه بشأن تلك التوصيات؛

(ب) تقديرها للحكومات التي تقوم بالتحقيق في أي حالات اختفاء قسري يوجّه نظرها إليها، أو التي تعاونت على الصعيد الدولي أو الثنائي في مثل هذه التحقيقات، أو التي قامت أو تقوم باستحداث آليات مناسبة للتحقيق فيها، وتشجع جميع الحكومات المعنية على التوسع في جهودها في هذا المجال؛

٩- تدعو الدول إلى اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية وقانونية وغيرها من التدابير، بما فيها ما يلزم عند إعلان حالة الطوارئ، واتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والإقليمي وبالتعاون مع الأمم المتحدة، في إطار المساعدة التقنية عند الاقتضاء، وموافاة الفريق العامل بمعلومات محددة عما تتخذه من تدابير وما تواجهه من عقبات في سعيها لمنع حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وإعمال المبادئ المنصوص عليها في الإعلان؛

١٠- تحيط علماً بالمساعدة المقدمة من المنظمات غير الحكومية إلى الفريق العامل وبأنشطتها الداعمة لتنفيذ الإعلان، وتدعوها إلى مواصلة تعاونها؛

١١- تدرك مع بالغ القلق الصعوبات التي يواجهها الفريق العامل في أداء ولايته وتطلب إلى الأمين العام ما يلي:

(أ) أن يكفل حصول الفريق العامل على كل المساعدة والموارد اللازمة لأداء مهامه، بما في ذلك دعم مبادئ الإعلان، ليتسنى للفريق إيفاد بعثات ومتابعتها أو عقد دورات في البلدان التي تبدي استعداداً لاستقباله؛

(ب) أن يوفر الموارد اللازمة لتضمين قاعدة البيانات المتعلقة بمجالات الاختفاء القسري أحدث المعلومات؛

(ج) أن يُبقي الفريق العامل واللجنة بشكل منتظم على علم بما يتخذه من تدابير في سبيل نشر الإعلان والترويج له على نطاق واسع؛

١٢- **تطلب** إلى الفريق العامل أن يقدم تقريراً عن أنشطته إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

١٣- **تحيط علماً** بتقرير الفريق العامل بين الدورات المفتوح العضوية المعني بوضع مشروع صك معياري ملزم قانوناً لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (E/CN.4/2004/59)، وترحب بالتقدم الهائل الذي تم إحرازه في الدورة الثانية للفريق العامل، وترحب في هذا السياق بمشاركة المنظمات غير الحكومية؛

١٤- **تطلب** إلى الفريق العامل بين الدورات أن يجتمع لمدة خمسة عشر يوم عمل في دورتين قبل انعقاد الدورة الحادية والستين للجنة، على أن يعقد دورة من عشرة أيام عمل وأخرى من خمسة أيام عمل، بحيث تُمول الدورة الثانية من الموارد القائمة، بهدف الإسراع بإنهاء أعماله، وأن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

١٥- **تطلب** إلى رئيس - مقرر الفريق العامل بين الدورات أن يجري مشاورات غير رسمية مع جميع الأطراف المهتمة بالأمر من أجل الإعداد للدورة القادمة للفريق العامل بين الدورات؛

١٦- **تطلب** إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تدعو الخبير المستقل السابق المكلف بدراسة الإطار الدولي القائم في المجال الجنائي ومجال حقوق الإنسان من أجل حماية الأشخاص من الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والرئيس - المقرر السابق للفريق العامل للدورة المعني بإقامة العدل والتابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، اللذين قدما في عام ١٩٩٨ إلى الفريق العامل بين الدورات مشروع الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (E/CN.4/Sub.2/1998/19، المرفق)، وأن يدعو كذلك ممثلاً عن الفريق العامل المعني بمجالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي إلى المشاركة في أعمال الفريق العامل بين الدورات؛

١٧- **تقرر** أن تنظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

١٨- **توصي** المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ١٦.]

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الحادي عشر.]

٤١/٢٠٠٤ - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية
أو اللاإنسانية أو المهينة

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تؤكد من جديد أنه لا ينبغي أن يتعرض أحد للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وأن هذه الأعمال تشكل محاولة إجرامية لتعطيم الإنسان بدنياً وذهنياً، الأمر الذي لا يمكن أبداً تبريره في ظل أي ظرف من الظروف ولا باسم أي أيديولوجية أو مصلحة عليا، واقتناعاً منها بأن المجتمع الذي يسمح بالتعذيب لا يمكن أبداً أن يدعي احترام حقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى أن عدم التعرض للتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة حق لا ينتقص منه وتجب حمايته في جميع الظروف، بما في ذلك في أوقات النزاعات المسلحة الدولية أو الداخلية أو أثناء الاضطرابات الداخلية، وأن حظر التعذيب تؤكد صراحة كل الصكوك الدولية ذات الصلة، كما هو مبين في الفقرة الثانية من ديباجة قرار اللجنة ٦٢/٢٠٠١ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١،

وإذ تشير أيضاً إلى تعريف التعذيب الوارد في المادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،

وإذ تشير كذلك إلى المادة ٣ من الاتفاقية التي تنص على أنه لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أي شخص أو أن تعيده ("أن ترده") أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب،

وإذ تشعر بالجزع من الانتشار الواسع للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،

وإذ تذكّر بجميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرارها هي في هذا الشأن، لا سيما قرارها ٣٢/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وتحيط علماً بقرار الجمعية ١٦٤/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تشيد بالجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، لمناهضة التعذيب وتخفيف معاناة ضحاياه،

وإذ تؤكد أهمية قيام الحكومات بعمل متواصل لمنع التعذيب ومكافحته، وتشيد بالحكومات التي تعاونت أيضاً في هذا الصدد مع منظمات غير حكومية،

١ - تدوين جميع أشكال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي هي محظورة وستظل محظورة في كل زمان ومكان، ومن ثم لا يمكن أبداً تبريرها، وتطلب إلى جميع الحكومات أن تنفذ تنفيذاً كاملاً حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

٢- **تدين بصفة خاصة** أي عمل أو محاولة من جانب الدول أو الموظفين الرسميين لإضفاء صبغة شرعية على التعذيب أو السماح به في ظل أي ظرف من الظروف، بما في ذلك لدواعي الأمن القومي أو عن طريق القرارات القضائية، وتهيب بالحكومات إلى القضاء على ممارسات التعذيب؛

٣- **تحث** جميع الحكومات على العمل على تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا تنفيذاً سريعاً وكاملاً (A/CONF.157/23)، وخاصة الفرع باء - ٥ من الجزء الثاني المتعلق بالحق في عدم التعرض للتعذيب والذي يقرر أنه ينبغي للدول أن تلغي التشريعات التي تفضي إلى إفلات المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كالتعذيب، من العقاب وأن تحاكمهم على هذه الانتهاكات حتى توفر بذلك أساساً وطيداً لسيادة القانون؛

٤- **تشدد بوجه خاص** على أن كل ادعاءات التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ينبغي أن تبحثها السلطة الوطنية المختصة على وجه السرعة وبصورة محايدة، وأن الذين يشجعون مثل هذه الأعمال أو يأمرون بها أو يسمحون بها أو يرتكبونها يجب اعتبارهم مسؤولين ومعاقبتهم عقاباً شديداً، بمن فيهم الموظفون المسؤولون عن أماكن الاحتجاز التي يتبين فيها حدوث الفعل المحظور، وتشير في هذا الصدد إلى المبادئ المتعلقة بالتقصي والتوثيق الفعالين بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (مبادئ اسطنبول)، المرفقة بقرارها ٤٣/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وقرار الجمعية العامة ٨٩/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، كوسيلة مفيدة لمناهضة التعذيب، وتكرر طلبها إلى المقرر الخاص أن يلتزم، خلال عمله العادي، آراء الحكومات والمنظمات غير الحكومية بشأنها؛

٥- **تشدد** على أن النظم القانونية الوطنية ينبغي أن تكفل إنصاف ضحايا التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومنحهم تعويضاً عادلاً وكافياً، وإعادة تأهيلهم اجتماعياً وطبياً على النحو المناسب، وتشجع في هذا الصدد على إنشاء مراكز تأهيل لضحايا التعذيب؛

٦- **تذكر** الحكومات بأن العقوبة البدنية، بما في ذلك العقوبة البدنية للأطفال، قد تبلغ مبلغ العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو حتى التعذيب؛

٧- **تذكر أيضاً** الحكومات بأن التخويف والقسر، كما يرد وصفهما في المادة ١ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك التهديدات الجادة الموثوقة، فضلاً عن التهديدات بالقتل، والتهديدات بإلحاق الضرر بالسلامة البدنية للضحية أو لشخص آخر، قد تبلغ مبلغ المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو حتى التعذيب؛

٨- **تذكر كذلك** جميع الدول بأن الحبس الانفرادي المطول قد يسهل ارتكاب التعذيب ويمكن أن يمثل بذاته معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة، أو حتى تعذيباً، وتحث جميع الدول على احترام الضمانات المتعلقة بحرية الأشخاص وأمنهم وكرامتهم؛

٩- **تشدد** على أنه بمقتضى المادة ٤ من الاتفاقية يجب أن يصبح التعذيب جريمة في القانون الجنائي الوطني، وتؤكد أن أعمال التعذيب هي انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، يتعرض مرتكبوها للملاحقة والعقاب؛

- ١٠ - **تشدد أيضاً** على أن الدول يجب ألا تعاقب العاملين لعدم امتثالهم أوامر بارتكاب أفعال تعد تعديباً أو معاملة أو عقوبة أخرى قاسية أو لاإنسانية أو مهينة؛
- ١١ - **تحث** الحكومات على حماية العاملين في المجال الطبي وغيرهم لدورهم في توثيق التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وفي تقديم العلاج لضحايا هذه الأفعال؛
- ١٢ - **تهيب** بجميع الحكومات أن تتخذ تدابير مناسبة تشريعية أو إدارية أو قضائية أو تدابير أخرى لحظر إنتاج وتجارة وتصدير واستعمال المعدات المصممة خصيصاً لممارسة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- ١٣ - **تشير** إلى الدراسة التي أعدها المقرر الخاص (E/CN.4/2003/69) عن حالة تجارة وإنتاج هذه المعدات، ومنشئها ومقصدتها وأشكالها، وتحث الدول والمنظمات غير الحكومية على تقديم المعلومات التي طلبها المقرر الخاص حتى يتسنى له القيام بأعمال أخرى بغية إيجاد أفضل السبل لحظر مثل هذه التجارة وهذا الإنتاج ومكافحة انتشارهما، وتطلب إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً عن ذلك إلى اللجنة؛
- ١٤ - **تحث** جميع الدول على النظر بجدية، على سبيل الأولوية، في أن تصبح أطرافاً في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بهدف تحقيق عالمية التصديق، وترحب بانضمام دولة واحدة منذ الدورة التاسعة والخمسين للجنة؛
- ١٥ - **تهيب** بجميع الدول إلى ضمان ألا يتنافى أي تحفظ مع غرض الاتفاقية ومقصدتها، وتشجع الدول الأطراف على النظر في إمكانية الحد من أي تحفظات لديها على الاتفاقية، وصياغة ما لديها من تحفظات بأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد الضيق والاستعراض المنتظم لأي تحفظات لديها على أحكام الاتفاقية بهدف سحبها؛
- ١٦ - **تدعو** جميع الدول التي صدّقت على الاتفاقية أو انضمت إليها والدول الأطراف التي لم تصدر بعد الإعلان المنصوص عليه في المادتين ٢١ و ٢٢ من الاتفاقية إلى إصدار هذا الإعلان؛
- ١٧ - **تحث** الدول الأطراف على القيام، في أقرب وقت ممكن، بإبلاغ الأمين العام بقبولها التعديلات التي أدخلت على المادتين ١٧ و ١٨ من الاتفاقية؛
- ١٨ - **تحث أيضاً** جميع الدول الأطراف على الامتثال بدقة لالتزاماتها بمقتضى المادة ١٩ من الاتفاقية، ولا سيما التزاماتها بتقديم التقارير، وتحث بوجه خاص الدول الأطراف التي تأخرت تقاريرها تأخراً كبيراً عن موعدها على تقديم هذه التقارير فوراً، كما تدعو الدول الأطراف إلى تضمين التقارير التي تقدمها إلى لجنة مناهضة التعذيب معلومات من منظور يراعي نوع الجنس ومعلومات عن الأطفال والأحداث؛
- ١٩ - **تؤكد** التزام الدول الأطراف بموجب المادة ١٠ من الاتفاقية بضمان تثقيف وتدريب العاملين الذين قد تكون لهم علاقة باحتجاز أو استجواب أو معاملة أي فرد معرض لأي شكل من أشكال القبض أو الاحتجاز أو السجن، وتطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وفقاً لولايتها المحددة في قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ المؤرخ

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أن توفر الخدمات الاستشارية في هذا الصدد، بناء على طلب الحكومات، وكذلك المساعدة التقنية في مجالات إعداد وإنتاج وتوزيع مواد التعليم المناسبة لهذا الغرض؛

٢٠ - تدعو البلدان المانحة والبلدان المتلقية ومؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، وخاصة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أن تنظر، حسب الاقتضاء، في أن تدرج في برامجها ومشاريعها الثنائية للتعاون التقني ذات الصلة بتدريب الأفراد المعنيين، بمن فيهم القوات المسلحة وقوات الأمن وحرس الحدود وموظفو السجون وأفراد الشرطة والعاملون في مجال الرعاية الصحية، الأمور المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك منع التعذيب، وازعة في اعتبارها منظوراً يراعي نوع الجنس؛

٢١ - تهيئ بالدول الأطراف إلى النظر في التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي يوفر مزيداً من التدابير لاستخدامها في مناهضة ومنع التعذيب، والذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ١٩٩/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛

٢٢ - تلاحظ أنه ينبغي أن تصدق ٢٠ دولة من الدول الأطراف على البروتوكول الاختياري كي يدخل حيز النفاذ، وتحيط علماً بالتقدم المحرز صوب تحقيق ذلك بعد تصديق ثلاث دول على البروتوكول وتوقيع ٢٤ دولة عليه؛

٢٣ - ترحب بتقرير لجنة مناهضة التعذيب عن دورتها التاسعة والعشرين والثلاثين (A/58/44)؛

٢٤ - ترحب أيضاً بعمل لجنة مناهضة التعذيب وبما درجت عليه من إبداء ملاحظات ختامية بعد النظر في التقارير، وتسلم بأهمية عملية البلاغات الفردية المتعلقة بالدول التي أصدرت إعلاناً بمقتضى المادة ٢٢ من الاتفاقية، وكذلك بما درجت عليه لجنة مناهضة التعذيب من إجراء تحقيقات في الحالات الدالة على ممارسة التعذيب بشكل منهجي في نطاق ولاية الدول الأطراف، وتحث الدول الأطراف على أن تأخذ في اعتبارها هذه الاستنتاجات والتوصيات، فضلاً عن آراء اللجنة في البلاغات الفردية؛

٢٥ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن حالة اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (E/CN.4/2004/52)، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقرير سنوي إلى اللجنة؛

٢٦ - تشدد على ما تتسم به ولاية المقرر الخاص من أهمية في القضاء على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

٢٧ - تحيط علماً مع الاهتمام بتقرير المقرر الخاص المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، (E/CN.4/2004/56)، وبالتوصيات الواردة فيه؛

٢٨ - تقرر أن تمدد لثلاث سنوات ولاية المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب؛

٢٩ - تشير إلى ما استخدمه المقرر الخاص من أساليب عمل (E/CN.4/1997/7، المرفق) أقرتها اللجنة في قرارها ٢٠٠١/٦٢ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١؛

- ٣٠- **تلقت انتباه المقرر الخاص إلى جوانب أنشطته المبينة في الفقرات ٣ و ٢٧ و ٢٨ و ٣١ و ٣٢ و ٣٦** من قرار اللجنة ٦٢/٢٠٠١ بغية تقديم تقرير إلى اللجنة عند الاقتضاء، وتشجع المقرر الخاص على أن يضمن توصياته مقترحات بشأن منع التعذيب والتحقيق فيه، أخذاً في اعتباره المعلومات الواردة بشأن وجود كتيبات وأنشطة تدريبية ترمي إلى تسهيل ممارسة التعذيب؛
- ٣١- **ترى من المستصوب أن يواصل المقرر الخاص تبادل الآراء مع آليات وهيئات حقوق الإنسان ذات الصلة، وخاصة لجنة مناهضة التعذيب والمفوضية السامية، وأن يعمل خاصة على زيادة تعزيز فعاليتها والتعاون فيما بينها، مع تجنب ما لا يلزم من ازدواج مع الإجراءات الخاصة الأخرى، وأن يواصل التعاون مع برامج الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما برنامج منع الجريمة والعدالة الجنائية؛**
- ٣٢- **تهيب بجميع الحكومات إلى التعاون مع المقرر الخاص ومساعدته في أداء مهمته وتزويده بجميع المعلومات اللازمة التي يطلبها والاستجابة السريعة على نحو ملائم لنداءاته العاجلة؛**
- ٣٣- **تحث الحكومات التي لم ترد بعد على البلاغات التي أحالها إليها المقرر الخاص على أن تفعل ذلك دون مزيد من الإبطاء؛**
- ٣٤- **تهيب بجميع الحكومات إلى النظر بجدية في الاستجابة لطلب المقرر الخاص زيارة بلدانها، وتحثها على الدخول في حوار بناء معه بشأن متابعة تنفيذ توصياته، بغية تمكينه من أداء ولايته بمزيد من الفعالية؛**
- ٣٥- **تدعو المقرر الخاص إلى تقديم تقرير مؤقت إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين عن الاتجاهات والتطورات العامة فيما يتعلق بولايته وتقرير كامل إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين يتضمن جميع ردود الحكومات التي تلقاها بأي لغة من اللغات الرسمية للأمم المتحدة كإضافات ملحقه؛**
- ٣٦- **تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب (Add.1 و E/CN.4/2004/53 و A/58/284)، وترحب ببدء التقييم المستقل لأداء الصندوق كما طلبت اللجنة في قرارها ٣٢/٢٠٠٣، وتتطلع إلى النظر في تقرير التقييم النهائي في دورتها الحادية والستين؛**
- ٣٧- **تسلم بالحاجة العالمية إلى تقديم مساعدة دولية إلى ضحايا التعذيب وتؤكد أهمية عمل مجلس أمناء الصندوق وتعرب عن امتنانها وتقديرها لمن قدّم تبرعات إلى الصندوق، وتناشد جميع الحكومات والمنظمات والأفراد أن يتبرعوا كل عام للصندوق ويفضل أن تُدفع هذه التبرعات بحلول شهر آذار/مارس، أي قبل الاجتماع السنوي للمجلس، وزيادة التبرعات زيادة كبيرة، إن أمكن، لمراعاة طلبات المساعدة المتزايدة باطراد، وبوجه خاص الحاجة المتزايدة إلى تقديم المساعدة في مجال خدمات إعادة تأهيل ضحايا التعذيب وإلى مشاريع صغيرة لتقديم المساعدة الإنسانية لضحايا التعذيب؛**
- ٣٨- **تطلب إلى الأمين العام أن يواصل إدراج الصندوق، سنوياً، ضمن البرامج التي يعلن عن تقديم تبرعات لها في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، وأن يحيل إلى جميع الحكومات نداءات اللجنة لتقديم تبرعات إلى الصندوق؛**

٣٩- تدعو مجلس أمناء الصندوق إلى أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

٤٠- **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل، في حدود الإطار الإجمالي لميزانية الأمم المتحدة، عدداً كافياً وثابتاً من الموظفين، وكذلك التسهيلات التقنية اللازمة، لهيئات وآليات الأمم المتحدة العاملة في مجال مناهضة التعذيب ومساعدة ضحايا التعذيب لضمان أدائها الفعال، بما يتناسب مع التأييد القوي الذي أبدته الدول الأعضاء لمناهضة التعذيب ومساعدة ضحايا التعذيب؛

٤١- **تطلب** إلى جميع الحكومات ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وهيئات ووكالات الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، الاحتفال في ٢٦ حزيران/يونيه باليوم الدولي للأمم المتحدة لمساندة ضحايا التعذيب الذي أعلنته الجمعية العامة في قرارها ١٤٩/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧؛

٤٢- تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة، على سبيل الأولوية، في دورتها الحادية والستين؛

٤٣- **توصي** المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ١٧].

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الحادي عشر].

٤٢/٢٠٠٤ - الحق في حرية الرأي والتعبير

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن الحق في حرية الرأي والتعبير، ومن بينها قرارها ٤٢/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تقر بأن ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك ممارسة المرأة لهذا الحق، هي أمر حاسم الأهمية من أجل ظهور ووجود نظم ديمقراطية فعالة، وأمر ضروري للمشاركة الكاملة والفعالة في مجتمع حر وديمقراطي،

وإذ تقر أيضاً بأن الممارسة الفعالة للحق في حرية الرأي والتعبير هي مؤشر هام على مستوى حماية غير ذلك من حقوق الإنسان وحرياته، ووضعت في اعتبارها أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتشابكة،

وإذ يساورها بالغ القلق لاستمرار حدوث انتهاكات للحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك اعتداءات على صحفيين وإعلاميين وقتلهم، وإذ تؤكد ضرورة ضمان قدر أكبر من الحماية لجميع العاملين في وسائل الإعلام وللمصادر الصحفية،

وإذ تؤكد ضرورة ضمان عدم اتخاذ الأمن القومي، بما فيه مكافحة الإرهاب، ذريعةً لتقييد الحق في حرية الرأي والتعبير تقييداً تعسفياً أو لا مبرر له،

وإذ تؤكد أيضاً أهمية الاحترام التام لحرية التماس المعلومات وتلقيها ونقلها للغير وأهمية فعالية وتكافؤ فرص الوصول إلى المعلومات وإتاحة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من أجل التربية الوقائية والعلاج المتصلين بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والأمراض الأخرى،

وإذ ترحب بإعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدا في المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات الذي عقد في جنيف في يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

١- تؤكد من جديد الحقوق الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فيما يتعلق بحق كل إنسان في اعتناق آراء دون مضايقة، بالإضافة إلى حقه في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرته في التماس مختلف أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواءً شفويًا أو في شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها، والحقوق المترابطة في جوهرها، وهي الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في المشاركة في تصريف الشؤون العامة؛

٢- تحيط علماً بتقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير (E/CN.4/2004/62) و(Add.1-4)، وترحب على وجه الخصوص بتعاونه المتواصل والمتزايد مع الآليات والمنظمات الأخرى؛

٣- تعرب عن قلقها المستمر إزاء ما يلي:

(أ) استمرار حدوث انتهاكات للحقوق المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه، دون المعاقبة عليها في كثير من الأحيان، ومن بين هذه الانتهاكات الإعدام خارج نطاق القضاء والاحتجاز التعسفي والتعذيب والترهيب والاضطهاد والمضايقة، والتهديدات وأعمال العنف والتمييز، بما في ذلك العنف والتمييز القائم على نوع الجنس، وإساءة استخدام النصوص القانونية المتعلقة بالتشهير والقذف الجنائي والترصّد والتفتيش والمصادرة والرقابة ضد من يمارسون هذه الحقوق أو ممن يسعون إلى تعزيزها أو الدفاع عنها، بمن فيهم الصحفيون وغيرهم من العاملين في وسائط الإعلام والمدافعون عن حقوق الإنسان؛

(ب) تسهيل هذه الانتهاكات وتفاقمها عن طريق إساءة استخدام حالات الطوارئ، دون إعلانها رسمياً، وفي ظل تعريف بالغ الغموض للجرائم ضد أمن الدولة في عدد من الحالات؛

(ج) استمرار حدوث التهديدات وأعمال العنف، بما فيها القتل والاعتداءات والأعمال الإرهابية، لا سيما الموجهة منها ضد الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائط الإعلام، في حالات النزاع المسلح، دون المعاقبة عليها؛

(د) استمرار ارتفاع معدلات الأمية في العالم، وخاصةً بين النساء، وتؤكد من جديد أن إتاحة فرص التعليم كاملةً ومتكافئةً للفتيات والفتيان والنساء والرجال أمر حاسم الأهمية من أجل التمتع الكامل بالحق في حرية الرأي والتعبير؛

٤ - تدعو الدول كافة إلى ما يلي:

- (أ) أن تحترم وتكفل احترام الحقوق المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه؛
- (ب) أن تتخذ كل ما يلزم من تدابير لوضع حد لانتهاكات هذه الحقوق وأن تعمل على تهيئة الظروف الكفيلة بالحيلولة دون حدوث هذه الانتهاكات بطرق منها ضمان امتثال تشريعاتها الوطنية ذات الصلة لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان وتنفيذها تنفيذاً فعالاً؛
- (ج) أن تكفل إنصاف ضحايا انتهاكات هذه الحقوق إنصافاً فعالاً، وأن تحقق تحقيقاً فعالاً في التهديدات بالعنف وأعمال العنف، ومنها الأعمال الإرهابية، ضد الصحفيين، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح، وأن تقدم المسؤولين عن هذه الأعمال إلى العدالة؛
- (د) أن تكفل عدم التمييز ضد من يمارسون هذه الحقوق، لا سيما في العمل والإسكان وجهاز القضاء والخدمات الاجتماعية والتعليم، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة؛
- (هـ) أن تُيسر مشاركة المرأة مشاركة تامة ومتساوية وفعالة، وحرية تواصلها في عملية اتخاذ القرارات على جميع المستويات في مجتمعاتها وفي المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك في آليات إدارة النزاعات وتسويتها والحيلولة دون نشوبها؛
- (و) أن تحترم حرية التعبير في وسائل الإعلام والإذاعة، وخاصة استقلال هيئات التحرير في وسائل الإعلام؛
- (ز) أن تتبّع نهجاً متعددياً في الإعلام من خلال التشجيع على تنوع ملكية وسائل الإعلام ومصادر المعلومات، بما في ذلك وسائل الإعلام الجماهيري، عن طريق حملة أمور منها وضع نظم ترخيص تتسم بالشفافية وأنظمة فعّالة للتصدي لمسألة انحصار ملكية وسائل الإعلام بلا مبرر في أيدي القطاع الخاص؛
- (ح) أن تهيئ وتتيح بيئة تمكينية يتسنى فيها تنظيم تدريب وتطوير مهني لوسائل الإعلام من أجل تعزيز وحماية حرية الرأي والتعبير، والقيام بذلك دون خوف من فرض الدولة عقوبات قانونية أو جنائية أو إدارية؛
- (ط) أن تمتنع عن اللجوء إلى السجن أو فرض الغرامات على المخالفات المتصلة بالإعلام بما لا يتناسب مع جسامة المخالفة وبما يعد انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- (ي) أن تعتمد وتنفذ سياسات وبرامج فعّالة للتوعية بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ولنشر المعلومات عنه وعن الوقاية من الإصابة به ومعالجتها، بكل الوسائل المناسبة، بما فيها وسائل الإعلام، على أن تستهدف هذه السياسات والبرامج فئات محددة معرضة للإصابة به؛
- (ك) أن تيسر المشاركة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كشبكة الإنترنت، والوصول إليها واستخدامها على قدم المساواة، مع تطبيق منظور جنساني، وأن تشجع التعاون الدولي الرامي إلى تطوير مرافق وسائل الإعلام والمعلومات والاتصالات في جميع البلدان؛

(ل) أن تعيد النظر، عند الضرورة، في إجراءاتها وممارستها وتشريعها لضمان عدم فرض أية قيود على الحق في حرية الرأي والتعبير سوى تلك التي ينص عليها القانون وما هو ضروري منها لاحترام حقوق الآخرين وسمعتهم أو حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق؛

(م) أن تمتنع عن اتخاذ مكافحة الإرهاب ذريعة لتقييد الحق في حرية الرأي والتعبير بطرق تتعارض مع التزاماتها بمقتضى القانون الدولي؛

(ن) إن اللجنة، إذ تنوه بأن الفقرة ٣ من المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تنص على أن ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير تستتبع واجبات ومسؤوليات خاصة، تدعو الدول إلى أن تمتنع عن فرض قيود لا تتفق مع أحكام الفقرة ٣ من المادة المذكورة على أمور منها:

١٠ مناقشة السياسات الحكومية والنقاش السياسي، والإبلاغ عن حقوق الإنسان ونشاط الحكومة والفساد في الحكومة، والاشترار في حملات انتخابية أو مظاهرات سلمية أو أنشطة سياسية، لأغراض منها السلام أو الديمقراطية، والتعبير عن الرأي والاختلاف، أو إبداء الانتماء إلى دين أو معتقد، بما في ذلك من جانب أشخاص ينتمون إلى أقليات أو إلى فئات ضعيفة؛

٢٠ التدفق الحر للمعلومات والأفكار، بما في ذلك ممارسات مثل حظر نشاط أو إغلاق وسائل الإعلام المطبوعة أو غيرها من وسائل الإعلام والتعسف في استخدام التدابير الإدارية والرقابة؛

٣٠ الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها، بما فيها الإذاعة والتلفزيون وشبكة الإنترنت؛

٥ - **تطلب** إلى جميع الأطراف في النزاعات المسلحة احترام القانوني الإنساني الدولي، بما في ذلك التزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ المتعلقة بحماية ضحايا الحرب والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها والمؤرخين ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧، حيث تنص أحكامها على حماية الصحفيين في حالات النزاع المسلح؛

٦ - **تسلم** بما يمكن أن تقدمه ممارسة الحق في حرية التعبير، وخاصة في وسائل الإعلام، بما في ذلك من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كشبكة الإنترنت، والاحترام الكامل لحرية التماس المعلومات وتلقيها ونقلها للغير، من إسهام إيجابي في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ولكنها تعرب عن أسفها لنقل بعض وسائل الإعلام صوراً كاذبة أو وصماً سلبياً لأفراد أو جماعات من الأفراد المستضعفين، وللاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كشبكة الإنترنت، لأغراض تتنافى مع احترام القيم الإنسانية؛

٧ - **تدعو** المقرر الخاص، في نطاق الولاية المسندة إليه، أن يواصل الاضطلاع بأنشطته وفقاً لقرار اللجنة ٨٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بشأن حقوق الإنسان والإجراءات المواضيعية، ووفقاً للفقرة ١٧ (أ) إلى (د)، و(و) من قرارها ٤٢/٢٠٠٣، لا سيما تعاونه مع الآليات الأخرى والهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية؛

- ٨- **تناشد** جميع الدول أن تتعاون تعاوناً تاماً مع المقرر الخاص وأن تساعد على أداء مهامه، وأن تزوده بكل المعلومات اللازمة التي يطلبها، وأن تستجيب لما يقدمه من طلبات لإجراء زيارات ولتنفيذ توصياته؛
- ٩- **تدعو مجدداً** مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والأفرقة العاملة، والممثلين، والمقررين الخاصين التابعين للجنة، والهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، كلاً في إطار ولايته، إلى إيلاء الاهتمام لحالة الأشخاص الذين انتهك حقوقهم في حرية الرأي والتعبير؛
- ١٠- **ترحب** باشتراك المقرر الخاص في المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي لاجتماع المعلومات، وتؤكد أهمية المشاركة النشطة للمنظمة للمقرر الخاص والمفوضة السامية، في إطار الولاية المسندة إلى كل منهما، في المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية المقرر عقدها في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، لتقديم المعلومات والخبرة في المسائل المتصلة بالحقوق في حرية الرأي والتعبير؛
- ١١- **تطلب مجدداً** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المقرر الخاص ما يلزمه من مساعدة للنهوض بولايته بفعالية، لا سيما بوضع قدرٍ وافٍ من الموارد البشرية والمادية تحت تصرفه؛
- ١٢- **تطلب** إلى المقرر الخاص أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين تقريراً يتناول الأنشطة المتصلة بولايته، وتقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في تلك الدورة.

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الحادي عشر.]

٤٣/٢٠٠٤ - حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، وبخاصة قضاء الأحداث

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوليه الاختياريين، وخاصة المادة ٦ من العهد الأخير،

وإذ تضع في اعتبارها المبادئ ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما المواد ٣ و٣٧ و٣٩ و٤٠ منها، وكذلك الأحكام ذات الصلة من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى العديد من المقاييس والمعايير الدولية الأخرى في ميدان إقامة العدل،

وإذ ترحب باعتماد الجمعية العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإذ تدعو إلى دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بالمناقشات المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن بشأن بند جدول الأعمال المعنون " العدالة وسيادة القانون: دور الأمم المتحدة"،

وإذ تلفت الانتباه إلى الأحكام ذات الصلة بإقامة العدل في إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة:مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وفي إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وإلى تنفيذ هذه الأحكام،

وإذ تشير إلى المبادئ التوجيهية للعمل المتعلق بالأطفال في نظام العدالة الجنائية، المرفقة بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٧/٣٠ المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٧، وإلى إنشاء فريق التنسيق المعني بالمشورة والمساعدة التقنيتين في مجال قضاء الأحداث وإلى اجتماعاته اللاحقة،

وإذ تلفت الانتباه إلى إعلان فيينا عن دور القضاة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (S/2003/1145، A/58/618، المرفق) الذي اعتمد في ندوة دولية رفيعة المستوى احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود عام ١٩٩٣،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية ضمان احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، وخاصة في حالات ما بعد انتهاء الصراع، بوصف ذلك إسهاماً ذا أهمية حاسمة في بناء السلام والعدل،

وإذ تعي الحاجة إلى شدة اليقظة إزاء الوضع الخاص للأطفال والأحداث والنساء في إقامة العدل، لا سيما أثناء فترة حرمانهم من الحرية، وإزاء إمكانية تعرضهم لشتى أشكال العنف والأذى والظلم والإذلال،

وإذ تؤكد من جديد أن مراعاة مصالح الطفل الفضلى يجب أن تكون اعتباراً رئيسياً في جميع القرارات المتعلقة بالحرمان من الحرية، وأنه ينبغي، بوجه خاص، عدم اللجوء إلى حرمان الأطفال والأحداث من حريتهم إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة مناسبة، خاصة قبل المحاكمة، وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى ضمان فصل الأحداث عن الكبار قدر المستطاع، في حالة القبض عليهم أو احتجازهم أو سجنهم، ما لم يكن عدم الفصل من مصلحة الطفل الفضلى،

وإذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع، وأحدثها القرار ٤٧/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وإلى قرارات الجمعية العامة، وآخرها القرار ١٨٣/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

١- تحيط علماً بتقرير الأمين العام (E/CN.4/2004/51)؛

٢- تؤكد من جديد أهمية التنفيذ الكامل والفعال لجميع معايير الأمم المتحدة المتصلة بحقوق الإنسان في مجال إقامة العدل؛

٣- توصي بأن يولي مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية اهتماماً خاصاً بأكثر السبل فعالية في استخدام تلك المقاييس والمعايير والعمل بها، لا سيما فيما يتعلق بقضاء الأحداث، بما في ذلك في مجال المساعدة التقنية المتعلقة بسيادة القانون وإصلاح نظام العدالة الجنائية؛

٤ - **تكرر دعوتهما** إلى جميع الدول الأعضاء ألا تألو جهداً في توفير الآليات والإجراءات التشريعية والقضائية الفعالة وغيرها، فضلاً عن الموارد الكافية، لتأمين تنفيذ هذه المعايير تنفيذاً كاملاً، وتدعو في هذا السياق لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى أن تولي في دورتها الثالثة عشرة اهتماماً خاصاً باستخدام معايير ومقاييس الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وتطبيقها بانتظام؛

٥ - **تناشد الحكومات** أن تدرج إقامة العدل في خططها الإنمائية الوطنية كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية، وأن تخصص موارد كافية لتقديم خدمات المساعدة القضائية بغية تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتدعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة لطلبات الحصول على المساعدة المالية والتقنية من أجل دعم وتعزيز إقامة العدل؛

٦ - **تشدد على** الحاجة الخاصة إلى بناء القدرات الوطنية في مجال إقامة العدل، لا سيما تحقيق وصون الاستقرار في المجتمعات وسيادة القانون في حالات ما بعد الصراع، وذلك من خلال إصلاح الجهاز القضائي والشرطة ونظام السجون، فضلاً عن إصلاح قضاء الأحداث، وتدعو الدول في هذا الصدد إلى الاستفادة من المساعدة التقنية المقدمة من وكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة بغية تعزيز القدرات والهياكل الأساسية الوطنية في مجال إقامة العدل، لا سيما قضاء الأحداث؛

٧ - **تطلب** إلى الدول أن تنفذ التدابير الواردة في الفرع الثاني عشر بشأن تدابير قضاء الأحداث في خطط العمل لتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، التي اعتمدها الجمعية في قرارها ٢٦١/٥٦ المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢؛

٨ - **تدعو الحكومات** إلى توفير تدريب شامل ومستمر في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التدريب المتخصص في مجال مناهضة العنصرية وتعدد الثقافات ومراعاة الفوارق بين الجنسين وحقوق الطفل، وعند الاقتضاء، التدريب في مجال القانون الإنساني الدولي لجميع القضاة والمحامين والمدعين العامين والأخصائيين الاجتماعيين وموظفي الهجرة وأفراد الشرطة وسائر المهنيين المعنيين، بمن فيهم الموظفون العاملون في المؤسسات الميدانية الدولية، وترحب في هذا السياق بإصدار كُتبيات منهجية ذات صلة بالموضوع مثل "حقوق الإنسان وإنفاذ القوانين" و"حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل" و"حقوق الإنسان والسجون" أعدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالاشتراك مع رابطات مهنية وخبراء ومتمرسين؛

٩ - **تحث الدول** على إيلاء اهتمام خاص لما يترتب على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من آثار سلبية على إقامة العدل والمحكمة التزيهية، وعلى القيام بمحملات على النطاق الوطني، من جملة تدابير أخرى، لزيادة الوعي في أجهزة الدولة وفي أوساط موظفيها بالتزامهم بمقتضى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وغيرها من الصكوك ذات الصلة؛

١٠ - **تؤكد** أن على الدول أن تكفل امتثال أي من التدابير التي تتخذها لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك في مجال إقامة العدل، لا سيما في قضاء الأحداث، للالتزاماتها بموجب القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الملحق بها بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة؛

١١ - تحث الدول على أن تكفل، في تشريعاتها وممارستها، عدم تطبيق عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد دون إمكانية الإفراج عند المعاقبة على جرائم يرتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر؛

١٢ - تقر بوجوب معاملة كل طفل أو حدث في نزاع مع القانون معاملةً تصون له حقوقه وكرامته واحتياجاته، وفقاً لمبادئ القانون الدولي، بما فيها المعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، وتطلب إلى الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل التقييد الصارم بمبادئها وأحكامها وتحسين المعلومات المتعلقة بحالة قضاء الأحداث؛

١٣ - تدعو الحكومات والهيئات الدولية والإقليمية ذات الصلة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية إلى زيادة الاهتمام بموضوع النساء والبنات في السجون، بما في ذلك المسائل المتعلقة بأطفال النساء الموجودات في السجون، بغرض تحديد المشاكل الرئيسية وسبل معالجتها، وتشير إلى ما اقترحتة اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مقررها ٢٠٠٣/١٠٤ المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، من إعداد ورقة عمل عن هذه المسألة؛

١٤ - ترحب بالأنشطة الهامة التي تضطلع بها لجنة حقوق الطفل، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال قضاء الأحداث، وتطلب إلى الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن يواصلوا تعزيز التنسيق على صعيد المنظومة في هذا المجال؛

١٥ - تهيئ بالمفوضية السامية أن تعزز الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية المتصلة ببناء القدرات الوطنية في مجال إقامة العدل، ولا سيما قضاء الأحداث، وأن تضع على سبيل الأولوية برنامج عمل لتيسير تبادل الخبرات فيما بين القضاة بشأن دورهم في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وذلك بجملة أمور منها تجميع القرارات الرئيسية الصادرة عن المحاكم الدولية لحقوق الإنسان وإجراء مشاورات دورية بين القضاة على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي؛

١٦ - تحيط علماً بقلق لجنة حقوق الطفل إزاء كون التشريعات أو الممارسات الوطنية في جميع مناطق العالم وعلى مستوى كل النظم القانونية لا تعكس، في حالات كثيرة، أحكام اتفاقية حقوق الطفل المتصلة بإدارة قضاء الأحداث، وترحب بتقديم لجنة حقوق الطفل توصيات ملموسة بشأن تحسين النظم الوطنية لقضاء الأحداث، خاصة من خلال إجراءات تقوم بها الأمانة العامة وغيرها من الكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية؛

١٧ - ترحب بتعيين خبير مستقل للإشراف على دراسة عالمية بشأن العنف ضد الأطفال، بما فيه العنف الممارس في سياق إقامة العدل؛

١٨ - تؤكد أن زيادة الوعي بالحالة الخاصة للأطفال والأحداث في مجال إقامة العدل وتوفير التدريب في هذا الشأن يعتبران عاملين حاسمين في تعزيز تنفيذ المعايير الدولية في هذا الميدان، وتشجع على توزيع الدليل التدريبي بشأن قضاء الأحداث المعنون "الأمم المتحدة وقضاء الأحداث: دليل المعايير الدولية وأفضل الممارسات"، على أوسع نطاق ممكن؛

١٩- **ترحب** بالتركيز على أفضل الممارسات والأدوات المشتركة في مجال قضاء الأحداث خلال الاجتماع المقبل لفريق التنسيق المعني بالمشورة والمساعدة التقنيتين في مجال قضاء الأحداث، وتطلب إلى فريق التنسيق أن يزيد من التعاون بين الشركاء المعنيين وتشجعه على تكثيف جهوده الرامية إلى إعداد دليل للتعاون التقني في مجال قضاء الأحداث، من شأنه المساعدة في تحديد الاحتياجات وإجراء التدريب وتنسيق برامج المساعدة في هذا الميدان؛

٢٠- **تطلب** إلى المسؤولين عن الإجراءات الخاصة التابعة للجنة مواصلة إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بالحماية الفعالة لحقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، بما في ذلك قضاء الأحداث، والتقدم، عند الاقتضاء، بتوصيات محددة في هذا الصدد، بما في ذلك مقترحات لاتخاذ تدابير في مجال الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية؛

٢١- **تشجع** جميع الجهات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، بما فيها الرابطة المهنية، على مواصلة تطوير وتنسيق أنشطتها المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، لا سيما قضاء الأحداث، متناولةً على سبيل الأولوية احتياجات القضاة، ومراعية إعلان فيينا عن دور القضاة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

٢٢- **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الثالثة والستين تقريراً عن التدابير العملية المتخذة والأنشطة المزمع القيام بها على صعيد المنظومة من أجل مساعدة البلدان في تعزيز نظم إقامة العدل فيها، لا سيما قضاء الأحداث، بما في ذلك في حالات ما بعد الصراع، مع التركيز بشكل خاص على ضرورة تعزيز دور القضاة؛

٢٣- **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يتيح للجنة في دورتها الثالثة والستين تقاريره عن إدارة قضاء الأحداث وعن أنشطة فريق التنسيق المعني بالمشورة والمساعدة التقنيتين في مجال قضاء الأحداث، المقدمة إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛

٢٤- **تقرر** النظر في هذه المسألة في دورتها الثالثة والستين في إطار البند الفرعي المعنون "استقلال القضاء، وإقامة العدل، والإفلات من العقاب" من بند جدول الأعمال المناسب.

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الحادي عشر.]

٤٤/٢٠٠٤ - حقوق الإنسان والإرهاب

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، اللذين اعتمدهما الجمعية العامة في دورتيها الخمسين والتاسعة والأربعين على التوالي،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده الجمعية العامة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في دورتها الخامسة والخمسين،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/23)،

وإذ تشير إلى جميع القرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة بشأن مسألة الإرهاب، لا سيما القرارات ٥١/٤٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و١٢٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و١٨٥/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و١٨٦/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و٢١٠/٥١ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و١٣٣/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و١٠٩/٥٤ و١١٠/٥٤ المؤرخين ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و١٦٤/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و١٥٨/٥٥ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و١٦٠/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وإذ تحيط علماً بقرار الجمعية ١٧٤/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها هي ٣٠/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، و٣٧/٢٠٠١ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، و٣٥/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، و٣٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تلاحظ ببالغ القلق تزايد الارتباط بين الجماعات الإرهابية وغيرها من المنظمات الإجرامية العاملة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات على الصعيدين الوطني والدولي، فضلاً عما ينجم عن ذلك من ارتكاب جرائم خطيرة كالقتل والابتزاز والخطف والاعتداء وأخذ الرهائن والسرقعة،

وإذ تشير جزمها بوجه خاص إمكانية استغلال الجماعات الإرهابية للتكنولوجيات الجديدة في تيسير أعمال الإرهاب التي قد تسفر عن أضرار جسيمة، ومنها وقوع خسائر فادحة في الأرواح،

وإذ تضع في اعتبارها أن مجلس الأمن قد اعتمد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الذي يطالب الدول باتخاذ تدابير ضد الإرهاب، والقرار ١٣٧٧ (٢٠٠١) المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الذي اعتمد به المجلس إعلاناً بشأن الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب،

واقتراناً منها بأن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أينما ارتكب وأياً كان مرتكبه، لا يمكن أبداً تبريره بأي حال، بما في ذلك اعتباره وسيلة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وإذ تضع في اعتبارها أن أهم حقوق الإنسان وأولها هو الحق في الحياة،

وإذ توضع في اعتبارها أيضاً أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يخلق بيئة تقضي على مثال الإنسان الحرّ الذي يتمتع بالعيش في مآمن من الخوف والعوز، وتجعل من الصعب على الدول أن تعزز وتحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ توضع في اعتبارها كذلك أن الإرهاب يشكل في حالات كثيرة تحدياً خطيراً للديمقراطية والمجتمع المدني وسيادة القانون،

وإذ يثير جزعها تصاعد وتواصل الأعمال الإرهابية في العديد من بقاع العالم، وهي أعمال تؤثر بها العديد من المدنيين، فضلاً عن أنها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين،

وإذ تكرر تأكيدها أن على جميع الدول التزاماً بتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمن التنفيذ الفعال للالتزامات القائمة بموجب القانون الإنساني الدولي،

وإذ تعرب عن استيائها البالغ لتعرض عدد كبير من المدنيين للقتل والذبح والتشويه على يد الإرهابيين في أعمال عنف وإرهاب عشوائية لا يمكن تبريرها في أي ظرف من الظروف،

وإذ تؤكد ضرورة تكثيف الكفاح ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره على الصعيد الوطني وتعزيز التعاون الدولي الفعال في مكافحة الإرهاب وفقاً لأحكام القانون الدولي، بما فيها ما يقع على عاتق الدول من التزامات ذات صلة بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي، وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد،

وإذ تدرك الحاجة إلى تحسين التعاون الدولي في المسائل الجنائية والتدابير الوطنية من أجل التصدي لمشكلة الإفلات من العقاب التي يمكن أن تسهم في استمرار حدوث أعمال الإرهاب،

وإذ تؤكد أهمية اعتماد نهج شامل لمكافحة الإرهاب يتناول طابعه الحالي والمتحول من خلال تبادل المعلومات في حينها والإنذار المبكر وإنفاذ القوانين بشكل ملائم وتعزيز رقابة الشرطة والضبط الفعال للحدود ومنع تمويل الإرهاب وبناء قدرة الدول في هذه المجالات،

وإذ ترحب بإطلاق البرنامج العالمي لمكافحة الإرهاب من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كإطار لأنشطته التنفيذية في مجال الإرهاب، بما في ذلك مشاريعه التقنية بشأن تعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب،

وإذ تؤكد أن على الدول أن تمنع توفير ملاذ آمن لمن يمولون أو يدبرون أو يدعمون أو يرتكبون أعمالاً إرهابية، أو لمن يوفرون لهم الملاذ الآمن،

وإذ تؤكد من جديد أن كل التدابير التي تُتخذ لمكافحة الإرهاب يجب أن تتفق اتفاقاً تاماً مع أحكام القانون الدولي، بما فيها المعايير والالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ما ترتكبه الجماعات الإرهابية من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان،

وإذ تشدد على إدراك المجتمع الدولي المتزايد لما يترتب على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره من آثار سلبية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وعلى ترسيخ سيادة القانون والحريات الديمقراطية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان،

وإذ تحيط علماً بما استجد من مبادرات منذ انعقاد دورتها السابقة بشأن مسألة حقوق الإنسان والإرهاب على الصعد الدولية والأقليمية والوطنية كما يدل على ذلك الالتزام الذي تعهدت به حركة بلدان عدم الانحياز لمكافحة الإرهاب، والذي أعربت عنه خلال المؤتمر الثالث عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في كوالالمبور في شباط/فبراير ٢٠٠٣،

وإذ يساورها القلق إزاء الميل إلى ربط الإرهاب والعنف بالدين،

وإذ تأخذ في اعتبارها ما قامت به اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان من عمل في مسألة الإرهاب، واذ تلاحظ في هذا السياق بقلق أن تقارير المقررة الخاصة المكلفة بإجراء دراسة شاملة عن مسألة الإرهاب وحقوق الإنسان والتابعة للجنة الفرعية لم تعمم إلا بلغة واحدة وأنها لم تصدر بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة على الرغم من أن اللجنة الفرعية قد طلبت ذلك صراحة،

١- تكرر تأكيد إدانتها القاطعة لكل أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته، بصرف النظر عن دوافعها، وبجميع أشكالها ومظاهرها، أينما وأتى ارتكبت وأياً كان مرتكبوها، بوصفها أعمالاً ترمي إلى القضاء على حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية وتهدد السلامة الإقليمية للدول وأمنها وتزعزع استقرار الحكومات المشكّلة بالطرق المشروعة وتقوض أركان المجتمع المدني التعددي وسيادة القانون وتخلف آثاراً ضارة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول؛

٢- تؤكد مجدداً أن لكل شخص الحق في الحماية من الإرهاب وتدين بشدة انتهاكات الحق في الحياة والحرية والأمن؛

٣- تعرب عن تضامنها مع ضحايا الإرهاب وأسراهم؛

٤- تدين التحريض على أعمال الكراهية العرقية والعنف والإرهاب؛

٥- ترحب بالآراء التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة (A/58/533) والتي تعتبر أن الإرهاب في حد ذاته انتهاك لحقوق الإنسان؛

٦- ترفض ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو ثقافة؛

٧- تحث الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة على نحو يتفق اتفاقاً تاماً مع القانون الدولي، بما في ذلك المعايير والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لمنع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه بجميع أشكاله ومظاهره، أينما وأتى ارتكبت وأياً كان مرتكبوها، وتطلب إلى الدول القيام، عند الاقتضاء، بتعزيز تشريعاتها لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره؛

٨- تدين بشدة جميع الأعمال الإرهابية ضد الممتلكات الفردية والنصب التذكارية الوطنية والمعالم التاريخية؛

٩- **تحث** الدول على تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وفقاً للالتزامات الدولية ذات الصلة. بموجب صكوك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، يهدف القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ومواصلة تعزيز التعاون بغية إحالة الإرهابيين إلى القضاء؛

١٠- **تطلب** إلى الدول أن تتخذ التدابير المناسبة وفقاً للأحكام ذات الصلة في القانون الوطني والدولي، بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، قبل منح مركز اللاجئ بغية ضمان ألا يكون طالب اللجوء قد دُبر أو يسر ارتكاب أعمال إرهابية أو شارك في ارتكابها، وبغية العمل، وفقاً للقانون الدولي، على ضمان عدم سوء استخدام مركز اللاجئ من قبل مرتكبي أو منظمي أو ميسري الأعمال الإرهابية، وعدم الاعتراف بادعاء دوافع سياسية كأساس لرفض طلبات تسليم الإرهابيين المزعومين؛

١١- **تحث** الدول ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على إعادة النظر، في إطار الاحترام الكامل للضمانات القانونية، في سلامة أي قرار يتخذ بمنح مركز اللجوء في حالة معينة إذا برزت أدلة وجيهة وموثوقة تفيد أن الشخص المعني بالأمر قد دُبر أو يسر ارتكاب أعمال إرهابية أو شارك في ارتكابها؛

١٢- **تدعو** مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الاستجابة لطلبات المساعدة والمشورة التي ترد من الحكومات المهتمة ضماناً للامتثال التام للمعايير والالتزامات القائمة في مجال حقوق الإنسان لدى الاضطلاع بتدابير لمكافحة الإرهاب؛

١٣- **تحث** جميع آليات وإجراءات حقوق الإنسان ذات الصلة، حسب الاقتضاء، على أن تتناول في تقاريرها المقبلة إلى اللجنة العواقب المترتبة على أعمال الجماعات الإرهابية وأساليبها وممارساتها؛

١٤- **تطلب** إلى المفوضية السامية أن تعمم، بجميع اللغات الرسمية، تقارير المقررة الخاصة المعنية بالإرهاب وحقوق الإنسان والتابعة للجنة الفرعية، وتتطلع إلى تسلم تقريرها النهائي، وتكرر في هذا السياق الطلب الذي وجهته في قرارها ٣٧/٢٠٠٣ إلى الأمين العام أن يقدم إلى المقررة الخاصة كل ما يلزم من مساعدة لإجراء مشاورات مع الدوائر والهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منها الدوائر والهيئات الموجودة في نيويورك وفيينا، كي تستكمل تقريرها؛

١٥- **تطلب** إلى المفوضية السامية، في معرض نظرها في المسألة ولدى الاضطلاع بأية دراسة عن الإرهاب قد تُكلف بإعدادها، وفي القيام بأنشطتها المتصلة بمسألة الإرهاب، أن تعتمد نهجاً شاملاً، ولا سيما بإيلاء كل الاهتمام على قدم المساواة للمسائل التي أثّرت في هذا القرار، وذلك فيما يتعلق بالأثر الخطير للإرهاب على تمتع الأفراد بحقوق الإنسان؛

١٦- **تقرر** إبقاء المسألة قيد نظرها في دورتها الحادية والستين.

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣١ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً،
وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت. انظر الفصل الحادي عشر.]

٤٥/٢٠٠٤ - الاتجار بالنساء والفتيات

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تذكّر بإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وخاصةً بما أعرب عنه رؤساء الدول والحكومات من عزم على تكثيف الجهود لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بكل أبعادها، بما في ذلك الاتجار بالبشر،

وإذ تذكّر أيضاً بجميع القرارات السابقة التي اعتمدها الجمعية العامة واللجنة بشأن مشكلة الاتجار بالنساء والفتيات، بما في ذلك إعادة تأكيد هذه القرارات على المبادئ الواردة في صكوك وإعلانات حقوق الإنسان ذات الصلة، فضلاً عن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة، واتفاقية حظر الاتجار بالأشخاص واستغلال دعارة الغير،

وإذ ترحب ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل للاتفاقية في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ على التوالي،

وإذ تعيد تأكيد الأحكام المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، الواردة في الوثائق التي تمخضت عنها المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة ذات الصلة،

وإذ تؤكد مرة أخرى الحاجة الماسة للقضاء على جميع أشكال العنف الجنسي والاتجار بالجنس، بما في ذلك لأغراض البغاء، التي تشكل انتهاكا وتعطيلا أو إلغاء لتمتع ضحايا الاتجار بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتتنافى مع كرامة الكائن البشري وقدره، وذلك عن طريق اعتماد تدابير فعالة وطنياً وإقليمياً ودولياً،

وإذ تدرك أن ضحايا الاتجار يتعرضون بصورة خاصة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وإذ تلاحظ بقلق أن النساء والفتيات كثيراً ما يتعرضن لأشكال متعددة من التمييز على أساس جنسهن، فضلاً عن أصلهن، وخاصة حين يكن من ضحايا الاتجار بالأشخاص،

وإذ تسلّم بأهمية آليات ومبادرات التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي في التصدي لمشكلة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وإذ تحيط علماً بالجهود المبذولة في هذا الصدد، (وآخرها المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني المعني بتفويض البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، المعقود في بالي بإندونيسيا، من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣؛ والمؤتمر الإقليمي الثامن المعني بالهجرة المعقود في كانكون بالمكسيك، يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ في إطار عملية بويلا، وكذلك خطة العمل لمكافحة الاتجار بالبشر التي أقرها الاجتماع الوزاري الحادي عشر لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المعقود في ماستريخت بهولندا، يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣).

وإذ تسلم أيضاً بأن الجهود العالمية، بما في ذلك التعاون الدولي وبرامج المساعدة التقنية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، تتطلب التزاماً سياسياً قوياً وتعاوناً نشطاً من جميع حكومات بلدان المنشأ والعبور والمقصد،

وإذ تؤكد الحاجة إلى اتباع نهج عالمي لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وما يتسم به من أهمية في هذا الصدد جمع البيانات بصورة منهجية وإعداد دراسات شاملة، بما في ذلك عن أساليب عمل شبكات الاتجار،

وإذ تعترف بالعمل الذي تضطلع به المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في جمع المعلومات عن حجم مشكلة الاتجار هذه وتعقدتها، وفي تنظيم حملات الوقاية، وتوفير المأوى للنساء والأطفال المتجر بهم، وتأمين عودتهم إلى بلدانهم الأصلية طواعية،

وإذ تدرك الحاجة إلى تناول تأثير العولمة على مشكلة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وبخاصة الفتيات،

وإذ تشعر بأشد القلق إزاء تزايد عدد النساء والطفلات من البلدان النامية ومن بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، اللواتي يجري الاتجار بهن فينقلن إلى البلدان المتقدمة، وكذلك داخل المناطق والدول وفيما بينها، وإذ يقلقها أن الرجال والفتيان هم أيضاً من ضحايا الاتجار،

وإذ تشعر ببالغ القلق إزاء ازدياد أنشطة التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية وغيرها التي تجني أرباحاً من الاتجار الدولي بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، دون مراعاة للظروف الخطيرة واللاإنسانية وفي انتهاك صارخ للقوانين المحلية والمعايير الدولية،

واقتراناً منها بضرورة حماية كل ضحايا الاتجار ومساعدتهم واحترام ما لهم من حقوق الإنسان احتراماً كاملاً،

واقتراناً منها بأن أحداً لا يقبل راضياً بما يستتبعه الاتجار بالأشخاص من معاناة واستغلال،

وإذ تشعر بعميق القلق إزاء استخدام تكنولوجيات المعلومات الحديثة، بما في ذلك شبكة الإنترنت، لأغراض استغلال بغاء الآخرين والتصوير الإباحي للأطفال، والولع الجنسي بالأطفال، وأي أشكال أخرى لاستغلال الأطفال جنسياً والاتجار بالنساء في الزواج والسياسة الجنسية،

وإذ تعترف بأن أغلبية ضحايا الاتجار بالأشخاص هم من النساء والفتيات، وأن ذلك يستوجب مراعاة حالة الأطفال والنساء في ما يتخذ من تدابير لمنع هذا الشكل من أشكال العنف ومكافحته،

١ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين (E/CN.4/2004/76) والذي يركز أساساً على تحليل وضع الخادמות المتزليات المهاجرات ولكنه يُفرد جزءاً منه لمسألة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء؛

- ٢- **تطلب** إلى الحكومات أن تسعى إلى كفالة حماية الأشخاص المتجر بهم من التعرض للمزيد من الاستغلال والأذى، وحثوهم على ما يلزم من رعاية جسدية ونفسية وخدمات، بما في ذلك الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛
- ٣- **تشجع** الحكومات على تكثيف التعاون مع المنظمات غير الحكومية في وضع البرامج وتنفيذها، وتوفير أشكال فعالة من المشورة والتدريب لضحايا الاتجار وإعادة دمجهم في المجتمع، ووضع برامج توفر المأوى والمعونة للضحايا، بما في ذلك عند الاقتضاء بالتعاون مع المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المختصة؛
- ٤- **تدعو** الحكومات إلى اتخاذ خطوات لكي تدرج في نظمها القانونية المحلية حملة أمور من بينها تدابير تتيح لضحايا الاتجار بالأشخاص إمكانية الحصول على تعويض عما لحق بهم من ضرر؛
- ٥- **تدعو** الحكومات وكذلك الجهات المانحة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية إلى النظر في ضرورة وضع استراتيجيات شاملة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وضرورة تخصيص مزيد من الموارد وتحسين تنسيق البرامج والأنشطة لدى معالجة مشكلة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال؛
- ٦- **تدعو** الحكومات إلى أن تنظر، ضمن الإطار القانوني ووفقاً للسياسات الوطنية، في منع تعرض ضحايا الاتجار للملاحقة القضائية على دخولهم أو إقامتهم بصفة غير مشروعة، آخذة في اعتبارها أنهم ضحايا للاستغلال؛
- ٧- **تدعو** الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والمقررين الخاصين، والهيئات الفرعية للجنة، والمفوضية السامية، وغيرها من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لمواصلة التصدي، كل في نطاق ولايته، لمشكلة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وتبادل معارفها وأفضل ممارساتها على أوسع نطاق ممكن، وتشجع الحكومات على بيان ما تتخذه من تدابير لمكافحة الاتجار بالأشخاص في ما تقدمه من تقارير دورية إلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- ٨- **تحث** الحكومات على اتخاذ تدابير مناسبة للتصدي للعوامل الجذرية، بما في ذلك العوامل الخارجية، التي تشجع على الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وبخاصة الفتيات، لأغراض البغاء وسائر أشكال الجنس التجاري والزواج القسري والعمل القسري، بجملة طرق منها تعزيز التشريعات القائمة بغية توفير حماية أفضل لضحايا الاتجار ومعاقبة الجناة بتطبيق تدابير جنائية ومدنية؛
- ٩- **تحث أيضاً** الحكومات على اعتماد أو تعزيز التدابير التشريعية أو غيرها من التدابير، كالتدابير التعليمية أو الاجتماعية أو الثقافية، ومنها التدابير التي تتخذ من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، لكبح الطلب الذي يشجع كل أشكال استغلال الأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، التي تُفضي إلى الاتجار بالأشخاص؛
- ١٠- **تطلب** إلى الحكومات تجريم الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، بجميع أشكاله، وإدانة ومعاقبة المتجرين والوسطاء، مع تأمين الحماية والمساعدة لضحايا الاتجار والمراعاة الكاملة لما لهم من حقوق الإنسان؛

١١- تشجع الحكومات على اتخاذ خطوات لتعزيز احترام ضحايا الاتجار وضمان احترام ما لهم من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك اتخاذ خطوات تكفل أن تراعي جميع التشريعات المتعلقة بمكافحة الاتجار نوع الجنس، وتحمي حقوق الإنسان للنساء والفتيات وتمنع ما يتعرضن له من انتهاكات؛

١٢- تطلب إلى الحكومات ضمان أن تكون معاملة ضحايا الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وكذلك تدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص، وخاصة تلك التي تمس ضحايا هذا الاتجار، متسقة مع مبادئ عدم التمييز المعترف بها دولياً، بما في ذلك حظر التمييز العنصري وتوافر سبل الانتصاف القانوني المناسبة؛

١٣- تشجع الحكومات على إبرام اتفاقات ثنائية ودون إقليمية وإقليمية ودولية للتصدي لمشكلة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وبخاصة الفتيات؛

١٤- تحث الحكومات على النظر في التوقيع والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعلى البروتوكولين المكملين لها، ولا سيما بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال؛

١٥- تحث أيضاً الحكومات على النظر، على سبيل الأولوية، في التوقيع والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، والنظر في التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة، واتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٩ (رقم ١٨٢) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها؛

١٦- تدعو الحكومات إلى تشجيع مقدمي خدمات شبكة الإنترنت على اعتماد أو تعزيز تدابير التنظيم الذاتي لترويج الاستخدام المسؤول للشبكة بغية القضاء على الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وبخاصة الفتيات؛

١٧- تحث الحكومات على النظر في إنشاء آليات بالتعاون، عند الاقتضاء، مع المجتمع الدولي لمكافحة استخدام شبكة الإنترنت في تيسير الاتجار بالأشخاص والجرائم المتصلة بالاستغلال الجنسي، وتعزيز التعاون الدولي للتحقيق في عمليات الاتجار الميسرة باستخدام الإنترنت ومقاضاة القائمين بها؛

١٨- تشجع قطاع الأعمال، ولا سيما صناعة السياحة ومقدمي خدمات شبكة الإنترنت على وضع مدونات سلوك بغية منع الاتجار بالأشخاص وحماية ضحايا هذا الاتجار، وخاصة في مجال البغاء، من التمييز الجنسي أو العنصري، وتعزيز حقوقهم وكرامتهم وأمنهم؛

١٩- تشجع الحكومات على أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بتطبيق منظور يراعي نوع الجنس في دراسة هشاشة أوضاع ضحايا الاتجار المحتملين، ولا سيما النساء والفتيات، وشن حملات إعلامية موجهة إلى ضحايا الاتجار المحتملين، ولا سيما النساء والفتيات، تستهدف توضيح الفرص والحدود والحقوق القائمة في حالة الهجرة لتمكينهم من اتخاذ قرارات واعية والحيلولة دون وقوعهم ضحايا للاتجار؛

٢٠- **تطلب** إلى الحكومات المعنية تخصيص الموارد، حسب الاقتضاء، لتوفير برامج شاملة تهدف إلى معالجة ضحايا الاتجار وإعادة تأهيلهم في المجتمع، بما في ذلك عن طريق التدريب الوظيفي والمساعدة القانونية والرعاية الصحية، واتخاذ تدابير للتعاون مع المنظمات غير الحكومية من أجل تقديم الرعاية الاجتماعية والطبية والنفسية للضحايا؛

٢١- **تطلب أيضاً** إلى الحكومات وضع سياسات وبرامج وتدابير أخرى شاملة، يمكن أن تتضمن وضع خطط عمل وطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وينبغي أن تتضمن آليات لجمع بيانات كمية ونوعية لمنع الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، ولحماية ضحايا الاتجار من الوقوع ثانية ضحايا له؛

٢٢- **تدعو** الحكومات إلى النظر في التبرع لمختلف الصناديق المنشأة على الصعيدين الدولي والإقليمي لمحاربة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والفتيات؛

٢٣- **تحث** الحكومات على توفير التدريب أو تعزيزه للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وموظفي الهجرة وغيرهم من الموظفين ذوي الصلة على مكافحة الاتجار بالأشخاص، على أن يركز التدريب على الأساليب المستخدمة في مكافحة هذا الاتجار، وملاحقة المتجرين، وحماية حقوق الضحايا، بما في ذلك حماية الضحايا من المتجرين؛ وينبغي أن يأخذ التدريب في الاعتبار أيضاً ضرورة مراعاة حقوق الإنسان وحساسية قضايا الأطفال ونوع الجنس، ويشجع التعاون مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات المعنية وعناصر المجتمع المدني الأخرى؛

٢٤- **تدعو** مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى القيام، بالتعاون مع المنظمات المشاركة في فريق الاتصال التابع للمنظمات الحكومية الدولية المعني بمسألة الاتجار بالبشر وتمهيد المهاجرين، بإطلاع الوفود وغيرها من الأطراف المعنية على برنامج المفوضية السامية لمكافحة الاتجار وعلى أنشطة فريق الاتصال أثناء الدورة الثانية والستين للجنة؛

٢٥- **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والستين في إطار البند المناسب من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٥

١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الثاني عشر.]

٤٦/٢٠٠٤ - القضاء على العنف ضد المرأة

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تؤكد من جديد أن التمييز على أساس الجنس يتناقى مع ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن القضاء على هذا التمييز يشكل جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة،

وإذ تؤكد من جديد إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/23)، والإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٤٨/١٠٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تشير إلى إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/CONF.177/20/Rev.1، الفصل الأول)، وأعمال المتابعة التي قامت بها لجنة وضع المرأة بشأن العنف ضد المرأة، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"،

وإذ تشير أيضاً إلى جميع قراراتها السابقة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، لا سيما قرارها ٤٥/١٩٩٤ المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ الذي قررت فيه تعيين مقرر خاص يُعنى بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، وإلى جميع قرارات الجمعية العامة المتصلة بالقضاء على العنف ضد المرأة، وترحب خصوصاً بقراري الجمعية ١٨٥/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والمعنون "دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة" و١٤٧/٥٨ المؤرخ أيضاً ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والمعنون "القضاء على العنف العائلي ضد المرأة"،

وإذ تشير كذلك إلى قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن المرأة والسلام والأمن، وتقر بأهمية الدراسة التي أعدها الأمين العام بعنوان "المرأة والسلام والأمن" المقدمة عملاً بالقرار المذكور، وبالدراسة التي أعدها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بعنوان "المرأة والحرب والسلام: تقييم الخبر المستقل المعني بأثر النزاعات المسلحة على المرأة ودور المرأة في عملية بناء السلام"، والأعمال الهامة التي اضطلع بها بشأن هذه المسألة، وآخرها أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجنة وضع المرأة حول مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها، وفي بناء السلام عقب انتهاء النزاعات،

وإذ تؤكد من جديد مسؤولية جميع الدول عن وضع حد للإفلات من العقاب وعن مقاضاة المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب،

وإذ تشير إلى إدراج الجرائم المتصلة بنوع الجنس وجرائم العنف الجنسي في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (A/CONF.183/9)، الذي يؤكد أن الاعتصاب، والاستعباد الجنسي، والإكراه على البغاء، والحمل القسري، والتعقيم القسري وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي تشكل، في ظروف محددة، جريمة ضد الإنسانية و/أو جريمة حرب، وإذ تكرر تأكيد أن أعمال العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح يمكن أن تشكل انتهاكات خطيرة أو مخالفات جسيمة للقانون الإنساني الدولي،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن بعض فئات النساء، كالنساء المنتميات إلى الأقليات، والنساء المنتميات إلى السكان الأصليين، واللاجئات، والمشرذات داخلياً، والمهاجرات، والنساء اللواتي يعشن في المجتمعات الريفية أو النائية، والنساء المعوزات، ونزيلات المؤسسات الإصلاحية أو السجون، والفتيات الصغيرات، والنساء المعوقات، والمسنات، والأرامل، والنساء اللواتي يعشن في حالات الصراع المسلح هي في كثير من الأحيان فئات مستهدفة أو معرضة على وجه الخصوص للعنف، شأنها في ذلك شأن النساء اللاتي يتعرضن لأشكال أخرى من التمييز،

واقتناعاً منها بأن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تتجلى بطريقة متميزة فيما يخص النساء والفتيات، ويمكن أن تكون في عداد العوامل المؤدية إلى تردي أحوالهن المعيشية وإلى فقرهن وممارسة العنف والتمييز بأشكاله المتعددة ضدهن، وإلى الحد من حقوق الإنسان الخاصة بهن أو إنكارها، وإذ تعترف بالحاجة إلى إدماج منظور يراعي نوع الجنس في السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة، وذلك بطرق منها التنفيذ الفعال لتشريعات وطنية مناهضة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من أجل التصدي للتمييز ضد المرأة بأشكاله المتعددة،

١- ترحب:

(أ) بعمل المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، وتحيط علماً بتقريرها (E/CN.4/2004/66 و Add.1 و Add.2)، ولا سيما إعداد مبادئ توجيهية لوضع استراتيجيات لتنفيذ المعايير الدولية تنفيذاً فعالاً من أجل إنهاء العنف ضد المرأة على المستوى الوطني، واقتراحها القاضي بوضع استراتيجية تدخّل ذات ثلاثة مستويات مترابطة هي مستوى الدولة، ومستوى المجتمع المحلي/الجهات الفاعلة بخلاف الدول، ومستوى فرادى النساء؛

(ب) بالجهود المتزايدة والمساهمات الهامة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، وتشجع الدول على البناء على هذه المبادرات الناجحة وعلى مساندة المشاورات الإقليمية والمشاركة فيها؛

(ج) بالمبادرات التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أجل مكافحة العنف ضد المرأة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وتشجع الجهود المستمرة المبذولة في إطار ولاية جميع هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات النسائية، وما تظطلع به هذه الهيئات من أعمال في هذا المجال؛

٢- تؤكد من جديد أن تعبير "العنف ضد المرأة" يعني أي فعل من أفعال العنف القائمة على أساس نوع الجنس يترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسدية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، والقسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث في الحياة العامة أو الخاصة، بما في ذلك العنف المنزلي، والجرائم المرتكبة باسم الشرف، والجرائم المرتكبة بدافع الانفعال العاطفي، والاتجار بالنساء والفتيات، والممارسات التقليدية الضارة بالمرأة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج المبكر والقسري، ووآد البنات، وحالات العنف والوفاة المتصلة بالمهر، والاعتداء بالأحماض، والعنف المتصل بالاستغلال الجنسي التجاري، فضلاً عن الاستغلال الاقتصادي؛

٣- تدين بشدة جميع أعمال العنف الموجهة ضد النساء والفتيات، وتدعو في هذا الصدد، وفقاً للإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، إلى القضاء على جميع أشكال العنف القائم على أساس نوع الجنس في نطاق الأسرة وفي إطار المجتمع عموماً، وفي الحالات التي ترتكب فيها الدولة هذا العنف أو تتغاضى عنه، وتشدّد على واجب الحكومات أن تمتنع عن ممارسة العنف ضد المرأة وأن تتخذ الإجراءات المناسبة والفعالة بشأن أعمال العنف ضد المرأة، سواء ارتكبت

الدولة هذه الأفعال أو ارتكبتها أفراد عاديون أو جهات فاعلة بخلاف الدولة، وأن توفر سبل الانتصاف العادلة والفعالة، وأن تقدم للضحايا المساعدة المتخصصة، بما فيها المساعدة الطبية؛

٤ - **تؤكد من جديد**، في ضوء ذلك، أن العنف ضد المرأة يشكل انتهاكاً لما لها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويعوق أو يُبطل تمتعها بهذه الحقوق والحريات؛

٥ - **تدين بشدة العنف الجسدي والجنسي والنفسي** الذي يحدث في الأسرة والذي يشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الضرب، والاعتداء الجنسي على النساء والفتيات في المنزل، والعنف المتصل بالمهر، والاعتصاب الزوجي، ووآد البنات، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والجرائم المرتكبة ضد النساء باسم الشرف، والجرائم التي ترتكب بدافع الانفعال العاطفي، وغير ذلك من الممارسات التقليدية الضارة بالمرأة، وسفاح المحارم، والزواج المبكر والقسري، والعنف غير الزوجي، والعنف المتصل بالاستغلال الجنسي التجاري، فضلاً عن الاستغلال الاقتصادي؛

٦ - **تشدد على أن جميع أشكال العنف ضد المرأة تقع في إطار التمييز ضد المرأة** بحكم القانون وبحكم الواقع وفي إطار تدني مكانة المرأة في المجتمع، وأنها تتفاقم بفعل العوائق التي كثيراً ما تواجهها المرأة لدى التماسها سبل الانتصاف من الدولة؛

٧ - **تؤكد أن للعنف ضد المرأة تأثيراً على صحتها الجسدية والعقلية**، بما في ذلك صحتها الإنجابية والجنسية، وتشجع الدول في هذا الصدد على ضمان استفادة المرأة من خدمات وبرامج الرعاية الصحية الشاملة والمتيسرة ومن مقدمي الرعاية الصحية المطلعين والمدربين على التعرف على علامات العنف ضد المرأة وعلى تلبية احتياجات المرضى الذين تعرضوا للعنف، وذلك بغية التقليل إلى أقصى حد مما يلحقه العنف من أضرار جسدية ونفسية؛

٨ - **تشدد على وجوب تمكين المرأة من حماية نفسها من العنف**، وتؤكد في هذا الصدد أن للمرأة الحق في التحكم بشؤونها الجنسية واتخاذ القرارات في هذا الخصوص بحرية وبمسؤولية، بما في ذلك صحتها الجنسية والإنجابية، دونما إكراه أو تمييز أو عنف؛

٩ - **تؤكد أن العنف ضد النساء والفتيات**، بما فيه الاعتصاب، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وسفاح المحارم، والزواج المبكر والقسري، والعنف المتصل بالاستغلال الجنسي التجاري، بما في ذلك الاتجار بهن، فضلاً عن الاستغلال الاقتصادي وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، هي أمور تزيد من تعرضهن للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وأن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري تزيد من تعرض المرأة للعنف، وأن العنف ضد المرأة يساهم في إيجاد الظروف التي تساعد على انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز؛

١٠ - **تحث الحكومات على تعزيز المبادرات التي من شأنها أن تزيد من قدرة النساء والفتيات المراهقات على حماية أنفسهن من خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري**، بطرق أهمها توفير الرعاية الصحية والخدمات الصحية التي تشمل الصحة الجنسية والإنجابية، والتوعية بالوقاية التي تشجع على المساواة بين الجنسين في إطار يراعي الاعتبارات الثقافية والجنسانية؛

١١- تحت أيضاً الحكومات على تصميم وتنفيذ برامج تشجع وتمكّن الرجال من اتباع سلوك جنسي وإنجابي مأمون ومسؤول، ومن الاستخدام الفعال لطرق منع الحمل غير المرغوب فيه والوقاية من الإصابة بالأمراض المنقولة جنسياً، بما فيها فيروس نقص المناعة البشري/ الإيدز؛

١٢- تذكّر الحكومات بوجوب تنفيذ التزاماتها القائمة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تنفيذاً كاملاً فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، مراعية في ذلك التوصية العامة رقم ١٩ (١٩٩٢) بشأن العنف ضد المرأة التي اعتمدها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها الحادية عشرة، وتؤكد من جديد التزام الحكومات بالتعجيل في بلوغ هدف التصديق العالمي على الاتفاقية، وتحت جميع الدول التي لم تصدّق على الاتفاقية أو لم تنضم إليها بعد على القيام بذلك على سبيل الأولوية؛

١٣- تحت الدول الأطراف على النظر في التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

١٤- تحت أيضاً الدول الأطراف على الحد من نطاق أي تحفظات تبديها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وصياغة أي من هذه التحفظات صياغة دقيقة وضيقة قدر الإمكان، وضمان عدم إبداء تحفظات تتنافى مع غرض الاتفاقية وقصدها، وإعادة النظر في تلك التحفظات بانتظام بهدف سحبها، وسحب التحفظات التي تتنافى مع غرض الاتفاقية وقصدها؛

١٥- تؤكد أن على الدول التزاماً إيجابياً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات وأن عليها أن تبذل العناية الواجبة لمنع جميع أفعال العنف ضد النساء والفتيات والتحقيق فيها والمعاقبة عليها، وتدعو الدول إلى القيام بما يلي:

(أ) أن تطبق القواعد الدولية لحقوق الإنسان، وأن تنظر، على سبيل الأولوية، في أن تصبح طرفاً في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تتصل بالعنف ضد النساء والفتيات، وأن تفي بالتزاماتها الدولية وفاء كاملاً؛

(ب) أن تحقق وتنفذ بالكامل الأهداف المحددة والالتزامات المتعهد بها التي تتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والتي وردت في إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وفي نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"؛

(ج) أن تتخذ جميع التدابير لتمكين المرأة وتعزيز استقلالها الاقتصادي وحماية وتعزيز التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ليتسنى للنساء والفتيات حماية أنفسهن من العنف حماية أفضل، وأن تولي أولوية في هذا الصدد لتعليم المرأة وتدريبها وتوفير الفرص الاقتصادية لها وتمكينها من المشاركة في الحياة السياسية؛

(د) أن تضمّن التقارير التي تقدمها بموجب أحكام صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان بيانات ومعلومات عن العنف ضد المرأة مفصلة بحسب الجنس والسن وغيرهما من العوامل عند الاقتضاء، بما في ذلك تدابير ترمي إلى القضاء على الممارسات التقليدية أو العرفية الضارة بالنساء والفتيات، والتدابير الأخرى التي تتخذ لتنفيذ الإعلان بشأن

القضاء على العنف ضد المرأة، ومنهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وغير ذلك من الصكوك المتصلة بالقضاء على العنف ضد المرأة؛

(هـ) أن تدين العنف ضد المرأة وألا تنذرع بالعادات أو التقاليد أو بممارسات باسم الدين أو الثقافة للتصل من التزاماتها بالقضاء على هذا العنف؛

(و) أن تعالج الظروف المحددة التي تواجهها الفتيات والشابات فيما يتعلق بالعنف، لا سيما العنف الجنسي، بما في ذلك عواقبه الفورية والطويلة الأجل؛

(ز) أن تكثف جهودها من أجل وضع و/أو تنفيذ تدابير تشريعية وتعليمية واجتماعية وغيرها من التدابير الرامية إلى منع العنف ضد المرأة، وضمان وصول المرأة إلى العدالة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل، بما في ذلك اعتماد القوانين وتنفيذها، ونشر المعلومات، والاشتراك النشط مع الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي، وتدريب العاملين في مجالات القانون والقضاء والصحة على معالجة قضايا العنف القائم على أساس الجنس والقضايا المتصلة به والقيام، حيثما أمكن، بإنشاء خدمات الدعم وتعزيزها؛

(ح) أن تسن تشريعات داخلية وأن تعزز أو تعدّل الموجود منها عند الاقتضاء، بما في ذلك اتخاذ تدابير لتحسين حماية الضحايا، وللتحقيق والمحاكمة والمعاقبة والجبر في حالات تعرض النساء والفتيات لأي شكل من أشكال العنف، سواء في المنزل أو في مكان العمل أو في المجتمع المحلي أو في المجتمع عموماً، أو في أثناء الاحتجاج أو في حالات الصراع المسلح، وأن تتأكد من أن هذه التشريعات مطابقة للصكوك الدولية ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأن تتخذ إجراءات للتحقيق مع الأشخاص الذين يرتكبون أفعال العنف ضد المرأة ومعاقبتهم؛

(ط) أن تضع وتنفذ وتعزز على جميع المستويات المناسبة خطط عمل لها إطار زمني محدد وأهداف قابلة للقياس عند الاقتضاء، للقضاء على العنف ضد المرأة، مسترشدة بجملة أمور منها الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، فضلاً عن الصكوك الإقليمية ذات الصلة بالقضاء على العنف ضد المرأة؛

(ي) أن تدعم المبادرات التي تضطلع بها المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية للقضاء على العنف ضد المرأة، وأن تنشئ و/أو تعزز على المستوى الوطني علاقات تعاونية مع المنظمات المعنية من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية ومع مؤسسات القطاعين العام والخاص، بهدف صياغة أحكام وسياسات تتعلق بالعنف ضد المرأة وتنفيذها تنفيذاً فعالاً في مجالات منها مجال خدمات الدعم للضحايا؛

(ك) أن تكثف الجهود المبذولة لتوعية الناس، جماعات وأفراداً، بمسألة العنف ضد النساء والفتيات، وأن تبرز دور الرجال والفتيان في منع العنف وفي القضاء عليه، وأن تشجعهم على القيام بدور نشط في هذا المجال وأن تساندهم فيه، وأن تشجع وتدعم المبادرات التي تشجع على تغيير مواقف وسلوك مرتكبي أعمال العنف ضد المرأة وإعادة تأهيلهم؛

(ل) أن تضع و/أو تعزز، بطرق منها التمويل، برامج تدريبية لموظفي السلطة القضائية وإنفاذ القوانين والخدمات الطبية والاجتماعية والتعليمية وأفراد الشرطة وخدمات السجون والعسكريين وأفراد حفظ السلام والإغاثة

الإنسانية والمهجرة، وذلك للحيلولة دون إساءة استعمال السلطة على نحو يؤدي إلى العنف ضد المرأة ولتوعية هؤلاء الأفراد بطبيعة أعمال العنف أو التهديد به على أساس نوع الجنس؛

(م) أن تدرس أثر النظرة النمطية إلى دور الجنسين التي تساهم في انتشار العنف ضد المرأة، وأن تتخذ تدابير لمعالجة تلك النظرة وذلك بطرق منها التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية؛

(ن) أن تنظر في إنشاء آليات وطنية مناسبة لرصد وتقييم تنفيذ التدابير المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة والفتيات، وذلك بطرق منها استخدام مؤشرات وطنية، وأن تدمج المنظور الجنساني في صلب سياسات وعمليات الميزانية على المستويات كافة؛

١٦- **تدين بقوة العنف ضد المرأة في حالات الصراع المسلح، كالقتل، والاعتصاب، بما فيه الاعتصاب المنظم، والاستعباد الجنسي، والحمل القسري، وتدعو إلى الرد رداً فعالاً على هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي؛**

١٧- **تحيط علماً بما اضطلع به من أعمال لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وتحث على مواصلة بذل الجهود لتنفيذه تنفيذاً كاملاً؛**

١٨- **تسلم بإدراج الجرائم التي ترتكب على أساس نوع الجنس في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وفي عناصر الجريمة التي اعتمدها جمعية الدول الأعضاء في نظام روما عام ٢٠٠٢، وتحث الدول على التصديق على نظام روما الأساسي الذي بدأ نفاذه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أو الانضمام إليه؛**

١٩- **تؤكد أهمية الجهود الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب على العنف ضد النساء والفتيات في حالات الصراع المسلح، وذلك بطرق منها مقاضاة مرتكبي الجرائم التي تقوم على أساس نوع الجنس وجرائم العنف الجنسي، وتوفير تدابير حماية ومشورة وغيرهما من أشكال المساعدة المناسبة للضحايا والشهود في المحاكم والأجهزة القضائية الدولية والمدعومة دولياً، وجعل المنظور الجنساني جزءاً من جميع الجهود الهادفة إلى وضع حد للإفلات من العقاب، بما في ذلك جهود لجان التحقيق ولجان الكشف عن الحقيقة والمصالحة، وتدعو المقررة الخاصة إلى تقديم تقارير عن هذه الآليات، حسب الاقتضاء؛**

٢٠- **تحث الدول على القيام بتدريب جميع العاملين في بعثات حفظ السلام، بحسب الاقتضاء، على مراعاة نوع الجنس في التعامل مع ضحايا العنف، ومنه العنف الجنسي، لا سيما التعامل مع الضحايا من النساء والفتيات، وتسلم في هذا الصدد بالدور الهام لأفراد عمليات دعم السلام في القضاء على العنف ضد المرأة، وتدعو الدول إلى تشجيع تنفيذ "القواعد العشر" في مدونة قواعد السلوك الشخصي لذوي الخوذ الزرقاء، وتدعو وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة إلى ضمان ذلك التنفيذ؛**

٢١- **تحت أيضاً** الدول على القيام، عند الاقتضاء، بإدماج منظور جنساني في صلب السياسات والأنظمة والممارسات الوطنية المتعلقة بالهجرة واللجوء من أجل تعزيز وحماية حقوق جميع النساء، بما في ذلك النظر في اتخاذ خطوات لأخذ الاضطهاد والعنف على أساس نوع الجنس في الحسبان عند تقييم الأسس لمنح مركز اللاجئ واللجوء؛

٢٢- **تحت كذلك** الدول ومنظومة الأمم المتحدة على الاهتمام بالبحوث المنظمة وجمع البيانات وتحليلها وتوزيعها، بما في ذلك بيانات مفصلة بحسب الجنس والسن وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة، عن مدى انتشار العنف ضد النساء والفتيات وطبيعته وعواقبه، وعن أثر وفعالية سياسات وبرامج مكافحة هذا العنف، وتشجع على زيادة التعاون الدولي في هذا الميدان؛

٢٣- **تطلب** إلى جميع الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة، وجميع الدول، والمقررة الخاصة، والمنظمات غير الحكومية المعنية أن تتعاون تعاوناً وثيقاً في إعداد دراسة الأمين العام المتعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة؛

٢٤- **تشجع** المقررة الخاصة على الاستجابة استجابة فعالة لما يرد إليها من معلومات موثوقة، وتطلب إلى جميع الحكومات أن تتعاون مع المقررة الخاصة وأن تساعد في أداء المهام والواجبات المكلفة بها، وأن تقدم لها جميع المعلومات المطلوبة، بما فيها المعلومات المتعلقة بتنفيذ توصياتها، وأن تستجيب لزياراتها ورسائلها؛

٢٥- **تضع في اعتبارها** ضرورة التوصل إلى توافق دولي في الآراء، بمشاركة كاملة من جميع الدول الأعضاء، بشأن وضع مؤشرات وإيجاد سبل لقياس العنف ضد المرأة، وتطلب إلى المقررة الخاصة أن تقدم وخاصة للدول الأطراف مقترحات بشأن توصيات تتضمن مؤشرات بشأن العنف ضد المرأة والتدابير المتخذة للقضاء على هذا العنف؛

٢٦- **تدعو** المقررة الخاصة إلى مواصلة التعاون مع الإجراءات الخاصة الأخرى للجنة، ومع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ومع أي من آلياتها العاملة على تعزيز حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك القيام، عند الاقتضاء، ببعثات مشتركة وإعداد تقارير مشتركة وتوجيه نداءات ورسائل عاجلة، وذلك بهدف زيادة الكفاءة والفعالية، وزيادة فرص حصولها على المعلومات اللازمة للوفاء بواجباتها؛

٢٧- **تطلب** إلى المقرر الخاصين المسؤولين عن مختلف قضايا حقوق الإنسان، وهيئات الأمم المتحدة وأجهزتها، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية مواصلة النظر، كل في إطار ولايته، في مسألة العنف ضد المرأة، والتعاون مع المقررة الخاصة ومساعدتها في أداء المهام والواجبات المكلفة بها، وخاصة الاستجابة لما تطلبه من معلومات عن العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، وتشجع الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على القيام بذلك؛

٢٨- **تجدد طلبها** إلى الأمين العام أن يواصل تقديم كل ما يلزم من مساعدة للمقررة الخاصة، وعلى الأخص ما يلزم من الموظفين والموارد لأداء جميع المهام المكلفة بها، لا سيما القيام بالبعثات التي تضطلع بها إما بمفردها وإما بالاشتراك مع غيرها من المقرر الخاصين والأفرقة العاملة ومتابعة هذه البعثات، وتوفير المساعدة الكافية لقيامها بإجراء مشاورات دورية مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وجميع الهيئات الأخرى المنشأة بموجب صكوك دولية؛

٢٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل إتاحة تقارير المقررة الخاصة لكل من لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين، والجمعية العامة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛

٣٠ - **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة، على سبيل الأولوية العالية، في دورتها الحادية والستين.

الجلسة ٥٦

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الثاني عشر.]

٤٧/٢٠٠٤ - **اختطاف الأطفال في أفريقيا**

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرارها ٨٥/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تشير أيضاً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته،

وإذ تشير كذلك إلى البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة،

وإذ تذكّر باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لهذه الاتفاقية،

وإذ تؤكد من جديد إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/23)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده الجمعية العامة، وإذ تشير إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالأطفال التي قامت، في جملة أمور، بتوجيه نداء من أجل حماية الأطفال، ولا سيما الأطفال الذين يعانون أوضاعاً صعبة،

وإذ تذكّر بالالتزام باحترام القانون الإنساني الدولي والتقيده به تقيداً صارماً، ولا سيما اتفاقيتي جنيف المؤرختين ١٢ آب أغسطس ١٩٤٩ بشأن معاملة أسرى الحرب وبشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بهما المؤرخين ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار قرار مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ و١٤٦٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة،

وإذ تضع في اعتبارها قراراتها هي المتعلقة بحقوق الطفل،

- وإذ ترحب بقيام الأمين العام بتعيين الخبير المستقل المكلف بإجراء دراسة متعمقة لمسألة العنف ضد الأطفال،
- وإذ ترحب مع الارتياح بالتقرير المؤقت للأمين العام عن دراسة العنف ضد الأطفال (E/CN.4/2004/68)،
- وإذ ترحب أيضاً بدخول بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيز النفاذ في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،
- وإذ تعرب عن تقديرها للبلدان الأفريقية التي أنشأت آليات وطنية لضمان المزيد من الحماية للأطفال، بما في ذلك تدابير لمكافحة ممارسة اختطاف الأطفال والقضاء عليها،
- وإذ تعرب عن جزعها الشديد لانتشار ممارسة اختطاف الأطفال لأغراض شتى،
- ١- تدين ممارسة اختطاف الأطفال لأغراض شتى، كاستخدامهم جنوداً أو عمالاً أو لأغراض استغلالهم جنسياً و/أو ممارسة الجنس معهم، أو لأغراض الاتجار بالأعضاء البشرية؛
 - ٢- تدين أيضاً قيام مجموعات مسلحة باختطاف الأطفال من مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً وبإخضاع هؤلاء الأطفال لعمليات التجنيد الإجباري والتعذيب والقتل والاعتصاب؛
 - ٣- تطالب بالتسريح الفوري لجميع الأطفال المجندين أو المستخدمين في النزاعات المسلحة على نحو يخالف القانون الدولي؛
 - ٤- تدعو إلى القيام فوراً ودون قيد أو شرط بإخلاء سبيل جميع الأطفال المختطفين وإعادتهم سالمين إلى أسرهم ومجتمعاتهم؛
 - ٥- تناشد الدول الأفريقية:
 - (أ) إيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال اللاجئين، وخاصة اللاجئين القصر الذين ليس لهم مرافق، والأطفال المشردين داخل بلدانهم، المعرضين للاختطاف أو الإكراه على الاشتراك في الصراعات المسلحة؛
 - (ب) اتخاذ تدابير إضافية لحماية الأطفال اللاجئين والأطفال المشردين داخل بلدانهم، ولا سيما الفتيات، من الاختطاف على يد جماعات حرب العصابات؛
 - (ج) اتخاذ التدابير الكافية لمنع عمليات اختطاف الأطفال وتجنيدهم من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة، وذلك بوسائل منها اتخاذ تدابير تشريعية لمنع هذه الممارسات وتجرمها؛
 - ٦- تشجع جميع الدول الأفريقية على إدراج حقوق الطفل في جميع عمليات السلام واتفاقات السلام ومراحل الإصلاح وإعادة التعمير التي تعقب الصراعات؛

٧- **تحث** جميع الدول الأفريقية التي لم تصدق بعد على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة؛

٨- **ترحب** بما أحرزته بعض الآليات الوطنية من تقدم في القضاء على ظاهرة اختطاف الأطفال، وتشجع الدول التي لم تقم بعد بإنشاء مثل هذه الآليات على النظر في إنشائها؛

٩- **ترجو** من الدول الأفريقية أن تقوم، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، بتقديم المساعدة اللازمة للضحايا وأسرتهم وبدعم البرامج الطويلة الأجل لإعادة تأهيل الأطفال المختطفين وإعادة إدماجهم، بما في ذلك توفير المساعدة النفسية والتعليم الأساسي والتدريب المهني، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للفتيات المختطفات؛

١٠- **ترجو** من الدول ومن المؤسسات المعنية في الأمم المتحدة ومن الجهات المانحة أن تقدم إلى الآليات الإقليمية الأفريقية المساعدة اللازمة، ولا سيما المساعدة التقنية، وذلك للقيام، أولاً، بوضع برامج مناسبة لمكافحة عمليات اختطاف الأطفال عبر الحدود، وحماية الأطفال اللاجئين، ولا سيما الأطفال القصر الذين ليس لهم مرافق، والأطفال المشردين داخل البلدان الأفريقية، المعرضين لخطر الاختطاف، وللقيام، ثانياً، بوضع وتنفيذ برامج لإعادة دمج الأطفال في عملية السلام ومرحلة الإصلاح وإعادة التعمير التي تعقب النزاعات؛

١١- **تشجع** جميع الدول، ولا سيما هيئاتها المسؤولة عن الأمن الداخلي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، على التعاون وعلى اتخاذ تدابير لمنع عمليات اختطاف الأطفال عبر الحدود وعلى تبادل المعلومات تحقيقاً لهذا الغرض؛

١٢- **تدعو** الدول الأعضاء إلى وضع حد للإفلات من العقاب وإلى اتخاذ التدابير المناسبة لتحديد هوية المسؤولين عن عمليات اختطاف الأطفال وتقديمهم إلى العدالة؛

١٣- **ترجو** من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنظم، في حدود الموارد القائمة، عمليات تشاور دون إقليمية تتيح جمع البيانات والمعارف المتخصصة والمعلومات المتعلقة بكل منطقة فرعية، وتوعية الجهات السياسية، وإقامة صلات بين السلطات العامة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية؛

١٤- **تشجع** الخبير المستقل المعني بدراسة مسألة العنف ضد الأطفال على إنجاز دراسته المتعلقة بحماية الأطفال من جميع أشكال العنف البدني والذهني، بما في ذلك اختطاف الأطفال؛

١٥- **تحث** الدول على تقديم ملاحظات على تنفيذ هذا القرار، وتدعو المنظمات الدولية المعنية إلى تقديم تقارير عن هذه المسألة إلى المفوضية السامية؛

١٦- **تطلب** إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إليها في دورتها الحادية والستين تقريراً عن اختطاف الأطفال في أفريقيا؛

١٧ - تقرّر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٦

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الثالث عشر.]

٤٨/٢٠٠٤ - حقوق الطفل

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشدد على أهمية اتفاقية حقوق الطفل وعلى أن أحكام هذه الاتفاقية وغيرها من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع يجب أن تشكل المعيار الذي يُعتمد في تعزيز وحماية حقوق الطفل، وإذ تؤكد من جديد أن المصالح الفضلى للطفل يجب أن تكون اعتباراً رئيسياً في جميع التدابير المتعلقة بالطفل، وإذ تؤكد من جديد أيضاً المبادئ العامة المتعلقة بأمور من بينها عدم التمييز، والمشاركة، والبقاء، والنماء،

وإذ تضع في اعتبارها البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة، وبشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة،

وإذ تؤكد من جديد الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات، اللذين اعتمدهما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (A/45/625)، المرفق)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/23)،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة المعنية بالأطفال، المعنونة "عالم صالح للأطفال"، التي اعتمدها الجمعية في مرفق قرارها د-٢٧/٢ المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، والالتزامات الثابتة الواردة فيها بتعزيز وحماية حقوق كل طفل، أي كل كائن بشري دون سن الثامنة عشرة، وإدماج مسائل حقوق الطفل في الوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية والدورات الاستثنائية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى جميع قراراتها السابقة المتصلة بحقوق الطفل، لا سيما القرار ٨٦/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وإذ تحيط علماً بقرار الجمعية العامة ١٥٧/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ ترحب بأعمال لجنة حقوق الطفل في بحث التقدم الذي تحوزه الدول الأطراف في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في اتفاقية حقوق الطفل وفي تقديم توصيات إلى الدول الأطراف بشأن تنفيذها، وفي القيام، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بزيادة الوعي بمبادئ الاتفاقية وأحكامها، وإذ تحيط علماً باستنتاجات المناقشة العامة بشأن حقوق أطفال الشعوب الأصلية التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (انظر CRC/C/133)، المرفق الثاني)،

وإذ تحيط علماً بإصدار لجنة حقوق الطفل للتعليق العام رقم ٣ (٢٠٠٣) بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وحقوق الطفل، والتعليق العام رقم ٤ (٢٠٠٣) بشأن صحة المراهقين ونموهم في إطار اتفاقية حقوق الطفل، والتعليق العام رقم ٥ (٢٠٠٣) بشأن التدابير العامة لتنفيذ الاتفاقية (المواد ٤ و ٤٢ و ٤٤، الفقرة ٦)،

وإذ ترحب بزيادة عدد أعضاء لجنة حقوق الطفل من عشرة إلى ثمانية عشر، وإذ تدرك ضرورة مواصلة النظر في أساليب عمل اللجنة بهدف تمكينها من التصدي بفعالية لحجم أعمالها الهام والمتزايد،

وإذ ترحب أيضاً ببدء دراسة الأمين العام عن مسألة العنف ضد الأطفال، وبإنشاء أمانة لها، وإذ تشير إلى تقرير منظمة الصحة العالمية الصادر عام ٢٠٠٢ والمعنون "التقرير العالمي عن العنف والصحة"،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن حالة الأطفال في أنحاء كثيرة من العالم لا تزال حرجة نتيجة لاستمرار الفقر والتفاوت الاجتماعي وسوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في بيئة اقتصادية سائرة نحو العوامة بصورة متزايدة، وانتشار الجوائح، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والملاريا، والسل، والكوارث الطبيعية، والتزاعات المسلحة، والتشرد، والاستغلال، والأمية، والجوع، والتعصب، والتمييز، والتباين بين الجنسين، والتمييز بسبب العجز، وعدم كفاية الحماية القانونية، واقتناعاً منها بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات وطنية ودولية عاجلة وفعالة،

وإذ تسلّم بأنه قد تكون للأضرار البيئية آثار سلبية على الأطفال وعلى تمتعهم بالحياة والصحة ومستوى معيشي مُرضٍ،

وإذ تؤكد على ضرورة إدماج منظور جنساني في صلب كافة السياسات والبرامج المتعلقة بالأطفال،

وإذ يساورها القلق لأن الأطفال لا يزالون في حالات النزاع ضحايا وأهدافاً مقصودة لاعتداءات تسفر في أحيان كثيرة عن آثار دائمة ضارة بسلامتهم البدنية والعاطفية،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بتقارير الأمين العام عن حالة اتفاقية حقوق الطفل (E/CN.4/2004/67)، والمقررة الخاصة المعنية بالحقوق في التعليم (E/CN.4/2004/45 و Add.1 و Add.2)، والمقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة (E/CN.4/2004/9 و Add.1 و Add.2)، وإذ تحيط علماً بتقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاعات المسلحة المقدمين إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين (انظر A/58/328 و Corr.1) وإلى اللجنة في دورتها الستين (E/CN.4/2004/70)، وتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (A/58/546- S/2003/1053 و Corr.1 و Corr.2)، والتقرير المرحلي للأمين العام عن الدراسة المتعلقة بمسألة العنف ضد الأطفال (E/CN.4/2004/68) ونشرة الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (ST/SGB/2003/13)،

وإذ ترحب بدخول بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيز النفاذ في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تشعر بالقلق إزاء كثرة عدد حالات التبني غير القانوني وعدد الأطفال الذين يشبُّون دون أبوين والأطفال الذين يقعون ضحايا مختلف أشكال العنف والإساءة والاستغلال والإهمال داخل الأسرة وخارجها،

وإذ تسلّم بأن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع ومن هنا وجب تعزيزها؛ وأنه يحق لها الحصول على حماية ودعم شاملين؛ وأن المسؤولية الأساسية عن حماية الأطفال وتربيتهم وتنشئتهم إنما تقع على عاتق الأسرة؛ وأنه ينبغي لجميع مؤسسات المجتمع احترام حقوق الطفل وكفالة رفايته وتوفير المساعدة الملائمة للأهل، والأسر، والأوصياء القانونيين وغيرهم من مقدمي الرعاية بما يساعد الطفل على النمو والتطور في بيئة آمنة ومستقرة وفي جو من السعادة والحب والتفهم، مع مراعاة وجود أشكال مختلفة للأسرة في مختلف الأنظمة الثقافية والاجتماعية والسياسية،

وإذ تسلّم أيضاً بأن الشراكة بين الحكومات والمنظمات الدولية والهيئات والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وجميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن القطاع الخاص، تتسم بأهمية في إعمال حقوق الطفل،

وإذ تضع في اعتبارها العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠، وتشير إلى الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام اللذين يشكلان أساس العقد الدولي،

وإذ تؤكد من جديد الترابط بين جميع حقوق الإنسان وضرورة أن يؤخذ في الاعتبار الطابع العالمي للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في التنمية، وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة وترابطها وتشابكها بغية تعزيز حقوق الطفل وحمايتها،

أولاً- تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الصكوك

١- تحت مرة أخرى الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع على اتفاقية حقوق الطفل أو التصديق عليها أو الانضمام إليها على القيام بذلك على سبيل الأولوية، وإذ تشعر بالقلق إزاء العدد الكبير من التحفظات المبداة على الاتفاقية، تحت الدول الأطراف على سحب التحفظات التي لا تتماشى مع غرض الاتفاقية ومقصدها وعلى التفكير في إعادة النظر في التحفظات الأخرى بغية سحبها؛

٢- تحت الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع على البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة، أو التصديق عليهما أو الانضمام إليهما، على القيام بذلك، وتناشد الدول الأطراف على تنفيذهما تنفيذا كاملاً، وفقاً للمصالح الفضلى للطفل؛

٣- تطلب إلى الدول الأطراف أن تنفذ الاتفاقية تنفيذا كاملاً وأن تكفل احترام الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية دون تمييز من أي نوع، وأن تكون المصالح الفضلى للطفل هي الاعتبار الأساسي في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال، وأن تعترف بالحق الأصيل للطفل في الحياة وبضرورة ضمان بقاء الطفل ونمائه إلى أقصى حد ممكن، وأن يكون الطفل قادراً على التعبير عن آرائه بحرية في جميع المسائل التي تؤثر عليه وأن يتم الإصغاء إلى هذه الآراء وإيلائها الأهمية الواجبة وفقاً لسن الطفل ومدى نضجه؛

٤ - **تشدد** على أن تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالأطفال سيسهم في تنفيذ الاتفاقية؛

٥ - **تحث** الدول الأطراف على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لإعمال الحقوق المعترف بها في الاتفاقية، واطاعة في اعتبارها المادة ٤ من الاتفاقية، من خلال ما يلي:

(أ) تعزيز الهياكل الحكومية المعنية بالأطفال، بما في ذلك، عند الاقتضاء، الوزراء المسؤولين عن قضايا الأطفال والمفوضون المستقلون المعنيون بحقوق الطفل؛

(ب) كفالة التدريب الوافي والمنهجي في مجال حقوق الطفل للفئات الفنية التي تعمل مع الأطفال ولخدمتهم، بمن في ذلك القضاة المتخصصون والمسؤولون المكلفون بإنفاذ القوانين، والمحامون، والأخصائيون الاجتماعيون، والأطباء، والأخصائيون الصحيون، والمدرسون، وكفالة التنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية المعنية بحقوق الطفل، وتشجع الدول وهيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة على مواصلة تعزيز التعليم والتدريب في هذا الصدد؛

٦ - **تطلب** إلى جميع الدول أن تضع حدا لإفلات بعض مرتكبي الجرائم ضد الأطفال من العقاب، معترفة في هذا الصدد بالمساهمة المتمثلة في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية كوسيلة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وخاصة عندما يكون الأطفال ضحايا لجرائم خطيرة تشمل جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وأن تحيل مرتكبي مثل هذه الجرائم إلى العدالة، وألا تمنح عفوا عن هذه الجرائم؛

٧ - **تشجع** جميع الدول على تعزيز قدراتها الإحصائية الوطنية واستخدام إحصاءات مفصلة بحسب السن ونوع الجنس وغيرهما من العوامل ذات الصلة التي قد تفضي إلى تفاوتات، واستخدام مؤشرات إحصائية أخرى على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي بغية وضع سياسات وبرامج اجتماعية وتقييمها بحيث يتم استخدام الموارد الاقتصادية والاجتماعية بكفاءة وفعالية من أجل إعمال حقوق الطفل إعمالا تاما؛

٨ - **تطلب** إلى الدول الأطراف:

(أ) أن تكفل أن يكون أعضاء لجنة حقوق الطفل من ذوي المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة المعترف بها في الميدان الذي تشمله الاتفاقية وأن يعملوا بصفتهم الشخصية، على أن يراعى التوزيع الجغرافي العادل وكذلك النظم القانونية الرئيسية؛

(ب) أن تعزز تعاونها مع اللجنة وأن تفي، في الوقت المناسب، بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وبروتوكولها الاختياريين فيما يتصل بتقديم التقارير وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة حقوق الطفل، وأن تراعى كذلك التوصيات المقدمة من تلك اللجنة لدى تنفيذ أحكام الاتفاقية؛

٩ - **تقرر** أن تطلب إلى الأمين العام ما يلي:

(أ) أن يكفل توفير القدر المناسب من الموظفين والتسهيلات من الميزانية العادية للأمم المتحدة لكي تؤدي هذه اللجنة مهامها بفعالية وسرعة، وتدعو اللجنة إلى مواصلة تعزيز حوارها البناء مع الدول الأطراف وأداء مهامها بشفافية وفعالية؛

(ب) أن يحيط علماً بجهود اللجنة المتواصلة من أجل إصلاح أساليب عملها وأن يواصل النظر في المقترحات التي قُدمت حتى الآن، ومنها إمكانية العمل في قاعتين متوازيتين؛

١٠ - **تطلب** إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وآليات الأمم المتحدة، وجميع الأجهزة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الممثلون الخاصون والمقررون الخاصون والأفرقة العاملة، القيام بصورة منتظمة ومنهجية باتتبع نهج قوي يراعي حقوق الطفل في جميع الأنشطة التي يقومون بها لتنفيذ ولاياتهم، وأن تضمن تدريب موظفيها على الأمور المتعلقة بحماية الطفل، وتطلب إلى الدول أن تتعاون تعاوناً وثيقاً معها؛

١١ - **تطلب** إلى جميع الدول والجهات الفاعلة المعنية أن تواصل التعاون مع المقررين الخاصين والممثلين الخاصين التابعين لمنظومة الأمم المتحدة في أداء ولاياتهم، وترجو من الأمين العام تزويدهم بالقدر المناسب من الموظفين والتسهيلات من الميزانية العادية للأمم المتحدة، عندما يكون ذلك متوافقاً مع ولاية كل منهم، وتدعو الدول إلى مواصلة تقديم التبرعات حسب الاقتضاء، وتحث جميع الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على تزويدهم بتقارير شاملة لكي يتسنى لهم الوفاء بولاياتهم على أكمل وجه؛

ثانياً - حماية وتعزيز حقوق الطفل

الهوية والعلاقات الأسرية والتسجيل عند الولادة

١٢ - **تطلب** إلى جميع الدول:

(أ) أن تواصل تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان تسجيل جميع الأطفال فور ولادتهم بصرف النظر عن مركزهم، بما في ذلك من خلال النظر في اتباع إجراءات مبسطة وسريعة وفعالة؛

(ب) أن تتعهد باحترام حق الطفل في المحافظة على هويته، بما في ذلك جنسيته واسمه وعلاقاته الأسرية، على النحو الذي يعترف به القانون، دون تدخل غير مشروع، والقيام، حيثما يكون الطفل قد حُرِم بصورة غير قانونية من بعض أو كل العناصر المتصلة بهويته، بتوفير المساعدة والحماية الملائمتين له بغية إعادة إثبات هذه الهوية على وجه السرعة؛

(ج) أن تضمن إلى أقصى حد ممكن حق الطفل في معرفة أبويه وفي الحصول على رعايتهما، وأن تكفل عدم فصل الطفل عن والديه رغماً عنه، إلا عندما تقرر السلطات المختصة، رهناً بمراجعة قضائية، أن هذا الفصل ضروري لتحقيق المصالح الفضلى للطفل، على أن يكون قرارها هذا متفقاً مع القانون الساري والإجراءات المعمول بها وعلى أن تمنح جميع الأطراف المعنية فرصة للمشاركة في الإجراءات وإبداء آرائها، وفقاً للمادة ٩ من اتفاقية حقوق الطفل؛

(د) أن تعالج حالات الاختطاف الدولي للأطفال، واضعة في اعتبارها أن العنصر الأساسي هو مصلحة الطفل الفضلى، وتشجع الدول على التعاون المتعدد الأطراف والشائعي ضماناً لجملة أمور منها عودة الطفل إلى البلد الذي أقام فيه مباشرة قبل النقل أو الاحتجاز، وعلى إيلاء اهتمام خاص في هذا الصدد لحالات الاختطاف الدولي للأطفال على يد أحد أبويهم أو على يد أقارب آخرين؛

(هـ) أن تضمن، بالقدر المنسجم مع التزامات كل دولة، حق الطفل الذي يقيم والداه في دولتين مختلفتين في الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلا والديه، إلا إذا تعارض ذلك مع المصالح الفضلى للطفل، وذلك بتوفير سبل الوصول والزيارة في الدولتين وباحترام المبدأ القائل بالمسؤولية المشتركة للأبوين عن تربية أطفالهما ونمائهم؛

(و) أن تتخذ جميع التدابير المناسبة، لا سيما التدابير التعليمية، لمواصلة تعزيز مسؤولية الأبوين عن تعليم الأطفال وتنشئتهم وتربيتهم؛

الفقر

١٣ - تؤكد من جديد أن الاستثمار لصالح الأطفال وإعمال حقوقهم يسهمان في تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية ويعتبران من أكثر السبل فعالية لاستئصال الفقر في المدى البعيد، وتشجع الدول من ثم على جملة أمور منها تخصيص الموارد المالية، لا سيما في المجالات التي تساهم في تنمية الطفل بطريقة شمولية؛

١٤ - تطلب إلى الدول والمجتمع الدولي التعاون والتعاقد والمشاركة في الجهود العالمية الرامية إلى استئصال الفقر على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، إدراكاً منها أن تعزيز توفير الموارد وتوزيعها توزيعاً فعالاً ضروريان، على جميع هذه الصُّعد، لضمان بلوغ أهداف التنمية والحد من الفقر في أطرها الزمنية، كما وردت في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ولتعزيز تمتع الطفل بحقوقه؛

الصحة

١٥ - تطلب إلى جميع الدول أن تتخذ جميع التدابير المناسبة لإقامة نظم صحية وخدمات اجتماعية مستدامة وأن تكفل إمكانية الوصول إلى هذه النظم والخدمات دون تمييز، وأن تولي اهتماماً خاصاً لتوفير مستوى كاف من الغذاء والتغذية من أجل الوقاية من الأمراض وسوء التغذية، ولتوفير خدمات الرعاية الصحية قبل الولادة وبعدها، وللأحتياجات الخاصة للمراهقين، ولقضايا الصحة الإنجابية والجنسية، والأخطار الناجمة عن إساءة استعمال المخدرات وعن العنف، لا سيما لجميع الفئات الضعيفة، وتطلب إلى الدول الأطراف كافة أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لضمان حق جميع الأطفال، دون تمييز، في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه وفقاً للمادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الطفل ولتعريف منظمة الصحة العالمية للصحة؛

١٦ - تطلب أيضاً إلى جميع الدول أن تدعم وتعيد تأهيل الأطفال وأفراد أسرهم المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وأن تشرك الأطفال ومن يتولون رعايتهم، فضلاً عن القطاع الخاص، من أجل الوقاية الفعالة من حالات الإصابة بهذا الفيروس وذلك من خلال توفير المعلومات الصحيحة وإتاحة إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية والعلاج والفحص الميسورة الكلفة والطوعية والسرية، ومنها المنتجات الصيدلانية والتكنولوجيات الطبية التي يستطيع الجميع تحمل تكاليفها، على أن تولى الأهمية المناسبة لمنع انتقال هذا الفيروس من الأم إلى الطفل؛

التعليم

١٧ - تطلب إلى الدول كافة:

- (أ) الاعتراف بالحق في التعليم على أساس تكافؤ الفرص وذلك يجعل التعليم الابتدائي مجانياً وإلزامياً للجميع دون تمييز، وضمان أن تتاح لجميع الأطفال، بمن فيهم الفتيات والأطفال الذين هم في حاجة إلى حماية خاصة، والأطفال المعوقون، وأطفال السكان الأصليين، والأطفال المنتمون إلى أقليات، والأطفال من أصول إثنية مختلفة، إمكانية الحصول بدون تمييز على تعليم من نوعية جيدة، فضلاً عن جعل التعليم الثانوي متاحاً بوجه عام وفي متناول الجميع، وخاصة عن طريق الأخذ التدريجي بالتعليم المجاني، على أن يوضع في الاعتبار أن التدابير الخاصة بضمان المساواة في فرص الوصول، بما في ذلك الإجراءات التصحيحية، تساهم في تحقيق تكافؤ الفرص ومكافحة الاستبعاد وتأمين تعليم الطفل، وأن تقوم الدول الأطراف بوضع وتنفيذ برامج لتعليم الطفل، وفقاً للمادتين ٢٨ و ٢٩ من الاتفاقية؛
- (ب) وضع خطط عمل وطنية، أو تعزيز القائم منها، بغية تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع على نحو يكفل إنجاز جميع الفتيان والفتيات دورة كاملة من الدراسة الابتدائية، وتؤكد من جديد الدور التنسيقي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في هذا الصدد؛
- (ج) وضع وتنفيذ برامج لتوفير الخدمات الاجتماعية وتقديم الدعم للمراهقات من الحوامل والأمهات، وخاصة لتمكينهن من مواصلة تعليمهن وإكمالهن؛
- (د) التشجيع على تهيئة بيئة تعليمية خالية من جميع الحواجز التي تعوق تعليم المراهقات من الحوامل والأمهات؛
- (هـ) اتخاذ كافة التدابير الملائمة لمنع العنصرية والمواقف والسلوك المتسمين بالتمييز العنصري وكره الأجانب وذلك عن طريق التعليم مع مراعاة الدور الهام الذي يقوم به الأطفال في تغيير هذه الممارسات؛
- (و) ضمان استفادة الأطفال، منذ سن مبكرة، من التعليم ومن المشاركة في الأنشطة التي تنمي احترام حقوق الإنسان وتعزز نبذ العنف إزاء الذات والغير، بهدف غرس قيم وأهداف ثقافة السلام في نفوسهم، وتدعو الدول إلى وضع استراتيجيات وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تكون شاملة وفعالة وقائمة على المشاركة؛
- (ز) الحرص على أن تعكس برامج ومواد التعليم بشكل كامل تعزيز وحماية حقوق الإنسان وقيم السلام والتسامح والمساواة بين الجنسين، والاستفادة من كافة الفرص التي يتيحها العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠)؛
- (ح) تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات السريعة التطور لدعم التعليم بتكلفة معقولة، بما في ذلك التعليم المفتوح والتعليم من بُعد، مع الحد من عدم المساواة فيما يتعلق بفرص التعلم ونوعيته؛

١٨- تحت الدول على ما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير لحماية التلاميذ من العنف أو الأذى أو الاعتداء، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والتخويف وسوء المعاملة في المدارس، وإنشاء آليات للتظلم تتاح للأطفال وتكون مناسبة لسنهم، وإجراء تحقيقات شاملة وفورية في جميع أعمال العنف والتمييز؛

(ب) اتخاذ تدابير لوضع حد لاستخدام العقوبة البدنية في المدارس؛

التحرر من العنف

١٩- ترحب بإنشاء أمانة لدراسة الأمين العام عن مسألة العنف ضد الأطفال، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، وتدعو الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها، بما فيها لجنة حقوق الطفل، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة، إلى أن تقدم دعمها الموضوعي وكذلك، عند الاقتضاء، دعمها المالي، بما في ذلك عن طريق التبرعات، من أجل إجراء الدراسة بشكل فعال، وتدعو المنظمات غير الحكومية إلى الإسهام في الدراسة، آخذة في اعتبارها توصيات اللجنة التي قدمت في أعقاب مناقشتيها العامتين بشأن العنف ضد الأطفال اللتين جرتا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ و٢٠٠١، وتشجع، كذلك، الخبر المستقل على السعي أيضاً إلى إشراك الأطفال في الدراسة، مراعيًا أعمارهم ومدى نضجهم؛

٢٠- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مرحلياً موضوعياً عن الدراسة إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين وأن يقدم إليها في دورتها الثانية والستين الدراسة المعمقة النهائية لكي تنظر فيها، بهدف تقييم كل ما يمكن اتخاذه مستقبلاً من تدابير تكميلية وإجراءات؛

٢١- تطلب إلى جميع آليات حقوق الإنسان ذات الصلة، ولا سيما المقررون الخاصون والأفرقة العاملة، كل في إطار ولايته، إيلاء اهتمام للحالة الخاصة للعنف ضد الأطفال، بما يعكس خبراتهم في هذا الميدان؛

٢٢- تطلب إلى جميع الدول أن تتخذ كافة التدابير الملائمة، الوطنية منها والثنائية والمتعددة الأطراف، لمنع كافة أشكال العنف البدني والجنسي والنفسي ضد الأطفال وحمايتهم منها، بما في ذلك العنف الذي يقع في أوساط منها الأسرة، أو المؤسسات العامة أو الخاصة، أو المجتمع، أو العنف الذي يرتكبه أو يتغاضى عنه الأفراد أو الأشخاص الاعتباريون أو الدولة؛

٢٣- تطلب أيضاً إلى جميع الدول أن تحقق في حالات التعذيب وغيره من أشكال العنف ضد الأطفال وأن تعرض هذه الحالات على السلطات المختصة لغرض مقاضاة المسؤولين عن هذه الممارسات وإنزال العقوبات التأديبية أو الجزائية المناسبة بهم؛

ثالثاً- عدم التمييز

٢٤- تطلب إلى جميع الدول أن تكفل تمتع الأطفال بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تمييز من أي نوع كان؛

٢٥- **تلاحظ مع القلق** وجود عدد كبير من الأطفال، ولا سيما البنات، بين ضحايا العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتؤكد ضرورة تضمين برامج مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تدابير خاصة تتفق مع مبدأ مصالح الطفل الفضلى واحترام آرائه، بغية إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لحقوق وحالة الأطفال ضحايا هذه الممارسات، وتطلب إلى الدول تقديم دعم خاص للخدمات المطلوبة لهؤلاء الأطفال وضمان تمتعهم بهذه الخدمات على قدم المساواة؛

٢٦- **تطلب** إلى جميع الدول التي تعيش فيها أقليات إثنية أو دينية أو لغوية أو يوجد فيها أشخاص تعود أصولهم إلى السكان الأصليين إلى عدم حرمان أي طفل ينتمي إلى أقلية من هذه الأقليات أو إلى السكان الأصليين من حقه في التمتع، مع أفراد مجموعته الآخرين، بثقافته، والمجاهرة بدينه وممارسة شعائر هذا الدين، واستخدام لغته؛

الطفلة

٢٧- **تطلب** إلى جميع الدول اتخاذ كل ما يلزم من تدابير، بما في ذلك إجراء الإصلاحات القانونية عند الاقتضاء، من أجل:

(أ) ضمان تمتع البنات بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمتعاً كاملاً ومتساوياً، واتخاذ إجراءات فعالة ضد انتهاكات هذه الحقوق والحريات، ووضع البرامج والسياسات على أساس حقوق الطفل، مع وضع الحالة الخاصة للبنات في الاعتبار؛

(ب) القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد البنات، بما في ذلك وأد البنات واختيار نوع الجنس قبل الولادة، والاعتصاب، والاعتداء الجنسي، والممارسات التقليدية أو العرفية الضارة، ومنها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتفضيل الأبناء، والتزويج دون موافقة الشخصين المعتمز تزويجهما موافقة حرة وتامة، والتزويج في سن مبكرة، والتعقيم القسري، ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه الممارسات، وذلك بسن التشريعات وإنفاذها والقيام، عند الاقتضاء، بوضع خطط أو برامج أو استراتيجيات وطنية شاملة ومتعددة التخصصات ومنسقة لحماية الطفلات؛

الأطفال المعوقون

٢٨- **تطلب** إلى جميع الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تمتع الأطفال المعوقين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة، في المجالات العامة والخاصة على السواء، بما في ذلك إمكانية حصولهم على تعليم جيد ورعاية صحية جيدة، وحمايتهم من العنف وسوء المعاملة والإهمال، وأن تقوم، عند اللزوم، بوضع وإنفاذ تشريعات تحظر التمييز ضد الأطفال المعوقين حرصاً على كرامتهم، وتعزيزاً لاعتمادهم على أنفسهم وتيسيراً لمشاركتهم النشطة وإدماجهم في المجتمع، مع مراعاة الوضع الصعب بصفة خاصة للأطفال المعوقين الذين يعيشون في فقر؛

٢٩- **تشجع** اللجنة المختصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم على النظر في مسألة الأطفال المعوقين أثناء مداولاتها؛

الأطفال المهاجرون

٣٠- **تطلب** إلى جميع الدول أن تكفل للأطفال المهاجرين التمتع بجميع حقوق الإنسان، فضلاً عن إمكانية تلقي الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم الجيد؛ وينبغي للدول أن تكفل للأطفال المهاجرين، وخاصة منهم الأطفال الذين لا مرافق لهم، لا سيما ضحايا العنف والاستغلال، الحصول على حماية ومساعدة خاصتين؛

رابعاً - حماية وتعزيز حقوق الطفل في الحالات الصعبة للغاية

الأطفال الذين يعملون و/أو يعيشون في الشارع

٣١- **تطلب** إلى جميع الدول أن تمنع انتهاكات حقوق الأطفال الذي يعملون و/أو يعيشون في الشارع، بما في ذلك التمييز، والاحتجاز التعسفي، والإعدام خارج نطاق القضاء أو تعسفاً أو بإجراءات موجزة، والتعذيب، وجميع أنواع العنف والاستغلال، وإحالة مرتكبي هذه الانتهاكات إلى القضاء، واعتماد وتنفيذ سياسات لحماية هؤلاء الأطفال وإعادة تأهيلهم اجتماعياً ونفسياً وإعادة إدماجهم، وأن تعتمد كذلك استراتيجيات اقتصادية واجتماعية وتربوية لمعالجة مشاكل الأطفال الذين يعملون و/أو يعيشون في الشارع؛

الأطفال اللاجئين والأطفال المشردون داخلياً

٣٢- **تطلب** إلى جميع الدول أن تحمي الأطفال اللاجئين والأطفال طالبي اللجوء والأطفال المشردين داخلياً، لا سيما الأطفال الذين لا مرافق لهم، ممن يتعرضون بشكل خاص لمخاطر لها صلة بصراع مسلح، كالتجنيد والعنف والاستغلال الجنسيين، وأن تولي اهتماماً خاصاً لبرامج إعادة توطينهم طوعاً إلى أوطانهم، وحيثما أمكن، لإدماجهم وإعادة توطينهم محلياً، وأن تولي الأولوية لتعقب الأسر ولم شملها، وأن تتعاون، عند الاقتضاء، مع المنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات الدولية التي تعنى باللاجئين؛

عمل الأطفال

٣٣- **تطلب** إلى جميع الدول أن تحوّل إلى واقع ملموس التزامها بالقضاء التدريجي والفعال على عمل الأطفال الذي يُحتمل أن يكون خطراً عليهم أو متعارضاً مع تعليمهم، أو أن يكون ضاراً بصحتهم أو نموهم الجسدي أو الذهني أو الروحي أو الأخلاقي أو الاجتماعي، وأن تعمد فوراً إلى القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وتشجيع التعليم بوصفه استراتيجية رئيسية بهذا الخصوص، بما في ذلك وضع برامج للتدريب المهني والتلمذة الصناعية، وإدماج الأطفال العاملين في نظام التعليم الرسمي، والقيام، عند اللزوم وبالتعاون مع المجتمع الدولي، باستكشاف واستنباط سياسات اقتصادية تعالج العوامل التي تسهم في ظهور هذه الأشكال من عمل الأطفال؛

٣٤- **تحث** جميع الدول التي لم تُصدّق بعد على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٩ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها (الاتفاقية رقم ١٨٢)، واتفاقية عام ١٩٧٣ بشأن الحد الأدنى لسن العمل (الاتفاقية رقم ١٣٨)، أو التي لم تنفذها على أن تفعل ذلك، وتهيب بالدول الأطراف في هذين الصكّين أن تنفذها تنفيذاً كاملاً وأن تمتثل لالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير في حينها؛

الأطفال المدعى أنهم خرَقوا قانون العقوبات أو المعترف بأنهم قد خرَقوه

٣٥ - تطلب إلى:

(أ) جميع الدول، ولا سيما منها الدول التي لم تُلغَ فيها عقوبة الإعدام، الامتثال لما تعهدت به من التزامات بموجب الأحكام ذات الصلة من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها بشكل خاص المادتان ٣٧ و ٤٠ من اتفاقية حقوق الطفل، والمادتان ٦ و ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مع مراعاة الضمانات التي تكفل حماية حقوق المحكوم عليهم بالإعدام والضمانات المنصوص عليها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٤ المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤ و ١٩٨٩/٦٤ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩؛ وتطلب إلى تلك الدول أن تلغي، بمقتضى القانون وبأسرع وقت ممكن، عقوبة الإعدام بحق من لم يكونوا قد بلغوا سن الثامنة عشرة عند ارتكابهم الجريمة؛

(ب) جميع الدول أن تحمي الأطفال المحرومين من حريتهم من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(ج) جميع الدول أن تتخذ خطوات مناسبة لضمان الامتثال للمبدأ القاضي بأن حرمان الأطفال من حريتهم هو إجراء لا ينبغي استخدامه إلا كتدبير من تدابير الملاذ الأخير، ولأقصر فترة مناسبة من الوقت، ولا سيما قبل المحاكمة، ولضمان تزويد الأطفال، عند القبض عليهم أو احتجازهم أو سجنهم، بمساعدة قانونية كافية وفصلهم عن الكبار إلى أقصى حد ممكن، إلا إذا ارتبي أن عدم القيام بذلك يخدم مصلحتهم الفضلى؛ وأن تتخذ أيضاً خطوات مناسبة لضمان ألا يُحكَم على أي طفل محتجز بالعمل القسري، أو بعقوبة جسدية، أو يُحرَم من إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والنظافة والإصحاح البيئي والتربية والتعليم الأساسي والتدريب المهني، أو من توفير هذه الخدمات له، واطاعة في اعتبارها الاحتياجات الخاصة للأطفال المعوقين قيد الاحتجاز، وذلك وفقاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل؛

٣٦ - تشجع الدول على وضع إحصاءات وطنية مصنفة في مجال قضاء الأحداث، بما فيها إحصاءات عن الأطفال المعتقلين؛

خامساً- منع واستئصال بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة

٣٧ - تطلب إلى جميع الدول:

(أ) أن تتخذ جميع التدابير الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف المناسبة وذلك، في جملة أمور، لتطوير القوانين الوطنية وتخصيص الموارد اللازمة لوضع سياسات وبرامج وممارسات طويلة الأجل، ولجمع بيانات شاملة ومفصلة بحسب نوع الجنس، وتيسير مشاركة الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي في وضع الاستراتيجيات وكفالة التنفيذ الفعلي للصكوك الدولية ذات الصلة بمنع ومكافحة الاتجار بالأطفال وبيعهم لأي غرض من الأغراض وبأي شكل من الأشكال، بما في ذلك نقل أعضاء الأطفال بهدف الربح، واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الخليعة، وتشجع جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام على التعاون في بذل الجهود تحقيقاً لهذه الغاية؛

(ب) أن تزيد التعاون على جميع الأصعدة لمنع إنشاء شبكات الاتجار بالأطفال وتفكيكها؛

(ج) أن تنظر في التصديق على بروتوكول منع وقوع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أو في الانضمام إليه؛

(د) أن تحرم وتعاقب فعلياً على جميع أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء الجنسي عليهم، بما في ذلك داخل الأسرة أو لأغراض تجارية، واستغلال الأطفال في المواد الخليعة وفي البغاء، والسياحة لغرض ممارسة الجنس مع الأطفال، وبيع الأطفال وأعضائهم، واستخدام شبكة الإنترنت لهذه الأغراض، مع الحرص، في معاملة نظام العدالة الجنائية للضحايا من الأطفال، على أن تكون مصالح الطفل الفضلى هي الاعتبار الرئيسي، واتخاذ تدابير فعالة ضد تجريم الأطفال ضحايا الاستغلال، واتخاذ تدابير فعالة لضمان مقاضاة المجرمين، سواء كانوا محليين أو أجنبية، على أيدي السلطات الوطنية المختصة، إما في البلد الذي ارتكبت فيه الجريمة أو في موطن مرتكبها أو في بلد المقصد، وفقاً لأصول المحاكمة العادلة؛

(هـ) أن تعالج بفعالية، في حالات بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة، احتياجات الضحايا، بما في ذلك شفاؤهم جسدياً ونفسياً وإعادة إدماجهم في المجتمع إدماجاً كاملاً؛

(و) أن تكافح وجود سوق تشجع مثل هذه الممارسات الإجرامية إزاء الأطفال، وتتصدى للعوامل المؤدية إلى هذه الممارسات، بما في ذلك من خلال اعتماد تدابير وقائية وإنفاذية تستهدف الزبائن أو الأفراد الذين يستغلون الأطفال جنسياً أو يعتدون عليهم جنسياً، وتطبيق هذه التدابير تطبيقاً فعالاً، فضلاً عن ضمان توعية الجمهور بذلك؛

(ز) أن يقدم بعضها لبعض أقصى قدر من المساعدة فيما يتعلق بعمليات التحقيق أو الإجراءات الجنائية أو إجراءات تسليم المجرمين في الدعاوى المقامة بشأن الجرائم المحددة في الفقرة ١ من المادة ٣ من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة، بما في ذلك تقديم المساعدة في مجال الحصول على ما في حوزتها من أدلة لازمة لهذه الإجراءات؛

(ح) أن تسهم في القضاء على بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة، وذلك باتباع نهج شمولي يتصدى للعوامل المساهمة في ذلك، ومنها التخلف، والفقر، والتفاوت الاقتصادي، وإجحاف النظم الاجتماعية - الاقتصادية، وتفكك الأسرة، ونقص التعليم، والهجرة من الأرياف إلى المدن، والتمييز بين الجنسين، وسلوك الراشدين سلوكاً غير مسؤول في مجال الجنس، والممارسات التقليدية الضارة، والتزاعات المسلحة، والاتجار بالأطفال؛

٣٨- **تطلب** إلى المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة أن يقدم إليها تقريراً في دورتها الحادية والستين؛

سادساً - حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة

٣٩- **تعيد تأكيد** ما للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان من دور أساسي في تعزيز وحماية حقوق ورفاهية الأطفال، بمن فيهم الأطفال في الصراعات المسلحة، وتحيط علماً بأهمية المناقشات التي أجراها مجلس الأمن وقراريه ١٣٧٩ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ و١٤٦٠ (٢٠٠٣) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وتعهدته بإيلاء اهتمام خاص لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة ولرفاهيتهم وحقوقهم لدى اتخاذ إجراءات تهدف إلى الحفاظ على السلم والأمن، بما في ذلك تضمين الولايات المسندة إلى عمليات حفظ السلام أحكاماً تنص على حماية الأطفال، فضلاً عن إشراك مستشارين في شؤون حماية الأطفال في هذه العمليات؛

٤٠ - **تشدد** على الأهمية المستمرة لخطّة عمل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن الأطفال المتأثرين بالتزاعات المسلحة، وللقرار الذي اعتمده في هذا الشأن المؤتمر الدولي السابع والعشرون لرابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛

٤١ - **تدرك** أن الجرائم التي تنطوي على العنف الجنسي وجرائم تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة أو استخدامهم للمشاركة مشاركة نشطة في أعمال القتال في الصراعات المسلحة، الدولية منها وغير الدولية، قد أدرجت ضمن جرائم الحرب في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (A/CONF.183/9)؛

٤٢ - **تطلب** إلى الدول:

(أ) أن تضع حداً لتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة خلافاً لأحكام القانون الدولي، ولما تعهدت به من التزامات بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، واتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٩ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها (الاتفاقية رقم ١٨٢)؛

(ب) أن تقوم، لدى التصديق على البروتوكول الاختياري، برفع السن الدنيا للتجنيد الطوعي في قواتها المسلحة الوطنية من السن المحددة في الفقرة ٣ من المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل، مع مراعاة أن الأشخاص دون سن الثامنة عشرة لهم الحق، بموجب الاتفاقية، في حماية خاصة، وأن تعتمد ضمانات محددة لتكفل ألا يكون التجنيد إكراهاً أو قسراً؛

(ج) أن تتخذ جميع التدابير الممكنة عملياً لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من قِبَل جماعات مسلحة، من غير القوات المسلحة التابعة للدولة، بما في ذلك اتخاذ التدابير القانونية اللازمة لحظر هذه الممارسات وتجريمها؛

(د) أن تتخذ كافة التدابير الممكنة لضمان تسريح الأطفال المجندين في النزاعات المسلحة وتجريدهم من السلاح بصورة فعالة ولتنفيذ تدابير فعالة لإعادة تأهيلهم وشفائهم بدنياً ونفسياً وإعادة دمجهم في المجتمع، مع مراعاة حقوق الفتيات واحتياجاتهن وقدراتهن الخاصة؛

٤٣ - **تدرك** أن التعليم جزء لا يتجزأ من عملية تسريح الأطفال المتورطين في الصراعات المسلحة ونزع سلاحهم بشكل فعال، وإعادة تأهيلهم، وإنعاشهم بدنياً ونفسياً وإعادة إدماجهم في المجتمع، ووسيلة لتيسير عودة هؤلاء الأطفال إلى الحياة الطبيعية وتدريب رئيسي لحمايتهم من إعادة تجنيدهم من قبل أطراف في نزاع مسلح ومن الاعتداء عليهم واستغلالهم جنسياً ومن غير ذلك من الانتهاكات؛

٤٤ - **تطلب** إلى:

(أ) جميع الدول وسائر الأطراف في الصراعات المسلحة أن تحترم القانون الإنساني الدولي احتراماً تاماً، وتطلب في هذا الصدد إلى الدول الأطراف أن تحترم احتراماً تاماً أحكام اتفاقيات جنيف المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها لعام ١٩٧٧؛

(ب) الجماعات المسلحة، من غير القوات المسلحة التابعة للدولة ذات الصلة، أن تمتنع عن تجنيد أو استخدام الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية، مهما كانت الظروف؛

(ج) جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة والمنظمات الإقليمية المعنية أن تدمج حقوق الطفل في جميع أنشطتها في حالات الصراع والحالات التي تعقب النزاع، وأن تضمن تدريب موظفيها والعاملين فيها على حماية الأطفال تدريباً كافياً وأن تيسر مشاركة الأطفال في وضع استراتيجيات بهذا الخصوص، مع الحرص على إتاحة الفرص لهم لإبداء آرائهم؛

(د) جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تواصل دعم الجهود الوطنية والدولية في مجال إزالة الألغام وحظرها، بما في ذلك عن طريق تقديم التبرعات المالية، وتقديم المساعدة إلى الضحايا وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وبرامج التوعية بالألغام، وعمليات إزالة الألغام، ومساعدة ضحاياها، وإعادة التأهيل الذي يركز على الأطفال، وتشير إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ وترحب بما للتدابير التشريعية المحددة وغيرها من التدابير المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد من آثار إيجابية على الأطفال، وتشير أيضاً إلى البروتوكول المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة الأخرى (البروتوكول المعدل الثاني) الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وتنفيذ هذه الصكوك من جانب الدول التي تصبح أطرافاً فيها؛

٤٥ - **توصي** بأن يجري، حيثما يتم فرض عقوبات، وبشكل خاص في سياق النزاعات المسلحة، تقييم ورصد تأثير هذه العقوبات على الأطفال، وعندما تكون هناك إعفاءات لأسباب إنسانية، بأن تركز هذه الإعفاءات على الأطفال وبأن تصاغ استناداً إلى مبادئ توجيهية واضحة بشأن تطبيقها، تصدياً لما قد تُحدثه العقوبات من آثار سلبية، وتعيد تأكيد توصيات الجمعية العامة والمؤتمر الدولي لرابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛

سابعاً- التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي

٤٦ - **تشجع** الدول على التعاون، بطرق منها التعاون التقني الثنائي والمتعدد الأطراف والمساعدة المالية، على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل، ومنها منع أي نشاط يتعارض مع حقوق الطفل، وعلى إعادة تأهيل الضحايا ودمجهم في المجتمع، وأن يتم القيام بهذه المساعدة وبهذا التعاون بالتشاور فيما بين الدول المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة، فضلاً عن الجهات الفاعلة الأخرى المختصة؛

٤٧ - **تشجع** أيضاً الدول على تعزيز الإجراءات الرامية إلى إعادة إدماج الأطفال الذين يعيشون ظروفًا صعبة في المجتمع، مراعيةً في ذلك جملة أمور منها الآراء والمهارات والقدرات التي قد تتكون لدى هؤلاء الأطفال في الظروف التي كانوا يعيشون فيها، مع السعي إلى مشاركتهم الهادفة، عند الاقتضاء؛

ثامناً

٤٨ - تقرر:

(أ) أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والستين تقريراً عن حقوق الطفل، مشفوعاً بمعلومات عن حالة اتفاقية حقوق الطفل وعن المشاكل التي تناولها هذا القرار؛

(ب) أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٦

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٥٢ صوتاً مقابل صوت واحد.

انظر الفصل الثالث عشر.]

٤٩/٢٠٠٤ - العنف ضد العاملات المهاجرات

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى جميع القرارات السابقة بشأن العنف ضد العاملات المهاجرات التي اعتمدها الجمعية العامة، ولجنة وضع المرأة، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ولجنة حقوق الإنسان، وكذلك إلى الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة،

وإذ تؤكد من جديد الأحكام المتعلقة بالعاملات المهاجرات الواردة في الوثائق التي تمخض عنها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، ونتائج ما تجرته هذه المؤتمرات من استعراضات كل خمس سنوات،

وإذ ترحب ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال المكمل لهذه الاتفاقية، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ و ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ على التوالي، وإذ تحيط علماً مع التقدير ببدء نفاذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣،

وإذ تذكّر بالأحكام ذات الصلة التي تنطبق على العاملات المهاجرات في إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/CONF.189/12 و Corr.1)،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة القضاء على التمييز العنصري ضد المهاجرين، بمن فيهم العمال المهاجرون، في قضايا مثل الاستخدام والخدمات الاجتماعية ومن بينها التعليم والصحة، فضلاً عن إمكانية الوصول إلى العدالة، وأن معاملتهم يجب أن تكون متفقة مع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وخالية من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وإذ تلاحظ وجود أعداد كبيرة من النساء من البلدان النامية وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية اللواتي ما زلن يتجهن نحو البلدان الأيسر حالاً بحثاً عن أسباب الرزق لأنفسهن ولأسرهن نتيجة للفقير والبطالة وغيرهما من الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية، وإذ تسلم بواجب البلدان الأصلية في تهيئة الأوضاع التي توفر فرص العمل والأمن الاقتصادي لمواطنيها،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار ورود تقارير تفيد بارتكاب تجاوزات وأعمال عنف خطيرة ضد العاملات المهاجرات من جانب بعض أصحاب العمل في بعض البلدان المضيفة ومن جانب المتجرين في بعض البلدان،

وإذ تشجعها بعض التدابير التي اعتمدها بعض الدول المستقبلية لتخفيف محنة العاملات المهاجرات المقيمت في مناطق تخضع لولايتها،

وإذ تسلم بأهمية استمرار التعاون على الصعد الثنائية والإقليمية والأفريقية والدولية لحماية وتعزيز حقوق العاملات المهاجرات ورفاهيتهن،

وإذ تلاحظ أن العاملات المهاجرات معرضات للعنف بوجه خاص،

١ - تحيط علماً بمذكرة الأمين العام (E/CN.4/2004/71)، وتقريره عن العنف ضد العاملات المهاجرات المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين (A/58/161)؛

٢ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين (Add.1-4 E/CN.4/2004/76) الذي يركز على تحليل أوضاع الخادمت المتزليات المهاجرات؛

٣ - تهيب بجميع الحكومات أن تتخذ كل التدابير اللازمة لضمان تمتع العاملات المهاجرات بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً وتشجع الحكومات على التماس السبل الكفيلة بالقضاء على أسباب تعرضهن للخطر؛

٤ - تهيب أيضاً بالحكومات المعنية، ولا سيما حكومات بلدان المنشأ والمقصد، أن تفرض جزاءات عقابية، إذا لم تكن قد فعلت ذلك، من أجل معاقبة المتجرين ومرتكبي العنف ضد العاملات المهاجرات، وأن تقوم ما أمكن بتزويد ضحايا العنف والاتجار بكامل المساعدة العاجلة كالمشورة، والمساعدة القانونية والقنصلية، والإيواء المؤقت، وغير ذلك من التدابير التي تُمكنهن من الحضور أثناء الإجراءات القضائية، وبتأمين عودتهن إلى بلد المنشأ مُكرّمت مُعزّزات، وأن تضع خططاً لإعادة إدماج العاملات المهاجرات العائدات وإعادة تأهيلهن؛

٥- تدعو الدول المعنية، ولا سيما دول بلدان المنشأ والمقصد، إلى النظر في اعتماد تدابير قانونية ضد الوسطاء الذين يعتمدون تشجيع تحركات العمال السرية ويستغلونعاملات المهاجرات، منتهكين بذلك كرامتهن الإنسانية؛

٦- تؤكد مجدداً بقوة على أن من واجب الدول الأطراف في اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣ ضمان الاحترام والمراعاة الكاملين للاتفاقية، ولا سيما المادة ٣٦ المتعلقة بحق الرعايا الأجانب، بغض النظر عن وضع هجرتهم، في الاتصال بموظف قنصلي من دولتهم في حالة احتجازهم، وعلى أن الدولة التي يتم فيها الاحتجاز مُلزمة بتعريف الرعايا الأجانب بهذا الحق؛

٧- تشجع الدول على النظر في التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها الإضافيين- بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وبروتوكول منع وجمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال-، وكذلك الاتفاقية الخاصة بالرق لعام ١٩٢٦؛

٨- تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والستين في إطار البند المناسب من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٦

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الرابع عشر.]

٥٠/٢٠٠٤ - الأشخاص المفقودون

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وأحكامه،

وإذ تسترشد أيضاً بمبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧، وبالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، وإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، في حزيران/يونيه ١٩٩٣،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٠/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وإلى قرار الجمعية العامة ٢٠٧/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وإذ تلاحظ **ببالغ القلق** استمرار التزاعمات المسلحة في مختلف أرجاء العالم، وهي نزاعات تؤدي في كثير من الأحيان إلى انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان،

وإذ تلاحظ في هذا الشأن أن قضية الأشخاص المعتبرين في عداد المفقودين فيما يتصل بالتراعات المسلحة الدولية، ولا سيما الأشخاص الذين وقعوا ضحية انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، لا يزال لها تأثير سلبي على الجهود الهادفة إلى إنهاء هذه التراعات،

وإذ ترحب بقيام لجنة الصليب الأحمر الدولية بعقد المؤتمر الدولي للخبراء الحكوميين وغير الحكوميين في الفترة من ١٩ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ في جنيف حول موضوع "المفقودون: العمل على حل مشكلة غير المعروف مصيرهم نتيجة للتراع المسلح أو العنف الداخلي، ومساعدة أسرهم"، وبالملاحظات والتوصيات التي قدمتها بصدد معالجة مشاكل الأشخاص المفقودين وأسرهم،

وإذ ترحب أيضاً بالعهود التي قطعها على أنفسهم المشاركون في المؤتمر الدولي الثامن والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي عقد في جنيف في الفترة من ٢ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وذلك من خلال اعتمادهم برنامج العمل الإنساني، ولا سيما الهدف العام ١ فيه وعنوانه "احترام الأشخاص المفقودين نتيجة للتراعات المسلحة أو غيرها من حالات العنف المسلح ورد الكرامة لهم ولأسرهم"،

١- **تحث** الدول على التقيد تقيداً صارماً بمراعاة واحترام وضمائم احترام قواعد القانون الإنساني الدولي، كما هي مبينة في اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وفي بروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧، بالنسبة للدول الأطراف؛

٢- **تهيب** بالدول التي هي أطراف في نزاع مسلح أن تتخذ جميع التدابير الملائمة للحيلولة دون أن يصبح الأشخاص مفقودين في إطار نزاع مسلح، وأن تبين مصير الأشخاص الذين يبلغ عن فقدانهم نتيجة لهذه الحالة؛

٣- **تؤكد من جديد** حق الأسر في معرفة مصير أفرادها وأقاربها المعتبرين في عداد المفقودين فيما يتصل بالتراعات المسلحة؛

٤- **تؤكد من جديد أيضاً** أنه يتعين على كل طرف من أطراف نزاع ما أن يقوم، حالما تسمح الظروف بذلك، وعلى الأكثر اعتباراً من انتهاء الأعمال العدائية الفعلية، بالبحث عن الأشخاص الذين اعتبرهم أحد الأطراف المعادية في عداد المفقودين؛

٥- **تهيب** بالدول التي هي أطراف في نزاع مسلح أن تتخذ خطوات فورية لتحديد هوية ومصير الأشخاص المعتبرين في عداد المفقودين فيما يتصل بالتراع المسلح؛

٦- **تطلب** إلى الدول أن تولي أقصى درجة من الاهتمام لحالات الأطفال المعتبرين في عداد المفقودين فيما يتصل بالتراعات المسلحة وأن تتخذ التدابير المناسبة للبحث عن هؤلاء الأطفال وتحديد هويتهم؛

٧- **تدعو** الدول التي هي أطراف في نزاع مسلح إلى التعاون تعاوناً كاملاً مع لجنة الصليب الأحمر الدولية في تحديد مصير الأشخاص المفقودين وأن تتبع نهجاً شاملاً إزاء هذه القضية، بما في ذلك جميع الآليات العملية وآليات التنسيق التي قد تدعو الحاجة إليها، على أن يقوم هذا النهج على الاعتبارات الإنسانية وحدها؛

- ٨- تحث الدول وتشجع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة مشكلة الأشخاص المعترين في عداد المفقودين فيما يتصل بالتزاعات المسلحة وتقديم المساعدة المناسبة حسب ما تطلبه الدول المعنية؛
- ٩- تدعو جميع آليات وإجراءات حقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، إلى تناول مشكلة الأشخاص المعترين في عداد المفقودين فيما يتصل بالتزاعات المسلحة في ما ستقدمه مستقبلاً من تقارير إلى اللجنة؛
- ١٠- تطلب إلى الأمين العام أن يوجه نظر جميع الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة المختصة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، والمنظمات الإنسانية الدولية إلى هذا القرار؛
- ١١- تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛
- ١٢- تقرر إبقاء المسألة قيد النظر في دورتها الثانية والستين.

الجلسة ٥٦

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بأغلبية ٥٢ صوتاً مقابل لا شيء، وامتناع عضو واحد
عن التصويت. انظر الفصل الرابع عشر.]

٥١/٢٠٠٤ - حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٤٧/١٣٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وقرارات الجمعية اللاحقة حول الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها هي ١٩٩٥/٢٤ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٥، فضلاً عن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥ ومقرره ١٩٩٨/٢٤٦ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ بشأن ولاية الفريق العامل المعني بالأقليات التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وإذ تحيط علماً بقرار اللجنة الفرعية ٢٣/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بشأن حقوق الأقليات، وبالتوصيات الواردة فيه،

وإذ ترى أن تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية ولغوية يسهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي والسلام ويثريان التنوع الثقافي للمجتمع وتراثه،

وإذ تحيط علماً بقرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة، الذي أكدت فيه الجمعية، جملة أمور أهمها ضرورة حماية الهوية الإثنية والثقافية والدينية للأقليات، حيثما وجدت،

وإذ يساورها القلق من تكرر وحدّة المنازعات والصراعات التي تتعلق بالأقليات في بلدان كثيرة والتي أسفرت عن نتائج مأساوية في الكثير من الأحيان، وإزاء معاناة الأشخاص المنتمين إلى أقليات معاناة غير متناسبة في كثير من الأحيان من آثار النزاعات المؤدية إلى انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بهم وتعرضهم تعرضاً شديداً للتشريد بطرق منها نقل السكان، وتدفقات اللاجئين، وإعادة التوطين القسري،

وإذ يساورها القلق أيضاً إزاء تعرض الأشخاص المنتمين إلى أقليات للأذى والتهميش في حالات الاضطراب السياسي أو الاقتصادي،

وإذ تؤكد أن اتخاذ تدابير فعالة وتهيئة أوضاع مؤاتية لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية ولغوية، بما يضمن على نحو فعال عدم التمييز والمساواة للجميع، فضلاً عن الاشتراك الكامل والفعال في المسائل التي تمسهم، إنما يسهمان في الحيلولة دون نشوء مشاكل وحالات حقوق إنسان متصلة بالأقليات وفي تسوية هذه المشاكل والحالات بطريقة سلمية،

وإذ تؤكد أهمية القيام، في الوقت المناسب، بتحديد مشاكل وحالات حقوق الإنسان المتصلة بأقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية ولغوية،

وإذ تعترف بضرورة تعزيز التسامح داخل المجتمعات، بطرق منها التثقيف، وخاصة التثقيف في مجال حقوق الإنسان،

وإذ ترحب بعمل الفريق العامل المعني بالأقليات، واهتمامه بمشاركة ممثلي الأقليات في مداولاته،

١- تؤكد من جديد التزام الدول بالسماح للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية ولغوية بممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ممارسة كاملة وفعالة دون أي تمييز وعلى قدم المساواة الكاملة أمام القانون، وفقاً لما ينص عليه الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية؛

٢- تحث جميع الدول على أن تقوم بتعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية ولغوية، على النحو المنصوص عليه في الإعلان، وأن تتخذ، بحسب الاقتضاء، ومع تطبيق منظور جنساني، جميع التدابير الدستورية والتشريعية والإدارية وغيرها من التدابير اللازمة لتعزيز الإعلان ووضع موضع التنفيذ، بما في ذلك إتاحة تكافؤ الفرص في مجال التعليم وتيسير مشاركتهم الكاملة في التقدم الاقتصادي والتنمية؛

٣- تحث الدول على إيلاء اهتمام خاص لما يترتب على العنصرية، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من آثار سلبية على حالة الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية ولغوية،

وتوجه النظر إلى الأحكام ذات الصلة في إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (A/CONF.189/12) و(Corr.1)، بما فيها الأحكام المتصلة بأشكال التمييز المتعدد الجوانب؛

٤- **تهيب** بالدول إلى إيلاء اهتمام خاص لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للأطفال المنتمين إلى أقليات، على أن تراعي احتمال تعرض البنات والبنين لأنواع مختلفة من المخاطر؛

٥- **تهيب أيضاً** بالدول إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية المعالم الثقافية والدينية للأقليات القومية أو الإثنية والأقليات الدينية واللغوية؛

٦- **تدعو** هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان، لدى نظرها في التقارير المقدمة من الدول الأطراف، وكذلك المسؤولين عن الإجراءات الخاصة للجنة ووكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة، إلى مواصلة إيلاء الاهتمام، كل في نطاق ولايته، لحالات وحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية ولغوية؛

٧- **تُقَرَّر مع التقدير** بالجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني بالأقليات، وفقاً لطلب اللجنة الفرعية، في مجال تشجيع المبادرات الإقليمية والمحلية الرامية إلى تعزيز تنفيذ الإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية وتدعوه إلى تدعيم دوره كمحفل للحوار التفاعلي بين ممثلي الحكومات والأقليات ومواصلة جهوده من أجل عقد حلقات دراسية إقليمية؛

٨- **ترحب** بالجهود التي يبذلها الفريق العامل لاستعراض أنشطته ونتائج عمله فيما يتعلق بتحديد قضايا الأقليات في الوقت المناسب، وتحيط علماً بتوصيته المتعلقة بإنشاء إجراء خاص لقضايا الأقليات؛

٩- **ترحب** في هذا الصدد بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (E/CN.4/2004/75) وتحيط علماً بالاقترحات الخاصة بتعزيز الحماية الدولية لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وبالتوصيات الواردة فيه؛

١٠- **تطلب** إلى المفوض السامي أن يقوم بدراسة الخيارات المتاحة لتحديد قضايا الأقليات في الوقت المناسب وما يتصل بذلك من تدابير من خلال تجميع آراء الدول الأعضاء وجميع العناصر المختصة في منظومة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى آراء المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، الإقليمية منها والدولية، فيما يتعلق بتحليلها لأنشطة الفريق العامل وللنتائج التي حققها، وازدواج واستخدم جميع الموارد المتاحة على خير وجه، وأن يقدم تقريراً المفوض السامي، بالإضافة إلى ضرورة تجنب ازدواج واستخدام جميع الموارد المتاحة على خير وجه، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

١١- **تدعو** المفوض السامي إلى مواصلة جهوده الرامية إلى تحسين التنسيق والتعاون بين وكالات وبرايمج الأمم المتحدة الناشطة في ميدان تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية ولغوية، ضمن أطر من بينها إطار اللجنة التنفيذية للسلام والأمن، وفريق الأمم المتحدة للتنمية، واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية والأهداف الإنمائية للألفية، والدخول في حوار مع الحكومات المعنية تحقيقاً لهذا الغرض؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام والمفوض السامي تقديم جميع المساعدات اللازمة لتعزيز قدرة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على معالجة قضايا الأقليات، والتماس التبرعات من أجل مشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية والأشخاص المنتمين إلى أقليات في أعمال الفريق العامل؛

١٣ - **تطلب** إلى المفوض السامي أن يقدم إلى اللجنة، في دورتها الحادية والستين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

١٤ - **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٦

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الرابع عشر.]

٥٢/٢٠٠٤ - حقوق الإنسان للمعوقين

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تذكّر بأن لجميع المعوقين الحق في الحماية من التمييز وفي التمتع الكامل والمتكافئ بحقوق الإنسان، على نحو ما نصت عليه جملة أحكام، من بينها أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٩ (١٩٨٣) بشأن التأهيل المهني والعمالة للمعوقين،

وإذ تذكّر وتؤكد مجدداً ما تم التعهد به منذ عام ١٩٩٠ في مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية وفي عمليات متابعتها من التزامات تتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للمعوقين، وإذ تشدد على أهمية مراعاة قضايا المعوقين لدى الوفاء بتلك التعهدات،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٤٩/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن حقوق الإنسان للمعوقين،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٤٨/٩٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ الذي اعتمدت الجمعية بموجبه القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين، وإذ تحيط علماً بقرار الجمعية ٥٨/١٣٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٥٦/١٦٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الذي أنشأت الجمعية بموجبه اللجنة المختصة لوضع اتفاقية دولية شاملة متكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم،

وإذ تحيط علماً بقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٤٦ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي قررت فيه الجمعية أن تبدأ اللجنة المختصة بالمفاوضات المتعلقة بإعداد مشروع الاتفاقية في دورتها الثالثة،

وإذ تحيط علماً أيضاً بمشروعي القرارين اللذين اتخذتهما لجنة التنمية الاجتماعية في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بشأن إعداد اتفاقية دولية شاملة متكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم، وبشأن مواصلة زيادة الفرص وتكافئتها عن طريق المعوقين ومن أجلهم ومعهم وحماية حقوق الإنسان للمعوقين،

وإذ تعيد التأكيد على عالمية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها، وعلى ضرورة ضمان تمتع المعوقين تمتعاً كاملاً بما دون تمييز، واقتناعاً منها بما يمكن أن تقدمه اتفاقية في هذا الشأن،

وإذ ترحب بما قدمه إلى الآن جميع أصحاب المصلحة من إسهامات في عملية إعداد الاتفاقية الدولية،

وإذ تعترف بما قدمه المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، ولا سيما المنظمات الخاصة بالمعوقين، فضلاً عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، من إسهام ضخم في التشجيع على تمتع المعوقين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة، وإذ ترحب في هذا الشأن بمشاركتها النشطة في أعمال اللجنة المختصة،

وإذ تشير إلى الدارسة المتعلقة بحقوق الإنسان والإعاقة التي قدمت أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان،

وإذ يساورها القلق لكون المعوقين يتعرضون للتمييز ولاحتمال تضررهم من التمييز المتعدد الأشكال،

وإذ تؤكد على ضرورة الأخذ بمنظور يراعي نوع الجنس في كافة الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية تمتع المعوقين بجميع حقوق الإنسان تمتعاً كاملاً ومتكافئاً،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء ما تسفر عنه حالات النزاع المسلح من آثار مدمرة بصفة خاصة على حقوق الإنسان للمعوقين،

وإذ يساورها القلق إزاء حجم الإعاقات التي يسببها الاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد وغيرها من الأسلحة التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وما تخلفه هذه الأسلحة من أثر دائم يحول دون التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان، لا سيما في أوساط المدنيين، وإذ ترحب بتزايد الجهود الدولية الرامية إلى معالجة هذه المسألة،

وإذ تؤكد من جديد التزامها بأن تواصل في جميع أعمالها تناول حقوق الإنسان للمعوقين ودواعي قلقهم المتصلة بالمشاركة الكاملة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية،

١ - تحث الحكومات على اتخاذ تدابير فعالة من أجل ما يلي:

(أ) ضمان تمتع المعوقين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمتعاً كاملاً ومتكافئاً؛

(ب) منع وحظر جميع أشكال التمييز ضد المعوقين؛

(ج) ضمان تكافؤ الفرص في المشاركة الكاملة في جميع ميادين الحياة؛

٢- **ترحب بتقرير اللجنة المخصصة (A/58/118 و Corr.1)؛**

٣- **تحيط علماً مع التقدير بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة عن حقوق الإنسان للمعوقين (E/CN.4/2004/74)، وتطلب إلى الأمين العام أن يتيح للجنة المخصصة؛**

٤- **تدعو مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن تواصل النظر، لدى اضطلاعها بأنشطتها، في تنفيذ التوصيات المتعلقة بها في الدراسة عن حقوق الإنسان والإعاقة التي قدمت في الدورة الثامنة والخمسين للجنة، وأن تواصل تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى؛**

٥- **تدعو أيضاً المفوضية السامية إلى أن تقدم إليها في دورتها الحادية والستين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة عن حقوق الإنسان والإعاقة، وعن إنجاز الأهداف المحددة في برنامج عمل المفوضية السامية فيما يتعلق بحقوق الإنسان للمعوقين؛**

٦- **ترحب بما قدمته المفوضية السامية من إسهامات ودعم لأعمال اللجنة المخصصة، وتطلب إلى المفوضية السامية أن تواصل ذلك بالتعاون الوثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، وكذلك مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى، في مجالات منها تقديم معلومات للمساعدة في صياغة مشروع الاتفاقية؛**

٧- **ترحب أيضاً بما حققه الفريق العامل الذي أنشأته اللجنة المخصصة في سبيل إعداد مشروع النص الذي سيُتخذ أساساً للمفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية في اللجنة المخصصة، مع وضع كافة الإسهامات في الاعتبار؛**

٨- **تشجع الدول الأعضاء والمراقبين على المشاركة بنشاط في اللجنة المخصصة كي تقدم مشروع نص الاتفاقية إلى الجمعية العامة على سبيل الأولوية؛**

٩- **تؤكد من جديد التزامها بمواصلة الإسهام في عملية إعداد الاتفاقية الدولية، وذلك بطرق منها تقديم توصياتها بشأن تمتع المعوقين بجميع حقوق الإنسان تمتعاً كاملاً وفعالاً؛**

١٠- **تحث على بذل مزيد من الجهود لضمان المشاركة الفعالة من جانب المنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة المخصصة، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٦/٥١٠ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢، واستناداً إلى مقرر اللجنة المخصصة بشأن أساليب مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمالها؛**

١١- **تحث الدول الأعضاء والمراقبين والمجتمع المدني والقطاع الخاص على مواصلة المساهمة في صندوق التبرعات الذي أنشأته الجمعية العامة بقرارها ٥٧/٢٢٩ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، لدعم مشاركة المنظمات غير الحكومية والخبراء من البلدان النامية، لا سيما من أقل البلدان نمواً، في أعمال اللجنة المخصصة؛**

١٢- **تدعو جميع المقررين الخاصين إلى أن يأخذوا في حسابهم، لدى اضطلاعهم بولاياتهم، تمتع المعوقين بجميع حقوق الإنسان تمتعاً كاملاً ومتكافئاً؛**

١٣ - تؤكد ما للقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين من أهمية لتعزيز وحماية تمتع المعوقين بجميع حقوق الإنسان تمتعاً كاملاً ومتكافئاً، وتدعو المقررة الخاصة المعنية بمسألة الإعاقة التابعة للجنة التنمية الاجتماعية أن تتحدث أمام لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين عن تجربتها في مجال القضايا المتصلة بالإعاقة وحقوق الإنسان، استناداً إلى الخبرة التي اكتسبتها هي وفريق الخبراء التابع لها من خلال رصد القواعد الموحدة، وتتطلع إلى أن تواصل المقررة الخاصة مشاركتها في المسائل المتصلة بالإعاقة، داخل لجنة حقوق الإنسان، بغية تعميم منظور مُراعٍ للإعاقة؛

١٤ - تدعو هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان إلى أن تضع في اعتبارها هموم المعوقين في قوائم المسائل التي تناوّلها وفي ملاحظاتها الختامية، وإلى النظر في صياغة تعليقات عامة وتوصيات بشأن تمتع المعوقين بحقوق الإنسان تمتعاً كاملاً، وإلى الأخذ بمنظور يُراعي الإعاقة فيما تضطلع به من أنشطة الرصد؛

١٥ - تحث الحكومات على أن تناوّل بالكامل مسألة حقوق الإنسان للمعوقين لدى امتثالها للالتزامات المتعلقة بتقديم التقارير بمقتضى صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المتصلة بهذا الموضوع، وترحب بجهود الحكومات التي بدأت تطبق ذلك؛

١٦ - تدعو المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان إلى تعزيز أعمالها في ميدان حقوق الإنسان والإعاقة، وذلك بطرق منها المشاركة بنشاط في أعمال اللجنة المختصة في مجال إعداد مشروع الاتفاقية، وإلى تعزيز مستوى إسهامها في أعمال هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان؛

١٧ - تهيّب بجميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وجميع المؤسسات الحكومية الدولية للتعاون الإنمائي إلى الأخذ بمنظور يُراعي الإعاقة وحقوق الإنسان في ما تضطلع به من أنشطة، وذلك بطرق منها تناوّل ما يُواجه من مشاكل في إيجاد فرص متكافئة للمعوقين على جميع المستويات، وإدراج ذلك في التقارير عن أنشطتها؛

١٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في ما يقدمه إلى الجمعية العامة من تقارير متصلة بهذا الموضوع معلومات عن التقدم المحرز في الجهود المبذولة لضمان الاعتراف بحقوق الإنسان للمعوقين اعترافاً كاملاً وتمتعهم بها تمتعاً كاملاً ومتكافئاً؛

١٩ - تقرّر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٦

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الرابع عشر.]

٥٣/٢٠٠٤ - حقوق الإنسان للمهاجرين

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعلن أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في ذلك الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما بسبب العرق أو اللون أو الأصل القومي،

وإذ تشير إلى قرارها ٤٦/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وتحيط علماً بقرار الجمعية العامة ١٩٠/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ ترى أن على كل دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن تؤمن لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والخاضعين لولايتها الحقوق المعترف بها في ذلك العهد،

وإذ تضع في اعتبارها أن كل دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد تعهدت بكفالة ممارسة جميع الحقوق المنصوص عليها في ذلك العهد دونما تمييز من أي نوع، بما في ذلك على وجه الخصوص التمييز بسبب الأصل القومي،

وإذ تعيد تأكيد الأحكام ذات الصلة بالمهاجرين التي اعتمدها كل من المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة،

وإذ تشير إلى تجديد الالتزام في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية باتخاذ تدابير لضمان احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرتهم، ووضع حد لأعمال العنصرية وكره الأجانب المتزايدة في جميع المجتمعات، وتعزيز المزيد من الوثام والتسامح،

وإذ ترحب بالأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان للمهاجرين والواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (Corr.1 و A/CONF.189/12)، وإذ تعرب عن ارتياحها للتوصيات الهامة المقدمة من أجل وضع استراتيجيات دولية ووطنية لحماية المهاجرين ووضع سياسات للهجرة تحترم حقوق الإنسان للمهاجرين وأفراد أسرهم احتراماً تاماً،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٤٠/٤٤ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، الذي وافقت الجمعية فيه على إعلان حقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه،

وإذ تدرك تزايد عدد المهاجرين في العالم أجمع،

وإذ تضع في اعتبارها حالة الضعف التي كثيراً ما يجد المهاجرون أنفسهم فيها لأسباب عديدة من بينها غيابهم عن دولهم الأصلية، والصعوبات التي يواجهونها بسبب اختلاف اللغة والعادات والثقافة، وكذلك الصعوبات الاقتصادية

والاجتماعية والعراقيل التي تعترض عودة المهاجرين إلى دولهم الأصلية، خاصة الذين ليست لديهم الوثائق اللازمة أو الذين هم في وضع غير قانوني،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء مظاهر العنف والعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وغيرها من أشكال التعصب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة ضد المهاجرين، لا سيما النساء والأطفال، في مختلف أنحاء العالم،

وإذ تسلم بالمساهمات الإيجابية التي كثيراً ما يقدمها المهاجرون بأشكال عدة، منها اندماجهم الفعلي في نهاية الأمر في المجتمع المضيف، وبالجهود التي تبذلها بعض البلدان المضيضة لإدماج المهاجرين وأسرتهم،

وإذ تبرز أهمية تهيئة الظروف المواتية لزيادة الوثام والتسامح والاحترام بين المهاجرين وسائر أفراد المجتمع في البلدان التي يجدون فيها أنفسهم، بغية القضاء على مظاهر العنصرية وكره الأجانب ضد المهاجرين وأفراد أسرهم،

وإذ ترحب بالدور النشط الذي تؤديه المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مكافحة العنصرية وكره الأجانب وتقديم المساعدة لضحايا الأعمال العنصرية، بمن فيهم الضحايا المهاجرون،

وإذ تشير إلى الحكم الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ عن محكمة العدل الدولية وبالفتوى OC-16/99 الصادرة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن الحق في الحصول على معلومات عن المساعدة القنصلية في إطار ضمانات المحاكمة العادلة التي يكفلها القانون في حالة الرعايا الأجانب الذين تحتجزهم سلطات دولة مستقبلة،

وإذ تحيط علماً بالحكم الصادر في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية في قضية أفينا ورعايا مكسيكيين آخرين (المكسيك ضد الولايات المتحدة الأمريكية)،

وإذ تضع في الاعتبار ولاية المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين الواردة في قرارها ٤٤/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩،

وإذ يشجعها تزايد اهتمام المجتمع الدولي بحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين حماية فعالة وتامة، وإذ تشدد على الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين،

وإذ تحيط علماً بالفتوى OC-18/03 الصادرة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بشأن الوضع القانوني للمهاجرين غير الحاملين للوثائق اللازمة وحقوقهم،

وقد عقدت العزم على تأمين احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين،

١ - **تدين بشدة** مظاهر وأعمال العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المهاجرين، والقوالب النمطية التي تُلصق بهم في كثير من الأحيان، وتحت الدول على تطبيق القوانين القائمة متى حدثت أفعال أو مظاهر أو استخدمت عبارات تنم عن كره الأجانب أو التعصب ضد المهاجرين، وذلك بغية استئصال ظاهرة إفلات من يرتكبون الأفعال التي تنم عن كره الأجانب والعنصرية من العقاب؛

٢- **تدين بشدة أيضاً جميع أشكال التمييز العنصري وكره الأجانب فيما يتعلق بالحصول على الوظائف والتدريب المهني والسكن والتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية، فضلاً عن الخدمات المتاحة بقصد استخدامها من جانب الجمهور؛**

٣- **تطلب إلى جميع الدول أن تقوم، وفقاً لتشريعاتها الوطنية والصكوك القانونية الدولية الواجبة التطبيق التي هي طرف فيها، بالملاحقات القضائية الحثيثة ضد من ينتهكون قانون العمل فيما يتعلق بأوضاع عمل العمال المهاجرين، بما في ذلك القضايا المتصلة بأجرهم وأوضاعهم الصحية وسلامتهم في أماكن العمل؛**

٤- **تطلب أيضاً إلى الدول أن تقوم بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين بصورة فعالة، ولا سيما حقوق النساء والأطفال، بصرف النظر عن ظروف هجرهم، طبقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية التي هي طرف فيها، والتي قد تشمل العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والمعايير والقواعد الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان؛**

٥- **تطلب بالدول أن تنفذ تنفيذاً كاملاً الالتزامات والتوصيات المتصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان، لا سيما عن طريق اعتماد خطط عمل وطنية وفقاً لما أوصى به المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛**

٦- **تطلب أيضاً بجميع الدول أن تنظر في استعراض سياسات الهجرة وكذلك، عند الضرورة، في تنقيح هذه السياسات بغية إلغاء جميع الممارسات التمييزية ضد المهاجرين وأسرهم، وأن تتيح تدريباً متخصصاً للموظفين الحكوميين المسؤولين عن وضع السياسات العامة وعن إنفاذ القوانين والهجرة، وغيرهم من الموظفين المعنيين، بما في ذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، لتؤكد بذلك أهمية القيام بعمل فعال لتهيئة الظروف التي تعزز المزيد من الوثام والتسامح داخل المجتمعات؛**

٧- **تؤكد من جديد وبشدة أن من واجب الدول الأطراف كفالة الاحترام الكامل والمراعاة التامة لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، ولا سيما فيما يخص حق الرعايا الأجانب، بصرف النظر عن مركز هجرهم، في الاتصال بمسؤول في قنصلية بلدانهم في حالة احتجازهم، والتزام الدولة التي يقع الاحتجاز في إقليمها بإبلاغ المواطن الأجنبي بحقه في القيام بذلك؛**

٨- **تحث جميع الدول على اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لأعمال الاعتقال والاحتجاز التعسفيين للمهاجرين، بما فيها الأعمال التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات؛**

٩- **تشجع الدول التي لم تقم بعد بسنّ تشريعات محلية واتخاذ المزيد من التدابير الفعالة لمكافحة الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم على الصعيد الدولي، واضعة في الاعتبار بوجه خاص أعمال الاتجار والتهريب التي تعرّض حياة المهاجرين للخطر أو التي تنطوي على مختلف ضروب العبودية أو الاستغلال كأي شكل من أشكال عبودية الدّين، أو**

الاسترقاق والاستغلال الجنسي، أو العمل بالسخرة على القيام بذلك، وتشجعها أيضاً على تدعيم التعاون الدولي لمكافحة هذا الاتجار والتهريب؛

١٠ - **تهيب** بالدول أن تتقيد بالتشريعات الوطنية والصكوك القانونية الدولية الواجبة التطبيق التي هي طرف فيها لدى اعتمادها تدابير تشريعية تتعلق بالأمن القومي وذلك بهدف احترام حقوق الإنسان للمهاجرين؛

١١ - **تهيب أيضاً** بالدول أن تحمي جميع حقوق الإنسان للأطفال المهاجرين، وخاصة الأطفال المهاجرين الذين لا يرافقهم أحد، وأن تضمن جعل المصلحة الفضلى للطفل الاعتبار الرئيسي، وتؤكد أهمية لمّ شملهم مع آبائهم عند الإمكان، وتشجع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على إيلاء اهتمام خاص، كل في إطار ولايتها، لأوضاع الأطفال المهاجرين في جميع الدول، وعلى القيام، عند الضرورة، بتقديم توصيات لتعزيز حمايتهم؛

١٢ - **تطلب** إلى الدول أن تعتمد تدابير ملموسة للحيلولة دون انتهاك حقوق الإنسان للمهاجرين أثناء العبور، بما في ذلك في الموانئ والمطارات وعند الحدود وفي نقاط التفتيش على الهجرة، وأن تدرّب الموظفين العموميين الذين يعملون في تلك المرافق وفي مناطق الحدود على معاملة المهاجرين وأسرههم باحترام ووفقاً للقانون، وأن تعتمد، وفقاً للقانون الواجب التطبيق، إلى ملاحقة من يرتكب أي فعل ينطوي على انتهاك لحقوق الإنسان للمهاجرين وأسرههم، من ذلك، مثلاً، الاحتجاز التعسفي والتعذيب وانتهاكات الحق في الحياة، بما فيها عمليات الإعدام خارج القضاء، أثناء عبورهم من بلدهم الأصلي إلى البلد الذي يقصدونه، أو العكس، بما في ذلك مرورهم عبر الحدود الوطنية؛

١٣ - **تشجع** جميع الدول على إزالة العقبات غير القانونية التي قد تحول دون تحويل إيرادات المهاجرين وممتلكاتهم ومعاشاتهم التقاعدية إلى بلدانهم الأصلية أو إلى أية بلدان أخرى بأمان ودون قيود وبسرعة وفقاً للتشريعات الواجبة التطبيق، وعلى النظر، حسب الاقتضاء، في اتخاذ تدابير لحل المشاكل الأخرى التي قد تعوق هذا التحويل؛

١٤ - **تهيب** بالدول أن تيسّر لمّ شمل الأسر بسرعة وفعالية، على أن تولي الاعتبار الواجب في ذلك للقوانين التي تنطبق في هذه الحالات لأن لمّ الشمل هذا يؤثر تأثيراً إيجابياً في إدماج المهاجرين؛

١٥ - **ترحب** ببرامج الهجرة التي اعتمدها بعض البلدان لتمكين المهاجرين من الاندماج في البلدان المضيفة اندماجاً كاملاً وتيسير لمّ شمل الأسر وإيجاد بيئة يسودها الوئام والتسامح، وتشجع الدول على النظر في إمكانية اعتماد هذه الأنواع من البرامج؛

١٦ - **تشجع** الدول على النظر في المشاركة في الحوارات الدولية والإقليمية بشأن الهجرة التي تضم البلدان المرسلة والمستقبلة، وكذلك بلدان العبور، وتدعوها إلى النظر في التفاوض على اتفاقات ثنائية وإقليمية بشأن العمال المهاجرين في إطار قانون حقوق الإنسان الواجب التطبيق، ووضع وتنفيذ برامج مع دول من مناطق أخرى لحماية حقوق المهاجرين؛

١٧ - **تشجع** دول المنشأ على تعزيز وحماية حقوق الإنسان لأسر العمال المهاجرين التي تبقى في بلدان المنشأ، مع الاهتمام بوجه خاص بالأطفال والمراهقين الذين هاجر آباؤهم، وتشجع المنظمات الدولية على النظر في دعم الدول في هذا الشأن؛

١٨- تشجع الدول على تنظيم حملات إعلامية، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، بغية بيان الفرص والقيود والحقوق في حالة الهجرة لتمكين كل فرد، لا سيما المرأة، من اتخاذ قرارات واعية، وللحيلولة دون تحولهم إلى ضحايا للتجار ودون استخدامهم وسائل خطيرة للوصول تهدد حياتهم وسلامتهم البدنية؛

١٩- تحيط علماً مع التقدير بالتقرير الخامس للمقرررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين (E/CN.4/2004/76 وAdd.1-4)، وتقديرها المؤقت المقدم إلى الجمعية العامة (انظر A/58/275) وكلاهما مقدم عملاً بقرار اللجنة ٤٦/٢٠٠٣، ولا سيما فيما يخص الأعمال التي اضطلعت بها، بما فيها ما يتعلق بجانب المهاجرين العاملين في المنازل، وتحيط علماً بما قدمته المقرررة الخاصة من ملاحظات وتوصيات؛

٢٠- تشجع المقرررة الخاصة على مواصلة استكشاف الوسائل والسبل الكفيلة بتخطي العقبات القائمة أمام الحماية الكاملة والفعالة لحقوق الإنسان للأشخاص الذين ينتمون لهذه الفئة الضعيفة الكبيرة العدد، بما فيها العقبات والصعوبات التي تعترض عودة المهاجرين الذين ليست لديهم الوثائق اللازمة أو الذين هم في وضع غير قانوني، طبقاً لولايتها الواردة في قرار اللجنة ٤٤/١٩٩٩؛

٢١- تطلب إلى المقرررة الخاصة أن تقوم، عند نهوضها بولايتها وفي إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بالتماس وتلقي وتبادل المعلومات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين، أينما تحدث، من الحكومات، وهيئات المعاهدات، والوكالات المتخصصة، والآليات الخاصة للجنة وكذلك من المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمات المهاجرين، وأن تستجيب لهذه المعلومات بصورة فعالة؛

٢٢- تطلب إلى كافة الآليات المختصة أن تتعاون مع المقرررة الخاصة؛

٢٣- تطلب إلى المقرررة الخاصة أن تقوم، كجزء من الأنشطة التي تضطلع بها، بمواصلة برنامج زيارتها التي تسهم في تحسين حماية حقوق الإنسان للمهاجرين، وتسهم أيضاً في التنفيذ الكامل والواسع النطاق لكافة جوانب ولايتها؛

٢٤- تشجع الحكومات على النظر جدياً في دعوة المقرررة الخاصة إلى زيارة بلدانها لتمكينها من الوفاء على نحو فعال بالولاية المسندة إليها، وتلاحظ مع التقدير أن بعض الحكومات قد دعتها فعلاً لزيارة بلدانها؛

٢٥- تطلب إلى جميع الحكومات أن تتعاون تعاوناً تاماً مع المقرررة الخاصة في أداء المهام والواجبات المكلفة بها بموجب ولايتها، وأن تزودها بكل المعلومات المطلوبة، وأن تستجيب فوراً لنداءاتها العاجلة؛

٢٦- تطلب إلى المقرررة الخاصة أن تضع في اعتبارها، عند الاضطلاع بولايتها، التوصيات المتعلقة بالمهاجرين الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان؛

٢٧- تطلب أيضاً إلى المقرررة الخاصة أن تضع في اعتبارها، عند الاضطلاع بولايتها، المفاوضات الثنائية والإقليمية التي تهدف، في جملة أمور، إلى تناول مسألة عودة المهاجرين الذين ليست لديهم الوثائق اللازمة أو الذين هم في وضع غير قانوني وإعادة إدماجهم؛

٢٨- **تطلب كذلك** إلى المقررة الخاصة أن تقدم تقريراً عن أنشطتها إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

٢٩- **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المقررة الخاصة كل ما يلزم من مساعدة بشرية ومالية للاضطلاع بولايتها؛

٣٠- **تهيب** بالدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تحتفل في ١٨ كانون الأول/ديسمبر من كل سنة باليوم الدولي للمهاجرين الذي أعلنته الجمعية العامة، بأشكال منها نشر المعلومات عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمهاجرين وعن المساهمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يقدمونها لبلداتهم المضيفة وبلداتهم الأصلية، وتبادل الخبرات، واتخاذ إجراءات تكفل حمايتهم وتعزيز المزيد من الوثام بين المهاجرين والمجتمعات التي يعيشون فيها؛

٣١- **ترحب** ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها الإضافيين، وهما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وتشجع الدول الأطراف على تنفيذ تلك الصكوك تنفيذاً كاملاً، وتحث الدول التي لم تُصدّق عليها بعد على النظر في ذلك؛

٣٢- **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة، على سبيل الأولوية، في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٦

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الرابع عشر.]

٥٤/٢٠٠٤ - **التسامح والتعددية باعتبارهما عنصريين لا يقبلان التجزئة في تعزيز
وحماية حقوق الإنسان**

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى ديباجة ميثاق الأمم المتحدة التي توجب على شعوب الأمم المتحدة أن تمارس التسامح وأن تعيش معاً في سلام وحسن جوار،

وإذ تشير أيضاً إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ تشير كذلك إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد أن التعليم يجب أن يوجه إلى التنمية الكاملة لشخصية الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة فيما بين جميع الأمم وجميع الجماعات العرقية أو الدينية،

وإذ تشير إلى الفقرات ذات الصلة من إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/23)،

وإذ تعيد تأكيد مبادئ المساواة وعدم التمييز الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإذ تشجع على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز من أي نوع سواء على أساس العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو النسب، أو غير ذلك من الأوضاع،

وإذ تلاحظ أن التسامح ينطوي على القبول الإيجابي بالتنوع واحترامه وأن التعددية تشتمل على الاستعداد لإيلاء نفس القدر من الاحترام لحقوق جميع الأفراد دون تمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو النسب، أو غير ذلك من الأوضاع،

وإذ تؤكد من جديد أنه ينبغي الإشادة بالاختلاف الثقافي والديني والإثني داخل المجتمعات وفيما بينها، لا التسامح إزاءه فحسب، وأنه ينبغي تبني التنوع الثقافي والتمسك به باعتباره إثراءً لجميع المجتمعات وللبنية جمعاء،

وإذ تسلّم بأن مشاركة جميع الأفراد والشعوب على قدم المساواة في إقامة مجتمعات عادلة ومنصفة وديمقراطية وجامعة يمكن أن تسهم في وجود عالم خال من العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب،

وإذ تلاحظ أيضاً أن التسامح والاحترام المتبادل قيمتان تشتركان فيهما جميع الحضارات وتدعو إليهما كل الأديان،

وإذ يساورها القلق لأن القومية العدوانية والتعصب الديني، والتطرف الإثني لا تزال تثير تحديات جديدة،

وإذ تسلّم بأن التعصب يفضي في كثير من الأحيان إلى التمييز الذي يمكن أن يؤدي، في عالم متعدد الإثنيات والأديان والثقافات، إلى العنف والصراع، ومن ثم يشكل خطراً على السلم والاستقرار داخل الدول وعلى المستوى الدولي على حد سواء،

واقتراناً منها بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التسامح والتعددية تعزيزاً فعالاً بغية توطيد الديمقراطية وتيسير التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان وتوفير أساس سليم للمجتمع المدني والوثام الاجتماعي والسلم،

وإذ تسلّم بأن الجهود الرامية إلى تعزيز التسامح تتطلب تعاون الدول والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأفراد،

وإذ تسلّم أيضاً بأن تعزيز ثقافة التسامح عن طريق تعليم حقوق الإنسان هو هدف يجب النهوض به في جميع الدول، وأن لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وآليات نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دوراً هاماً في هذا الصدد،

وإذ تحيط علماً بالإضافة الثانية إلى تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (E/CN.4/2004/12/Add.2)، المقدم عملاً بقرار اللجنة ٥٥/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢،

١- تؤكد أن جميع الشعوب والأفراد قد أسهموا في تقدم الحضارات والثقافات التي تشكل التراث المشترك للإنسانية، وأنهم يشكلون معاً أسرة إنسانية واحدة ثرية في تنوعها وأن صون وتعزيز التسامح والتعددية واحترام التنوع يمكن أن تؤدي إلى قيام مجتمعات أكثر احتضاناً لأبنائها؛

٢- تدين بشكل قاطع جميع الأعمال والأنشطة العنيفة التي تشكل تعدياً على حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، والتي تقوض بذلك قيم التسامح والتعددية؛

٣- تعيد تأكيد التزام جميع الدول والمجتمع الدولي بما يلي:

(أ) تشجيع وتعزيز التسامح والتعايش وعلاقات التآلف بين الجماعات الإثنية والدينية واللغوية وغيرها من الجماعات وضمان التعزيز الفعال لقيم التعددية واحترام التنوع وعدم التمييز؛

(ب) الحماية الفعالة لحقوق الإنسان لجميع الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية أو لغوية دون أي تمييز وعلى أساس المساواة الكاملة أمام القانون؛

(ج) العمل، وفقاً لالتزاماتها الدولية، على مقاومة كافة أشكال التمييز القائم على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو النسب، أو غير ذلك من الأوضاع من أجل تشجيع التسامح والتعددية على الصعيد الوطني والدولي، واتخاذ جميع الإجراءات الملائمة لمنع التمييز والقضاء عليه؛

(د) اتخاذ خطوات لمنع جميع مظاهر الكراهية والتعصب وأعمال العنف، وخاصة عن طريق التعليم والحوار؛

(هـ) تشجيع وجود ثقافة تساعد على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتسامح عن طريق أمور منها التثقيف المفوضي إلى التعددية الحقيقية، والقبول الإيجابي بتنوع الرأي والمعتقد، واحترام كرامة الإنسان؛

٤- تسلم بقدرة وسائط الإعلام على تشجيع التسامح واحترام التنوع وقدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تعزيز التواصل بين الثقافات والتفاهم المتبادل، ولا سيما عن طريق تشجيع التعددية الثقافية واللغوية، وإقامة روابط بين الثقافات، وتقاسم المعارف والمعلومات بشتى الصور بالربط بين المجتمعات والأفراد؛

٥- ترحب بدور المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية العاملة على مستوى القاعدة الشعبية، في نشر أهمية التسامح والتعددية عن طريق أنشطة التوعية التي تضطلع بها؛

٦- تهيب بالمفوض السامي أن يتخذ الإجراءات لتحقيق ما يلي:

(أ) تضمين برامج عمل المفوضية السامية، في حدود الموارد الإجمالية المتاحة، تعزيز التسامح عن طريق القيام، حسب الاقتضاء، بعقد حلقات عمل وحلقات دراسية تستخدم فيها وسائط الإعلام الجماهيري، والمنظمات غير الحكومية، واستخدام برنامجها الخاص بالخدمات الاستشارية والتعاون التقني لمساعدة البلدان في برامجها الوطنية؛

(ب) الاضطلاع في هذا الصدد بمبادرات تثقيفية محددة وأنشطة لتوعية الجمهور من أجل تعزيز التسامح والتعددية، وذلك في إطار البرامج والأنشطة التي تنفذها الأمم المتحدة؛

(ج) تقديم المشورة أو المساعدة إلى البلدان، بناء على طلبها، عن طريق برنامج الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، لوضع الضمانات الفعالة، بما في ذلك التشريعات المناسبة، لمناهضة التعصب والتمييز؛

٧- هيب بالآليات ذات الصلة التابعة للجنة:

(أ) أن تواصل إيلاء أعلى أولوية لتعزيز الفعال، على الصعيدين الوطني والدولي، لقيم الديمقراطية والتعددية والتسامح؛

(ب) أن تواصل دراسة الأحوال والأوضاع التي تشجع على التعصب؛

(ج) أن تواصل بذل الجهود الرامية إلى تحديد المبادئ المقبولة عموماً والممارسات الفضلى لتعزيز التسامح والتعددية؛

٨- تدعو المفوض السامي إلى إدراج تفاصيل الأنشطة التي تضطلع بها المفوضية السامية تنفيذاً لهذا القرار في تقرير المفوض السامي إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين؛

٩- تقرر النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والستين في إطار البند المناسب من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٦

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الرابع عشر]

٥٥/٢٠٠٤ - المشردون داخلياً

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشعر بالانزعاج للارتفاع المرعب في أعداد المشردين داخلياً في شتى أنحاء العالم الذين أرغموا أو أجبروا على الفرار أو على مغادرة ديارهم، أو أماكن إقامتهم المعتادة، والذين لم يعبروا حدوداً معترفاً بها دولياً، وذلك لأسباب منها النزاعات المسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان،

وإذ تعي ما تنطوي عليه مشكلة المشردين داخلياً الذين لا يتلقون غالباً الحماية والمساعدة الكافيتين من أبعاد تتعلق بحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية، وإذ تدرك خطورة التحدي الذي يشكله ذلك للمجتمع الدولي والمسؤولية الملقاة على عاتق الدول والمجتمع الدولي لتعزيز الأساليب والوسائل الكفيلة بتلبية الاحتياجات المحددة من الحماية والمساعدة للمشردين داخلياً بشكل أفضل،

وإذ تشدد على أن السلطات الوطنية هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن توفير الحماية وتقديم المساعدة للمشردين داخلياً الخاضعين لولايتها وعن التصدي للأسباب الجوهرية لتشردهم، بالتعاون بصورة مناسبة مع المجتمع الدولي،

وإذ تلاحظ تصميم المجتمع الدولي على إيجاد حلول دائمة لجميع المشردين داخلياً وتعزيز التعاون الدولي لمساعدتهم على العودة طوعاً إلى ديارهم بأمان وكرامة، أو توطينهم في مناطق أخرى من بلدهم، على أساس حرية الاختيار، وإعادة إدماجهم بيسر وسهولة في مجتمعاتهم الأصلية،

وإذ تشير إلى المعايير ذات الصلة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وقانون اللاجئين الدولي، وإذ تسلّم بأن حماية المشردين داخلياً قد تعززت بتحديد وإعادة تأكيد وتدعيم معايير معينة فيما يتعلق بحمايتهم، وخاصة عن طريق المبادئ التوجيهية بشأن بالتشرد الداخلي (E/CN.4/1998/53/Add.2، المرفق)،

وإذ تضع في اعتبارها الأحكام ذات الصلة، لا سيما تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما في حزيران/يونيه ١٩٩٣ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (A/CONF.157/23)، وإعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/CONF.189/12 و Corr.1)،

وإذ تلاحظ أن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (A/CONF.183/9) يعتبر ترحيل السكان أو نقلهم قسراً جريمة ضد الإنسانية، وترحيل المدنيين أو نقلهم عنوة والأمر بتشريدهم جرائم حرب،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بعقد حلقات دراسية إقليمية حول التشرد الداخلي، ولا سيما الحلقة الدراسية الإقليمية حول التشرد الداخلي في الأمريكتين، التي عقدت في مدينة مكسيكو من ١٨ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وكذلك المؤتمر المعني بالتشرد الداخلي في المنطقة دون الإقليمية للهيئة الحكومية الدولية للتنمية، الذي عقد في الخرطوم من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣،

وإذ تشير إلى قراراتها السابقة ذات الصلة، ولا سيما القرار ٥١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وتحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠٠٣ المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ وقرار الجمعية العامة ١٧٧/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تسلّم بأن ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً قد أحرز تقدماً ملحوظاً في تحديد مشكلة التشرد الداخلي والتوعية بها، وفي وضع إطار معياري وإطار مؤسسي لحماية المشردين داخلياً ومساعدتهم، وخاصة تجميع وتحليل القواعد القانونية (E/CN.4/1996/52/Add.2)، ووضع المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، والاضطلاع ببعثات قطرية لإقامة حوار مع الحكومات وغيرها من العناصر الفاعلة المعنية، وإجراء بحوث موجهة نحو سياسات تتحرى مختلف أبعاد أزمة التشرد، وإصدار تقارير تتضمن مقترحات بشأن اتخاذ تدابير وقائية أو علاجية،

وإذ تعرب عن تقديرها لممثل الأمين العام لتحقيقه هذه الإنجازات ولإسهامه في زيادة فهم قضية التشرد الداخلي على المستوى الدولي،

وإذ تلاحظ مع ذلك أن نطاق مشكلة التشرد الداخلي لا يزال واسعاً إلى درجة خطيرة وأن احتياجات المشردين داخلياً في مجال حقوق الإنسان، وخاصة حاجتهم إلى الحماية، تثير القلق وتحتاج إلى المزيد من الاهتمام،

١- **تحيط علماً مع التقدير** بتقرير ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً (E/CN.4/2004/77) و(Add.1-4)، وتشيد بما يبذله من جهود لوضع استراتيجية شاملة تركز على الوقاية من التشرد وعلى احتياجات المشردين داخلياً من الحماية والمساعدة والتنمية، وعلى إيجاد حلول دائمة لما يواجهونه من مشاكل؛

٢- **تعرب عن قلقها** إزاء استمرار المشاكل التي يتعرض لها العديد من المشردين داخلياً في جميع أنحاء العالم، وخصوصاً إزاء خطر الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي - الاقتصادي، وقلة فرص الحصول على المساعدات الإنسانية، وشدة تعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان، والمصاعب الناجمة عن وضعهم الخاص، كنقص الأغذية أو الأدوية أو المأوى والمسائل المتصلة بعملية إعادة إدماجهم، بما في ذلك ضرورة رد ممتلكاتهم أو التعويض عنها في الحالات التي تقتضي ذلك؛

٣- **تعرب عن قلقها الشديد** إزاء المشاكل الخطيرة التي تواجه العديد من النساء والأطفال المشردين داخلياً، بما في ذلك العنف والإساءة، والاستغلال الجنسي، والتجنيد القسري، والاختطاف، وتشير إلى ضرورة إيلاء اهتمام أكثر منهجية وعمقاً لاحتياجاتهم الخاصة في مجالات المساعدة والحماية والتنمية، علاوة على احتياجات المجموعات الأخرى من ذوي الاحتياجات الخاصة في أوساط المشردين داخلياً، كالمسنين والمعوقين، آخذة في اعتبارها القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وواضعة نصب عينها قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠؛

٤- **تلاحظ أهمية** أن تؤخذ في الاعتبار، بحسب الاقتضاء، في عمليات إحلال السلام وإعادة الإدماج والتأهيل، حقوق الإنسان للمشردين داخلياً وحاجاتهم المحددة من الحماية والمساعدة؛

٥- **ترحب بالتعاون** القائم بين ممثل الأمين العام والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، ولا سيما مشاركته في عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وهيئاتها الفرعية؛

٦- **تعرب عن تقديرها** للمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي بوصفها أداة هامة لمعالجة أوضاع المشردين داخلياً، وترحب بازدياد عدد الدول، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية التي تطبق هذه المبادئ كمعيار، وتشجع كافة الأطراف المعنية على الاستعانة بالمبادئ التوجيهية عند معالجة حالات التشرد الداخلي؛

٧- **ترحب بتعميم** المبادئ التوجيهية والترويج لها وتطبيقها وباستخدام ممثل الأمين العام لهذه المبادئ في الحوارات التي يجريها مع الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأطراف الأخرى ذات الصلة، وتشجع على مواصلة تعميم هذه المبادئ والترويج لها بوسائل منها توفير الدعم لنشرها وترجمتها، وتنظيم برامج تدريب، وعقد مشاورات مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية

وغيرها من المؤسسات المعنية، وعقد حلقات دراسية وطنية وإقليمية ودولية بشأن التشرد، وتقديم الدعم للجهود الرامية إلى النهوض ببناء القدرات وتطبيق المبادئ التوجيهية؛

٨- **تعرب عن تقديرها للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت المساعدة والحماية للمشردين داخلياً ووضعت سياسات لمعالجة محتنتهم ودعمت أعمال ممثل الأمين العام؛**

٩- **تطلب إلى الحكومات توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخلياً، بما في ذلك مساعدتهم على الاندماج مجدداً وتقديم المساعدة الإنمائية إليهم، ووضع سياسات وطنية تهدف إلى معالجة محتنتهم، علاوة على ضمان استفادتهم من الخدمات العامة، وخصوصاً الخدمات الاجتماعية الأساسية كالخدمات الصحية والتعليم، استناداً إلى مبدأ عدم التمييز، وتيسير جهود وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ذات الصلة في هذا الصدد، بما في ذلك تحسين فرص الوصول إلى المشردين داخلياً؛**

١٠- **تحث جميع المعنيين، حسب ما هو مبين في القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩ والأنظمة الواردة في مرفق اتفاقية لاهاي الرابعة المؤرخة ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٧ المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، على أن يفسحوا المجال بشكل تام وبدون عراقيل أمام موظفي المساعدة الإنسانية للوصول إلى جميع من هم في حاجة إلى المساعدة وعلى أن يقوموا، بقدر المستطاع، بإتاحة جميع المرافق اللازمة لعملياتهم، وأن يحافظوا على سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحرية تنقلهم وممتلكاتهم؛**

١١- **تشجع الحكومات كافة، ولا سيما حكومات البلدان التي توجد فيها حالات تشرد داخلي، على تيسير أنشطة الأمم المتحدة وعلى أن تستجيب لطلبات القيام بالزيارة أو الحصول على المعلومات، وتحث الحكومات والجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، على المستوى القطري أيضاً، على متابعة تنفيذ توصيات الأمم المتحدة متابعة فعالة وتوفير المعلومات بشأن التدابير المتخذة بهذا الصدد؛**

١٢- **تشدد على ضرورة زيادة تعزيز الترتيبات المشتركة بين الوكالات وقدرات وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والأطراف المعنية الأخرى على مواجهة التحدي الإنساني الضخم المتمثل في التشرد الداخلي، وتطلب إلى الدول توفير موارد كافية للبرامج الرامية إلى مساعدة المشردين داخلياً وحمايتهم، بغرض تعزيز قدرات البلدان التي توجد فيها حالات من التشرد الداخلي، وقدرات المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة على تلبية احتياجات المشردين داخلياً؛**

١٣- **تشدد في هذا الصدد على ما يقوم به منسق الإغاثة في حالات الطوارئ من دور مركزي في التنسيق بين الوكالات من أجل توفير الحماية وتقديم المساعدة للمشردين داخلياً، وتحيط علماً بعمل وحدة الأشخاص المشردين داخلياً بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وترحب بما جرى من تعاون مع ممثل الأمين العام؛**

١٤- **تحيط علماً مع التقدير بالأنشطة الرامية إلى معالجة مخنة المشردين داخلياً التي يضطلع بها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل**

الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي وسائر وكالات ومنظمات المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان والتنمية ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وتشجعها على المضي في تعزيز عملية التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالمشردين داخلياً، وخاصة من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛

١٥ - تشجع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بوصفه رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على قيادة الجهود الهادفة إلى تأمين استجابة فعالة ويمكن التنبؤ بها وتعاونية من جانب كافة الوكالات والهيئات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بحماية المشردين داخلياً ومساعدتهم، سواء في المقر الرئيسي أو في البلدان التي توجد فيها حالات تشرّد داخلياً، مستعيناً بوحدة الأشخاص المشردين داخلياً، وأخذاً دور المنسقين المقيمين أو منسقي الشؤون الإنسانية بعين الاعتبار؛

١٦ - تلاحظ مع التقدير ازدياد العناية التي توليها للمشردين داخلياً عملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة، وتشجع على بذل المزيد من الجهود في هذا المضمار؛

١٧ - تسلّم مع التقدير بالأعمال التي تقوم بها لجنة الصليب الأحمر الدولية والعناصر الأخرى في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في توفير الحماية وتقديم المساعدة للمشردين داخلياً؛

١٨ - تلاحظ مع التقدير جهود المنظمات غير الحكومية وتزايد أهمية دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مساعدة المشردين داخلياً وتعزيز وحماية ما لهم من حقوق الإنسان؛

١٩ - ترحب بالمبادرات التي اتخذتها المنظمات الإقليمية، كالاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومجلس أوروبا، والكومنولث، والاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا، لتلبية احتياجات المشردين داخلياً في مجال المساعدة والحماية والتنمية، وتشجعها هي والمنظمات الإقليمية الأخرى على تعزيز أنشطتها في هذا المضمار؛

٢٠ - ترحب أيضاً بما يوليه المعنيون من المقررين الخاصين والأفرقة العاملة والخبراء والهيئات المنشأة بموجب المعاهدات من اهتمام بقضايا التشرّد الداخلي، وتطلب إليهم مواصلة التماس المعلومات عن الحالات التي أدت فعلاً أو يمكن أن تؤدي إلى حالات تشرّد داخلياً، وتضمن تقاريرهم معلومات وتوصيات في هذا الشأن؛

٢١ - تطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يعمل، بالتعاون مع الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأقسام الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، على مواصلة تعزيز حقوق الإنسان للمشردين داخلياً، وتعزيز حمايتهم في أماكن وجودهم، ووضع مشاريع لمعالجة مخنتهم في إطار برنامج الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، بما في ذلك في مجالات التثقيف بحقوق حقوق الإنسان، والتدريب والمساعدة على وضع التشريعات والسياسات العامة، وتوفير المعلومات بهذا الخصوص؛

٢٢ - تسلّم بأهمية قاعدة البيانات العالمية للمشردين داخلياً التي دعا ممثل الأمين العام إلى إنشائها، وتشجع أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والحكومات على مواصلة التعاون في هذا الجهد وتقديم الدعم له، بما في ذلك عن طريق توفير البيانات ذات الصلة عن حالات التشرّد الداخلي وتقديم الموارد المالية؛

٢٣- **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، معتمداً بفعالية على الأعمال التي قام بها ممثله الخاص المعني بالمشردين داخلياً، بإنشاء آلية لمعالجة مشكلة التشرد الداخلي المعقدة بطرق منها على الأخص تعميم مراعاة حقوق الإنسان للمشردين داخلياً في جميع الأقسام المختصة في منظومة الأمم المتحدة؛

٢٤- **توصي** بأن تعمل هذه الآلية على تعزيز الاستجابة الدولية للمشكلة المعقدة التي تثيرها حالات التشرد الداخلي، والقيام بعمل دعويّ دولي منسق لتحسين حماية واحترام حقوق الإنسان للمشردين داخلياً، مع مواصلة وتعزيز الحوارات مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وسائر العناصر الفاعلة المعنية؛

٢٥- **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم لهذه الآلية، في حدود الموارد القائمة، كل ما يلزمها من مساعدة وموظفين للاضطلاع بولايتها بفعالية، وأن يكفل أن تعمل هذه الآلية بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في حدود مواردها القائمة، وبالتعاون الوثيق مع منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وبوجه خاص، مع وحدة الأشخاص المشردين داخلياً، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛

٢٦- **تشجع** الدول والمنظمات والمؤسسات المعنية على النظر في تقديم تبرعات؛

٢٧- **تطلب** إلى الأمين العام استعراض أداء الآلية الجديدة وفعاليتها بعد سنتين من إنشائها، وتقديم تقرير عن ذلك وعن تفاصيل الآلية إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين؛

٢٨- **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يكفل تقديم الآلية تقارير سنوية عن أنشطتها إلى اللجنة وإلى الجمعية العامة، على أن تتضمن هذه التقارير اقتراحات وتوصيات تتعلق بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً وأن تدعو إلى إقامة حوار تفاعلي بهذا الشأن؛

٢٩- **تقرر** مواصلة النظر في مسألة التشرد الداخلي في دورتها الحادية والستين.

الجلسة ٥٦

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتُمد بدون تصويت. انظر الفصل الرابع عشر.]

٥٦/٢٠٠٤ - الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تؤكد من جديد أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأنهم وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء،

وإذ تأخذ في اعتبارها التزام الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعتهما على نطاق عالمي،

وإذ تسترشد بالـصكوك الأساسية المتعلقة بالحماية الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وإذ تعيد تأكيد التزام الدول بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها،

وإذ تضع في اعتبارها المبادئ والمعايير المقررة في إطار منظمة العمل الدولية، وأهمية العمل المضطلع به في الوكالات المتخصصة الأخرى، وفي مختلف هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعمال المهاجرين وأفراد أسرهم،

وإذ تدرك ما طرأ من زيادة ملحوظة في حركات الهجرة، وخاصة في مناطق معينة من العالم،

وإذ تشعر ببالغ القلق إزاء حالة الضعف الخطيرة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم،

وإذ تشير إلى تجديد الالتزام في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية باتخاذ تدابير لضمان احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم، ووضع حد لأعمال العنصرية وكره الأجانب المتزايدة في جميع المجتمعات، وتعزيز المزيد من الوثام والتسامح،

وإذ تؤكد من جديد أنه، رغم وجود مجموعة راسخة من المبادئ والمعايير، ثمة حاجة ملحة على نطاق العالم لبذل المزيد من الجهود لتحسين حالة جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وضمان احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم واحترام كرامتهم،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٤٥/١٥٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي اعتمدت الجمعية بموجبه الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها،

وإذ تضع في اعتبارها أن إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/23) يحثان جميع الدول على ضمان حماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ويدعوها إلى النظر في إمكانية التوقيع والتصديق على الاتفاقية في أقرب وقت ممكن،

١- تلاحظ مع التقدير دخول الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم حيز التنفيذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣؛

٢- ترحب بقيام دول أخرى منذ ذلك التاريخ بالتوقيع أو التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، وتحيط علماً بتقرير الأمين العام عن حالة الاتفاقية (E/CN.4/2004/73)؛

٣- تطلب إلى جميع الدول التي لم تنظر بعد في التوقيع والتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها أن تفعل ذلك على وجه السرعة؛

- ٤ - **تعرب عن تقديرها** لعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، لا سيما لانتخاب عشرة خبراء مستقلين تابعين للجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وفقاً للمادة ٧٢ من الاتفاقية، ولعقد الدورة الأولى للجنة، وتحيط علماً بنظامها الداخلي المعتمد وفقاً للمادة ٧٥ من الاتفاقية؛
- ٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تقديم ما يلزم من تسهيلات ومساعدة إلى هذه الهيئة الجديدة المنشأة بموجب معاهدة دولية لحقوق الإنسان حتى تضطلع بمهامها على نحو فعال؛
- ٦ - **تدعو** اللجنة إلى مراعاة أعمال لجان حقوق الإنسان الأخرى في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بالعمال المهاجرين، وإلى مراعاة أعمال المنتديات الدولية الأخرى التي تتناول قضايا الهجرة الدولية؛
- ٧ - **تدعو أيضاً** اللجنة إلى مراعاة النقاش الدائر في لجان حقوق الإنسان الأخرى فيما يتعلق بإدخال تحسينات على أساليب عملها، وإلى تجنب أي ازدواجية في العمل؛
- ٨ - **تطلب** إلى الدول الأطراف في الاتفاقية تقديم تقاريرها الدورية الأولى، المطلوبة بموجب المادة ٧٣ من الاتفاقية، في الموعد المحدد؛
- ٩ - **تدعو** الدول الأطراف في الاتفاقية إلى النظر في تقديم الإعلانات المنصوص عليها في المادتين ٧٦ و ٧٧ من الاتفاقية؛
- ١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم كل ما يلزم من تسهيلات ومساعدة للترويج للاتفاقية ترويجاً نشطاً عن طريق برنامج الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان؛
- ١١ - **ترحب** بالأنشطة المتزايدة للجنة التوجيهية الدولية للحملة العالمية للتصديق على الاتفاقية، وتدعو مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، إلى مواصلة وتكثيف جهودها الرامية إلى نشر المعلومات عن الاتفاقية وتحسين فهم ما تحظى به من أهمية؛
- ١٢ - **ترحب أيضاً** بما تقوم به المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين من أعمال ذات صلة بالاتفاقية، وتشجعها على المثابرة في هذه الجهود؛
- ١٣ - **تلاحظ** أن على اللجنة أن تقدم إلى الجمعية العامة تقريراً سنوياً عن تطبيق الاتفاقية، وفقاً للمادة ٧٤ منها؛
- ١٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن حالة الاتفاقية وعن الجهود التي تبذلها الأمانة للترويج للاتفاقية ولحماية حقوق العمال المهاجرين؛

١٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين البند الفرعي المعنون "فئات محددة من الجماعات والأفراد: العمال المهاجرون".

الجلسة ٥٦

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الرابع عشر.]

٥٧/٢٠٠٤ - الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تضع في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/١٩٨٢ المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٨٢ الذي أذن فيه المجلس للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، التي كانت تسمى سابقاً اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، بأن تنشئ كل سنة فريقاً عاماً معنياً بالسكان الأصليين تُناط به ولاية استعراض التطورات المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، على أن يولي اهتماماً خاصاً لتطور المعايير المتعلقة بالسكان الأصليين،

وإذ تحيط علماً بقرار اللجنة الفرعية ٢٩/٢٠٠٣ المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وبقرار الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين عن دورته الحادية والعشرين (E/CN.4/Sub.2/2003/22)، وخاصة برنامج عمله،

وإذ تضع في اعتبارها أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سوف ينظر أثناء دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤، وفقاً لمقرره ٣٠٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، في الاستعراض الذي يقوم على أساس الولاية المحددة في الفقرة ٨ من قرار المجلس ٢٢/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، والذي يتناول جميع الآليات والإجراءات والبرامج الحالية في الأمم المتحدة التي تعنى بقضايا السكان الأصليين، بما فيها الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٥/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الذي أيدت فيه توصيات اللجنة الفرعية الواردة في قرارها ١٧/٢٠٠٢ و ٢١/٢٠٠٢ المؤرخين ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية وتعزيزها وحمايتها. مزيد من الفعالية، وكذلك الدور الهام الذي تقوم به في هذا الصدد جميع الآليات القائمة في منظومة الأمم المتحدة التي أنيطت بها ولاية استعراض قضايا السكان الأصليين،

وإذ يشجّعها التزام المجتمع الدولي المتجدد واهتمامه المتزايد بحماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية حمايةً كاملة وفعّالة،

وإذ تضع في اعتبارها استمرار الحاجة إلى الفريق العامل بسبب ولايته الحالية التي تتميز عن ولاية المحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين وعن ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين،

واقتراناً منها بالحاجة إلى مواصلة استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتشجيع ومواصلة تعزيز التعاون القائم فعلاً بين الفريق العامل، والمحفل الدائم، والمقرر الخاص لأن ولاياتهم متكاملة ولا تؤدي إلى الازدواج،

١- تكرر توصيتها الواردة في قرارها ٥٥/٢٠٠٣ بأن يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اعتباره على النحو الواجب محتوى ذلك القرار عند إجراء استعراضه لجميع الآليات والإجراءات والبرامج الحالية في الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا السكان الأصليين وفق الولاية المحددة في الفقرة ٨ من قرار المجلس ٢٢/٢٠٠٠؛

٢- توصي أيضاً بأن يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اعتباره على النحو الواجب محتوى هذا القرار عند اضطراره بالاستعراض في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤ عملاً بمقرر المجلس ٣٠٧/٢٠٠٣.

الجلسة ٥٦

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣٨ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً. انظر الفصل الخامس عشر.]

٥٨/٢٠٠٤ - الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تضع في اعتبارها أن أحد مقاصد الأمم المتحدة المحددة في ميثاق الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي في حل المسائل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وفي تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، وخصوصاً القرار ٣٢/١٩٩٧ المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/١٩٨٢ المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٨٢، الذي أذن فيه المجلس للجنة الفرعية بأن تنشئ سنوياً فريقاً عاماً يُعنى بالسكان الأصليين تكون ولايته هي استعراض التطورات المتصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، مع إيلاء اهتمام خاص لتطور المعايير المتعلقة بحقوق السكان الأصليين،

وإذ تؤكد من جديد اعترافها بقيمة وتنوع ثقافات السكان الأصليين وأشكال تنظيمهم الاجتماعي، وأن تنمية السكان الأصليين داخل بلدانهم ستسهم في التقدم الاجتماعي - الاقتصادي والثقافي والبيئي لكل بلدان العالم،

وإذ تشير إلى أن غاية العقد هي تعزيز التعاون الدولي من أجل حل المشاكل التي يواجهها السكان الأصليون في مجالات مثل حقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية، والتعليم، والصحة، وأن موضوع العقد هو "السكان الأصليون: الشراكة في العمل"،

وإذ تقر بأهمية التشاور والتعاون مع السكان الأصليين في تخطيط وتنفيذ برنامج أنشطة العقد، وبالحاجة إلى دعم مالي وافٍ من المجتمع الدولي، بما في ذلك الدعم من داخل الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، والحاجة إلى قنوات وافية من أجل التنسيق والاتصال،

وإذ تضع في اعتبارها أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سينظر، أثناء دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤، في الاستعراض المكلف بإجرائه في الفقرة ٨ من قرار المجلس ٢٢/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ والمتعلق بجميع الآليات والإجراءات والبرامج القائمة داخل الأمم المتحدة المعنية بقضايا السكان الأصليين، بما في ذلك الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً في هذا الشأن أن المحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين أوصى في مشروع مقرره السابع الذي اقترحه في دورته الثانية بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر E/2003/43- E/CN.4/2003/22، الفصل الأول، الفرع ألف)، وأن الفريق العامل في دورته الحادية والعشرين (انظر E/CN.4/Sub.2/2003/22، الفقرة ١١٧)، واللجنة الفرعية في قرارها ٣٠/٢٠٠٣ المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣، أوصيا بأن تعلن الجمعية العامة عقداً دولياً ثانياً للسكان الأصليين، وأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي طلب إلى الجمعية في مقرره ٣٠٦/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ أن تبدأ النظر في إعلان هذا العقد، مع مراعاة جملة أمور منها الاستعراض المقبل الذي سيجريه المجلس في عام ٢٠٠٤،

وإذ تشير في هذا الشأن إلى مقرري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١٦/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ و٢٨٦/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وإذ تحيط علماً بمقرره ٣٠٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣،

أولاً - تقرير الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

١ - تحيط علماً بتقرير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (E/CN.4/2004/2-) وبتقرير الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين عن أعمال دورته الحادية والعشرين (E/CN.4/Sub.2/2003/43) وبتقرير الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين عن أعمال دورته الحادية والعشرين (E/CN.4/Sub.2/2003/22)؛

٢ - ترحب بمواصلة الفريق العامل استعراضه الشامل للتطورات المتعلقة بالسكان الأصليين في العالم ولمختلف أوضاعهم وطموحاتهم، وبأن الفريق العامل سيركز في دورته الثانية والعشرين على موضوع "الشعوب الأصلية

وتسوية النزاعات"، وتدعو الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات السكان الأصليين والمنظمات غير الحكومية إلى أن توافي الفريق العامل في دورته الثانية والعشرين بمعلومات وبيانات عن هذا الموضوع؛

٣- تدعو الفريق العامل إلى أن يأخذ في اعتباره في مداولاته بشأن التطورات المتصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للسكان الأصليين أعمال المحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين، وكل المقررين الخاصين، والممثلين الخاصين، والخبراء المستقلين، والأفرقة العاملة، والحلقات الدراسية التي يعقدها الخبراء المعنيون بمواضيع محددة، كل في إطار ولايته، من حيث اتصال هذه الأعمال بحالة السكان الأصليين؛

٤- تدعو أيضاً جميع المقررين الخاصين، والممثلين الخاصين، والخبراء المستقلين، والأفرقة العاملة، والحلقات الدراسية التي يعقدها الخبراء المعنيون بمواضيع محددة، كل في إطار ولايته، إلى إيلاء الاعتبار الواجب في مداولاتهم للحالة الخاصة للشعوب الأصلية وضمان إيرادها كما ينبغي في تقاريرهم الدولية المرفوعة إلى هيئاتهم الرئاسية، إسهاماً منهم في التنفيذ الفعال لولاية كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة، والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، والمحفل الدائم؛

٥- توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يأذن للفريق العامل بالاجتماع لمدة خمسة أيام عمل قبل انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجنة الفرعية؛

٦- تدعو الفريق العامل إلى مواصلة نظره في السبل والوسائل التي يمكن من خلالها للخبرة الفنية لدى السكان الأصليين أن تسهم في أعمال الفريق العامل، وتشجع كل المبادرات التي يمكن أن تتخذها الحكومات ومنظمات السكان الأصليين والمنظمات غير الحكومية لتأمين مشاركة السكان الأصليين مشاركة تامة في الأنشطة المتصلة بمهام الفريق العامل؛

٧- توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يأذن لرئيس - مقرر الدورة الحادية والعشرين للفريق العامل بتقديم التقرير عن دورته الحادية والعشرين إلى المحفل الدائم أثناء الأسبوع الثاني (١٧-٢١ أيار/مايو) من الدورة الثالثة للمحفل الدائم في عام ٢٠٠٤، كما طلبت ذلك اللجنة الفرعية في قرارها ٢٠/٢٠٠٢ المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢؛

٨- تطلب إلى الأمين العام:

(أ) تقديم ما يكفي من موارد ومساعدة للفريق العامل في النهوض بالمهام المسندة إليه، بما في ذلك نشر المعلومات عن أنشطته نشرًا وافياً على الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات السكان الأصليين، بغية التشجيع على المشاركة في أعماله على أوسع نطاق ممكن؛

(ب) إحالة تقارير الفريق العامل إلى الحكومات، ومنظمات السكان الأصليين، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية بأسرع ما يمكن لكي تدلي بتعليقاتها واقتراحاتها المحددة بشأنها؛

٩- تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٤٠/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي وسع نطاق ولاية صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين ليشمل مساعدة ممثلي جماعات السكان الأصليين

ومنظماتهم على المشاركة في دورات المحفل الدائم، وتناشد جميع الحكومات والمنظمات والأفراد المقتدرين النظر في المساهمة في هذا الصندوق، وزيادة مستوى المساهمات زيادة كبيرة إن أمكن؛

ثانياً - العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم

١٠ - تدعو الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين إلى مواصلة استعراضه للأنشطة المضطلع بها خلال العقد، وتشجع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية على توفير معلومات عن تنفيذ أهداف العقد، وفقاً للفقرة ١٦ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٥٧/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛

١١ - تشدد على تأكيد الجمعية العامة أن من الأهداف الرئيسية للعقد اعتماد إعلان بشأن حقوق السكان الأصليين، وتدعو إلى إنجاز صياغة هذه الوثيقة البالغة الأهمية في وقت مبكر؛

١٢ - ترحب بنتائج الدورة الثانية للمحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين المعقودة في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٣، وتتطلع إلى انعقاد دورته السنوية الثالثة في الفترة من ١٠ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤، وتشجع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك كافة الآليات والإجراءات والبرامج القائمة داخل الأمم المتحدة والتي تهتم بقضايا السكان الأصليين، على أن تعمل في حدود الموارد المتاحة على ضمان وجود محفل ممول تمويلاً وافياً ويعمل بشكل جيد ويجسد ولايته الواسعة بطرق منها توفير دعم وافٍ من جانب الأمانة؛

١٣ - تطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بوصفها منسقة العقد، أن تقدم إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين تقريراً نهائياً يستعرض الأنشطة الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة في إطار برنامج أنشطة العقد ويقم نتائجها في إطار بند جدول الأعمال المعنون "قضايا السكان الأصليين"، عملاً بالطلب الموجه من الجمعية العامة إلى الأمين العام؛

١٤ - تشدد على الدور الهام للتعاون الدولي في تعزيز غايات العقد وأنشطته وحقوق السكان الأصليين ورفاهيتهم وتنميتهم المستدامة؛

١٥ - تناشد جميع الحكومات والمنظمات والأفراد المقتدرين على دعم العقد بالتبرع لصندوق التبرعات للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، وزيادة مستوى تبرعاتهم زيادة كبيرة إن أمكن؛

١٦ - تشجع الحكومات على أن تقوم، حسب الاقتضاء، إقراراً منها بأهمية العمل على المستوى الوطني من أجل تنفيذ غايات العقد وأنشطته، بمواصلة دعم العقد في مرحلته النهائية الحالية، بالتشاور مع السكان الأصليين، وذلك بالقيام بما يلي:

(أ) تنفيذ برامج وخطط وتقارير ذات صلة بالعقد من خلال إنشاء آليات فعالة يشارك فيها السكان الأصليون لتأمين تنفيذ أهداف العقد وأنشطته على أساس الشراكة الكاملة مع السكان الأصليين؛

(ب) التماس السبل إلى إعطاء السكان الأصليين مسؤولية أكبر عن شؤونهم وصوتاً مسموعاً فيما يتخذ من قرارات بشأن الأمور التي تمسهم، عملاً بأحكام إعلان وبرنامج عمل فيينا؛

- ١٧- تشجع أيضاً الحكومات على مواصلة تقديم دعمها، حسب الاقتضاء، لتحقيق غايات العقد، لصندوق النهوض بالسكان الأصليين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- ١٨- تطلب إلى المفوضة السامية أن تضمن لوحدة الأقليات والسكان الأصليين في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ما يكفي من الموظفين والموارد لتمكينها من تنفيذ أنشطة العقد تنفيذاً فعالاً؛
- ١٩- توصي المفوضة السامية بأن تعمد، عند وضع برامج في إطار العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم وعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، إلى إيلاء الاهتمام الواجب لمواصلة تطوير تدريب السكان الأصليين في مجال حقوق الإنسان؛
- ٢٠- تشجع المفوضة السامية على مواصلة تعاونها مع إدارة شؤون الإعلام على إعداد ونشر المعلومات عن العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، مع إيلاء العناية الواجبة لتصوير المعلومات المتعلقة بالسكان الأصليين تصويراً دقيقاً؛
- ٢١- تدعو مؤسسات الأمم المتحدة المالية والإئتمانية وبرامجها التنفيذية ووكالاتها المتخصصة إلى القيام بما يلي وفقاً للإجراءات القائمة لهيئات إدارتها:
- (أ) مواصلة إيلاء قدر أكبر من الأولوية والموارد لتحسين أحوال السكان الأصليين، مع التشديد بصفة خاصة على حاجات هؤلاء السكان في البلدان النامية، وذلك بسبل منها إعداد برامج عمل محددة من أجل متابعة تنفيذ أهداف العقد، كل في مجالات اختصاصه؛
- (ب) القيام، حسب الاقتضاء، باستهلال مشاريع خاصة، من خلال قنوات ملائمة وبالتعاون مع السكان الأصليين، من أجل تعزيز مبادراتهم على مستوى المجتمع المحلي، ولتسهيل تبادل المعلومات والخبرة الفنية بين السكان الأصليين والخبراء الآخرين المختصين؛
- ٢٢- تشير إلى توصية المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بأن يعمد الأمين العام إلى إجراء تقييم لنتائج العقد وإصدار توصيات بشأن كيفية الاحتفال بنهاية هذا العقد، بما في ذلك إجراء المتابعة الملائمة، وترجو من الأمين العام أن يشرع في تنفيذ هذا التقييم؛
- ٢٣- تقرر النظر في التقييم النهائي للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم في دورتها الحادية والستين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "قضايا السكان الأصليين".

الجلسة ٥٦

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣٨ صوتاً مقابل صوتين،
وامتناع ١٣ عضواً عن التصويت. انظر الفصل الخامس عشر.]

٥٩/٢٠٠٤ - الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بوضع مشروع
إعلان وفقاً للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٩
المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تضع في اعتبارها قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٧ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والفقرة ٢٨ من الجزء الثاني من إعلان وبرنامج عمل فيينا (A/CONF.157/23)،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٣٢/١٩٩٥ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٥ الذي أنشأت به فريقاً عاملاً بين الدورات مفتوح العضوية لغرض وحيد هو وضع مشروع إعلان، على أن يضع في اعتباره المشروع الوارد في مرفق قرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٤٥/١٩٩٤ المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤، المعنون "مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية" لكي تنظر فيه الجمعية العامة وتعتمده في إطار العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم،

وإذ تشدد على أهمية إتمام مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية في موعد أقصاه عام ٢٠٠٤ لكي تنظر فيه الجمعية العامة وتعتمده قبل انتهاء العقد،

وإذ تعيد التأكيد بصفة خاصة على أن الدعوة الواردة في قرارها ٣٢/١٩٩٥ كانت موجهة إلى منظمات السكان الأصليين التي تطلب الإذن لها بالمشاركة في الفريق العامل،

وإذ تدرك أن لدى منظمات السكان الأصليين معرفة وفهماً خاصين للحالة الراهنة للسكان الأصليين في العالم ولاحتياجاتهم في مجال حقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الذي شجعت الجمعية فيه اللجنة على النظر في مشروع الإعلان بمشاركة من ممثلي السكان الأصليين على أساس الإجراءات الملائمة التي تحددها اللجنة ووفقاً لتلك الإجراءات،

وإذ ترحب بالتقدم المحرز في عملية وضع مشروع إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وتشدد على أهمية مشروع الإعلان هذا وطابعه الخاص بوصفه صكاً يرمي على وجه التحديد إلى تعزيز حقوق الشعوب الأصلية،

وإذ تشجع الحكومات ومنظمات الشعوب الأصلية على المشاركة الفعالة وبروح من الوفاق في الفريق العامل وذلك لتقديم مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية إلى الجمعية العامة، كمسألة ذات أولوية، للنظر فيه واعتماده،

وإذ تشير إلى ضرورة قيام الفريق العامل بالنظر في جميع جوانب مشروع الإعلان، بما فيها نطاق تطبيقه،

- ١ - **تحيط علماً** بتقرير الفريق العامل (E/CN.4/2004/81 و Add.1)، وترحب بمواصلة مداوات الفريق العامل وطابعها الإيجابي، لا سيما التدابير المتخذة لضمان مساهمة منظمات الشعوب الأصلية مساهمة فعالة؛
- ٢ - **تعرب عن تقديرها** لأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال النظر في الطلبات الواردة من منظمات الشعوب الأصلية للمشاركة في الفريق العامل بموجب الإجراءات المبينة في مرفق قرار اللجنة ٣٢/١٩٩٥؛
- ٣ - **ترحب** بمقررات المجلس التي يوافق فيها على مشاركة منظمات الشعوب الأصلية في أعمال الفريق العامل، وتحث المجلس على البت في جميع الطلبات المتبقية في أقرب وقت ممكن، واضعاً في اعتباره ضرورة التقيد تقيداً صارماً بالإجراءات المبينة في مرفق قرار اللجنة ٣٢/١٩٩٥؛
- ٤ - **توصي** بأن يجتمع الفريق العامل لفترة عشرة أيام عمل قبل انعقاد الدورة الحادية والستين للجنة، على أن تغطي تكلفة الاجتماع من الموارد المتاحة؛
- ٥ - **تدعو** رئيس - مقرر الفريق العامل إلى الاستعلام لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن إمكانية عقد اجتماعات إضافية للفريق العامل، في حدود الموارد المتاحة، بهدف تيسير إحراز تقدم في وضع مشروع إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛
- ٦ - **تدعو أيضاً** رئيس - مقرر الفريق العامل وجميع الأطراف المهتمة إلى إجراء مشاورات واسعة وغير رسمية بين الدورتين لتيسير إحراز تقدم في التوصل إلى وضع إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية في الدورة المقبلة للفريق العامل؛
- ٧ - **تشجع** منظمات الشعوب الأصلية التي لم تسجل بعد للمشاركة في الفريق العامل والتي ترغب في المشاركة على طلب إذن بذلك بموجب الإجراءات المبينة في مرفق قرار اللجنة ٣٢/١٩٩٥؛
- ٨ - **تطلب** إلى الفريق العامل أن يقدم إليها تقريراً كي تنظر فيه في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال؛
- ٩ - **توصي** المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ٢١.]

الجلسة ٥٦

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الخامس عشر.]

٢٠٠٤/٦٠ - أعمال اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة ذات الصلة، ولا سيما القرار ٥٩/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ والقرارات المشار إليها فيه، وكذلك إلى ولاية اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (التي كانت تدعى سابقاً اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات) المحددة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة،

وإذ تشير أيضاً إلى تقرير الفريق العامل بين الدورات المفتوح العضوية لتعزيز فعالية آليات لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2000/112)، وإذ تعيد تأكيد مقرر اللجنة ١٠٩/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠،

وإذ تشير كذلك إلى النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى المقررات والممارسات الأخرى المتصلة به، وإلى مقرر اللجنة الفرعية ١١٤/١٩٩٩ المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ الذي اعتمدت بموجبه مبادئ توجيهية تتعلق بتطبيق النظام الداخلي،

وإذ تضع في اعتبارها ورقة العمل النهائية عن أساليب عمل اللجنة الفرعية (E/CN.4/Sub.2/1999/2)،

وإذ تحيط علماً بما يلي:

(أ) تقرير اللجنة الفرعية عن دورتها الخامسة والخمسين (E/CN.4/2004/2-E/CN.4/Sub.2/2003/43)،

(ب) تقرير رئيسة الدورة الخامسة والخمسين للجنة الفرعية (E/CN.4/2004/83)،

١ - تؤكد من جديد تقديرها لما قدمته اللجنة الفرعية بصفتها هيئة فرعية للجنة من مساهمة قيمة في أعمال الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان منذ سبعة وخمسين عاماً؛

٢ - تنوه بشكل خاص بما قدمته اللجنة الفرعية وآلياتها المنشأة للنظر في مواضيع محددة من مساهمة هامة في إيجاد فهم أفضل لحقوق الإنسان من خلال دراسة القضايا الهامة، ووضع معايير دولية لحقوق الإنسان، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم، وكذلك بما قدمته الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من مساهمة قيمة في نجاح اللجنة الفرعية؛

٣ - تقر أن اللجنة الفرعية يمكن أن تساعد لجنة حقوق الإنسان أفضل ما تكون المساعدة عن طريق تزويدها بما يلي:

(أ) دراسات لخبراء مستقلين وورقات عمل مفصلة يعدها أعضاء اللجنة الفرعية أو مناووبوهم، دون غيرهم، خلال فترة ولايتهم، رغم انتهاء الولايات الحالية؛

(ب) توصيات تركز إلى هذه الدراسات بعد بحثها بحثاً كاملاً؛

(ج) ما تطلبه اللجنة من دراسات وبحوث ومشورة خبراء، بما في ذلك ما تقدمه الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أو غيرها من هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان من مقترحات تقرها اللجنة؛

٤ - **تحيط علماً** بالمقترحات التي قدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة لدى افتتاح الدورة الخامسة والخمسين بشأن دور اللجنة الفرعية في المستقبل؛

٥ - **ترحب** بما اتخذته اللجنة الفرعية من إجراءات في دورتها الخامسة والخمسين استجابةً لتوصيات اللجنة المتعلقة بالشروع في إعداد ورقات عمل وإجراء دراسات جديدة؛

٦ - **ترحب أيضاً** بالاهتمام الذي توليه اللجنة الفرعية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وباهتمامها المستمر بالحقوق المدنية والسياسية؛

٧ - **ترحب كذلك** بتحسين أساليب عمل اللجنة الفرعية في دوراتها الثلاث الأخيرة، حيث قامت بما يلي:

(أ) إصلاح جدول أعمالها وتحسينه وتبسيطه ليقصر على سبعة بنود؛

(ب) عقد جلسة مشتركة مغلقة مع المكتب الموسع للدورة التاسعة والخمسين للجنة؛

(ج) صياغة العديد من قراراتها في جلسات مغلقة بدلاً من محاولة القيام بذلك في جلسات علنية؛

٨ - **تحيط علماً** بالتقرير الذي قدمته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بناء على طلب اللجنة الوارد في قرارها ٦٦/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، عن الوسائل والسبل الممكنة لمعالجة القضايا التي تثيرها اللجنة الفرعية ولتحسين الإجراءات التي تتخذها اللجنة بشأن مقترحات اللجنة الفرعية (E/CN.4/2003/95)، وبالمناقشات التي واصل خلالها مكتب اللجنة دراسة تلك المقترحات، وتقرر مواصلة النظر في السبل والوسائل التي من شأنها أن تحسن، في أسرع وقت ممكن، الإجراءات الفورية التي تتخذها اللجنة بشأن مقترحات اللجنة الفرعية؛

٩ - **تكرر وتؤكد من جديد:**

(أ) مقررهما القاضي بالآلا تعتمد اللجنة الفرعية قرارات أو مقررات أو بيانات من الرئيس تتصل بأي بلد بعينه، وبأن تمتنع، لدى التفاوض على قرارات أو مقررات تتناول مواضيع معينة ولدى اعتمادها، عن إدراج إشارات إلى بلدان محددة؛

(ب) أن على اللجنة الفرعية أن تظل قادرة على مناقشة الحالات القطرية التي لا تعالج في إطار لجنة حقوق الإنسان، وكذلك مناقشة المسائل العاجلة التي تنطوي على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في أي بلد، وأن تظهر مناقشاتها في المحاضر الموجزة لهذه المناقشات، وأن يستمر إرسال تلك المحاضر إلى اللجنة؛

(ج) أن على اللجنة الفرعية أن تلتزم موافقة مسبقة من لجنة حقوق الإنسان قبل الشروع في أي نشاط جديد، باستثناء إعداد الدراسات والبحوث؛

- (د) أن للجنة الفرعية دور "هيئة فكرية"، على نحو ما أكدته اللجنة في مقررها ١٠٩/٢٠٠٠، وأن عليها من ثمّ ألا تخول نفسها مهام الرصد، مع إعادة التأكيد على مضمون الفقرة ٥٢ من مرفق مقررها ١٠٩/٢٠٠٠؛
- ١٠ - **توصي** بأن تواصل اللجنة الفرعية في دوراتها المقبلة الابتكارات الناجحة التي اتبعتها في دورتها الثالثة والخمسين، والتي تم تأكيدها في دورتها الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين، وخاصة من خلال القيام بما يلي:
- (أ) عقد جلسات مغلقة سنوية مع المكتب الموسع للدورة الستين والدورات اللاحقة للجنة، لتبادل الآراء بهدف تحسين التعاون بين الجهازين؛
- (ب) الإبقاء على جدول أعمال مبسط؛
- (ج) إجراء مناقشاتها بشأن قواعد عملها وإجراءاتها وجدول مواعيدها في جلسات مغلقة؛
- (د) صوغ أكبر عدد ممكن من قراراتها في جلسات مغلقة بالنظر إلى ضيق الوقت المتاح؛
- (هـ) استخدام نموذج "الأسئلة والأجوبة" وبعض مناقشات أفرقة الخبراء؛
- ١١ - **توصي أيضاً** بأن تواصل اللجنة الفرعية تحسين طرائق عملها باتباع ما يلي:
- (أ) التركيز على دورها الرئيسي بوصفها هيئة استشارية للجنة، وعلى وجه التحديد عندما تطلب اللجنة مشورتها؛
- (ب) إيلاء اهتمام خاص لعملية اختيار الدراسات التي توصي بها اللجنة على وجه التحديد، أو للمقترحات التي تقدمها الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات أو غيرها من هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والتي تؤكد اللجنة، على أن تركز اهتمامها في الوقت نفسه على كيفية وموعد تحسين تطبيق المعايير الحالية؛
- (ج) الالتزام التزاماً دقيقاً بأعلى مستويات الحياد والدراية الفنية، وتجنب الأفعال التي يمكن أن تزعزع الثقة في استقلالية أعضائها، وخاصة في الحالات التي قد ينشأ فيها تضارب في المصالح؛
- (د) تيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية مشاركة تتسم بالكفاءة والفعالية؛
- (هـ) أخذ ما يجريه المقررون الخاصون وأعضاء اللجنة الفرعية من دراسات وما يعدونه من ورقات عمل في الاعتبار الكامل قبل تقديمها إلى اللجنة؛
- (و) اتخاذ المزيد من الخطوات لإتمام عملها خلال دورة من ثلاثة أسابيع، مع بذل جهود لتفادي جدولة اجتماعات الأفرقة العاملة والجلسات العامة في وقت واحد؛
- (ز) تقديم مقترحات إلى اللجنة حول الطريقة التي تستطيع بها مساعدة اللجنة الفرعية، وبالعكس؛
- (ح) التركيز بدقة على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وفقاً لولايتها؛
- (ط) تحاشي الازدواجية بين عملها وأعمال الهيئات والآليات المختصة الأخرى؛

- (ي) المراعاة التامة للآراء القانونية التي يوجهها إليها المستشار القانوني للأمم المتحدة؛
- ١٢- **تطلب** إلى الدول، لدى ترشيح وانتخاب أعضاء اللجنة الفرعية ومناوئهم:
- (أ) أن تدرك الحرص الشديد على ضمان استقلالية هذه الهيئة واعتبارها كذلك؛
- (ب) ألا تغيب عن بالها ضرورة العمل على ضمان العالمية والتمثيل المتوازن، ومزايا الاستمرارية، وأهمية التجديد؛
- (ج) أن تختار أعضاء يُشهد لهم بالخبرة في مجال حقوق الإنسان؛
- (د) أن تقدم الترشيحات، إن أمكن، قبل بداية الدورة التي سينتخبون فيها بشهرين على الأقل كي يتسنى لأعضاء اللجنة أن يقيّموا مؤهلات المرشحين واستقلاليتهم تقييماً دقيقاً؛
- (هـ) ألا يغيب عن بالها أن على المرشحين التحلي بالتزاهة والاستقلالية بدون تضارب في المصالح؛
- ١٣- **تدعو** الأمين العام إلى أن يقدم الدعم للجنة الفرعية بطرق شتى منها توفير الوثائق في الوقت الملائم قبل كل دورة باللغات الرسمية للأمم المتحدة، ومساعدة اللجنة الفرعية فيما يتعلق بطلباتها الحصول على المعلومات من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وتكرر أن هذه الطلبات، شأنها شأن جميع طلبات اتخاذ تدابير ملموسة، يجب أن تقرها اللجنة أولاً؛
- ١٤- **توصي** بأن يحضر رئيس اللجنة الفرعية أو ممثله اجتماع المقررين الخاصين والممثلين الخاصين والخبراء ورؤساء الأفرقة العاملة المسؤولين عن الإجراءات الخاصة للجنة واجتماع رؤساء الهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية، بغية تيسير التنسيق بين اللجنة الفرعية وسائر الهيئات والإجراءات المعنية في الأمم المتحدة، وفقاً لولاية كل منها؛
- ١٥- **تدعو** رئيس الدورة الستين للجنة إلى التحدث أمام اللجنة الفرعية في الجلسة الافتتاحية لدورها السادسة والخمسين، وإلى إعلامها بهذا القرار وبالمناقشة التي دارت حول هذا الموضوع في الدورة الستين للجنة في إطار البند ١٦ من جدول أعمالها؛
- ١٦- **تدعو** رئيس الدورة السادسة والخمسين للجنة الفرعية إلى تقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين يتضمن تقييماً لسير التحسينات الأخيرة لفعالية اللجنة الفرعية وآلياتها في الممارسة العملية؛
- ١٧- **تقرر** النظر في مسألة عمل اللجنة الفرعية في دورتها الحادية والستين في إطار البند المناسب من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٦

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل السادس عشر.]

٢٠٠٤/٦١ - حالة حقوق الإنسان في ميانمار

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان،

وإذ تؤكد من جديد أنّ على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأنّ من واجبها الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب مختلف الصكوك الدولية في هذا الميدان،

وإذ تدرك أن ميانمار طرف في اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، واتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ المتعلقة بحماية ضحايا الحرب، فضلاً عن الاتفاقية المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي لعام ١٩٣٠ (رقم ٢٩) واتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم لعام ١٩٤٨ (رقم ٨٧) من اتفاقيات منظمة العمل الدولية،

وإذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع، وآخرها القرار ١٢/٢٠٠٣ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وإلى قرارات الجمعية العامة، وآخرها القرار ٢٤٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تضع في اعتبارها تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (A/58/546-S/2003/1053) و(Corr.1 و Corr.2)

وإذ تشير إلى القرار الأول الذي اعتمده منظمة العمل الدولية في دورتها الثامنة والثمانين في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والمتعلق بالعمل الجبري أو الإلزامي في ميانمار،

وإذ تؤكد أن إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكومة، وأن شعب ميانمار قد عبر عن إرادته بوضوح في الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٠،

وإذ تؤكد أيضاً أن إنشاء حكومة ديمقراطية حقيقية في ميانمار هو أمر أساسي لإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تقر بأن الحكم السديد والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان أمور أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وأن الحكم السديد تُجسّده فكرة وجود حكومة تتسم بالشفافية والمسؤولية والمحاسبة والمشاركة على كافة المستويات،

وإذ تحيط علماً بخريطة الطريق من أجل التحول إلى الديمقراطية التي أعلنها رئيس وزراء ميانمار في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣،

١ - ترحب بما يلي:

(أ) تقارير كل من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار (E/CN.4/2004/33) والأمين العام (E/CN.4/2004/30 و Add.1 و A/58/325)؛

(ب) الزيارات التي قام بها المبعوث الخاص للأمين العام إلى ميانمار خلال السنة الماضية، والتعاون الذي حظي به من حكومة ميانمار؛

(ج) الزيارات التي قام بها المقرر الخاص إلى ميانمار خلال السنة الماضية، مشيرةً إلى أن حكومة ميانمار قد أبلغت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بنتائج تحقيقاتها في مسألة وضع أجهزة التنصت أثناء المقابلات التي أجراها مع سجناء في سجن إنسين في آذار/مارس ٢٠٠٣، مما أدى إلى تقصير مدة زيارته لتقصي الحقائق؛

(د) الإفراج عن عدد من الأشخاص المسجونين لقيامهم بأنشطة سياسية، ومواصلة التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية؛

(هـ) الاتفاق الذي تم التوصل إليه في يانغون يوم ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ بشأن خطة العمل المشتركة بين حكومة اتحاد ميانمار ومنظمة العمل الدولية للقضاء على ممارسات السخرة في ميانمار، بما في ذلك الاتفاق على تعيين مسير مستقل لمساعدة ضحايا السخرة المحتملين، مع ملاحظة أن الظروف غير مؤاتية في الوقت الراهن لتنفيذ خطة العمل؛

(و) الزيارة الثانية التي قام بها إلى ميانمار وفد من منظمة العفو الدولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، ولكنها تلاحظ مع القلق أنه لم يتمكن من الالتقاء بمن طلب مقابلتهم؛

(ز) الوجود المستمر لموظفة الاتصال التابعة لمنظمة العمل الدولية، وما تبذله من جهود للنهوض بولايتها؛

(ح) نشر معايير حقوق الإنسان على موظفي الدولة وعلى بعض المنظمات غير الحكومية والمجموعات العرقية، من خلال سلسلة من حلقات العمل المعنية بحقوق الإنسان، إلا أنها تؤكد أنه يلزم لهذه الأنشطة أن تفضي أيضاً إلى جهود ملموسة لتحسين حالة حقوق الإنسان على الأرض؛

(ط) قيام الحكومة بإنشاء لجنة لمنع تجنيد الأطفال في الجيش، وتشدد على ضرورة تعاونها الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛

(ي) المفاوضات التي جرت لإبرام اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة واتحاد "كارين" الوطني، وتأمل أن يسهم الاتفاق في القضاء على التجاوزات في مجال حقوق الإنسان في ولاية كارين؛

(ك) التطورات التي أتاحت لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الوصول إلى ولايتي كارين ومون للمساعدة في تهيئة الظروف المفضية إلى عودة اللاجئين إلى هاتين المنطقتين؛

٢- تحييط علماً بالجهود التي بذلتها حكومة ميانمار لمواجهة التحدي الذي يفرضه فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وتطلب إليها أن تنهض بجهودها في هذا الشأن، وأن تدعم التنفيذ الفعال لخطة العمل المشتركة بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، بالتعاون مع الوكالات الدولية المختصة؛

٣- تعرب عن بالغ قلقها بشأن ما يلي:

(أ) الانتهاك المنهجي المستمر لحقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعب ميانمار؛

(ب) الأحداث التي وقعت في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ وما رافقها وأعقبها من انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان والتي تشكل انتكاسة خطيرة لحالة حقوق الإنسان في ميانمار، والضلوع الظاهر في تلك الأحداث لرابطة اتحاد التضامن والتنمية المنتسبة إلى الحكومة، فضلاً عن المضايقة المنهجية والمستمرة لأعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرهم من الناشطين المعارضين؛

(ج) احتجاز داو أونغ سان سوو كيمي وفرض الإقامة الجبرية عليها، واستمرار سلطات ميانمار في إنكار حقوق الإنسان والحريات الأساسية عليها، بما في ذلك حرية التنقل وتكوين الجمعيات، فضلاً عن مواصلة احتجاز غيرها من كبار زعماء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وقيادات الأحزاب السياسية الأخرى أو الأقليات العرقية؛

(د) حالات القتل خارج نطاق القضاء، والاعتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي التي يمارسها باستمرار أفراد القوات المسلحة، ومواصلة اللجوء إلى التعذيب، والحالات الجديدة للاعتقالات السياسية والاحتجاز المتواصل للأفراد، بمن فيهم السجناء الذين انتهت فترة عقوبتهم، والسجناء المحبوسون حسباً انفرادياً ريثما تتم محاكمتهم، والترحيل القسري، وقطع الأرزاق، ومصادرة الأراضي من قبل القوات المسلحة، والسخرة، بما في ذلك تشغيل الأطفال، والاتجار بالأشخاص، والحرمان من حرية التجمع وتشكيل الجمعيات وحرية التعبير والحركة، والتمييز والاضطهاد على أساس الدين أو العرق، وانتشار عدم احترام سيادة القانون وانعدام استقلال السلطة القضائية، وظروف الاعتقال غير المرضية، والاستخدام المنهجي للأطفال كجنود، وانتهاكات الحق في التمتع بمستوى معيشي مناسب، لا سيما الحق في الغذاء وفي الرعاية الطبية وفي التعليم؛

(هـ) انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها بوجه خاص المتمون إلى أقليات عرقية والنساء والأطفال، ولا سيما في المناطق التي لا يسري فيها وقف إطلاق النار؛

(و) حالة عدد كبير من المشردين داخلياً وتدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة، وتشير في هذا السياق إلى التزامات ميانمار بموجب القانون الدولي؛

٤- تطلب إلى حكومة ميانمار ما يلي:

(أ) أن تفي بالتزامها باستعادة استقلال السلطة القضائية ومراعاة أصول المحاكمة القانونية، وأن تتخذ المزيد من الخطوات لإصلاح نظام إقامة العدل؛

(ب) أن تتخذ إجراءات فورية للتنفيذ الكامل لتدابير تشريعية وتنفيذية وإدارية محددة من أجل القضاء على ممارسة السخرة التي تقوم بها جميع أجهزة الحكومة، بما فيها القوات المسلحة، ولتنفيذ الكامل لتوصيات لجنة التحقيق المنشأة للنظر في تنفيذ ميانمار لاتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي (رقم ٢٩)؛

(ج) أن تتخذ الإجراءات التي أقرها مؤخراً مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في دورته المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٤، والتي قد تمكّن من تنفيذ خطة العمل من أجل المضي قدماً، وخاصة مهام الميسر كما حددها الفريق الرفيع المستوى؛

(د) أن تكفل فوراً دخول منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية بأمان ودون عوائق إلى جميع مناطق ميانمار، وأن تتعاون تعاوناً تاماً مع جميع شرائح المجتمع، وخاصة مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرها من الفئات السياسية والعرقية والاجتماعية ذات الصلة، من أجل توفير المساعدة الإنسانية وضمان وصولها بالفعل إلى أضعف فئات السكان؛

(هـ) أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع المبعوث الخاص للأمين العام في ميانمار ومع المقرر الخاص بغية الانتقال بميانمار إلى حكم مدني، وأن تكفل لهما كامل فرص الدخول إلى ميانمار بحرية ودون عوائق، وألا يتعرض أي شخص يتعاون معهما ومع أية منظمة دولية لأي شكل من أشكال التهريب أو المضايقة أو المعاقبة، وأن تعيد النظر على وجه الاستعجال في قضايا من يقضون حالياً عقوبات تتعلق بهذا الأمر؛

(و) أن تنظر على سبيل الأولوية العالية في الانضمام كطرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة، واتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٩ (رقم ١٨٢) بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها، واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، والبروتوكولين الإضافيين المؤرخين ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧ الملحقين باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩؛

(ز) أن تعمل، من خلال الحوار وبالوسائل السلمية، على الإنهاء الفوري والدائم للصراع مع جميع الفئات العرقية في ميانمار؛

(ح) أن تتابع المفاوضات الرامية إلى إبرام وقف لإطلاق النار مع اتحاد "كارين" الوطني بفضل حوار سياسي موضوعي، بغية ضمان الاحترام الكامل لحقوق القوميات العرقية؛

(ط) أن تنشئ لجنة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)؛

٥- تحت بشدة حكومة ميانمار على ما يلي:

(أ) أن تعمل على إنهاء الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في ميانمار، وأن تكفل الاحترام التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأن تضع حدا للإفلات من العقاب، وأن تحقق مع منتهكي حقوق الإنسان، بمن فيهم العسكريون وغيرهم من الموظفين الحكوميين في جميع الظروف، وأن تقدمهم إلى المحاكمة، وأن تشرع في إجراء تحقيق كامل ومستقل، بتعاون دولي، في حادثة ديبايين التي وقعت في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، كما دعت إليه الجمعية العامة؛

(ب) أن ترفع جميع القيود المفروضة على النشاط السياسي السلمي لجميع الأشخاص، بمن فيهم السجناء السياسيون السابقون، بطرق منها ضمان حرية تشكيل الجمعيات وحرية التعبير، بما فيها حرية وسائط الإعلام، وأن تضمن حصول شعب ميانمار على المعلومات دون عوائق؛

(ج) أن تعمل على إعادة الديمقراطية واحترام نتائج انتخابات عام ١٩٩٠، بطرق منها الإفراج الفوري وغير المشروط عن قادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بمن فيهم داو أونغ سان سوو كبي وغيرها من أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الذين احتجزوا في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣ أو بعد هذا التاريخ، والسماح لهم بالقيام بدور كامل في تحقيق المصالحة الوطنية والتحول إلى الديمقراطية، وتلفت الانتباه في هذا الصدد إلى ما أوصى به المقرر الخاص من أن العفو العام قد يكون أفضل الطرق للإفراج عن جميع السجناء السياسيين كيما يتسنى لهم أداء دور إيجابي في العملية السياسية المقبلة؛

(د) أن تدخل في حوار موضوعي ومنظم مع داو أونغ سان سوو كبي وغيرها من زعماء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بهدف إحلال الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية والقيام، في مرحلة مبكرة، بإشراك زعماء سياسيين آخرين في هذه المحادثات، بمن فيهم ممثلو المجموعات العرقية؛

(هـ) أن تفرج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع السجناء السياسيين، مع التركيز بوجه خاص على المسنين والمرضى؛

(و) أن تضمن شمول المؤتمر القومي لكافة الأحزاب السياسية وممثلي الشعب المنتخبين في الانتخابات الأخيرة، وجميع القوميات العرقية الكبرى غير الممثلة بحزب سياسي، وانعقاده في مناخ ديمقراطي يسمح بحرية التعبير ويضمن سلامة المشاركين كافة؛

(ز) أن تتعاون تعاوناً كاملاً دون مزيد من التأخير مع المقرر الخاص تيسيراً لإجراء تحقيق دولي مستقل في التقارير المستمرة التي تفيد عن وقوع حالات العنف الجنسي وغيرها من الاعتداءات على المدنيين على أيدي أفراد القوات المسلحة في ولاية شان وغيرها من الولايات، وأن تضمن كذلك سلامة كل من يتعاون مع المقرر الخاص وعدم تعرضهم للترهيب؛

(ح) أن تعمل فوراً على وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، وأن تتعاون تعاوناً تاماً مع المنظمات الدولية ذات الصلة من أجل كفالة تسريح الجنود الأطفال وعودتهم إلى ديارهم وإعادة تأهيلهم وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٤٦٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛

(ط) أن تعمل على إنهاء التشريد القسري المنتظم للأشخاص وإزالة الأسباب الأخرى لتدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة، وعلى توفير الحماية والمساعدة الضروريتين للمشردين داخلياً، بالتعاون مع المجتمع الدولي، وعلى احترام حق اللاجئين في العودة الطوعية والأمنة والكرامة تحت رقابة الوكالات الدولية المختصة؛

(ي) أن تعد خريطة الطريق من أجل التحول إلى الديمقراطية التي لا تزال تنقصها عناصر أساسية من قبيل التوقيت المحدد وخطة ملائمة لإشراك جميع الفئات السياسية والقومية العرقية بما يكفل شفافية العملية وشموليتها؛

٦- تقرر ما يلي:

(أ) أن تمدد ولاية المقرر الخاص، كما وردت في قرار اللجنة ٥٨/١٩٩٢ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٢، لمدة سنة أخرى، وتطلب إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً مؤقتاً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، وتقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين، وأن يأخذ بمنظور يراعي نوع الجنس في جميع أعماله؛

(ب) أن تطلب إلى الأمين العام مواصلة تقديم كل ما يلزم من مساعدة إلى المقرر الخاص لتمكينه من النهوض بولايته على أكمل وجه؛

٧- تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين؛

٨- توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ٢٢.]

الجلسة ٥٧

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل التاسع.]

٢٠٠٤/٢٢ - حقوق الإنسان وقضايا السكان الأصليين

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تضع في اعتبارها أن من مقاصد الأمم المتحدة المحددة في ميثاق الأمم المتحدة تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني، وعلى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ توضع في اعتبارها أيضا أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأنهم يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل القومي أو المولد أو غير ذلك من الأوضاع،

وإذ تسترشد بالقواعد والمعايير ذات الصلة في الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

وإذ تُنوّه مع التقدير ببدء سريان مفعول الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم،

وإذ تشير إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ (١٩٨٩) بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة،

وإذ توضع في اعتبارها توصيات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عُقد في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣،

وإذ تشير إلى الأحكام المتصلة بهذا القرار والواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/CONF.189/12 و Corr.1)،

وإذ تشير إلى أن هدف العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم هو تعزيز التعاون الدولي على حل المشاكل التي يواجهونها في مجالات مثل حقوق الإنسان والبيئة والتنمية والتعليم والصحة،

وإذ تؤكد أهمية الفراغ، في عام ٢٠٠٤ على الأكثر، من صياغة "مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية"، كما يعرض على الجمعية العامة للنظر فيه واعتماده قبل اختتام العقد،

وإذ ترحب بالمساهمات الهامة حتى الآن من جانب المحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين وبتقريره عن دورته الثانية (E/2003/43-E/C.19/2003/22)، وإذ تشير إلى أن الولاية المسندة إلى المحفل الدائم هي مناقشة قضايا السكان الأصليين في إطار ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافة، والبيئة، والتعليم، والصحة، وحقوق الإنسان،

وإذ توضع في اعتبارها الولاية المسندة إلى الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين والتابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وقوام هذه الولاية استعراض التطورات المتصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، مع إيلاء اهتمام خاص لتطور المعايير المتعلقة بحقوقهم،

وإذ تشير إلى التقرير الأول للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين (Add.1 و E/CN.4/2002/97) الذي حدد فيه سبع قضايا تُلخّص الشواغل الرئيسية لحقوق الإنسان التي تؤثر على السكان الأصليين في جميع مناطق العالم وتتطلب مزيداً من التحليل،

وإذ تلاحظ مع التقدير بنتائج حلقة الخبراء الدراسية المعنية بالشعوب الأصلية وإقامة العدل الواردة في الإضافة الرابعة إلى تقرير المقرر الخاص (E/CN.4/2004/80/Add.4) التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بمشاركة خبراء من الحكومات ومن السكان الأصليين وخبراء غير حكوميين ومستقلين، وإذ تدعو جميع الدول إلى أن تأخذ في اعتبارها تلك النتائج لدى وضع سياساتها العامة بشأن الموضوع،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ما يعانيه السكان الأصليون في مناطق كثيرة من العالم من عدم استقرار في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لديهم، وأوجه تفاوت في أوضاعهم مقارنةً بسائر السكان، وإزاء استمرار الانتهاكات الجسيمة لما لهم من حقوق الإنسان،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى الإقرار بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين وتعزيزها وحمايتها بمزيد من الفعالية،

وإذ يشجعها التزام المجتمع الدولي المتجدد واهتمامه المتزايد بضمان الاحترام الكامل لجميع ما للسكان الأصليين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتمتعهم بهذه الحقوق والحريات على قدم المساواة،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٦/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

١ - تقرر تمديد ولاية المقرر الخاص لفترة ثلاث سنوات إضافية؛

٢ - تحيط علماً بتقرير المقرر الخاص (E/CN.4/2004/80 و Add.1-4 و Add.4/Corr.1) المقدم عملاً بقرار اللجنة ٥٦/٢٠٠٣، وبالزيارات الرسمية التي قام بها في السنة الماضية، وتشجع الحكومات على الاستجابة لطلبات المقرر الخاص لزيارة بلدانها؛

٣ - تشجع المقرر الخاص على مواصلة النظر في السبل والوسائل الكفيلة بتنحيط العقبات التي تعترض حالياً حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين حمايةً تامةً وفعالة، تمثياً مع الولاية المسندة إليه، وعلى إيلاء اهتمام خاص لانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأطفال والنساء من السكان الأصليين، وعلى الأخذ بمنظور يراعي نوع الجنس؛

٤ - تطلب إلى المقرر الخاص أن ينظر، لدى الاضطلاع بعمله، فيما أصدره المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من توصيات بشأن المسائل المتصلة بالولاية المسندة إليه، وكذلك في توصيات لجنة القضاء على التمييز العنصري وملاحظاتها واستنتاجاتها؛

٥ - تطلب أيضاً إلى المقرر الخاص، لدى الاضطلاع بولايته وفي إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، أن يلتمس ويتلقى ويتبادل المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان للسكان

الأصليين، أينما حدثت، من الحكومات وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والوكالات المتخصصة، والآليات الخاصة التابعة للجنة وللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وكذلك من المنظمات الحكومية الدولية وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات السكان الأصليين، وأن يستجيب بفعالية لهذه المعلومات؛

٦- **تطلب كذلك** إلى المقرر الخاص أن يواصل العمل بشأن المواضيع المدرجة في تقريره الأول، وخاصة ما يؤثر منها في حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، مما قد يسهم في إحراز تقدم في مناقشة القضايا الأساسية التي تخص "مشروع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية"؛

٧- **تدعو** المقرر الخاص، لدى الاضطلاع بمهمته، إلى أن يراعي كل ما يتصل بالولاية المسندة إليه من توصيات صادرة عن المحفل الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين والفريق العامل المعني بالسكان الأصليين؛

٨- **تطلب** إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تيسر حضور المقرر الخاص الدورة السنوية الثالثة للمحفل الدائم المزمع عقدها بمقر الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٤؛

٩- **تطلب** إلى جميع الحكومات أن تتعاون وتعاوننا تاماً مع المقرر الخاص في أداء ما كُلف به من مهام وواجبات، وأن تقدم له كل ما يطلبه من معلومات، وأن تستجيب بسرعة لما يوجهه من نداءات عاجلة؛

١٠- **تحيط علماً** باعترام المفوضية السامية لتنظيم ندوة، تُموّل عن طريق التبرعات ويشارك فيها خبراء حكوميون وخبراء من السكان الأصليين ومن المنظمات غير الحكومية، حول تثقيف السكان الأصليين بهدف مساعدة المقرر الخاص على دراسة الموضوع الرئيسي لتقريره السنوي الذي سيقدمه إلى اللجنة في عام ٢٠٠٥؛

١١- **تشجع** الأمم المتحدة، بما فيها وكالاتها المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، والحكومات، والخبراء المستقلون، والمؤسسات التي يهتما الأمر، والمنظمات غير الحكومية، وخاصةً السكان الأصليين، على التعاون على أكمل وجه ممكن مع المقرر الخاص في أدائه مهام ولايته؛

١٢- **تشجع** مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على إيلاء العناية الواجبة لقضايا السكان الأصليين في إعلان المبادئ وخطة العمل وفي جميع البرامج الأخرى ذات الصلة التي سيعتمدها المؤتمر العالمي المزمع عقده في مرحلته الثانية في تونس العاصمة عام ٢٠٠٥؛

١٣- **تحث** الدول التي لم توقع بعد على اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٨٩ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة (رقم ١٦٩)، أو التي لم تصدّق عليها أو لم تنضم إليها بعد، على أن تنظر في ذلك على سبيل الأولوية؛

١٤- **تطلب** إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً عن أنشطته إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

١٥- **تطلب إلى الأمين العام وإلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم كل ما يلزم من مساعدة بشرية وتقنية ومالية للمقرر الخاص لتمكينه من النهوض بولايته بفعالية؛**

١٦- **تقرر متابعة النظر في هذه المسألة، في دورتها الحادية والستين، في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.**

١٧- **توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:**

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ٢٣.]

الجلسة ٥٧

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الخامس عشر.]

٦٣/٢٠٠٤ - تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تضع في اعتبارها أن من مقاصد الأمم المتحدة تطوير علاقات ودية بين الدول استناداً إلى احترام مبدأ المساواة في الحقوق للشعوب وحققها في تقرير المصير، واتخاذ تدابير مناسبة أخرى من أجل تدعيم السلم العالمي، فضلاً عن تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وكذلك في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها للناس كافة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تشير إلى اعتماد الجمعية العامة لإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وإلى قرارها هي ٦٠/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ١١٣/٥٤ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات وإلى إعلان البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات الصادر عن الجمعية العامة في قرارها ٦/٥٦ المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١،

وإذ تؤكد من جديد التزامها بتشجيع التعاون الدولي، كما هو مبين في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفقرة ٣ من المادة ١، وفي الأحكام ذات الصلة من إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/23) لتعزيز التعاون الحقيقي فيما بين الدول الأعضاء في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ تشدد على أن تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان هو أمر أساسي لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة تحقيقاً كاملاً، بما في ذلك تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان على نحو فعال،

وإذ تؤكد أن التسامح واحترام التنوع وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها على نطاق العالم أمور يدعم بعضها بعضاً، وإذ تسلّم بأن التسامح واحترام التنوع يعززان فعلياً، في جملة أمور، تمكين المرأة ويستمدان منه الدعم،

وإذ تؤكد من جديد أن الحوار بين الديانات والثقافات والحضارات، بما في ذلك الحوار في ميدان حقوق الإنسان، يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان،

وإذ تضع في اعتبارها الإسهام القيّم الذي يمكن أن يوفره الحوار بين الحضارات في زيادة الوعي بالقيم المشتركة بين جميع البشر وفهمها،

وإذ تشدد على ضرورة الاسترشاد في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها بمبادئ الحياد والموضوعية واللاإنتقائية، بروح من الحوار والتعاون الدوليين البناءين،

وإذ تؤكد أن التفاهم المتبادل والحوار والتعاون والشفافية وبناء الثقة تعد عناصر هامة في جميع الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ تعرب عن اقتناعها أن اتباع نهج غير منحاز ومنصف إزاء قضايا حقوق الإنسان يسهم في تعزيز التعاون الدولي، وفي تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها بصورة فعالة،

وإذ تضع في اعتبارها أن جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة، وينبغي من ثمّ تناولها على قدم المساواة في سياق التعاون الدولي،

١- تؤكد من جديد أن من مقاصد الأمم المتحدة ومن مسؤوليات جميع الدول الأعضاء العمل على تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها والتشجيع على احترامها بطرق منها التعاون الدولي؛

٢- ترى أن التعاون الدولي في هذا الميدان، وفقاً للمقاصد والمبادئ المبينة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، من شأنه أن يسهم إسهاماً فعلياً وعملياً في المهمة الملحة التي تتمثل في منع انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة؛

٣- تؤكد من جديد أنه ينبغي أن تسترشد الأنشطة المتعلقة بتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها وإعمالها إعمالاً تاماً بمبادئ العالمية واللاإنتقائية والحياد والموضوعية والشفافية، على نحو يتسق مع مقاصد الميثاق ومبادئه، وينبغي ألا تستخدم لتحقيق غايات سياسية؛

٤- تسلّم بأن على الدول، بالإضافة إلى مسؤوليات كل منها إزاء مجتمعتها، مسؤولية جماعية عن مساندة مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف على المستوى العالمي؛

٥- تحث جميع الجهات الفاعلة في الساحة الدولية على إقامة نظام دولي أساسه الشمول والعدل والمساواة والإنصاف والكرامة الإنسانية والتفاهم المتبادل وتعزيز واحترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان العالمية، وبند كافة مذاهب الإقصاء القائمة على أساس العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٦- **تطلب** إلى الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية أن تواصل إجراء حوار ببناء ومشاورات من أجل زيادة التفاهم وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتشجع المنظمات غير الحكومية على المساهمة بنشاط في هذا المسعى؛

٧- **تدعو** الدول وآليات وإجراءات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان إلى مواصلة إيلاء العناية لأهمية التعاون والتفاهم والحوار في ضمان تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها؛

٨- **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة، على سبيل الأولوية، في دورتها الحادية والستين.

الجلسة ٥٧

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل السابع عشر.]

٢٠٠٤/٦٤- تعزيز نظام دولي ديمقراطي وعادل

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى جميع القرارات السابقة الصادرة بشأن هذه المسألة عن الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان،

وإذ **تعيد تأكيد** تعهد جميع الدول بالوفاء بالتزاماتها بتعزيز الاحترام العالمي لكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ومراعاتها وحمايتها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وسائر الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي،

وإذ **تؤكد** أن تكثيف التعاون الدولي من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان ينبغي أن يظل متمشياً تماماً مع مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي، المبينة في المادتين ١ و ٢ من الميثاق، وأن يتم بشروط منها الاحترام التام للسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في المسائل التي تقع أساساً ضمن الولاية القضائية الداخلية لكل دولة،

وإذ **تشير** إلى ديباجة الميثاق، ولا سيما ما تضمنته من تصميم على إعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقدره وبالمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق وكذلك بين الأمم كبيرها وصغيرها،

وإذ **تعيد تأكيد** حق الجميع في نظام اجتماعي ودولي يكفل الإعمال التام للحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ **تعيد أيضاً تأكيد** ما ورد في ديباجة الميثاق من تصميم على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وتعزيز التقدم الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح، وممارسة التسامح وحسن الجوار، واستخدام الأجهزة الدولية في النهوض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب جميعها،

وإذ تشدد على وجوب أن تتقاسم دول العالم المسؤولية عن إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، والاضطلاع بهذه المسؤولية على أساس تعدد الأطراف، وعلى وجوب قيام الأمم المتحدة بالدور المركزي في هذا الصدد بوصفها المنظمة الأكثر عالمية والأكثر تمثيلاً في العالم،

وإذ تؤكد أن التنفيذ الفعلي لنتائج مؤتمر قمة الألفية وغيره من مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة يتطلب إرادة سياسية لتنفيذ الالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها، وخاصة عن طريق توفير الوسائل اللازمة لتنفيذها،

وإذ تضع في اعتبارها التغيرات الكبرى التي تحدث على الساحة الدولية وتطلعات جميع الشعوب إلى نظام دولي قائم على المبادئ المحسدة في الميثاق، بما في ذلك تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع واحترام مبدأ المساواة بين الشعوب في الحقوق وتقرير المصير، والسلام والديمقراطية والعدالة والمساواة وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي والتعددية والتنمية وتحسين مستويات المعيشة والتضامن،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص على أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو غير ذلك من الأوضاع،

وإذ تؤكد من جديد أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية أمور مترابطة ومتآزرة، وأن الديمقراطية تقوم على إرادة الشعب المعرب عنها بحرية لتقرير نظمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاركته التامة في جميع جوانب حياته،

وإذ تشدد على أن الديمقراطية ليست مفهوماً سياسياً فحسب، وإنما لها أيضاً أبعاد اقتصادية واجتماعية،

وإذ تسلّم بأن الديمقراطية واحترام جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية واتسام الحكم والإدارة في جميع قطاعات المجتمع بالشفافية والمساءلة، ومشاركة المجتمع المدني مشاركة فعالة هي جزء أساسي من الدعائم اللازمة لتحقيق تنمية اجتماعية مستدامة محورها الناس،

وإذ تسلّم أيضاً بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع على تحقيق تعاون دولي فعال وعلاقات اقتصادية منصفة، وبيئة اقتصادية مؤاتية على الصعيد الدولي من أجل أعمال الحق في التنمية وإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية،

وإذ تعيد تأكيد أهمية الحكم السديد على الصعيد الدولي من خلال ترسيخ الديمقراطية والشفافية والمساءلة في وضع القرارات الاقتصادية والمالية الدولية في جميع المحافل وعلى كافة الصُعد بمشاركة جميع البلدان مشاركة كاملة وفعالية،

وإذ تلاحظ بقلق أن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يمكن أن تتفاقم بفعل عوامل منها التوزيع غير العادل للثروة والتهميش والاستبعاد الاجتماعي،

وإذ تؤكد أن المجتمع الدولي ملزم بأن يكفل تحول العولمة إلى قوة إيجابية لكافة شعوب العالم، وأن العولمة لن تكون شاملة ومنصفة تماماً إلا ببذل جهود دائبة وواسعة النطاق تشمل الإنسانية جمعاء بكل ما فيها من تنوع، وبتضامن عالمي،

وإذ تشدد على أن الجهود الرامية إلى جعل العولمة شاملة ومنصفة تماماً يجب أن تتضمن سياسات وتدابير، على الصعيد العالمي، تستجيب لاحتياجات البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وتوضع وتنفذ بمشاركة الفعالية،

وقد أصغت إلى شعوب العالم واعترفت بتطلعاتها إلى العدالة وتكافؤ الفرص للجميع، والتمتع بما لها من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وفي العيش في سلام وحرية، وفي المشاركة على قدم المساواة ودون تمييز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية،

وتصميمياً منها على أن تتخذ كل ما في وسعها من تدابير كي تضمن قيام نظام دولي ديمقراطي وعادل،

- ١- تؤكد أن لكل شخص الحق في نظام دولي ديمقراطي وعادل؛
- ٢- تؤكد أيضاً أن النظام الدولي الديمقراطي والعادل يشجع أعمال جميع حقوق الإنسان للناس كافة إعمالاً كاملاً؛
- ٣- تطلب إلى جميع الدول الأعضاء الوفاء بما أبدته في ديربان، جنوب أفريقيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، خلال المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من التزام بزيادة فوائد العولمة إلى أقصى حد، عن طريق القيام بجملة أمور منها تعزيز وتدعيم التعاون الدولي لزيادة تكافؤ الفرص فيما يتعلق بالتجارة والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والاتصالات العالمية عن طريق استخدام التكنولوجيات الجديدة، وزيادة التبادل فيما بين الثقافات عن طريق صون وتعزيز التنوع الثقافي، وتكرار أن العولمة لن تكون شاملة ومنصفة تماماً إلا ببذل جهود دائبة وواسعة النطاق في سبيل تهيئة مستقبل واحد يقوم على إنسانيتنا المشتركة بكل ما فيها من تنوع؛
- ٤- تؤكد أن النظام الدولي الديمقراطي والعادل يتطلب أموراً شتى منها أعمال ما يلي:
 - (أ) حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها ليتسنى لها أن تحدد بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
 - (ب) حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية؛
 - (ج) حق كل شخص وجميع الشعوب في التنمية، كحق عالمي غير قابل للتصرف وكجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية؛
 - (د) حق جميع الشعوب في السلام؛

(هـ) الحق في نظام اقتصادي دولي قائم على المشاركة المتساوية في عملية صنع القرار والترابط والمصلحة المتبادلة والتضامن والتعاون بين جميع الدول؛

(و) التضامن، بوصفه قيمة أساسية تمكن من مواجهة التحديات العالمية بطريقة يتم فيها توزيع التكاليف والأعباء توزيعاً منصفاً وفقاً للمبادئ الأساسية للإنصاف والعدالة الاجتماعية، بحيث يكفل لمن يعانون أو لأقل الفئات حظوة الحصول على مساعدة من أكثر الفئات حظوة؛

(ز) تعزيز وتوطيد مؤسسات دولية تتسم بالشفافية والديمقراطية والعدالة والمساءلة في جميع مجالات التعاون، ولا سيما من خلال تنفيذ مبادئ المشاركة التامة والمتساوية في آليات صنع القرار الخاصة بكل منها؛

(ح) الحق في مشاركة الجميع على قدم المساواة ودون أي تمييز في عملية صنع القرار على الصعيدين المحلي والعالمي؛

(ط) مبدأ التمثيل الإقليمي العادل والمتوازن بين الجنسين في تكوين ملاك موظفي منظومة الأمم المتحدة؛

(ي) الترويج لنظام دولي للمعلومات والاتصالات يتسم بالحرية والعدالة والفعالية والتوازن ويقوم على التعاون الدولي لإرساء توازن جديد وزيادة التبادل في التدفق الدولي للمعلومات، وخاصة تصحيح التفاوت في تدفق المعلومات إلى البلدان النامية ومنها؛

(ك) تشجيع إقامة مجتمع معلومات عالمي شامل يُوجّه نحو سد الفجوة الرقمية، وتعزيز الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وهيئة الفرص في مجال التكنولوجيا الرقمية، والاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها هذه التكنولوجيات الجديدة؛

(ل) احترام تنوع الثقافات والحقوق الثقافية للجميع، وهو أمر يعزز التعددية الثقافية ويسهم في توسيع نطاق تبادل المعارف وفهم الخلفيات الثقافية، ويساعد على إعمال حقوق الإنسان المقبولة عالمياً والتمتع بها في جميع أنحاء العالم، ويُنمّي علاقات ودية مستقرة بين الشعوب والأمم في العالم أجمع؛

(م) حق كل شخص وكل الشعوب في التمتع ببيئة صحية؛

(ن) تعزيز الاستفادة بشكل منصف من التوزيع الدولي للثروات عن طريق تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما في العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية؛

(س) تمتع كل شخص بملكية تراث البشرية المشترك؛

٥- تؤكد على ما لحفظ الطابع الثري والمتنوع لمجتمع الأمم والشعوب الدولي، فضلاً عن احترام الخصائص الوطنية والإقليمية وشتى الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، من أهمية في تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان؛

٦- تؤكد أيضاً أن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراطة ومتشابكة وأن على المجتمع الدولي أن يعامل حقوق الإنسان على نطاق عالمي بطريقة منصفة ومتكافئة وعلى قدم المساواة وبنفس الدرجة من الاهتمام، وتؤكد من جديد أنه في حين يجب أن تؤخذ في الاعتبار أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية وشتى الخلفيات

التاريخية والثقافية والدينية، فإن من واجب الدول، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

٧- تحث جميع الجهات الفاعلة في الساحة الدولية على إقامة نظام دولي أساسه الاندماج والعدل والسلام والمساواة والإنصاف وكرامة الإنسان والتفاهم المتبادل وتعزيز واحترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان العالمية، وعلى نبذ جميع مذاهب الإقصاء القائمة على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

٨- تعرب عن رفضها للانفرادية وتؤكد التزامها بتعددية الأطراف والحلول المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، باعتبار ذلك الطريقة المعقولة الوحيدة لمعالجة المشاكل الدولية؛

٩- تشير إلى ما أعلنته الجمعية العامة من تصميم على السعي الحثيث إلى إنشاء نظام اقتصادي دولي يركز على الإنصاف والمساواة في السيادة والترابط ووحدة المصلحة والتعاون بين جميع الدول، بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية، ويكون كفيلاً بتصحيح التفاوت ورفع المظالم القائمة، وإتاحة إمكانية سد الثغرة الآخذة في الاتساع بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وكفالة تعجيل خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية باطراد وضمان السلام والعدالة للأجيال حاضراً ومستقبلاً؛

١٠- تؤكد من جديد أنه ينبغي للمجتمع الدولي استنباط السبل والوسائل الكفيلة بإزالة العقبات الراهنة ومواجهة التحديات التي تعترض سبيل الأعمال التام لجميع حقوق الإنسان والحيلولة دون استمرار ما ينتج عنها من انتهاكات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم؛

١١- تحث الدول على مواصلة جهودها، من خلال زيادة التعاون الدولي، لإقامة نظام دولي ديمقراطي وعادل؛

١٢- تطلب إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وآليات اللجنة واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان القيام، في إطار ولاية كل منها، بإيلاء هذا القرار الاهتمام الواجب والمساهمة في تنفيذه؛

١٣- تطلب إلى الأمين العام أن يوجه نظر الدول الأعضاء، وأجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وأقسامها، والمنظمات الحكومية الدولية، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية إلى هذا القرار، وأن ينشره على أوسع نطاق ممكن؛

١٤- تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية الستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٧

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣١ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً،
وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت. انظر الفصل السابع عشر.]

٦٥/٢٠٠٤ - تعزيز السلم كشرط أساسي لتمتع الجميع تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى جميع القرارات السابقة بخصوص هذه المسألة،

وإذ تشير أيضاً إلى قراري اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ١٦/١٩٩٦ المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ و ٣٦/١٩٩٧ المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ المعنونين "السلم والأمن الدوليان بوصفهما شرطاً أساسياً للتمتع بحقوق الإنسان، وعلى رأسها الحق في الحياة"،

وإذ تضع في اعتبارها قرار الجمعية العامة ١١/٣٩ المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ المعنون "إعلان بشأن حق الشعوب في السلم"، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

وقد عقدت العزم على تعزيز الاحترام الصارم للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تؤكد، وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، دعمها الكامل والنشط للأمم المتحدة ولتعزيز دورها وفعاليتها في تعزيز السلم والأمن والعدل على الصعيد الدولي، وفي التشجيع على إيجاد حلول للمشاكل الدولية، وتطوير العلاقات الودية والتعاون بين الدول،

وإذ تؤكد من جديد التزام جميع الدول بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يعرض السلم والأمن الدوليين والعدل للخطر،

وإذ تؤكد هدفها المتمثل في تحسين العلاقات بين جميع الدول والمساهمة في إيجاد الظروف التي تستطيع فيها شعوبها العيش في سلام حقيقي ودائم، بدون أي تهديد لأمنها أو محاولة لتهديده،

وإذ تؤكد من جديد التزام جميع الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها للنيل من سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي، أو بأي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً التزامها بالسلم والأمن والعدل وبمواصلة تطوير العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول،

وإذ ترفض استخدام العنف سعيًا إلى تحقيق أهداف سياسية، وتؤكد أن الحلول السياسية السلمية هي وحدها التي يمكن أن تضمن مستقبلاً مستقراً وديمقراطياً لجميع شعوب العالم،

وإذ تعيد تأكيد أهمية ضمان احترام مبادئ سيادة الدول، وسلامتها الإقليمية، واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في مسائل تقع أساساً ضمن الولاية المحلية لأي دولة من الدول، وفقاً للميثاق والقانون الدولي،

وإذ تعيد التأكيد أيضاً على أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وأن لها بمقتضى هذا الحق حرية تقرير وضعها السياسي وحرية السعي إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي،

وإذ تعيد التأكيد كذلك على إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة،

وإذ ترى أن السلام والتنمية عنصران يعزز أحدهما الآخر، بما في ذلك في مجال منع النزاعات المسلحة،

وإذ تؤكد أن إخضاع الشعوب لنفوذ الأجنبي وسيطرتهم واستغلالهم يشكل إنكاراً لحقوق أساسية ويتعارض مع الميثاق ويعيق تعزيز السلم والتعاون العالميين،

وإذ تشير إلى أن لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن في ظلّه الأعمال التام للحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

واقتراناً منها بهدف إيجاد ظروف الاستقرار والرفاهية اللازمة لإقامة علاقات سلمية وودية بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة بين الشعوب في الحقوق وفي تقرير المصير،

واقتراناً منها أيضاً بأن الحياة دون حرب هي الشرط الدولي الأساسي للرخاء المادي للبلدان ولتنميتها وتقديمها وللإعمال التام للحقوق والحريات الأساسية التي تنادي بها الأمم المتحدة،

١- تشدد على أن السلم شرط أساسي لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان للجميع وحمايتها؛

٢- تشدد أيضاً على أن الفجوة العميقة بين الأغنياء والفقراء في المجتمعات البشرية والهوة الآخذة في الاتساع الفاصلة بين العالم المتقدم والعالم النامي تشكلان خطراً جسيماً يهدد الازدهار والأمن والاستقرار في العالم؛

٣- تعلن رسمياً أن المحافظة على السلم وتعزيزه يشكلان التزاماً أساسياً لكل دولة؛

٤- تؤكد أن المحافظة على السلم وتعزيزه يتطلبان من الدول أن توجه سياساتها نحو القضاء على أخطار الحرب، وخاصة أخطار الحرب النووية، ونبت استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية على أساس ميثاق الأمم المتحدة؛

٥- تشدد على أنه ينبغي لجميع الدول أن تشجع إحلال السلم والأمن الدوليين وصيانتهما وتعزيزهما، وإقامة نظام دولي يستند إلى احترام المبادئ الواردة في الميثاق وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية وحق الشعوب في تقرير المصير؛

٦- تحث جميع الدول على احترام وتطبيق مبادئ ومقاصد الميثاق في علاقاتها بجميع الدول الأخرى بغض النظر عن نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، فضلاً عن حجمها أو موقعها الجغرافي أو مستوى التنمية الاقتصادية فيها؛

٧- تؤكد من جديد واجب جميع الدول، وفقاً لمبادئ الميثاق، في اللجوء إلى السبل السلمية لتسوية أي منازعات تكون طرفاً فيها والتي من شأن استمرارها أن يهدد صون السلم والأمن الدوليين، وتشجع الدول على تسوية منازعاتها بأسرع ما يمكن، بوصف ذلك شرطاً أساسياً لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان لكل فرد وللجميع الشعوب؛

٨- تقرّر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٧

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣٢ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً،
وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت. انظر الفصل السابع عشر.]

٢٠٠٤/٦٦- حقوق الإنسان والتضامن الدولي

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشدد على أن عمليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن تجري وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي،

وإذ تؤكد من جديد أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضاً،

وإذ تذكّر بأن الدول تعهدت في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٣، بأن تتعاون فيما بينها من أجل ضمان التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية، وأكدت أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع قيام تعاون دولي فعال لإعمال الحق في التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية،

وإذ تؤكد من جديد أن المادة ٤ من إعلان الحق في التنمية تستوجب القيام بعمل مستمر لتعزيز تنمية البلدان النامية على نحو أسرع، وأن التعاون الدولي الفعال، كتكملة لجهود البلدان النامية، أساسي لتزويد هذه البلدان بالوسائل والتسهيلات الملائمة لتشجيع تنميتها الشاملة،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنص على أن تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في هذا العهد باتخاذ التدابير اللازمة، منفردةً وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تتيحه مواردها المتوفرة، للعمل تدريجياً على الأعمال التام للحقوق المعترف بها في هذا العهد، وذلك بجميع الوسائل الممكنة، بما فيها خاصة اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة،

وإذ تؤكد من جديد أن اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة اقتصادياً والبلدان النامية أمر غير مقبول ولا يجوز أن يستمر وأنه يعوق أعمال حقوق الإنسان في المجتمع الدولي ويزيد من حتمية قيام كل بلد ببذل قصارى جهده لسد هذه الفجوة وفق قدراته،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء عدم وصول الفوائد الضخمة الناجمة عن عملية العولمة والترابط الاقتصادي إلى جميع البلدان والمجتمعات والأفراد، وإزاء تزايد استبعاد عدة بلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، من فوائد تلك العملية،

واقْتِناعاً منها بأنه يمكن إيجاد عالم أفضل للأجيال الحاضرة والمقبلة،

وإذ تدرك الحاجة إلى موارد جديدة وإضافية لتمويل برامج التنمية في البلدان النامية،

وإذ تؤكد من جديد الأهمية الحاسمة لزيادة الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وإذ تذكر بالعهد الذي قطعتة البلدان الصناعية على نفسها بأن تخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي،

وإذ تؤكد ضرورة إقامة صلات جديدة ومنصفة وشاملة من الشراكة والتضامن بين الأجيال وتعزيز تضامن الأجيال من أجل بقاء البشرية،

وإذ تدرك أن العناية التي أوليت لأهمية التضامن الدولي، بوصفه عنصراً حيوياً في جهود البلدان النامية الرامية إلى إعمال حق شعوبها في التنمية وتعزيز التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع، لم تكن كافية،

واقْتِناعاً منها بأنه يمكن النهوض بالتنمية الاجتماعية عن طريق التعايش السلمي والعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول ذات النظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية المختلفة،

وتصميمها منها على ضمان أن تعي الأجيال الحاضرة وعياً كاملاً مسؤوليتها تجاه الأجيال المقبلة،

١- تؤكد من جديد الترابط بين مفاهيم الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

٢- ترحب بما ورد في الإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية من اعتراف بالقيمة الأساسية للتضامن في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، والذي جاء فيه أن التحديات العالمية يجب أن تواجه على نحو يكفل توزيع التكاليف والأعباء بصورة عادلة، وفقاً لمبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين، وأن من حق الذين يعانون، أو أقل الناس حظوة، أن يحصلوا على العون من أكثرهم حظوة؛

٣- تعرب عن عزمها على الإسهام في حل المشاكل العالمية القائمة عن طريق زيادة التعاون الدولي بهدف تهيئة الظروف التي تكفل إمكانية عدم المساس باحتياجات ومصالح الأجيال المقبلة بسبب أعباء الماضي، وعلى أن تراث الأجيال المقبلة عالماً أفضل؛

٤- تحث المجتمع الدولي على النظر، على وجه الاستعجال، في اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز وتدعيم المساعدة الدولية للبلدان النامية في مساعيها من أجل التنمية ومن أجل تهيئة الأوضاع التي تتيح إعمال حقوق الإنسان إعمالاً كاملاً؛

٥- تسلّم بأن ما يسمى "حقوق الجيل الثالث" أو "الحق في التضامن" يحتاج إلى مزيد من التطوير التدريجي في إطار آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لتتسنى الاستجابة للتحديات المتزايدة المتعلقة بالتعاون الدولي في هذا المضمار؛

٦- تقرّر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٧

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣٧ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً،
وامتناع عضو واحد عن التصويت. انظر الفصل السابع عشر.]

٦٧/٢٠٠٤ - مسألة عقوبة الإعدام

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تؤكد حق كل شخص في الحياة، وإلى المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإلى المادتين ٦ و٣٧(أ) من اتفاقية حقوق الطفل،

وإذ تلاحظ أن البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام ينص على عدم إعدام أي شخص داخل الولاية القضائية لدولة طرف وعلى اتخاذ كل دولة طرف لجميع التدابير اللازمة لإلغاء عقوبة الإعدام داخل نطاق ولايتها القضائية،

وإذ ترحب بدخول البروتوكول رقم ١٣ لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان) بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف، حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣،

وإذ تشير إلى قراراتها السابقة التي أعربت فيها عن اقتناعها بأن إلغاء عقوبة الإعدام يسهم في تعزيز كرامة الإنسان وفي التطوير التدريجي لحقوق الإنسان،

وإذ ترحب باستبعاد عقوبة الإعدام من العقوبات التي حوّلت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية سلطة فرضها،

وإذ ترحب أيضاً بقيام بعض الدول بإلغاء عقوبة الإعدام أو تقييدها منذ الدورة الأخيرة للجنة، وإذ تثني على الدول التي انضمت مؤخراً إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

وإذ ترحب كذلك بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في بلدان كثيرة لا تزال تُبقي على عقوبة الإعدام في تشريعاتها الجنائية، وإذ ترحب كذلك بالمبادرات الإقليمية الرامية إلى فرض وقف على تنفيذ عقوبة الإعدام وإلى إلغاء تلك العقوبة؛

وإذ تشير إلى الضمانات التي تكفل حماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام، كما هي مبينة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٤ المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤،

وإذ تلاحظ أن عقوبة الإعدام كثيراً ما تفرض في بعض البلدان بعد محاكمات غير مطابقة لمعايير الإنصاف الدولية، وأن الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية أو لغوية يتعرضون تعرضاً غير متناسب لعقوبة الإعدام، وإذ تدین الحالات التي تتعرض فيها المرأة لعقوبة الإعدام استناداً إلى تشريعات تُميز على أساس الجنس،

وإذ تشعر ببالغ القلق لأن عدة بلدان تفرض عقوبة الإعدام متجاهلةً القيود المنصوص عليها في العهد وفي اتفاقية حقوق الطفل،

وإذ يقلقها أن عدة بلدان لا تأخذ في اعتبارها، عند فرضها عقوبة الإعدام، الضمانات الكفيلة بحماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام،

وإذ يقلقها ما حدث مؤخراً في عدة بلدان من تعليق للعمل بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام،

وإذ تلاحظ اهتمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالقضايا المتعلقة بمسألة عقوبة الإعدام،

وإذ تشير إلى التقرير السادس للأمين العام المقدم بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٧/١٩٩٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ (E/2000/3) في سلسلة التقارير التي تقدم كل خمس سنوات عن عقوبة الإعدام وتنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام،

١- ترحب بالملحق السنوي الوارد في تقرير الأمين العام (E/CN.4/2004/86) عن التغييرات في القانون والممارسة بشأن عقوبة الإعدام على نطاق العالم، والذي خلص إلى أن الاتجاه نحو إلغاء عقوبة الإعدام مستمر وأفاد بإحراز تقدم فيما يتعلق بزيادة عدد البلدان التي صدقت على الصكوك الدولية الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام أو انضمت إليها؛

٢- تعيد تأكيد قرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ١٧/٢٠٠٠ المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠ بشأن القانون الدولي وفرض عقوبة الإعدام على من تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة؛

٣- تطلب إلى جميع الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي لم تنضم بعد إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، أو لم تصدق عليه بعد، أن تفكر في القيام بذلك؛

٤- تحث جميع الدول التي ما زالت تبقي على عقوبة الإعدام على القيام بما يلي:

(أ) ألا تفرض هذه العقوبة عن جرائم ارتكبتها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر؛

(ب) أن تستثني الحوامل والمرضعات من عقوبة الإعدام؛

(ج) ألا تفرض عقوبة الإعدام على شخص يعاني من أي شكل من أشكال الخلل العقلي وألا تقوم بإعدامه؛

(د) ألا تفرض عقوبة الإعدام إلا عقاباً على أشد الجرائم خطورة وذلك فقط بمقتضى حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة مستقلة ومحايدة، وأن تكفل الحق في محاكمة نزيهة والحق في التماس العفو أو تخفيف الحكم؛

(هـ) أن تعمل على أن تكون كل الإجراءات القانونية، بما فيها تلك المعروضة على محاكم خاصة أو هيئات قضائية خاصة، لا سيما تلك المرتبطة بجرائم يعاقب عليها بالإعدام، مطابقة للضمانات الإجرائية الدنيا الواردة في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

(و) أن تعمل على ألا يشمل مفهوم "أشد الجرائم خطورة" ما هو أبعد من الجرائم المتعمدة التي تُفرض على الموت أو التي تترتب عليها عواقب بالغة الخطورة، وألا تفرض عقوبة الإعدام على ارتكاب أفعال غير عنيفة كالجرائم المالية، أو على الممارسات الدينية أو التعبير عن الوجدان، والعلاقات الجنسية بين البالغين متراضين؛

(ز) ألا تسجل أي تحفظات جديدة في إطار المادة ٦ من العهد قد تتنافى مع غرض العهد ومقصده، وأن تسحب أي تحفظات قائمة من هذا القبيل، بالنظر إلى أن المادة ٦ من العهد تجسد القواعد الدنيا لحماية الحق في الحياة والمعايير المقبولة عموماً في هذا المجال؛

(ح) أن تراعي الضمانات الكفيلة بحماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام، وأن تمتثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها الدولية، ولا سيما التزاماتها بمقتضى المادة ٣٦ من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣، وخاصة الحق في تلقي معلومات عن المساعدة القنصلية في سياق إجراء قانوني، كما هو منصوص عليه في سوابق محكمة العدل الدولية ومؤكّد في الأحكام التي صدرت في هذا الشأن مؤخراً؛

(ط) أن تكفل، عند فرض عقوبة الإعدام، تنفيذها على نحو يسبب أدنى قدر ممكن من المعاناة، وعدم تنفيذها علناً أو على أي نحو آخر مهين، وأن تكفل الوقف الفوري لأي استخدام لوسائل إعدام قاسية أو لاإنسانية على وجه الخصوص، من قبيل الرجم؛

(ي) ألا تعدم أي شخص ما بقي أي إجراء قانوني على المستوى الدولي أو الوطني معلقاً بصدده حالته؛

٥- **تطلب** إلى جميع الدول التي لا تزال تُبقي على عقوبة الإعدام أن تقوم بما يلي:

(أ) أن تلغي عقوبة الإعدام تماماً وأن تُعلن وقف تنفيذها ريثما يتم إلغاؤها؛

(ب) أن تحدّ تدريجياً من عدد الجرائم التي يجوز المعاقبة عليها بالإعدام أو، على الأقل، ألا تُوسّع نطاق تطبيقها بحيث تشمل جرائم لا تنطبق عليها حالياً؛

(ج) أن توفر للجمهور معلومات فيما يتعلق بفرض عقوبة الإعدام وبأية حالة إعدام يتقرّر تنفيذها؛

(د) أن تقدم للأمين العام ولهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة معلومات عن استخدام عقوبة الإعدام ومراعاة الضمانات التي تكفل حماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام كما وردت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٦- **تطلب** إلى الدول التي لم تعد تطبق عقوبة الإعدام وإن كان منصوصاً عليها في تشريعاتها أن تلغي هذه العقوبة؛
- ٧- **تطلب** إلى الدول التي تلقت طلب تسليم بناء على تهمة عقوبتها الإعدام أن تحتفظ صراحة بالحق في رفض التسليم ما لم توجد ضمانات فعلية من السلطات المختصة للدولة الطالبة بأن عقوبة الإعدام لن تنفذ، وتهيب بالدول أن تقدم هذه الضمانات الفعلية إن طلب إليها ذلك؛
- ٨- **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريره الذي يعد كل خمس سنوات عن عقوبة الإعدام وتنفيذ الضمانات التي تكفل حماية حقوق من يواجهون عقوبة الإعدام، مع إيلاء اهتمام خاص لمسألة فرض عقوبة الإعدام على أشخاص تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً وقت ارتكابهم الجريمة؛
- ٩- **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٧

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٢٩ صوتاً مقابل ١٩ صوتاً،
وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت. انظر الفصل السابع عشر.]

٦٨/٢٠٠٤ - المدافعون عن حقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٣/١٤٤ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الذي اعتمدت بموجبه الجمعية بتوافق الآراء الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، المرفق بذلك القرار،

وإذ تكرر تأكيد أهمية الإعلان وتشدد على أهمية نشره على نطاق واسع،

وإذ تشير إلى جميع قراراتها السابقة بشأن هذا الموضوع، وخاصة قرارها ٦٤/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وتحيط علماً بقرار الجمعية العامة ٥٨/١٧٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تلاحظ بقلق شديد أن الأشخاص والمنظمات المشاركين في أنشطة تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والدفاع عنها يواجهون في بلدان عديدة التهديد والمضايقة وانعدام الأمن نتيجة لتلك الأنشطة،

وإذ تشير قلقها البالغ انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بحق الأشخاص المشاركين في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والدفاع عنها في شتى أنحاء العالم،

وإذ تذكّر بأن المدافعين عن حقوق الإنسان لهم حق التمتع بحماية القانون على قدم المساواة، وإذ تشعر بالقلق الشديد إزاء أي تعسف في الإجراءات المدنية أو الجنائية ضدهم بسبب ما يقومون به من أنشطة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يساورها القلق إزاء الأعداد الكبيرة من البلاغات التي تلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والتي تشير هي والتقارير المقدمة من بعض آليات الإجراءات الخاصة إلى ما يواجهه المدافعون عن حقوق الإنسان من مخاطر جدية، ولا سيما في فترات ضعفهم، بما في ذلك ما يترتب عليها من عواقب خطيرة بالنسبة للمدافعات عن حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الأشخاص المتتمين إلى أقليات،

وإذ تلاحظ بقلق شديد في عدد من البلدان في جميع مناطق العالم استمرار الإفلات من العقاب في حالات التهديد والاعتداء وأعمال التهيب التي تمارس ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وأن ذلك يؤثر سلباً في عمل المدافعين عن حقوق الإنسان وفي سلامتهم،

وإذ تؤكد الدور الهام الذي يؤديه الأفراد والمنظمات غير الحكومية والجماعات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك في محاربة الإفلات من العقاب، وتحسين سبل الوصول إلى العدالة والاطلاع على المعلومات، والمشاركة العامة في صنع القرارات وتعزيز الديمقراطية وتوطيدها والحفاظ عليها،

وإذ تشير إلى أنه، بموجب المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا يجوز تقييد حقوق معينة في أي ظرف من الظروف، وأن أية تدابير لتقييد أحكام العهد يجب أن تكون متوافقة مع تلك المادة في جميع الأحوال، وتشير في هذا الصدد إلى التعليق العام رقم ٢٩ (٢٠٠١) بشأن عدم التقييد بأحكام العهد أثناء حالة الطوارئ، الذي اعتمده للجنة المعنية بحقوق الإنسان والذي يشدد على الطابع الاستثنائي والمؤقت لحالات عدم التقييد تلك،

وإذ يثير قلقها البالغ أن التشريعات والتدابير الأخرى المتعلقة بالأمن القومي ومكافحة الإرهاب أسيء استعمالها في بعض الحالات لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان أو إعاقة عملهم والتعرض لسلامتهم على نحو مخالف للقانون الدولي،

وإذ تقر بأهمية العمل الذي أنجزته الممثلة الخاصة للأمين العام، وترحب بالتعاون بين الممثلة الخاصة وسائر الإجراءات الخاصة للجنة،

وإذ ترحب بالمبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، والتعاون بين الآليات الدولية والإقليمية من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتشجع على إحراز المزيد من التطور في هذا الصدد،

وإذ ترحب أيضاً بما اتخذته بعض الدول من خطوات صوب اعتماد سياسات أو تشريعات وطنية لمؤازرة المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم،

وإذ تشير إلى أن المسؤولية الأساسية عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان إنما تقع على عاتق الدولة، وإذ تلاحظ بقلق عميق أن أنشطة بعض الجهات الفاعلة بخلاف الدول تشكل تهديداً رئيسياً لأمن المدافعين عن حقوق الإنسان،

وإذ تشدد على ضرورة اتخاذ تدابير مشددة وفعالة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان،

١- تهييب بجميع الدول أن تعمل على ترويج الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، وأن تعتمد إلى تنفيذه تنفيذاً كاملاً بجملة وسائل منها اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية لتحقيق تلك الغاية؛

٢- ترحب بتقارير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (E/CN.4/2001/94، وA/56/341، وE/CN.4/2002/106، وAdd.1-2، وA/57/182، وE/CN.4/2003/104، وAdd.1-4، وA/58/380، وE/CN.4/2004/94، وAdd.1-3)؛

٣- تدين جميع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بحق الأشخاص المشاركين في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والدفاع عنها في شتى أنحاء العالم، وتحث الدول على اتخاذ كافة التدابير الملائمة، بما يتمشى مع الإعلان وسائر صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة، للقضاء على هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان؛

٤- تهييب بجميع الدول أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛

٥- تحث الدول على ضمان أن تكون جميع التدابير التي تتخذها لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن القومي متمشية مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وألا تعيق عمل المدافعين عن حقوق الإنسان وسلامتهم؛

٦- تؤكد على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب، وتحث في هذا الصدد الدول على اتخاذ التدابير الملائمة للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب في حالات التهديد والاعتداء وأعمال التهريب التي تمارس ضد المدافعين عن حقوق الإنسان؛

٧- تشجع جميع الدول على تأمين بيئة تسهل عمل المدافعين عن حقوق الإنسان وعلى إدامتها؛

٨- تحث جميع الحكومات على التعاون مع الممثلة الخاصة ومساعدتها في أداء مهامها وتزويدها بكل المعلومات التي تطلبها من أجل الاضطلاع بولايتها؛

٩- تدعو الحكومات إلى التفكير جدياً في الاستجابة لطلبات الممثلة الخاصة لزيارة بلدانها، وتحثها على الدخول في حوار بناء مع الممثلة الخاصة فيما يتعلق بمتابعة توصياتها وتنفيذها كي يتسنى لها الوفاء بولايتها بمزيد من الفعالية؛

١٠- تحث الحكومات التي لم تستجب بعد للرسائل التي أحالتها الممثلة الخاصة إليها على الرد عليها دون مزيد من الإبطاء؛

١١- تشجع جميع الحكومات على القيام فوراً بالتحقيق في النداءات العاجلة والمزاعم التي تلقت الممثلة الخاصة انتباهها إليها وعلى اتخاذ تدابير في حينها لمنع انتهاك حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان؛

- ١٢- تدعو الحكومات إلى النظر في ترجمة الإعلان إلى اللغات الوطنية وتشجيعها على نشره على نطاق واسع؛
- ١٣- تطلب إلى الممثلة الخاصة مواصلة تقديم التقارير عن أنشطتها إلى الجمعية العامة وإلى اللجنة، وفقاً لولايتها؛
- ١٤- تطلب إلى الأمين العام أن يزود الممثلة الخاصة بكل الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لتمكينها من مواصلة الاضطلاع بولايتها بصورة فعالة، ويشمل ذلك القيام بالزيارات القطرية؛
- ١٥- تطلب إلى جميع وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم، كل في إطار ولايته، كل ما يمكن من مساعدة ودعم للممثلة الخاصة في تنفيذ برنامج أنشطتها؛
- ١٦- تقرر النظر في هذه المسألة، في دورتها الحادية والستين، في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٧

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل السابع عشر.]

٦٩/٢٠٠٤ - حالة العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تحيط علماً بقرار الجمعية العامة ١٦٥/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وإلى قرارها هي ٧٨/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢،

وإذ تضع في اعتبارها أن العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان يشكلان أول معاهدين دوليتين شاملتين وملزمتين قانوناً في ميدان حقوق الإنسان، ويولفان مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لـب الشريعة الدولية لحقوق الإنسان،

وإذ نظرت في تقرير الأمين العام عن حالة العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان (E/CN.4/2004/85)،

وإذ تشير إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية عالمية وغير قابلة للتجزئة و مترابطة و متشابكة، وأن تعزيز وحماية فئة من هذه الحقوق لا ينبغي مطلقاً أن يعفيا الدول أو يُحلاها من تعزيز وحماية الحقوق الأخرى،

وإذ تسلم بالدور الهام الذي تضطلع به اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دراسة ما تحوزه الدول الأطراف من تقدم في الوفاء بما التزمت به في العهدين الدوليين الخاصين

بحقوق الإنسان والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تقديم توصيات إلى الدول الأطراف بشأن تنفيذ تلك الصكوك،

وإذ تسلم أيضاً بأهمية الصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان وآليات الرصد الإقليمية في تكملة النظام العالمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وإذ ترى أن فعالية عمل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمر لا غنى عنه لتنفيذ العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان تنفيذاً كاملاً وفعالاً،

١- **تعيد تأكيد** أهمية العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان بوصفهما جزأين رئيسيين من الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها على الصعيد العالمي؛

٢- **تناشد بقوة** جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن تفعل ذلك وأن تنظر، على سبيل الأولوية، في الانضمام إلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإصدار الإعلان المنصوص عليه في المادة ٤١ من ذلك العهد؛

٣- **تدعو** مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى تكثيف الجهود المنتظمة الرامية إلى تشجيع الدول على أن تصبح أطرافاً في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والقيام، عن طريق برنامج التعاون التقني والخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان، بمساعدة هذه الدول، بناء على طلبها، على التصديق على العهدين أو الانضمام إليهما وإلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بغية تحقيق عالمية الانضمام؛

٤- **تؤكد** أهمية امتثال الدول الأطراف امتثالاً دقيقاً بالتزاماتها المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، عند الاقتضاء؛

٥- **تؤكد أيضاً** أنه يتعين على الدول أن تعمل على أن يكون أي تدبير يتخذ لمكافحة الإرهاب متفقاً مع التزاماتها بمقتضى القانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك التزاماتها بمقتضى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان؛

٦- **تشدد على** أهمية تفادي الانتقاص من حقوق الإنسان بتقييدها، وتشدد على ضرورة الالتزام الدقيق بالشروط والإجراءات المتفق عليها في التقييد بموجب المادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مع مراعاة الحاجة إلى قيام الدول الأطراف بتقديم أوفى المعلومات الممكنة في حالات الطوارئ حتى يتسنى تقييم مبررات سلامة التدابير المتخذة في تلك الظروف، وتحيط علماً في هذا الصدد، بالتعليق العام رقم ٢٩ (٢٠٠١) الذي اعتمدته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن عدم التقييد بأحكام العهد أثناء حالة الطوارئ؛

٧- **تقرر** بأهمية مساهمات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعزيز التفسير السليم للحقوق الواردة في العهدين الخاصين بحقوق الإنسان، وتحيط علماً في هذا الصدد بما درّجت عليه اللجنتان من صياغة تعليقات عامة؛

٨- **تشجع** الدول الأطراف على الحد من نطاق أية تحفظات تبديها فيما يتعلق بالعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وإعادة النظر بانتظام في أية تحفظات بهدف سحبها، وصوغ أية تحفظات على أدق وجه وفي أضيق نطاق ممكن، والحرص على ألا تكون التحفظات متعارضة مع هدف المعاهدة ذات الصلة ومقصدها؛

٩- **تحث** الدول الأطراف على الوفاء في الوقت المناسب بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان حسبما يُطلب إليها، وعلى استخدام بيانات مفصلة حسب نوع الجنس في تقاريرها، وتشدد على أهمية المراعاة الكاملة للمنظور الجنساني لدى تنفيذ العهدين على الصعيد الوطني، بما في ذلك في التقارير الوطنية التي تقدمها الدول الأطراف وفي أعمال اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسائر الهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛

١٠- **تحث أيضاً** الدول الأطراف على إيلاء الاعتبار الواجب، لدى تنفيذ أحكام العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، للملاحظات الختامية التي تصوغها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعد الفراغ من النظر في تقاريرها، وللآراء التي تعتمدها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بموجب البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتشدد على ضرورة متابعة الملاحظات الختامية بمزيد من الفعالية؛

١١- **تدعو** الدول الأطراف إلى إيلاء اهتمام خاص للقيام، على الصعيد الوطني، بنشر التقارير التي قدمتها إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمحاضر الموجزة المتعلقة بنظر اللجنتين في تلك التقارير والتوصيات والملاحظات التي أبدتها اللجنتان بعد النظر في تلك التقارير؛

١٢- **تشجّع مرة أخرى** جميع الحكومات على أن تنشر بأكبر عدد ممكن من اللغات المحلية نصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بهذا الأخير، وأن تقوم بتوزيعها والتعريف بها على أوسع نطاق ممكن في أقاليمها؛

١٣- **تحث** كل دولة طرف على ترجمة النص الكامل للملاحظات الختامية بشأن تقاريرها المقدمة إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى نشره وإتاحته بالوسائل المناسبة على نطاق واسع في إقليمها؛

١٤- **تدعو** اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن تواصل، عند نظرهما في تقارير الدول الأطراف، تحديد الاحتياجات الخاصة التي قد تلبّيها الإدارات والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق برنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

١٥- **تشدد** على ضرورة تحسين التنسيق فيما بين آليات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لدعم الدول الأطراف، بناء على طلبها، في تنفيذ العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتشجع على مواصلة الجهود في هذا الاتجاه؛

١٦- **تؤكد من جديد** أن على الدول الأطراف أن تراعي في ترشيحاتها للعضوية في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن تتألف اللجنتان من أشخاص ذوي أخلاق عالية مشهود لهم بالكفاءة في ميدان حقوق الإنسان، مع مراعاة الفائدة من مشاركة بعض الأشخاص ممن لهم خبرة في المجال القانوني، وكذلك مراعاة التمثيل المتساوي للرجال والنساء، وأن يعمل الأعضاء بصفتهم الشخصية، وتؤكد مرة أخرى كذلك على أن يراعى في انتخابات اللجنتين التوزيع الجغرافي العادل للعضوية، وتمثيل مختلف أشكال الحضارات والنظم القانونية الرئيسية؛

١٧- **ترحب** بالجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سعياً إلى توحيد المعايير في تنفيذ أحكام العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان؛

١٨- **ترحب أيضاً** بالاجتماع الذي عقدته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والدول الأطراف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وبالاجتماع الذي عقدته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدول الأطراف في أيار/مايو ٢٠٠٣، وكذلك بالاجتماعات المشتركة بين اللجنتين من أجل تبادل الأفكار بشأن كيفية مواءمة أساليب عملهما، وتشجع جميع الدول الأطراف على مواصلة المساهمة في الحوار بتقديم مقترحات وأفكار عملية وملموسة بشأن السبل الكفيلة بتحسين فعالية عمل اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

١٩- **تلاحظ** الحاجة إلى مواصلة النظر في مسألة اختصاص القضاء بالنظر في القضايا المتعلقة بالحقوق المحددة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلى بذل المزيد من الجهود من أجل وضع مؤشرات ومعايير لقياس ما تحرزه الدول الأطراف على الصعيد الوطني من تقدم في أعمال الحقوق التي يحميها العهد؛

٢٠- **تحيط علماً** بالدورة الأولى لفريق اللجنة العامل المفتوح العضوية المكلف بالنظر في الخيارات المتعلقة بصياغة بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشجع جميع الأطراف على المشاركة بنشاط في أية دورات مقبلة يعقدها الفريق العامل؛

٢١- **تشجع** الأمين العام على الاستمرار في مساعدة الدول الأطراف في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان على إعداد تقاريرها بوسائل تشمل عقد حلقات دراسية أو حلقات عمل على الصعيد الوطني بغرض تدريب المسؤولين الحكوميين القائمين على إعداد تلك التقارير، واستكشاف الإمكانيات الأخرى المتاحة في إطار البرنامج العادي للخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان؛

٢٢- **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل قيام المفوضية السامية بمساعدة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مساعدة فعالة على تنفيذ الولاية المسندة إلى كل منهما، بوسائل تشمل توفير موارد كافية من موظفي الأمانة، وتحيط علماً مع الاهتمام في هذا الصدد بإنشاء فرع المعاهدات واللجنة داخل المفوضية السامية؛

٢٣- ترحب بمبادرة الأمين العام إلى اتخاذ خطوات حاسمة، ولا سيما عن طريق إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة، لزيادة التعريف بأعمال اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وبأعمال اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مراعيًا في ذلك اقتراحات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان؛

٢٤- **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والستين والثانية والستين تقريراً عن حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك جميع التحفظات والإعلانات؛

٢٥- **تقرر** النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والستين في إطار بند جدول الأعمال المعنون "حالة العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان".

الجلسة ٥٧

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل السابع عشر.]

٧٠/٢٠٠٤- دور الحكم السديد في تعزيز حقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه معياراً مشتركاً للإنجاز لدى الشعوب والأمم كافة يسري على كل فرد من أفراد المجتمع وكل هيئة من هيئاته، وإذ تسترشد أيضاً بإعلان وبرنامج عمل فيينا (A/CONF.157/23)، اللذين أكدوا أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتداخلة ومتداخلة،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٥/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وإلى جميع القرارات السابقة ذات الصلة فيما يتعلق بدور الحكم السديد في تعزيز حقوق الإنسان، وكذلك إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

وإذ تسلم بأهمية إيجاد بيئة تفضي، على الصعيدين الوطني والدولي، إلى التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبما للحكم السديد من دور أساسي في إيجاد هذه البيئة والإبقاء عليها،

وإذ تسلم أيضاً بأن الحكم الذي يتسم بالشفافية والمسؤولية والمساءلة والمشاركة ويولي احتياجات الشعب وتطلعاته هو الأساس الذي يقوم عليه الحكم السديد وبأن هذا الأساس شرط لا بُدَّ منه لإعمال حقوق الإنسان، ومنها الحق في التنمية، إعمالاً كاملاً،

وإذ تسلم كذلك بأن الحكم السديد وبناء مؤسسات ديمقراطية فعالة هما عملية متواصلة بالنسبة لجميع الحكومات، بصرف النظر عن مستوى التنمية في البلدان المعنية،

وإذ تلاحظ أن ممارسات الحكم السديد تختلف حتماً باختلاف الظروف والاحتياجات الخاصة لمختلف المجتمعات، وأن الدولة المعنية هي المسؤولة عن تحديد هذه الممارسات وإعمالها، على أساس الشفافية والمساءلة، وعن إيجاد وصون بيئة تمكينية تفضي إلى التمتع بجميع حقوق الإنسان على المستوى الوطني،

وإذ ترحب بإعلان وخطة عمل أولان-باتور: الديمقراطية والحكم الرشيد والمجتمع المدني، اللذين اعتمدهما المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود في أولان-باتور في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣،

وإذ تسلّم بما تقدمه القيم الديمقراطية القائمة على ممارسات الحكم السديد من إسهام في إعمال حقوق الإنسان، وإذ تتطلع، في هذا السياق، إلى الاجتماع الوزاري الثالث القادم لمجتمع الديمقراطيات المقرر عقده في سانتياغو أثناء شهر شباط/فبراير ٢٠٠٥،

وإذ ترحب في هذا الشأن بما تم في الدورة الخامسة للفريق العامل المعني بالحق في التنمية من تشديد على ما للحكم السديد على جميع الأصعدة من أهمية في إعمال الحق في التنمية،

وإذ تؤكد مجدداً أهمية التعاون الدولي والإقليمي، عندما تطلبه الدول المحتاجة إليه، من أجل تيسير وضع ممارسات الحكم السديد على جميع الأصعدة موضع التنفيذ،

١- **تناشد** الدول أن تُنصّب حكومة تتّصف بالشفافية والمسؤولية والمساءلة والمشاركة، وتلبي احتياجات الشعب وتطلعاته، تحقيقاً للإعمال التام لحقوق الإنسان؛

٢- **تؤكد مجدداً** ما للحكم السديد من دور خاص في التنمية والقضاء على الفقر، على نحو ما تنص عليه الفقرة ١٣ من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛

٣- **تشجع** في هذا السياق الاعتراف المتزايد بقيمة الشراكات فيما بين الجهات الفاعلة ذات الصلة على جميع الأصعدة كأساس راسخ يستند إليه الحكم السديد، وتلاحظ أن هذه الشراكات تعززها جملة أمور، أهمها اتباع نهج بناءة في التعاون الإنمائي الدولي؛

٤- **ترحب** بما قدمته الدول والمنظمات الحكومية الدولية من دراسات حالات إفرادية وأمثلة عملية على الأنشطة التي أثبتت فعاليتها في تعزيز ممارسات الحكم السديد من أجل النهوض بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بما في ذلك الأنشطة المضطلع بها في إطار التعاون بين الدول في مجال التنمية؛

٥- **ترحب أيضاً** بعرض حكومة جمهورية كوريا استضافة الحلقة الدراسية المطلوبة في قرار اللجنة ٧٦/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ و٦٥/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، في سيول في آب/أغسطس ٢٠٠٤ بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٦- **ترحب كذلك** بتركيز الحلقة الدراسية على العناصر الجوهرية للحكم السديد، بما فيها تعزيز سيادة القانون، وتحسين الخدمات التي تسهم في إعمال حقوق الإنسان، فضلاً عن المؤسسات الديمقراطية والمشاركة الديمقراطية،

ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك في جهاز القضاء، وكذلك التعاون الدولي، الثنائي والمتعدد الأطراف، دعماً للممارسات الوطنية في مجال الحكم السديد؛

٧- **تنوه مع التقدير** بما قدمته الجهات المانحة حتى هذا التاريخ من تبرعات دعماً للحلقة الدراسية، وتشجع الجهات المانحة الأخرى على النظر في تقديم مزيد من الدعم للحلقة الدراسية،

٨- **تطلب** إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دعوة الدول، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأجهزة والهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة، وغيرها من الهيئات الدولية ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية المختصة إلى حضور الحلقة الدراسية، وتقديم تقرير إلى الدورة الحادية والستين للجنة عن نتائج الحلقة الدراسية؛

٩- **تطلب أيضاً** إلى المفوضة السامية للقيام بتجميع الأفكار والممارسات الإرشادية التي ستمخض عنها الحلقة الدراسية والمواد التي ستقدمها الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية كي يتسنى للدول المهتمة الرجوع إليها عند الحاجة؛

١٠- **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٧

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل السابع عشر.]

٧١/٢٠٠٤- متابعة عقد الأمم المتحدة للثقيف في مجال حقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرارها ٧٠/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تحيط علماً بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٥/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة الاستمرار في اتخاذ الإجراءات على المستوى الدولي لدعم الجهود الوطنية المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، وخاصة إتاحة فرص الحصول على التعليم الأساسي للجميع، بما في ذلك الثقيف في مجال حقوق الإنسان بحلول عام ٢٠١٥،

واقتراناً منها بأن الثقيف في مجال حقوق الإنسان هو عملية مستمرة مدى الحياة يتعلم فيها جميع الأشخاص من جميع مستويات النمو ومن جميع الطبقات احترام كرامة الآخرين وسبل ووسائل كفالة ذلك الاحترام في جميع المجتمعات، وأن الثقيف في مجال حقوق الإنسان يسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز المساواة والتنمية المستدامة، ومنع الصراعات وانتهاكات

حقوق الإنسان، ودعم عمليات المشاركة والديمقراطية، بغية إقامة مجتمعات تحظى فيها جميع حقوق الإنسان للناس كافة بالتقدير والاحترام،

وإذ تحيط علماً بقرار الجمعية العامة ١٨١/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي قررت فيه الجمعية العامة تخصيص جلسة عامة من جلسات دورتها التاسعة الخمسين، بمناسبة يوم حقوق الإنسان، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لاستعراض إنجازات عقد الأمم المتحدة للثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤، ومناقشة ما يمكن الاضطلاع به مستقبلاً من أنشطة لتعزيز الثقيف في مجال حقوق الإنسان،

١- **تحيط علماً** بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن منجزات العقد، وما فيه من أوجه قصور، وبأنشطة الأمم المتحدة المستقبلية في هذا المجال (E/CN.4/2004/93)، وبتقرير المفوض السامي إلى الجمعية العامة عن التقييم العالمي للعقد في منتصف المدة (انظر A/55/360)، وتشير إلى دراسة المفوض السامي عن متابعة العقد (E/CN.4/2003/101)، التي أشارت إلى إنجازات العقد وما فيه من أوجه قصور بالإضافة إلى المقترحات المتعلقة بمتابعته؛

٢- **تحيط علماً أيضاً** بالرأي المعرب عنه في تلك التقارير فيما يتعلق بضرورة الاستمرار في إطار عالمي للثقيف في مجال حقوق الإنسان إلى ما بعد العقد بغية ضمان التركيز، على سبيل الأولوية، على الثقيف في مجال حقوق الإنسان في إطار برنامج العمل الدولي، وتوفير إطار عمل جماعي مشترك لجميع العناصر الفاعلة المعنية، ودعم البرامج الحالية وتوفير حافز لوضع برامج جديدة، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة والتعاون على جميع المستويات؛

٣- **توصي** المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يوصي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٤ بأن تعلن الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين برنامجاً عالمياً للثقيف في مجال حقوق الإنسان، يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وينقسم إلى مراحل متعاقبة، بغية دعم وتطوير تنفيذ البرامج الخاصة بالثقيف في مجال حقوق الإنسان في جميع القطاعات؛

٤- **تطلب** إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وسائر العناصر الفاعلة المعنية، الحكومية منها وغير الحكومية، وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين خطة عمل للمرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) من البرنامج العالمي المقترح، تركز على نظم المدارس الابتدائية والثانوية، لكي تنظر فيها وتعتمدها؛

٥- **تطلب أيضاً** إلى المفوضية السامية أن تضع في اعتبارها أن خطة العمل الخاصة بكل مرحلة من مراحل البرنامج العالمي ينبغي أن تنظم بشكل سليم وأن تصاغ صياغة واقعية، مع بيان الحد الأدنى من العمل على الأقل، وأن تمول بوسائل طوعية، وأن تشمل تدابير لدعم الأنشطة التي تضطلع بها جميع العناصر الفاعلة، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، وأن تتولى المفوضية السامية تقييمها؛

٦- **توصي** بأن يكفل الأمين العام إتاحة جزء كاف من المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة بناء على طلب الدول الأعضاء لتطوير نظمها الوطنية الخاصة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لدعم الثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

٧- **تطلب** إلى المفوضية السامية أن تقدم إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

٨- تقرر النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٧

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل السابع عشر.]

٧٢/٢٠٠٤ - الإفلات من العقاب

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، واتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين المؤرخين ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧ وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ذات الصلة، بما فيها إعلان وبرنامج عمل فيينا،

وإذ تشير إلى قرارها ٧٢/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تؤكد من جديد أن من واجب جميع الدول وضع حد للإفلات من العقاب والعمل، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، على مقاضاة المسؤولين عن جرائم انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما فيها جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وذلك بغية تحسين الشفافية، واحترام القانون الدولي وإنصاف الضحايا، والزجر عن ارتكاب مثل هذه الجرائم، والوفاء بمسؤولية الدول عن حماية جميع الأشخاص من هذه الجرائم،

واقتراناً منها بأن ممارسة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي تشكل جرائم تشجع على ارتكاب هذه الانتهاكات وتشكل عقبة من العقبات الرئيسية التي تحول دون مراعاة قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ودون تنفيذهما تنفيذاً كاملاً،

واقتراناً أيضاً بأن الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي تشكل جرائم، ومحاسبة مرتكبيها، بمن فيهم شركاؤهم، وإنصاف الضحايا وجبرهم فعلياً، فضلاً عن الاحتفاظ بسجلات تاريخية لهذه الانتهاكات ورد الكرامة لضحاياها عن طريق الإقرار بمعاناتهم وإحياء ذكراها، تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية تعزيز وإعمال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومنع حدوث انتهاكات في المستقبل، وعاملاً رئيسياً في كفالة قيام نظام عدالة نزيه ومنصف، وتحقيق المصالحة والاستقرار داخل الدولة في نهاية المطاف،

وإذ ترحب بمنتدى استكهولم الدولي لعام ٢٠٠٤ (منع الإبادة الجماعية: الأخطار والمسؤوليات)، الذي عقد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وبالإعلان الصادر عنه، وكذلك بما قرره الأمين العام من استحداث منصب جديد لمستشار خاص يعنى بمنع جرائم الإبادة الجماعية،

وإذ تسلّم بأهمية العمل الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا في مكافحة الإفلات من العقاب،

وإذ تقر بأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية يشكل مساهمة هامة في وضع حد للإفلات من العقاب، وتحيط علماً بأول حالة ترفعها دولة إلى المحكمة،

وإذ تقر أيضاً بما تم، كتدابير لمكافحة الإفلات من العقاب، من إنشاء محاكم إقليمية ووطنية خاصة ومن إجراءات قضائية، بدعم دولي في غالب الأحيان، تقوم بمقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي تشكل جرائم،

وإذ ترحب بالتعاون القائم بين المحاكم الجنائية الدولية، بما في ذلك من خلال تبادل الدروس المستخلصة ووضع مناهج فعالة لمواجهة التحديات القائمة، سعياً إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في تعزيز نظام القضاء الجنائي الدولي،

١- تؤكد أهمية مكافحة الإفلات من العقاب في منع حدوث انتهاكات لقانون حقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، وتحث الدول على وضع حد للإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم وذلك بمقاضاة الجناة وشركائهم وفقاً للقانون الدولي؛

٢- تقر بأن على الدول مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية كالإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتعذيب أو تسليمهم عملاً بالتزاماتها الدولية، وتحث جميع الدول على اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ هذه الالتزامات؛

٣- تقر أيضاً بوجود عدم منح أي عفو لمن يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي تشكل جرائم، وتحث الدول على اتخاذ إجراءات وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وترحب برفع أو استبعاد أو إلغاء قرارات العفو هذه وغيرها من الحصانات؛

٤- تؤكد من جديد أنه ينبغي للدول ألا تمنح اللجوء لأي شخص توجد دواعٍ جدية لاعتبار أنه ارتكب جريمة إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية، أو جرائم حرب؛

٥- تحث جميع الدول على الحرص على تبصير جميع القادة العسكريين وغيرهم من القادة الكبار بمسؤوليتهم الجنائية في ظل القانون الدولي عن جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، بما في ذلك، في ظروف معينة، عن الجرائم التي يرتكبها الرؤوسون الذين يخضعون فعلياً لسلطتهم ولأوامرهم؛

٦- تحث الدول على مقاضاة المسؤولين عن جرائم جنسانية وجرائم العنف الجنسي التي تشكل، في ظروف محددة، جرائم إبادة جماعية، أو جرائم ضد الإنسانية، أو جرائم حرب؛

٧- تحث أيضاً الدول على التعاون فيما بينها، وفقاً لالتزاماتها الدولية وقوانينها المحلية، في تعقب واعتقال ومحاكمة الأشخاص الذين يشبه بأنهم ارتكبوا جرائم دولية، بما فيها جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب؛

٨- تسلّم بالأهمية التاريخية لبدء نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (A/CONF.183/9)، في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وتقر بأن اثنتين وتسعين دولة قد صدقت على نظام روما الأساسي أو انضمت إليه حتى الآن، وتهيب بجميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد أن تنظر في التصديق عليه أو الانضمام إليه؛

٩- تدرك الأهمية الجوهرية لمبدأ التكامل في نظام روما الأساسي وتشدّد على أهمية قيام الدول الأطراف بتنفيذ التزاماتها بموجب هذا النظام؛

١٠- تهيب بالدول أن تواصل دعم أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الدولية لرواندا وأن تنظر في دعم المبادرات الأخرى الرامية إلى إنشاء آليات قضائية بالتعاون مع الأمم المتحدة، وفقاً للمعايير الدولية للعدل والإنصاف والإجراءات القانونية الواجبة، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

١١- تحث الدول على أن توفر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي تشكل جرائم عملية نزيهة ومنصفة يمكن عن طريقها التحقيق في هذه الانتهاكات والإعلان عنها، بما يخدم مصلحة الضحايا وعلى أن تشجع الضحايا على المشاركة في هذه العملية بطرق منها اتخاذ تدابير لضمان حماية الضحايا والشهود وتقديم ما يتلاءم مع احتياجاتهم ويراعي تلك الاحتياجات من دعم ومساعدة لهم، بما في ذلك إنشاء مواقع اتصال واتخاذ إجراءات تراعي الأطفال ونوع الجنس والاهتمام بجرائم العنف الجنسي، في العمليات القضائية وعمليات استجلاء الحقيقة وتحقيق المصالحة؛

١٢- ترحب في هذا الصدد بما تم في بعض الدول من إنشاء إجراءات قضائية ولجان لاستجلاء الحقيقة وتحقيق المصالحة، بما فيها بمشاركة دولية، بهدف التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وترحب بنشر هذه الدول تقارير تلك التحقيقات واللجان، وتحث جميع الدول على جعل تقاريرها في متناول الجمهور وعلى تنفيذ توصياتها ورصد تنفيذها، وتشجع الدول الأخرى التي حدثت فيها مثل هذه الانتهاكات في الماضي على إنشاء إجراءات مناسبة للتصدي لها بما يتسق والمعايير الدولية المتعلقة بالعدل والإنصاف والإجراءات القانونية الواجبة؛

١٣- تناشد جميع الدول أن تضمن سير الإجراءات الجنائية وفقاً للحق في محاكمة نزيهة وعلنية تُجرىها محكمة مختصة ومستقلة ومحيدة منشأة وفق الأصول المرعية طبقاً للقانون الدولي الساري، وضمان أن تكون العقوبات ملائمة ومتناسبة مع خطورة الجريمة المرتكبة؛

١٤- تدرك أهمية دور المجتمع المدني في مكافحة الإفلات من العقاب وتشجع الدول، حسبما يكون ملائماً، على إشراك المجتمع المدني، بما في ذلك الضحايا والمدافعون عن حقوق الإنسان، في الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب، كالإجراءات القضائية، وتكوين لجان استجلاء الحقيقة، وانتقاء المفوضين، وصياغة التشريعات المناسبة؛

١٥- تشجع الدول على تعزيز تدريب العاملين في مجال الشرطة والتحقيق والمحاكمة والقضاء في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

١٦- تشير إلى مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال مكافحة الإفلات من العقاب (E/CN.4/Sub.2/1997/20/Rev.1، المرفق الثاني)، وتلاحظ أن هذه المبادئ طبقت فعلاً على الصعيدين الإقليمي

والوطني، وتدعو الدول الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى أن تراعي هذه المبادئ في ما تبذله من جهود لمكافحة الإفلات من العقاب؛

١٧- **تحيط علماً مع التقدير** بالدراسة المستقلة عن مسألة الإفلات من العقاب (E/CN.4/2004/88) التي أُعدت بتكليف من الأمين العام وفقاً لقرار اللجنة ٧٢/٢٠٠٣، وكذلك بملقمة عمل الخبراء عبر الإقليمية عن أفضل الممارسات الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب التي عقدت في جنيف يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والتي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

١٨- **تشجع** الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرتها الداخلية على مكافحة الإفلات من العقاب وتدعوها إلى النظر في التوصيات وأفضل الممارسات التي حددتها الدراسة المستقلة بشأن الإفلات من العقاب، وتطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يقدم إليها، عند الطلب، المساعدة التقنية والقانونية في وضع تشريعات وإنشاء مؤسسات وطنية لمكافحة الإفلات من العقاب وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بالعدل والإنصاف والإجراءات القانونية الواجبة؛

١٩- **تطلب** إلى الأمين العام أن يدعو الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية مرة أخرى إلى تقديم معلومات، تشمل أفضل الممارسات، عن أية خطوات تشريعية أو إدارية أو أية خطوات أخرى تكون قد اتخذتها لمكافحة الإفلات من العقاب فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان في أراضيها وإلى تقديم معلومات عن سبل الانتصاف المتاحة لضحايا هذه الانتهاكات، وأن تبدي كذلك وجهات نظرها حول مجموعة المبادئ؛

٢٠- **تطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يعين خبيراً مستقلاً، في حدود الموارد الموجودة ولمدة سنة واحدة، لتحديث مجموعة المبادئ بحيث تعكس أحدث التطورات في القانون الدولي والممارسة الدولية، بما في ذلك السوابق القضائية الدولية وممارسات الدول، على أن تؤخذ في الاعتبار الدراسة المستقلة والتعليقات المتلقاة عملاً بأحكام القرار الحالي، لكي تنظر فيها اللجنة في موعد لا يتجاوز دورتها الحادية والستين؛

٢١- **تدعو** المقررين الخاصين والآليات الأخرى للجنة إلى الاستمرار في إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة الإفلات من العقاب عند النهوض بالولايات المسندة إليهم؛

٢٢- **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٧

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل السابع عشر.]

٢٠٠٤/٧٣ - تكوين ملاك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى أنها أكدت من جديد، في تقريرها إلى اللجنة الخاصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/CN.4/1988/85 و Corr.1) أن أهم اعتبار في استخدام الموظفين على جميع المستويات هو ضرورة تأمين أعلى مستوى من الكفاءة والمقدرة والتزاهة، وأعربت عن اقتناعها بأن هذا الهدف يتفق مع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ويراعي الفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضاً إلى الفقرتين ١١ و ١٧ من الفرع ثانياً من إعلان وبرنامج عمل فيينا (A/CONF.157/23) اللتين طلب فيهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان إلى الأمين العام والجمعية العامة توفير ما يكفي من الموارد البشرية والمالية وغيرها من الموارد لمركز حقوق الإنسان لتمكينه من تنفيذ أنشطته بفعالية وكفاءة وسرعة، مع التسليم بضرورة إعادة هيكلة آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفقاً لاحتياجاتها الحقيقية،

وإذ تعيد تأكيد أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية، وكذلك أهمية مختلف النظم السياسية والاقتصادية والقانونية،

وإذ تسلّم بأن الأمم المتحدة تأخذ بتعدد اللغات كوسيلة من وسائل تعزيز تنوع اللغات والثقافات على الصعيد العالمي وحمايتها والحفاظ عليها، وبأن تعدد اللغات الحقيقي يعزز الوحدة في إطار التنوع والتفاهم الدولي،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة إيلاء اهتمام خاص لتعيين موظفين من الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، للعمل في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بما يحسّن التكوين الحالي لملاك الموظفين على أساس توزيع جغرافي أكثر إنصافاً،

وإذ تكرر مع بالغ القلق أن تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن التكوين الجغرافي لملاك المفوضية السامية ووظائف أفرادها، المقدم عملاً بقرار اللجنة ٧٤/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (E/CN.4/2004/100)، يبين بوضوح أن ثمة منطقة واحدة ممثلة تمثيلاً مفرطاً بيناً في تكوين الملاك وأن اختلال التوازن ما زال قائماً (انظر مرفقي هذا القرار)،

وإذ تعرب مرة أخرى عن قلقها إزاء عدم التمثيل والتمثيل الناقص لعدد من الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في ملاك المفوضية السامية، وكثير منها أيضاً غير ممثلة أو ممثلة تمثيلاً ناقصاً على مستوى الأمانة العامة بأسرها، خاصة إذا ما وضعت في الاعتبار معايير التوزيع الجغرافي العادل،

وإذ تعرب عن قلقها أيضاً إزاء كون أغلبية موظفي المشاريع قد انحرفت بالتوزيع الجغرافي لملاك المفوضية السامية لصالح أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية مقارنة بنمط الملاك في الأمانة العامة، وكذلك بالتوزيع الجغرافي للخبراء الاستشاريين،

وإذ تلاحظ مع بالغ القلق أن اعتماد المفوضية السامية على موارد خارجة عن الميزانية هو جوهر الاختلال الحاصل في تكوين ملاكها،

- ١- **تحيط علماً** بتقرير المفوض السامي عن تكوين ملاك المفوضية السامية وبالتدابير التي اتخذتها المفوضية السامية والوارد وصفها في التقرير، وإن لم تُفض إلى تحسين الحالة؛
- ٢- **ترحب** بتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الاستعراض الإداري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" (JIU/REP/2003/6)، الذي أُحيل إلى الجمعية العامة عن طريق مذكرة من الأمين العام A/59/65-Add.1 و E/2004/48) والذي يركّز بوجه خاص على سياسات التوظيف وتكوين الملاك، وهو التقرير المقدم عملاً بقرار اللجنة ٨٠/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وقرارها ٧٤/٢٠٠٣؛
- ٣- **تُذكر** بأن الجمعية العامة قد طلبت إلى الأمين العام أن يحاسب مديري الإدارات ذات الصلة عن تنفيذ خطط العمل المتصلة بالموارد البشرية وأن يحرص على أن يراعوا بدورهم التمثيل الجغرافي العادل المراعاة الواجبة لدى النظر في تعيين المرشحين المدرجة أسماؤهم في القوائم التي تحظى بموافقة هيئات الاستعراض المركزية وفي تعيين المرشحين المدرجة أسماؤهم في القوائم، وأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً سنوياً عملاً بتحززه الإدارات من تقدم في تنفيذ خطة عمل كل منها فيما يتصل بالموارد البشرية؛
- ٤- **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء ما خلصت إليه وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها من أن اختلال التوازن الجغرافي في الملاك هو مشكلة خطيرة ومستفحلة في المفوضية السامية؛
- ٥- **تأسف** لأنه، على الرغم من طلبات اللجنة المتكررة تقويم الاختلال في التوازن الجغرافي في الملاك، ما زالت الحالة على ما هي عليه، ذلك أن منطقة واحدة تستأثر بأكثر من نصف الوظائف في المفوضية السامية، وبأكثر من وظائف المجموعات الإقليمية الأربع المتبقية مجتمعاً، وأن الزيادة في عدد الوظائف غير الخاضعة للتوزيع الجغرافي أكثر من الزيادة التي حدثت في عدد الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي، التي تزيد نسبتها قليلاً عن ثلث مجموع عدد الموظفين؛
- ٦- **تدرك** أن إنشاء الفريق الاستشاري المعني بمسائل الموظفين مبادرة معقولة، ولكن التكوين الحالي لملاك موظفي الفريق محف جداً، إذا لا يوجد من بين الأعضاء الستة سوى عضو واحد ينتمي إلى بلد نام، ولذلك تطلب إلى المفوض السامي أن يعيد النظر في تكوين ملاك الفريق الاستشاري وولايته من أجل تحقيق توزيع جغرافي متوازن في عضوية الفريق وكفالة مساهمته في تحسين تكوين الموظفين في المفوضية السامية عموماً؛
- ٧- **تحيط علماً** بتوصية المفوض السامي بأن ينشئ مكتب إدارة الموارد البشرية فريقاً مهنيًا لحقوق الإنسان يعمل على اجتذاب موظفين فنيين مبتدئين مؤهلين من البلدان غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى العمل في مجال حقوق الإنسان، مع التشديد على أنه من الأجدى أن تزود المفوضية السامية مكتب إدارة الموارد البشرية بقائمة بالبلدان غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً داخل المفوضية السامية، ولذا تطلب اللجنة إلى المفوضية السامية أن تجمع هذه القائمة سنوياً وأن يراعي مكتب إدارة الموارد البشرية تلك القائمة عند تنظيم المسابقات؛
- ٨- **ترحب** باتخاذ المفوضية السامية تدابير لتطبيق مبادئ المنظمة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي مع الاهتمام بشكل خاص بالبلدان النامية غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً عند ملء الوظائف الممولة من خارج الميزانية، كما ترحب بالزيادة التي طرأت في السنة الماضية في عدد الموظفين غير الخاضعين لمبدأ التوزيع الجغرافي ممن ينتمون إلى مجموعات إقليمية لبلدان نامية أو إلى بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتطلب إلى المفوض السامي مواصلة العمل بسياسة التوظيف الجديد من أجل تصحيح الاختلال الحالي في تكوين ملاك موظفي المفوضية السامية؛

٩- **تعرب عن قلقها** لكون نصف المعينين الجدد في وظائف لا تخضع للتوزيع الجغرافي ينتمون إلى منطقة واحدة يفوق عدد المعينين الجدد منها قليلاً عددهم من المناطق الأربع الباقية مجتمعة، مما يُقيي الهوة الحالية على حالها تقريباً؛

١٠- **تعرب عن قلقها أيضاً** إزاء شيوع تكليف خبراء فنيين (ممن يندرجون في السلسلة ٢٠٠ من نظام موظفي الأمم المتحدة) بمهام تنفيذية ينبغي أن يضطلع بها موظفون يندرجون في السلسلة ١٠٠، وبالإشراف على موظفين يندرجون في السلسلة ١٠٠، وهي ممارسة مخالفة للسياسات المعمول بها وينبغي وقفها؛

١١- **تشدد على** أن اقتراح المفوضية السامية على مكتب إدارة الموارد البشرية أن يخفض عدد العقود المندرجة في السلسلة ٢٠٠ للموظفين القائمين بمهام أساسية بتحويل عقودهم المندرجة في السلسلة ٢٠٠ إلى عقود مندرجة في السلسلة ١٠٠، تُقيد بالعمل لدى المفوضية السامية، أمرٌ مخالف لسياسات الأمم المتحدة وأنظمتها وقواعدها في مجال الموارد البشرية، ومن ثمّ فهو اقتراح غير مقبول؛

١٢- **تطلب** إلى المفوضية السامية أن تتقيد تقيداً تاماً بسياسات الأمم المتحدة وأنظمتها وقواعدها في مجال الموارد البشرية، وأن تعتمد، دون مزيد من الإبطاء، إلى جعل ممارساتها وإجراءاتها في هذا المجال، لا سيما سياساتها في التوظيف والتعاقد، مطابقةً للسياسات والقواعد والأنظمة التي تعمل بها الأمانة العامة في مجال الموارد البشرية، وأن تدقق كذلك في معاييرها المتعلقة بتصنيف الوظائف وتجعلها مطابقة لمعايير الأمانة العامة قبل الإعلان عن أي وظيفة وأن تكف عن ممارستها المتعلقة بالإعلان عن الوظائف الممولة من خارج الميزانية دون التحقق أولاً من معايير التصنيف مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛

١٣- **تكرر التأكيد** على ضرورة تقيد المفوض السامي بالأحكام الواردة في الفقرة ٣ من الفرع عاشراً من قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٥٥ المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠١ بشأن إدارة الموارد البشرية، الذي يكرر طلب الجمعية إلى الأمين العام أن يضاعف من جهوده الرامية إلى تحسين تكوين ملاك الأمانة العامة عن طريق كفاءة التوزيع الجغرافي الواسع والعادل للموظفين في جميع الإدارات؛

١٤- **ترى** أن من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة وفورية لتغيير التوزيع الجغرافي السائد حالياً لموظفي المفوضية السامية من أجل توزيع المناصب توزيعاً عادلاً وفقاً للمادة ١٠١ من الميثاق، لا سيما بتعيين موظفين من البلدان النامية ومن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك تعيينهم في المناصب العليا؛

١٥- **تطلب مرة أخرى** إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لكفالة الاهتمام بشكل خاص بتعيين موظفين من الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً، ولا سيما من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ملء الشواغر الحالية والمناصب الإضافية الأخرى في المفوضية السامية ضماناً لتوزيع جغرافي عادل ولتوازن أفضل بين الجنسين، مع إعطاء أولوية خاصة في هذا الصدد للتعيين في المناصب الرفيعة المستوى والمناصب من الفئة الفنية؛

١٦- **تحث** المانحين على تقديم تبرعاتهم دون تخصيص لوجهتها قدر الإمكان بغية تمكين المفوض السامي من توزيع الموظفين والموارد توزيعاً مرناً على مختلف الأنشطة والمشاريع؛

١٧- **تطلب مرة أخرى** إلى الأمين العام، عند توقعه اتفاقات مع بلدان تؤدي إلى تقديم موظفين فنيين مبتدئين للمفوضية السامية، أن يحث تلك البلدان على كفالة تخصيص موارد مالية إضافية لضمان تمكين موظفين من

البلدان النامية من العمل كموظفين فنيين مبتدئين، بغية الامتثال لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل؛ وعلاوة على ذلك، يتعين إنشاء آلية دائمة تسهر، عند تعيين أي موظف فني مبتدئ من بلد مانح لينضم إلى المفوضية السامية، على أن يقابله تعيين موظف فني مبتدئ من بلد نام؛

١٨- **تؤكد أهمية الإعلان العام الصريح في جميع الدول عن كل المناصب الشاغرة، بما في ذلك التعيينات المخصصة للعمليات الميدانية، مع نشر تفاصيل المواصفات الوظيفية قبل شغل هذه المناصب؛**

١٩- **تطلب إلى المفوض السامي أن يحرص على عدم إسناد مهام سياسية حساسة ولا مهام أساسية إلى الموظفين الفنيين المبتدئين قد تكون فيها نزاهتهم محل تشكيك؛**

٢٠- **تؤكد مجدداً القاعدة التي تقضي بأنه لا يجوز للخبراء الاستشاريين أن يمارسوا مهام موظفي المنظمة ولا أن يضطلعوا بأي مسؤولية تمثيلية أو إشرافية، وتطلب إلى المفوض السامي:**

(أ) أن يمتنع عن استخدام خبراء استشاريين للقيام بالوظائف الموكولة لموظفين دائمين؛

(ب) أن يتقيد تقيداً صارماً بالقواعد القائمة وبقرارات الجمعية العامة ذات الصلة لدى الاستعانة بخبراء استشاريين، وبوجه خاص، أن يكفل ويثبت أن الخبرات المطلوبة غير متوفرة داخل المنظمة قبل أن يقرر الاستعانة بالخبراء الاستشاريين؛

(ج) أن يبذل جهوداً أكبر لضمان التوازن الجغرافي بين الخبراء الاستشاريين المؤهلين والمتعاقدين الفرديين؛

٢١- **تؤكد مجدداً أهمية ضمان العالمية والموضوعية والانتقائية لدى النظر في قضايا حقوق الإنسان، وتطلب إلى المفوض السامي أن يواصل ضمان الاسترشاد بهذه المبادئ في الاضطلاع بولايته وبولاية المفوضية السامية؛**

٢٢- **تشدد على ضرورة محافظة موظفي المفوضية السامية على حيادهم، وإبداء احترامهم التام لاستقلال عمل كافة آليات اللجنة وهيئات المعاهدات أثناء دعمهم لعمل هذه الآليات والهيئات؛**

٢٣- **تطلب أيضاً إلى المفوض السامي:**

(أ) أن يعد خطة عمل شاملة تهدف إلى التقليل من اختلال التوازن الحالي في الملاك، وتبين أهدافاً محددة ومهلاً زمنية لتحقيقها؛

(ب) أن يتفادى تداخل الوظائف وازدواجها وأن يعمل في سبيل تحقيق هدف زيادة الفعالية وتحسين الإدارة، آخذاً في اعتباره القرارات والمقررات ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك طلب الجمعية العامة تبسيط الإدارة وترشيدها، فضلاً عن التوصيات المقدمة في هذا الشأن، لدى اقتراح هياكل ووظائف جديدة وتصنيفات جديدة للوظائف، بما في ذلك وظائف كبار مسؤولي الإدارة، بهدف ضمان القيادة المثلى والاتساق الأمثل للهياكل؛

(ج) أن يقدم تقريراً شاملاً عن تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين يتضمن ما يلي:

١٠ تكوين ملاك المفوضية السامية، مرتباً بحسب المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة التي شكلتها الجمعية العامة (مجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة الدول الآسيوية، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومجموعة دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول، ومجموعة دول أوروبا الشرقية)، ومبيناً جملة أمور منها الرتبة الوظيفية والجنسية ونوع الجنس، على أن يشمل ذلك الموظفين غير النظاميين؛

٢٠ خطة العمل والتدابير التي اعتمدت لتنفيذها، والإنجازات الملموسة ونتائجها؛

٣٠ التدابير التي اتخذت لتنفيذ الإجراءات الأخرى المطلوبة في هذا القرار، ونتائجها؛

٤٠ أية توصيات أخرى لتحسين الوضع الراهن؛

٢٤- **توجه نظر** الجمعية العامة إلى هذا القرار في سياق النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بإدارة الموارد البشرية؛

٢٥- **تدعو** الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية المختصة، ومنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الخامسة للجمعية، إلى إيلاء الاعتبار الواجب لهذا القرار ولتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "الاستعراض الإداري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان"، لا سيما لأي قضايا وتوصيات تتعلق بالتنظيم والتسيير والتوجيه التنفيذي والهياكل والإدارة والمالية وإدارة الموارد البشرية ذات طابع تقني أكبر وردت في التقرير ولم يتناولها هذا القرار؛

٢٦- **تطلب** إلى وحدة التفتيش المشتركة أن تساعد لجنة حقوق الإنسان على أن ترصد بصورة منهجية تنفيذ هذا القرار وأن تقدم استعراضاً شاملاً لمتابعة تنفيذ قرارات اللجنة وهيئات الحكومية الدولية الأخرى التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بإدارة المفوضية السامية وبرامجها، وبوجه خاص، فيما يتعلق بآثارها على سياسات التوظيف وملاك الموظفين، إلى اللجنة في دورتها الثالثة والستين وإلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، وينبغي أن يتضمن هذا الاستعراض أية اقتراحات ملموسة بشأن اتخاذ إجراءات تصحيحية، إذا لزم الأمر، لتنفيذ قرارات الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، بما فيها هذا القرار؛

٢٧- **تقرر** النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٧

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣٥ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً، وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت. انظر الفصل الثامن عشر.]

المرفق ١

ملاك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

التوزيع الجغرافي (بحسب عدد الوظائف)*

المجموع					الوظائف غير الخاضعة للتوزيع الجغرافي					الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي					المجموعات الإقليمية
٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
٣٤	٣٤	٣٤	٣١	٣٦	٢٥	٢٤	٢٢	٢١	٢٥	٩	١٠	١٢	١٠	١١	الدول الإفريقية
٢٧	٢٤	٢٦	١٩	١٦	١١	٨	٩	٦	١	١٦	١٦	١٧	١٣	١٥	الدول الآسيوية
٢٨	٢٤	٢٢	١٩	١٦	١٩	١٥	١٣	١٠	٨	٩	٩	٩	٩	٨	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
١٤	١٣	١١	١١	٦	٧	٧	٦	٦	١	٧	٦	٥	٥	٥	دول أوروبا الشرقية
١٥٠	١٤١	١٣٣	١١٠	٩٧	١٠٤	٩٦	٨٥	٦٩	٦١	٤٦	٤٥	٤٨	٤١	٣٦	دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول**
٢٥٣	٢٣٦	٢٢٦	١٩٠	١٧١	١٦٦	١٥٠	١٣٥	١١٢	٩٦	٨٧	٨٦	٩١	٧٨	٧٥	مجموع الوظائف

* تستند أرقام سنة ٢٠٠٤ إلى الجدولين ١ و ٢ من تقرير المفوض السامي (E/CN.4/2004/100) أما أرقام السنوات السابقة

فاستندت إلى تقارير المفوض السامي عن تلك السنوات.

** تشمل سويسرا وإسرائيل.

المرفق ٢

ملاك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

التوزيع الجغرافي (بالنسب المئوية)*

المجموع					الوظائف غير الخاضعة للتوزيع الجغرافي					الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي					المجموعات الإقليمية
٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	
١٣,٤	١٤,٤	١٥	١٦	٢١	١٥,١	١٦	١٦	١٩	٢٦	١٠,٣	١١,٦	١٣	١٣	١٥	الدول الإفريقية
١٠,٧	١٠,١	١١	١٠	٩	٦,٦	٥	٧	٥	١	١٨,٤	١٨,٦	١٩	١٧	٢٠	الدول الآسيوية
١١,١	١٠,١	١٠	١٠	٩	١١,٤	١٠	١٠	٩	٨	١٠,٣	١٠,٥	١٠	١١	١١	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
٥,٥	٥,٥	٥	٦	٤	٤,٢	٥	٤	٥	١	٨,٠	٧	٥	٦	٦	دول أوروبا الشرقية
٥٩,٣	٥٩,٨	٥٩	٥٨	٥٧	٦٢,٧	٦٤	٦٣	٦٢	٦٤	٥٢,٩	٥٢,٣	٥٣	٥٣	٤٨	دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول**

* حُسبت النسب المئوية لسنة ٢٠٠٤ بالاستناد إلى الجدولين ١ و ٢ من تقرير المفوض السامي (E/CN.4/2004/100). أما النسب المئوية للسنوات السابقة فقد حسبت بالاستناد إلى تقارير المفوض السامي عن تلك السنوات.

** تشمل سويسرا وإسرائيل.

٢٠٠٤/٧٤- التعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرارها ٧٣/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تكرر تأكيد أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وعلى تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

وإذ تؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراصة ومتشابكة، وأن على المجتمع الدولي أن يتعامل مع حقوق الإنسان في مجموعها بطريقة عادلة ومنصفة وعلى قدم المساواة وبالدرجة نفسها من التشديد، وأن من واجب الدول، بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية، أن تعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة، مع ضرورة مراعاة أهمية الخصائص الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية،

وإذ تؤكد أن التعاون الإقليمي يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وفي تعزيز مراعاتها،

وإذ تسلّم بأهمية اتباع نهج شامل وتدرجي وعملي يقوم على أساس البناء لبنة لبنة من أجل زيادة التعاون الإقليمي الرامي إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما يتفق مع الوثيرة والأولويات التي تحددها حكومات منطقة آسيا والمحيط الهادئ بتوافق الآراء،

وإذ تسلّم أيضاً بأن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مترابطة ومتعاضدة،

وإذ تسلّم كذلك بأهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان في السياقين الرسمي وغير الرسمي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وإدراكاً منها للمساهمة القيّمة التي يمكن أن تقدمها المؤسسات الوطنية المستقلة والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية في ميدان حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ،

وإذ ترحب بحلقة العمل الثانية عشرة بشأن التعاون الإقليمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي عُقدت في الدوحة في الفترة من ٢ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤،

١- ترحب بتقرير الأمين العام (E/CN.4/2004/89) وبالتقدم المحرز في تنفيذ قرار اللجنة ٧٣/٢٠٠٣؛

٢- تؤكد أهمية الروابط وجوانب التعاضد في المجالات الأربعة جميعها لإطار برنامج التعاون التقني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (E/CN.4/1998/50، المرفق الثاني)، الذي اعتمد في حلقة العمل السادسة المعنية بالترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، المعقودة في طهران في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير

إلى ٢ آذار/مارس ١٩٩٨، وهي مجالات: التثقيف في ميدان حقوق الإنسان، والمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وخطط العمل الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، واستراتيجيات إعمال الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشير في هذا السياق إلى التطورات التي حدثت فيما يتعلق ببرنامج العمل الخاص بالإطار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ الذي اعتمد في بيروت في حلقة العمل العاشرة؛

٣- **تثني على** حكومة دولة قطر، بوصفها مضيفة حلقة العمل الثانية عشرة، لإسهامها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

٤- **تعرب عن** أعمق أسفها لفقدان مفوض الأمم المتحدة السامي السابق لحقوق الإنسان، السيد سرجيو فييرا دي ميلو، الذي شارك في حلقة العمل الحادية عشرة والذي وافته المنية بصورة مفاجئة بينما كان يواصل السعي لتعزيز حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

٥- **تؤكد** أن تنمية ودعم القدرات الوطنية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما يتفق مع الأوضاع الوطنية يشكلان أقوى أساس يمكن أن يركز عليه التعاون الإقليمي الفعال والدائم في ميدان حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

٦- **تؤيد** استنتاجات حلقة العمل الثانية عشرة المتعلقة بالخطوات التالية الواجب اتخاذها لتسهيل عملية التعاون الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

٧- **ترحب** بالمناقشات المتعمقة التي دارت أثناء حلقة العمل الثانية عشرة التي استعرضت التطورات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال العام الماضي في المجالات الأربعة ذات الأولوية في إطار برنامج التعاون التقني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

٨- **ترحب أيضاً** بما جرى في حلقة العمل الثانية عشرة من زيادة في التبادل القيمي للخبرات الوطنية المحددة بشأن تطبيق جميع المجالات الأربعة التي ينتظمها الإطار؛

٩- **تحيط علماً** بمساهمة المؤسسات الوطنية المستقلة والمنظمات الحكومية الدولية وممثلي المنظمات غير الحكومية في حلقة العمل الثانية عشرة، وبمبادرة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سبيل عقد اجتماع تشاوري للجهات الفاعلة غير الحكومية قبل الافتتاح الرسمي لحلقة العمل الثانية عشرة بيوم واحد؛

١٠- **تحيط علماً أيضاً** بتنوع الآراء التي أبديت في حلقة العمل الثانية عشرة بشأن الصيغ الممكنة للتعاون الإقليمي أو دون الإقليمي على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ كجزء من نهج شامل وتدرجي وعملي يقوم على أساس البناء لبنة لبنة، كما تحيط علماً بتقييم عملية وضع الإطار موضع التنفيذ؛

١١- **تحيط علماً كذلك** بدعوة المفوض السامي بالنيابة إلى وضع اتفاقية دولية بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

١٢- **تؤكد من جديد** استصواب وضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان من خلال عملية تكفل مشاركة مجموعة واسعة من الوزارات والوكالات في الحكومات الوطنية وحكومات المناطق والحكومات المحلية، والمؤسسات

الوطنية لحقوق الإنسان ، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من قطاعات المجتمع المدني، واستصواب تقييم هذه الخطط من أجل الاستفادة من الدروس المستخلصة؛

١٣- **تحيط علماً مع التقدير** بإنشاء مؤسسات وطنية مستقلة في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبإسهامها الهام في عملية التعاون الإقليمي؛

١٤- **تشجع** الحكومات على تعزيز وضع استراتيجيات وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تتسم بالشمول والمشاركة والفعالية والاستدامة، وعلى التعجيل بوتيرة تنفيذ هذه الخطط والاستراتيجيات في إطار عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤، بهدف تحقيق إنجازات ذات شأن بحلول نهاية العقد؛

١٥- **تسلّم** بأهمية الحكم السديد على الصعيدين الوطني والدولي لضمان حماية جميع حقوق الإنسان، واستخدام موارد التنمية استخداماً سليماً وفعالاً في أعمال الحق في التنمية؛

١٦- **تحيط علماً** بمناقشات حلقة العمل الثانية عشرة بشأن جملة أمور منها جميع العقبات التي تعترض سبيل الأعمال الفعال للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، وضرورة التعاون الدولي دعماً لجهود البلدان الرامية إلى تذليل تلك العقبات؛

١٧- **تشجّع** جميع دول المنطقة على اتخاذ إجراءات وطنية ملموسة تتصل بوضع إطار برنامج التعاون التقني الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ موضع التنفيذ وضمان اقتران حلقات العمل الإقليمية التي تعقد في هذا الإطار بأنشطة دون إقليمية ووطنية محددة ومستدامة، فضلاً عن برامج لتدريب وتوعية الموظفين الحكوميين والفئات المهنية الأساسية المعنية، كالشرطة وموظفي السجون والمرين والقضاة والمحامين والبرلمانيين، حسب الاقتضاء؛

١٨- **ترحب** بالمساهمات التي قدمتها دول من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى المفوضية السامية، وتدعو جميع دول المنطقة إلى النظر في المساهمة لأول مرة أو زيادة مساهمتها، ولا سيما فيما يتعلق بالأنشطة في مجالي التعاون التقني وتدعيم القدرات والهياكل الأساسية الوطنية في ميدان حقوق الإنسان على النحو المبين في النداء السنوي لعام ٢٠٠٤؛

١٩- **ترحب أيضاً** بما تبذله المفوضية السامية من جهود لإقامة شراكات من أجل تنفيذ أنشطتها التي تقع في إطار البرنامج المذكور بهدف النهوض بالقدرات الوطنية على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة؛

٢٠- **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين تقريراً يتضمن استنتاجات حلقة العمل الثالثة عشرة بشأن التعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

٢١- **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٨

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتُمد بدون تصويت. انظر الفصل الثامن عشر.]

٧٥/٢٠٠٤ - المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٣٤/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وإلى قراراتها هي المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وإذ ترحب بالاعتراف الدولي بأهمية إنشاء وتدعيم المؤسسات الوطنية التعددية المستقلة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو ينسجم مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والمرفقة بقرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٨ (مبادئ باريس)،

واقتراناً منها بالدور الهام الذي تؤديه هذه المؤسسات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفي تنمية وزيادة الوعي العام بهذه الحقوق والحريات،

وإذ تسلّم بأن لكل دولة حقاً أساسياً في أن تختار، عند إنشاء مؤسسة وطنية، الإطار القانوني الأنسب لحاجاتها وظروفها الخاصة لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/23) واللذين أُعيد فيهما تأكيد الدور الهام والبناء الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودورها في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وفي نشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان،

وإذ تشير أيضاً إلى برنامج العمل (انظر A/CONF.157/NI/6) الذي اعتمده المؤسسات الوطنية التي اجتمعت في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ أثناء انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والذي أوصى فيه بضرورة تعزيز أنشطة وبرامج الأمم المتحدة لتلبية طلبات المساعدة المقدمة من الدول التي ترغب في إنشاء أو تدعيم مؤسساتها الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وإذ ترحب بتعزيز التعاون الدولي فيما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك من خلال هيئات منها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية،

وإذ ترحب أيضاً بتعزيز التعاون الإقليمي، في جميع المناطق، فيما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومحافل حقوق الإنسان الإقليمية الأخرى،

وإذ تلاحظ بعين التقدير الجهود المبذولة لتعزيز الشبكات الإقليمية لحقوق الإنسان في أوروبا وأفريقيا، والعمل المستمر لشبكة المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأمريكتين، بما في ذلك حلقتا العمل اللتان عقدتا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في كرتاخينا بكولومبيا وفي آذار/مارس ٢٠٠٤ في مريدا بالمكسيك وعمل محفل آسيا والمحيط الهادئ لمؤسسات حقوق الإنسان، بما في ذلك عقد الاجتماع السنوي الثامن والدورة الثالثة للمجلس الاستشاري للحقوقيين في شباط/فبراير ٢٠٠٤ في كاتماندو،

وإذ تلاحظ الاستنتاجات وبرنامج العمل اللذين اعتمدا في حلقة العمل الثانية عشرة بشأن التعاون الإقليمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي عقدت في الدوحة من ٢ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ حول دور المؤسسات الوطنية (انظر E/CN.4/2004/89)،

وإذا ترحب بالدعوة التي وجهتها حلقة العمل الإقليمية الثانية عشرة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لدعم حلقة عمل دون إقليمية للمنطقة العربية بشأن النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان،

وإذ تلاحظ الدور القيم الذي تؤديه المؤسسات الوطنية في اجتماعات الأمم المتحدة التي تناول حقوق الإنسان والمساهمات التي تقدمها، وأهمية استمرار مشاركة هذه المؤسسات على النحو المناسب،

١ - **تعيد تأكيد أهمية إنشاء مؤسسات وطنية فعالة ومستقلة وتعددية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو يتمشى مع مبادئ باريس؛**

٢ - **تكرر تأكيد الأهمية المستمرة لمبادئ باريس، وتسلم بقيمة الاستمرار في تعزيز تطبيقها، وتشجع الدول والمؤسسات الوطنية وغيرها من الجهات المهتمة على أن تنظر في سبل تحقيق ذلك، وترحب في هذا السياق بعقد اجتماع المائدة المستديرة تحت عنوان "مبادئ باريس: وقفة تأمل" وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف مع أعضاء لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني؛**

٣ - **ترحب بما اتخذته عدد متزايد من الدول من قرارات لإنشاء، أو للنظر في إنشاء، مؤسسات وطنية وفقاً لمبادئ باريس؛**

٤ - **تشجع الدول على إنشاء مثل هذه المؤسسات، أو تدعيم الموجود منها بالفعل، على النحو المبين في إعلان وبرنامج عمل فيينا؛**

٥ - **تسلم بأن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً يحتمل أن يكون حاسماً في تعزيز جميع حقوق الإنسان وضمان عدم تجزئتها وترابطها، وتدعو جميع الدول إلى ضمان إدراج حقوق الإنسان على النحو المناسب في ولايات مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان عند إنشائها؛**

٦ - **تحيط علماً مع الارتياح بجهود الدول التي منحت مؤسساتها الوطنية قدراً أكبر من الإدارة الذاتية والاستقلال، وذلك بطرق منها إعطاؤها دوراً في التحقيق أو تعزيز هذا الدور، وتشجع الحكومات الأخرى على النظر في اتخاذ خطوات مماثلة؛**

٧ - **تسلم بالدور الهام والبناء الذي يمكن أن يؤديه الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو أفضل، وتشجع المؤسسات الوطنية على بذل جهود لإقامة الشراكات وزيادة التعاون مع المجتمع المدني؛**

٨- **ترحب** بتزايد الجهود التي تبذلها المفوضية السامية للعمل مع المؤسسات الوطنية كشريكة، وإتاحة فرص لها لتبادل التجارب وأفضل الممارسات بينها، كما ترحب في هذا السياق بما يلي:

(أ) مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مشاركة نشطة في اجتماع المائدة المستديرة الدولية للعلاقات بين الأعراق الذي عقد في أوكلاند بنيوزيلندا في شباط/فبراير ٢٠٠٤؛

(ب) عقد اجتماع المائدة المستديرة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وإقامة العدل الذي عقد في كوينهاغن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛

(ج) خطط تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة ماثلة بشأن الحكم السديد والتمييز على أساس نوع الجنس والمهجرة يُرمَع عقدها في عام ٢٠٠٤؛

٩- **ترحب أيضاً** بما درجت عليه المؤسسات الوطنية التي تعمل وفقاً لمبادئ باريس من الاشتراك بنفسها، على نحو ملائم، في اجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية؛

١٠- **ترحب** بمواصلة ما درجت عليه المؤسسات الوطنية من عقد اجتماعات إقليمية، وتشجع المؤسسات الوطنية على مواصلة تنظيم اجتماعات ماثلة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية في مناطقها، بالتعاون مع المفوضية السامية؛

١١- **ترحب أيضاً** باهتمام المؤسسات الوطنية اهتماماً فعلياً بمسألة العجز، وذلك بطرق منها تنظيم حلقات العمل للمؤسسات الوطنية التي عقدت في سان خوزيه في آذار/مارس ٢٠٠٣، وفي نيودلهي في أيار/مايو ٢٠٠٣، وفي كامبالا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وترحب أيضاً بمساهماتها المستمرة بصفتها المستقلة في أعمال اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة متكاملة تستهدف تعزيز وحماية حقوق المعوقين وكرامتهم المنشأة عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٨/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛

١٢- **تؤكد** الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع الآليات الأخرى المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، في مكافحة التمييز العنصري وما يتصل به من أشكال التمييز، وفي حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة وحقوق الفئات الضعيفة بصفة خاصة، بمن فيهم الأطفال والمعوقون؛

١٣- **تسلم** بالدور الهام والبناء الذي تستطيع المؤسسات الوطنية القيام به في التثقيف في مجال حقوق الإنسان، بجملة وسائل منها نشر وتوزيع مواد بشأن حقوق الإنسان وغير ذلك من الأنشطة الإعلامية في أثناء عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤، وتدعو جميع المؤسسات الوطنية القائمة إلى تنفيذ برامج التدريب التثقيفية في جميع قطاعات المجتمع ذات الصلة؛

١٤- **تشيد** بالمفوض السامي لما أعطاه من أولوية لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بطرق منها التعاون التقني، وتدعو المفوضية السامية إلى مواصلة تعزيز دورها التنسيقي في هذا الميدان، وتخصيص الموارد اللازمة للقيام بهذا العمل من مصادر الميزانية الأساسية ومن مصادر خارجة عن الميزانية؛

١٥- ترحب بما يتم بذله من جهود وفقاً للإجراء ٢ الذي اقترحه الأمين العام (انظر A/57/387 و Corr.1) بهدف ضمان المشاركة الفعالة لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة في العمل مع المؤسسات الوطنية، وتلاحظ في هذا الصدد أهمية تعزيز مجموعة المؤسسات الوطنية في المفوضية السامية، وذلك بطرق منها تقديم الخبرة الفنية المناسبة؛

١٦- تعرب عن تقديرها للحكومات التي ساهمت بموارد إضافية لغرض إنشاء وتدعيم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

١٧- ترحب بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية، بالتعاون الوثيق مع المفوضية السامية، في مجال تقييم مدى الامتثال لمبادئ باريس، وفي مساعدة الحكومات والمؤسسات الوطنية، بناءً على طلبها، على متابعة القرارات والتوصيات ذات الصلة بتعزيز المؤسسات الوطنية؛

١٨- تطلب إلى الأمين العام أن يواصل، في حدود الموارد المتوفرة، تقديم المساعدة اللازمة لعقد اجتماعات لجنة التنسيق الدولية خلال دورات لجنة حقوق الإنسان، تحت رعاية المفوضية السامية وبالتعاون معها؛

١٩- تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل، في حدود الموارد المتوفرة ومن موارد صندوق الأمم المتحدة للتبرعات بشأن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، توفير المساعدة اللازمة للاجتماعات الدولية والإقليمية للمؤسسات الوطنية؛

٢٠- ترحب بتقرير الأمين العام (E/CN.4/2004/101) وتطلب إليه أن يقدم إليها في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وعن سبل ووسائل تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال اللجنة، وأن يمكنها من مواصلة المساهمة مساهمة كبيرة في أعمال اللجنة بتزويدها بالمعارف الفنية لتلك المؤسسات وتجربتها العملية في مسائل حقوق الإنسان؛

٢١- تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين.

الجلسة ٥٨

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الثامن عشر.]

٧٦/٢٠٠٤- حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قراراتها السابقة المتعلقة بحقوق الإنسان والإجراءات المواضيعية،

وإذ ترى أن الإجراءات الخاصة التي أنشأتها اللجنة وفقاً للأصول فيما يتعلق بالنظر في مسائل تتصل بتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية تمثل إنجازاً كبيراً وعنصراً أساسياً في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان المعترف بها دولياً،

وإذ تؤكد أهمية حياد المكلفين ولايات الإجراءات الخاصة وموضوعيتهم واستقلالهم وخبراتهم في ميدان حقوق الإنسان المتصلة بولاياتهم، وكذلك ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم لانتهاكات جميع حقوق الإنسان أينما وقعت،

وإذ تلاحظ بارتياح أن عدداً متزايداً من الحكومات قد أقام علاقة عمل مع الإجراءات الخاصة،

وإذ تسلّم بأن الدعوات المفتوحة تشكل إعلاناً من الدول أنها ستوافق دائماً على طلبات الزيارة التي ترد من جميع الإجراءات الخاصة، وإذ تشجع الدول التي لم تصدر هذا الإعلان بعد على أن تنظر في القيام بذلك،

وإذ تحيط علماً بأن عدداً متزايداً من الحكومات قد أعلنت أنها ستقبل دائماً طلبات الزيارة التي ترد من إجراءات خاصة تابعة للجنة،

وإذ تؤكد التزام جميع الحكومات بعدم إخضاع الأفراد أو المنظمات أو مجموعات الأشخاص الذين قدموا معلومات إلى الإجراءات الخاصة لأي معاملة سيئة بسبب ذلك،

وإذ تشير إلى:

(أ) التوصيات المتعلقة بالإجراءات الخاصة الواردة في إعلان وبرنامج عمل فيينا (A/CONF.157/23) والتي دعت إلى صون وتدعيم الإجراءات الخاصة، لتمكينها من أداء ولاياتها في جميع بلدان العالم كله، بتزويدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة، ولتمكينها من تنسيق وترشيد عملها عن طريق الاجتماعات الدورية، وطلبت إلى جميع الدول أن تتعاون تعاوناً كاملاً معها،

(ب) برنامج إصلاح الأمم المتحدة المقدم من الأمين العام (A/51/950 و Add.1-7)، الذي يدعو إلى إدماج حقوق الإنسان في صلب أنشطة الأمم المتحدة، وتقرير الأمين العام المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387 و Corr.1)، الذي يدعو إلى تحسين نوعية التقارير والتحليلات التي تعدها الإجراءات الخاصة وتعزيز القدرة على دعم الإجراءات الخاصة، بالإضافة إلى قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

(ج) تقرير الفريق العامل بين الدورات المفتوح العضوية المعني بتعزيز فعالية آليات اللجنة (E/CN.4/2000/112)، بما فيه التوصيات المتعلقة باختيار من يُكلّفون بولايات الإجراءات الخاصة ودعمهم واتساق عملهم وترشيد ولاياتهم وغير ذلك من الأحكام المتصلة بالإجراءات الخاصة والأداء الفعال، كالتوازن الجغرافي والجنساني العام بين المكلفين بالولايات وعدم جمع فرد واحد بين أكثر من ولاية في وقت محدد، في سياق الحاجة إلى ضمان استقلالهم،

وإذ تشير أيضاً إلى طلب الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٣٠٠ إلى اللجنة والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة استعراض الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان من أجل ترشيد أعمالها وزيادة فعاليتها، بما يتفق وولاياتها، وطلبها أيضاً إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يدعم هذه العملية بطرق منها تقديم ما يقتضيه الأمر من توصيات، وتوفير الدعم الإداري المناسب لكل إجراء من هذه الإجراءات الخاصة،

وإذ تلاحظ إنشاء فرع الإجراءات الخاصة، الذي يُمكن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من المساعدة في الجهود الرامية إلى تحسين نوعية تقارير وتحليلات الإجراءات الخاصة ودعم جميع هذه الإجراءات بصورة أفضل، وفقاً لطلب الأمين العام في تقريره المعنون " تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات"، وقرار الجمعية العامة اللاحق ٣٠٠٠/٥٧، بما في ذلك المساعدة في متابعة الاتصالات مع الحكومات، مع مراعاة الحاجة المستمرة إلى تجنب الازدواج والتداخل وتبسيط آلية حقوق الإنسان وترشيدها وتدعيمها وتعزيز فعاليتها،

وإذ تضع في اعتبارها أن القيود المالية تحد من الأداء السليم للإجراءات الخاصة، وإذ تؤكد الحاجة في هذا الصدد إلى تخصيص موارد كافية لجميع الولايات بما يتسق مع ضرورة المساواة في الأولوية بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإذ تحيط علماً بدعوة المفوضية السامية إلى عدم تخصيص التبرعات لأغراض محددة، بقدر الإمكان، بغية تحسين المرونة في توزيع الموارد داخل المفوضية السامية،

وإذ ترحب بقيام المفوض السامي بتنظيم اجتماعات سنوية للمكلفين بولايات، على نحو ما أوصى به المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، وبالجهود المبذولة لتنسيق الأنشطة فيما بين مختلف الولايات في مجالات الإجراءات العاجلة والبعثات الميدانية، وما يتصل بها من اجتماعات ومشاورات، بغية تعزيز فعاليتها، مع مراعاة الحاجة إلى تجنب الازدواج والتداخل اللذين لا داعي لهما،

وإذ تلاحظ أن بعض انتهاكات حقوق الإنسان تمس المرأة تحديداً أو توجه إليها بالدرجة الأولى، وأن تحديد هذه الانتهاكات والإبلاغ عنها يتطلبان وعياً وحساسية خاصين،

وإذ تلاحظ أيضاً أن الأطفال وأفراد الفئات الضعيفة الأخرى كثيراً ما يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان وأهم يستحقون اهتماماً خاصاً عند الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى انطباق أحكام اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها على العمل الذي يؤديه خبراء نظام الإجراءات الخاصة في إطار ممارسة مهامهم، وكذلك إلى قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها المنطبقة على سلوك الخبراء الذين هم في بعثات،

١ - **تشثني** على الحكومات التي تعاونت مع الإجراءات الخاصة والتي وجهت دعوات مفتوحة إلى جميع الإجراءات الخاصة لزيارة بلدانها واستحدثت أشكالاً مستمرة للتعاون مع الإجراءات الخاصة؛

٢ - **تحث** جميع الحكومات على التعاون مع اللجنة عن طريق الإجراءات الخاصة المعنية بوسائل منها ما يلي:
(أ) الاستجابة دون تأخير لا مبرر له لما يرد إليها عن طريق الإجراءات الخاصة من طلبات للحصول على معلومات، بما يسمح لهذه الإجراءات بأداء ولاياتها بفعالية؛

(ب) النظر في دعوة الإجراءات الخاصة إلى زيارة بلدانها والنظر في قبول زيارات الإجراءات الخاصة عند الطلب؛

(ج) تيسير زيارات المتابعة بحسب الاقتضاء للمساعدة على الإسهام في التنفيذ الفعال لتوصيات الإجراءات الخاصة المعنية؛

٣- تدعو الحكومات المعنية إلى دراسة التوصيات التي توجهها إليها الإجراءات الخاصة دراسةً متأنيةً وإلى مواصلة إطلاع الآليات المختصة دون تأخير لا مبرر له على التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات؛

٤- تطلب إلى جميع الدول حماية الأفراد أو المنظمات أو مجموعات الأفراد الذين يقدمون معلومات إلى الإجراءات الخاصة، أو يجتمعون معها، أو يتعاونون معها بأي شكل آخر، من التعرض لأي نوع من أنواع العنف والإكراه والمضايقة أو غير ذلك من أشكال التخويف أو الانتقام؛

٥- تدعو المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، إلى مواصلة تعزيز تعاونها مع الإجراءات الخاصة، بطرق منها تقديم مساهمات إلى الإجراءات الخاصة، وجمع المعلومات، وضمان توافر أقصى قدر ممكن من التفصيل والدقة في المواد المقدمة وضمان اندراجها في إطار ولاية هذه الإجراءات؛

٦- تطلب إلى الإجراءات الخاصة:

(أ) أن تقدم توصيات من أجل منع انتهاكات حقوق الإنسان وحماية هذه الحقوق في إطار ولاية كل منها، وفقاً لما يتصل بهذا الموضوع من قرارات ومقررات لجنة حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، بما في ذلك عن طريق النداءات العاجلة ومتابعتها بحسب الاقتضاء؛

(ب) أن تتابع عن كثب التقدم الذي تحرزته الحكومات في التحقيقات التي تدخل في نطاق ولاياتها المختلفة وأن تشير إلى هذا التقدم في تقاريرها؛

(ج) أن تواصل تنسيقها وتعاونها الوثيقين مع الهيئات المعنية المنشأة بموجب صكوك دولية؛

(د) أن تواصل التنسيق والتعاون الوثيقين فيما بينها، على أن تراعي، عند الاقتضاء، النتائج والملاحظات والاستنتاجات والتوصيات التي تقدمها الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات والتي ترد في وثائق الأمم المتحدة الرسمية، بغية تعزيز اتساق آليات حقوق الإنسان؛

(هـ) أن تركز الموارد المتاحة لها بطرق تمكنها على أفضل وجه من المضي قدماً في تنفيذ ولاياتها؛

(و) أن تقدم تقارير موجزة وشاملة ومركزة في إطار ولايتها، استناداً إلى معلومات صادقة وموثوق بها؛

(ز) أن تضمّن تقاريرها المعلومات الواردة من الحكومات عن إجراءات المتابعة، مشفوعة بملاحظاتها عليها، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمشاكل والتحسينات حسب الاقتضاء؛

(ح) أن تضمّن تقاريرها بانتظام بيانات مبوبة حسب نوع الجنس، وتتنطرق إلى خصائص وممارسات انتهاكات حقوق الإنسان التي تدخل في نطاق ولاياتها والتي تمس النساء على وجه التحديد أو بالدرجة الأولى، أو التي يكنّ معرضات لها بصفة خاصة، وذلك حرصاً على حماية ما لهن من حقوق الإنسان حماية فعّالة؛

(ط) أن تتناول في تقاريرها أيضاً خصائص وممارسات انتهاكات حقوق الإنسان التي تدخل ضمن نطاق ولاياتها والتي تمس الأطفال وأفراد الفئات الضعيفة الأخرى على وجه التحديد، أو بالدرجة الأولى، أو التي يكونون معرضين لها بصورة خاصة، وذلك حرصاً على حماية ما لهم من حقوق الإنسان حماية فعّالة، وأن تدرج فيها أيضاً معلومات مبنية حسب العمر إن أمكن؛

(ي) أن تواصل الحوار المثمر مع الحكومات؛

٧- **تطلب أيضاً** من الإجراءات الخاصة تضمين تقاريرها تعليقات على مشاكل التجاوب ونتائج التحليلات، بحسب الاقتضاء، بغية النهوض بولاياتها بمزيد من الفعالية، وتضمين تقاريرها أيضاً اقتراحات بشأن المجالات التي يمكن للحكومات أن تطلب فيها مساعدة ذات صلة بالموضوع عن طريق برنامج الخدمات الاستشارية والتعاون التقني الذي تديره المفوضية السامية؛

٨- **ترحب** بإقامة الحوار التفاعلي بين المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة والدول في دورات اللجنة وتوصي بمواصلة تدعيمه وتحسينه؛

٩- **تقترح** أن تنظر الإجراءات الخاصة للجنة، كل في نطاق ولايته، في الطرق التي يمكن بها زيادة الوعي العام بحقوق الإنسان وبالحالة الخاصة للأفراد والجماعات وهيئات المجتمع الذين يقومون بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

١٠- **تطلب** إلى المفوض السامي:

(أ) أن يواصل تنظيم اجتماعات دورية بين الإجراءات الخاصة وكذلك تنظيم اجتماعات مشتركة للإجراءات الخاصة مع الدول ومع رؤساء الهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية بغية تمكين المشاركين من مواصلة تبادل الآراء، والتعاون والتنسيق على نحو أوثق في إطار ولاية كل منهم، وتقديم توصيات في هذا الصدد من أجل تعزيز الفعالية العامة للإجراءات الخاصة وتجنب ازدواج وتداخل ولاياتها ومهامها بلا مبرر؛

(ب) أن ييسر بحسب الاقتضاء تنفيذ توصيات الإجراءات الخاصة، في حدود الموارد المتاحة، عن طريق برامج متنوعة للتعاون التقني إذا طلبت الدولة المعنية ذلك؛

(ج) أن يواصل إعداد مجموعة إلكترونية شاملة تُحدَّث بانتظام من توصيات الإجراءات الخاصة بحسب البلد حيث لا توجد حتى الآن مجموعة من هذا النوع، ويشمل ذلك التعليقات ذات الصلة التي تبديها الدول على هذه التوصيات، بصيغتها المنشورة داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(د) أن يساند أعمال جميع الإجراءات الخاصة استناداً إلى القرارات والمقررات والأهداف ذات الصلة الواردة في برنامج المفوضية السامية لفترة السنتين؛

(هـ) أن يعمل مع الإجراءات الخاصة لزيادة التنسيق بينها وأن يواصل تحسين نوعية عملها واتساقه واستقلاله وأن يواظب على تنظيم جلسات إعلامية منتظمة لأصحاب الولايات الجدد وتزويدهم بالمواد التوجيهية المستوفاة؛

(و) أن يستمر في وضع المعايير وتدعيم منهجيات عمليات الإجراءات الخاصة ووظائفها المتصلة بالإبلاغ؛

(ز) أن يُضمّن تقريره الذي سيُقدمه إلى اللجنة للنظر فيه معلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا القرار؛

١١- تشجع المفوض السامي على مواصلة تعزيز التعاون فيما بين الإجراءات الخاصة التابعة للجنة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، بما فيها الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بغية تشجيع زيادة الكفاءة والفعالية عن طريق تحسين التنسيق بين مختلف الهيئات، والآليات، والإجراءات، وذلك بطرق منها استخلاص المعلومات داخلياً بصورة منتظمة ممن يقومون بالزيارات القطرية لتيسير المتابعة، مع مراعاة الحاجة إلى تفادي الازدواج والتداخل اللذين لا مبرر لهما بين ولاياتهم ومهامهم؛

١٢- تطلب إلى الأمين العام:

(أ) أن يصدر سنوياً وفي وقت مبكر بما فيه الكفاية، بالتعاون الوثيق مع الإجراءات الخاصة، استنتاجاتها وتوصياتها حتى يتسنى مواصلة مناقشة تنفيذ هذه الاستنتاجات والتوصيات في الدورات اللاحقة للجنة؛

(ب) أن يقدم سنوياً قائمة بجميع الأشخاص المكلفين حالياً بتنفيذ ولايات الإجراءات الخاصة، تحدد بلدانهم الأصلية وتتضمن ملخصات عن خلفيتهم وأنشطتهم المهنية، وذلك في مرفق لشروح جدول الأعمال المؤقت لكل دورة من دورات اللجنة؛

(ج) أن يواصل عقد الاجتماعات الدورية فيما بين الإجراءات الخاصة للجنة واجتماعاتها مع الدول وسائر هيئات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وأن يوفر لها، في إطار الميزانية العادية، الدعم الإداري والمالي اللازم لها، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/١٧٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

(د) أن ييسر تعزيز التعاون مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وسائر أنواع الوجود الميداني للأمم المتحدة، وخاصة في مجال الإعداد للزيارات القطرية للإجراءات الخاصة وإدارتها ومتابعتها، ويشمل ذلك التفكير في توصيات الإجراءات الخاصة، في إطار برامج الأمم المتحدة، وفقاً لما اتفق عليه المكلفون بتنفيذ ولايات الإجراءات الخاصة في اجتماعهم السنوي العاشر الذي عقد في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ولما ورد في تقرير الأمين العام (A/57/387 و Corr.1 و A/58/351)؛

١٣- تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يكفل، عند تنفيذ ميزانية الأمم المتحدة لفترة السنتين الجارية، توافر الموارد اللازمة للمفوضية السامية لدعم ممارسة جميع ولايات الإجراءات الخاصة ممارسةً فعالة، بما فيها أي مهام إضافية تُسند لها أجهزة الأمم المتحدة المختصة إلى الإجراءات الخاصة؛

١٤- تقرّر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والستين.

الجلسة ٥٨

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣٥ صوتاً مقابل لا شيء،
وامتناع ١٨ عضواً عن التصويت. انظر الفصل الثامن عشر.]

٧٧/٢٠٠٤ - حماية موظفي الأمم المتحدة

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرارها ٨١/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢،

وإذ تدین بقوة أعمال القتل ومختلف أشكال العنف الجسدي، والاعتصاب والاعتداء الجنسي، والخطف، وأخذ الرهائن، والاختطاف، والمضايقة، والاعتقال والاحتجاز غير المشروعين، وأعمال تدمير الممتلكات ونهبها، وإطلاق النار على المركبات والطائرات، وزرع الألغام، ونهب الموجودات، والتهديد الجسدي والنفسي، وغير ذلك من الأعمال العدائية الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغيرهم من الأفراد العاملين في نطاق ولاية عمليات الأمم المتحدة وموظفي المنظمات الإنسانية الدولية،

وإذ تسترشد بما يتصل بالموضوع من أحكام بشأن الحماية ترد في اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، واتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها، والاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، واتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ البروتوكولين الإضافيين الملحقين بها المؤرخين ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها،

وإذ تسترشد أيضاً بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان،

وإذ ترحب باعتماد مجلس الأمن القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣ بشأن سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها،

وإذ تحيط علماً ببياني رئيس مجلس الأمن المؤرخين ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة (S/PRST/2002/6 و S/PRST/2003/27)، وإذ تشير إلى تقرير الأمين العام بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة (S/2001/331) وقراري المجلس ١٢٦٥ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، و١٢٩٦ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠،

وإذ ترحب بقرار الجمعية العامة ١٢٢/٥٨ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة،

وإذ ترحب أيضاً بقرار الجمعية العامة ٨٢/٥٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن نطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، التي بدأ نفاذها في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قد صدقت عليها أو انضمت إليها إحدى وسبعين دولة عضواً حتى هذا التاريخ، وإذ تدرك ضرورة تعزيز الطابع العالمي للاتفاقية،

وإذ تلاحظ أيضا مع الارتياح إدراج الاعتداءات المتعمدة على أفراد مستخدمي في مهمة من مهام المساعدة الإنسانية أو حفظ السلام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة كجريمة من جرائم الحرب في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (A/CONF.183/9) الذي بدأ نفاذه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، وإذ تلاحظ الدور الذي يمكن أن تقوم به هذه المحكمة في إحالة المسؤولين عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى القضاء، كتنديب للحيلولة دون الإفلات من العقاب،

وإذ تُذكر بأن المسؤولية الرئيسية بموجب القانون الدولي عن أمن وحماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها إنما تقع على عاتق الحكومة المضيفة لعملية من عمليات الأمم المتحدة تنفذ بموجب الميثاق أو بموجب اتفاقاتها مع المنظمات ذات الصلة،

وإذ تحث جميع الأطراف في الصراعات المسلحة على ضمان أمن وسلامة جميع موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغيرهم من الأفراد الذين يضطربون بأنشطة لتنفيذ ولاية مسندة إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة، وذلك امتثالاً للقانون الإنساني الدولي، ولا سيما لالتزاماتها بمقتضى اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والالتزامات المنطبقة عليها بموجب البروتوكولين الإضافيين الملحقين بها المؤرخين ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧،

وإذ تشدد على أن القانون الدولي يتضمن أحكاماً تحظر الاعتداءات الموجهة عن علم وبشكل مقصود ضد الأفراد العاملين في بعثة لتقديم المساعدة الإنسانية أو لحفظ السلام يتم الاضطلاع بها وفقاً للميثاق، وهي تشكل، في حالات الصراع المسلح، جرائم حرب؛ وإذ تُذكر بضرورة أن تضع الدول حداً لإفلات مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية من العقاب،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء أعمال العنف في أنحاء كثيرة من العالم ضد موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، لا سيما الاعتداءات المتعمدة، المخلة بأحكام القانون الإنساني الدولي، وبما قد ينطبق من أحكام القانون الدولي الأخرى، كالاعتداء على مقر بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق في بغداد بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣،

وإذ تعرب عن قلقها من أن وقوع الاعتداءات والتهديدات الموجهة ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغيرهم من الموظفين يشكل أحد العوامل التي تؤثر بصورة متزايدة في قدرة المنظمة على توفير المساعدة والحماية للمدنيين تنفيذاً لولايتها بموجب الميثاق وتحد من هذه القدرة،

وإذ تؤكد مجدداً المطلب الأساسي المتمثل في وجوب إدراج الطرائق المناسبة لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في كافة العمليات الميدانية للأمم المتحدة، الجديد منها والحارثي حالياً، وكذلك ثقافة المساءلة عن سلامة الأفراد على جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة، وإذ ترحب في هذا الصدد بما يبذله الأمين العام من جهود مستمرة لزيادة تعزيز نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن،

وإذ تؤكد على الحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها المعينين محلياً، وغيرهم من الموظفين، الذين تقع في صفوفهم معظم الإصابات،

١- ترحب بتقرير الأمين العام المقدمين إلى الجمعية العامة (A/58/344 و A/57/300)؛

٢- **تطلب** إلى جميع الدول ما يلي:

(أ) أن تنظر فوراً في أن تصبح طرفاً في الصكوك الدولية ذات الصلة، لا سيما الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وأن تفي تماماً بالتزاماتها بمقتضى هذه الصكوك، وخاصة الدول التي تستقبل عمليات للأمم المتحدة على أراضيها؛

(ب) أن تنظر على سبيل الأولوية في أن تصبح طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛

(ج) أن تنظر في الانضمام إلى اتفاقية تامبيري بشأن توفير موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية لأغراض التخفيف من أثر الكوارث وعمليات الإغاثة، التي اعتمدت في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أو في التصديق عليها؛

٣- **تحث** جميع الدول على ما يلي:

(أ) اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة التنفيذ الكامل والفعال للأحكام ذات الصلة من قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين المتعلقة بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، علاوة على مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي ذات الصلة؛

(ب) اتخاذ إجراءات مشددة لتضمن أن يجري تحقيق كامل في أي تهديد أو عمل من أعمال العنف يرتكب في أراضيها ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ولتكفل إحالة مرتكبي هذه الأعمال إلى القضاء وفقاً للقانون الدولي والقوانين الوطنية، وتلاحظ ضرورة أن تضع الدول حداً للإفلات من العقاب على هذه الأعمال؛

(ج) القيام، بما يتفق مع قوانينها ولوائحها الوطنية، بتيسير وتعجيل استخدام موارد الاتصال الضرورية لضمان حماية وسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغيرهم من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة لتنفيذ ولاية مسندة إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة، وتشدد على أهمية قيام الدول بتيسير الاتصال من خلال حملة أمور، منها الحد من القيود المفروضة على استخدام معدات الاتصال من جانب موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وإزالة هذه القيود حيثما أمكن؛

٤- **تطلب** إلى جميع الدول وغيرها من الجهات المعنية:

(أ) احترام وضمان احترام حقوق موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغيرهم من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة لتنفيذ ولاية مسندة إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة وأمن هؤلاء الموظفين والأفراد، فضلاً عن صون حرمة الأماكن التابعة للأمم المتحدة، وهي أمور لا بد منها لاستمرار عمليات الأمم المتحدة وتنفيذها بنجاح؛

(ب) ضمان أمن وحماية جميع موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغيرهم من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة لتنفيذ ولاية مسندة إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة، وذلك امتثالاً للقانون الإنساني الدولي، ولا

سيما لالتزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والالتزامات المنطبقة عليها بموجب البروتوكولين الإضافيين الملحقين بها والمؤرخين ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧؛

(ج) توفير معلومات كافية وعاجلة بشأن القبض على موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغيرهم من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة لتنفيذ ولاية مسندة إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة، أو بشأن احتجازهم؛

(د) منح ممثلي المنظمة الدولية المختصة إمكانية الوصول إلى هؤلاء الموظفين بسلامة وسرعة ودون عوائق، امتثالاً لأحكام القانون الدولي، لا سيما القانون الإنساني الدولي؛

(هـ) السماح لأفرقة طبية مستقلة بأن تفحص الحالة الصحية للمحتجزين من موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغيرهم من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة لتنفيذ ولاية مسندة إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة، وتقديم المساعدة الطبية الضرورية لهم؛

(و) السماح لممثلي المنظمة الدولية المختصة بحضور جلسات الاستماع المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغيرهم من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة لتنفيذ ولاية مسندة إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة، شريطة أن يكون هذا الحضور متفقاً مع القانون المحلي؛

(ز) ضمان الإفراج السريع عن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغيرهم من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة لتنفيذ ولاية مسندة إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة والذين أُلقي القبض عليهم أو احتجزوا على نحو يشكل انتهاكاً لحصانتهم، وذلك وفقاً للاتفاقيات ذات الصلة والقانون الإنساني الدولي المنطبق؛

(ح) اعتماد و/أو إنفاذ تشريعات محلية مناسبة واتخاذ تدابير قضائية وإدارية لضمان خضوع مرتكبي الأفعال غير المشروعة ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغيرهم من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة لتنفيذ ولاية مسندة إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة للمساءلة عن أفعالهم؛

(ط) تعزيز مناخ يُحترم فيه أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغيرهم من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة لتنفيذ ولاية مسندة إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة؛

(ي) التعاون، بما يتفق مع أحكام القانون الدولي ذات الصلة، تعاوناً تاماً مع موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغيرهم من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة لتنفيذ ولاية مسندة إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة وضمان سبل وصولهم الآمن ودون أية عراقيل لتمكينهم من أداء مهامهم بكفاءة في مساعدة السكان المدنيين المتأثرين، بمن فيهم اللاجئون والمهجرون داخلياً؛

٥- تشجع جميع الدول على المساهمة في الصندوق الاستئماني لأمن موظفي الأمم المتحدة؛

٦- تحيط علماً مع التقدير بالعمل الذي تضطلع به حالياً اللجنة المختصة لمسألة نطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، المنشأة عملاً بقرار الجمعية العامة ٨٩/٥٦

المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، التي سيعاد انعقادها وفقاً لقرار الجمعية ٨٢/٥٨، وستكلف بتوسيع نطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية، بما في ذلك عن طريق صك قانوني؛

٧- تطلب إلى الأمين العام:

(أ) أن يتخذ التدابير اللازمة لضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان والامتيازات والحصانات الخاصة بموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وغيرهم من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة لتنفيذ ولاية مسندة إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة، وأن يكفل، عندما تنتهك حقوق الإنسان والامتيازات والحصانات هذه، إعادة هؤلاء الموظفين إلى منظماتهم، وأن يلتزم، حسبما يكون مناسباً، الجبر والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم؛

(ب) أن يتخذ المزيد من الخطوات، في نطاق ولايته، لتحسين ضمانات أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها المعينين محلياً وغيرهم من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة لتنفيذ ولاية مسندة إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة، وأن يواصل النظر في سبل ووسائل تعزيز حمايتهم، مع مراعاة أن هؤلاء الأفراد تقع في صفوفهم معظم الإصابات لأنهم كثيراً ما يتأثرون مباشرة نتيجة لانعدام الأمن والأخطار التي تتهدد سلامتهم؛

(ج) أن يكفل تضمين اتفاقات المقار واتفاقات البعثات الأخرى المبادئ والقواعد الواجبة التطبيق المتعلقة بالحماية والتي ترد في اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، واتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها، والاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها؛

(د) أن يضمن أن تصبح المسائل الأمنية جزءاً لا يتجزأ من تخطيط عمليات الأمم المتحدة، القائمة والتي صدر بها تكليف حديثاً، وتدعو في هذا الصدد الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية إلى تعزيز عملية تحليل الأخطار التي تهدد سلامتها وأمنها، سعياً للتقليل من الأخطار الأمنية وتسهيل اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الإبقاء على حضور فعلي في الميدان، تحقيقاً لجملة أمور، منها إنجاز مهامها الإنسانية؛

(هـ) أن يتخذ المزيد من التدابير اللازمة لضمان أن يكون موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها وغيرهم من الأفراد الذين يضطلعون بأنشطة لتنفيذ ولاية مسندة إلى عملية من عمليات الأمم المتحدة مطلعين اطلاعاً مناسباً على الأوضاع التي يُطلب فيها إليهم القيام بالعمل، بما في ذلك العادات والتقاليد السائدة في البلد المضيف، وعلى المعايير المطلوب منهم الامتثال لها، بما فيها تلك الواردة في القوانين المحلية والدولية ذات الصلة، ولضمان توفير التدريب الوافي في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والقانون الإنساني بغية تعزيز أمنهم وفعاليتهم في إنجاز مهامهم، وتؤكد مجدداً ضرورة أن تقدم سائر المنظمات الإنسانية دعماً مماثلاً لموظفيها.

الجلسة ٥٨

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الثامن عشر.]

٧٨/٢٠٠٤- التنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك
التزامات تقديم التقارير بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تؤكد من جديد أن التنفيذ الكامل والفعال للصكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان هو أمر ذو أهمية كبرى بالنسبة للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها عالمياً، وأن الأداء الفعال لهيئات معاهدات حقوق الإنسان هو أمر لا غنى عنه للتنفيذ التام والفعال لهذه الصكوك،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٠٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وإلى قرار اللجنة ٨٥/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وجميع القرارات السابقة المتعلقة بالتنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان،

وإذ تحيط علماً مع التقدير بما يلي:

(أ) تقرير الأمين العام المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387 و Corr.1)، وتقديره عن حالة تنفيذ الإجراءات المقترحة (A/58/351)، وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ الذي تدعو فيه إلى جملة أمور منها أن تتبع الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان نهجاً أكثر تنسيقاً وأن تضع شروط إبلاغ موحدة،

(ب) مذكرة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (E/CN.4/2004/98) المقدمة عملاً بقرار اللجنة ٨٥/٢٠٠٢،

(ج) تقرير رؤساء الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عن أعمال اجتماعهم الخامس عشر الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/350)، وتقدير الاجتماع الثاني المشترك بين لجان الهيئات الآنفة الذكر (المرجع نفسه، المرفق الأول)،

(د) تقرير لاجتماع تداول الآراء المعني بإصلاح الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان الذي عُقد في مالبيون بليختنشتاين في أيار/مايو ٢٠٠٣ (A/58/123، المرفق)،

١- ترحب بالتدابير التي اتخذتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان لتحسين أدائها، كما يتبين من تقاريرها السنوية، وتقدير رؤساء الهيئات الآنفة الذكر، وتقدير الاجتماع المشترك بين اللجان؛

٢- تشجع الجهود المتواصلة التي تبذلها هيئات معاهدات حقوق الإنسان والأمين العام بهدف تحسين فعالية نظام هيئات المعاهدات، من أجل اتباع نهج أكثر تنسيقاً في أنشطتها وإزاء توحيد إعداد التقارير، بطرق منها تبسيط أساليب العمل وإجراءات تقديم التقارير، وترشيدها، وجعلها أكثر شفافية، وإدخال أنواع أخرى من التحسينات؛

٣- **تلاحظ مع التقدير** الجهود التي بذلتها في الآونة الأخيرة المفوضية السامية من أجل تعزيز نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، بطرق منها عقد حلقات عمل مواضيعية نُظمت على أصعدة منها الصعيد الإقليمي، والمساعدة التقنية، وإنشاء وحدة تنفيذ المعاهدات، ووحدة الالتماسات، والجمع بين الدعم الفني والإداري؛

٤- **تشجع** جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، كالأمين العام والمفوضية السامية بوجه خاص، وشعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة، والهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والدول الأطراف، على مواصلة النظر في أساليب تحسين فعالية نظام هيئات المعاهدات، بطرق منها ما يلي:

(أ) الحد من الازدواج في التقارير المطلوب تقديمها بموجب الصكوك المختلفة، فضلاً عن تقليل أعباء الإبلاغ للمقاة على عاتق الدول الأطراف، بما في ذلك استخدام وثيقة رئيسية موسعة، دون المساس بجودة الإبلاغ، وتقارير دورية محددة الموضوع استناداً إلى الملاحظات الختامية؛

(ب) تقديم قوائم أولية بالمسائل إلى الدول قبل أن تنظر في تقاريرها الهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية؛
(ج) التنسيق بين المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بشكل التقارير ومحتوياتها، في جميع الهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية؛

(د) تنسيق الجدول الزمني للإبلاغ من أجل النظر في التقارير؛

(هـ) وضع حد أقصى لحجم تقارير الدول الأطراف؛

(و) وضع أساليب عمل متسقة للهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية؛

٥- **تشير** إلى أحكام معاهدات حقوق الإنسان المتصلة بهذا الموضوع التي تتيح للأفراد تقديم الشكاوى، وتشدد على أهمية دور الهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية في تحسين تنفيذ هذه الصكوك بالنظر في شكاوى الأفراد بموجب مختلف إجراءات تقديم الشكاوى المتصلة بالدول التي قبلتها، وتشجع جميع هذه الهيئات التي تتناول شكاوى الأفراد على التفكير في طرق أخرى لتحسين أساليب عملها في هذا الشأن؛

٦- **ترحب** بعقد الاجتماعات المشتركة بين اللجان التابعة لهيئات معاهدات حقوق الإنسان لمناقشة القضايا التي هي موضع اهتمام مشترك، ومنها القضايا المتصلة بأساليب عمل هيئات المعاهدات، وتشجع تلك الهيئات على مواصلة اتباع هذه الممارسة سنوياً في المستقبل؛

٧- **ترحب أيضاً** بعقد اجتماعات دورية مع الدول الأعضاء، وتشجع هيئات المعاهدات على مواصلة اتباع هذه الممارسة سنوياً في المستقبل؛

٨- **تسلم** بالإسهام الكبير الذي قدمته الهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية في مواصلة تفسير الحقوق الواردة في معاهدات حقوق الإنسان، وتحيط علماً في هذا الشأن بممارسة إعداد التعليقات العامة؛

٩- **تحث** الدول الأطراف على المساهمة، منفردة ومجمعة، عن طريق اجتماعات للدول الأطراف على سبيل المثال، في تحديد اقتراحات وأفكار عملية تهدف إلى تحسين أداء الهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية، وتشجع الدول التي

تقوم بالفعل بتقديم مثل هذه المساهمة على مواصلة جهودها، وتشجع هذه الهيئات بقوة على أن تأخذ هذه الجهود في اعتبارها في أعمالها الجارية؛

١٠ - **ترحب** بتوافر الوثائق المتعلقة بالهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية على الموقع الخاص بالمفوضية السامية وشعبة النهوض بالمرأة على شبكة الإنترنت، والتوزيع الإلكتروني للملاحظات الختامية والتعليقات العامة والآراء الصادرة عن تلك الهيئات، وتشجعها على مواصلة زيادة استخدامها لتكنولوجيا المعلومات في جميع مراحل عملية الإبلاغ، بغية تعزيز نظام هيئات المعاهدات واستخدام الموارد المتاحة لديه بفعالية أكبر، بطرق منها التنسيق بين المواقع الشبكية للهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية وإتاحة الفرصة أمام الدول لتلقي نسخ إلكترونية من الوثائق بدلا من النسخ المطبوعة؛

١١ - **ترحب** بالمساهمة التي تقدمها الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة في أعمال الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وتشجع الوكالات المتخصصة وسائر هيئات الأمم المتحدة ومختلف أجهزة اللجنة، بما فيها إجراءاتها الخاصة، واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والمفوضية السامية، ورؤساء الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، على مواصلة استكشاف تدابير محددة لتكثيف هذا التعاون فيما بينها، وتحسين سبل الاتصال وتدفق المعلومات لزيادة تحسين جودة عملها، بطرق منها تجنب الازدواج الذي لا داعي له؛

١٢ - **تؤكد** أهمية توجيه ملاحظات ختامية ملموسة وعملية إلى الدول الأطراف، وتشجع الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على بذل الجهود لصياغة هذه الملاحظات؛

١٣ - **ترحب** بالمبادرات الجديدة التي طرحتها الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لمتابعة الملاحظات الختامية والتعليقات مع الدول الأطراف متابعَةً نشطةً بوسائل منها تعيين أحد أعضائها مقررًا يُعنى بالمتابعة، وتشجع جميع هيئات المعاهدات على النظر في زيادة التركيز على التنفيذ والمتابعة؛

١٤ - **تشجع** الجهود التي تبذلها هيئات المعاهدات للنظر في حالات بعض الدول الأطراف المتأخرة في تقديم تقاريرها، والمقترحات التي طرحها الاجتماع المشترك بين اللجان لتنسيق هذه الجهود؛

١٥ - **تعترف** بالدور الهام الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في جميع أنحاء العالم من أجل التنفيذ الفعال لجميع صكوك حقوق الإنسان، وتشجع الاجتماع المشترك بين اللجان على النظر في وضع أساليب عمل موحدة لتبادل المعلومات بين الهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية وهذه المنظمات؛

١٦ - **تشجع** الجهود التي تبذلها الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان لرصد حالة حقوق الإنسان للمرأة بفعالية أكبر أثناء اضطلاعها بأنشطتها، وتعيد التأكيد على أن من مسؤولية جميع تلك الهيئات أن تدرج منظورا جنسانيا في جميع أعمالها؛

١٧ - **تحث** الدول الأطراف، وخاصةً تلك التي فات موعد تقديم تقاريرها، على بذل كل ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير بموجب صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان؛

١٨- **تحت أيضاً** الدول الأطراف التي لم تقدم بعد تقاريرها الأولية على أن تبذل قصارها لتقديمها، كما تطالبها بذلك صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان؛

١٩- **تحت كل دولة طرف** نظرت في تقريرها هيئة من هيئات معاهدات حقوق الإنسان على متابعة ملاحظات تلك الهيئة متابعة فعّالة؛

٢٠- **تحت أيضاً كل دولة طرف** نظرت في تقريرها هيئة من هيئات معاهدات حقوق الإنسان على أن تنشر بفعالية في إقليمها النص الكامل للملاحظات الختامية التي أبدتها تلك الهيئة على تقريرها؛

٢١- **تحت الدول الأطراف** التي تقدم أفراد بشكاوى ضدها على أن تنظر بعناية في آراء الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن تقدم متابعة وافية لتلك الآراء؛

٢٢- **تكرر تأكيدها على** أن تقديم المساعدة للدول الأطراف، بناء على طلبها، وبالتنسيق، إن أمكن، مع سائر هيئات الأمم المتحدة والحكومات وغيرها من الأطراف المهتمة ينبغي أن يكون من أولويات المفوضية السامية وشعبة النهوض بالمرأة لتحقيق ما يلي:

(أ) مساعدة تلك الدول في عملية التصديق على صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(ب) مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى هذه الصكوك، بما في ذلك إعداد وثائقها الرئيسية وتقاريرها الأولية؛

(ج) مساعدة الدول في متابعة الملاحظات الختامية؛

٢٣- **تدعو الدول الأطراف** التي لم تقدم بعد وثائقها الرئيسية أو تقاريرها الأولية بموجب صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان إلى الاستفادة، عند اللزوم، من المساعدة التقنية لهذا الغرض؛

٢٤- **تشجع هيئات المعاهدات على** مواصلة تعيين إمكانات محددة لتقديم المساعدة التقنية، بناء على طلب الدولة المعنية، في سياق عملها العادي المتمثل في استعراض التقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف، وتشجع الدول الأطراف على النظر بعناية في الملاحظات الختامية لهذه الهيئات عند تحديد احتياجاتها من المساعدة التقنية؛

٢٥- **تؤكد على** ضرورة كفاءة التمويل وتوفير ما يكفي من موارد الموظفين وموارد المعلومات لعمليات هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وخصوصاً بالنظر إلى الطلبات الإضافية التي يواجهها النظام نتيجة لإنشاء هيئة جديدة من هيئات المعاهدات، وشروط الإبلاغ الجديدة، وتزايد عدد التصديقات، وتحسين الإبلاغ من الدول، وإذ تضع ذلك في الاعتبار:

(أ) **ترحب بالموارد الإضافية** التي رُصدت للمفوضية السامية من أجل وحدة تنفيذ المعاهدات ووحدة الالتماسات، مما يعزز قدرة المفوضية السامية على دعم الهيئات المنشأة بموجب صكوك دولية بفعالية؛

(ب) **تكرر طلبها** بأن يوفر الأمين العام ما يكفي من الموارد لكل هيئة من هذه الهيئات، مع الاستفادة بأقصى قدر من الكفاءة من الموارد القائمة، لتزويدها بالدعم الإداري الكافي، وتحسين إمكانية حصولها على الخبرة التقنية والمعلومات ذات الصلة؛

(ج) **تطلب** إلى الأمين العام أن يسعى في فترة السنتين المقبلة إلى الحصول، في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة، على الموارد اللازمة لتزويد هيئات معاهدات حقوق الإنسان بالدعم الإداري الكافي وتحسين إمكانية حصولها على الخبرة التقنية والمعلومات ذات الصلة؛

(د) **ترحب** بالبرنامج الذي أعده مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بهدف زيادة الموارد المتاحة لجميع الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مما يعزز تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان هذه، وتشجع جميع الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والأشخاص المهتمين بالأمر على النظر في تلبية النداء الذي وجهه المفوض السامي من أجل توفير موارد إضافية خارجة عن الميزانية لهذه الهيئات إلى أن تسمح الميزانية العادية بالوفاء باحتياجاتها؛

٢٦- **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار والعقبات التي تعترض تنفيذه، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الهيئات المنشأة بموجب الصكوك الدولية لإدماج المنظور الجنساني في جميع أعمالها؛

٢٧- **تقرر** النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٨

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل الثامن عشر.]

٧٩/٢٠٠٤- التعاون التقني والخدمات الاستشارية في كمبوديا

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تضع في اعتبارها قرارها ٧٩/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وقرار الجمعية العامة ١٩١/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والقرارات السابقة ذات الصلة،

وإذ ترحب بتقرير الأمين العام (E/CN.4/2004/104) وبتقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا (E/CN.4/2004/105)،

وإذ تسلم بأن التاريخ المساوي الحديث لكمبوديا يتطلب اتخاذ تدابير خاصة لضمان حماية حقوق الإنسان وعدم العودة إلى سياسات الماضي وممارساته، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المتعلق بتحقيق تسوية سياسية شاملة للتزاع في كمبوديا الموقع في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١،

أولاً - محكمة الخمير الأحمر

١- ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا لإنشاء دوائر محاكمة استثنائية تمارس اختصاصها وفقاً للمعايير الدولية للعدل والإنصاف والأصول القانونية المرعية كما ورد في المادة ١٢ من الاتفاق، وتحت الأمين العام وحكومة كمبوديا على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنشاء هذه الدوائر الاستثنائية في أقرب وقت ممكن، وتناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى الدوائر الاستثنائية، بما في ذلك الدعم المالي والدعم بالموظفين، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٢٨/٥٧ بء المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٣؛

ثانياً - الديمقراطية وحالة حقوق الإنسان

٢- ترحب بإجراء الانتخابات العامة في تموز/يوليه ٢٠٠٣ وإنجازها بصورة سلمية عموماً، مما يدل على التقدم المطرد للعملية الديمقراطية في كمبوديا، مع الاعتراف بالحاجة إلى زيادة تعزيز قدرات لجنة الانتخابات الوطنية ونزاهتها؛

٣- تحث جميع الأطراف المعنية على بذل قصارى جهدها للمساعدة إلى تشكيل حكومة جديدة وتسوية كل ما يتصل بذلك من مشاكل بوسائل سلمية وديمقراطية؛

٤- ترحب بالتقدم الذي ما برحت تحرزها كمبوديا صوب تحسين حالة حقوق الإنسان فيها خلال العقد الماضي، وتعرب مع ذلك عن قلقها إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب، والاحتجاز لفترات طويلة قبل المحاكمة، والقضايا المتصلة بالإصلاح الزراعي، وكذلك أعمال العنف ضد الناشطين السياسيين والمدنيين، وتلاحظ بوجه خاص استمرار المشاكل المتصلة بسيادة القانون والإفلات من العقاب والفساد؛

٥- تحث حكومة كمبوديا على ما يلي:

(أ) تعزيز جهودها من أجل إرساء سيادة القانون عن طريق تدابير منها اعتماد وتطبيق القوانين والمدونات الأساسية لإنشاء مجتمع ديمقراطي، والتصدي على سبيل الأولوية لجملة أمور منها مناخ الإفلات من العقاب، وتعزيز جهودها للتحقيق بصورة عاجلة مع كل من ارتكب جرائم خطيرة، بما فيها انتهاكات حقوق الإنسان، ومقاضاتهم وفق الإجراءات القانونية المرعية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(ب) مواصلة إصلاح النظام القضائي، خاصة عن طريق تعزيز جهودها لضمان استقلاله ونزاهته وفعاليته في مجمله؛

(ج) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للوفاء بالتزاماتها بمقتضى الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومواصلة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة؛

(د) مواصلة جهودها من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الإنسان للنساء والأطفال، وبذل جهود إضافية بالتنسيق مع المجتمع الدولي لمعالجة المشاكل الأساسية من قبيل الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والعنف المتربط والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال؛

(هـ) مواصلة العمل على تهيئة بيئة تساعد على ممارسة النشاط السياسي المشروع، ودعم دور المنظمات غير الحكومية في توطيد التطور الديمقراطي في كمبوديا؛

ثالثاً - خاتمة

٦- تدعو الأمين العام والمجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، إلى مواصلة تقديم المساعدة لحكومة كمبوديا، وخاصة في ميدان بناء القدرات، من أجل توطيد الديمقراطية وضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها لجميع السكان في كمبوديا؛

٧- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والستين تقريراً عن دور وإنجازات المفوضية السامية في مساعدة كمبوديا، حكومة وشعباً، على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وعن التوصيات المقدمة من الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا بشأن المسائل المشمولة بولايته؛

٨- تقرر أن تواصل في دورتها الحادية والستين النظر في حالة حقوق الإنسان في كمبوديا في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٨

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد دون تصويت. انظر الفصل التاسع عشر.]

٨٠/٢٠٠٤ - تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وسائر صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ تشير إلى قرارها ٧٨/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تضع في اعتبارها البيانات الصادرة عن رئيس مجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30)، و٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/8)، و١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/35)، و١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/2)، و١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/19) و٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/3)، وتقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2004/115 و Corr.1)، وقرارات المجلس ٧٥١ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢، و١٤٠٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، و١٤٢٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و١٤٧٤ (٢٠٠٣) المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، و١٥١٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وقراراته ١٢٦٥ (١٩٩٩) المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بشأن حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، و١٤٦٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بشأن استخدام

الأطفال في النزاعات المسلحة، و١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن المرأة والسلام والأمن، وتقرير الأمين العام عن توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين وغيرهم ممن يوجدون في حالات النزاع (S/1998/883)، وقرار الجمعية العامة ٥٨/١٢٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والمعنون "سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة"، والمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي (E/CN.4/1998/53/Add.2، المرفق)،

وإذ تشير إلى البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/3) الذي أكد فيه المجلس من جديد التزامه بالتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال، واحترامه لسيادة البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدة، بما يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تحيط علماً بالبعثة الأخيرة لفريق الخبراء المنشأ وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٤٢٥ (٢٠٠٢) و١٤٧٤ (٢٠٠٣)، وبتقريره اللاحق لها، وبإنشاء فريق الرصد الذي أوكلت إليه ولاية التحقيق في ما يجري من انتهاكات للحظر المفروض على توريد الأسلحة وفقاً لقرار المجلس ١٥١٩ (٢٠٠٣)،

وإذ تؤكد من جديد قلقها البالغ إزاء استمرار تدفق الأسلحة والذخيرة إلى الصومال وعبره، وإذ تضع في اعتبارها أن عملية المصالحة الوطنية في الصومال وتطبيق حظر توريد الأسلحة هما عمليتان تعزز إحداهما الأخرى،

وإذ تشدد على أن الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب في الصومال هي جزء لا يتجزأ من المساعي الرامية إلى إحلال السلم وإرساء أسس الحكم السديد في البلد،

وإذ تسلّم بأن شعب الصومال يتحمل المسؤولية الرئيسية عن عملية المصالحة الوطنية فيه وأنه هو الذي يقرر بحرية نُظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

وإذا تلاحظ بقلق بالغ أن حالة انعدام الأمن لا تزال سائدة في عدة أنحاء من الصومال، وتلاحظ بقلق أن الصراعات مستمرة في بعض أنحاء البلد، مثل مقديشو وجيدو وسيول وسناج وبيدوا،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أيضاً أن الحالة الإنسانية لا تزال هشة في جميع أنحاء الصومال، وإذ تسلّم بالتحديات الهائلة التي تواجهها الصومال فيما يتعلق بتقديم المساعدة الفورية، فضلاً عن إعادة الإعمار والتنمية،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ كذلك الاعتداءات التي ارتكبت ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في الصومال وتأثير ذلك على قدرة وكالات المعونة على تنفيذ أنشطتها المتعلقة بالمساعدة والحماية،

وإذ تؤكد أن عملية السلم في الصومال يجب أن تتواصل وتُنجز من خلال الحوار، لا باللجوء إلى استخدام القوة،

وإذ تكرر التأكيد على ضرورة التزام الأطراف الصومالية بالإعلان المتعلق بوقف الأعمال الحربية، وبمبداً ومبادئ عملية المصالحة الوطنية في الصومال (إعلان إلدوريت) والمؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وإذ تدعو الأطراف الصومالية إلى مواصلة العمل من أجل التوصل إلى ترتيب أممي شامل في الصومال،

وإذ تشجع الأطراف الصومالية على الاستفادة من التقدم المحرز واختتام مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية على وجه السرعة لإيجاد حل دائم وشامل للصراع الدائر في الصومال، عن طريق تشكيل حكومة انتقالية تملك مقومات البقاء،

وإذ تعيد تأكيد دعمها الكامل والراسخ للعملية السلمية التي ترعاها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية،

وإذ تخني على حكومة كينيا، التي استضافت مؤتمر المصالحة الوطنية، وحكومة أوغندا وسائر الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لما بذلته من جهود جبارة في تيسير عملية المصالحة الوطنية في الصومال،

وإذ تعرب عن تقديرها لجهود دعم السلام التي بذلتها الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وخاصة التزامه بإيفاد بعثة مراقبين عسكريين إلى الصومال، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومنتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية،

وإذ ترمي أن المجتمع الدولي ينبغي ألا يتخلى عن شعب الصومال، وأن تدهور الحالة الأمنية يُحدث آثاراً سلبية خطيرة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وأنه ينبغي إدراج حقوق الإنسان في برنامج المحادثات المتعلقة بمستقبل الصومال،

وإذ تخص بالذكر التقدم المحرز والجهود المتزايدة التي تبذلها الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة للأمم المتحدة في مجال تحسين الظروف المعيشية للشعب الصومالي، وفي دعم السلطات لتحسين إقامة العدل بتطوير سيادة القانون، وتدعيم قدرتها على إنفاذ القانون وتحسين تطبيق معايير حقوق الإنسان،

وإذ تخص بالذكر أيضاً العمل المجدي الذي تضطلع به هيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الصومالية، بما فيها المنظمات الإنسانية، في الميدان الإنساني في سياق جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وإذ تكرر التأكيد على أن وضع برنامج شامل لبناء السلم مع توجيه اهتمام خاص إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج سيكون مهماً لمرحلة ما بعد الصراع في الصومال،

وإذ تعتبر أن المعونة الإنسانية والإغاثية والمساعدة في مجال حقوق الإنسان تتسمان بأهمية فائقة في الإسهام في الحد من وطأة الفقر والتهوؤ. بمجتمع أكثر سلماً وإنصافاً وديمقراطية في الصومال، ودعم التحسين المستدام لسبل رزق الشعب الصومالي وتحسين فرص استفادته من الخدمات العامة والاجتماعية الأساسية، علاوة على إرساء الحكم السديد،

وإذ تضع في اعتبارها إنشاء الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال،

١ - ترحب بما يلي:

(أ) المقررات ذات الصلة التي أصدرتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مؤتمر قمته العاشر وإنشاء لجنة تيسير تابعة لها تضم جميع الدول الأعضاء في هذه الهيئة؛

(ب) التوقيع، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، على الإعلان المتعلق بتنسيق مختلف القضايا التي طرحها مندوبو الصومال في الاجتماعات التشاورية المعقودة في نيروبي في الفترة من ٩ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، باعتباره خطوة هامة نحو إحلال السلام الدائم وتحقيق المصالحة في الصومال؛

(ج) قيام عدد من وكالات الأمم المتحدة بإدماج قضايا حقوق الإنسان في برامجها؛

٢- **تشدد على ضرورة بذل جهود دائمة لمكافحة الإرهاب الدولي وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)** المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتحت كافة الدول والوكالات الدولية المختصة على تقديم المساعدة إلى الصومال لتنفيذ ذلك القرار؛

٣- **تشجع:**

(أ) كل الأطراف في جميع أنحاء الصومال على المشاركة في العملية التي تتيح فرصة فريدة لكافة الصوماليين لإنهاء معاناة شعبهم وإعادة إحلال السلم والاستقرار في بلدهم؛

(ب) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ولجنة التيسير التابعة لها وجميع الدول المجاورة على المضي قدماً بالعملية السلمية ومواصلة الاضطلاع بدور نشط وإيجابي في دعم عملية المصالحة وتحقيق السلم في المنطقة؛

(ج) كافة الدول على الاضطلاع بدور نشط وإيجابي في دعم عملية المصالحة، وذلك من خلال منتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛

٤- **تعرب عن قلقها** إزاء استمرار معاناة الصوماليين من ارتفاع معدلات سوء التغذية، وبوجه أعم من الأزمة الإنسانية القائمة، نتيجة اجتماع انعدام الأمن الغذائي وسوء الأوضاع الصحية؛

٥- **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء ما يُذكر من حدوث حالات اغتصاب وإعدام تعسفي أو بإجراءات موجزة وأعمال تعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وأعمال العنف، وخاصة ضد النساء والأطفال، وإزاء عدم وجود نظام قضائي فعال لا بد منه لضمان الحق في محاكمة عادلة وفقاً للمعايير الدولية؛

٦- **تطلب** إلى جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والجهات الفاعلة الأخرى دعم إجراء تحقيقات مناسبة في جميع أنحاء الصومال بغية مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم الجناة إلى العدالة؛

٧- **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء انتشار العنف الجنسي، ولا سيما بين الأطفال المشردين والأطفال المسجونين والأطفال المستخدمين في أعمال استغلالية وخطرة، بمن فيهم الأطفال الذين يعملون ويعيشون في الشوارع، وإزاء التمييز ضد الأطفال المنتمين إلى أقليات قبلية والمعرضين لمختلف أشكال العنف، بما في ذلك القتل والفقر وانعدام فرص التعليم؛

٨- **تعرب عن بالغ قلقها أيضاً** إزاء الممارسة المسماة "عاصي الوالد" التي تتمثل في إبداء الآباء أطفالهم العُصاة السجن إلى أن يأمرُوا بإطلاق سراحهم، وهي ممارسة لا تزال سائدة مع كل ما يترتب عليها من آثار سلبية على حقوق الإنسان؛

٩ - تدين:

(أ) الانتهاكات الخطيرة المستمرة لما التزمت به الأطراف في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢؛

(ب) الأطراف التي تعوق عملية السلام وتصر على المواجهة والصراع؛

(ج) الانتهاكات والتجاوزات المستمرة والواسعة الانتشار لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ولا سيما ضد المشردين داخلياً والأقليات والفئات الضعيفة والنساء والأطفال، بما في ذلك العنف المتزلي واستمرار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وهي ممارسة لا تزال تثير بالغ القلق، فضلاً عن التشريد القسري للمدنيين؛

(د) التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في النزاع المسلح، وقيام الميليشيات باستخدام هؤلاء الأطفال في النزاعات المسلحة، والممارسة المتمثلة في عمل الأطفال، ولا سيما عملهم كخدم في المنازل، واستخدام الأطفال في أعمال استغلالية وخطرة، ونظام قضاء الأحداث الذي لا يتماشى مع المعايير الدولية؛

(هـ) جميع أعمال العنف، كأخذ الرهائن والاختطاف والقتل، وخاصةً ضد العاملين في ميدان الإغاثة الإنسانية وموظفي وكالات الأمم المتحدة؛

١٠ - تُشدد على ما يلي:

(أ) ضرورة جعل حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من مهام بعثة مقبلة لبناء السلم تابعة للأمم المتحدة؛

(ب) الحاجة إلى دعم السلطات المختصة في إدماج معايير حقوق الإنسان في المؤسسات والأطر التي سيجري تشكيلها في الصومال؛

(ج) الحاجة إلى إدماج منظور يراعي نوع الجنس في كافة عمليات بناء السلم وإعادة الإعمار والمصالحة؛

١١ - تطلب إلى:

(أ) جميع الأطراف في جميع أنحاء الصومال أن توطد التزامها بالحوار الذي يهدف إلى توسيع وترسيخ عملية المصالحة الوطنية وأن تتقيد بالقرارات المعتمدة خلال هذه العملية وتنفذها فوراً، ولا سيما إعلان إلدوريت؛

(ب) جميع الأطراف أن تضمن المشاركة الفعلية للنساء في عملية المصالحة الوطنية في الصومال؛

(ج) جميع الدول أن تلتزم بتحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في تحقيق الاستقرار الإقليمي وذلك بوسائل منها الاضطلاع بدور إيجابي في عملية إعادة بناء المؤسسات الوطنية في الصومال، ولا سيما في دعم ما تقوم به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من دور تيسيري في عملية المصالحة الوطنية في الصومال؛

(د) جميع الجهات المعنية أن تواصل تكثيف الجهود المنسقة الرامية إلى تيسير عملية المصالحة الوطنية في الصومال، إدراكاً منها لحقيقة أن التعايش السلمي بين جميع الأطراف والجماعات يُشكل أساساً هاماً لاحترام حقوق الإنسان؛

(هـ) جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والجهات الفاعلة الأخرى أن تدعم وجوداً ميدانياً أقوى لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الصومال وأن تمنحه قدراً أكبر من الاستقلال، مع الحفاظ على التعاون الوثيق مع المنظمات الأخرى العاملة في مجال حقوق الإنسان والمشاركة الفعالة في فريق الأمم المتحدة القطري؛

(و) جميع الدول الأعضاء أن توفر مزيداً من المساعدة استجابة لنداءات الأمم المتحدة ببذل جهود في مجالات الإغاثة وإعادة التأهيل والإعمار في جميع مناطق الصومال، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز المجتمع المدني والتشجيع على قيام حكم سديد، وإعادة إرساء سيادة القانون، ولا سيما تحسين نظام قضاء الأحداث، وأن تدعم تنمية ثقافة حقوق الإنسان وغيرها من أنشطة المفوضية السامية فيما يتعلق بالصومال، بما في ذلك أنشطة الدعوة في مجال حقوق الإنسان وتوثيق انتهاكات هذه الحقوق؛

(ز) الأمم المتحدة، والدول الأعضاء فيها، والوكالات المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات بريتون وودز أن تكثف مساعدتها وتعزز مشاريعها، وخصوصاً في ميادين حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل، وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، والصحة، مع إيلاء اهتمام خاص لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وغيره من الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، وتسريح أفراد الميليشيات، ونزع السلاح، ومكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة، وإزالة الألغام وإصلاح الهياكل الأساسية؛

(ح) جميع السلطات المختصة والدول الأعضاء أن توفر الدعم للعودة الطوعية للاجئين الصوماليين وإعادة إدماجهم في المجتمع وتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة والواسعة والحماية للمشردين داخلياً؛

(ط) جميع الجهات الدولية المعنية أن تدعم خطة الأمم المتحدة للعمل المشترك والإنعاش من أجل الصومال التي تسعى إلى إيجاد حلول مستدامة لإعادة إدماج المشردين داخلياً وإعادة توطينهم؛

(ي) الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها والوكالات المتخصصة أن توفر الدعم والمساعدة الكاملين للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تنفيذ قراراتها بشأن الصومال، وأن تتخذ إجراءات ملموسة تشمل أموراً منها "العقوبات الذكية" التي تستهدف الأشخاص الذين يقفون عقبة في طريق عملية المصالحة وتوفير حوافز إيجابية تشمل الدعم المالي الهادف؛

(ك) الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تدعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتحسين الحالة الأمنية في الصومال، ولا سيما عن طريق إنشاء آلية للرصد؛

(ل) البلدان المانحة أن تساهم في عملية المصالحة الوطنية في الصومال، وفي الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال، وفي النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة الخاص بالصومال؛

(م) فرادى البلدان المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تواصل إدراج المبادئ والأهداف المتعلقة بحقوق الإنسان فيما تظطلع به من عمل إنساني وإثرائي في الصومال، وأن تتعاون مع الخبر المستقل المعين من قبل الأمين العام والمعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال؛

١٢ - بحث:

(أ) جميع الأطراف على وقف جميع أعمال العنف والامتناع عن الاشتراك في أعمال حربية وحظر أي عمل يُحتمل أن يزيد التوتر خلال عملية مفاوضات السلم؛

(ب) جميع الأطراف في جميع أنحاء الصومال على احترام معايير حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية الدولية كما هي مبينة في الصكوك الدولية، ولا سيما الصكوك ذات العلاقة بالتراعات المسلحة الداخلية؛

(ج) جميع الأطراف على وقف التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال من أجل استخدامهم في التراعات المسلحة وإيلاء حمايتهم اهتماماً جدياً؛

(د) جميع الأطراف في جميع أنحاء الصومال على تيسير إيصال المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، وحماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام الدولية وتسهيل عملهم، وضمان حرية الحركة والتنقل لجميع المشاركين في العمل الإنساني وضمان وصولهم بأمان ودون عوائق إلى المدنيين الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة الإنسانية؛

(هـ) جميع الدول والجهات الفاعلة الأخرى على الالتزام التزاماً صارماً بالحظر على الأسلحة الذي فرض بموجب قرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ومواصلة العمل بشكل وثيق مع الآليات التي أنشئت لإنفاذ الحظر عملاً بقرار المجلس؛

(و) جميع الدول والأطراف الفاعلة الأخرى التي تم الاتصال بها خارج المنطقة على أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع فريق الخبراء، وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٤٢٥ (٢٠٠٢) و١٥١٩ (٢٠٠٣)؛

(ز) جميع الدول، ولا سيما دول المنطقة، على الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للصومال، ذلك أن هذا التدخل من شأنه زيادة زعزعة الاستقرار، والمساهمة في إشاعة مناخ من الخوف، والتأثير سلباً على حقوق الإنسان، والنيل من سيادة هذا البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، والامتناع عن استخدام أراضي الصومال لزعزعة الاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية، كما أعاد مجلس الأمن تأكيد ذلك في قراره ١٥١٩ (٢٠٠٣)؛

(ح) جميع الدول على منع الأشخاص والكيانات من استغلال الوضع السائد في الصومال لتمويل أو تخطيط أو تسهيل أو دعم أو ارتكاب أعمال إرهابية انطلاقاً من الصومال، وتشدد على أن جهود مكافحة الإرهاب في الصومال لا يمكن فصلها عن عملية إحلال السلام وإرساء أسس الحكم السديد في البلد؛

(ط) جميع الدول على تقديم المساعدة إلى الصومال من أجل مواصلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بصورة شاملة؛

١٣- تدعو الحكومات والمنظمات القادرة على الاستجابة لطلبات الأمين العام المتعلقة بتقديم المساعدة في تنفيذ هذا القرار إلى القيام بذلك؛

١٤- تطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تتخذ الترتيبات اللازمة لترجمة هذا القرار، مشفوعاً بمذكرة تفسيرية مناسبة تتضمن معلومات أساسية، إلى اللغة الصومالية، ونشره على نطاق واسع داخل هذا البلد؛

١٥- تشيد بالعمل الذي يضطلع به الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، وترحب بتقريره (E/CN.4/2004/103)؛

١٦- تقرر:

(أ) أن تمدد ولاية الخبير المستقل لفترة سنة أخرى، وتطلب إليه أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

(ب) أن تطلب إلى الأمين العام أن يواصل تزويد الخبير المستقل بكل ما يلزمه من مساعدة في أداء مهام ولايته وأن يوفر موارد كافية، من موارد الأمم المتحدة الإجمالية القائمة، لتمويل أنشطة الخبير المستقل والمفوضة السامية في مجال توفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية؛

(ج) أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال؛

١٧- توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ٢٧.]

الجلسة ٥٨

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل التاسع عشر.]

٨١/٢٠٠٤ - الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى:

(أ) أن أحد المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي على تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

(ب) قرار الجمعية العامة ٩٢٦ (د-١٠) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، الذي أنشأت فيه الجمعية برنامج الأمم المتحدة للخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان، ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٩٨٧/١٤٧ المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ الذي أنشأ الأمين العام بموجبه صندوق الأمم المتحدة للتبرعات بشأن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، وكذلك قرار اللجنة ٨٧/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢،

وإذ تشير أيضاً إلى أن إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/CONF.157/23)، قد نصّ في جملة أمور على أن المؤتمر:

(أ) **يطلب** إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الاضطلاع بدور أكبر في تعزيز حقوق الإنسان عن طريق التعاون مع الدول الأعضاء ووضع برنامج معزز للخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان،

(ب) **يوصي** بزيادة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لدعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويحث جميع أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة، التي تتناول أنشطتها حقوق الإنسان، على التعاون في سبيل بلوغ هذه الغاية بهدف تعزيز أنشطتها وترشيدها وتبسيطها، آخذة في الحسبان الحاجة إلى تفادي الازدواج الذي لا لزوم له،

(ج) **يوصي** بإنشاء برنامج شامل داخل الأمم المتحدة لمساعدة الدول في مهمة بناء وتعزيز هيكل وطنية وافية يكون لها أثر مباشر على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون،

وإذ **تضع في اعتبارها** أن ولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تتضمن مسؤوليات منها:

(أ) توفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والمالية بناء على طلب الدول،

(ب) تدعيم التعاون الدولي من أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان،

(ج) تنسيق الأنشطة المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة بأسرها،

(د) تنسيق برامج الأمم المتحدة ذات الصلة بالثقيف والإعلام في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ **تؤكد من جديد** أن تنمية وتدعيم القدرات والمؤسسات الوطنية من أجل تعزيز حقوق الإنسان يمثلان مجالاً مهماً للتعاون الدولي،

وإذ **تسلم** بأهمية مواصلة تعزيز عملية تقديم الخدمات الاستشارية والتعاون التقني من جانب المفوضية السامية،

وإذ **تضع في اعتبارها** أن برامج التعاون التقني للمفوضية السامية يجري وينبغي إعدادها وتنفيذها على أساس التفاهم المشترك مع الحكومة المعنية، في إطار بلوغ أهداف التنمية الوطنية والبرامج الوطنية الرامية إلى تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها،

١- **تحيط علماً** مع التقدير بتقرير الأمين العام عن الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان (E/CN.4/2004/99)، وكذلك بالنداءات السنوية الموجهة من المفوض السامي؛

٢- **تلاحظ** إنجاز الاستعراض الشامل لبرنامج التعاون التقني التابع للمفوضية السامية؛

٣- **تعلن** أن الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، عندما تطلبهما الحكومات لغرض تطوير وتعزيز القدرات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان، يشكلان وسيلة من أكثر الوسائل كفاءة وفعالية لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون؛

٤- **ترحب**، بناء على ذلك، بالعدد المتزايد من الطلبات المتعلقة بالخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان بوصف ذلك تعبيراً عن التزام الدول المتنامي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتشجع جميع الدول على النظر في الاستفادة من الخدمات الاستشارية والتعاون التقني من أجل تحقيق التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان؛

٥- **تدعو** إلى تحقيق زيادة كبيرة في الموارد المالية المتاحة، بما فيها الموارد المتاحة من التبرعات، من أجل الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، وهي موارد ينبغي إدارتها بمزيد من الكفاءة والتنسيق؛

٦- **تعرب** عن تقديرها للمساهمات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات بشأن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، وترحب بصفة خاصة بالمساهمات المتزايدة المقدمة من البلدان النامية، وتدعو المزيد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى النظر في تقديم مساهمات؛

٧- **تدعو** جميع الحكومات التي تفكر في تقديم تبرعات إلى المفوضية السامية أن تنظر في تقديم مساهمات غير مخصصة الغرض بقدر الإمكان؛

٨- **تشجع** الجهود الرامية إلى تضمين برامج التعاون التقني بطريقة شاملة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن تضمينها استراتيجيات ترمي إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛

٩- **تؤكد** من جديد أنه عندما يُطلب من الأمم المتحدة الاضطلاع بأنشطة ميدانية في مجال حقوق الإنسان، ينبغي أن تستكمل هذه الأنشطة بخدمات استشارية ومشاريع تعاون تقني تهدف إلى تحقيق نتائج مستدامة عن طريق تحسين القدرات الوطنية وتعزيز المؤسسات الوطنية؛

١٠- **تشدد** على أنه، عند مساعدة الدول في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون والديمقراطية، ينبغي إيلاء أولوية لبرامج التعاون التقني المصممة لتلبية الاحتياجات المحددة لهذه الدول؛

١١- **تلاحظ** أهمية اتساق عمليات التخطيط والبرمجة الاستراتيجية في الأجل الطويل، إلى جانب الرصد والتقييم المنهجين لهذه العمليات، من أجل التطوير الفعال للقدرات والمؤسسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان؛

١٢- **تؤكد** أنه من أجل ضمان استدامة الخدمات الاستشارية ومشاريع التعاون التقني، يلزم أن تشمل هذه الخدمات والمشاريع، قدر الإمكان، الخبرة الوطنية المؤهلة في مجال حقوق الإنسان، وأن تواصل تطوير هذه الخبرة وتعزيزها؛

١٣- **تؤكد** من جديد أهمية المشاركة الفعالة للمشاريع والبرامج وملكيته الوطنية وتعزيز المفوضية السامية للشراكات مع المؤسسات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

١٤- تشجع المفوضية السامية على أن تواصل ممارستها الراهنة المتمثلة في الاستفادة على خير وجه من الخبرة الفنية المتاحة في مجال حقوق الإنسان والتي تكون لها صلة بالمناطق التي يجري فيها تنفيذ أنشطة التعاون التقني والتي تكتسب من تلك المناطق، حسبما يكون مناسباً، وتوفير المعلومات ذات الصلة في هذا الصدد؛

١٥- تسلم بفائدة الخدمات الاستشارية والتعاون التقني لجميع البلدان، وتطلب إلى المفوضية السامية أن تواصل تطوير إمكاناتها لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان عن طريق الخدمات الاستشارية ومشاريع التعاون التقني، وأن تولي هذه الأنشطة الأولوية العليا؛

١٦- تلاحظ الترابط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر وتعزيز وإعمال جميع حقوق الإنسان، وترحب في هذا الصدد بالدور الريادي للمفوض السامي في التنسيق بين الوكالات في مجال حقوق الإنسان؛

١٧- تشجع الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات والمقررين الخاصين والممثلين الخاصين، وكذلك الأفرقة العاملة، على التشاور فيما بينهم بغية صياغة مقترحات مشاريع محددة لتنفيذها في إطار برنامج الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان بهدف المساهمة في إحداث تغيير عملي وملمس في حالة حقوق الإنسان؛

١٨- تدعو الدول إلى مساعدة المفوضية السامية في وضع وتمويل مشاريع محددة للتعاون التقني، بناء على طلب الدول، بهدف مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

١٩- تطلب إلى الأمين العام:

(أ) أن يواصل، وفقاً للفقرة ١٦ من الجزء الثاني من إعلان وبرنامج عمل فيينا وبالتعاون مع مجلس أمناء صندوق التبرعات، كفالة إدارة الصندوق إدارة كفاءة، واتباع قواعد صارمة وشفافة بشأن إدارة المشاريع، وإجراء تقييمات دورية للبرنامج والمشاريع، واتخاذ ترتيبات لعقد اجتماعات إعلامية يفتح باب الاشتراك فيها أمام جميع الدول الأعضاء والمنظمات المشتركة مباشرة في برنامج الخدمات الاستشارية والتعاون التقني؛

(ب) أن يواصل تقديم المساعدة الإدارية اللازمة إلى مجلس الأمناء، واتخاذ الترتيبات لعقد اجتماعات المجلس، وضمان إدراج استنتاجات المجلس في التقرير السنوي المقدم إلى اللجنة عن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان؛

(ج) أن يقدم تقريراً تحليلياً آخر إلى اللجنة في دورتها الثانية والستين عما أُحرز من تقدم وما تحقق من إنجازات ملموسة وكذلك عن العقبات التي ووجهت في تنفيذ برنامج الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وعن تشغيل وإدارة صندوق التبرعات؛

٢٠- تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والستين.

الجلسة ٥٨

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتُمد بدون تصويت. انظر الفصل التاسع عشر.]

٨٢/٢٠٠٤ - الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في بوروندي

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الواجبة التطبيق، وأن من واجبها أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب مختلف الصكوك في هذا الميدان،

وإذ تدرك أن على بوروندي التزاماً بتنفيذ جميع الصكوك الدولية والإقليمية التي هي طرف فيها، وإذ تشيد بتعاون الحكومة البوروندية الوثيق مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بوروندي في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان،

وإذ ترحب باحترام الحكومة البوروندية لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي الموقع في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ وما تلاه من اتفاقات أخرى مختلفة تهدف إلى التعزيز الفعلي لسيادة القانون،

وإذ تشير إلى قرارها ١٦/٢٠٠٣ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وترحب بالتطور الإيجابي للحالة في البلد،

وإذ ترحب بما قرره مجلس الأمن في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ من إفاد بعثة تقييم إلى بوروندي فيما يتعلق بإنشاء لجنة قضائية دولية للتحقيق في بوروندي، وفقاً لطلب الحكومة الانتقالية،

وإذ تعترف بما بذلته الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي من جهود للإسهام في إيجاد تسوية سلمية للأزمة البوروندية،

وإذ تعترف أيضاً بواجب الحكومة الانتقالية في ضمان الأمن للجميع، وخاصة للسكان المدنيين، على إقليمها الوطني،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة مواصلة الجهود التي تبذلها الحكومة البوروندية لضمان أمن جميع العاملين في المجال الإنساني وفقاً لمبادئ القانون الدولي،

وإذ ترحب باحترام التناوب على تولي رئاسة الدولة يوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وفقاً لما ينص عليه الدستور الانتقالي،

وإذ ترحب بتوقيع بروتوكول بريتوريا بشأن تقاسم السلطات السياسية والدفاعية والأمنية في بوروندي في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بين الحكومة الانتقالية وحركة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية بزعامة بيير نكورونزيزا، وتوقيع الاتفاق الشامل لوقف إطلاق النار في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، وبدء تنفيذه بتشكيل حكومة انتقالية يشارك فيها ممثلون عن حركة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - جبهة الدفاع عن الديمقراطية (جناح بيير نكورونزيزا)،

وإذ تشير إلى قرار منظمة الوحدة الأفريقية الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٠ (CM/Dec.522 (LXXII) Rev.1)، وإلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠١ (S/PRST/2001/6)، وإلى البيانين الصادرين عن رئاسة الاتحاد الأوروبي في ٦ آذار/مارس ٢٠٠١ و١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بشأن بوروندي،

وإذ ترحب بإنشاء لجنة متابعة تنفيذ اتفاق أروشا وبجعل مقرها في بوروندي، وكذلك ببدء تنفيذ بعض التدابير المرافقة لوقف إطلاق النار، كوصول فريق المراقبين، وإنشاء اللجنة المشتركة المعنية بوقف إطلاق النار، وقيادة أركان الجيش المتكاملة، وكذلك قيادة أركان الشرطة،

وإذ تسلم بما قدمه الزعيم الراحل السيد جولوس ك. نيريري من مساهمة شخصية في عملية أروشا التفاوضية، وبجهود الوساطة التي بذها رئيس جنوب أفريقيا السابق، السيد نلسون منديلا، والتي تمخضت فعلاً عن نتائج ملموسة، لا سيما توقيع اتفاق أروشا، فضلاً عن إسهامات الرئيس الأوغندي يولي كاغوتا موسيفيني، الذي ترأس المبادرة الإقليمية للسلام بشأن بوروندي، وإسهامات رئيس جنوب أفريقيا، تابو مبيكي ونائبه جاكوب زوما،

وإذ تسلم أيضاً بأهمية دور المرأة في عملية المصالحة والسعي إلى تحقيق السلام،

وإذ ترحب بموقف الحكومة البوروندية البناء ورغبتها في مواصلة التعاون مع المفوضية السامية من أجل تدعيم مبادئ حقوق الإنسان،

١- **تحيط علماً** بتقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بوروندي (E/CN.4/2004/35)؛

٢- **تشجع** الحكومة الانتقالية على مواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى إشراك جميع قطاعات المجتمع في أعمال المصالحة الوطنية وفي إرساء نظام مؤسسي آمن ومطمئن للجميع، من أجل إحلال الديمقراطية والسلام لصالح السكان البورونديين؛

٣- **تشجع أيضاً** الحكومة الانتقالية على أن تواصل، بدعم من شركائها، عملية إيواء المحاربين في المعسكرات ونزع أسلحتهم في إطار البرنامج الوطني للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج؛

٤- **تدين** كافة أعمال العنف وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتطلب إلى الحكومة الانتقالية أن تضع حداً للإفلات من العقاب في إطار سيادة القانون، وأن تعمل على تقديم المسؤولين عن ارتكاب أعمال العنف بوجه عام وأعمال العنف ضد المرأة بوجه خاص إلى العدالة بمقتضى الاتفاقيات الدولية والقانون؛

٥- **تدين أيضاً** أعمال البيع والتوزيع غير المشروع للأسلحة والمعدات المماثلة التي تشكل عقبة أمام السلام والأمن في المنطقة؛

٦- **تعرب عن الأسى** لاغتتيال القاصد الرسولي، الأب مايكل كورتني، وتطلب إلى الحكومة أن تقدم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة؛

٧- **تهيب** بجميع الأطراف، أي الحكومة الانتقالية، والأطراف الموقّعة على اتفاق أروشا وعلى اتفاق وقف إطلاق النار، أن تفي بالتزاماتها وأن تولي اهتماماً خاصاً لحماية حقوق الإنسان في آليات تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار ومتابعة هذا التنفيذ، وتحث الحركة المسلحة لآغاتون رواسا، أي قوات التحرير الوطنية، على الانضمام إلى طاولة المفاوضات من أجل عقد اتفاق لوقف إطلاق النار، على غرار الجماعات المسلحة الأخرى، بغية ضمان وقف إطلاق النار بشكل شامل ونهائي؛

٨- **تشجّع** على مواصلة عملية العودة الطوعية للاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة إلى الوطن، عملاً بالاتفاقات الثلاثية المبرمة بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وحكومتَي تنزانيا وبوروندي، وتطلب إلى الأطراف المعنية تهيئة الأوضاع الملائمة لتأمين عودة طوعية ودائمة وآمنة، كما توصي الحكومة الانتقالية والأطراف المشاركة في عمليات المساعدة الإنسانية بتقديم معونة إنسانية للمشردين وبتسهيل عودتهم وإعادة إدماجهم؛ وتشجّع أخيراً الحكومة الانتقالية على مواصلة تسوية المنازعات المتعلقة بأمالك الأشخاص الذين عادوا إلى الوطن والأشخاص المشردين؛

٩- **تشجّع مجدداً** حكومة بوروندي الانتقالية على التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (A/CONF.183/9)؛

١٠- **ترحب** باستحداث الحكومة الانتقالية "مشروع الأطفال المقاتلين" الذي يُعنى بتجريدتهم من السلاح وتسريحهم وإعادة إدماجهم اجتماعياً ومهنياً، كما ترحب بالبرنامج العام للتسريح الذي يشرف عليه ديوان رئيس الجمهورية، لكنها تناشد الأطراف التي لم تكف بعد عن استخدام الأطفال كجنود أن تفعل ذلك؛

١١- **ترحب** بما أُحرز من تقدم في عملية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة؛

١٢- **تشجّع** الحكومة الانتقالية على مواصلة تحسين حالة النساء وعلى تعزيز إدماج النساء ضحايا النزاعات المسلحة وأعمال العنف وتحسين أوضاعهن المعيشية؛

١٣- **ترحب** بكون نسبة عضوية النساء في المؤسسات، المحددة في اتفاق أروشا، وهي ٣٠ في المائة على الأقل، قد روعيت وأخذ بها على صعيد الحكومة الانتقالية والجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ؛

١٤- **تعرب عن تقديرها** للجهود التي يبذلها وسطاء الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي سعياً إلى إيجاد حل دائم لمشاكل بوروندي؛

١٥- **تؤكد مجدداً** أن احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتحقيق التنمية، يساهمان في تحقيق السلام، وتونه بالاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يساهم في ذلك، على نحو ما أوصى به مجلس الأمن في قراره ١٢٣٤ (١٩٩٩) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وتطلب كذلك من جميع الأطراف أن تسهل وصول العاملين في المجال الإنساني إلى السكان المدنيين المتأثرين بالنزاع؛

- ١٦ - **تحث** الدول والمنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية على تنسيق مبادرات التخطيط التي تقوم بها بغية تعزيز التنمية المستدامة، وكذلك بهدف التشجيع على إعادة البناء والمصالحة؛
- ١٧ - **تناشد** الحكومة الانتقالية أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في بوروندي؛
- ١٨ - **تدعو** الحكومة الانتقالية إلى إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)؛
- ١٩ - **ترحب** باستنتاجات منتدى الشراكة الإنمائية لبوروندي، الذي عقد في بروكسل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وتدعو الحكومة الانتقالية والمناخين إلى مواصلة تنفيذ الوعود بتنشيط دينامية السلام والمصالحة والإعمار الوطني الجديدة؛
- ٢٠ - **تشجع** المجتمع الدولي على تقديم قدر أكبر من المساعدة للنظام القضائي ولجنة الوطنية لإعادة تأهيل المنكوبين وزيادة الموارد المالية والبشرية المتاحة لمكتب المفوضية السامية في بوروندي لتمكينها من تحسين عملها الميداني وأداء ولايتها على نحو فعال؛
- ٢١ - **ترجو** من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تواصل، بالتشاور مع حكومة بوروندي، تنفيذ برنامج المساعدة التقنية وفقاً للاتفاق الإطارى بشأن التعاون في ميدان حقوق الإنسان المعقود بين الأمم المتحدة وحكومة بوروندي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛
- ٢٢ - **تعرب** للمقررة الخاصة، السيدة ماري - تيريز أ. كيتا - بوكوم، عن امتنانها لما أنجزته من عمل في ميدان حقوق الإنسان خلال فترة ولايتها؛
- ٢٣ - **تقرر** تعيين خبير مستقل يكلف بمساندة حكومة بوروندي في ما تبذله من جهود لتحسين حالة حقوق الإنسان؛
- ٢٤ - **تطلب** إلى الخبير المستقل دراسة حالة حقوق الإنسان في بوروندي والتحقق من وفاء السلطات بما قطعته على نفسها من التزامات، وتقديم تقرير مؤقت عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، وتقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛
- ٢٥ - **تقرر** مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال؛
- ٢٦ - **توصي** المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ٢٨.]

الجلسة ٥٨

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتُمد بدون تصويت. انظر الفصل التاسع عشر.]

٨٣/٢٠٠٤ - التعاون التقني والخدمات الاستشارية في ليبيريا

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الواجبة التطبيق، وأن من واجبها أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب مختلف الصكوك في هذا الميدان،

وإذ تدرك أن على ليبيريا التزاماً بتنفيذ جميع الصكوك الدولية والإقليمية التي هي طرف فيها،

وإذ تشير إلى قرارها ٨٢/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ تضع في اعتبارها قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة في ليبيريا، ولا سيما القرار ١٤٩٧ (٢٠٠٣) المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣،

وإذ تحيط علماً بما طرأ على الحالة في ليبيريا في عام ٢٠٠٣ من تطورات هامة أسفرت عن عقد اتفاق سلام في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣،

وإذ تحيط علماً بالتقرير الأولي الذي أعدته الخبرة المستقلة المعنية بالتعاون التقني والخدمات الاستشارية في ليبيريا (E/CN.4/2004/113)،

١ - ترحب بما يلي:

(أ) مبادرات السلام التي أطلقت تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدعم من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وحكومة غانا، والتي أسفرت عن عقد اتفاق بشأن وقف إطلاق النار بين حكومة ليبيريا وحركتي التمرد المعروفتين باسم جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وحركة الديمقراطية في ليبيريا، تم التوقيع عليه في أكرا في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛

(ب) نشر قوة متعددة الجنسيات لتنفيذ وقف إطلاق النار بقيادة نيجيريا، ثم بقيادة قوة تحقيق الاستقرار التابعة للأمم المتحدة؛

(ج) توقيع أطراف النزاع في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ في أكرا لاتفاق السلام الشامل؛

(د) الالتزامات المتعهد بها في المؤتمر الدولي لتعمير ليبيريا، الذي عقد في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠٠٤؛

٢ - تعرب عن أسفها لعدم مشاركة الخبرة المستقلة في مختلف المبادرات والأنشطة التي أفضت إلى انتهاء الحرب في ليبيريا، فضلاً عن عدم التفاعل الرسمي بين الخبرة المستقلة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبوجه عام،

لعدم تمكنها من الذهاب إلى ليبيريا، مما جعل التحقق من اشتغال العملية السلمية على الشواغل المتصلة بحقوق الإنسان أمراً صعباً؛

٣- **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء ما يلي:

(أ) استمرار ظاهرة الجماعات شبه العسكرية؛

(ب) الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي لا تزال تُرتكب بحق السكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال؛

(ج) مدى انتشار العنف الجنسي الذي تتعرض له النساء والفتيات؛

(د) استمرار انعدام الأمن، لا سيما بسبب التأخر في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(هـ) ثقافة الإفلات من العقاب المترتبة على احتلال نظام العدالة؛

٤- **تدعو جميع الأطراف إلى القيام بما يلي:**

(أ) احترام اتفاق السلام الشامل الموقع في أكرا في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛

(ب) وقف أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

٥- **تحث الحكومة الوطنية الانتقالية على ما يلي:**

(أ) أن تقوم، بمساعدة من المجتمع الدولي، بإنشاء قدرة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(ب) أن تلتزم بشدة بمكافحة الإفلات من العقاب وأن تقدم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في ليبيريا إلى العدالة،

(ج) أن تنشئ لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، ولجنة للحقيقة والمصالحة ولجنة انتخابية مستقلة؛

(د) أن تشرك المزيد من النساء والبنات في عملية السلام والمصالحة الوطنية؛

٦- **تناشد المجتمع الدولي أن يقوم بما يلي:**

(أ) مساندة الحكومة الليبيرية في عملية تجريد المقاتلين السابقين من أسلحتهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال؛

(ب) تعبئة الموارد اللازمة لتمكين الحكومة الوطنية الانتقالية من تنفيذ برامج الإصلاح والإغاثة، ومنها إعادة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى الوطن وإعادة توطينهم، والقيام تحقيقاً لهذا الغرض بتنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر الدولي لتعمير ليبيريا؛

٧- تدعو الخبرة المستقلة إلى أن تقدم إليها في دورتها الحادية والستين تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في ليبيريا؛

٨- تطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تزود الخبرة المستقلة بما يكفي من الموارد المادية والمالية لأداء ولايتها في ليبيريا؛

٩- تقرر مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٨

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتُمد بدون تصويت. انظر الفصل التاسع عشر.]

٨٤/٢٠٠٤- التعاون التقني والخدمات الاستشارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ تضع في اعتبارها أن جمهورية الكونغو الديمقراطية طرف في العديد من الصكوك الدولية والإقليمية المتصلة بحقوق الإنسان، فضلاً عن الكثير من الصكوك المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي،

وإذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن الموضوع، وآخرها القرار ١٥/٢٠٠٣ المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وقرارات الجمعية العامة، وآخرها القرار ١٢٣/٥٨ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وقرارات مجلس الأمن بشأن الموضوع، وآخرها القرار ١٥٣٣(٢٠٠٤) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤،

وإذ تذكّر بتقرير المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً (E/CN.4/2003/3/Add.3) عن المجازر التي وقعت في منطقة كيسانغاني في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ وبعد هذا التاريخ، وتشير في هذا الصدد إلى بيانات رئيس مجلس الأمن الصادرة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/21)، و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/23) و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/2)،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2003/1098)، وكذلك بتقريره المرحلي بشأن التوصيات التي أعدها بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا الوسطى (S/2004/52)، وإذ يساورها القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ يساورها القلق إزاء المعلومات التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى وجه التحديد في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا الشمالية وإيتوري، والتي جاء وصفها في التقارير آنفة الذكر،

١ - ترحب بما يلي:

(أ) إصدار رئيس الدولة في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ للدستور الذي سيحكم البلد خلال المرحلة الانتقالية، واضطلاع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمهام عملها في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وإنشاء الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣، والإعلان الرسمي لإقامة خمس مؤسسات لدعم المرحلة الانتقالية في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛

(ب) استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيادة انتشارها فيها وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٤٩٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٣، ودعم تنفيذ اتفاقي السلام المعقودين في بريتوريا ولواندا؛

(ج) أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان والتدابير التي اتخذتها الوزارة الكونغولية لحقوق الإنسان، وكذلك اتساع رقعة نشاط وسائط الإعلام؛

(د) أنشطة المكتب الميداني لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشجيع الحكومة على مواصلة تعزيز التعاون مع هذا المكتب؛

(هـ) المبادرة المشتركة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمكافحة أشكال العنف الجنسي ضد النساء والأطفال؛

(و) التقرير الذي قدمته المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين (انظر A/58/534) وزيارتها لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وتقريرها إلى اللجنة في دورتها الستين (E/CN.4/2004/34)، وتشكر المقررة الخاصة على عملها؛

(ز) المشاورات التي دارت بين الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان حول سبل معالجة مشكلة الإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتذكر باقتراح المفوض السامي الداعي إلى إنشاء هيئة تحقيق دولية للبحث في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

٢- تعرب عن قلقها إزاء ما يلي:

(أ) المعلومات المستمرة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا الشمالية وإيتوري، والتي جاء وصفها في التقارير آنفة الذكر؛

(ب) انتهاكات حرية التعبير وحرية الرأي وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، والهجمات الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أراضي الكونغو الديمقراطية، وخاصة في الجزء الشرقي من البلد؛

٣- تدين:

(أ) الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما أعمال العنف المسلحة والأعمال الانتقامية ضد السكان المدنيين في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا الشمالية وفي مناطق أخرى في الجزء الشرقي من البلد؛

(ب) جميع المذابح التي وقعت في مقاطعة إيتوري، وخاصة المذابح التي وقعت في درودرو، وكاتشيلي ومؤخراً في غوبو وفي كيتنغه (مقاطعة كاتانغا)، وتساند الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للتحقيق في المسألة؛

(ج) حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو تعسفاً وحالات الاختفاء والتعذيب والمضايقة والاعتقال غير القانوني والاضطهاد المنهجي، وحالات الاحتجاز التعسفي لفترات طويلة؛

(د) انتشار اللجوء إلى العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، المستخدم كوسيلة لقهر السكان المدنيين؛

(هـ) إفلات المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من العقاب، وتشير في هذا الصدد إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (A/CONF.183/9)؛

(و) الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، نظراً للصلة القائمة بين هذا الاستغلال واستمرار الاشتباكات المسلحة؛

٤- تحت جميع الأطراف، بما فيها الأطراف الموقعة على الاتفاق العام والشامل المتعلق بالمرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية الموقع في بريتوريا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، على ما يلي:

(أ) وقف جميع الأنشطة العسكرية، بما في ذلك الدعم المقدم إلى الجماعات المسلحة المتحالفة معها، لتيسير استعادة جمهورية الكونغو الديمقراطية فوراً لسيادتها وسلامة أراضيها؛

(ب) دعم الفترة الانتقالية ومؤسساتها بما يكفل إعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي وتعزيز التدريجي لهياكل الدولة في جميع أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفقاً لالتزاماتها بموجب دستور المرحلة الانتقالية؛

(ج) السماح بالوصول إلى جميع المناطق بحرية وأمان لتيسير التحقيق فيما يدعى ارتكابه من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من أجل تقديم المسؤولين عنها إلى القضاء، والتعاون الكامل مع الآليات الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان لأغراض التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(د) ضمان الاستمرار في التحقيق مع الضباط الذين وردت أسماؤهم في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، وتقديمهم إلى العدالة، إذا ما اقتضت نتائج التحقيقات ذلك؛

(هـ) تجنب الظروف التي قد تؤدي إلى تدفق المشردين داخلياً في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وعبر حدودها، وتطبيق جميع التدابير الضرورية لتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والمشردين طواعية؛

(و) وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم بما يتنافى مع القانون الدولي والميثاق الأفريقي بشأن حقوق الأطفال ورفاههم، علماً بأن اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري الملحق بها بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة تنص على حق الأشخاص دون الثامنة عشرة من العمر في التمتع بحماية خاصة، والقيام بتوفير معلومات عن التدابير المتخذة لوقف تلك الممارسات؛

(ز) حماية حقوق الإنسان واحترام القانون الإنساني الدولي، ولا سيما بضمن أمن جميع المدنيين وسلامتهم وحرية تنقلهم، وكذلك موظفي الأمم المتحدة والعاملين معهم، فضلاً عن تأمين حرية وصول موظفي المساعدة الإنسانية إلى جميع فئات السكان المتأثرين في جميع أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ح) احترام وتعزيز ممارسة النساء ممارسة تامة لجميع حقوق الإنسان واتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والأطفال من العنف الجنسي أو أي شكل آخر من أشكال العنف؛

٥- **تطلب** إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية اتخاذ تدابير محددة لتحقيق ما يلي:

(أ) بلوغ أهداف المرحلة الانتقالية المحددة في الاتفاق الشامل، وخاصة إجراء انتخابات حرة وشفافة على جميع المستويات، بما يسمح بإقامة نظام دستوري وديمقراطي وتشكيل جيش وطني على نسق جديد متكامل، فضلاً عن تشكيل قوة شرطة وطنية متكاملة ومجهزة تجهيزاً ملائماً؛

(ب) الوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والاستمرار تحقيقاً لهذه الغاية في التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان وتعزيز تعاونها مع المكتب الميداني لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ج) تدعيم مؤسسات المرحلة الانتقالية، وخاصة إنشاء لجنة انتخابات مستقلة فعالة، ولجنة الحقيقة والمصالحة، ومرصد حقوق الإنسان، وإعادة بسط سيادة القانون في جميع أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما يمكن السكان من التمتع من جديد بالسلم والتقدم؛

(د) وضع حد للإفلات من العقاب والقيام بواجبها المتمثل في ضمان تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والمخالفات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي إلى القضاء وفقاً لأصول المحاكمة القانونية، ولهذا الغرض، تطلب إلى المفوض السامي إبقائها على علم بالمشاورات الجارية بين المكتب الميداني لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمين العام للأمم المتحدة بشأن سبل مساعدة الحكومة الانتقالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية على معالجة مشكلة الإفلات من العقاب؛

(هـ) التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية والاستمرار في التعاون مع المحكمة الدولية لرواندا؛

(و) مواصلة إصلاح النظام القضائي، وتخطيط علماء ببدء نفاذ المراسيم الرئاسية المتصلة بإصلاح نظام القضاء العسكري وإنشاء المحاكم العسكرية التقليدية؛

(ز) إعادة العمل بالوقف الاختياري لعقوبة الإعدام والسعي الدؤوب لبلوغ هدفها المعلن المتمثل في الإلغاء التدريجي لعقوبة الإعدام؛

(ح) العمل دون إبطاء على اعتماد وتنفيذ البرنامج الوطني لترع السلاح وتسريح أفراد الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم في المجتمع والتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الشأن؛

(ط) تلبية الاحتياجات المحددة الخاصة بالنساء والفتيات أثناء فترة الإعمار بعد النزاع والعمل في أقرب وقت على ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في عملية التسوية وفي عملية السلم، ولا سيما حفظ السلم وإدارة النزاع وتوطيد السلم؛

(ي) مواصلة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والبنك الدولي لضمان التعجيل بتسريح أفراد الجماعات المسلحة، وخاصة الأطفال الجنود، وإعادة إدماجهم في المجتمع؛

٦- تدعو المجتمع الدولي إلى القيام بما يلي:

(أ) توفير الدعم لحكومة المرحلة الانتقالية ومؤسساتها، وخاصة توفير الدعم المالي والسياسي في مجالات إصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون والعملية الانتخابية؛

(ب) مساندة المكتب الميداني لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتمكينه من تنفيذ برامجه تنفيذاً كاملاً؛

(ج) تيسير عقد المؤتمر الدولي بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بمشاركة جميع حكومات المنطقة وجميع الأطراف الأخرى المعنية بالأمر، والنهوض بقضية حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية كواحد من المواضيع الرئيسية في المؤتمر؛

٧- تقرير:

(أ) تعيين خبير مستقل يكلف بتوفير المساعدة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال حقوق الإنسان، ورصد تطور حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتحقق من وفائها بالتزاماتها في هذا المجال؛

(ب) أن تطلب من الخبير المستقل تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وتقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

(ج) أن تطلب إلى الأمين العام توفير الخدمات الاستشارية لهذا البلد في مجال حقوق الإنسان؛

(د) أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

الجلسة ٥٨

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بدون تصويت. انظر الفصل التاسع عشر.]

٨٥/٢٠٠٤ - التعاون التقني والخدمات الاستشارية في تشاد

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما جاءت في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الواجبة التطبيق، وأن عليها الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب صكوك شتى في هذا الميدان،

وإذ تضع في اعتبارها أن على تشاد التزاماً بتنفيذ جميع الصكوك الدولية والإقليمية التي هي طرف فيها،

وإذ تشير إلى قرارها ٨١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣،

وإذ ترحب بموقف حكومة تشاد الإيجابي واستعدادها للتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بغية توطيد مبادئ حقوق الإنسان،

وإذ ترحب أيضاً باستعداد حكومة تشاد للتعاون مع الإجراءات الخاصة للجنة،

١ - تحيط علماً بأن في تشاد إطاراً معيارياً ومؤسسياً رسمياً يتوافق مع مقتضيات سيادة القانون؛

٢ - ترحب مع التقدير بما يلي:

(أ) البعثة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية التي كُلفت بتقييم احتياجات تشاد في ميدان حقوق الإنسان وأوفدت في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ بهدف صياغة برنامج للمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في الميدان المذكور بالتشاور مع حكومة تشاد؛

(ب) رغبة حكومة تشاد في التعاون الوثيق مع شركائها الدوليين من أجل تحسين البيئة القانونية والمؤسسية لتعزيز احترام حقوق الإنسان؛

(ج) وجود مجتمع مدني حي في تشاد؛

٣- تعرب عن قلقها العميق إزاء ما يلي:

(أ) مظاهر العنف، ولا سيما العنف الطائفي الذي يوجهه العامل الإثني، والمساهمة السلبية للجماعات شبه العسكرية والجنود المسرحين في هذا الوضع؛

(ب) ارتهان السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية؛

(ج) نقص الموارد المادية والبشرية في قطاعي القضاء والسجون؛

(د) ثقافة الإفلات من العقاب الناجمة عن جوانب الخلل في سير العدالة والعنف السائد في البيئة السياسية والاجتماعية؛

(هـ) ضعف الهياكل والمؤسسات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان؛

٤- تحث جميع الأطراف على ما يلي:

(أ) التنسيق فيما بين مختلف الهياكل والمؤسسات الوطنية والتنسيق بينها وبين شركاء تشاد في التنمية؛

(ب) التشجيع على إقامة إطار للتشاور والتحاوور بين مختلف الجهات الناشطة في ميدان حقوق الإنسان بغية منع التزاعات الطائفية وتسويتها؛

(ج) تعزيز قدرات المجتمع المدني؛

(د) تصميم برنامج واستراتيجية للتوعية والإرشاد والتثقيف في ميدان حقوق الإنسان بهدف تنمية روح التسامح والمواطنة؛

(هـ) دعم إصلاح النظام القضائي؛

(و) دعم الهياكل والمؤسسات المسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

(ز) دعم عملية التقييم القطري الموحد/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(ح) تعزيز إدماج حقوق الإنسان في أنشطة وبرامج فريق الأمم المتحدة القطري في تشاد؛

٥- تدعو حكومة تشاد إلى ما يلي:

(أ) تدعيم قطاع العدالة في سبيل مكافحة الإفلات من العقاب؛

(ب) تعزيز حقوق المرأة والطفل؛

(ج) اتخاذ تدابير من أجل القضاء على العنف وانعدام الأمن والخلافات الاجتماعية - الثقافية؛

(د) تعزيز حقوق اللاجئين والمشردين؛

(هـ) النظر في التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها تنفيذاً كاملاً؛

٦- تقرر ما يلي:

(أ) تعيين خبير مستقل لفترة أولية قدرها سنة واحدة وتكليفه بتيسير التعاون بين حكومة تشاد والمفوضية السامية في ميدان تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

(ب) مواصلة النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

٧- توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ٣٠.]

الجلسة ٥٨

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتُمد بدون تصويت. انظر الفصل التاسع عشر.]

٨٦/٢٠٠٤ - تقديم المساعدة إلى سيراليون في ميدان حقوق الإنسان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب،

وإذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن حالة حقوق الإنسان في سيراليون، وإلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، وإذ تحيط علماً بقرار المجلس ١٥٣٧ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤،

وإذ ترحب بالاختتام الرسمي للبرنامج الأول لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وبتسريح الأطفال المقاتلين وإعادة إدماجهم بنجاح،

وإذ ترحب أيضاً بما يجري الاضطلاع به في المحكمة الخاصة لسيراليون من عمل جوهري في إقامة العدل والتصدي للإفلات من العقاب، وباختتام أعمال لجان استجلاء الحقيقة وتحقيق المصالحة، وإذ تتطلع إلى نشر تقرير هذه اللجنة وتوصياتها الرامية إلى تعزيز المصالحة والتسامح الجراح الوطنية،

وإذ تعرب عن قلقها لأن المقاتلين السابقين الذين كانوا متورطين في القتال في ليبيريا وكوت ديفوار وأخذوا يعودون الآن إلى ديارهم في سيراليون قد يهددون التقدم المحرز في هذا البلد بالخطر،

وإذ تقر بأهمية الحكم السديد والشفافية،

وإذ تقر أيضاً بما للتعاون التقني والخدمات الاستشارية وبناء القدرات من أهمية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مما سيسهم في السلم والاستقرار والتنمية المستدامة في سيراليون،

١- ترحب بما يلي:

(أ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (E/CN.4/2004/106)، لا سيما ما خلص إليه من أنه قد تم إحراز تقدم لا بأس به في ميدان حقوق الإنسان في سيراليون منذ تقديمه تقريره الأخير إلى اللجنة (E/CN.4/2003/35)؛ وتقرير المفوض السامي إلى الجمعية العامة (انظر A/58/379)؛ والتقرير الحادي والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2004/228)، بما في ذلك أعمال قسم حقوق الإنسان التابع للبعثة؛

(ب) لوائح الاتهام الصادرة عن المحكمة الخاصة لسيراليون وأعمالها الجارية لمقاضاة من يتحملون المسؤولية الكبرى عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، فضلاً عما ارتكبت في إقليم سيراليون منذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ من جرائم بمقتضى الأحكام ذات الصلة من قانون سيراليون؛

(ج) عرض مشروع قانون على البرلمان يقضي بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان في سيراليون؛

(د) ما تظطلع به وكالات الأمم المتحدة، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات من أنشطة لتيسير الانتقال من الإغاثة إلى المصالحة وإعادة التأهيل والتنمية المستدامة؛

(هـ) شروع اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي في مشاريع جديدة ترمي إلى الحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، مما يساعد على التقليل من خطر نشوب النزاع مجدداً، وترحب بقرار حكومة سيراليون بإجراء مشاورات مع القطاع الخاص ونقابة الفلاحين الوطنية في سيراليون بشأن إجراء تقييم شامل للأهداف التي وضعتها الحكومة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، والتي تهدف إلى ضمان ألا يأوي أحد من سكان سيراليون إلى الفراش وهو جائع بحلول عام ٢٠٠٧؛

٢- تحث حكومة سيراليون على ما يلي:

(أ) أن تواصل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سيراليون من خلال حملة أمور، منها إنشاء لجنة حقوق الإنسان في سيراليون، ومواصلة تعزيز جهازها القضائي، فضلاً عن مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز الحكم السديد والشفافية، وأن تواصل العمل الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتعزيز تعاونهما معهما؛

(ب) أن تواصل، بالتعاون مع المجتمع الدولي، إيلاء اهتمام ذي أولوية للاحتياجات الخاصة لجميع الضحايا المشوهين وللنساء والأطفال الذين في رعايتها، وخاصة من يتعرضون منهم للإساءات الجنسية ومن أصيبوا بصدمات نفسية

شديدة ومن شُرِّدوا نتيجة للتراع، واضعةً في اعتبارها أيضاً احتياجات المقاتلات السابقات والمنضويات تحت لواء المعسكرات اللواتي لم يستفدن من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(ج) أن تواصل تيسير الأداء الفعال للجنة الوطنية المعنية بالأطفال المتأثرين بالحرب؛

(د) أن تعيد النظر في مسألة إعادة توطين وإعادة إدماج المقاتلين السيراليونيين الذين يجري تسريحهم وإعادة توطينهم إلى وطنهم من كوت ديفوار وليبيريا؛

٣- تقرير:

(أ) أن تطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل دعمه وتقديم مساعدة فنية إلى نظام القضاء في سيراليون، لا سيما نظام قضاء الأحداث، وأن يساعد على إنشاء لجنة لحقوق الإنسان في سيراليون؛

(ب) أن تطلب إلى المفوض السامي والمجتمع الدولي أن يساعدا حكومة سيراليون على تعزيز قدرتها على مواصلة الاضطلاع، على سبيل الأولوية، بإصلاح التشريعات الوطنية وتحديثها، لا سيما مجالات التشريع التي تمس النساء والأطفال وغيرهم من شرائح المجتمع الضعيفة؛

(ج) أن تطلب إلى المفوض السامي والمجتمع الدولي أن يواصل العمل بشكل وثيق مع المؤسسات الوطنية، لا سيما اللجنة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان والمنتدى الوطني لحقوق الإنسان، على رصد تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

(د) أن تطلب إلى الأمين العام والمفوض السامي أن يوليا كامل الاعتبار للإبقاء على حضور ميداني للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان عندما تنجز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أنشطتها؛

(هـ) أن تحث جميع الدول على دفع ما تعهدت بالتبرع به من مبالغ مستحقة من أجل الوفاء باحتياجات ميزانية المحكمة الخاصة، وعلى دعم الطلب الذي وجهه الأمين العام إلى الجمعية العامة أن تنظر في مسألة الإسهام بمبلغ إضافي من أجل تشغيل المحكمة الخاصة يُرصد من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وتحث جميع الدول على أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع المحكمة الخاصة؛

(و) أن تطلب إلى المفوض السامي تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الحادية والستين عن المساعدة المقدمة إلى سيراليون في ميدان حقوق الإنسان، يتضمن الإشارة إلى قسم حقوق الإنسان بالبعثة؛

(ز) أن تنظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين.

الجلسة ٥٨

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتُمد بدون تصويت. انظر الفصل التاسع عشر.]

٨٧/٢٠٠٤ - حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تؤكد من جديد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً الأهمية الأساسية لاحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون، بما في ذلك في سياق التصدي للإرهاب والحشية من الإرهاب،

وإذ تشير إلى أن الدول ملزمة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة لجميع الأشخاص،

وإذ تسلّم بأن احترام حقوق الإنسان واحترام الديمقراطية واحترام سيادة القانون أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر،

وإذ تشير إلى قرارها ٦٨/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، وإلى قرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام (A/58/266) وترحب بمختلف المبادرات التي اعتمدها الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية وكذلك الدول من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ٤٨/١٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وإلى حملة أمور من بينها مسؤولية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن تعزيز وحماية التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان،

وإذ تكرر تأكيد الفقرة ١٧ من الفرع الأول من إعلان وبرنامج عمل فيينا (A/CONF.157/23) اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وهي الفقرة التي تنص على أن أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره هي أنشطة تهدف إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، وتهدد السلامة الإقليمية للدول وأمنها وتزعزع استقرار الحكومات المشكلة بصورة مشروعة، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون من أجل منع الإرهاب ومكافحته،

وإذ تحيط علماً بقرار الجمعية العامة ٥٨/١٧٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وإذ تشير إلى قرارها هي ٣٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن حقوق الإنسان والإرهاب،

وإذ تحيط علماً أيضاً بالإعلان بشأن مسألة مكافحة الإرهاب الوارد في مرفق قرار مجلس الأمن ١٤٥٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ولا سيما تأكيده أنه يتعين على الدول أن تكفل امتثال أية تدابير تُتخذ لمكافحة الإرهاب لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، وأنه ينبغي أن تتخذ هذه التدابير وفقاً للقانون الدولي، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي،

وإذ تشير إلى القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن،

وإذ تلاحظ الإعلانات والبيانات والتوصيات الصادرة عن عدد من هيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة بشأن مسألة توافق تدابير مكافحة الإرهاب مع التزامات حقوق الإنسان،

وإذ تؤكد من جديد إدانتها القاطعة لجميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته، بجميع أشكالها ومظاهرها، أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها، بصرف النظر عن دوافعهم، بوصفها أعمالاً إجرامية لا مبرر لها، وإذ تجدد التزامها بتعزيز التعاون الدولي لمنع الإرهاب ومكافحته،

وإذ تشجب الزيادة الحادة في عدد ضحايا الإرهاب في جميع أرجاء العالم وتعرب عن تضامنها العميق مع الضحايا وأسرتهم،

وإذ تؤكد أن لكل إنسان الحق في التمتع بجميع الحقوق والحريات المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دونما تمييز من أي نوع، بما في ذلك بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب أو أي وضع آخر،

وإذ تشير إلى أن من المسلم به، وفقاً للمادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أن هناك حقوقاً معينة غير قابلة للتقييد في أي ظرف من الظروف، وإلى أن أية تدابير تقيد أحكام العهد يجب أن تأتي وفقاً لتلك المادة في جميع الحالات، وإذ تشدد على الطابع الاستثنائي والمؤقت لأي تقييد من هذا القبيل، كما ورد في التعليق العام للجنة المعنية بحقوق الإنسان رقم ٢٩ (٢٠٠١) فيما يتعلق بتقييد الحقوق في حالات الطوارئ،

١- تؤكد من جديد أنه يتعين على الدول أن تكفل امتثال أية تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب للالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي؛

٢- تدعو الدول إلى زيادة الوعي بأهمية هذه الالتزامات بين السلطات الوطنية المشاركة في مكافحة الإرهاب؛

٣- تحيط علماً بتقرير الأمين العام (E/CN.4/2004/91) ولا سيما الاستنتاجات والتوصيات المقدمة فيه بانتظار إنجاز الدراسة المطلوبة في قرار الجمعية العامة ٥٨/١٨٧؛

٤- ترحب بنشر "مجموعة قرارات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن حماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب"، وتطلب إلى المفوضة السامية استكمالها ونشرها بصفة دورية وفقاً لما طلبته الجمعية العامة؛

٥- ترحب أيضاً بالحوار الجاري، في سياق مكافحة الإرهاب، بين مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له والهيئات المختصة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتشجع المجلس ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة له على مواصلة تعزيز التعاون مع هيئات حقوق الإنسان المختصة، ولا سيما مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مع إيلاء الاهتمام اللازم لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في العمل الجاري عملاً بقرارات المجلس فيما يتعلق بالإرهاب؛

٦- **تطلب** إلى جميع الإجراءات والآليات الخاصة المعنية التابعة للجنة، وكذلك إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، أن تنظر، كل في إطار ولايته، في حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق تدابير مكافحة الإرهاب، وأن تنسق جهودها، عند الاقتضاء، من أجل تعزيز نهج متسق بشأن هذه المسألة؛

٧- **تشجع** الدول على أن تأخذ في اعتبارها، في سياق مكافحة الإرهاب، قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان وتشجعها على النظر في التوصيات الصادرة عن الإجراءات والآليات الخاصة للجنة وفي التعليقات والآراء ذات الصلة الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛

٨- **تطلب** إلى المفوضة السامية أن تستخدم الآليات القائمة لمواصلة:

(أ) دراسة مسألة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، على أن يأخذ في الاعتبار المعلومات الموثوق بها الواردة من جميع المصادر؛

(ب) تقديم توصيات عامة بشأن التزام الدول بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أثناء اتخاذ إجراءات تستهدف مكافحة الإرهاب؛

(ج) تقديم المساعدة وإسداء المشورة للدول، بناء على طلبها، بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وكذلك لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٩- **تطلب أيضاً** إلى المفوضة السامية أن تأخذ في اعتبارها آراء الدول في استكمال الدراسة المطلوب إجراؤها في قرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٨ بشأن مدى قدرة الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان وهيئات رصد معاهدات حقوق الإنسان، في إطار ولاياتها القائمة، على معالجة توافق التدابير الوطنية لمكافحة الإرهاب مع التزامات حقوق الإنسان الدولية في عملها، لكي تنظر فيها الدول من أجل زيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب فيما يتعلق بالآليات المؤسسية الدولية لحقوق الإنسان؛

١٠- **تقرر** أن تعين، في حدود الموارد المتاحة ولمدة سنة واحدة، خبيراً مستقلاً يكلف بمساعدة المفوضة السامية في أداء الولاية المبينة في الفقرتين ٨ و ٩ من هذا القرار وتقديم تقرير، عن طريق المفوضة السامية، إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين عن السبل والوسائل الكفيلة بزيادة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، آخذاً في اعتباره التام الدراسة المطلوب إجراؤها في قرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٨ وكذلك المناقشات الجارية في الجمعية وآراء الدول في هذا الشأن؛

١١- **تطلب** إلى المفوضة السامية أن يقدم إليها في دورتها الحادية والستين وإلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة ٥٨

٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتُمد بدون تصويت. انظر الفصل السابع عشر.]

٨٨/٢٠٠٤ - المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل
بذلك من تعصب، والتنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى جميع قراراتها السابقة بشأن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل
بذلك من تعصب،

وإذ تشير بصفة خاصة إلى قراراتها ٦٨/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ و٣٠/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣
نيسان/أبريل ٢٠٠٣ اللذين أنشأت بموجبهما آليات فعّالة من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكره
الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ والمتابعة الشاملين لإعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما في
أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب
(A/CONF.189/12 و Corr.1).

وإذ تحيط علماً بقرار الجمعية العامة ١٦٠/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وإذ تقدر الزخم
المتزايد في سبيل تعزيز ما يبذله المجتمع الدولي من جهود للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما
يتصل بذلك من تعصب،

وإذ تحيط علماً أيضاً بأن الجمعية العامة بينت في قراراتها ١٩٥/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و
١٦٠/٥٨ الأدوار والمسؤوليات الهامة لمختلف هيئات الأمم المتحدة وسائر الجهات المعنية على كل من الصعيد الدولي
والإقليمي والوطني، بما في ذلك على وجه الخصوص لجنة حقوق الإنسان،

وإذ تنوّه بدخول الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم حيز النفاذ في ١
تموز/يوليه ٢٠٠٣ وتدعو جميع الدول إلى النظر في توقيع هذا الصك الهام أو التصديق عليه أو الانضمام إليه، إذا كانت لم
تفعل ذلك بعد،

وإذ تدرك ببالغ القلق ازدياد اللاسامية والعداء للمسيحية والعداء للإسلام في أنحاء مختلفة من العالم، وظهور
حركات عنصرية وعنيفة تقوم على العنصرية وعلى أفكار تمييزية موجهة ضد الجاليات العربية، والطوائف المسيحية
واليهودية والإسلامية، والجماعات المتحدرة من أصل أفريقي، والجماعات المتحدرة من أصل آسيوي وغيرها من
الجماعات،

وإذ تشدّد على أن توفر الإرادة السياسية والتعاون الدولي والتمويل الكافي على جميع المستويات هي شروط
مسبقة لا غنى عنها من أجل تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان تنفيذاً ناجحاً،

وإذ تشدّد أيضاً على التزامها بتنفيذ حملة عالمية للقضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب
وما يتصل بذلك من تعصب، وإذ تشجع جميع الدول على الانضمام إلى هذه الحملة في اتجاه عدم التمييز وصون الكرامة
الإنسانية وتحقيق المساواة لجميع الناس في شتى أنحاء العالم،

أولاً - المبادئ العامة الأساسية

- ١ - **تقرر** بأنه لا يسمح بأي تقييد لحظر التمييز العنصري، والإبادة الجماعية، وجريمة الفصل العنصري، أو الاسترقاق، على نحو ما عُرِّفت في الالتزامات المنصوص عليها في صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة؛
- ٢ - **تشدد** على مسؤولية الدول والمنظمات الدولية عن كفالة ألا تنطوي التدابير المتخذة في سياق مكافحة الإرهاب على أي تمييز من حيث الغرض أو الأثر يقوم على أساس العرق أو اللون أو السلالة أو الأصل القومي أو العرقي، وتحت جميع الدول على إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري أو الامتناع عن ممارستها؛
- ٣ - **تأسف** لأن القوانين والسياسات والممارسات التي تميّز على أساس العنصر في مجال الهجرة، بما في ذلك آليات الإنفاذ، إنما تسهم في إدامة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتحت في هذا السياق جميع الدول التي لم تقم بعد باستعراض وتنقيح ما لديها من قوانين وسياسات وممارسات تميّز على أساس العنصر في مجال الهجرة لجعلها خالية من التمييز العنصري ومتفقة مع التزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على أن تفعل ذلك؛
- ٤ - **تشدد** على أهمية إدماج قيم عدم التمييز والمساواة والكرامة الإنسانية والتضامن الإنساني في صلب عمل منظومة الأمم المتحدة؛
- ٥ - **تحث** الدول على الأخذ بمنظور يراعي الجنسين عند وضع وتطوير تدابير لمنع والتوقيف والتعزيز والحماية تهدف إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على جميع المستويات، بغية ضمان توجيه تلك التدابير بفعالية نحو الأوضاع المتميزة للمرأة والرجل؛

ثانياً - الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

- ٦ - **تكرر الدعوة** التي وجهها المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب إلى جميع الدول، في الفقرة ٧٥ من خطة عمل ديربان، للتصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري كي يصبح هذا التصديق عالمياً بحلول عام ٢٠٠٥، وللنظر في إصدار الإعلان المنصوص عليه في المادة ١٤ من تلك الاتفاقية، وتعرب عن بالغ قلقها لأنه إذا بقيت عمليات التصديق وإصدار الإعلانات على سرعتها الحالية، أي ١٦٩ تصديقاً و٤٥ إعلاناً فقط؛ فلن يتم، للأسف، تحقيق هدف التصديق العالمي في الموعد النهائي الذي حدّده المؤتمر العالمي؛

- ٧ - **تطلب** إلى جميع الدول التي لم تنفذ بعد توصيات المؤتمر أن تسارع إلى إبداء الإرادة والالتزام المطلوبين من أجل تنفيذ هذه التوصيات باعتبارها مسألة ذات أولوية؛

- ٨ - **تلاحظ** أن لجنة القضاء على التمييز العنصري قد خلصت، في توصيتها العامة الخامسة عشرة (د-٤٢) الصادرة في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٣ بشأن المادة ٤ من الاتفاقية إلى أن حظر نشر الأفكار القائمة على التفوق

العنصري أو الكراهية العنصرية يتوافق مع الحق في حرية الرأي والتعبير على النحو المبين في المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المادة ٥ من الاتفاقية؛

٩- **ترحب** بالتوصية العامة الثامنة والعشرين التي اعتمدها لجنة القضاء على التمييز العنصري في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٢ وتشدد على أهمية تنفيذها، وهي التوصية التي أكدت فيها أهمية متابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأوصت باتخاذ تدابير لتعزيز تنفيذ الاتفاقية وأداء اللجنة لمهامها؛

ثالثاً - التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان

١٠- **ترحب** بالنتائج التي توصل إليها الفريق العامل الحكومي الدولي المنشأ لتقديم توصيات بهدف التنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان كما وردت في تقرير الفريق العامل عن أعمال دورته الثانية (E/CN.4/2004/20)، والتي تركز على القضيتين الموضوعيتين الشاملتين المتمثلتين في القضاء على الفقر والتهوؤ بالتعليم، وتطلب إلى جميع الدول أن تنفذ توصيات الفريق العامل دون إبطاء، وتحيط علماً مع التقدير بأن الفريق العامل سيجري في دورته القادمة مناقشات مواضيعية بشأن قضايا الصحة وشبكة الإنترنت في سياق العنصرية؛

١١- **تطلب** إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنفذ جميع التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الثانية للفريق العامل، وأن تقدم تقريراً مرحلياً في هذا الشأن إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

١٢- **ترحب** بنتائج الدورة الثالثة لفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي التي ركزت على المسائل المواضيعية المتمثلة في إقامة العدل ووسائل الإعلام والوصول إلى التعليم؛

١٣- **ترحب أيضاً** بعقد الدورة الافتتاحية لأعمال فريق الخبراء البارزين المستقلين التي عُقدت في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. بمشاركة ممثلين عن الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، وتحيط علماً بالنتائج الموضوعية التي خلص إليها، وتطلب في هذا السياق إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تنظر في إمكانية وضع مؤشر خاص بالمساواة العرقية وفق ما اقترحه الفريق، وأن تقدم تقريراً في هذا الشأن إلى اللجنة في دورتها المقبلة؛

١٤- **تسلم** بالدور المركزي الذي تؤديه تعبئة الموارد والشراكة العالمية الفعّالة والتعاون الدولي في سياق الفئرتين ١٥٧ و ١٥٨ من برنامج عمل ديربان من أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتشدد تحقيقاً لهذه الغاية على الدور الحوري الذي يتعين على فريق الخبراء البارزين المستقلين أن يضطلعوا به في حشد الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان تنفيذاً ناجحاً؛

١٥- **ترحب مع التقدير** بما أوصى به الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان من تكليفه بالشروع، في دورته المقبلة، في عملية إعداد معايير تكميلية تتماشى مع جميع توصيات الفريق

العامل الواردة في الفقرات ١٩ إلى ٢٧ من تقريره عن أعمال دورته الثانية، بهدف تعزيز وتحديث الصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛

رابعاً- المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومتابعة زيارته

١٦- تعرب عن تأييدها وتقديرها الكاملين لعمل المقرر الخاص وترحب بما أعدّه من تقارير (E/CN.4/2004/18 و Add.1-4 و E/CN.4/2004/19)، وتشجعه على مواصلة عمله؛

١٧- تكرر طلبها إلى جميع الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع المقرر الخاص؛

١٨- تحث جميع الحكومات على الاستجابة للدعوات التي وجهها إليها المقرر الخاص لزيارة بلدانها؛

١٩- تحث الدول الأعضاء على أن تنظر في تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المقرر الخاص؛

٢٠- تدعو المفوضة السامية إلى تزويد الدول، بناء على طلبها، بخدمات استشارية ومساعدة تقنية لتمكينها من تنفيذ توصيات المقرر الخاص تنفيذاً كاملاً؛

٢١- تطلب إلى الأمين العام أن يزود المقرر الخاص بكل ما يلزمه من مساعدة بشرية ومالية لتمكينه من إنجاز ولايته بكفاءة وفعالية وسرعة، ومن تقديم تقرير مؤقت إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

خامساً - عام

٢٢- تقرر النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند الفرعي المعنون "التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان" من بند جدول الأعمال المناسب.

الجلسة ٥٩

٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٣٨ صوتاً مقابل صوت واحد، وامتناع ١٤ عضواً عن التصويت. انظر الفصل السادس].

باء- المقررات

١٠١/٢٠٠٤ - تنظيم الأعمال

- قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها الثانية المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، دعوة الأشخاص التالية أسماؤهم إلى المشاركة في جلساتها:
- (أ) فيما يتعلق بالبند ٥: السيد إ. برنليس بالاستيروس، المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير؛
- (ب) فيما يتعلق بالبند ٦: السيد د. ديين، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛
- (ج) فيما يتعلق بالبند ٦: السيد ب. ل. كاسندا، رئيس - مقرر فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي؛
- (د) فيما يتعلق بالبند ٦: السيد ج. مارتيت، رئيس - مقرر الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان؛
- (هـ) فيما يتعلق بالبند ٧: السيد أ. سنغوبتا، الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية؛
- (و) فيما يتعلق بالبند ٧: السيد إ. سلامه، رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالحق في التنمية؛
- (ز) فيما يتعلق بالبند ٨: السيد ج. دوغارد، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛
- (ح) فيما يتعلق بالبند ٩: السيدة م - ت. كيتا - بوكوم، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بوروندي؛
- (ط) فيما يتعلق بالبند ٩: السيدة ك. شانيه، الممثلة الشخصية لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان المعنية بحالة حقوق الإنسان في كوبا؛
- (ي) فيما يتعلق بالبند ٩: السيدة أ. موتوك، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
- (ك) فيما يتعلق بالبند ٩: السيد أ. مافروماتيس، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق؛
- (ل) فيما يتعلق بالبند ٩: السيد ب. س. بنهيرو، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار؛
- (م) فيما يتعلق بالبند ٩(ب): السيد ف. ييمر، رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالبلاغات التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ ممثلو الدول التي يتم النظر في الحالات المتعلقة بها في إطار البند ٩(ب)؛

- (ن) فيما يتعلق بالبند ١٠: السيد ب. أ. نياموايا مودهو، الخبير المستقل المعني بآثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- (س) فيما يتعلق بالبند ١٠: السيد ج. زيغلر، المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء؛
- (ع) فيما يتعلق بالبند ١٠: السيدة ف. ز. أوهاشي - فيسلي، المقررة الخاصة المعنية بالآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان؛
- (ف) فيما يتعلق بالبند ١٠: السيد م. كوئاري، المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب؛
- (ص) فيما يتعلق بالبند ١٠: السيدة أ - م. ليزين، الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع؛
- (ق) فيما يتعلق بالبند ١٠: السيدة ك. توماسفسكي، المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم؛
- (ر) فيما يتعلق بالبند ١٠: السيد ب. هنت، المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية؛
- (ش) فيما يتعلق بالبند ١٠: السيدة س. ألبيكيركي، رئيسة - مقررة الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بالنظر في الخيارات المتعلقة بصياغة بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- (ت) فيما يتعلق بالبند ١١(أ): السيد ث. فان بوفن، المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- (ث) فيما يتعلق بالبند ١١(أ): السيدة ليلي زروقي، رئيسة - مقررة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي؛
- (خ) فيما يتعلق بالبند ١١(أ): السيد إ. توشيفسكي، عضو مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب؛
- (ذ) فيما يتعلق بالبند ١١(ب): السيدة أ. جاهانجير، المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً؛
- (ض) فيما يتعلق بالبند ١١(ب): السيد د. غارسيا سايان، رئيس الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي؛
- (ظ) فيما يتعلق بالبند ١١(ب): السيد ب. كسيدجيان، رئيس - مقرر الفريق العامل بين الدورات المفتوح العضوية المكلف بمهمة صياغة مشروع صك ناظم ملزم قانوناً من أجل حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛
- (غ) فيما يتعلق بالبند ١١(ج): السيد أ. ليغابو، المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛

- (أ أ) فيما يتعلق بالبند ١١(د): السيد ل. ديسبوي، المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين؛
- (ب ب) فيما يتعلق بالبند ١١(هـ): السيد ع. عمر، المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد؛
- (ج ج) فيما يتعلق بالبند ١٢: السيدة كيونغ - وا كانغ، رئيسة لجنة وضع المرأة؛
- (د د) فيما يتعلق بالبند ١٢(أ): السيدة ي. إرتورك، المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه؛
- (ه هـ) فيما يتعلق بالبند ١٣: السيد ج. م. بيتي، المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة؛
- (و و) فيما يتعلق بالبند ١٣: السيد أ.أ. أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاعات المسلحة؛
- (ز ز) فيما يتعلق بالبند ١٣: السيد ب. س. بنهيرو، الخبير المستقل المكلف بإجراء دراسة متعمقة لمسألة العنف ضد الأطفال؛
- (ح ح) فيما يتعلق بالبند ١٤(أ): السيدة غ. رودريغيز بيزارو، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين؛
- (ط ط) فيما يتعلق بالبند ١٤(ج): السيد ف. م. دنغ، ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً؛
- (ي ي) فيما يتعلق بالبند ١٤(د): سوامي أغنيفيش، رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات الخاص بمكافحة أشكال الرق المعاصرة؛
- (ك ك) فيما يتعلق بالبند ١٤(د): الشيخة حصة بنت خليفة بن أحمد آل ثاني، المقررة الخاصة المعنية بمسألة الإعاقة التابعة للجنة التنمية الاجتماعية؛
- (ل ل) فيما يتعلق بالبند ١٥: السيد ل. أ. شافيز، رئيس - مقرر الفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات المعني بمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛
- (م م) فيما يتعلق بالبند ١٥: السيد ر. ستافنهاغن، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين؛
- (ن ن) فيما يتعلق بالبند ١٥: السيدة ف. تاوولي - كوربوز، رئيسة مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين، وعضو الفريق الاستشاري لصندوق التبرعات للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم؛
- (س س) فيما يتعلق بالبند ١٦: السيدة ح. م. ورزازي، رئيسة اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دورتها الخامسة والخمسين؛

(ع ع) فيما يتعلق بالبند ١٧(ب): السيدة ه. جيلاني، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان؛

(ف ف) فيما يتعلق بالبند ١٩: السيدة ش. أبাকা، الخبيرة المستقلة المعنية بالتعاون التقني والخدمات الاستشارية في ليبيريا؛

(ص ص) فيما يتعلق بالبند ١٩: السيد ل. جوانيه، الخبير المستقل المعين من قبل الأمين العام والمعني بحقوق الإنسان في هايتي؛

(ق ق) فيما يتعلق بالبند ١٩: السيد ب. لويرشت، الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا؛

(ر ر) فيما يتعلق بالبند ١٩: السيد غ. النجار، الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان في الصومال؛

(ش ش) فيما يتعلق بالبند ١٩: السيد ت. هامربيرغ، عضو مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات بشأن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان.

[انظر الفصل الثالث.]

١٠٢/٢٠٠٤ - جلسة خاصة للجنة حقوق الإنسان تُعقد أثناء دورتها الستين

في الجلسة ١٧ المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤، قررت لجنة حقوق الإنسان، بتصويت مسجل بأغلبية ٣٤ صوتاً مقابل ٣ أصوات وامتناع ١٤ عضواً عن التصويت، الدعوة إلى عقد جلسة خاصة لها على سبيل الاستعجال للنظر في الحالة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة لاغتيال الشيخ أحمد ياسين صباح يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤.

[انظر الفصل الثالث.]

١٠٣/٢٠٠٤ - قرار يتعلق بباراغواي اتخذ بموجب الإجراء المنشأ وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣(د-٤٨)

قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها (المغلقة) ٣١ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، أن تعلن القرار الذي اتخذته [انظر المرفق أدناه] والذي يتصل بنظرها في حالة حقوق الإنسان في باراغواي بموجب الإجراء المنشأ وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣(د-٤٨) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٧٠.

[انظر الفصل التاسع.]

مرفق

حالة حقوق الإنسان في باراغواي

إن لجنة حقوق الإنسان،

إذ ترحب باعتماد حكومة باراغواي للقانون رقم ٢-٢٢٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ والذي أنشئت بموجبه لجنة التحقيق والعدالة بغية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ أيار/مايو ١٩٥٤ وإعداد تقرير عن نتائج التحقيقات،

وإذ تحيط علماً بطلب حكومة باراغواي تعميم الوثائق المتعلقة بباراغواي والتي نظرت فيها اللجنة خلال الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٠. بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د-٤٨) المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ١٩٧٠،

١- توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوقف اعتبار الوثائق المتعلقة بباراغواي، والتي نظرت فيها اللجنة خلال الفترة من عام ١٩٧٨ إلى عام ١٩٩٠. بموجب قرار المجلس ١٥٠٣ (د-٤٨)، وثائق سرية وفقاً لما طلبته حكومة باراغواي؛

٢- تقرر إعلان هذا القرار.

١٠٤/٢٠٠٤ - تمديد الموعد النهائي المحدد في المقرر ١١٨/٢٠٠٣

قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها ٤٩ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، إرجاء النظر في الوثائق المذكورة في مقررها ١١٨/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، إلى دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

[انظر الفصل السابع عشر.]

١٠٥/٢٠٠٤ - إرجاء النظر في مشروع القرار E/CN.4/2004/L.9

قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها ٥٠ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إرجاء النظر في مشروع القرار E/CN.4/2004/L.9 المعنون "حالة حقوق الإنسان للمعتقلين اللبنانيين في إسرائيل" إلى دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

[انظر الفصل التاسع.]

١٠٦/٢٠٠٤ - الفساد وأثره على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصةً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إن لجنة حقوق الإنسان، وقد أحاطت علماً بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٢/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، واقتناعاً منها بما لجميع أشكال الفساد من آثار هدامة في التمتع بحقوق الإنسان وسيادة القانون وإعمال الحق في التنمية، قررت بدون تصويت، في جلستها ٥٢ المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، ما يلي:

(أ) تأييد قرار اللجنة الفرعية بتعيين السيدة كريستي إيمونو مقرررة خاصة يُعهد إليها بإعداد دراسة شاملة عن الفساد وأثره في التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصةً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، استناداً إلى ورقة العمل التي أعدها (E/CN.4/Sub.2/2003/18) وإلى التعليقات التي وردت والمناقشات المفيدة التي جرت في الدورة الخامسة والخمسين للجنة الفرعية؛

(ب) تأييد الطلب الموجه من اللجنة الفرعية إلى المقررة الخاصة أن تقدم تقريراً أولاً إلى اللجنة الفرعية في دورتها السادسة والخمسين، وتقريراً مرحلياً في دورتها السابعة والخمسين، وتقريراً نهائياً في دورتها الثامنة والخمسين؛

(ج) تأييد الطلب الموجه من اللجنة الفرعية إلى الأمين العام أن يقدم إلى المقررة الخاصة كل المساعدة الضرورية لتمكينها من إنجاز مهمتها.

[انظر الفصل العاشر.]

١٠٧/٢٠٠٤ - العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

قررت لجنة حقوق الإنسان في جلستها ٥٢ المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد أن أحاطت علماً بمقرر اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ١١٧/٢٠٠٣ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣، بتصويت مسجل بأغلبية ٥١ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن التصويت، الموافقة على طلب اللجنة الفرعية نشر تقارير المقررين الخاصين المعنيين بالعولمة وأثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان (E/CN.4/Sub.2/2000/13، و E/CN.4/Sub.2/2001/10، و E/CN.4/Sub.2/2003/14)، بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست.

[انظر الفصل العاشر.]

١٠٨/٢٠٠٤ - إدماج حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة

قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها ٥٥ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وقد أخذت في الاعتبار توصيات المكتب الموسع المقدمة في دورته الثامنة والخمسين (E/CN.4/2003/118 و Corr.1)، والداعية إلى التشجيع على عرض عدد كبير من القرارات الموضوعية كل سنتين أو كل ثلاث سنوات، أن تنظر، في دورتها الحادية والستين، في مسألة إدماج حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة كل سنتين، آخذة في الاعتبار النتائج التي ستسفر عنها عملية استعراض وتقييم دمج المنظور الجنساني في أنشطة المنظومة التي ستجرى في الجزء المتعلق

بالتنسيق من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وبناء عليه، قررت أن تطلب إلى الأمين العام تحديث تقريره (E/CN.4/2004/64) المقدم بموجب قرار اللجنة ٤٤/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

[انظر الفصل الثاني عشر.]

١٠٩/٢٠٠٤ - الإرهاب وحقوق الإنسان

قررت لجنة حقوق الإنسان، في جلستها ٥٥ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد أن أحاطت علماً بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٦/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، بتصويت مسجل بأغلبية ٣٨ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً الموافقة على الطلب المقدم من اللجنة الفرعية إلى الأمين العام أن يزود المقررة الخاصة المكلفة بإجراء دراسة شاملة عن مسألة الإرهاب وحقوق الإنسان بكل المساعدة اللازمة لإعداد تقريرها النهائي، وخاصة توشي زيارتها كلاً من فيينا ونيويورك لعقد مشاورات مع الدوائر والهيئات المختصة في الأمم المتحدة في هاتين المدينتين، وذلك لاستكمال دراستها.

[انظر الفصل الحادي عشر.]

١١٠/٢٠٠٤ - المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال

في الجلسة ٥٥ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، بعد الإشارة إلى قرارها ٥١/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وأخذ قرارها ٤٥/٢٠٠٤ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في الاعتبار، ما يلي:

(أ) أن تعين، لمدة ثلاث سنوات، مقررراً خاصاً تركز ولايته على جوانب حقوق الإنسان لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال؛

(ب) أن تطلب إلى المقرر الخاص أن يقدم، ابتداءً من الدورة الحادية والستين للجنة، تقريراً سنوياً مشفوعاً بتوصيات عن التدابير اللازمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالضحايا؛

(ج) أن يستجيب المقرر الخاص، عند الاقتضاء، ووفقاً للممارسة المتبعة حالياً، استجابةً فعالة للمعلومات الموثوقة المتعلقة باحتمال وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان بهدف حماية حقوق الإنسان لمن يقع ضحية بالفعل أو قد يقع؛

(د) أن تطلب إلى المقرر الخاص أن يتعاون بشكل تام مع سائر المقرررين الخاصين المعنيين، لا سيما مع المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، وأن يراعي مراعاة تامة مساهمات هؤلاء المقرررين في هذه المسألة؛

(هـ) أن تطلب أيضاً إلى المقرر الخاص أن يتعاون مع الجهات المعنية من هيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والضحايا ومثليهم؛

(و) أن تدعو الحكومات والمنظمات الدولية إلى التعاون مع المقرر الخاص تعاوناً كاملاً؛

(ز) أن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم جميع الموارد اللازمة للمقرر الخاص من أجل الاضطلاع بولايته على نحو فعال.

وقررت اللجنة أيضاً أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ٣٧.]

[انظر الفصل الثاني عشر.]

١١١/٢٠٠٤ - الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر على صحة المرأة والطفلة

قررت لجنة حقوق الإنسان في جلستها ٥٦ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد أن أحاطت علماً بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٢٨/٢٠٠٣ المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣، بدون تصويت، الموافقة على مقرر اللجنة الفرعية أن تمدد لفترة ثلاث سنوات إضافية ولاية المقررة الخاصة المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة المرأة والطفلة، وعلى طلبها من المقررة الخاصة أن تقدم إليها في دورتها السادسة والخمسين تقريراً تُضمّنه ما يستجد من معلومات.

[انظر الفصل الثاني عشر.]

١١٢/٢٠٠٤ - حقوق غير المواطنين

قررت لجنة حقوق الإنسان في جلستها ٥٦ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بتصويت مسجل بأغلبية ٣٣ صوتاً مقابل ١٠ أصوات وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت، بعد أن أحاطت علماً بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٢١/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وأشارت إلى قرارها هي ٥٩/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الذي قررت فيه أن اللجنة الفرعية يمكن أن تساعد أفضل ما تكون المساعدة عن طريق تزويدها بدراسات خبراء مستقلين وورقات عمل مفصلة يعدّها أعضاؤها الأصليون أو المناوبون، دون غيرهم، ألا توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يأذن للمقرر الخاص المعني بحقوق غير المواطنين، السيد ديفيد فايسروت، بالاضطلاع بمهمة مواصلة دراسة حقوق غير المواطنين.

[انظر الفصل الرابع عشر.]

١١٣/٢٠٠٤ - نشر تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق غير المواطنين

قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها ٥٦ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد أن أشارت إلى مقررها ١٠٤/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨٣/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ اللذين يأذنان للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بتعيين أحد أعضائها مقررًا خاصاً يتولى مهمة إعداد دراسة شاملة عن حقوق غير المواطنين، وكذلك إلى مقررها هي ١٠٧/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الذي يأذن للجنة الفرعية بأن تطلب معلومات تتعلق بالدراسة، وبعد أن رحبت بالتقرير النهائي

والتقرير الأولي (E/CN.4/Sub.2/2003/23 و Add.1-4) وكذلك ورقة العمل (E/CN.4/Sub.2/1999/7 و Add.1)، والتقرير الأولي (E/CN.4/Sub.2/2001/20 و Add.1)، والتقرير المرحلي (E/CN.4/Sub.2/2000/25 و Add.1-3) التي قدمها المقرر الخاص، أن تطلب إلى المقرر الخاص تجميع وتحديث جميع تقاريره وإضافتها والردود على الاستبيانات في تقرير واحد.

وأوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر. الفصل الأول، مشروع المقرر ٣٩.]

[انظر الفصل الرابع عشر.]

١١٤/٢٠٠٤ - صندوق التبرعات لصالح الأنشطة المتصلة بالأقليات

قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها ٥٦ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد أن أحاطت علماً بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٢٣/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، أن تؤيد توصية اللجنة الفرعية بإنشاء صندوق للتبرعات لصالح الأنشطة المتصلة بالأقليات بغية تيسير اشتراك ممثلي الأقليات وخبراء من البلدان النامية في أعمال الفريق العامل المعني بالأقليات وأنشطته ذات الصلة بالموضوع، وبغية تنظيم أنشطة أخرى تتعلق بإعمال حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات، على أن يعمل أعضاء الفريق العامل كمجلس فعلي لاتخاذ القرارات.

وقررت اللجنة أيضاً أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يوافق على هذا الطلب وأن يوصي الجمعية العامة بأن تنظر بعين الرضا في إمكانية إنشاء صندوق للتبرعات لصالح الأنشطة المتصلة بالأقليات.

[انظر الفصل الرابع عشر.]

١١٥/٢٠٠٤ - السنة الدولية/العقد الدولي للأقليات في العالم

قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها ٥٦ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد أن أحاطت علماً بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٢٣/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الذي أوصت فيه اللجنة الفرعية بإعلان سنة دولية للأقليات في العالم يعقبها عقد دولي لتحقيق جملة أهداف منها تحقيق تقدم في تنفيذ المادة ٩ من الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية أو لغوية، الدعوة إلى تحقيق المزيد من التعاون فيما بين الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، كل في مجال اختصاصها، من أجل الإعمال التام للحقوق والمبادئ المحددة في الإعلان.

[انظر الفصل الرابع عشر.]

١١٦/٢٠٠٤ - مسؤوليات الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال المرتبطة بها في مجال حقوق الإنسان

قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها ٥٦ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد أن أحاطت علماً بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ١٦/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وبوثيقة اللجنة الفرعية المتعلقة بالقواعد المتعلقة بمسؤوليات الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال المرتبطة بها في مجال حقوق الإنسان (E/CN.4/Sub.2/2003/12/Rev.2)، وبعد أن أعربت عن تقديرها للجنة الفرعية على ما اضطلعت به من عمل في إعداد مشروع القواعد الذي يتضمن عناصر وأفكاراً مفيدة لتنظر فيها اللجنة، أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بما يلي:

(أ) أن يؤكد ما يوليه من أهمية وأولوية لمسألة مسؤوليات الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال المرتبطة بها في مجال حقوق الإنسان؛

(ب) أن يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعدّ تقريراً يحدد النطاق والمركز القانوني للمبادرات والمعايير القائمة المتصلة بمسؤولية الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال المرتبطة بها في مجال حقوق الإنسان، ومن بينها مشروع القواعد الوارد في الوثيقة المذكورة أعلاه، ويحدد المسائل التي لم يُبتّ فيها؛ وأن تتشاور لدى إعداد التقرير مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بمن فيهم الدول والشركات عبر الوطنية، ورابطات أصحاب العمل والموظفين، والمنظمات والوكالات الدولية ذات الصلة، وهيئات رصد المعاهدات، والمنظمات غير الحكومية؛ وأن تقدم التقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين كيما تتمكن اللجنة من تحديد خيارات تعزيز المعايير بشأن مسؤوليات الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال المرتبطة بها في مجال حقوق الإنسان ووسائل التنفيذ الممكنة؛

(ج) أن يؤكد أن اللجنة لم تطلب الوثيقة (E/CN.4/Sub.2/2003/12/Rev.2)، وأن صفتها كمشروع اقتراح تنفي عنها أي صفة قانونية، وأن اللجنة الفرعية ينبغي ألا تؤدي أية وظيفة رصد في هذا الشأن.

[انظر الفصل السادس عشر.]

١١٧/٢٠٠٤ - حقوق الإنسان ومسؤولياته

قررت لجنة حقوق الإنسان، في جلستها ٥٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بتصويت مسجل بأغلبية ٢٦ صوتاً مقابل ٢٥ صوتاً وامتناع عضوين عن التصويت، ما يلي:

(أ) أن تطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعمم على الدول الأعضاء وعلى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية مسودة المشروع المتعلق بالإعلان بشأن مسؤوليات الإنسان الاجتماعية (E/CN.4/2003/105، المرفق الأول)، ملتزمة آراءها بشأنها؛

(ب) أن تطلب إلى المفوضية السامية أن تقدم إليها في دورتها الحادية والستين تقريراً تجمّع فيه الجوانب الجوهرية للردود الواردة؛

(ج) أن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.

[انظر الفصل السابع عشر.]

١١٨/٢٠٠٤ - المعايير الإنسانية الأساسية

قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها ٥٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد أن ذكّرت بقرارها ٦٩/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وبمقررها ١١٢/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بشأن هذه المسألة، وبعد أن أحاطت علماً بتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (E/CN.4/2004/90)، أن تنظر في مسألة المعايير الإنسانية الأساسية في دورتها الثانية والستين، وأن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والستين، بالتشاور مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، تقريراً تحليلياً يوحد ويحدّث التقارير والدراسات السابقة، ويغطي التطورات ذات الصلة، بما فيها السوابق القضائية الإقليمية والدولية، والدراسة التي ستجريها لجنة الصليب الأحمر قريباً بشأن القواعد العرفية للقانون الإنساني الدول ، ويتناول مسائل ضمان التنفيذ.

[انظر الفصل السابع عشر.]

١١٩/٢٠٠٤ - العلم والبيئة

قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها ٥٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد أن أشارت إلى قرارها ٧١/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أن ترجو من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وأن تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاستمرار، كل في حدود ولايته وبرنامج عمله وميزانيته المعتمدة، في تنسيق جهودهما المتعلقة بأنشطة بناء القدرات، بالتعاون مع سائر الهيئات والمنظمات المختصة، وأن ترجو من الأمين العام تحديث التقرير المتعلق بالاهتمام الذي يولي للعلاقة بين البيئة وحقوق الإنسان بوصفها جزءاً من التنمية المستدامة، وأن تواصل النظر في هذه المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند الفرعي المعنون " العلم والبيئة" من بند جدول الأعمال المعنون "تعزيز وحماية حقوق الإنسان".

[انظر الفصل السابع عشر.]

١٢٠/٢٠٠٤ - حقوق الإنسان وأخلاقيات علم الأحياء

قررت لجنة حقوق الإنسان، في جلستها ٥٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بتصويت مسجل بأغلبية ٥٠ صوتاً مقابل صوتين وامتناع عضو واحد عن التصويت، بعد أن أحاطت علماً بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ١٣/٢٠٠٣ ٤/٢٠٠٣ المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الموافقة على قرار اللجنة الفرعية تعيين السيدة يوليا أنتوانيلا موتوك مقرررة خاصة تكلف بإجراء دراسة عن حقوق الإنسان والمخيم البشري، بالاستناد إلى ورقة العمل التي قدمتها

(E/CN.4/Sub.2/2003/36)، ورجحت من المقررة الخاصة أن تقدم تقريرها الأولي إلى اللجنة الفرعية في دورتها السادسة والخمسين وتقريرها النهائي إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين.

وطلبت اللجنة أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى المقررة الخاصة كل ما يلزم من مساعدة لتمكينها من إجراء دراستها.

[انظر الفصل السابع عشر.]

٢٠٠٤/١٢١ - متابعة عقد الأمم المتحدة للتشريف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤

قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها ٥٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد أن وضعت في اعتبارها تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن متابعة عقد الأمم المتحدة للتشريف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤ (E/CN.4/2003/101) وكذلك التوصيات الواردة في تقرير المفوض السامي عن التقييم العالمي للعقد في منتصف المدة (انظر A/55/360)، أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يوصي الجمعية العامة بإعلان برنامج عالمي للتشريف في مجال حقوق الإنسان يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

[انظر الفصل السابع عشر.]

٢٠٠٤/١٢٢ - الآثار المترتبة على زوال الدول من الوجود لأسباب بيئية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق السكان الأصليين

قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها ٥٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أن تطلب إلى اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان القيام على وجه السرعة بإعداد تقرير عن الآثار القانونية المترتبة على زوال الدول من الوجود لأسباب بيئية، بما في ذلك آثار ذلك على حقوق الإنسان للمقيمين فيها، مع الاهتمام بوجه خاص بحقوق السكان الأصليين.

[انظر الفصل السابع عشر.]

٢٠٠٤/١٢٣ - تطبيق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على نطاق العالم

قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها ٥٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد أن أحاطت علماً بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ٢٥/٢٠٠٣ المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣، أن توافق على قرار اللجنة الفرعية تعيين السيد إيمانويل ديكو مقررًا خاصاً يكلف بإجراء دراسة مفصلة عن تطبيق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على نطاق العالم، بالاستناد إلى ورقة العمل التي أعدها (E/CN.4/Sub.2/2003/37)، وإلى الملاحظات التي أُبدت والمناقشات التي دارت في الدورة الخامسة والخمسين للجنة الفرعية، وقرارها دعوة المقرر الخاص إلى أن يقدم إليها تقريراً أولاً في دورتها السادسة والخمسين، وتقريراً مرحلياً في دورتها السابعة والخمسين، وتقريراً نهائياً في دورتها الثامنة والخمسين.

وتؤيد اللجنة أيضاً الطلب الموجه من اللجنة الفرعية إلى الأمين العام أن يزود المقرر الخاص بكل المساعدة اللازمة لتمكينه من أداء مهام ولايته، بما في ذلك إجراء اتصالاته بالدول.

[انظر الفصل السابع عشر.]

١٢٤/٢٠٠٤ - منع انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسوء استعمالها

قررت لجنة حقوق الإنسان، في جلستها ٥٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بتصويت مسجل بأغلبية ٤٩ صوتاً مقابل صوتين وامتناع عضوين عن التصويت، بعد أن أحاطت علماً بمقرر اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان/٢٠٠٣/١٠٥ المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وبعد أن أشارت إلى مقررها هي ١١٢/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أن توافق على الطلب الذي وجهته اللجنة الفرعية إلى الأمين العام أن يجيل استبياناً أعدته المقررة الخاصة المكلفة بمهمة إعداد دراسة شاملة عن منع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة باستعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية من أجل التماس المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بالدراسة، وخاصة بشأن القوانين وبرامج التدريب الوطنية المستخدمة في تنفيذ المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، حتى يتسنى للمقررة الخاصة أن تضعها في الاعتبار التام لدى إعداد تقريرها المرحلي لتقدمه إلى اللجنة الفرعية في دورتها السادسة والخمسين.

[انظر الفصل السابع عشر.]

١٢٥/٢٠٠٤ - موعد انعقاد الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان

قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها ٥٨ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد أن أشارت إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩٧/١٩٩٤ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، وبعد أن وضعت في اعتبارها مقرري المجلس ٢٩١/١٩٩٧ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٧ و ٢٧٨/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أن تُعقد أول جلسة من جلسات اللجنة في ثالث يوم اثنين من شهر كانون الثاني/يناير وأن يقتصر غرضها على انتخاب أعضاء مكتبها، وأن تُعقد الدورة الحادية والستون للجنة في الفترة من ١٤ آذار/مارس إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

[انظر الفصل الثالث.]

١٢٦/٢٠٠٤ - مسألة حقوق الإنسان في قبرص

قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها ٥٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أن تبقي في جدول أعمالها على البند الفرعي (أ) المعنون "مسألة حقوق الإنسان في قبرص" والمدرج تحت بند جدول الأعمال المعنون "مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم"، وأن توليه الأولوية الواجبة في دورتها الحادية والستين، على أن يكون مفهوماً أن تظل الإجراءات التي تقتضيها القرارات السابقة التي اتخذتها اللجنة في هذا الشأن نافذة، ومن تلك الإجراءات الطلب الموجه إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة تقريراً عن تنفيذها.

[انظر الفصل التاسع.]

١٢٧/٢٠٠٤ - تنظيم أعمال الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان

قررت لجنة حقوق الإنسان بدون تصويت، في جلستها ٦٠ المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بعد أن أخذت في الاعتبار جدول عملها الزمني الثقيل وكذلك ضرورة إيلاء جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال الاهتمام الكافي، ما يلي:

(أ) أن توصي المجلس بأن يأذن بعقد ستة اجتماعات إضافية تُوفّر لها كامل الخدمات، بما في ذلك المحاضر الموجزة، طبقاً للقاعدتين ٢٩ و ٣١ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس، وذلك من أجل دورة اللجنة الحادية والستين؛

(ب) أن تطلب إلى رئيس دورتها الحادية والستين أن يبذل قصارى جهده لتنظيم أعمال الدورة في حدود الوقت المخصص لها عادة بحيث لا يستخدم ما قد يأذن به المجلس من جلسات إضافية إلا إذا ثبت أن ثمة ضرورة قصوى لذلك.

[انظر الفصل الثالث.]

١٢٨/٢٠٠٤ - حالة حقوق الإنسان في السودان

قررت لجنة حقوق الإنسان، في جلستها ٦١ المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بتصويت مسجل بأغلبية ٥٠ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع عضوين عن التصويت، اعتماد نص بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان (انظر المرفق أدناه):

[انظر الفصل الثالث.]

المرفق

حالة حقوق الإنسان في السودان

١ - يساور لجنة حقوق الإنسان قلق عميق إزاء الحالة في السودان، ولا سيما في دارفور بغرب السودان. وترحب اللجنة باحتتام محادثات السلام في إنجمينا في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بين حكومة السودان والجماعات المسلحة برعاية فخامة الرئيس التشادي، إدريس ديبي، بحضور ممثلين عن منظمات دولية وإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمات غير حكومية دولية.

٢ - ترحب اللجنة بما يلي:

(أ) المشاركة الكاملة للجنة الاتحاد الأفريقي في التسوية السلمية للتزاع في دارفور، وتطلب إلى الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه مواصلة أداء دورهم المحوري في ضمان التنفيذ الفعال والسريع لاتفاق إنجمينا؛

(ب) الزيارة التي قام بها فريق الاتحاد الأفريقي إلى السودان بدعوة من الحكومة بغية تقييم الوضع وضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي، واستجابة حكومة السودان لطلب اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إرسال وفد من اللجنة إلى دارفور يضم بين أعضائه المفوض المكلف بشؤون اللاجئين والمشردين في أفريقيا؛

٣ - ترحب لجنة حقوق الإنسان بمحادثات السلام الجارية في نيفاشا بكينيا والرامية إلى إبرام اتفاق سلام شامل ودائم، وتعرب عن إيمانها الراسخ بأن حقوق الإنسان يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق. وتعرب اللجنة عن إيمانها الراسخ بأن تسوية التزاع في السودان بالوسائل السلمية، التي تقع المسؤولية عنها على عاتق جميع الأطراف في محادثات السلام، ستسهم إسهاماً كبيراً في احترام حقوق الإنسان في السودان.

٤ - وتشاطر اللجنة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، ما أعرب عنه من قلق بالغ إزاء التقارير التي تشير إلى اتساع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان وتردي الوضع الإنساني في دارفور، وترحب بقراره بإيفاد فريق رفيع المستوى إلى دارفور، بدعوة من حكومة السودان، لفهم الوضع في المنطقة على نحو أفضل والوقوف على حقائقه.

٥ - وتدعو اللجنة جميع الأطراف في اتفاق إنجمينا لوقف إطلاق النار إلى احترام الاتفاق احتراماً كاملاً وضمنان تقيد كافة الجماعات المسلحة الخاضعة لسيطرتها بالاتفاق. وسوف تلتزم حكومة السودان بتحييد الميليشيات المسلحة.

٦ - وتطلب اللجنة إلى أطراف التزاع في دارفور أن تحترم وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية وأن تكفل الوصول الفوري والكامل والمأمون دون عائق إلى دارفور وأنحاء أخرى في السودان بهدف إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع المدنيين المحتاجين إليها، وأن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة ومع عملية شريان الحياة للسودان كدليل إضافي على تعزيز التقدم المحرز في عدد كبير من المناطق.

٧ - وتعرب اللجنة عن تضامنها مع السودان في التغلب على الوضع الراهن. وتكرر اللجنة تأكيد الدور الهام الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي ومختلف آلياته في المساعدة على التوصل إلى تسوية سلمية لهذه المسألة. كما تقدر اللجنة

الدور الريادي الذي اضطلع به فخامة الرئيس التشادي، إدريس ديبي، في استضافة وترؤس محادثات أنجينا للسلام، وتعرب عن ثقتها في أن ما يتحلى به من صدق ونزاهة سيمكنه من التوصل إلى نتيجة مرضية لهذه العملية.

٨- وتطلب اللجنة إلى المجتمع الدولي مواصلة تقديم المساعدة الغوثية للسكان المتضررين في دارفور، وإلى مساندة الجهود التي تبذلها حكومة السودان، بدعم من الاتحاد الأفريقي، في عملية السلام.

٩- وتطلب اللجنة إلى حكومة السودان أن تقوم بدور فعال في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء البلد؛ كما تدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه لهذه الأنشطة ومواصلة تأييده لعملية السلام في السودان.

١٠- وتطلب اللجنة إلى رئيسها تعيين خبير مستقل يُعنى بحالة حقوق الإنسان في السودان لفترة سنة واحدة، وتطلب إلى هذا الخبير المستقل تقديم تقرير مؤقت إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، وتقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين عن حالة حقوق الإنسان في السودان. وتطلب اللجنة إلى الأمين العام تزويد الخبير المستقل بكل المساعدة اللازمة لتمكينه من النهوض بولايته على أكمل وجه.

١١- وتوصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

[للاطلاع على النص، انظر الفصل الأول، مشروع المقرر ٤٧.]

الفصل الثالث

تنظيم أعمال الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١ - عقدت لجنة حقوق الإنسان دورتها الستين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في ١٩ كانون الثاني/يناير وفي الفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وخلال هذه الدورة، عقدت اللجنة ٦١ جلسة (انظر E/CN.4/2004/SR.1-61)^(١).

٢ - وافتتحت الدورة السيدة نجات الحجاجي، رئيسة اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين التي أدلت ببيان.

٣ - وفي الجلسة الأولى المعقودة في ١٩ كانون الثاني/يناير، والجلسة الثانية المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، أدلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة، السيد بيرتراند رامشاران، ببيانين.

باء - الحضور

٤ - حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة، ومراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، ومراقبون عن دول غير أعضاء والمراقب عن فلسطين، وممثلو الوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، وكيانات أخرى، والمنظمات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية. وترد قائمة بالحضور في المرفق الثاني من هذا التقرير.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٥ - انتخبت اللجنة بالتزكية، في جلستها الأولى، أعضاء المكتب التالية أسماءهم:

الرئيس: السيد مايك سميث (أستراليا)

نواب الرئيس: السيد سعيد محمد الفيحاني (البحرين)

السيد غوردان مار كوتيتش (كرواتيا)

السيد مانويل أنطونيو غونزاليس - سانز (كوستاريكا)

المقرر: السيد مايك أوموتوشو (نيجيريا)

(١) المحاضر الموجزة لكل جلسة من الجلسات خاضعة للتصويب. وبصدور التصويب المركب (E/CN.4/2004/SR.1-61/Corrigendum)، تعتبر هذه المحاضر نهائية.

- ٦ - وأدى ممثل الكونغو (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية) بيان فيما يتعلق بانتخاب أعضاء المكتب.
- ٧ - وفي الجلسة الثانية، أدلى رئيس الدورة الستين ببيانه الافتتاحي.

دال - جدول الأعمال

- ٨ - عُرض على اللجنة، في جلستها الثانية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة الستين (E/CN.4/2004/1 و Add.1 و Add.2) الذي أُعد، وفقاً للمادة ٥ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي نظرت فيه اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين وفقاً للفقرة ٣ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٩٤ (د-٥٧) المؤرخ ١ آب/أغسطس ١٩٧٤.
- ٩ - وأقر جدول الأعمال بدون تصويت. وللإطلاع على نص جدول الأعمال بالصيغة التي أقر بها، انظر المرفق الأول من هذا التقرير.

هاء - تنظيم الأعمال

- ١٠ - نظرت اللجنة في تنظيم أعمالها في جلستها الثانية والثالثة المعقودتين في ١٥ آذار/مارس، وفي جلساتها ١٢ المعقودة في ١٩ آذار/مارس، و ١٥ المعقودة في ٢٢ آذار/مارس، و ١٦ و ١٧ المعقودتين في ٢٣ آذار/مارس، و ١٨ المعقودة في ٢٤ آذار/مارس، و ٤٠ المعقودة في ٧ نيسان/أبريل، و ٤٦ المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل، و ٥٨ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل، و ٥٩ المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل، و ٦٠ المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.
- ١١ - وللإطلاع على وثائق الدورة الستين الصادرة في إطار البند ٣ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبة بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس.
- ١٢ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، وافقت اللجنة على الجدول الزمني للنظر في بنود جدول الأعمال على النحو الذي اقترحه أعضاء مكتبها، على أساس أنه يمكن تعديل هذا الجدول الزمني وفقاً لما قد تعتمده اللجنة من قرارات فيما يتعلق بتنظيم أعمالها.
- ١٣ - وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة، بناء على توصية أعضاء مكتبها، دعوة عدد من الخبراء والمقررين الخاصين والممثلين الخاصين ورؤساء - مقرري الأفرقة العاملة ورؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وغيرهم من الأشخاص للمشاركة، بحسب رغبتهم واستعدادهم، في الاجتماعات التي سيتم خلالها النظر في تقاريرهم.
- ١٤ - واعتمد المقرر بدون تصويت. وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١٠١/٢٠٠٤.
- ١٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلت رئيسة الدورة التاسعة والخمسين للجنة، السيدة نجا الحاجي، ببيان.

١٦- وكانت الجلسة الخامسة المعقودة في ١٦ آذار/مارس، والعاشر المعقودة في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، إضافيتين لا تترتب عليهما آثار مالية إضافية.

١٧- وفي جلستها الثانية عشرة المعقودة في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، أيدت اللجنة، بناء على توصية أعضاء مكتبها، التوصية بأن تظل الوثيقة E/CN.4/2003/118 و Corr.1 والأحكام التي اتفق عليها في الوثيقة E/CN.4/2002/16 تحكم تنظيم وتصريف أعمال الدورة الستين.

١٨- وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على توصيات أعضاء مكتبها التالية:

(أ) أن تكون المدة التي تستغرقها البيان الواحد لكل بند من بنود جدول الأعمال خلال الدورة الستين للجنة هي ٦ دقائق بالنسبة للدول الأعضاء و ٣ دقائق بالنسبة للمراقبين؛

(ب) ألا تتجاوز المدة التي تستغرقها البيانات المشتركة للدول الأعضاء أو الدول التي لديها صفة المراقب ١٥ دقيقة، وإذا تجاوزت هذه المدة، لا يجوز لأي دولة مشاركة في البيان المشترك أن تتحدث إلا نصف الوقت المخصص في إطار البند المعني من جدول الأعمال؛

(ج) أن تكون المدة التي تستغرقها البيانات المشتركة التي تدلي بها المنظمات غير الحكومية على النحو التالي: منظمة واحدة إلى منطمتين: ٣ دقائق؛ من ٣ إلى ٥ منظمات: ٤ دقائق؛ من ٦ إلى ١٠ منظمات: ٥ دقائق؛ أكثر من ١٠ منظمات: ٦ دقائق؛ وتمنح البلدان المعنية ٥ دقائق بالإضافة إلى زمن التحدث المعتاد المتاح لها؛

(د) أن تفتح للإجراءات الخاصة لمدة ٧ دقائق لتقديم تقاريرها، ودقيقتان إضافيتان عن كل تقرير بعثة أو وثيقة تكميلية؛ وألا يتجاوز الحوار التفاعلي مع الإجراءات الخاصة ٤٠ دقيقة في مجمله بالنسبة لكل ولاية؛

(هـ) أن تُخصَّص لرئيس اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان مدة ١٥ دقيقة؛

(و) أن يسمح للمؤسسات الوطنية بالتحدث لمدة ٧ دقائق في إطار البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال؛

(ز) أن يدعى رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات إلى إلقاء كلمة أمام اللجنة والتحدث لمدة ٧ دقائق، إذا كانوا يرغبون في ذلك وإذا سمحت لهم ظروفهم بذلك.

١٩- ونظرت اللجنة، في جلستها ١٧ المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤، في مشروع المقرر E/CN.4/2004/L.3 الذي قدمته باكستان (نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي) لعقد جلسة خاصة للجنة للنظر في الحالة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة لاغتيال الشيخ أحمد ياسين.

٢٠- وأدلى بيان فيما يتعلق بمشروع المقرر كلٌّ من ممثلي إندونيسيا، والبحرين، والسودان، والصين، وقطر، وكوبا، والكونغو، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والمراقبين عن إسرائيل وفلسطين.

٢١- وقبل إجراء التصويت، أدلى بيان تعليلاً لتصويته كل من ممثلة آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا

الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة)، وممثل إريتريا.

٢٢- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أجري تصويت مسجل على مشروع المقرر، فاعتمد بأغلبية ٣٤ صوتاً مقابل ٣ أصوات وامتناع ١٤ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، شيلي، الصين، غواتيمالا، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المعارضون: إريتريا، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، جمهورية كوريا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

٢٣- وأدى كل من ممثلي الاتحاد الروسي والهند بيان تليلاً لتصويته بعد إجراء التصويت.

٢٤- وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١٠٢/٢٠٠٤.

٢٥- وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على توصيات مكتبها بأن تعقد الجلسة الخاصة خلال الجلسة ١٨ (لا ترتب عليها آثار مالية)، وبأن يكون الوقت المخصص للحديث موزعاً على النحو التالي: (أ) ١٠ دقائق للطرفين المعنيين وهما إسرائيل وفلسطين؛ (ب) ١٥٠ دقيقة للدول الأعضاء والدول الحاضرة بصفة مراقب، توزع فيما بين المجموعات الإقليمية على النحو التالي: '١' مجموعة الدول الأفريقية، ٣٦ دقيقة؛ '٢' مجموعة الدول الآسيوية، ٢٩ دقيقة؛ '٣' مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاربي، ٢٦ دقيقة؛ '٤' مجموعة دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول، ٢٤ دقيقة؛ '٥' مجموعة دول أوروبا الشرقية، ١٢ دقيقة.

٢٦- وفي الجلسة الاستثنائية المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، التي خصصت للنظر في الحالة القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، عرض كل من ممثلي باكستان (نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي)، وزمبابوي مشروع القرار E/CN.4/2004/L.4. وانضمت السودان في وقت لاحق إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٧- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٣١ صوتاً مقابل صوتين وامتناع ١٨ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إثيوبيا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، توغو، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، شيلي، الصين، قطر، كوبا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المعارضون: أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، السويد، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

٢٨- وأدى ممثل الاتحاد الروسي بياناً تعليلاً لتصويته بعد إجراء التصويت.

٢٩- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١/٢٠٠٤.

٣٠- وكانت الجلسة ١٩ و ٣٠، المعقودتان في ٢٤ وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، جلستين إضافيتين لا ترتب عليهما آثار مالية.

٣١- وفي الجلسة ٤٠ المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أحييت اللجنة ذكرى اليوم الدولي للتفكير في الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤ بالتزامها الصمت لمدة دقيقتين. وأدى بيانات في هذه الذكرى كل من الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، ووزير الإعلام في رواندا، السيد لوران نكوسي، ومدير المكتب الوطني للسكان وعضو اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في رواندا، وأحد الناجين من الإبادة الجماعية وعضو اتحاد جمعيات الناجين من الإبادة الجماعية، السيد كلوديان وانيريجير. كما أدى بيانات ممثلو الأرجنتين (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي)، وأرمينيا (نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية)، وألمانيا (نيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول) وباكستان (نيابة عن مجموعة الدول الآسيوية)، والكونغو (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية).

٣٢- وكانت الجلسة ٤٣ المعقودة في ٨ آذار/مارس ٥٤ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إضافيتين لا ترتب عليهما آثار مالية.

٣٣- وفي الجلسة ٥٩ المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة، السيد بيرتراند رامشاران، مذكرة من الأمين العام بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (E/CN.4/2004/124). وفي الجلسة نفسها، أدى المفوض السامي بالنيابة أيضاً بياناً.

حالة حقوق الإنسان في كولومبيا

٣٤- في الجلسة ٤٦ المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض المفوض السامي بالنيابة تقريره عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا (E/CN.4/2004/13).

٣٥- وفي الجلسة نفسها، أدى أعضاء في اللجنة ومراقبون وممثلون لمنظمات غير حكومية بيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق الثالث من هذا التقرير.

٣٦- وفي الجلسة ٥٨ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أدى الرئيس بياناً بشأن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا، وللإطلاع على النص، انظر الفقرة ٦٤ أدناه.

حالة حقوق الإنسان في السودان

٣٧- في الجلسة ٦٠ المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض ممثل الكونغو (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية) مشروع مقرر ورد في وثيقة وُزعت على الأعضاء.

٣٨- وأدى كلٌّ من ممثلي آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) والولايات المتحدة الأمريكية ببيان فيما يتعلق بمشروع المقرر.

٣٩- وفي الجلسة ٦١ المعقودة في اليوم نفسه، اقترح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية شفويًا إجراء تعديل على مشروع المقرر بإضافة فقرة جديدة بعد الفقرة ٣ الحالية وتعديل الفقرة ٩ السابقة.

٤٠- وأدى ممثلو كوبا والكونغو والولايات المتحدة الأمريكية بيانات فيما يتعلق بالتعديلات المقترحة.

٤١- وقبل إجراء التصويت، أدى بيان تعلقاً لتصويته كلٌّ من ممثلة آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة)، وممثلي باكستان وشيلي ومصر.

٤٢- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أجري تصويت مسجل على اقتراح إضافة فقرة جديدة، فُرِضَ بأغلبية ٢٦ صوتاً مقابل ١٩ صوتاً وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، السويد، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، إندونيسيا، باكستان، البحرين، بوتان، بوركينافاسو، توغو، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غابون، قطر، كوبا، الكونغو، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المتنعون: الأرجنتين، أوغندا، أوكرانيا، باراغواي، البرازيل، جمهورية كوريا، شيلي، المكسيك.

٤٣- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أجري تصويت مسجل على اقتراح تعديل الفقرة ٩، فُرِضَ بأغلبية ٢٦ صوتاً مقابل ١٩ صوتاً وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، السويد، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، إندونيسيا، باكستان، البحرين، بوتان، بوركينافاسو، توغو، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غابون، قطر، كوبا، الكونغو، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المتنعون: الأرجنتين، أوغندا، أوكرانيا، باراغواي، البرازيل، جمهورية كوريا، شيلي، المكسيك.

٤٤ - وأدى ممثلو أستراليا (باسم كندا ونيوزيلندا أيضاً) وأوغندا، وشيلي، ومصر بيانات تعليلاً لتصويتهم قبل إجراء التصويت.

٤٥ - ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع المقرر من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٢).

٤٦ - وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع المقرر، فاعتمد بأغلبية ٥٠ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع عضوين عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، برونو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: أستراليا، أوكرانيا.

٤٧ - وأدى ممثلو أوكرانيا، والبرازيل، والسودان، وغابون بيانات تعليلاً لتصويتهم بعد إجراء التصويت.

٤٨ - وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ٢٠٠٤/١٢٨.

واو- الجلسات والقرارات والوثائق

٤٩ - كما أشير في الفقرة ١ أعلاه، عقدت اللجنة ٦١ جلسة وُقِّرت لها خدمات كاملة.

(٢) يرد في المرفق الرابع تقدير للآثار المترتبة على قرارات اللجنة ومقرراتها من حيث النواحي الإدارية والميزانية البرنامجية.

٥٠- وترد القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة في دورتها الستين في الفصل الثاني من هذا التقرير. أما مشاريع المقررات التي يتعين أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء بشأنها، فتُرد في الفصل الأول. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبةً بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس من هذا التقرير.

٥١- ويتضمن المرفق الثالث قائمة بأسماء المتحدثين في المناقشة العامة بشأن البنود من ٣ إلى ٢٠ من جدول الأعمال.

٥٢- ويتضمن المرفق الرابع بياناً بشأن ما يترتب على القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة في دورتها الستين من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

٥٣- ويتضمن المرفق السادس قائمة بالوثائق الصادرة من أجل الدورة الستين للجنة.

زاي - الزيارات

٥٤- استمعت اللجنة، في دورتها الستين، إلى بيانات أدلى بها المتحدثون الضيوف التالية أسماءهم في الجزء الرفيع المستوى:

(أ) في الجلسة الثالثة المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤: السيد برايان كوين، وزير الشؤون الخارجية في آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول التي هي في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي) - إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا - والدول المرشحة للعضوية في الاتحاد وهي بلغاريا، وتركيا، ورومانيا؛ والسيد يوشكا فيشر، وزير الشؤون الخارجية في ألمانيا، وبصدد بيانه أدلت ممثلة الصين ببيان ممارسة لحق الرد؛ والسيدة ليلي راشيد دو كولز، وزيرة الشؤون الخارجية في باراغواي؛ والسيد جينغا آشيرو، وكيل وزير الشؤون الخارجية في نيجيريا؛

(ب) في الجلسة الرابعة المعقودة في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٤: السيدة ميشلين كالمي - ري، مستشارة ورئيسة الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا؛ والسيدة ليلي فريفالدر، وزيرة الشؤون الخارجية في السويد، وبصدد بيانها أدلى ممثلاً زمبابوي وكوبا والمراقب عن الجمهورية العربية السورية ببيانات ممارسة لحق الرد أو لما يعادل حق الرد؛ والسيدة بينيتا فيريرو والدنر، وزيرة الشؤون الخارجية في النمسا؛ والسيدة جادرانكا كوسور، نائبة رئيس الوزراء في كرواتيا؛ والسيدة مارغريتا بونيفير، نائبة وزير الشؤون الخارجية في إيطاليا؛ والسيدة كريستينا أوجلاندر، وزيرة الشؤون الخارجية في إستونيا؛ والسيدة ماريا يوجينيا بريزولا دو افيللا، وزيرة الشؤون الخارجية في السلفادور؛ والسيدة أمة العليم السوسوة، وزيرة حقوق الإنسان في اليمن؛ والسيد فارتان أوسكانيان، وزير الشؤون الخارجية في أرمينيا، وبصدد بيانه أدلى المراقب عن أذربيجان ببيان ممارسة لما يعادل حق الرد؛ والسيد وليام غراهام، وزير الشؤون الخارجية في كندا؛ والسيد فيتيا فيجاجيفا، الممثل الخاص لوزير خارجية تايلند ومستشاره؛

(ج) في الجلسة الخامسة المعقودة في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٤: السيدة ديليا دومنغو البيرت، وزيرة خارجية الفلبين؛ والسيد كاستريوت إسلامي، وزير الشؤون الخارجية في ألبانيا؛ والسيدة ماريا دي فاطمة ليما فيجا، وزيرة خارجية والتعاون والمجتمع في الرأس الأخضر؛ والسيد عبد الباسط تركي سعيد، وزير حقوق الإنسان في العراق؛ والسيدة

بريجيت ماباندلا، وزيرة الإسكان في جنوب أفريقيا؛ والسيدة ليدي بولفر، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية في لكسمبرغ؛ والسيدة كريستين غالوس، عضو البرلمان والسكرتيرة البرلمانية لوزير الشؤون الخارجية في أستراليا؛ والسيد روود لوبرز، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛

(د) في الجلسة السادسة المعقودة في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٤: السيد محمد عيسى، الأمين العام لوزارة الخارجية اللبنانية؛ والسيد ساروناس أدومافيتش، مساعد وزير خارجية ليتوانيا؛ والسيد أكمل سعيدوف، رئيس المركز الوطني لحقوق الإنسان في أوزبكستان؛ والسيد فرانسكو سانتوس كالديرون، نائب الرئيس الكولومبي؛ والسيد محمد عوجر، وزير حقوق الإنسان في المغرب؛ وبصدد بيانه أدلى المراقب عن الجزائر ببيان ممارسة لما يعادل حق الرد؛ والسيد كوستيانين غريشنكو، وزير خارجية أوكرانيا؛ والسيد عبد الواحد بلقزيز، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ وفي الجلسة السابعة المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، أدلى ممثل الهند ببيان ممارسة لحق الرد؛ وفي الجلسة ١١ المعقودة في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، أدلى ممثل أرمينيا أيضا ببيان ممارسة لحق الرد؛ والسيد إيساو ماتسميا، السكرتير البرلماني لوزارة الخارجية اليابانية، وبصدد بيانه أدلى المراقب عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ببيان ممارسة لما يعادل حق الرد، تلاه بيان أدلى به ممثل اليابان ممارسة لحق الرد، تلاه بيان ثان أدلى به المراقب عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ممارسة لما يعادل حق الرد، وفيما يتصل ببيان هذا الأخير، أدلى ممثل اليابان ببيان ثان ممارسة لحق الرد؛ والسيدة بولا جي. دوبرينسكي، مساعدة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية للشؤون العالمية؛ والسيد ديمتري روبل، وزير خارجية سلوفينيا؛ والسيد جان مارتن ميمبا، وزير العدل وحقوق الإنسان في الكونغو؛

(هـ) في الجلسة السابعة المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤: الأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير، مساعد نائب وزير الشؤون السياسية ومدير إدارة المنظمات الدولية بوزارة خارجية المملكة العربية السعودية؛ والسيد ملادن ايفانيتش، وزير خارجية البوسنة والهرسك؛ والسيدة مارثا التولاغوير، نائبة وزير الشؤون الخارجية في غواتيمالا؛ والسيدة مونيك لبودو، وزيرة تعزيز حقوق الإنسان في بوركينا فاسو؛ والسيدة مانويلا فرانكو، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال؛ والسيد فليبي بيريز روكيه، وزير خارجية كوبا؛ وفي الجلسة الثامنة المعقودة في اليوم نفسه، أدلى ممثل كوستاريكا ببيان ممارسة لحق الرد، تلاه بيان أدلى به ممثل كوبا ممارسة لحق الرد، وفيما يتصل ببيان هذا الأخير، أدلى ممثل كوستاريكا ببيان ثان ممارسة لحق الرد، تلاه بيان ثان أدلى به ممثل كوبا ممارسة لحق الرد؛ والسيد يوري فيدوتوف، نائب وزير الشؤون الخارجية في الاتحاد الروسي؛ وفي الجلسة الثامنة، أدلى المراقب عن لاتفيا ببيان ممارسة لما يعادل حق الرد؛ والسيد رياض رحمان، وزير الشؤون الخارجية في بنغلاديش؛ والسيدة أسماء خضر، وزيرة الدولة والمتحدثة باسم الحكومة الأردنية؛ والسيد بيرنارد بوت، وزير خارجية هولندا؛

(و) في الجلسة الثامنة المعقودة في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤: السيد دانيال. ك. كويلاغوي، وزير شؤون الرئاسة والإدارة العامة في بوتسوانا؛ والسيدة إيدا موكاباغوزا، وزيرة العدل في رواندا؛ والسيد سيريل سفوبودا، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في الجمهورية التشيكية؛ والسيد جيكونب كيلنبرغر، رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ والسيد غوستافو أوسفالدو بليز، وزير العدل والأمن وحقوق الإنسان في الأرجنتين؛ والسيد مامادو بامبا، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية في كوت ديفوار؛ والسيد داو فيت ترونغ، مساعد وزير الشؤون الخارجية في فيتنام؛ والسيد إيركي توميوجا، وزير الشؤون الخارجية في فنلندا؛ والسيد خوزيه راموس - أورتا، وزير أول ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي؛ والسيد جيكونب ت. فولسكي، نائب وزير الشؤون الخارجية في هولندا؛

(ز) في الجلسة التاسعة المعقودة في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤: السيد اليكساندر سيخوف، نائب وزير الشؤون الخارجية في بيلاروس؛ والسيد اريفالو منديز روميرو، نائب وزير الشؤون الخارجية في فتزويلا؛ والسيدة ماري - مدلين كالالا، وزيرة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيد جورج ريلو بنتو شيكوتي، نائب وزير الشؤون الخارجية في أنغولا؛ والسيدة فريدريك ريس، وزيرة الدولة للشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية ونائبة وزير خارجية بلجيكا؛ والسيد إيون ديكونو، الأمين العام لوزارة خارجية رومانيا؛ والسيدة فرانسيس رودريغيس، نائبة وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موزامبيق؛ والسيد باتريك أنتوني شيناماسا، وزير العدل والشؤون القانونية والبرلمانية في زمبابوي؛ والسيد بال تشاكي، نائب رئيس الوزراء لحقوق الإنسان والأقليات والتكامل الأوروبي في سلوفاكيا؛ والسيد ج. علي خوشرو، نائب وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية للشؤون القانونية والدولية؛ والسيد روبن ماي نسو مانغي، وزير العدل والشؤون الدينية في غينيا الاستوائية؛ والسيد كسيمجوماتر توكايف، وزير الشؤون الخارجية في كازاخستان؛

(ح) في الجلسة العاشرة المعقودة في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤: السيد تيرون فيرناندو، وزير الشؤون الخارجية في سريلانكا؛ والسيد خورخي رامون ايرنانديس السيرو، وزير الداخلية والعدل في هندوراس؛ والسيدة مامي باسين نيانغ، وزيرة ومفوضة حقوق الإنسان في السنغال؛ والسيد ديوغراتيز روزنغواميغو، وزير الإصلاح المؤسسي وحقوق الإنسان والعلاقات البرلمانية في بروندي؛ والسيد حمادي ولد ميمو، مفوض حقوق الإنسان في موريتانيا؛ والسيدة يوجينيا كستروغا، نائبة وزير الشؤون الخارجية في جمهورية مولدوفا؛ والسيد بول إمبا ايسول، نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وتربية الماشية والتنمية الريفية المكلف بحقوق الإنسان في غابون؛ والسيد أندرز ب. جونسون، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي؛

(ط) في الجلسة ١١ المعقودة في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤: السيد بيخ بهادور ثابا، وزير الشؤون الخارجية والصحة في نيبال؛ والسيد علي عثمان ياسين، وزير العدل في السودان؛ والسيد فريز آ. بيترسون، وزير الدولة الدائم في الدانمرك؛ والسيد بيل راميل، عضو البرلمان ووكيل وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث؛ وبصدد بيانه أدلى ممثل زمبابوي ببيان ممارسة لحق الرد، أعقبه بيان أدلى به المراقب عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ممارسة لما يعادل حق الرد، تلاه بيان أدلت به ممثلة الصين ممارسة لحق الرد؛ والسيد جان بيترسون، وزير الشؤون الخارجية في الترويج؛ والسيدة باتريشا أولمندي، نائبة وزير الشؤون العالمية في المكسيك؛ والسيد شاشانك، وزير الشؤون الخارجية في الهند؛ والسيد نلز موشنكس، وزير المهام الخاصة لشؤون الاندماج الاجتماعي في لاتفيا؛ والسيد بيير سانيه، مساعد المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لشؤون العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ والسيد لوك فيري، وزير الشباب والتعليم الوطني والبحث في فرنسا؛ وبصدد بيانه أدلى المراقب عن إسبانيا ببيان ممارسة لما يعادل حق الرد.

٥٥ - كما خاطب اللجنة، في دورتها الستين، المتحدثون الضيوف التالية أسماءهم:

(أ) في الجلسة ٢٤ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤: السيد مانويل رودريغيز - كوادروس، وزير الشؤون الخارجية في بيرو؛ وبصدد بيانه أدلى ممثل اليابان ببيان ممارسة لحق الرد؛

(ب) في الجلسة ٢٩ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤: السيد كريستيان ستروال، مدير مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والسيد نلماريو ميراندا، وزير حقوق الإنسان في البرازيل؛

(ج) في الجلسة ٣٨ المعقودة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤: السيد رولان بي. كوتسرا، وزير تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في توغو؛ والسيد بتكو دراغانوف، نائب وزير الشؤون الخارجية في بلغاريا.

حاء - تنظيم أعمال الدورة الحادية والستين للجنة

٥٦- في الجلسة ٥٨ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض الرئيس، شفويًا مشروع مقرر يتعلق بموعد انعقاد الدورة الحادية والستين للجنة.

٥٧- واعتمد مشروع المقرر بدون تصويت. وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١٢٥/٢٠٠٤.

٥٨- وفي الجلسة ٥٩ المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض الرئيس شفويًا مشروع مقرر يتعلق بتنظيم أعمال الدورة الحادية والستين للجنة.

٥٩- وأدلى ممثلو الأرجنتين، وألمانيا، والبرازيل، وكوبا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان ببيانات فيما يتعلق بمشروع المقرر.

٦٠- وفي الجلسة ٦٠ المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أدلى كلٌّ من ممثلي باكستان واليابان (باسم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً) ببيان فيما يتعلق بمشروع المقرر.

٦١- واعتمد مشروع المقرر بدون تصويت. وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١٢٧/٢٠٠٤.

طاء - ملاحظات ختامية

٦٢- في الجلسة ٦١ المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أدلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة، السيد بيرتراند رامشاران، بملاحظات ختامية.

٦٣- وفي الجلسة نفسها، أدلى المتحدثون التالية أسماءهم أيضاً بملاحظات ختامية:

(أ) السيد مايك سميث، رئيس الدورة الستين للجنة؛

(ب) ممثل الكونغو (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية)؛

(ج) ممثل باكستان (نيابة عن مجموعة الدول الآسيوية)؛

- (د) ممثل أرمينيا (نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية)؛
(هـ) ممثل الأرجنتين (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي)؛
(و) ممثل ألمانيا (نيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول)؛
(ز) ممثل المملكة العربية السعودية (نيابة عن مجموعة الدول العربية)؛
(ح) ممثل شيلي (نيابة عن مجموعة بلدان من أقاليم متعددة).

بيان الرئيس

٦٤ - في معرض النظر في البند ٣ من جدول الأعمال، أدلى الرئيس ببيان نصه كالتالي:

"حالة حقوق الإنسان في كولومبيا"

"١ - تؤيد لجنة حقوق الإنسان أنشطة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في كولومبيا الذي مُدّت ولايته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بمبادرة من الرئيس أوريبه فيليز، لفترة أربع سنوات حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ويؤدي هذا المكتب دوراً حيوياً في الأعمال الرامية إلى مكافحة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كولومبيا من خلال المراقبة، وتقديم المشورة، والتعاون التقني، وكذلك من خلال الاضطلاع بأنشطة إعلامية وترويجية. وترحب اللجنة بإنشاء مكتب ميداني جديد في بوكارامانغا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ ليكمل المكتبين الميدانيين القائمين في كالي وميديين.

"٢ - واللجنة واثقة من أن حكومة كولومبيا ستواصل دعم مكتب المفوض السامي في كولومبيا دعماً فعالاً في الاضطلاع بأنشطته دون أية عوائق تحول دون أداء ولايته، وتطلب إلى حكومة كولومبيا أن تستفيد أكثر من خدمات المكتب عند إعداد تقاريرها إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

"٣ - وترحب اللجنة بالتقرير المفصل جداً الذي أعده المفوض السامي عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا (E/CN.4/2004/13) وتحيط علماً بالوثيقة التي تتضمن ملاحظات حكومة كولومبيا على ذلك التقرير (E/CN.4/2004/G/23، المرفق).

"٤ - وتقر اللجنة بتعاون حكومة كولومبيا مع هيئات الأمم المتحدة وآلياتها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتشجع الحكومة على النظر في الاعتراف باختصاص اللجان المنشأة بموجب المادتين ٢١ و ٢٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ووفقاً للمادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. كما تشجع الحكومة على النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

٥" - وترحب اللجنة بالدعوة المفتوحة لزيارة البلد الموجهة من حكومة كولومبيا إلى جميع المسؤولين عن الإجراءات والآليات الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الإنسان. وتهيب بحكومة كولومبيا أن تنفذ ما صدر عن تلك الإجراءات والآليات من توصيات وأن تستفيد من الخدمات الفنية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

٦" - وترحب اللجنة بالأدلة الإضافية على التعدد السياسي في كولومبيا، كما اتضح من الحوار المفيد الذي دار حول الإصلاح الدستوري الذي عُرض على الاستفتاء في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ونتائج الانتخابات التي جرت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه لاختيار المحافظين والعُمد والنواب وأعضاء المجالس البلدية والمجالس المحلية.

٧" - ولا تزال اللجنة تُعَلِّق أهمية كبرى على التزام الرئيس أوريبه فيليز بالتوصل إلى حل تفاوضي للتراع. وتعتقد أن من شأن التوصل إلى حل تفاوضي شامل أن يجلب سلاماً دائماً في إطار الحكم السديد والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. واللجنة، إذ تحيط علماً بالاتفاق بين حكومة كولومبيا وجماعات الدفاع الذاتي المتحدة في كولومبيا من أجل التسريح الكامل للقوات شبه العسكرية بحلول عام ٢٠٠٥، تعرب عن قلقها العميق إزاء عدم إحراز تقدم صوب وضع استراتيجية سلام شاملة. وتشدد اللجنة على ضرورة أن توقف الجماعات المسلحة غير المشروعة الأعمال القتالية وأن تفتح حواراً بناءً ومجدياً. كما تؤكد اللجنة على الدور الذي يؤديه المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، عن طريق المستشار الخاص للأمين العام بشأن كولومبيا.

٨" - وتشدد اللجنة على أهمية مبادئ الحقيقة والعدالة والتعويض في وضع استراتيجية سلام شاملة.

٩" - وتعرب اللجنة عن تأييدها لإعلان لندن الذي اعتمده حكومة كولومبيا وحكومات ومنظمات دولية أخرى في الاجتماع المعني بتقديم الدعم الدولي إلى كولومبيا الذي عقد في لندن يوم ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وتعتقد اللجنة أن إعلان لندن يشكل أساساً سليماً للتعاون الدولي مع كولومبيا في هذا الإطار ومرجعاً صالحاً للسياسات العامة في كولومبيا، وترحب بما أحرز مؤخراً من تقدم في الحوار المتعلق بتنفيذه.

١٠" - وترحب اللجنة بما يقدمه المجتمع الدولي من دعم مستمر إلى حكومة كولومبيا، وخاصة عن طريق متابعة اجتماع لندن. وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لتنفيذ جميع الأطراف المعنية توصيات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تنفيذاً فورياً.

١١" - ولما كان الواجب الأول لجميع الحكومات هو صون حياة مواطني البلد وسلامتهم، فإن اللجنة تقدر الأولوية التي توليها حكومة كولومبيا المنتخبة ديمقراطياً، بدعم من الأغلبية العظمى للشعب الكولومبي، لتوطيد أركان دولة ديمقراطية تؤدي أعمالها كاملة في جميع أنحاء الإقليم الوطني وتكون أقدر على حماية أهم حقوق الإنسان الأساسية لمواطنيها، ولا سيما الحق في الحياة.

١٢" - ولذلك تعرب اللجنة عن ارتياحها للانخفاض الهام المسجل في مستويات الجرائم الخطيرة التالية المرتكبة ضد الأشخاص: جرائم القتل بوجه عام؛ وقتل النقابيين وغيرهم من الأفراد المنتمين إلى الفئات الضعيفة

بوجه خاص؛ والمجازر المرتكبة بحق المدنيين؛ والتشريد القسري؛ والاعتداءات على المدن؛ وأعمال الخطف وأخذ الرهائن. وتشاطر اللجنة حكومة كولومبيا قلقها لأن مستوى هذه الجرائم الخطيرة وتواترها لا يزالان بالغي الارتفاع رغم ما أعلنت عنه الحكومة من إنجازات.

"١٣- وتكرر اللجنة ما أعربت عنه من ضرورة امتثال جميع التدابير الأمنية المتخذة في إطار "سياسة الأمن الديمقراطي" للالتزامات بموجب القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان الدولي وقانون اللاجئين الدولي والقانون الإنساني الدولي. وتعرب اللجنة عن أملها في أن تتمكن المؤسسات المدنية المعنية، ولا سيما المؤسسات المكلفة بمراقبة ورصد سلوك الأجهزة الأمنية، من ممارسة أعمالها قريباً في جميع البلديات في البلد.

"١٤- وترحب اللجنة بتعميق الحوار بين حكومة كولومبيا، وخاصةً من خلال مكتب نائب الرئيس، ومكتب المفوض السامي في كولومبيا بشأن تنفيذ توصيات المفوض السامي. وتخطط اللجنة علماً بإحراز بعض التقدم في تنفيذ هذه التوصيات، ولكنها تلاحظ أيضاً أنها لم تدمج بعد إدماجاً كاملاً في جميع السياسات العامة للحكومة، وهي مسألة اعترفت بها السلطات الكولومبية.

"١٥- وتشجع اللجنة حكومة كولومبيا على السعي إلى تحقيق نيتها الجديرة بالثناء، ألا وهي نيل الموافقة على خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بانتهاء شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بعد إجراء مشاورات كاملة وشفافة مع ممثلي المجتمع المدني.

"١٦- وتشدد اللجنة على مسيس الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في المجالات الثلاثة التالية لسياسة الدولة:

"(أ) ترحب اللجنة بالتزام المدعي العام بإنشاء فريق متخصص يكلف بالتحقيق في التواطؤ بين موظفي الخدمة العامة والجماعات المسلحة غير المشروعة، وتدعو إلى إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال. كما ترحب بإدانة ضباط كبار في الجيش وإصدار أحكام عليهم بتهمة التواطؤ في ارتكاب مجزرة، والإقالة الجبرية لضباط آخرين يشتهب في ارتكابهم جرائم خطيرة، وتدعو إلى تصعيد مكافحة الإفلات من العقاب؛

"(ب) تحيط اللجنة علماً بالأحكام الواردة في المرسوم ١٢٨ المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وتناشد حكومة كولومبيا إجراء نقاش مدني وبرلماني مستمر بشأن مشروع القانون الذي نشر في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وتؤيد اللجنة تسريح أعضاء الجماعات المسلحة غير المشروعة، ولكنها تشدد على ضرورة توافق أي تسريح مع أحكام القانون الدولي والسوابق القضائية ذات الصلة وعلى نحو يحترم حق الضحايا في الوقوف على الحقيقة وفي العدالة والتعويض. وفي ضوء ذلك، ترحب اللجنة بالتزام الحكومة بمواصلة النقاش المدني والبرلماني في هذا الشأن. كما ترحب اللجنة بالبعثة التي أوفدها منظمة الدول الأمريكية لدعم عملية السلام في كولومبيا، وهي بعثة ستتيح التحقق من العملية وتوفير الدعم التقني لها بما يتفق مع القرار (1397/04) CP/RES.859 المؤرخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ الذي اعتمده المجلس الدائم لهذه المنظمة؛

"(ج) وفيما يخص القانون المعروف "بقانون مكافحة الإرهاب"، الذي تم إقراره في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تعرب اللجنة عن تفهمها للأولوية التي توليها الحكومة لزيادة الأمن ومكافحة العنف

والإرهاب، ولكنها تشدد على مسؤولية الحكومة عن الوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة. وتشدد الحكومة على ضرورة أن تحترم جميع التدابير المتخذة قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

"١٧- وترحب اللجنة أيضاً بمختلف الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة من أجل الامتثال للالتزامات الدولية بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد، وتشجع الحكومة على زيادة جهودها لدرء المخاطر عن السكان والحد منها، ولا سيما المشردين والعائدين منهم، وعلى تعزيز الآليات الخاصة بمساعدة ضحايا الألغام البرية المضادة للأفراد.

"١٨- وتدين اللجنة جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي الناشئة عن النزاع في كولومبيا وتدعو إلى احترام المبادئ الإنسانية المتعلقة بالتمييز والتحديد والتناسب والحصانة فيما يخص السكان المدنيين.

"١٩- وتدين اللجنة بشدة جميع الأعمال الإرهابية وغيرها من الاعتداءات الإجرامية، كالاعتداء على حياة الإنسان وسلامته الجسدية وحرية والأمان على شخصه، التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير المشروعة. وتحث بقوة كل الجماعات المسلحة غير المشروعة على الامتثال للقانون الإنساني الدولي وعلى احترام ممارسة السكان المشروعة لما لهم من حقوق الإنسان.

"٢٠- كما تدين اللجنة تجنيد أعداد كبيرة من الأطفال في صفوف الجماعات المسلحة غير المشروعة وتحث هذه الجماعات على وقف تجنيد الأطفال والقيام فوراً بتسريح الأطفال المجندين حالياً في صفوفها، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٤٦٠ (٢٠٠٣) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

"٢١- وتدين اللجنة بشدة جميع أعمال العنف وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها الجماعات شبه العسكرية، مما يشكل حرقاً لوقف إطلاق النار الذي أعلنته. وتدين اللجنة بوجه خاص استمرار هذه الجماعات في ارتكاب المجازر والاعتقالات الانتقائية. وتستنكر اللجنة التقارير التي تصلها باستمرار عن حالات الاختفاء القسري على يد الجماعات شبه العسكرية، وعن اكتشاف مقابر جماعية وحثت تظهر عليها علامات التعذيب والتشويه. وتقر اللجنة بتزايد عدد أفراد هذه الجماعات المقبوض عليهم.

"٢٢- وتدين اللجنة بشدة جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها الجماعات غير المسلحة الأخرى، ولا سيما القوات المسلحة الثورية الكولومبية (الفارك)، وخاصة من خلال الهجمات التي تشنها على السكان المدنيين. وتستنكر اللجنة بوجه خاص ما تشنه هذه الجماعات من هجمات عشوائية متواترة باستخدام أجهزة متفجرة وألغام برية مضادة للأفراد، مما أسفر عن مئات الضحايا الكولومبيين من أفراد قوات الأمن والمدنيين على حد سواء، بمن فيهم النساء والأطفال. كما تدين اللجنة استخدام مدنيين أبرياء في نقل العبوات الناسفة.

"٢٣- وتعرب اللجنة عن بالغ قلقها إزاء التقارير التي تشير إلى مسؤولية أفراد في قوات الأمن عن انتهاك القانون الإنساني الدولي، كما تعرب عن قلقها إزاء التقارير التي تشير إلى استمرار موظفي الدولة في تقديم الدعم لجماعات شبه عسكرية أو التواطؤ أو التآمر معها.

"٢٤- وتدين اللجنة بحزم عمليات الاختطاف، سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية، وتعرب عن قلقها العميق إزاء استمرار ارتفاع عدد المحرورين من حريتهم بهذه الصورة غير المشروعة والوحشية، وتحث على الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم جميعاً. وتلاحظ بقلق أن الجماعات المسلحة غير المشروعة تواصل تمويل أنشطتها من خلال عمليات الاختطاف ومن خلال المشاركة في إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها.

"٢٥- وتعرب اللجنة عن أشد قلقها إزاء التقارير التي نسبت إلى قوات الأمن القيام بعمليات إعدام بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء وتعسفاً. وتلاحظ اللجنة أيضاً زيادة الشكاوى المتصلة بحالات الاختفاء القسري، ولا سيما تلك التي ترتكبها الجماعات شبه العسكرية، ولكن أيضاً الحالات التي تنسب إلى قوات الأمن مباشرة أو بالاشتراك مع جهات أخرى. وتحيط اللجنة علماً بالالتزام حكومة كولومبيا (انظر E/CN.4/2004/G/23، المرفق) بتعزيز التحقيقات في هذه الادعاءات.

"٢٦- وتعرب اللجنة عن قلقها البالغ إزاء التقارير المتزايدة التي تشير إلى حالات احتجاز تعسفي وجماعي في مناطق العمليات العسكرية، تصحبها في بعض الأحيان أعمال التعذيب والاختفاء القسري وانتهاكات الأصول القانونية المرعية. وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء الدور الذي تؤديه المعلومات الواردة من مخبرين دون التثبت من صحتها. وتناشد اللجنة حكومة كولومبيا عدم استخدام المعلومات الواردة من مخبرين دون التحقق من صحتها بصورة وافية. وتحيط اللجنة علماً بإنشاء حكومة كولومبيا نظاماً يخضع المعلومات الواردة من مخبرين لإجراءات تحقق إضافية.

"٢٧- وتلفت اللجنة الانتباه إلى استمرار المشاكل المتصلة بالوصول إلى العدالة واستقلال القضاء ونزاهته والضمانات القضائية وافتراس البراءة. وتناشد اللجنة حكومة كولومبيا زيادة التصدي لمسألة الإفلات من العقاب وتحسين كفاءة النظام القضائي. وتحيط علماً بأن حكومة كولومبيا أفادت بأنها ستحيل قريباً إلى مجلس الشيوخ مجموعة إصلاحات لنظام القضاء، وتأمل أن تعالج الإصلاحات هذه المسائل، مشددة على أهمية دور المحكمة الدستورية في الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

"٢٨- وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء استمرار الصعوبات التي يواجهها عامة السكان في كولومبيا، بمن فيهم الصحفيون والنقاييون، في ممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير ممارسةً كاملةً. وتشجع اللجنة حكومة كولومبيا على مواصلة جهودها من أجل حماية الفئات الضعيفة من خلال برامج خاصة.

"٢٩- وفيما يتعلق بحرية التنقل والإقامة، تكرر اللجنة تسليمها وترحيبها بانخفاض عدد حالات التشريد القسري الجديدة خلال عام ٢٠٠٣، بيد أنها لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء استمرار الارتفاع الشديد في أعداد المشردين داخلياً. وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء الوضع الإنساني للمجتمعات المحلية المعرضة للخطر التي تعاني من حالات الحصار التي تفرضها عليها الجماعات المسلحة غير المشروعة، وقوات الأمن أحياناً. وتدعو اللجنة حكومة كولومبيا إلى إيلاء مشكلة التشريد مزيداً من الاهتمام، عن طريق جملة أمور منها وضع سياسة متكاملة لتعويض الضحايا واستعادة أراضيهم وأصولهم. وتدعو اللجنة الحكومة بوجه خاص إلى مواصلة تنفيذ توصيات ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً وتشجعها على زيادة التعاون مع الهيئات الدولية، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

"٣٠- وترحب اللجنة بتحسين موقع كولومبيا (المرتبة الرابعة والستون) في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتراجع البطالة في عام ٢٠٠٣، كما وترحب بالاهتمام الخاص الذي يولى للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال خطة التنمية الوطنية، بما في ذلك زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، وتشير مع ذلك إلى أنه لا يزال يتعين بذل جهود كبيرة من أجل التصدي للفقير والإقصاء والظلم الاجتماعي والتفاوت الشديد في توزيع الثروة.

"٣١- وترحب اللجنة بتحسين حالة بعض الفئات الضعيفة نتيجة اتخاذ تدابير كتعزيز نظام الإنذار المبكر. بيد أن الصراع المسلح لا يزال يؤثر بشدة على النقبين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وموظفي المقاطعات (العُمد وأعضاء المجالس البلدية والنواب)، وأعضاء الاتحاد الوطني والزعماء المجتمعيين وموظفي الحكومات المحلية (الذين يؤدون واجباتهم بشجاعة رغم أن حياتهم معرضة للخطر في أحيان كثيرة). وتؤكد اللجنة من جديد ضرورة وقف جميع الاعتداءات على هذه الجماعات. وتشجع اللجنة الحكومة على ضمان أن تكون برامج حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والجماعات الأخرى، التي تتحمل المسؤولية عنها إدارة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية، برامج شاملة وفعالة.

"٣٢- وتكرر اللجنة الإعراب عن قلقها الخاص إزاء المناخ المعادي الذي أثير بشأن عمل المدافعين عن حقوق الإنسان وتطلب إلى حكومة كولومبيا اتخاذ خطوات لإنفاذ الأمر التوجيهي رقم ٩ الصادر عن وزارة الدفاع في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٣، الذي يوعز إلى موظفي الخدمة العامة باحترام المدافعين عن حقوق الإنسان وعمل منظماتهم. وتدعو اللجنة حكومة كولومبيا إلى ضمان عدم إصدار بيانات عامة ذات صبغة تعميمية قد تُتخذ ذريعة للنيل من حقوق الأشخاص العاملين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان أو المنخرطين في الحركات النقابية. وتشجع اللجنة الحكومة على تعميق حوارها مع المجتمع المدني، كما تشجع المجتمع المدني على الاستفادة من هذا الحوار بصورة بناءة.

"٣٣- وترحب اللجنة بتعزيز وجود مكتب أمين المظالم من خلال عمل المدافعين عن المجتمعات المحلية في المناطق التي يرتفع فيها تركيز مجتمعات السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي. وتستنكر اللجنة تصاعد ما ترتكبه الجماعات المسلحة غير المشروعة من عنف انتقائي ضد هذه المجتمعات وما تمارسه من احتجاز ضد أفرادها. كما تدين اللجنة الانتهاكات المستمرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأقليات ومجتمعات السكان الأصليين، وتحث جميع الجهات الفاعلة على احترام وضعها الثقافي الخاص. وتناشد اللجنة كافة الجماعات المسلحة غير المشروعة على احترام هوية وسلامة هذه الأقليات والمجتمعات. وتطلب إلى حكومة كولومبيا اتخاذ مزيد من التدابير لحماية زعماء هذه المجتمعات والمدافعين عنها وأعضائها المهددين.

"٣٤- وتشجب اللجنة انتهاك الحق في الحياة لأعداد كبيرة من الأطفال. وتستنكر اللجنة ما يلحقه العنف المتواصل من أذى شديد بالقطاعات الضعيفة من السكان، ولا سيما النساء والأطفال. وتشعر اللجنة بالقلق إزاء استمرار هجر الأطفال، واضطرارهم للعمل، وتعرضهم للاستغلال والاعتداء الجنسي ولسوء المعاملة البدنية والعنف الأسري. وتشجب اللجنة أيضاً استمرار انتهاك وامتهان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأطفال والنساء. وترحب اللجنة بتوقيع الاتفاق الوطني بشأن المساواة بين الجنسين وباعتماد السياسة الوطنية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، وتحث على إحراز مزيد من التقدم في هذه المجالات.

"٣٥- وتلاحظ اللجنة أن ما حققته حكومة كولومبيا من نجاحات ضد الجماعات المسلحة غير المشروعة حمل هذه الجماعات، ولا سيما منها الجماعات شبه العسكرية، على تغيير أساليبها، مما أدى إلى ارتفاع مستويات المضايقة وغيرها من أشكال التهديد المبطن.

"٣٦- وختاماً، تذكّر اللجنة حكومة كولومبيا بالتزامها بمراعاة وتنفيذ التوصيات الواردة في بيان الرئيس. وتدعو اللجنة جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الفوري للتوصيات الملموسة ذات الأولوية لعام ٢٠٠٤ التي قدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وكذلك التوصيات التي اعتمدها اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين ولم تنفذ بعد. وتشاطر اللجنة المفوض السامي رأيه في أن الحالة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ستتحسن تحسناً ملحوظاً إذا ما طبقت هذه التوصيات خلال عام ٢٠٠٤.

"٣٧- وترحب اللجنة بالتزام حكومة كولومبيا بالعمل بروح بناءة مع مكتب المفوض السامي في كولومبيا في بحث تنفيذ التوصيات وتقييمها. وتعتقد اللجنة أن الاجتماع الذي ستعقده مجموعة الدعم الدولي في بوغوتا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ سيتيح فرصة مناسبة لتقييم التقدم المحرز في هذا الصدد وفي تنفيذ إعلان لندن.

"٣٨- كما تدعو اللجنة حكومة كولومبيا إلى الاستفادة بصورة كاملة من الخدمات الاستشارية التي يوفرها مكتب المفوض السامي في كولومبيا بغية ضمان توافق المعايير والتدابير التي تعتمدها المؤسسات الكولومبية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وضمان مراعاة توصيات المفوض السامي.

"٣٩- وتطلب اللجنة إلى المفوض السامي أن يقدم إليها في دورتها الحادية والستين تقريراً مفصلاً يتضمن تحليل المفوضية السامية لحالة حقوق الإنسان في كولومبيا، وفقاً للاتفاق المعقود بين حكومة كولومبيا والمفوضية السامية بشأن عمل المكتب الدائم في بوغوتا".

الفصل الرابع

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومتابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

٦٥- نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول الأعمال في جلستها ١٢ المعقودة في ١٩ آذار/مارس، وجلستها ٤٣ المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(٣).

٦٦- وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبةً بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس من هذا التقرير.

٦٧- وفي الجلسة ١٢، المعقودة في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، قام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة، السيد بيرتراند رامشاران، بعرض تقرير المفوض السامي (E/CN.4/2004/12 وAdd.1-3).

٦٨- وفي المناقشة العامة للبند ٤ من جدول الأعمال، أدلى أعضاء في اللجنة ومراقبون وممثلون لمنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق الثالث من هذا التقرير.

تدعيم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

٦٩- في الجلسة ٤٤ المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض ممثل الصين (نيابة عن مجموعة الدول المتشابهة المواقف) مشروع القرار E/CN.4/2004/L.14.

٧٠- ونقح ممثل الصين شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة ٢ منه.

٧١- ونقح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية شفويًا مشروع القرار بحذف الفقرة ٨، وإدخال كلمتي "المدنية والسياسية" قبل كلمة "الاقتصادية" في الفقرتين ٩ و ١٠ منه.

٧٢- وأدلى ممثلو أستراليا، وألمانيا، وزمبابوي، والصين، وكوبا، والهند ببيانات فيما يتعلق بمشروع القرار.

٧٣- وأدلى كلٌّ من ممثلي الاتحاد الروسي وأستراليا ببيان تعليلاً لتصويته قبل إجراء التصويت.

٧٤- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل ومنفصل على اقتراح حذف الفقرة ٨، فرفضت بأغلبية ٤٩ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

(٣) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه

المؤيدون: الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا.

المتنعون: أستراليا، جمهورية كوريا، اليابان.

٧٥- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل ومنفصل على التعديل المقترح إدخاله على الفقرة ٩، فرفض بأغلبية ٣٢ صوتاً مقابل ٤ أصوات وامتناع ١٧ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: أستراليا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المتنعون: ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، بيرو، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، غابون، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا.

٧٦- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل ومنفصل على التعديل المقترح إدخاله على الفقرة ١٠، فرفض بأغلبية ٣٣ صوتاً مقابل ٣ أصوات وامتناع ١٧ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: أستراليا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غابون، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المتنعون: ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، بيرو، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليابان.

٧٧- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٤).

٧٨- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، فاعتمد بأغلبية ٥١ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: لا أحد

المتنعون: أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية.

٧٩- وأدلى كل من ممثلي آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، والصين والهند ببيان تعليلا لتصويته بعد إجراء التصويت.

٨٠- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢/٢٠٠٤.

(٤) انظر الحاشية ٢ في الفقرة ٤٥ من الفصل الثالث أعلاه.

الفصل الخامس

حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه على الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي

٨١- نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول الأعمال في جلستها ١٢ و ١٣ المعقودتين في ١٩ آذار/مارس، وفي جلستها ١٤ المعقودة في ٢٢ آذار/مارس، وفي جلستها ٤٤ المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(٥).

٨٢- وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبةً بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس من هذا التقرير.

٨٣- وفي الجلسة ١٢ المعقودة في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، قام السيد إنريكه برنالييس باليستيروس، المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، بعرض تقريره (E/CN.4/2004/15). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه ممثل كوبا أسئلة إلى المقرر الخاص، فرد عليها.

٨٤- وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان السيد بيرتراند رامشاران، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة.

٨٥- وفي المناقشة العامة للبند ٥ من جدول الأعمال، أدلى أعضاء في اللجنة ومراقبون وممثلون لمنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق الثالث من هذا التقرير.

مسألة الصحراء الغربية

٨٦- في الجلسة ٤٤ المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض الرئيس مشروع القرار E/CN.4/2004/L.8.

٧٨- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٤/٢٠٠٤.

الحالة في فلسطين المحتلة

٨٨- في الجلسة ٤٤ أيضاً، عرض ممثل المملكة العربية السعودية مشروع القرار E/CN.4/2004/L.7 المقدم من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وتونس، والجزائر، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، وكوبا، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأندورا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبولندا، وتركيا، وتوغو، والجمهورية التشيكية، والجمهورية العربية

(٥) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه.

السورية، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، وسان مارينو، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وفنلندا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، وماليزيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهولندا، واليونان.

٨٩- وأدلى كلٌّ من المراقبين عن إسرائيل وفلسطين ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٩٠- وأدلى كلٌّ من ممثلي غواتيمالا والولايات المتحدة الأمريكية ببيان تعليلاً لتصويته قبل إجراء التصويت.

٩١- وبناءً على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٥٢ صوتاً مقابل صوت واحد. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: لا أحد.

٩٢- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٣.

استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير

٩٣- في الجلسة ٤٤ أيضاً، عرض ممثل كوبا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.15 المقدم من الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنغلاديش، وتوغو، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزمبابوي، والسلفادور، وسوازيلند، والسودان، وغينيا الاستوائية، وفيت نام، والكاميرون، وكوبا، والكونغو، ومدغشقر، وموريتانيا. وفي وقت لاحق، انضمت إكوادور، والجمهورية الدومينيكية، وزامبيا إلى مقدمي مشروع القرار.

٩٤- وقبل إجراء التصويت، أدلى ببيان تعليلاً لتصويته كل من ممثلي آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة)، والولايات المتحدة الأمريكية.

٩٥- وبناءً على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٣٦ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المعارضون: أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: جمهورية كوريا، كرواتيا، المملكة العربية السعودية.

٩٦- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٦).

٩٧- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٥/٢٠٠٤.

(٦) انظر الحاشية ٢ في الفقرة ٤٥ من الفصل الثالث أعلاه.

الفصل السادس

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز

(أ) التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان

٩٨- نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول الأعمال في جلستها ١٤ و ١٥ المعقودتين في ٢٢ آذار/مارس، وفي جلستها ١٦ المعقودة في ٢٣ آذار/مارس، وفي جلستها ٤٥ المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥١ المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٩ المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(٧).

٩٩- وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ٦ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبةً بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس.

١٠٠- وفي الجلسة ١٤ المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، قام السيد دودو دين، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بعرض تقريره (E/CN.4/2004/18) و (Add.1-4) وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجه ممثلو كل من آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، وباكستان، وكوبا، والهند، والمراقب عن كندا أسئلةً إلى المقرر الخاص فأجاب عنها.

١٠١- وفي الجلسة ١٤ أيضاً:

(أ) قام السيد خوان مارتايب، رئيس - مقرر الفريق العامل الحكومي الدولي المنشأ لتقديم توصيات بهدف التنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان، بعرض تقرير الفريق العامل (E/CN.4/2004/20)؛

(ب) قام السيد بيتر ليسا كاساندا، رئيس - مقرر فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي، بعرض تقرير الفريق العامل (E/CN.4/2004/21).

١٠٢- وفي المناقشة العامة للبند ٦ من جدول الأعمال، أدلى أعضاء في اللجنة، ومراقبون، وممثلون لمنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق الثالث من هذا التقرير.

مناهضة تشويه صورة الأديان

١٠٣- في الجلسة ٤٥ المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض ممثل باكستان مشروع القرار E/CN.4/2004/L.5 الذي قدمته باكستان (نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي).

(٧) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه.

١٠٤- وقبل إجراء التصويت، أدلى بيانات تعليلاً لتصويتهم ممثلو كل من آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة)، والجمهورية الدومينيكية، وسري لانكا، وغواتيمالا، وكوستاريكا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية.

١٠٥- وبناء على طلب ممثلة آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة)، أجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٢٩ صوتاً مقابل ١٦ صوتاً وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، توغو، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سري لانكا، السودان، سيراليون، الصين، غابون، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيجيريا، هندوراس.

المعارضون: أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، الجمهورية الدومينيكية، السويد، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: أرمينيا، بيرو، جمهورية كوريا، شيلي، المكسيك، نيبال، الهند.

١٠٦- وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٦.

عدم جواز ممارسات معينة تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

١٠٧- في الجلسة ٥١ المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض ممثل الاتحاد الروسي مشروع القرار E/CN.4/2004/L.16/Rev.2 المقدم من الاتحاد الروسي وبيلاروس. وانضمت نيكاراغوا في وقت لاحق إلى مقدمي مشروع القرار.

١٠٨- وأدلى ممثل الصين ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

١٠٩- وقبل إجراء التصويت، أدلى بيانات تعليلاً لتصويتهم ممثلو كل من أرمينيا، وآيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة)، وباكستان، والبحرين، وجنوب أفريقيا، وشيلي، وقطر، وكوبا، والكونغو (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية) ومصر، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، والهند، وهندوراس، واليابان.

١١٠- وبناء على طلب ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٣٦ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المعارضون: أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، غواتيمالا، هندوراس.

١١١- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١٦/٢٠٠٤.

المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان

١١٢- في الجلسة ٥٩، المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض ممثل الكونغو مشروع القرار E/CN.4/2004/L.2/Rev.2 الذي قدمته الكونغو (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية). وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وكوبا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا.

١١٣- ونقح ممثل الكونغو شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة الرابعة من ديباجته.

١١٤- وأدلى ممثلو كل من الاتحاد الروسي، وشيلي، والولايات المتحدة الأمريكية ببيانات فيما يتعلق بمشروع القرار.

١١٥- وقبل إجراء التصويت، أدلى ببيانات تعليلاً لتصويتهم ممثلو كل من آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة)، والصين، وكوبا، والهند.

١١٦- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٨).

(٨) انظر الحاشية ٢ في الفقرة ٤٥ من الفصل الثالث أعلاه

١١٧- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، فاعتمد بأغلبية ٣٨ صوتًا مقابل صوت واحد وامتناع ١٤ عضوًا عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، جمهورية كوريا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليابان.

١١٨- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٨٨/٢٠٠٤.

الفصل السابع

الحق في التنمية

١١٩- نظرت اللجنة في البند ٧ من جدول الأعمال في جلستها ١٦ و ١٧ المعقودتين في ٢٣ آذار/مارس، وفي جلستها ١٨ و ١٩ المعقودتين في ٢٤ آذار/مارس، وفي جلستها ٤٥ المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(٩).

١٢٠- وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ٧ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبة بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس.

١٢١- وفي الجلسة ١٦، المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤، قام رئيس - مقرر الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ لرصد واستعراض التقدم المحرز في تعزيز وإعمال الحق في التنمية، السيد إبراهيم سلامة، بعرض تقرير الفريق العامل عن أعمال دورته الخامسة (E/CN.4/2004/23 و Corr.1 و Add.1).

١٢٢- وفي الجلسة نفسها، أدلى الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية، السيد أرجون سينغوبتا، ببيان. وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجه ممثل آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) أسئلة إلى الخبير المستقل فردّ عليها.

١٢٣- وفي المناقشة العامة للبند ٧ من جدول الأعمال، أدلى أعضاء في اللجنة ومراقبون وممثلون لمنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق الثالث من هذا التقرير.

الحق في التنمية

١٢٤- في الجلسة ٤٥ المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرضت المراقبة عن ماليزيا (نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز والصين) مشروع القرار E/CN.4/2004/L.17. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أرمينيا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، وكازاخستان، وموريشيوس، ونيكاراغوا.

١٢٥- وقبل إجراء التصويت، أدلى ببيانات تعليلاً لتصويتهم ممثلو كل من أستراليا وآيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة)، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

(٩) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه.

١٢٦- وبناءً على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٤٩ صوتاً مقابل ٣ أصوات. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، النمسا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا.

المعارضون: أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: لا أحد.

١٢٧- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(١٠).

١٢٨- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٧/٢٠٠٤.

(١٠) انظر الحاشية ٢ في الفقرة ٤٥ من الفصل الثالث أعلاه.

الفصل الثامن

مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين

١٢٩- نظرت اللجنة في البند ٨ من جدول الأعمال في جلستها ١٢ المعقودة في ١٩ آذار/مارس، وفي جلستها ١٩ و ٢٠ المعقودتين في ٢٤ آذار/مارس، وفي جلستها ٤٩ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(١١).

١٣٠- وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبة بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس.

١٣١- وفي الجلسة ١٢ المعقودة في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، قام السيد جون دوغارد، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بعرض تقريره (E/CN.4/2004/6 و Add.1).

١٣٢- وفي المناقشة العامة للبند ٨، أدلى أعضاء في اللجنة، ومراقبون، وممثلون لمنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق. الثالث من هذا التقرير.

حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل

١٣٣- في الجلسة ٤٩ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض ممثل المملكة العربية السعودية مشروع القرار E/CN.4/2004/L.12 المقدم من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وباكستان، والبحرين، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وزمبابوي، والسودان، والعراق، وعمان، وقطر، وكوبا، والكويت، ولبنان، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن. وفي وقت لاحق انضمت بنغلاديش وتوغو وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفيت نام إلى مقدمي مشروع القرار.

١٣٤- وأدلى كلٌّ من المراقبين عن إسرائيل والجمهورية العربية السورية ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

١٣٥- وقبل إجراء التصويت، أدلى ببيان تعليلاً لتصويته كلٌّ من ممثلة آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة)، وممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

١٣٦- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٣١ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع ٢١ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

(١١) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، توغو، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، قطر، كوبا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: إثيوبيا، أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، السويد، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

١٣٧- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٨.

المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة

١٣٨- في الجلسة ذاتها، عرضت ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) مشروع القرار E/CN.4/2004/L.19 المقدم من إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأندورا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار تركيا، وليختنشتاين، ونيوزيلندا، واليابان.

١٣٩- وأدلى كل من المراقبين عن إسرائيل وفلسطين ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

١٤٠- وقبل إجراء التصويت، أدلى ببيان تعليلاً لتصويته كلٌّ من ممثلي أستراليا، وباكستان، والصين، وكوستاريكا، والولايات المتحدة الأمريكية.

١٤١- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٢٧ صوتاً مقابل صوتين وامتناع ٢٤ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بوتان، بيرو، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيبال، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: الكونغو، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: إريتريا، أستراليا، إندونيسيا، أوغندا، باكستان، البحرين، بوركينا فاسو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، غابون، قطر، كوبا، كوستاريكا، مصر، موريتانيا، المملكة العربية السعودية، نيجيريا، هندوراس.

١٤٢- وذكر ممثل الكونغو أن وفده كان ينوي الامتناع عن التصويت.

١٤٣- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٩.

مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين

١٤٤- في الجلسة ٤٩ أيضاً، عرض ممثل باكستان (نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي) مشروع القرار E/CN.4/2004/L.6 المقدم من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وتونس، والجزائر، وزمبابوي، والسنغال، والسودان، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، وكوبا، والكويت، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن. وفي وقت لاحق، انضمت الجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، والصين، وماليزيا إلى مقدمي مشروع القرار.

١٤٥- ونقح ممثل باكستان شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة الثامنة من ديباجته.

١٤٦- وأدى كلٌّ من المراقبين عن إسرائيل وفلسطين ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

١٤٧- وقبل إجراء التصويت، أدى بيان تعليلاً لتصويته كلٌّ من ممثلة آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة)، وممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

١٤٨- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أجري تصويت مسجل على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، فاعتمد بأغلبية ٣١ صوتاً مقابل ٧ أصوات وامتناع ١٥ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، توغو، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، قطر، كوبا، الكونغو، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المعارضون: أستراليا، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: إثيوبيا، الأرجنتين، آيرلندا، باراغواي، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، السويد، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، النمسا، هندوراس، اليابان.

١٤٩- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/١٠.

الفصل التاسع

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية

في أي جزء من العالم، بما في ذلك ما يلي:

(أ) مسألة حقوق الإنسان في قبرص؛

(ب) الإجراء المنشأ وفقاً لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د-٤٨) و ٣/٢٠٠٠

١٥٠- نظرت اللجنة في البند ٩ وفي البند الفرعي ٩(أ) من جدول الأعمال في جلستها ٢٠ المعقودة في ٢٤ آذار/مارس، وفي جلستها ٢١ المعقودة في ٢٥ آذار/مارس، وفي جلستها ٢٤ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس، وفي جلستها ٥٠ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٩ المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٦٠ و ٦١ المعقودتين في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(١٢). ونظرت اللجنة في البند الفرعي ٩(ب) في جلسة مغلقة (انظر الفقرات ٢١١ - ٢١٣ أدناه).

١٥١- وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ٩ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبةً بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس.

١٥٢- وفي الجلسة ٢٠ المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، قامت السيدة كريستين شانيه، الممثلة الشخصية لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان المعنية بحالة حقوق الإنسان في كوبا، بعرض تقريرها (E/CN.4/2004/32) و(Corr.1).

١٥٣- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات السيد بيرتراند رامشاران، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة.

١٥٤- وفي الجلسة ٢١ المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، عرض السيد أندرياس مافروماتيس، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في العراق، تقريره (E/CN.4/2004/36) و(Add.1). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجهت ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، والمراقبة عن كندا أسئلة إلى المقرر الخاص فرد عليها.

١٥٥- وفي الجلسة ٢٤ المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، عرض السيد باولو سيرجيو بنهيرو، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، تقريره (E/CN.4/2004/33)، وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجه ممثلا آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) والبرازيل والمراقبون عن سويسرا وكندا وميانمار أسئلة إلى المقرر الخاص فرد عليها.

(١٢) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه.

١٥٦- وفي الجلسة ذاتها، عرضت السيدة يوليا- أنتونيليا موتوك، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقريرها (E/CN.4/2004/34). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجه المراقب عن سويسرا أسئلة إلى المقررة الخاصة فردت عليها.

١٥٧- وفي المناقشة العامة للبند ٩ من جدول الأعمال، أدلى أعضاء في اللجنة ومراقبون وممثلون لمنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق الثالث من هذا التقرير.

حالة حقوق الإنسان للمعتقلين اللبنانيين في إسرائيل

١٥٨- في الجلسة ٥٠ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قررت اللجنة إرجاء النظر في مشروع القرار الوارد في الوثيقة E/CN.4/2004/L.9 إلى دورتها الحادية والستين.

١٥٩- وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع بء، المقرر ٢٠٠٤/١٠٥.

حالة حقوق الإنسان في كوبا

١٦٠- في الجلسة ذاتها، عرض ممثل هندوراس مشروع القرار E/CN.4/2004/L.13 المقدم من أستراليا، وبيرو، والجمهورية التشيكية، والسلفادور، ونيكاراغوا، وهندوراس. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إسبانيا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبلغاريا، وبولندا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولافتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

١٦١- وأدلى ببيانات فيما يتعلق بمشروع القرار ممثلو كل من الاتحاد الروسي، وآيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة)، وزمبابوي، والصين، وكوبا، والكونغو، والولايات المتحدة الأمريكية.

١٦٢- وأدلى كل من ممثلي توغو، والسودان، وشيلي ببيانات تعليلاً لتصويته قبل إجراء التصويت.

١٦٣- وبناءً على طلب ممثل كوبا، أجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٢٢ صوتاً مقابل ٢١ صوتاً وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، البحرين، بوركينافاسو، توغو، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، قطر، كوبا، الكونغو، مصر، المملكة العربية السعودية، نيجيريا، الهند.

الممتنعون: الأرجنتين، إريتريا، أوغندا، باراغواي، البرازيل، بوتان، سري لانكا، غابون، موريتانيا، نيبال.

١٦٤ - وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١١/٢٠٠٤.

حالة حقوق الإنسان في تركمانستان

١٦٥ - في الجلسة ٥٠ أيضاً، عرضت ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) مشروع القرار E/CN.4/2004/L.20 المقدم من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأندورا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار بيرو، وليختنشتاين، ونيكاراغوا، واليابان.

١٦٦ - وأدى ممثل الصين فيما يتعلق بمشروع القرار.

١٦٧ - وبناءً على طلب ممثل باكستان، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٢٥ صوتاً مقابل ١١ صوتاً وامتناع ١٧ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الأرجنتين، أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، سري لانكا، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، البحرين، زيمبابوي، السودان، الصين، قطر، كوبا، مصر، المملكة العربية السعودية.

الممتنعون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أرمينيا، إريتريا، أوغندا، بوتان، بوركينافاسو، توغو، جنوب أفريقيا، سوازيلند، سيراليون، غابون، الكونغو، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

١٦٨ - وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١٢/٢٠٠٤.

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

١٦٩ - في الجلسة ذاتها، عرضت ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) مشروع القرار E/CN.4/2004/L.21 المقدم من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأندورا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا،

والجمهورية التشيكية، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار باراغواي، وتركيا، وكرواتيا، وليختنشتاين، وهندوراس .

١٧٠- وأدلى ممثلو الصين وكوبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك المراقب عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ببيانات فيما يتعلق بمشروع القرار.

١٧١- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(١٣).

١٧٢- وأدلى ممثل جمهورية كوريا ببيان تعليلاً لتصويته قبل إجراء التصويت.

١٧٣- وبناء على طلب ممثل كوبا، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٢٩ صوتاً مقابل ٨ أصوات وامتناع ١٦ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بوتان، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، سري لانكا، السويد، شيلي، غابون، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إندونيسيا، زمبابوي، السودان، الصين، كوبا، مصر، نيجيريا.

المتنعون: إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، باكستان، البحرين، بوركينا فاسو، توغو، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سوازيلند، سيراليون، قطر، الكونغو، موريتانيا، نيبال، الهند.

١٧٤- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١٣/٢٠٠٤.

حالة حقوق الإنسان في بيلاروس

١٧٥- في الجلسة ٥٠ أيضاً، عرض ممثل الولايات المتحدة الأمريكية (نيابة عن الاتحاد الأوروبي أيضاً) مشروع القرار E/CN.4/2004/L.22 المقدم من إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا،

(١٣) انظر الحاشية ٢ في الفقرة ٤٥ من الفصل الثالث أعلاه.

وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أستراليا ورومانيا وليختنشتاين واليابان.

١٧٦- وأدلى ممثلو الاتحاد الروسي وآيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) والصين وكوبا والهند والمراقب عن بيلاروس ببيانات فيما يتعلق بمشروع القرار.

١٧٧- وبمقتضى الفقرة ٢ من المادة ٦٥ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقدم ممثل الاتحاد الروسي باقتراح يقضي بالألا تتخذ اللجنة أي إجراء بشأن مشروع القرار.

١٧٨- وبناء على طلب ممثل الاتحاد الروسي، أجرين تصويت مسجل على الاقتراح، فرفض لحصوله على ٢٢ صوتاً مؤيداً مقابل ٢٢ صوتاً معارضاً وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، أرمينيا، إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، البحرين، بوتان، بوركينافاسو، توغو، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، قطر، كوبا، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيجيريا، الهند.

المعارضون: الأرجنتين، أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، البرازيل، سري لانكا، غابون، الكونغو، المكسيك، نيبال.

١٧٩- وبناء على طلب ممثل الاتحاد الروسي، أجرين تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٢٣ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً وامتناع ١٧ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، سري لانكا، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: الاتحاد الروسي، أرمينيا، إندونيسيا، أوكرانيا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، السودان، سيراليون، الصين، كوبا، مصر، نيجيريا، الهند.

المتنعون: إثيوبيا، الأرجنتين، إريتريا، أوغندا، باكستان، البحرين، بوتان، بوركينافاسو، توغو، سوازيلند، غابون، قطر، الكونغو، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، هندوراس.

١٨٠- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(١٤).

١٨١- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١٤/٢٠٠٤.

التعاون مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان

١٨٢- في الجلسة ٥٠ أيضاً، عرضت ممثلة هنغاريا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.28 المقدم من الأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا والجبل الأسود، وغواتيمالا، وفنلندا، وقبرص، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إسبانيا، وإستونيا، وإسرائيل، وأوروغواي، وأوكرانيا، وباراغواي، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتركيا، وشيلي، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوستاريكا.

١٨٣- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١٥/٢٠٠٤.

حالة حقوق الإنسان في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي

١٨٤- في الجلسة ٥٠ أيضاً، عرضت ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) مشروع القرار E/CN.4/2004/L.29 المقدم من إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأندورا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار بلغاريا، وتركيا، وكندا، وليختنشتاين، ونيوزيلندا. وفيما يلي نص مشروع القرار:

"إن لجنة حقوق الإنسان،

"إذ تضع في اعتبارها أن جميع الدول الأعضاء ملزمة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن عليها واجب الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في العديد من صكوك حقوق الإنسان والصكوك الإنسانية،

"وإذ تضع في اعتبارها أن الاتحاد الروسي طرف في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وفي غيرهما من صكوك حقوق الإنسان الدولية، وفي اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية وفي البروتوكولين الإضافيين الملحقين بها والمؤرخين ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧،

"وإذ تعترف بحق حكومة الاتحاد الروسي في الدفاع، وفقاً للقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان الدولية، عن سلامته الإقليمية، وفي مكافحة الإرهاب والجريمة، وحماية سكانها من الهجمات الإرهابية، بمن فيهم سكان الشيشان،

"وإذ يساورها بالغ القلق إزاء حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية والحالة الأمنية في الشيشان،

"وإذ تشدد على ضرورة التوصل إلى حل سياسي يقوم على أساس مشاركة شعبية واسعة، وإلى تسوية سلمية للصراع في جمهورية الشيشان تحترم احتراماً كاملاً سيادة الاتحاد الروسي وسلامته الإقليمية،

"١- ترحب بالجهود التي تبذلها حكومة الاتحاد الروسي لضمان تطبيع ظروف الحياة للسكان المدنيين، وبالمحاكمات الأخيرة للعسكريين وما أسفرت عنه من إدانات للعسكريين لارتكابهم جرائم ضد المدنيين في أثناء خدمتهم في جمهورية الشيشان؛

"٢- تدين بشدة.

"(أ) جميع الهجمات الإرهابية في الشيشان وغيرها في الاتحاد الروسي، هذه الهجمات التي أدى الكثير منها إلى خسائر في الأرواح ومعاناة إنسانية هائلة؛

"(ب) الانتهاكات الخطيرة المستمرة لقانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي في الشيشان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري، والإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، والتعذيب، وسوء المعاملة، والاحتجاز التعسفي والاختطاف؛

"٣- تعرب عن قلقها إزاء ما يرد من تقارير عن الصعوبات التي تواجه السكان المحليين في التوصل إلى تحقيقات مناسبة ومقاضاة تظلم بها الأجهزة المحلية لإنفاذ القوانين والنيابة العامة أو العسكرية عند الاقتضاء في حالات إساءة قوات الأمن التصرف في مجال حقوق الإنسان، وإزاء عدم عودة المشردين داخلياً على أساس طوعي محض؛

"٤- تحث حكومة الاتحاد الروسي على ما يلي:

"(أ) التعاون مع آليات حقوق الإنسان، بما فيها الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة؛

"(ب) تيسير تسليم المعونة الإنسانية بضمن حرية الوصول لمنظمات المعونة الإنسانية دونما عائق إلى الشيشان، وتحسين الظروف الأمنية للعاملين في المجال الإنساني تحسباً لتفق والمعايير الأمنية في الأمم المتحدة،

والسماح بفتح مكتب فرعي في إنغوشيتيا لمكتب المعونة الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية إلى منطقة شمال القفقاس، بما فيها الشيشان؛

"(ج) التعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومع مجلس أوروبا، وذلك بطرق منها تيسير نشر التقارير عن الشيشان التي تعدها لجنة المجلس المعنية بمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

"(د) المسارعة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف ومنع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المقاضاة الكاملة والفورية لجميع مرتكبي هذه الانتهاكات؛

"(هـ) القيام في أثناء تطبيق سيادة القانون في الشيشان باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان وصول المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام إلى الشيشان وصولاً حراً وآمناً ودون عراقيل؛

"٥- **تطلب** إلى الإجراءات الخاصة ذات الصلة في اللجنة الاضطلاع ببعثات إلى الشيشان دون تأخير وتقديم تقارير عنها إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين".

١٨٥- وأدلى ممثلو الاتحاد الروسي، والصين، وكوبا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية ببيانات فيما يتعلق بمشروع القرار.

١٨٦- وبناء على طلب ممثل الاتحاد الروسي، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فرفض بأغلبية ٢٣ صوتاً مقابل ١٢ صوتاً وامتناع ١٨ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، البرازيل، توغو، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غابون، كوبا، الكونغو، مصر، نيبال، نيجيريا، الهند.

المتنعون: الأرجنتين، باراغواي، باكستان، البحرين، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، شيلي، غواتيمالا، قطر، كوستاريكا، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، هندوراس، اليابان.

حالة حقوق الإنسان في زمبابوي

١٨٧- في الجلسة ٥٠، عرضت ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) مشروع القرار E/CN.4/2004/L.33 المقدم من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والدايمرك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص،

وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار بيرو، وتركيا، ورومانيا، وكرواتيا. وفيما يلي نص مشروع القرار:

"إن لجنة حقوق الإنسان،

"إذ تؤكد من جديد أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها،

"وإذ تؤكد من جديد أيضاً أن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتعاضدة وأن الافتقار إلى التنمية لا يمكن أن يتخذ مبرراً لعدم حماية حقوق الإنسان، وتسلم، في هذا الصدد، بأن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في زيمبابوي، المدينة منها والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا غنى عنهما في تحقيق الاستقرار والأمن في البلد والمنطقة،

"وإذ تؤكد من جديد كذلك أنه ينبغي ألا يتم التطبيق المنظم للإصلاح الزراعي إلا بإيلاء الاعتبار اللازم لحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والشفافية ومبادئ الديمقراطية، وأن هذا الإصلاح الزراعي سيسهم في توزيع الموارد بمزيد من الإنصاف بين أبناء زيمبابوي، مع تسليمها بالتوزيع المشوه وغير المنصف عنصرياً للملكية الأراضي الذي كان سائداً في زيمبابوي عند استقلالها،

"وإذ تسلّم بالتحديات التي تواجهها حكومة زيمبابوي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها جائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وحالات النقص الخطير والمستمر في الأغذية، وآثار الجفاف الإقليمي والأزمة الاقتصادية الطاحنة المستمرة،

"وإذ ترحب بمشاركة برنامج الأغذية العالمي والجهات المانحة المستمرة في توفير الدعم لمن يعانون من نقص الأغذية في زيمبابوي،

"وإذ تعرب عن تأييدها لجهود الوساطة المستمرة التي تقوم بها جنوب أفريقيا والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي ونيجيريا لتشجيع مناخ الحوار في زيمبابوي وهو خطوة أولى أساسية للتصدي لمشاكل البلد،

"١ - تعرب عن قلقها العميق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في زيمبابوي، وبخاصة:

"(أ) ممارسة العنف بدافع سياسي، بما في ذلك أعمال القتل، والتعذيب، وسائر أشكال العنف المرتكبة ضد المرأة، وحوادث الاحتجاز التعسفي، والقيود المفروضة على استقلال القضاء والقيود على حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع؛

"(ب) عدم السماح للمجتمع المدني المستقل في زيمبابوي بالعمل دون خوف من المضايقة أو التهيب؛

"٢- تحث حكومة زيمبابوي على اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان في زيمبابوي، وبخاصة لمعالجة المسائل المحددة آنفاً؛

"٣- تحث أيضاً حكومة زيمبابوي على تنفيذ التزاماتها بموجب العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وسائر معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها، والتصديق بأسرع ما يمكن على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

"٤- تدعو حكومة زيمبابوي إلى ما يلي:

"(أ) أن تضع حداً لمناخ الإفلات من العقاب الذي يقوض أسس سيادة القانون وأن تسمح للقضاء بالعمل بشكل مستقل؛

"(ب) أن توفر وتضمن الاحترام الكامل لحرية الرأي والتعبير، بما في ذلك حرية الصحافة، بالإضافة إلى حرية تكوين الجمعيات والتجمع والانتقال، وأن تتعاون مع المجتمع المدني، بما فيه منظمات حقوق الإنسان؛

"(ج) أن تتعاون بالكامل مع جميع الآليات الخاصة المعنية للجنة؛

"(د) أن تهيئ الظروف اللازمة لضمان الممارسة الكاملة للديمقراطية، للسماح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بحضور مراقبين مستقلين وبدون أي مضايقة أو عنف أو تهيب، وبخاصة ضمان سير الأعمال التحضيرية لانتخابات العام القادم البرلمانية وفقاً للمعايير الدولية والإقليمية، بما في ذلك إدخال المبادئ الانتخابية للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في قانونها الوطني؛

"(هـ) أن تكفل توزيع جميع أغذية الطوارئ المقدمة عبر القنوات الحكومية، وبخاصة في المناطق الريفية، بأسلوب نزيه وشفاف وعلى أساس الحاجة؛

"(و) أن تضمن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحرية انتقالهم ووصول موظفي المنظمات الإنسانية بلا عائق؛

"٥- تطلب إلى جميع المقررين الخاصين والممثلين الخاصين المعنيين ببحث انتهاكات حقوق الإنسان المدعى وقوعها في زيمبابوي وتقديم تقرير عنها إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين، وتطلب إلى الأمين العام تقديم كل المساعدات اللازمة لتمكين المقررين الخاصين والممثلين الخاصين من أداء ولاياتهم بالكامل، بما في ذلك زيارة البلد؛

"٦- تقرر مواصلة النظر في حالة حقوق الإنسان في زمبابوي في دورتها الحادية والستين في إطار نفس البند من جدول الأعمال".

١٨٨- وتمتضى الفقرة ٢ من المادة ٦٥ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقدم ممثل الكونغو (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية) باقتراح يقضي بألا تتخذ اللجنة إجراءً بشأن مشروع القرار.

١٨٩- وأدى كلٌّ من ممثلي آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، والبرازيل، وزمبابوي، والصين، وكوبا، والكونغو، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية بيان فيما يتعلق بهذا الاقتراح.

١٩٠- وبناء على طلب ممثل الكونغو (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية)، أُجري تصويت مسجل على الاقتراح، فأقرّ بأغلبية ٢٧ صوتاً مقابل ٢٤ صوتاً وامتناع عضوين عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باكستان، البحرين، بوتان، بوركينافاسو، توغو، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غابون، قطر، كوبا، الكونغو، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المعارضون: الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: البرازيل، المكسيك.

حالة حقوق الإنسان في الصين

١٩١- في الجلسة ٥٠ أيضاً، عرض ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مشروع القرار E/CN.4/2004/L.37 المقدم من بلده، ونصه كالتالي:

"إن لجنة حقوق الإنسان،

"إذ تضع في اعتبارها أن على جميع الدول الأعضاء التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن عليها واجب الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بموجب مختلف صكوك حقوق الإنسان،

"وإذ تحيط علماً بالتحول الكبير الذي شهده المجتمع الصيني منذ الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي الناجحة، بما في ذلك خفض أعداد الصينيين الذين يعيشون في فقر مدقع،

"وإذ تحيط علماً أيضاً ببعض الخطوات التي اتخذتها الصين على مر العقود الماضية من أجل تحسين التمتع بحقوق الإنسان، مثل إعلان القضاء على نظام العدالة الإدارية المعروف باسم "الاحتجاز والإعادة إلى الوطن" وتوسيع نطاق الانتخابات القروية،

"وإذ ترحب باستعداد الصين للمشاركة في حوارات حقوق الإنسان،

"١- تعرب عن قلقها إزاء استمرار ورود تقارير عن فرض قيود شديدة على حرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية التعبير والوجدان والدين، وإزاء الدعاوى القانونية التي لا تزال قاصرة عن المعايير الدولية لمراعاة الأصول القانونية والشفافية، وإزاء الاعتقالات في صفوف الذين يسعون إلى ممارسة حقوقهم الأساسية وفرض أحكام قاسية عليهم، بما في ذلك في التيب وتسينجيانغ؛

"٢- تشجع الصين على السماح لآليات الأمم المتحدة، ولا سيما الأفرقة العاملة والمقررون الخاصون، بإجراء زيارات، وعلى اتخاذ خطوات إضافية للتعاون مع المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكول الملحق بالاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين؛

"٣- تدعو حكومة الصين، التي يجب الاعتراف بما تبذله من جهود لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للسكان، إلى إحراز تقدم جوهري في الإصلاحات التنظيمية لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وفقاً لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

١٩٢- وأدلى ممثل باكستان ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

١٩٣- وبمقتضى الفقرة ٢ من المادة ٦٥ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقدم ممثل الصين باقتراح يقضي بالألا تتخذ اللجنة إجراءً بشأن مشروع القرار.

١٩٤- وأدلى بيانات فيما يتعلق بالاقترح ممثلو الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وآيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، وباكستان، وزمبابوي، وسري لانكا، والسودان، وكوبا، والكونغو، وموريتانيا، واليابان.

١٩٥- وبناء على طلب ممثل الصين، أجري تصويت مسجل على الاقتراح، فأقر بأغلبية ٢٨ صوتاً مقابل ١٦ صوتاً وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، توغو، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غابون، قطر، كوبا، الكونغو، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المعارضون: أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، السويد، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: الأرجنتين، أرمينيا، أوغندا، باراغواي، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، شيلي، المكسيك.

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

١٩٦- في الجلسة ٥٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرضت ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) مشروع القرار E/CN.4/2004/L.34 المقدم من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وانضمت بيرو وتركيا في وقت لاحق إلى مقدمي مشروع القرار.

١٩٧- ونقحت ممثلة آيرلندا شفويًا مشروع القرار بإدخال فقرة جديدة على الديباجة تلي فقرتها الأولى، وتعديل الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرتين الفرعيتين ١(أ) و١(ز) من المنطوق، وإضافة فقرة جديدة بعد الفقرة ١ من المنطوق، وإعادة ترقيم الفقرات التالية تبعاً لذلك.

١٩٨- وأدلى بيانات فيما يتعلق بمشروع القرار ممثلو جمهورية كوريا، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمراقب عن ميانمار.

١٩٩- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٦١.

حالة حقوق الإنسان في السودان

٢٠٠- في الجلسة ٦٠ المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أدلى ممثلو آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، وباكستان، والبحرين، وكوبا بيانات فيما يتعلق بمشروع القرار E/CN.4/2004/L.36.

٢٠١- وفي الجلسة ٦١ المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وبعد اعتماد المقرر ١٢٨/٢٠٠٤ بشأن حالة حقوق الإنسان في السودان (انظر الفقرة ٤٨ أعلاه)، طلب الرئيس إلى اللجنة أن تنظر فيما إذا كان من الضروري اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن مشروع القرار.

٢٠٢- وفي صدد ذلك، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان، وعرض من جديد مشروع القرار E/CN.4/2004/L.36 المقدم من إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وآيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت

إلى مقدمي مشروع القرار أستراليا، وألبانيا، وبلغاريا، وبيرو، ورومانيا، وسويسرا، وكندا، وليختنشتاين، ومالطة، والنرويج، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يلي نص مشروع القرار:

"إن لجنة حقوق الإنسان،

"إذ تضع في اعتبارها أن السودان طرف في العديد من الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني،

"وإذ ترحب بمحادثات السلام الجارية في نيفاشا، في كينيا، قصد إبرام اتفاق سلام شامل ودائم وإذ تعرب عن إيمانها الراسخ بأن حقوق الإنسان ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق،

"وإذ ترحب أيضاً بالمحادثات التي بدأت في إنجمينا بين حكومة السودان وجماعات المتمردين من دارفور قصد التوصل إلى وقف لإطلاق النار في دارفور وإعادة الاستقرار إلى المنطقة،

"وإذ تعرب عن إيمانها الراسخ بأن تسوية النزاع الدائر في السودان تسوية سلمية، وهي مسؤولية كلا الطرفين في محادثات السلام، ستسهم إسهاماً كبيراً في احترام حقوق الإنسان في السودان،

"وإذ تعرب عن قلقها بشأن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في السودان والحالة المثيرة للجزع في دارفور، وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى حماية السكان المدنيين من آثار النزاع المسلح،

" ١ - ترحب بما يلي:

"(أ) التزام كل من حكومة السودان والجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان بمحادثات السلام وبالاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذه المحادثات في ماشاكوس ونيفاشا بكينيا، ولا سيما التأكيد على تجديد وقف أعمال القتال في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤؛

"(ب) إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بتطبيق القانون الإنساني الدولي؛

"(ج) التعاون الذي أبدته حكومة السودان مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبرنامج التعاون التقني مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛

"(د) التزام حكومة السودان بالقضاء على اختطاف النساء والأطفال، والنجاح المحرز حتى الآن، وتمويلها لأعمال لجنة القضاء على اختطاف النساء والأطفال؛

" ٢ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في دارفور، وبخاصة التقارير التي تشير إلى تعرض المدنيين للاعتداءات بصفة منتظمة، واستهداف القرى ومراكز المشردين داخلياً والمدنيين من جانب ميليشيا جنجويد، وإجلاء قبائل فور وزغاوة ومساليت، ضمن جماعات أخرى، عن قراها بالقوة، وعدم تقديم حكومة السودان الحماية والمساعدة الكافية إلى المدنيين، وانتشار اللجوء

إلى الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك العنف ضد الأطفال، كوسيلة من وسائل الحرب بما يشكل انتهاكاً لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

"٣- تعرب عن بالغ قلقها أيضاً إزاء:

"(أ) انتهاك حقوق المرأة والفتاة بطرق منها العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي وتشويه العضو التناسلي للأنثى والتمييز على الصعيد القانوني، بما فيه القانون العرفي، والصعيد العملي؛

"(ب) القيود المستمرة على حرية التفكير والوجدان والدين والمعتقد، مع ملاحظة حدوث بعض التحسن في العامين الماضيين؛

"(ج) القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات والتجمع والرأي والتعبير وعلى الحرية السياسية؛

"(د) حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز، والافتقار إلى سيادة القانون وممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة مثل قطع الأيدي والأرجل من خلاف؛

"(هـ) اختطاف الرجال والنساء والأطفال في السودان، بما في ذلك اختطاف الأطفال قصد تجنيدهم؛

"٤- تحث جميع الأطراف على إعلان وقف فوري لإطلاق النار في دارفور والسماح بوصول المساعدات الإنسانية فوراً إلى المشردين داخلياً وضمناً ووقف جميع الاعتداءات ضد المدنيين دون تأخير، والتوصل إلى تسوية سياسية للتراع؛

"٥- تطلب إلى حكومة السودان ما يلي:

"(أ) أن تقوم بدور فعال في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء السودان، في إطار محادثات السلام الجارية في نيفاشا وخارج هذا الإطار؛

"(ب) أن تكفل الوقف الفوري لجميع الاعتداءات التي يتعرض لها المدنيون في دارفور، وهي الاعتداءات التي أدت إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وإلى إخلاء مساحات كاملة في المنطقة من سكانها بالقوة، وأن توقف كل دعم، بما في ذلك توفير الإمدادات لمليشيا جنجويد، يؤدي إلى تفاقم حالة المشردين داخلياً الأشد خطورة في المنطقة؛

"(ج) أن تقدم الدعم اللازم إلى جميع الوكالات والمنظمات الإنسانية الدولية بغية ضمان الوصول الكامل والمأمون ودون عائق إلى دارفور وأجزاء السودان الأخرى قصد تقديم المساعدات الإنسانية إلى جميع المدنيين المحتاجين وأن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة وعملية شريان الحياة للسودان، كدليل آخر على تعزيز التقدم المحرز في عدد كبير من المناطق؛

"(د) أن تتخذ التدابير لمنع التوقيف والاحتجاز بصورة تعسفية والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بما في ذلك التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء السودان؛

"(هـ) أن تحترم وتعزز تمتع المرأة الكامل بجميع حقوق الإنسان وأن تتخذ تدابير خاصة لحماية النساء والأطفال من العنف الجنسي وسائر أشكال العنف؛

"٦- بحث الأطراف في محادثات السلام في نيفاشا على ما يلي:

"(أ) أن تواصل العمل من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل ودائم ينص على ضمانات لحقوق الإنسان؛

"(ب) أن تحترم وتحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية وأن تحترم القانون الإنساني الدولي احتراماً تاماً؛

"(ج) أن تكفل المشاركة الكاملة للمرأة، وأن تلبّي الاحتياجات الخاصة للمرأة والفتاة، في جميع مراحل حل النزاع، بما في ذلك العملية السلمية، وحفظ السلم، وبناء السلم؛

"(د) أن توقف تجنيد واستخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً؛

"(هـ) أن تكفل تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى العدالة؛

"٧- **تطلب إلى المجتمع الدولي:**

"(أ) أن يزيد دعمه للأنشطة الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني وأن يواصل مساندة العملية السلمية في السودان؛

"(ب) أن توسع نطاق عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الخرطوم بحيث يشمل القيام بدور في مجال الرصد يرمي إلى زيادة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني والمساعدة في بناء القدرات في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

"٨- **تقرر:**

"(أ) أن تعين مقررًا خاصًا معنيًا بحالة حقوق الإنسان في السودان لفترة سنة، وترجو منه تقديم تقرير مؤقت إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، وتقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين عن حالة حقوق الإنسان في السودان؛

"(ب) أن تطلب إلى الأمين العام توفير كل ما يلزم من مساعدة للمقرر الخاص لتمكينه من النهوض بولايته على أكمل وجه؛

"(ج) أن تنظر في المسألة في دورتها الحادية والستين في إطار البند نفسه من جدول الأعمال؛

"٩- توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

"إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠٤/... المؤرخ ... نيسان/أبريل ٢٠٠٤ يؤيد قرار اللجنة بتعيين مقرر خاص معني بحالة حقوق الإنسان في السودان لفترة سنة ورجاءها منه تقديم تقرير مؤقت إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، وتقرير إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين عن حالة حقوق الإنسان في السودان.

"كما يؤيد المجلس طلب اللجنة إلى الأمين العام توفير كل ما يلزم من مساعدة للمقرر الخاص لتمكينه من النهوض بولايته على أكمل وجه".

٢٠٣- وأدلى ممثل الكونغو ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٢٠٤- وبمقتضى المادة ٤٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، اقترح ممثل الكونغو إجراء مناقشة مشروع القرار.

٢٠٥- وأدلى كلٌّ من ممثلي كوبا ومصر ببيان أيد فيه ذلك الاقتراح.

٢٠٦- وأدلى كلٌّ من ممثلي هندوراس والولايات المتحدة الأمريكية ببيان عارض فيه ذلك الاقتراح.

٢٠٧- وأقرّ الاقتراح بأغلبية ٢٧ صوتاً مقابل ٧ أصوات وامتناع ١٩ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باكستان، البحرين، بوتان، بوركينافاسو، توغو، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غابون، قطر، كوبا، الكونغو، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المعارضون: أستراليا، باراغواي، بيرو، غواتيمالا، كوستاريكا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، البرازيل، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، فرنسا، كرواتيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليابان.

٢٠٨- وبعد إجراء التصويت، أدلى بيان تعليلاً لتصويته كل من ممثلي ألمانيا، والبرازيل، وسيراليون، وفرنسا، ومصر، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ونيجيريا.

(أ) مسألة حقوق الإنسان في قبرص

٢٠٩- في الجلسة ٥٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض الرئيس مشروع مقرر بشأن مسألة حقوق الإنسان في قبرص.

٢١٠- واعتمد مشروع المقرر بدون تصويت. وللاطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١٢٦/٢٠٠٤.

(ب) الإجراء المنشأ وفقاً لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د-٤٨) و ٣/٢٠٠٠

٢١١- نظرت اللجنة في البند ٩ (ب) من جدول الأعمال في ثلاث جلسات مغلقة عملاً بأحكام الفقرة ٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/٢٠٠٠ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وذلك في جلساتها ٢٣ و ٢٤ (الجزء المغلق) المعقودتين في ٢٦ آذار/مارس، وفي الجلسة ٣١ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. وكان معروضاً على اللجنة، وفقاً لما أعلنه الرئيس، حالة حقوق الإنسان في أوزبكستان وبوليفيا وجيبوتي وهندوراس كي تنظر فيها. كما أعلن الرئيس أن اللجنة قد قررت عدم مواصلة نظرها في حالة حقوق الإنسان في بوليفيا وجيبوتي وهندوراس. وقررت اللجنة أيضاً إبقاء حالة حقوق الإنسان في أوزبكستان قيد الاستعراض، وتعيين خبير مستقل يقدم إليها التقارير وفقاً للإجراء السري المنشأ وفقاً لقراري المجلس ١٥٠٣ (د-٤٨) و ٣/٢٠٠٠. وقررت اللجنة أيضاً إعلان المقرر المتعلق بباراغواي الذي كان معروضاً عليها بموجب الإجراء السري في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٠. وللاطلاع على النص، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١٠٣/٢٠٠٤.

٢١٢- وذكر الرئيس أعضاء اللجنة بأنه ينبغي لهم، وفقاً للفقرة ٩ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/٢٠٠٠، عدم الإشارة في المناقشة العلنية إلى ما يتخذ بمقتضى القرار المذكور من مقررات سرية أو إلى ما يتصل به من مواد سرية.

٢١٣- ووفقاً للمادة ٢١ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبعد التشاور مع المجموعات الإقليمية، سيقوم الرئيس بتسمية خمسة من أعضاء اللجنة ليعملوا بصفتهم الشخصية في الفريق العامل المعني بالحالات، المقرر أن يجتمع قبل انعقاد الدورة الحادية والستين للجنة في عام ٢٠٠٥.

الفصل العاشر

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢١٤- نظرت اللجنة في البند ١٠ من جدول الأعمال في جلستها ٢٥ و ٢٦ المعقودتين في ٢٩ آذار/مارس، وفي جلستها ٢٧ و ٢٨ المعقودتين في ٣٠ آذار/مارس، وفي جلستها ٢٩ المعقودة في ٣١ آذار/مارس، وفي جلستها ٥١ و ٥٢ المعقودتين في ١٦ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٤ و ٥٥ المعقودتين في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(١٥).

٢١٥- وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبة بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس.

٢١٦- وفي الجلسة ٢٥، المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، عرضت السيدة آن - ماري ليزين، الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقير المدقع، تقريرها (Add.1 و E/CN.4/2003/43) وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه ممثلو كل من آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، والجمهورية الدومينيكية، والسودان، والصين، والمراقب عن اليمن أسئلة إلى الخبيرة المستقلة فأجابت عليها في الجلسة ٢٦ المعقودة في اليوم نفسه.

٢١٧- وفي الجلسة ٢٦، المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، عرض السيد بيرناردز أندرو نيماوايا مودهو، الخبير المستقل المعني بآثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تقريره (Add.1 و Add.2 و E/CN.4/2004/47). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه ممثلا بوركينيا فاسو وكوبا، وكذلك المراقبان عن أوغندا وكينيا، أسئلة إلى الخبير المستقل فأجاب عليها.

٢١٨- وفي الجلسة نفسها، عرض السيد جان زيغلر، المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، تقريره (E/CN.4/2004/10) و Add.1 و Add.2). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، قام ممثلو كل من أستراليا وآيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، وباكستان، والبرازيل، وكوبا، ومصر، وموريتانيا، وكذلك المراقبون عن إسرائيل، وبنغلاديش، وسويسرا وفلسطين، وكندا، بتوجيه أسئلة إلى المقرر الخاص فأجاب عليها.

٢١٩- وفي الجلسة ٢٧ المعقودة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، قامت السيدة كاتارينا دي ألبوكيركيه، رئيسة-مقررة الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بالنظر في الخيارات المتعلقة بصياغة بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعرض تقرير الفريق العامل (E/CN.4/2004/44).

٢٢٠- وفي الجلسة نفسها، عرض السيد ميلون كوئاري، المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، تقريره (E/CN.4/2004/48 و Add.1-3). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه ممثل آيرلندا أسئلة إلى المقرر الخاص فأجاب عليها.

(١٥) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه.

٢٢١- وفي الجلسة نفسها أيضاً، عرضت السيدة فاطمة زهرة أوهاشي - فيسيلي، المقررة الخاصة المعنية بالآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان، تقريرها (E/CN.4/2004/46 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Add.2 و Add.3). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه ممثلاً كوبا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والمراقبان عن تركيا وكينيا أسئلة إلى المقررة الخاصة فأجابت عليها.

٢٢٢- وفي الجلسة ٢٧، أدلى ببيان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة، السيد بيرتراند رامشاران.

٢٢٣- وفي الجلسة ٢٨ المعقودة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، عرض السيد بول هنت، المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، تقريره (E/CN.4/2004/41 و Add.1 و Add.2). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، قام ممثلو كل من آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) وباكستان، والصين، وكوبا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك المراقبان عن سويسرا وكندا بتوجيه أسئلة إلى المقرر الخاص فأجاب عليها.

٢٢٤- وفي الجلسة نفسها، قامت السيدة كاتارينا توماشيفسكي، المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، بعرض تقريرها (E/CN.4/2004/45 و Add.1 و Add.2). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، قام ممثلو كل من آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) وباكستان والصين، وكوبا، وموريتانيا، وكذلك المراقبون عن تركيا وسويسرا، وكولومبيا، بتوجيه أسئلة إلى المقررة الخاصة فأجابت عليها.

٢٢٥- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة، السيد بيرتراند رامشاران.

٢٢٦- وفي المناقشة العامة للبند ١٠ من جدول الأعمال، أدلى أعضاء في اللجنة ومراقبون وممثلون لمنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق الثالث من هذا التقرير.

الآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان

٢٢٧- في الجلسة ٥١ المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض ممثل الكونغو مشروع القرار E/CN.4/2004/L.18، المقدم من بلده (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية). وفي وقت لاحق، انضمت إكوادور وبنما وكوبا ونيكاراغوا إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٢٨- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(١٦).

(١٦) انظر الحاشية ٢ في الفقرة ٤٥ من الفصل الثالث أعلاه.

٢٢٩- وأدى ممثل اليابان (بالنيابة أيضاً عن أستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية) بيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٢٣٠- وقبل إجراء التصويت، أدلت بيان تعليلاً لتصويتها ممثلة آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة).

٢٣١- وبناء على طلب ممثل اليابان، أجري تصويت مسجّل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٣٨ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً وامتناع عضوين عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس.

المعارضون: أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: أرمينيا، أوكرانيا.

٢٣٢- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١٧/٢٠٠٤.

آثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٣٣- في الجلسة ٥١ أيضاً، عرض ممثل كوبا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.23، المقدم من إثيوبيا، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوغندا، وبنغلاديش، وبوروندي، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزامبيا، وزمبابوي، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، والصين، وفيت نام، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، وكينيا، ومدغشقر، وموريتانيا، وموزامبيق، وميانمار، ونيجيريا، واليمن. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أنغولا، وأوروغواي، وباكستان، وبوتسوانا، وبوليفيا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكونغو، وماليزيا، وموريشيوس، ونيكاراغوا.

٢٣٤- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(١٧).

٢٣٥- وقبل إجراء التصويت، أدلى بيان تعليلاً لتصويته كلٌّ من ممثلة آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة)، وممثل هندوراس.

٢٣٦- وبناء على طلب ممثلة آيرلندا، (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٢٩ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باكستان، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غابون، غواتيمالا، كوبا، الكونغو، مصر، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس.

المعارضون: أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، جمهورية كوريا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: أرمينيا، أوكرانيا، باراغواي، البحرين، بيرو، شيلي، قطر، كوستاريكا، المكسيك، المملكة العربية السعودية.

٢٣٧- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١٨/٢٠٠٤.

الحق في الغذاء

٢٣٨- في الجلسة نفسها، عرض ممثل كوبا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.24، المقدم من إثيوبيا، وإريتريا، وإكوادور، وأندورا، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوتان، وبوروندي، وبيلاروس، وتوغو، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا، وزمبابوي، وسري لانكا، والسلفادور، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسويسرا، وسيراليون، والصين، وغينيا الاستوائية، وفتويلا، وفييت نام، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكوبا، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وماليزيا، ومدغشقر، والمكسيك، ومنغوليا، وموريتانيا، وموزامبيق، ونيبال، ونيجيريا، والهند، واليمن. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار ألمانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبوركينا فاسو، وبيرو، وتايلند، وتركيا، ورومانيا، وزامبيا، وسلوفينيا، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقطر، وكولومبيا، وليختنشتاين، ومصر، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، واليونان.

٢٣٩- ونقح ممثل كوبا شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة ٩ منه.

٢٤٠- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(١٨).

٢٤١- وأدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان تعليلاً لتصويته قبل إجراء التصويت.

٢٤٢- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، فاعتمد بأغلبية ٥١ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع عضو واحد عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: أستراليا.

٢٤٣- وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١٩/٢٠٠٤.

تعزيز تمتع الجميع بالحقوق الثقافية واحترام مختلف الهويات الثقافية

٢٤٤- في الجلسة ٥١، عرض ممثل كوبا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.25، المقدم من إيران (جمهورية - الإسلامية)، وبنغلاديش، وبنما، وبيرو، وتوغو، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزيمبابوي، والسودان، والصين، وفييت نام، والكاميرون، وكوبا، والكونغو، وكينيا، وموزامبيق، ونيكاراغوا. وانضمت بوليفيا في وقت لاحق إلى مقدمي مشروع القرار.

٢٤٥- ونقح ممثل كوبا شفويًا مشروع القرار بإدراج فقرة جديدة بعد الفقرة ١١ وإعادة ترقيم الفقرات التالية تبعاً لذلك.

٢٤٦- واقترحت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية تعديل مشروع القرار بحذف الفقرات ١٧ إلى ١٩ منه.

٢٤٧- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على التعديل القاضي بحذف الفقرات الثلاث، فرفض بأغلبية ٢٩ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، جمهورية كوريا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، كوبا، الكونغو، المكسيك، نيبال، نيجيريا، الهند.

المتنعون: أرمينيا، البحرين، قطر، كوستاريكا، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، هندوراس.

٢٤٨- وقبل إجراء التصويت، أدلى بيان تعليلاً لتصويته كلٌّ من ممثلي أستراليا وآيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة).

٢٤٩- وبناءً على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويّاً، فاعتمد بأغلبية ٣٨ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع ١٤ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، جمهورية كوريا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

٢٥٠- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٢٠.

السكن اللائق كعنصر من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي مناسب

٢٥١- في الجلسة ٥١ أيضا، عرض المراقب عن فنلندا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.27/Rev.1، المقدم من إسبانيا، وألبانيا، وألمانيا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وبوليفيا، وتايلند، وتونس، وتيمور ليشتي، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدايمرك، ورومانيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، وصربيا والجبل الأسود، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، والكاميرون، وكرواتيا، ولكسمبرغ، والمكسيك، والنمسا، ونيكاراغوا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أوروغواي، والبوسنة والهرسك، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وليختنشتاين، وهولندا.

٢٥٢- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٢١.

حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد

٢٥٣- في الجلسة نفسها، عرض المراقب عن ماليزيا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.30، المقدم من بلده (نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز والصين). وانضمت إلى مقدمي مشروع القرار في وقت لاحق أرمينيا وأوروغواي وغواتيمالا.

٢٥٤- وبناءً على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٣٦ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، قطر، كوبا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المعارضون: أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: جمهورية كوريا، كوستاريكا، هندوراس.

٢٥٥- وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٢٢.

حقوق الإنسان والفقير المدقع

٢٥٦- في الجلسة ٥١، عرض ممثل فرنسا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.32، المقدم من إكوادور، وأندورا، وآيسلندا، وبلجيكا، وبلغاريا، وبيرو، وتايلند، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، والدايمرك، ورومانيا،

وسان مارينو، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، والصين، وفرنسا، وفنزويلا، وكرواتيا، وكندا، ولكسمبرغ، والمكسيك، وموناكو، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إثيوبيا، والأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبنغلاديش، وبوتان، وبوركينا فاسو، وبوليفيا، وتوغو، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وسري لانكا، وصربيا والجبل الأسود، وغابون، وغواتيمالا، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وكازاخستان، وكوستاريكا، وكولومبيا، ومالطة، ومالي، ومدغشقر، والمغرب، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس.

٢٥٧- ونقح ممثل فرنسا شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة ١٠ (هـ) منه.

٢٥٨- وأدى كل من ممثلي بوركينا فاسو، والسودان بيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٢٥٩- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(١٩).

٢٦٠- واعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، دون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٣/٢٠٠٤.

العولمة وآثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

٢٦١- في الجلسة ٥١ أيضاً، عرض ممثل الصين مشروع القرار E/CN.4/2004/L.35، المقدم من إكوادور، وتايلند، وجنوب أفريقيا، والصين (نيابة عن مجموعة الدول المتشابهة المواقف)، وكينيا، والمملكة العربية السعودية. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إثيوبيا، وأذربيجان، وبوليفيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والسنغال، ومالي، ومدغشقر، ونيكاراغوا.

٢٦٢- وأدى ممثل اليابان بيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٢٦٣- وقبل إجراء التصويت، أدى بيان تعليلاً لتصويته ممثل آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة).

٢٦٤- وبناءً على طلب ممثل اليابان، أجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٣٨ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس.

المعارضون: أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، جمهورية كوريا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: لا أحد.

٢٦٥ - وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٢٤.

مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إقرار هذه الحقوق

٢٦٦ - في الجلسة ذاتها، عرض المراقب عن البرتغال مشروع القرار E/CN.4/2004/L.38 المقدم من إسبانيا، وإكوادور، وألمانيا، وأندورا، وأنغولا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، وتونس، وتيمور - ليشتي، والجزائر، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفنلندا، وكرواتيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، والمكسيك، والنرويج، والنمسا. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أرمينيا، وأوكرانيا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والسنغال، وصربيا والجبل الأسود، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وقبرص، والكاميرون، وكوستاريكا، ولاتفيا، ومالطة، والمغرب، وموزامبيق، وموناكو، ونيكاراغوا، واليونان.

٢٦٧ - وعرض ممثل المملكة العربية السعودية التعديل (E/CN.4/2004/L.67) الذي اقترحت بلده إدخاله على مشروع القرار.

٢٦٨ - وأجرى ممثل باكستان تعديلاً شفوياً للتعديل بإدخال تعديلات على الفقرة ١٤ (ج) من مشروع القرار.

٢٦٩ - ونقح ممثل أستراليا شفوياً مشروع القرار بتعديل الفقرة ١٣ منه.

٢٧٠ - وأجرى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية تعديلاً شفوياً لمشروع القرار بحذف الفقرة ١٤ منه.

٢٧١ - وأدلى ممثلو الأرجنتين، وأستراليا، وألمانيا، وجنوب أفريقيا، وكوبا، ومصر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية ببيانات فيما يتعلق بمشروع القرار والتعديلات المقترحة.

٢٧٢- وفي الجلسة ٥٢ المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أدلى ممثلو باكستان، وشيلي، وكوبا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، والهند بيانات فيما يتعلق بمشروع القرار والتعديلات المقترحة.

٢٧٣- وفيما يتعلق بمحذف الفقرة ١٤ من مشروع القرار، طلب ممثل باكستان إجراء تصويت مسجل ومنفصل على كل فقرة فرعية.

٢٧٤- وأبقى على الفقرة ١٤ (أ) من مشروع القرار بأغلبية ٤٩ صوتاً مقابل صوتين وامتناع عضوين عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: الاتحاد الروسي، إندونيسيا.

٢٧٥- وأبقى على الفقرة ١٤ (ب) من مشروع القرار بأغلبية ٥١ صوتاً مقابل صوتين. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: لا أحد.

٢٧٦- وأبقى على الفقرة ١٤ (ج) من مشروع القرار بأغلبية ٤٤ صوتاً مقابل ٩ أصوات. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البحرين، البرازيل، بوركينافاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سوازيلند، السودان، السويد، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: أستراليا، باكستان، بوتان، سري لانكا، سيراليون، المملكة العربية السعودية، نيبال، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: لا أحد.

٢٧٧- وأبقى على الفقرة ١٤ (د) بأغلبية ٢٧ صوتاً مقابل ٢٣ صوتاً وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بوركينافاسو، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، سوازيلند، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان

المعارضون: إثيوبيا، إريتريا، أستراليا، أوغندا، باكستان، البحرين، بوتان، توغو، زمبابوي، سري لانكا، السودان، سيراليون، الصين، قطر، كوبا، الكونغو، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: إندونيسيا، جنوب أفريقيا، غابون.

٢٧٨- وأبقى على الفقرة ١٤ (هـ) بأغلبية ٤٠ صوتاً مقابل ٨ أصوات وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بوركينافاسو، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سوازيلند، السودان، السويد، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: أستراليا، البحرين، بوتان، سري لانكا، مصر، المملكة العربية السعودية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: إندونيسيا، باكستان، توغو، سيراليون، نيبال.

٢٧٩- وأدى ممثلو آيرلندا، وباكستان، وجنوب أفريقيا، وكوبا بيانات فيما يتعلق بمشروع القرار والتعديلات المقترحة.

٢٨٠- وفي الجلسة ذاتها، اقترح الرئيس، بموجب المادة ٤٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إرجاء المناقشة بشأن الاقتراحات لمدة أربع وعشرين ساعة.

٢٨١- وفي الجلسة ٥٤ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، نظرت اللجنة في تعديل جديد قدمته المملكة العربية السعودية (E/CN.4/2004/L.67/Add.1).

٢٨٢- وبناء على طلب ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، أُجري تصويت مسجل على هذا التعديل، فرفض بأغلبية ٢٦ صوتاً مقابل ٢٥ صوتاً وامتناع عضوين عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، باكستان، البحرين، بوتان، توغو، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غابون، قطر، كوبا، الكونغو، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المعارضون: الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: إندونيسيا، بوركينا فاسو.

٢٨٣- وبناء على طلب ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، أُجري تصويت مسجل على التعديل الشفوي المقترح والقاضي بتعديل الفقرة ١٣، فرفض بأغلبية ٣٦ صوتاً مقابل ١٠ أصوات وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: إثيوبيا، أستراليا، إندونيسيا، باكستان، البحرين، بوتان، السودان، المملكة العربية السعودية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بوركينا فاسو، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السويد، سيراليون، شيلي، غابون، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المتنعون: إريتريا، توغو، الصين، قطر، مصر، موريتانيا، نيبال.

٢٨٤- وبناء على طلب ممثل أستراليا، أُجري تصويت مسجّل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٤٨ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: لا أحد.

المتنعون: أستراليا، البحرين، قطر، المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٨٥- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٢٠).

٢٨٦- وأدى ممثلو الاتحاد الروسي وباكستان والهند بيانات تعليلاً لتصويتهم بعد إجراء التصويت.

٢٨٧- وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٩/٢٠٠٤.

الحق في التعليم

٢٨٨- في الجلسة ٥٢، عرض المراقب عن البرتغال مشروع القرار E/CN.4/2004/L.39، المقدم من الأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وألمانيا، وأندورا، وأنغولا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، وبولندا، وتايلند، وتونس، وتيمور - ليشتي، والجمهورية التشيكية، والدايمرك، وسان مارينو، وسلوفاكيا، والسويد، وسويسرا، وغواتيمالا، وفنزويلا، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أرمينيا، وإستونيا، وألبانيا، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا، وبيرو، والجزائر، وجمهورية ترازيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، ورومانيا، وزامبيا، وسلوفينيا، والسنغال، وشيلي، وصربيا والجبل الأسود، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفيت نام، وقبرص، وكازاخستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ومالطة، ومالي، ومدغشقر، والمغرب، وموزامبيق، وموناكو، ونيجيريا، والهند، وهندوراس، واليابان، واليونان.

٢٨٩- ونفّح المراقب عن البرتغال شفويًا مشروع القرار بإدراج فقرة فرعية جديدة (ف) في الفقرة ٧.

٢٩٠- وأدلى ممثل الهند ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٢٩١- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٢١).

٢٩٢- واعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، دون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٥/٢٠٠٤.

إتاحة إمكانية التداوي في سياق جوائح كفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل والملاريا

٢٩٣- في الجلسة ذاتها، عرض ممثل البرازيل مشروع القرار E/CN.4/2004/L.40، المقدم من الأرجنتين، وإكوادور، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، وفنزويلا، وكوبا، ولكسمبرغ، وهندوراس. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إثيوبيا، وأرمينيا، وأستراليا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأنغولا، وأوروغواي، وآيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا، وتايلند، وتركيا، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وزامبيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا والجبل الأسود، والصين، وغابون، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومالي، ومدغشقر، والمكسيك، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهولندا، واليونان.

٢٩٤- وأدخل ممثل البرازيل تنقيحاً شفويًا على مشروع القرار بحذف الجزء الثاني من الفقرة التاسعة عشرة من الديباجة، ونصها كالتالي:

"وذلك بغية التمكين من الاستخدام الفعال للترخيص الإلزامي بموجب اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في البلدان التي ليس لديها ما لا يكفي من القدرات الصناعية في قطاع المستحضرات الصيدلانية، لا سيما البلدان المتبلاة بمشاكل الصحة العامة الناشئة بخاصة عن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والسل، والملاريا، وغيرها من الأوبئة".

٢٩٥- وعدّل ممثل الولايات المتحدة الأمريكية شفويًا مشروع القرار، بإعادة صياغة الفقرتين الأولى والثانية من الديباجة، بحيث يكون نصهما كالتالي:

"إذ تعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامات الدول الأطراف المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

"وإذ تعيد أيضاً تأكيد أن حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه هو حق من حقوق الإنسان يتم إعماله تدريجياً،"

٢٩٦- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على تعديل الفقرة الأولى من الديباجة، فرفض التعديل بأغلبية ٤٥ صوتاً مقابل ٥ أصوات وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: البحرين، قطر، مصر، موريتانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا.

المتنعون: باكستان، المملكة العربية السعودية، اليابان.

٢٩٧- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على تعديل الفقرة الثانية من الديباجة، فرفض التعديل بأغلبية ٤٦ صوتاً مقابل صوتين وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: مصر، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا.

المتنعون: باكستان، البحرين، قطر، المملكة العربية السعودية، اليابان.

٢٩٨- واعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، دون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٢٦.

حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه

٢٩٩- في الجلسة ٥٢، عرض ممثل البرازيل مشروع القرار E/CN.4/2004/L.41 المقدم من إكوادور، وباراغواي، والبرازيل، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وسويسرا، وكوبا، وهندوراس. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأنغولا، وأوروغواي، وآيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وبوليفيا، وتايلند، وتركيا، والجزائر، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والدانمرك، وزامبيا، وسلوفينيا، والسويد، والصين، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفتزويلا، وفنلندا، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، ومدغشقر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

٣٠٠- ونقح ممثل البرازيل شفويا مشروع القرار بتعديل الفقرة ١٦ منه.

٣٠١- وعدّل ممثل الولايات المتحدة الأمريكية شفويا مشروع القرار، بحذف الفقرتين الأولى والثانية من ديباجته والفقرتين ١٢ و١٤ من منطوقه.

٣٠٢- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجّل على اقتراح حذف الفقرتين الأولى والثانية من ديباجة مشروع القرار والفقرة ١٢ من منطوقه، فرفض الاقتراح بأغلبية ٤٩ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا.

الممتنعون: البحرين، المملكة العربية السعودية، اليابان.

٣٠٣- وأدلت كل من ممثلي السودان ومصر ببيان تعليلاً لتصويتها قبل إجراء التصويت.

٣٠٤- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجّل على اقتراح حذف الفقرة ١٤ من مشروع القرار، فرفض الاقتراح بأغلبية ٣٦ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، البحرين، توغو، سوازيلند، السودان، قطر، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بوتان، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا.

المتنعون: باكستان، بوركينافاسو، غابون، اليابان.

٣٠٥- وبناءً على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويًا، فاعتمد بأغلبية ٥٢ صوتاً مقابل صوت واحد. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: لا أحد.

٣٠٦- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٢٢).

٣٠٧- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٧/٢٠٠٤.

حظر الإخلاء القسري

٣٠٨- في الجلسة ٥٢ أيضاً، عرض ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية التعديل (E/CN.4/2004/L.26) على مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بأن تعتمده اللجنة

(انظر E/CN.4/2004/2-E/CN.4/Sub.2/2003/43، الفصل الأول، الفرع ألف) المقدم من ألمانيا، وآيرلندا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وهولندا. وفي وقت لاحق، انضمت أرمينيا، وإيطاليا، وفرنسا، وفنلندا إلى مقدمي مشروع القرار. وتمثل التعديل في الاستعاضة عن الفقرة ١ من مشروع القرار بنص جديد.

٣٠٩- واقترح ممثل الهند تعديل مشروع القرار بحذف الفقرة ٨ وإعادة صياغة الفقرة ٩.

٣١٠- واقترح ممثل أستراليا كذلك تعديل مشروع القرار بحذف الفقرتين ٤ و ٧ منه.

٣١١- واعتمدت التعديلات التي اقترحتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والهند، دون تصويت.

٣١٢- وبناء على طلب ممثل كوبا، أُجري تصويت مسجل على اقتراح حذف الفقرتين ٤ و ٧ من مشروع القرار، فرفض الاقتراح بأغلبية ٣٦ صوتاً مقابل ٥ أصوات وامتناع ١٢ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: أستراليا، غواتيمالا، كوستاريكا، المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باكستان، بوركينا فاسو، توغو، جمهورية كوريا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، فرنسا، كرواتيا، كوبا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المتنعون: الأرجنتين، إندونيسيا، باراغواي، البحرين، البرازيل، بوتان، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، قطر، نيبال، الهند.

٣١٣- وبناء على طلب ممثل أستراليا، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار بصيغته المعدلة. فاعتمد بأغلبية ٤٥ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، جمهورية كوريا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: الأرجنتين، أستراليا، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، غواتيمالا، كوستاريكا، المملكة العربية السعودية.

٣١٤ - وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٢٨.

الفساد وأثره على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٣١٥ - في الجلسة ذاتها، نظرت اللجنة في مشروع المقرر ١ الذي أوصت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بأن تعتمد اللجنة (انظر E/CN.4/2004/2-E/CN.4/Sub.2/2003/43، الفصل الأول، الفرع باء).

٣١٦ - واعتمد مشروع المقرر بدون تصويت. وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١٠٦/٢٠٠٤.

العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

٣١٧ - في الجلسة ٥٢، نظرت اللجنة في مشروع المقرر ١٤ الذي أوصت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بأن تعتمد اللجنة (انظر E/CN.4/2004/2-E/CN.4/Sub.2/2003/43، الفصل الأول، الفرع باء).

٣١٨ - وأدلى ممثل كوبا ببيان تعليلاً لتصويته قبل إجراء التصويت.

٣١٩ - وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع المقرر، فاعتمد بأغلبية ٥١ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: لا أحد.

المتنعون: أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية.

٣٢٠ - وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١٠٧/٢٠٠٤.

الفصل الحادي عشر

الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل:

- (أ) التعذيب والاحتجاز؛
- (ب) حالات الاختفاء والإعدام بإجراءات موجزة؛
- (ج) حرية التعبير؛
- (د) استقلال القضاء، وإقامة العدل، والإفلات من العقاب؛
- (هـ) التعصب الديني؛
- (و) حالات الطوارئ؛
- (ز) الاستكاف الضميري من الخدمة العسكرية

٣٢١- نظرت اللجنة في البند ١١ من جدول الأعمال في جلستها ٢٧ المعقودة في ٣٠ آذار/مارس، وفي جلستها ٣٠ المعقودة في ٣١ آذار/مارس، وفي جلستها ٣٢ و ٣٣ المعقودتين في ١ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٣٤ و ٣٥ المعقودتين في ٢ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٤ و ٥٥ المعقودتين في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(٢٣).

٣٢٢- وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ١١ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبةً بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس.

٣٢٣- وفي الجلسة ٢٧ المعقودة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤، عرض السيد ديغو غارسيا - سايان، رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، تقرير الفريق العامل (E/CN.4/2004/58).

٣٢٤- وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان السيد بيرتراند رامشاران، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة.

٣٢٥- وفي الجلسة ٣٠ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، عرضت السيدة أسماء جاهانجير، المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً تقريرها (E/CN.4/2004/7 و Corr.1 و Add.1 و Add.2، و Corr.1 و Add.3). وفي أثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه ممثلًا آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) وباكستان، والمراقبون عن جامايكا، وسويسرا، وكندا أسئلة إلى المقررة الخاصة فأجابت عنها.

(٢٣) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه.

٣٢٦- وفي الجلسة نفسها، عرضت السيدة ليلي زروق، رئيسة - مقررة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، تقرير الفريق العامل (E/CN.4/2004/3 و Add.1 و Corr.1 و Add.2 و Corr.1 و Add.3). وفي أثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه ممثلو كل من آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، والصين، وكوبا، والمراقب عن كندا أسئلة إلى رئيسة - مقررة الفريق العامل فأجاب عنها.

٣٢٧- وفي الجلسة ذاتها أيضا، قام السيد ثيو فان بوفن، المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بعرض تقريره (E/CN.4/2004/56 و Add.1-3). وفي أثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه ممثل كوبا والمراقبان عن سويسرا وكندا أسئلة إلى المقرر الخاص فأجاب عنها.

٣٢٨- وفي الجلسة ٣٠، عرض السيد إيفان توشيفسكي، عضو مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، تقرير الأمين العام عن عمليات الصندوق (E/CN.4/2004/53 و Add.1).

٣٢٩- وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة، السيد بيرتراند رامشاران.

٣٣٠- وفي الجلسة ٣٢، المعقودة في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض السيد لياندر ديسوي، المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين تقريره (E/CN.4/2004/60 و Add.1). وفي أثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه ممثلو كل من الأرجنتين وآيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) وباكستان أسئلة إلى المقرر الخاص فأجاب عنها.

٣٣١- وفي الجلسة ٣٢ أيضا، قام السيد بيرنارد كسيدجيان، رئيس - مقرر الفريق العامل بين الدورات المفتوح العضوية المكلف بمهمة صياغة مشروع صك ناظم ملزم قانونياً من أجل حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، بعرض تقرير الفريق العامل (E/CN.4/2004/59).

٣٣٢- وفي الجلسة ذاتها، قام السيد أمببي ليغابو، المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، بعرض تقريره (E/CN.4/2004/62 و Add.1-4). وفي أثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه ممثلو كل من آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، وباكستان، وكوبا، والمراقبون عن جمهورية إيران الإسلامية، وسويسرا، وفتزويلا، وكندا، وكوت ديفوار، وكولومبيا أسئلة إلى المقرر الخاص فأجاب عنها.

٣٣٣- وفي الجلسة ٣٤ المعقودة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض السيد عبد الفتاح عمرو، المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، تقريره (E/CN.4/2004/63 و Add.1 و Add.2).

٣٣٤- وفي المناقشة العامة للند ١١ من جدول الأعمال، أدلى أعضاء في اللجنة، ومراقبون، وممثلون لمنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق الثالث من هذا التقرير.

دعم دور المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات والترتيبات في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها

٣٣٥- في الجلسة ٥٤ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض المراقب عن رومانيا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.42 المقدم من الأرجنتين، وأستراليا، وألبانيا، وألمانيا، وآيسلندا، وباراغواي، وبلغاريا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وسان مارينو، والسلفادور،

وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، وصربيا والجبل الأسود، وقبرص، وكندا، وكوستاريكا، وليتوانيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ومنغوليا، والنرويج، ونيبال، ونيوزيلندا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أرمينيا، وإسبانيا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوروغواي، وآيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، وتشاد، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، والدانمرك، ورواندا، وسلوفاكيا، والسنغال، والسويد، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، والفلبين، وفترويل، وفنلندا، وقطر، وكرواتيا، وكولومبيا، وكينيا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، ومالطة، ومالي، والنمسا، ونيكاراغوا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان.

٣٣٦- وأدى ممثلو كل من بيرو، وشيلي، والصين، وكوبا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية بيانات فيما يتعلق بمشروع القرار.

٣٣٧- وبناء على طلب ممثل كوبا، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٤٥ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوركينا فاسو، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السويد، سيراليون، شيلي، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: لا أحد.

المتنعون: بوتان، توغو، زيمبابوي، سوازيلند، السودان، الصين، كوبا، المملكة العربية السعودية.

٣٣٨- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٣٠/٢٠٠٤.

تعزيز المشاركة الشعبية والإنصاف والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز بوصفها أسسا جوهرية للديمقراطية

٣٣٩- في الجلسة ٥٤ أيضا، عرض ممثل كوبا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.44 المقدم من إثيوبيا، وإريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وبنما، وبوتسوانا، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية أفريقيا، ورواندا، وزيمبابوي، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، والصين، وغينيا الاستوائية، وفييت نام، والكاميرون، وكوبا، والكونغو، وكينيا، ونيجيريا. وفي وقت لاحق، انضمت فترويل، ومدغشقر، وموريتانيا، ونيكاراغوا إلى مقدمي مشروع القرار.

٣٤٠- وأبلغ الرئيس اللجنة أن التعديل (E/CN.4/2004/L.64) المدخل على مشروع القرار والمقدم من بيرو ورومانيا قد تم سحبه.

٣٤١- وقبل إجراء التصويت، أدلى بيان تعليلاً لتصويته كل من ممثلي آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة)، والبرازيل، وغواتيمالا.

٣٤٢- وبناء على طلب ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، أجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٢٨ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً وامتناع ١١ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غابون، قطر، كوبا، الكونغو، مصر، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المعارضون: أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، جمهورية كوريا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: الأرجنتين، أرمينيا، باراغواي، بيرو، شيلي، غواتيمالا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة العربية السعودية، هندوراس، اليابان.

٢٤٣- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٣١/٢٠٠٤.

نزاهة النظام القضائي

٣٤٤- في الجلسة ذاتها أيضاً، عرض ممثل الاتحاد الروسي مشروع القرار E/CN.4/2004/L.45 المقدم من بلده. وانضمت إليه في وقت لاحق بيلاروس ونيكاراغوا.

٣٤٥- ونقح ممثل الاتحاد الروسي شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة ٧ منه.

٣٤٦- وأدلى كلٌّ من ممثلي الهند والولايات المتحدة الأمريكية ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٣٤٧- واعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، دون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٣٢/٢٠٠٤.

استقلال ونزاهة القضاء والمخلفين والخبراء القضائيين واستقلال المحامين

٣٤٨- في الجلسة ٥٤، عرض ممثل هنغاريا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.52 المقدم من الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأوروغواي، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا، والحبيل الأسود، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، ولبنان، ومالطة، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليونان. وفي

وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إكوادور، وأندورا، والبرازيل، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والدايمرك، وسري لانكا، وشيلي، وغينيا الاستوائية، وليختنشتاين، ومدغشقر، والنرويج، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

٣٤٩- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٢٤).

٣٥٠- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٣٣/٢٠٠٤.

الحق في الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية

٣٥١- في الجلسة ذاتها، عرض ممثل شيلي مشروع القرار E/CN.4/2004/L.53 المقدم من الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وإكوادور، وألمانيا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، وبلجيكا، وبنما، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، والدايمرك، وسلوفينيا، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وغواتيمالا، وفتزويلا، وفنلندا، وقبرص، وكندا، ولكسمبرغ، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، وهولندا، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أوروغواي، وأيرلندا، والبرتغال، والجمهورية التشيكية، والسويد، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية

٣٥٢- وأدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٣٥٣- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٣٤/٢٠٠٤.

الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية

٣٥٤- في الجلسة ٥٤ أيضاً، عرض ممثل كرواتيا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.54 المقدم من الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وألبانيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدايمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وصربيا والجبل الأسود، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار الجمهورية الدومينيكية، والسويد، ولاتفيا، ونيكاراغوا.

(٢٤) انظر الحاشية ٢ في الفقرة ٤٥ من الفصل الثالث أعلاه.

٣٥٥ - وأدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٣٥٦ - واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٣٥/٢٠٠٤.

القضاء على جميع أشكال التعصب الديني

٣٥٧ - في الجلسة ذاتها، عرض ممثل هولندا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.55 المقدم من إثيوبيا، والأرجنتين، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وأوغندا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبوركينا فاسو، وبولندا، وبيرو، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية ترازيا المتحدة، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنزويلا، وفنلندا، وقبرص، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، ولبنان، وليختنشتاين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وموزامبيق، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وأوكرانيا، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وتيمور-ليشتي، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والسلفادور، وسيراليون، وصربيا والجبل الأسود، وغينيا الاستوائية، والفلبين، وكازاخستان، وكولومبيا، ومالطة، وموريشيوس، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس، واليابان. ثم انسحبت من قائمة مقدمي مشروع القرار الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، والهند.

٣٥٨ - وعرض ممثل الأرجنتين (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي) التعديل (E/CN.4/2004/L.111) المقترح إدخاله على مشروع القرار، والمقدم من بلده.

٣٥٩ - وأدلى كلٌّ من ممثلي باكستان (نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي)، والهند ببيان فيما يتعلق بالمقترحات المقدمة.

٣٦٠ - ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٢٥).

٣٦١ - واعتمد مشروع القرار بالصيغة التي نقح بها في التعديل المقترح (E/CN.4/2004/L.111)، دون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٣٦/٢٠٠٤.

حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً

٣٦٢- في الجلسة ٥٤، عرضت ممثلة السويد مشروع القرار E/CN.4/2004/L.56/Rev.1 المقدم من أرمينيا، وإسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار الأرجنتين، وأستراليا، وإكوادور، وأوكرانيا، والبرازيل، والبرتغال، وبيرو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجنوب أفريقيا، وسوازيلند، وصربيا والجبل الأسود، وغينيا الاستوائية، وفنزويلا، وقبرص، ولاتفيا، ومدغشقر، ونيكاراغوا.

٣٦٣- وأدى بيان فيما يتعلق بمشروع القرار كل من ممثلة آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة)، وممثل باكستان.

٣٦٤- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ووجه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٢٦).

٣٦٥- وأدلت ممثلة السويد ببيان تعليلاً لتصويتها قبل إجراء التصويت.

٣٦٦- وبناء على طلب ممثل باكستان، أجري تصويت منفصل ومسجل على الفقرة ٦ من مشروع القرار، فاعتمدت بأغلبية ٣٠ صوتاً مقابل ٧ أصوات وامتناع ١٤ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، البرازيل، بوتان، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، سري لانكا، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيبال، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: إندونيسيا، باكستان، البحرين، السودان، قطر، مصر، المملكة العربية السعودية.

المتنعون: الاتحاد الروسي، إريتريا، أوغندا، باراغواي، بوركينافاسو، توغو، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سوازيلند، سيراليون، الصين، غابون، الكونغو، نيجيريا.

٣٦٧- وأدى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان تعليلاً لتصويته قبل إجراء التصويت.

٣٦٨- وبناء على طلب ممثل باكستان، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٣٩ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع ١٢ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، أستراليا، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بوتان، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سوازيلند، السويد، شيلي، غابون، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: لا أحد.

المتنعون: إندونيسيا، باكستان، البحرين، بوركينا فاسو، توغو، زيمبابوي، السودان، سيراليون، الصين، قطر، المملكة العربية السعودية، مصر.

٣٦٩- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٣٧/٢٠٠٤.

التعارض بين الديمقراطية والعنصرية

٣٧٠- في الجلسة ذاتها، عرض ممثل البرازيل مشروع القرار E/CN.4/2004/L.57 المقدم من الأرجنتين، وأوروغواي، والبرازيل، وتركيا، ورومانيا، والسلفادور، وشيلي، والصين، وغواتيمالا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والهند. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وإسبانيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وآيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وجمهورية كوريا، وسري لانكا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفتزويلا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وموناكو، والولايات المتحدة الأمريكية.

٣٧١- وأدى ممثل شيلي بيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٣٧٢- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٣٨/٢٠٠٤.

الاحتجاز التعسفي

٣٧٣- في الجلسة ٥٤، عرض ممثل فرنسا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.58 المقدم من إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وآيسلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، ولكسمبرغ، ولتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار الأرجنتين، وأرمينيا، وإكوادور، وألبانيا، وأوكرانيا، وآيرلندا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبولندا، وبيرو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وشيلي، وصربيا والجبل الأسود،

وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وقبرص، وكرواتيا، وكوستاريكا، ولاتفيا، وليختنشتاين، ومدغشقر، والمغرب، والمكسيك، والنرويج، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

٣٧٤- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٢٧).

٣٧٥- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٣٩/٢٠٠٤.

حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

٣٧٦- في الجلسة ذاتها، عرض ممثل فرنسا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.59 المقدم من الأرجنتين، وإسبانيا، وإستونيا، وإكوادور، وأندورا، وأوروغواي، وآيسلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، وهنغاريا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أرمينيا، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وآيرلندا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبولندا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والسويد، وشيلي، وصربيا والجبل الأسود، وغينيا الاستوائية، وقبرص، وكرواتيا، وكوستاريكا، ولاتفيا، وليختنشتاين، ومدغشقر، والمغرب، والنرويج، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهولندا، واليابان.

٣٧٧- ونقح ممثل فرنسا شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة ٣ منه.

٣٧٨- وأدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٣٧٩- واعتمد مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويًا، دون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٤٠/٢٠٠٤.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٣٨٠- في الجلسة ذاتها أيضًا، عرض المراقب عن الدانمرك مشروع القرار E/CN.4/2004/L.61 المقدم من أرمينيا، وإسبانيا، وإستونيا، وإكوادور، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وآيرلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبنما، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، والكاميرون، وكرواتيا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار

الأرجنتين، وأستراليا، وألبانيا، وباراغواي، وبلجيكا، وبيرو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وشيلي، وصربيا والجلبل الأسود، وغينيا الاستوائية، وفتزويلا، وكولومبيا، والمغرب، وموريشيوس، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية.

٣٨١- ونقح المراقب عن الدائمك شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة ٢٧ منه.

٣٨٢- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ووجه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٢٨).

٣٨٣- واعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، دون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٤١/٢٠٠٤.

الحق في حرية الرأي والتعبير

٣٨٤- في الجلسة ٥٤، عرض المراقب عن كندا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.65 المقدم من أرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وأندورا، وأوروغواي، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أذربيجان، والأرجنتين، وإسرائيل، وإكوادور، وألمانيا، وأوكرانيا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجنوب أفريقيا، وشيلي، وصربيا والجلبل الأسود، وغابون، وغينيا الاستوائية، وفتزويلا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولافتيا، ومالطة، ومدغشقر، والمغرب، ونيجيريا، وهنغاريا.

٣٨٥- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ووجه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٢٩).

٣٨٦- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٤٢/٢٠٠٤.

حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، وبخاصة قضاء الأحداث

٣٨٧- في الجلسة ٥٤ أيضاً، عرض ممثل النمسا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.66 المقدم من إثيوبيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا،

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) المرجع نفسه.

وتركيا، وجورجيا، والدايمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وفنلندا، وقبرص، والكامبيرون، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أستراليا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود، وفرنسا، ولاتفيا، ومالطة، ونيكاراغوا، واليونان.

٣٨٨- وعدّل ممثل الولايات المتحدة الأمريكية شفويا مشروع القرار بحذف الفقرة ١١ منه.

٣٨٩- وبناء على طلب ممثل النمسا، أجري تصويت مسجل على التعديل المقترح، فرفض بأغلبية ٤٣ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، بوتان، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيبال، نيجيريا، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المتنعون: أوغندا، البحرين، بوركينا فاسو، غابون، قطر، مصر، الهند، هندوراس.

٣٩٠- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٤٣/٢٠٠٤.

حقوق الإنسان والإرهاب

٣٩١- في الجلسة ذاتها، عرض المراقب عن الجزائر مشروع القرار E/CN.4/2004/L.80 المقدم من الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإريتريا، وإندونيسيا، وأوغندا، وباكستان، وبنغلاديش، وتركيا، وتوغو، وتونس، والجزائر، وزمبابوي، وسري لانكا، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، والصين، وعمان، وغابون، وفيت نام، وقطر، وكوبا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، ومالي، ومدغشقر، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، ونيجيريا، والهند. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إكوادور، وغينيا الاستوائية، والفلبين، ومصر، ونيكاراغوا. وانسحبت عمان لاحقا من قائمة مقدمي مشروع القرار.

٣٩٢- وقبل إجراء التصويت، أدلى ببيانات تعليلا لتصويتهم ممثلو كل من الأرجنتين وآيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة)، وشيلي، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية.

٣٩٣- وبناء على طلب ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٣١ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باكستان، البحرين، بوتان، بوركينافاسو، برونو، توغو، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غابون، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس.

المعارضون: أستراليا، ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، جمهورية كوريا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: الأرجنتين، أرمينيا، أوكرانيا، باراغواي، البرازيل، الجمهورية الدومينيكية، شيلي، غواتيمالا.

٣٩٤- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٤٤/٢٠٠٤.

الإرهاب وحقوق الإنسان

٣٩٥- في الجلسة ذاتها أيضاً، عُرض على اللجنة مشروع المقرر ٤ الذي أوصت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بأن تعتمده اللجنة (انظر E/CN.4/2004/2-E/CN.4/Sub.2/2003/43، الفصل الأول، الفرع باء).

٣٩٦- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع المقرر، فاعتمد بأغلبية ٣٨ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، برونو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس.

المعارضون: أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، جمهورية كوريا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: لا أحد.

٣٩٧- وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١٠٩/٢٠٠٤.

الفصل الثاني عشر

إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الذي يراعي نوع الجنس:

(أ) العنف ضد المرأة

٣٩٨- نظرت اللجنة في البند ١٢ من جدول الأعمال في جلستها ٣٥ المعقودة في ٢ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٣٦ و ٣٧ المعقودتين في ٥ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٣٨ المعقودة في ٦ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٥ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٦ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.^(٣٠)

٣٩٩- وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ١٢ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبةً بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس.

٤٠٠- وفي الجلسة ٣٥ المعقودة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أدلت السيدة آيسي فيريدي آكار، رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ببيان.

٤٠١- وفي الجلسة ٣٦ المعقودة في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قامت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، السيدة ياكين إرتورك، بعرض تقريرها (E/CN.4/2004/66 و Add.1 و Add.2). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، قام ممثلو كل من آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وإستونيا، وألبانيا، وآيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وصربيا والجبل الأسود، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا) وباكستان، وغواتيمالا، وكوبا، والمراقبون عن السلفادور، وسويسرا، وكندا بتوجيه أسئلة إلى المقررة الخاصة فردّت عليها.

٤٠٢- وفي الجلسة نفسها، أدلت رئيسة لجنة وضع المرأة، السيدة كيونغ-وا- كانغ، ببيان.

٤٠٣- وفي المناقشة العامة للبند ١٢ من جدول الأعمال، أدلى أعضاء في اللجنة ومراقبون وممثلون لمنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق الثالث من هذا التقرير.

إدماج حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٤٠٤- في الجلسة ٥٥ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض ممثل شيلي مشروع المقرر E/CN.4/2004/L.46 المقدم من بلده. وفي وقت لاحق، انضمت إلى الدولة المقدمة لمشروع القرار إكوادور، وألبانيا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، وبلجيكا، وبيرو، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والدايمرك،

(٣٠) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه.

وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا والجبل الأسود، وفرنسا، وكندا، وكولومبيا، ومالطة، ومدغشقر، والنرويج، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

٤٠٥ - واعتمد مشروع المقرر بدون تصويت. وللاطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١٠٨/٢٠٠٤.

الاتجار بالنساء والفتيات

٤٠٦ - في الجلسة ٥٥ أيضا، عرض المراقب عن الفلبين مشروع القرار E/CN.4/2004/L.60 المقدم من أستراليا، وألبانيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وآيسلندا، وباراغواي، وباكستان، وبلجيكا، وبنما، وتايلند، وتركيا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وسان مارينو، وسري لانكا، وسويسرا، والفلبين، وكندا، ولكسمبرغ، والمكسيك. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وأندورا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبوتان، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية التشيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والداغرك، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وسيراليون، وشيلي، وصربيا والجبل الأسود، وغابون، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفنلندا، وفيت نام، وقبرص، وقيرغيزستان، وكرواتيا، وكمبوديا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، ولبنان، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريتانيا، وموناكو، وميانمار، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

٤٠٧ - واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٤٥/٢٠٠٤.

المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال

٤٠٨ - في الجلسة نفسها، عرض ممثل ألمانيا مشروع المقرر E/CN.4/2004/L.62، المقدم من أستراليا، وألمانيا، وبوركينا فاسو، وبولندا، والجمهورية العربية الليبية، والفلبين، وكوستاريكا، والكونغو، ونيجيريا. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وإسرائيل، وإكوادور، وأوغندا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبيرو، وتوغو، وتيمور - ليشتي، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسودان، وسيراليون، وشيلي، وصربيا والجبل الأسود، والعراق، وغابون، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وقبرص، وقطر، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكوبا، وكينيا، ولكسمبرغ، ولبنان، ومالطة، ومدغشقر، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، ونيكاراغوا، وهندوراس، وهنغاريا، واليونان.

٤٠٩ - وأدلى ممثل الهند ببيان فيما يتعلق بمشروع المقرر.

٤١٠ - ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع المقرر من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٣١).

٤١١ - واعتمد مشروع المقرر بدون تصويت. وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١١٠/٢٠٠٤.

القضاء على العنف ضد المرأة

٤١٢ - في الجلسة ٥٥، عرض المراقب عن كندا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.63، المقدم من أرمينيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وآيسلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبلغاريا، وبوليفيا، وتايلند، وتركيا، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ومنغوليا، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وإكوادور، وأيرلندا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبنغلاديش، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وبيلاروس، والجزائر، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والسويد، وصربيا والجبل الأسود، وغابون، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، والفلبين، وفنزويلا، وقبرص، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ومدغشقر، وموريشيوس، والنمسا، ونيكاراغوا، وهنغاريا.

٤١٣ - ونقح المراقب عن كندا شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرات ١ (ج) و٧ و١٧ و٢٥ منه.

٤١٤ - وعدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية مشروع القرار كما يلي: حذفت كلمة "خدمات" في الفقرة ٧ وعبارة "وتحت الدول على التصديق على نظام روما الأساسي الذي بدأ نفاذه في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أو الانضمام إليه" الواردة في الفقرة ١٨.

٤١٥ - وأدلى ممثل كوستاريكا ببيان فيما يتعلق بالتعديل الذي اقترحتة الولايات المتحدة الأمريكية.

٤١٦ - وعدل ممثل كوبا كذلك شفويًا مشروع القرار مستعيضاً عن كلمة "تحت" بكلمة "تدعو" في الفقرة ١٨ منه.

٤١٧ - وفي الجلسة ٥٦ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أعلن الرئيس أنه قد تم سحب التعديل الذي اقترحتة كوبا.

(٣١) انظر الحاشية ٢ في الفقرة ٤٥ من الفصل الثالث أعلاه.

٤١٨- وقبل إجراء التصويت، أدلى بيان تعليلاً لتصويته على التعديلات المقترح إدخالها على الفقرتين ٧ و ١٨ كل من ممثلي آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة)، والصين، ومصر، والمكسيك، والهند.

٤١٩- وبناء على طلب ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي وهنغاريا) أجري تصويت مسجل على التعديل المقترح إدخاله على الفقرة ٧، فُرِّضَ بأغلبية ٥٠ صوتاً مقابل صوتين وامتناع عضو واحد عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: كوستاريكا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أرمينيا، إريتريا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المتنعون: الأرجنتين.

٤٢٠- وبناء على طلب ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي وهنغاريا) أجري تصويت مسجل على التعديل المقترح إدخاله على الفقرة ١٨، فُرِّضَ بأغلبية ٤٣ صوتاً مقابل ٥ أصوات وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: توغو، قطر، المملكة العربية السعودية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوركينا فاسو، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، غابون، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيبال، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المتنعون: بوتان، سري لانكا، سوازيلند، الصين.

٤٢١- وأدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان شرح فيه موقف وفده.

٤٢٢- واعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، دون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٤٦/٢٠٠٤.

الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر على صحة المرأة والطفلة

٤٢٣- في الجلسة ٥٦ أيضًا، نظرت اللجنة في مشروع المقرر ٨ الذي أوصت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بأن تعتمده اللجنة (انظر E/CN.4/2004/2-E/CN.4/Sub.2/2003/43، الفصل الأول، الفرع باء).

٤٢٤- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع المقرر من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٣٢).

٤٢٥- واعتمد مشروع المقرر بدون تصويت. وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١١١/٢٠٠٤.

(٣٢) المرجع نفسه.

الفصل الثالث عشر

حقوق الطفل

٤٢٦- نظرت اللجنة في البند ١٣ من جدول الأعمال في جلستها ٣٨ و ٣٩ المعقودتين في ٦ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٤٠ و ٤١ المعقودة في ٧ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٦ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(٣٣).

٤٢٧- وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ١٣ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبةً بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس.

٤٢٨- وفي الجلسة ٣٩ المعقودة في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض السيد خوان ميغيل بيتيت، المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة، تقريره (E/CN.4/2004/9 و Add.1 و Add.2). وفي أثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه ممثلو الأرجنتين وكوبا وآيرلندا وكذلك المراقب عن سويسرا أسئلة إلى المقرر الخاص، فأجاب عليها.

٤٢٩- وفي الجلسة ذاتها، أدلى بيان السيد باولو سيرجيو بنهيرو، الخبير المستقل الذي يتولّى الإشراف على الدراسة التي تتناول العنف ضد الأطفال.

٤٣٠- وفي المناقشة العامة للبند ١٣ من جدول الأعمال، أدلى أعضاء في اللجنة، ومراقبون، ومثليون لمنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق الثالث من هذا التقرير.

اختطاف الأطفال في أفريقيا

٤٣١- في الجلسة ٥٦ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض ممثل الكونغو مشروع القرار E/CN.4/2004/L.50، المقدم من بلده (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية). وانضمت غينيا الاستوائية ونيكاراغوا في وقت لاحق إلى مقدمي مشروع القرار.

٤٣٢- ونقح ممثل الكونغو شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة السادسة من ديباجته.

٤٣٣- واعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، دون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٤٧/٢٠٠٤.

حقوق الطفل

٤٣٤- في الجلسة ذاتها، عرضت المراقبة عن أوروغواي (نيابة عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي) مشروع القرار E/CN.4/2004/L.51، المقدم من الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأندورا،

(٣٣) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه.

وأوروغواي، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبولندا، وبوليفيا، وبيرو، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية ترازيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، وسان مارينو، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وفرنزويلا، وفنلندا، وقبرص، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، ولتوانيا، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، ونيوزلندا، وهندوراس، وهولندا، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أرمينيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وأوكرانيا، وباكستان، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وتايلند، وتوغو، ورومانيا، والسودان، وسيراليون، وصربيا والجبل الأسود، وغابون، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان، وكرواتيا، وكولومبيا، وكينيا، ولاتفيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمغرب، ونيجيريا، والهند، وبنغاريا.

٤٣٥ - ونقّحت المراقبة عن أوروغواي شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة الرابعة عشرة من ديباجته.

٤٣٦ - وأدلى كل من ممثلي الأرجنتين (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي)، وآيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، وشيلي، والولايات المتحدة الأمريكية ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٤٣٧ - ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٣٤).

٤٣٨ - وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، فاعتمد بأغلبية ٥٢ صوتاً مقابل صوت واحد. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، بنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: لا أحد.

٤٣٩ - وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٤٨/٢٠٠٤.

(٣٤) انظر الحاشية ٢ في الفقرة ٤٥ من الفصل الثالث أعلاه.

الفصل الرابع عشر

فئات محددة من الجماعات والأفراد:

(أ) العمال المهاجرون؛

(ب) الأقليات؛

(ج) النزوح الجماعي والمشردون؛

(د) فئات مستضعفة أخرى من الجماعات والأفراد

٤٤٠ - نظرت اللجنة في البند ١٤ من جدول الأعمال في جلستها ٤١ المعقودة في ٧ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٤٣ و ٤٤ المعقودتين في ٨ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٤٥ المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٦ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (٣٥).

٤٤١ - وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبةً بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس.

٤٤٢ - وفي الجلسة ٤١ المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قام ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً، السيد فرانسيس م. دينغ، بعرض تقريره (E/CN.4/2004/77 و Add.1-4). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه ممثلو كل من الاتحاد الروسي، وأوغندا، وآيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، وكذلك المراقبان عن سويسرا وكندا، أسئلة إلى ممثل الأمين العام فأجاب عليها.

٤٤٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلت ببيان السيدة شيخة حصة خليفة بن أحمد آل ثاني، المقررة الخاصة المعنية بمسألة الإعاقة التابعة للجنة التنمية المستدامة.

٤٤٤ - وفي الجلسة ذاتها أيضاً، أدلى ببيانات السيد بيرتراند رامشاران، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة.

٤٤٥ - وفي الجلسة ٤٣ المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرضت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين، السيدة غرايللا رودريغيز بيزارو، تقريرها (E/CN.4/2004/76 و Add.1-4). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه كلٌّ من ممثلي آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) والمكسيك، وكذلك المراقب عن كندا، أسئلة إلى المقررة الخاصة فأجابت عليها.

٤٤٦ - وفي المناقشة العامة للبند ١٤ من جدول الأعمال، أدلى أعضاء في اللجنة ومراقبون وممثلون لمنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق الثالث من هذا التقرير.

العنف ضد العمليات المهاجرات

٤٤٧ - في الجلسة ٥٦ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض المراقب عن الفلبين مشروع القرار E/CN.4/2004/L.69، المقدم من إندونيسيا، وتركيا، وسري لانكا، والفلبين، ومصر. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إثيوبيا، وأستراليا، وإكوادور، وباراغواي، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، وبوليفيا، وبيرو، والجزائر، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وكمبوديا، وكولومبيا، ومدغشقر، والمغرب، والمكسيك، ونيبال، ونيكاراغوا.

٤٤٨ - واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٤٩/٢٠٠٤.

الأشخاص المفقودون

٤٤٩ - في الجلسة ذاتها، عرض المراقب عن أذربيجان مشروع القرار E/CN.4/2004/L.70، المقدم من إثيوبيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وباكستان، وبنغلاديش، وبنما، والبوسنة والهرسك، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، والسنغال، والسودان، وصربيا والجبل الأسود، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكوستاريكا، ومصر، والمملكة العربية السعودية. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أفغانستان، وألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبيلاروس، وسيراليون، وشيلي، وغينيا الاستوائية، وكرواتيا، ولكسمبرغ، ونيكاراغوا، واليونان.

٤٥٠ - واقترح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية تعديل مشروع القرار كما يلي: في الفقرة ١ أضاف عبارة "بالنسبة للدول الأطراف" بعد عبارة "وفي بروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧"، وفي الفقرتين ٣ و٤، أضاف عبارة "وفق ما تنص عليه الفقرة ٣٣ من البروتوكول الإضافي الأول" بعد عبارتي "تؤكد من جديد"، "وتؤكد من جديد أيضاً".

٤٥١ - وأدلى ممثل الهند ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار وبالتعديل المقترح إدخاله عليه.

٤٥٢ - واعتمد التعديل المقترح إدخاله على الفقرة ١ من مشروع القرار بدون تصويت.

٤٥٣ - وأدلى ممثل الأرجنتين ببيان تعليلاً لتصويته قبل إجراء التصويت.

٤٥٤ - وبناء على طلب ممثل الأرجنتين، أُجري تصويت مسجل على التعديل المقترح إدخاله على الفقرة ٣ من مشروع القرار، فرفض التعديل بأغلبية ٤٧ صوتاً مقابل ٤ أصوات وامتناع عضوين عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: أستراليا، إندونيسيا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المتنعون: بوتان، سري لانكا.

٤٥٥ - وأدى ممثل الأرجنتين بيان تعليلاً لتصويته قبل إجراء التصويت.

٤٥٦ - وبناء على طلب ممثل الأرجنتين، أجري تصويت مسجل على التعديل المقترح إدخاله على الفقرة ٤ من مشروع القرار، فرفض التعديل بأغلبية ٤٦ صوتاً مقابل ٣ أصوات وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: أستراليا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المتنعون: إندونيسيا، بوتان، سري لانكا، غابون.

٤٥٧ - وأدى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بيان تعليلاً لتصويته قبل إجراء التصويت.

٤٥٨ - وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أجري تصويت مسجل على مشروع القرار بصيغته المعدلة، فاعتمد بأغلبية ٥٢ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: لا أحد.

المتنعون: الولايات المتحدة الأمريكية.

٤٥٩ - وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٥٠/٢٠٠٤.

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

٤٦٠ - في الجلسة ٥٦ أيضاً، عرضت ممثلة المكسيك مشروع القرار E/CN.4/2004/L.72، المقدم من إثيوبيا، وأذربيجان، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا، وبيرو، وتركيا، وتونس، والجزائر، وسري لانكا، والسلفادور، والسنغال، والسودان، وشيلي، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وهندوراس. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إثيوبيا، وكولومبيا، ونيجيريا، ونيكاراغوا.

٤٦١ - ونقحت ممثلة المكسيك شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرتين ٦ و٧ منه.

٤٦٢ - ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٣٦).

٤٦٣ - وأدى ممثلو أستراليا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان بيانات شرحوا فيها مواقف وفودهم.

٤٦٤ - واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٥٦/٢٠٠٤.

حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية

٤٦٥ - في الجلسة ذاتها، عرضت ممثلة النمسا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.75 المقدم من إثيوبيا، والأرجنتين، وإريتريا، وأندورا، وأنغولا، وأوروغواي، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرازيل، والبرتغال، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبيرو، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، والمكسيك، والنمسا، وهنغاريا. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وأستراليا، وإكوادور، وألبانيا، وأوكرانيا، وبولندا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسري لانكا، والسويد، وصربيا والجبل الأسود، وغانا، وغينيا الاستوائية، والفلبين، وقيرغيزستان، وكندا، وكولومبيا، ومالطة، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية.

(٣٦) انظر الحاشية ٢ في الفقرة ٤٥ من الفصل الثالث أعلاه.

٤٦٦ - ونقّحت ممثلة النمسا شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة ١٠، وحذف الفقرة ١٢.

٤٦٧ - وأدلت ممثلة سري لانكا ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٤٦٨ - واعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، دون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٥١/٢٠٠٤.

حقوق الإنسان للمعوقين

٤٦٩ - في الجلسة ٥٦، عرضت ممثلة السويد مشروع القرار E/CN.4/2004/L.76 المقدم من إثيوبيا، والأرجنتين، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وألبانيا، وألمانيا، وأنغولا، وأوروغواي، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبنما، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وتونس، والجزائر، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفينيا، وسوازيلند، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وفتزويلا، وفنلندا، وقبرص، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وموزامبيق، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إسرائيل، وإكوادور، وأندورا، وأوكرانيا، والبريتغال، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والسنغال، وصربيا والجبل الأسود، وغابون، وغينيا الاستوائية، والفلبين، ومالطة، ونيكاراغوا، وهندوراس، وهولندا.

٤٧٠ - واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٥٢/٢٠٠٤.

حقوق الإنسان للمهاجرين

٤٧١ - في الجلسة ٥٦ أيضًا، عرض ممثل المكسيك مشروع القرار E/CN.4/2004/L.78 المقدم من إثيوبيا، وأرمينيا، وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنغلاديش، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا، وبيرو، وتركيا، وتونس، والجزائر، وسري لانكا، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، والكونغو، وكينيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وهندوراس. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أذربيجان، والأرجنتين، وإندونيسيا، وأوكرانيا، والسنغال، وصربيا والجبل الأسود، وغينيا الاستوائية، والفلبين، ومدغشقر، والمغرب، ونيكاراغوا.

٤٧٢ - ونقّح ممثل المكسيك شفويًا مشروع القرار بإدراج فقرة جديدة بعد الفقرة الخامسة عشرة من ديباجته.

٤٧٣ - وأدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٤٧٤ - واعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، دون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٥٣/٢٠٠٤.

حقوق غير المواطنين

٤٧٥- في الجلسة ذاتها، عرض ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية التعديل (E/CN.4/2004/L.48) المقدم من بلده على مشروع المقرر ٥ الذي أوصت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بأن تعتمده اللجنة (انظر E/CN.4/2004/2-E/CN.4/Sub.2/2003/43، الفصل الأول، الفرع باء). وانضمت إيطاليا وفرنسا وكندا وهولندا في وقت لاحق إلى مقدمي مشروع المقرر. ويتخلص التعديل في الاستعاضة عن نص مشروع المقرر ٥ بنص جديد.

٤٧٦- وأدى كل من ممثلي الصين وكوبا والمملكة العربية السعودية ببيان فيما يتعلق بمشروع المقرر والتعديل المقترح إدخاله عليه.

٤٧٧- وبناء على طلب ممثل الصين، أُجري تصويت مسجل على التعديل، فاعتمد بأغلبية ٣٣ صوتاً مقابل ١٠ أصوات وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي

المؤيدون: الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البحرين، بوتان، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوستاريكا، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: الاتحاد الروسي، باكستان، البرازيل، بيرو، توغو، جنوب أفريقيا، زمبابوي، السودان، الصين، كوبا.

الممتنعون: إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، بوركينافاسو، سري لانكا، سوازيلند، سيراليون، غابون، الكونغو، موريتانيا.

٤٧٨- وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، كما تم تنقيحه في التعديل المقترح (E/CN.4/2004/L.48)، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١١٢/٢٠٠٤.

نشر تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق غير المواطنين

٤٧٩- في الجلسة ذاتها أيضاً، كان معروضاً على اللجنة مشروع المقرر ١١ الذي أوصت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بأن تعتمده اللجنة (انظر E/CN.4/2004/2-E/CN.4/Sub.2/2003/43، الفصل الأول، الفرع باء).

٤٨٠- واعتمد مشروع المقرر بدون تصويت. وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١١٣/٢٠٠٤.

صندوق التبرعات لصالح الأنشطة المتصلة بالأقليات

٤٨١- في الجلسة ٥٦، كان معروضاً على اللجنة مشروع المقرر ١٢ الذي أوصت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بأن تعتمده اللجنة (انظر E/CN.4/2004/2-E/CN.4/Sub.2/2003/43، الفصل الأول، الفرع باء).

٤٨٢- واعتمد مشروع المقرر بدون تصويت. وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١١٤/٢٠٠٤.

السنة الدولية/العقد الدولي للأقليات في العالم

٤٨٣- في الجلسة ٥٦ أيضاً، عرض ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية التعديل (E/CN.4/2004/L.47) المقدم من بلده على مشروع المقرر ١٣ الذي أوصت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بأن تعتمده اللجنة (انظر E/CN.4/2004/2-E/CN.4/Sub.2/2003/43، الفصل الأول، الفرع باء). وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع المقرر إيطاليا، وكندا، ولكسمبرغ، وهولندا. ويتلخص التعديل بالاستعاضة عن نص مشروع المقرر ١٣ بنص جديد.

٤٨٤- واعتمد مشروع المقرر، بالصيغة التي نصح بها في التعديل المقترح (E/CN.4/2004/L.47)، دون تصويت. وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١١٥/٢٠٠٤.

التسامح والتعددية باعتبارهما عنصرين لا يقبلان التجزئة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان

٤٨٥- في الجلسة ذاتها، عرض ممثل الهند مشروع القرار E/CN.4/2004/L.71 المقدم من الاتحاد الروسي، وأستراليا، وألبانيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وباكستان، والبرازيل، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبوتان، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتوغو، والجزائر، والداغمر، ورومانيا، وزمبابوي، وسري لانكا، وشيلي، وصربيا والجبل الأسود، وغواتيمالا، وكازاخستان، وكندا، وماليزيا، والمكسيك، وموزامبيق، ونيبال، والهند، واليابان، وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وإسرائيل، وإكوادور، وأوروغواي، وآيرلندا، وآيسلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وغابون، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، ولكسمبرغ، وموريشيوس، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

٤٨٦- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٥٤/٢٠٠٤.

المشردون داخلياً

٤٨٧- في الجلسة ذاتها أيضاً، عرض ممثل النمسا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.77 المقدم من الأرجنتين، وأرمينيا، وإيريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأنغولا، وأوروغواي، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وتايلند، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا،

والدائمك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، والعراق، وغواتيمالا، وفرنسا، وفلندا، وقبرص، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إثيوبيا، وإكوادور، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وغينيا الاستوائية، ومالطة، ونيجيريا، ونيكاراغوا، واليونان.

٤٨٨- ونقح ممثل النمسا شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة الأخيرة من ديباجته، والفقرات ٢٣ إلى ٢٥ و ٢٧ من منطوقه.

٤٨٩- وأدى كلٌّ من ممثلي الاتحاد الروسي والهند والولايات المتحدة الأمريكية ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٤٩٠- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٣٧).

٤٩١- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٥٥/٢٠٠٤.

(٣٧) المرجع نفسه.

الفصل الخامس عشر

قضايا السكان الأصليين

٤٩٢ - نظرت اللجنة في البند ١٥ من جدول الأعمال في جلستها ٤٢ المعقودة في ٨ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٦ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(٣٨).

٤٩٣ - وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ١٥ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبةً بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس.

٤٩٤ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أدلى ببيان كل من:

(أ) السيد أحمد محيو، عضو مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح السكان الأصليين؛

(ب) السيد لويس إنريكه شافيز، رئيس - مقرر الفريق العامل للجنة المعني بوضع مشروع إعلان وفقاً للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٤٩/٤١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وذلك فيما يتعلق بتقرير الفريق العامل (E/CN.4/2004/81 و Add.1)؛

(ج) السيد خوسيه كارلوس موراليس موراليس، رئيس الفريق الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات للعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم.

٤٩٥ - وفي الجلسة نفسها، قام السيد رودلفو ستافنهاغن، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، بعرض تقريره (E/CN.4/2004/80 و Add.1-4). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه ممثل آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) أسئلة إلى المقرر الخاص فأجاب عنها.

٤٩٦ - وفي المناقشة العامة للبند ١٥ من جدول الأعمال، أدلى أعضاء في اللجنة ومراقبون وممثلون لمنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق. الثالث من هذا التقرير.

الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

٤٩٧ - في الجلسة ٥٦ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض ممثل كوبا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.81 المقدم من بلده. وفي وقت لاحق، انضمت إلى الدولة المقدمة لمشروع القرار إكوادور، وأوكرانيا، وغواتيمالا، ومالطة، ونيكاراغوا.

(٣٨) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه.

- ٤٩٨- وفي الجلسة ذاتها، نقح ممثل كوبا شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة ٢ منه.
- ٤٩٩- وأدى ممثل أستراليا ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.
- ٥٠٠- وبناء على طلب ممثل أستراليا، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، فاعتمدت بأغلبية ٣٨ صوتًا مقابل ١٥ صوتًا. وجرى التصويت على النحو التالي:
- المؤيدون:** الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس.
- المعارضون:** أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، جمهورية كوريا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.
- المتنعون:** لا أحد.

- ٥٠١- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٥٧/٢٠٠٤.
- الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم**
- ٥٠٢- في الجلسة ٥٦ أيضا، عرض ممثل كوبا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.82 المقدم من بلده. وفي وقت لاحق، انضمت إلى الدولة المقدمة لمشروع القرار إكوادور، وباراغواي، وشيلي، وغواتيمالا، ونيكاراغوا.
- ٥٠٣- ونقح ممثل كوبا شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة السابعة من ديباجته، وعكس ترتيب الفقرتين السابعة والثامنة منها، وحذف الفقرة قبل الأخيرة منها، وتعديل الفقرة ٢٠ من منطوقه.
- ٥٠٤- وأدى ممثلو الاتحاد الروسي والصين والولايات المتحدة الأمريكية بيانات فيما يتعلق بمشروع القرار.
- ٥٠٥- وقبل إجراء التصويت، أدلت ببيان تعليلاً لتصويتها ممثلة آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة).

٥٠٦- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٣٩).

٥٠٧- وبناءً على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، فاعتمد بأغلبية ٣٨ صوتاً مقابل صوتين وامتناع ١٣ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، الهند، هندوراس.

المعارضون: أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: ألمانيا، آيرلندا، إيطاليا، جمهورية كوريا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، نيجيريا، هنغاريا، هولندا، اليابان.

٥٠٨- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٥٨/٢٠٠٤.

٥٠٩- ونظراً إلى اعتماد القرار ٥٨/٢٠٠٣، لم تتخذ اللجنة أي إجراء بشأن مشروع المقرر ٩ الذي أوصت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بأن تعتمده اللجنة (انظر E/CN.4/2004/2-E/CN.4/Sub.2/2003/43، الفصل الأول، الفرع باء).

الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بوضع مشروع إعلان وفقاً للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

٥١٠- في الجلسة نفسها، عرض المراقب عن كندا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.90، المقدم من أستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرازيل، وبيرو، والدانمرك، وسويسرا، وشيلي، وفنلندا، وكندا، والمكسيك، والنرويج، ونيوزيلندا. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وألمانيا، وباراغواي، وبلجيكا، والسويد، وغواتيمالا، وفرنسا، وكرواتيا، والنمسا، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

٥١١- وأدلى ممثل كوبا ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٥١٢- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بالصيغة التي اعتمدها، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٥٩/٢٠٠٤.

(٣٩) انظر الحاشية ٢ في الفقرة ٤٥ من الفصل الثالث أعلاه.

حقوق الإنسان وقضايا السكان الأصليين

٥١٣ - في الجلسة ذاتها أيضاً، عرض ممثل المكسيك مشروع القرار E/CN.4/2004/L.105 المقدم من الأرجنتين، وإستونيا، وإكوادور، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، وتوغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورومانيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفنلندا، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، والمكسيك، والنرويج، ونيوزيلندا، وهندوراس، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأندورا، وآيسلندا، والجمهورية الدومينيكية، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، ونيكاراغوا.

٥١٤ - وأدخلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية تعديلاً على مشروع القرار بإدراج كلمة "المنطقة" بعد عبارة "ذات الصلة" في الفقرة الثالثة من ديباجته.

٥١٥ - وأدلى كلٌّ من ممثلي آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) والمكسيك ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٥١٦ - وفي الجلسة ٥٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، سحبت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية التعديل المقترح إدخاله على مشروع القرار.

٥١٧ - ونقح ممثل المكسيك شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة الثالثة من ديباجته وإدراج فقرة جديدة بعدها.

٥١٨ - وأدلى ممثل كوبا ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٥١٩ - ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٤٠).

٥٢٠ - واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٦٢/٢٠٠٤.

الفصل السادس عشر

تقرير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان:

(أ) التقرير ومشاريع المقررات

(ب) انتخاب الأعضاء

٥٢١- نظرت اللجنة في البند ١٦ من جدول الأعمال في جلستها ٤٥ و٤٦ المعقودتين في ١٣ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٤٧ المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٦ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(٤١).

٥٢٢- وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ١٦ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبةً بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس.

٥٢٣- وفي المناقشة العامة للبند ١٦ من جدول الأعمال، أدلى أعضاء في اللجنة وممثلون لمنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق الثالث من هذا التقرير.

٥٢٤- وفي الجلسة ٤٦ المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قامت السيدة حليلة ورزاي، رئيسة الدورة الخامسة والخمسين للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بعرض تقريرها (E/CN.4/2004/83).

(أ) التقرير ومشاريع المقررات

مسؤولية الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال المرتبطة بها في مجال حقوق الإنسان

٥٢٥- في الجلسة ٥٦ المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، كان معروضاً على اللجنة مشروع المقرر E/CN.4/2004/L.73/Rev.1 المقدم من إثيوبيا، وأستراليا، وآيرلندا، وبلجيكا، والجمهورية التشيكية، وجنوب أفريقيا، والسويد، وغانا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، وهنغاريا، واليابان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع المقرر إسبانيا، وألمانيا، وآيسلندا، وإيطاليا، وبنغلاديش، وبولندا، والدانمرك، وسويسرا، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، ولكسمبرغ، والنمسا، ونيجيريا، وهولندا.

٥٢٦- وأدلى ممثل كوبا ببيان شرح فيه موقف وفده.

٥٢٧- واعتمد مشروع المقرر بدون تصويت. وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ب، المقرر ١١٦/٢٠٠٤.

(٤١) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه.

أعمال اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

٥٢٨ - في الجلسة نفسها، عرض المراقب عن لكسمبرغ مشروع القرار E/CN.4/2004/L.74/Rev.1، المقدم من أرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، والجزائر، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، والدايمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا والجبل الأسود، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، ولتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار الاتحاد الروسي، وبلغاريا، وغينيا الاستوائية، وكرواتيا، ونيجيريا، ونيكاراغوا.

٥٢٩ - ونقح ممثل كوبا شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة الفرعية (د) من الفقرة ٩.

٥٣٠ - وأدلى ممثل هولندا ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٥٣١ - ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٤٢).

٥٣٢ - واعتمد مشروع القرار، بصيغته المعدلة شفويًا، دون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٦٠/٢٠٠٤.

(ب) انتخاب الأعضاء

٥٣٣ - كانت معروضة على اللجنة مذكرة من الأمين العام تتضمن قائمة مرشّحين للانتخاب في عضوية اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وبيانات السيرة الذاتية للمرشحين (E/CN.4/2004/82 و Add.1 و Add.1/Corr.1).

٥٣٤ - وطبقاً لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٣٤ (د - ٤٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٦٨ و ٣٥/١٩٨٦ المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٦، ومقرريه ٢١/١٩٧٨ المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٧٨ و ١٠٢/١٩٨٧ المؤرخ ٦ شباط/فبراير ١٩٨٧، انتخبت اللجنة بالاقتراع السري، في دورتها الرابعة والأربعين (الجلسة ٣٩ المعقودة في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٨)، ٢٦ عضواً في اللجنة الفرعية من بين الخبراء الذين رشحتهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الأساس التالي: (أ) سبعة أعضاء من الدول الأفريقية؛ (ب) خمسة أعضاء من الدول الآسيوية؛ (ج) ثلاثة أعضاء من دول أوروبا الشرقية؛ (د) خمسة أعضاء من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ (هـ) ستة أعضاء من دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول.

(٤٢) انظر الحاشية ٢ في الفقرة ٤٥ من الفصل الثالث أعلاه.

٥٣٥- وعملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/١٩٨٦، يُنتخب أعضاء اللجنة الفرعية لولاية مدتها أربع سنوات، ويُنتخب نصف أعضاء اللجنة الفرعية والعدد المقابل من المناوبين، إن وجدوا، مرة كل عامين.

٥٣٦- ولما كانت مدة ولاية نصف أعضاء اللجنة الفرعية قد انقضت، فقد دعيت اللجنة لإجراء انتخاب لأعضاء اللجنة الفرعية والمناوبين على الأساس التالي: أربعة أعضاء من الدول الأفريقية، وعضوان من الدول الآسيوية، وعضوان من دول أوروبا الشرقية، وعضوان من دول أمريكا اللاتينية والكاريبية، وثلاثة أعضاء من دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول.

٥٣٧- وانتخبت اللجنة بدون تصويت، في جلستها ٤٥ المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، خمسة أعضاء في اللجنة الفرعية وما يقابلهم من مناوبين، إن وجدوا، لولاية مدتها أربع سنوات. وانتخب الأعضاء التالية أسماؤهم:

دول أمريكا اللاتينية والكاريبية

كوبا	السيد ميغيل ألفونسو مارتينيس
	السيد خوان انطونيو فيرنانديز بالاثيوس*
بنما	السيد خايمي إيفان تونيون فيليبس
	السيدة كارمينا كاسيس كريسيو*

دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول

بلجيكا	السيد مارك بوسويت
آيسلندا	السيد غودموندور ألفريدسون
	السيد ياكوب مولر*
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديفيد ريفكين
	السيد لي كاسي*

٥٣٨- وانتخبت اللجنة بالاقتراع السري، في جلستها ٤٦ المعقودة في اليوم نفسه، سبعة أعضاء في اللجنة الفرعية وما يقابلهم من مناوبين، إن وجدوا، لولاية مدتها أربع سنوات. وانتخب المرشحون التالية أسماؤهم:

الدول الأفريقية

تونس	السيد محمد الحبيب شريف
	السيد الحبيب عاشور*
مصر	السيد إبراهيم سلامة
	السيدة أماني قنديل*
المغرب	السيدة حليلة مبارك ورزازي

الدول الآسيوية

جمهورية كوريا	السيدة تشين - سونغ تشونغ
	السيدة جي اه بايك*
اليابان	السيد يوزو يوكوتا
	السيدة يوكو هاياشي*

دول أوروبا الشرقية

هنغاريا	السيد كاسبار بيرو
رومانيا	السيدة يوليا أنتوانيلا موتوك
	السيدة فكتوريا ساندر - بوييسكو*

٥٣٩ - وانتخبت اللجنة بالاقتراع السري، في جلستها ٤٧ المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عضواً في اللجنة الفرعية ومناوباً له، لولاية مدتها أربع سنوات. وانتُخب المرشحان التاليان:

الدول الأفريقية

نيجيريا	السيدة ن. أ. ي. واديبيا - أنيانوو
	السيدة كريستي إيزيم مبونو*

الفصل السابع عشر

تعزيز وحماية حقوق الإنسان:

(أ) حالة العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان؛

(ب) المدافعون عن حقوق الإنسان؛

(ج) الإعلام والتثقيف؛

(د) العلم والبيئة

٥٤٠- نظرت اللجنة في البند ١٧ من جدول الأعمال في جلستها ٤٩ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥١ و٥٢ المعقودتين في ١٦ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٧ و٥٨ المعقودتين في ٢١ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٩ المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(٤٣).

٥٤١- وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ١٧ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبةً بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس.

٥٤٢- وفي الجلسة ٤٩ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قامت السيدة هينا جيلاني، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، بعرض تقريرها (E/CN.4/2004/94، Add.1-3). وفي الجلسة ٥١ المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل، وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه ممثل آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، والمراقب عن سويسرا أسئلة إلى الممثلة الخاصة فأجابت عليها.

٥٤٣- وفي المناقشة العامة للبند ١٧، أدلى أعضاء في اللجنة ومراقبون وممثلون لمنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق الثالث من هذا التقرير.

تمديد الموعد النهائي المحدد في المقرر ١١٨/٢٠٠٣

٥٤٤- وفي الجلسة ٤٩، أعلن الرئيس أن مقدمي الوثائق المطلوبة بموجب مقرر اللجنة ١١٨/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، كانوا قد طلبوا إرجاء النظر فيها إلى الدورة المقبلة.

٥٤٥- وقررت اللجنة إرجاء النظر في هذه الوثائق إلى دورتها الحادية والستين.

٥٤٦- وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع بء، المقرر ١٠٤/٢٠٠٤.

(٤٣) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه.

تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

٥٤٧- في الجلسة ٥٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرضت المراقبة عن ماليزيا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.31، المقدم من بلدها (نيابة عن الدول الأعضاء في المنظمة، الأعضاء في حركة عدم الانحياز والصين). وفي وقت لاحق، انضمت إلى الدولة المقدمة لمشروع القرار كمبوديا، وكولومبيا، ونيكاراغوا.

٥٤٨- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٦٣/٢٠٠٤.

تعزيز نظام دولي ديمقراطي وعادل

٥٤٩- في الجلسة ذاتها، عرض ممثل كوبا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.43، المقدم من إثيوبيا، وأنغولا، وإيران، (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا، وتوغو، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، والصين، وغينيا الاستوائية، وفيت نام، وقطر، والكاميرون، وكوبا، والكونغو، وكينيا، ولبنان، وميانمار، ونيجيريا، واليمن. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إريتريا، ومالي، ومصر، وموريتانيا.

٥٥٠- وقبل إجراء التصويت، أدلت ببيان تعليلاً لتصويتها ممثلة آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة).

٥٥١- وبناء على طلب ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٣١ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غابون، غواتيمالا، قطر، كوبا، الكونغو، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المعارضون: أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، جمهورية كوريا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: الأرجنتين، أرمينيا، بيرو، شيلي، كوستاريكا، المكسيك، هندوراس.

٥٥٢- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٦٤/٢٠٠٤.

تعزيز السلم كشرط أساسي لتمتع الجميع تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان

٥٥٣ - في الجلسة نفسها أيضاً، عرض ممثل كوبا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.68، المقدم من إريتريا، وأنغولا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبنما، وبوتسوانا، وبيلاروس، وتوغو، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، وزمبابوي، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، والصين، وغينيا الاستوائية، وفيت نام، وقطر، والكاميرون، وكوبا، والكونغو، وكينيا، وماليزيا، وموزامبيق. وانضمت بوروندي في وقت لاحق إلى مقدمي مشروع القرار.

٥٥٤ - وقبل إجراء التصويت، أدلى بيان تعليلاً لتصويته كل من ممثلة آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا وإيطاليا والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية والنمسا وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة)، وممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

٥٥٥ - وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٣٢ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غابون، غواتيمالا، قطر، كوبا، الكونغو، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا.

المعارضون: أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، جمهورية كوريا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: الأرجنتين، شيلي، كوستاريكا، المكسيك، الهند، هندوراس.

٥٥٦ - وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٦٥/٢٠٠٤.

حقوق الإنسان ومسؤولياته

٥٥٧ - في الجلسة ٥٧، عرض ممثل الصين مشروع المقرر E/CN.4/2004/L.79، المقدم من بلده (نيابة عن مجموعة الدول المتشابهة المواقف).

٥٥٨ - ونقح ممثل الصين شفويًا مشروع المقرر بتعديل الفقرة الفرعية (ب).

٥٥٩ - وأدلى كل من ممثلي آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، وكوبا، ومصر ببيان فيما يتعلق بمشروع المقرر.

٥٦٠ - وبناءً على طلب ممثل آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، أُجري تصويت مسجل على مشروع المقرر، بصيغته المنقحة شفويًا، فاعتمد بأغلبية ٢٦ صوتاً مقابل ٢٥ صوتاً وامتناع عضوين عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إندونيسيا، أوغندا، باكستان، البحرين، بوتان، بوركينافاسو، توغو، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غابون، قطر، كوبا، الكونغو، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المعارضون: الأرجنتين، أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، فرنسا، غواتيمالا، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الممتنعون: أرمينيا، إريتريا.

٥٦١ - وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١١٧/٢٠٠٤.

حقوق الإنسان والنضام الدولي

٥٦٢ - في الجلسة ٥٧ أيضاً، عرضت ممثلة كوبا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.86، المقدم من إثيوبيا، وإريتريا، وإكوادور، وأنغولا، وبنما، وبوروندي، وتوغو، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، والصين، وغينيا الاستوائية، وفيت نام، والكاميرون، وكوبا، والكونغو، وكينيا، وماليزيا، وموزامبيق، واليمن. وانضمت إلى مقدمي مشروع القرار في وقت لاحق أوغندا، وجمهورية إيران الإسلامية.

٥٦٣ - وأدى ممثل أستراليا ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٥٦٤ - وقبل إجراء التصويت، أدلت ببيان تعليلاً لتصويتها ممثلة آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا، وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة).

٥٦٥ - وبناءً على طلب ممثل أستراليا، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٣٧ صوتاً مقابل ١٥ صوتاً وامتناع عضو واحد عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا،

كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس.

المعارضون: أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، جمهورية كوريا، السويد، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: قطر.

٥٦٦ - واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٦٦/٢٠٠٤.

مسألة عقوبة الإعدام

٥٦٧ - في الجلسة نفسها، عرضت ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) مشروع القرار E/CN.4/2004/L.94، المقدم من الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبالاو، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا، وبيرو، وتركيا، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وساموا، وسان مارينو، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيشيل، وشيلي، وصربيا والجبل الأسود، وفرنسا، وفترويل، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أذربيجان، وإسرائيل، والعراق، وكيريباتي، وموريشيوس.

٥٦٨ - وأدلى ببيانات فيما يتعلق بمشروع القرار ممثلو كل من سري لانكا، والمملكة العربية السعودية (بالنيابة أيضاً عن إثيوبيا، وإريتريا، وإندونيسيا، وأوغندا، والبحرين، وتوغو، وزمبابوي، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، والصين، وقطر، ومصر، وموريتانيا، ونيجيريا، واليابان)، ونيجيريا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية.

٥٦٩ - وبناء على طلب ممثل الهند، أجري تصويت مسجل ومنفصل على الفقرات ٤ (ي) و٥ (أ) و٧ من مشروع القرار، فأبقي عليها بأغلبية ٢٥ صوتاً مقابل ٢٠ صوتاً وامتناع ٧ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، السويد، شيلي، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا.

المعارضون: إثيوبيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باكستان، البحرين، توغو، زمبابوي، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، قطر، كوبا، مصر، المملكة العربية السعودية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: بوتان، بوركينافاسو، جمهورية كوريا، سري لانكا، غابون، غواتيمالا، نيبال.

٥٧٠- وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٢٩ صوتاً مقابل ١٩ صوتاً وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بوتان، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سوازيلند، السويد، شيلي، غابون، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيبال، هندوراس، هنغاريا، هولندا.

المعارضون: إثيوبيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باكستان، البحرين، توغو، زمبابوي، السودان، سيراليون، الصين، قطر، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: بوركينافاسو، جمهورية كوريا، سري لانكا، غواتيمالا، كوبا.

٥٧١- وقال ممثل سوازيلند إن وفده كان ينوي التصويت ضد مشروع القرار.

٥٧٢- وقال ممثل الهند إن وفده كان ينوي الامتناع عن التصويت.

٥٧٣- وفي الجلسة ٥٩ المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أدلى كلٌّ من ممثلي بوتان والسودان ببيان تعليلاً لتصويته بعد إجراء التصويت.

٥٧٤- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٦٧/٢٠٠٤.

المعايير الإنسانية الأساسية

٥٧٥- في الجلسة ٥٧، عرض المراقب عن الترويج مشروع المقرر E/CN.4/2004/L.103، المقدم من ألمانيا، وآيسلندا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وكندا، والمكسيك، والنرويج، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع المقرر أرمينيا، وأستراليا، وأوكرانيا، وآيرلندا، ونيكاراغوا، واليابان.

٥٧٦- واعتمد مشروع المقرر بدون تصويت. وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١١٨/٢٠٠٤.

العلم والبيئة

٥٧٧- في الجلسة نفسها أيضا، كان معروضا على اللجنة مشروع المقرر E/CN.4/2004/L.104، المقدم من جنوب أفريقيا، وسويسرا، وكوستاريكا. وانضمت نيكاراغوا في وقت لاحق إلى مقدمي مشروع المقرر.

٥٧٨- واعتمد مشروع المقرر بدون تصويت. وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١١٩/٢٠٠٤.

المدافعون عن حقوق الإنسان

٥٧٩- في الجلسة ٥٧ أيضا، عرض المراقب عن النزوح مشروع القرار E/CN.4/2004/L.107، المقدم من الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وبيرو، وتركيا، وتيمور - ليشتي، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا والجبل الأسود، وغانا، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفنزويلا، وفنلندا، وقبرص، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومدغشقر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان.

٥٨٠- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٤٤).

٥٨١- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٦٨/٢٠٠٤.

حالة العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان

٥٨٢- في الجلسة ذاتها، عرض المراقب عن فنلندا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.108، المقدم من الأرجنتين، وإسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمكسيك، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان. وفي وقت

(٤٤) انظر الحاشية ٢ في الفقرة ٤٥ من الفصل الثالث أعلاه.

لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أستراليا، وأوكرانيا، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، وسويسرا، وصربيا والجبل الأسود، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، ونيكاراغوا، واليابان.

٥٨٣- ونقح المراقب عن فنلندا شفويًا مشروع القرار بإدراج عبارة " أن تنظر على سبيل الأولوية في " قبل عبارة " أن تنضم " الواردة في الفقرة ٢ منه .

٥٨٤- وعدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الفقرة ٢ من مشروع القرار بإدراج عبارة " وأن تنظر على سبيل الأولوية في " قبل عبارة " أن تفعل ذلك"، وحذف عبارة " على سبيل الأولوية" بعد عبارة " وأن تنظر"، الواردة في اقتراح المراقب عن فنلندا.

٥٨٥- وأدى ممثلو السويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان بيانات فيما يتعلق بمشروع القرار.

٥٨٦- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٥).

٥٨٧- وبناء على طلب ممثلة السويد، أجري تصويت مسجل على الاقتراح الخاص بتعديل الفقرة ٢، فرفض بأغلبية ٤٠ صوتاً مقابل ٥ أصوات وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: إندونيسيا، البحرين، المملكة العربية السعودية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، أستراليا، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السويد، سيراليون، شيلي، غابون، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المتنعون: باكستان، بوتان، بوركينا فاسو، السودان، الصين، قطر، كوبا، مصر.

٥٨٨- واعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، دون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٦٩/٢٠٠٤.

دور الحكم السديد في تعزيز حقوق الإنسان

٥٨٩ - في الجلسة ٥٧، عرض المراقب عن بولندا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.85، المقدم من الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وبيرو، وتايلند، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا والجبل الأسود، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، وكولومبيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومدغشقر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وبنغاليا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار باراغواي، والبوسنة والهرسك، وسيراليون، والعراق، وغابون، والفلبين، وكمبوديا، ونيجيريا.

٥٩٠ - وعدّل ممثل كوبا مشروع القرار بحذف الفقرة الثامنة من ديباجته.

٥٩١ - وأدلى كلٌّ من ممثلي الاتحاد الروسي، وجمهورية كوريا، وشيلي، وكوبا ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٥٩٢ - وبناءً على طلب ممثل كوبا، أُجري تصويت مسجل على الفقرة الثامنة من الديباجة، فأبقي عليها بأغلبية ٤١ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع ١١ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينافاسو، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، السويد، سيراليون، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، بنغاليا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: كوبا.

الممتنعون: إثيوبيا، إريتريا، باكستان، توغو، سوازيلند، السودان، الصين، غابون، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا.

٥٩٣ - وأدلى ممثل كوبا ببيان شرح فيه موقف وفده.

٥٩٤ - واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٧٠.

متابعة عقد الأمم المتحدة للتشريف في مجال حقوق الإنسان

٥٩٥ - في الجلسة ٥٧ أيضا، عرض ممثل كوستاريكا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.109، المقدم من الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وإكوادور، وأوروغواي، والبرتغال، وبوليفيا، وبيرو، وتايلند، والجمهورية الدومينيكية، وسان مارينو، والسلفادور، وسلوفاكيا، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا، وكرواتيا، وكوستاريكا، والكونغو، والمكسيك، وموناكو، والنمسا، ونيكاراغوا، والهند، وهندوراس. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار الأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وآيرلندا، وباراغواي، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبيلاروس، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، ورومانيا، وكندا، ومالطة، والمغرب، ونيجيريا، واليابان.

٥٩٦ - وفي الجلسة ٥٩، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ببيان شرح فيه موقف وفده.

٥٩٧ - واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٧١.

الإفلات من العقاب

٥٩٨ - في الجلسة ذاتها، عرض المراقب عن كندا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.110، المقدم من إستونيا، وألمانيا، وأندورا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبلجيكا، وبيرو، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وإكوادور، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، وصربيا والجبل الأسود، والعراق، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ومالطة، والنمسا، ونيكاراغوا، وهندوراس، وهنغاريا، واليابان.

٥٩٩ - وعدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية مشروع القرار على النحو التالي:

(أ) استعاضت عن نص الفقرة الثامنة من الديباجة بالنص التالي:

"وإذ تقر بأن أفضل وسيلة لتحقيق العدالة هي وجود أجهزة قضائية وطنية قادرة على محاكمة المسؤولين من أجل وضع حد للإفلات من العقاب؛"

(ب) حذفت الفقرة ٨؛

(ج) استعاضت في الفقرة ٩ عن عبارة "الأهمية الجوهرية لمبدأ" بعبارة "أن الدول قد قبلت بمبدأ".

٦٠٠ - وأدلى كلٌّ من ممثلي باكستان والولايات المتحدة الأمريكية ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٦٠١- وبناء على طلب ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، أُجري تصويت مسجل على التعديل المقترح إدخاله على الفقرة الثامنة من الديباجة، فرفض التعديل بأغلبية ٣٦ صوتاً مقابل ٩ أصوات وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: إريتريا، إندونيسيا، باكستان، البحرين، بوتان، قطر، المملكة العربية السعودية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بوركينا فاسو، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المتنعون: توغو، سري لانكا، سوازيلند، الصين، غابون، كوبا، موريتانيا، نيبال.

٦٠٢- وبناء على طلب ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، أُجري تصويت مسجل على التعديل القاضي بحذف الفقرة ٨، فرفض بأغلبية ٣٥ صوتاً مقابل ٥ أصوات وامتناع ١٣ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: إريتريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البحرين، البرازيل، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المتنعون: إندونيسيا، باكستان، بوتان، بوركينا فاسو، توغو، سري لانكا، سوازيلند، الصين، غابون، كوبا، مصر، موريتانيا، نيبال.

٦٠٣- وبناء على طلب ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، أُجري تصويت مسجل على التعديل المقترح إدخاله على الفقرة ٩، فرفض بأغلبية ٣٤ صوتاً مقابل ٨ أصوات وامتناع ١١ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: إثيوبيا، إريتريا، باكستان، قطر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البحرين، البرازيل، بوركينا فاسو، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، السويد، سيراليون، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المتنعون: إندونيسيا، بوتان، توغو، سري لانكا، سوازيلند، السودان، الصين، غابون، كوبا، مصر، نيبال.

٦٠٤ - ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٤٦).

٦٠٥ - وأدلى كلٌّ من ممثلي الاتحاد الروسي، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية ببيان شرح فيه موقف وفده.

٦٠٦ - واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٧٢/٢٠٠٤.

حقوق الإنسان وأخلاقيات علم الأحياء

٦٠٧ - في الجلسة ٥٧ أيضاً، كان معروضاً على اللجنة مشروع المقرر ٢ الذي أوصت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بأن تعتمده اللجنة (انظر E/CN.4/2004/2-E/CN.4/Sub.2/2003/43، الفصل الأول، الفرع باء).

٦٠٨ - ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع المقرر من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٤٧).

٦٠٩ - وبناءً على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع المقرر، فاعتمدت بأغلبية ٥٠ صوتاً مقابل صوتين وامتناع عضو واحد عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر،

(٤٦) المرجع نفسه.

(٤٧) المرجع نفسه.

كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: مصر، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون: المملكة العربية السعودية.

٦١٠ - وفي الجلسة ٥٩، أدلى ممثل مصر ببيان تعليلاً لتصويته بعد إجراء التصويت.

٦١١ - وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ٢٠٠٤/١٢٠.

متابعة عقد الأمم المتحدة للتشقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤

٦١٢ - في الجلسة ذاتها، كان معروضاً على اللجنة مشروع المقرر ٣ الذي أوصت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بأن تعتمده اللجنة (انظر E/CN.4/2004/2-E/CN.4/Sub.2/2003/43، الفصل الثاني، الفرع باء).

٦١٣ - وعدل ممثل كوستاريكا شفويًا مشروع المقرر.

٦١٤ - واعتمد مشروع المقرر، بصيغته المنقحة شفويًا، دون تصويت. وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ٢٠٠٤/١٢١.

الآثار المترتبة على زوال الدول من الوجود لأسباب بيئية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق السكان الأصليين

٦١٥ - في الجلسة ذاتها أيضًا، عرضت ممثلة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية التعديل (E/CN.4/2004/L.49) المقدم من بلدها على مشروع المقرر ٦ الذي أوصت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بأن تعتمده اللجنة (انظر E/CN.4/2004/2-E/CN.4/Sub.2/2003/43، الفصل الثاني، الفرع باء)، وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع المقرر إيطاليا، وكندا، ولكسمبرغ، وفرنسا، هولندا.

٦١٦ - ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع المقرر من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٤٨).

٦١٧ - واعتمد مشروع المقرر، بالصيغة التي نقح بها في التعديل المقترح (E/CN.4/2004/L.49)، دون تصويت. وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ٢٠٠٤/١٢٢.

تطبيق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على نطاق العالم

٦١٨ - في الجلسة ٥٧، كان معروضاً على اللجنة مشروع المقرر ٧ الذي أوصت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بأن تعتمده اللجنة (انظر E/CN.4/2004/2-E/CN.4/Sub.2/2003/43، الفصل الثاني، الفرع باء).

٦١٩ - ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع المقرر من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٤٩).

٦٢٠ - وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١٢٣/٢٠٠٤.

منع انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسوء استعمالها

٦٢١ - في الجلسة ذاتها، كان معروضاً على اللجنة مشروع المقرر ١٠ الذي أوصت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بأن تعتمده اللجنة (انظر E/CN.4/2004/2-E/CN.4/Sub.2/2003/43، الفصل الثاني، الفرع باء).

٦٢٢ - وبناء على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أُجري تصويت مسجل على مشروع المقرر، فاعتمدت بأغلبية ٤٩ صوتاً مقابل صوتين وامتناع عضوين عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، قطر، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المعارضون: إثيوبيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون: البحرين، المملكة العربية السعودية.

٦٢٣ - وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع باء، المقرر ١٢٤/٢٠٠٤.

حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب

٦٢٤ - في الجلسة ٥٨ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرضت ممثلة المكسيك مشروع القرار E/CN.4/2004/L.106، المقدم من الأرجنتين، وإسبانيا، وإستونيا، وإكوادور، وألمانيا، وآيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي،

والبرازيل، والبرتغال، وبنما، وبولندا، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وقبرص، وكندا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أرمينيا، وأوكرانيا، وآيسلندا، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتوغو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والسويد، وفنزويلا، وفنلندا، وكرواتيا، ومالطة، واليابان.

٦٢٥- ونقحت ممثلة المكسيك شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة ١٠ منه.

٦٢٦- وعدل ممثل الهند مشروع القرار كما يلي:

(أ) أدرج فقرة جديدة بعد الفقرة ٧، نصها كالتالي:

"تخطيط علما بقرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ١٥/٢٠٠٣، المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، بشأن آثار التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب على التمتع بحقوق الإنسان"؛

(ب) استعاض عن نص الفقرة ١٠ بالنص التالي:

"تدعو المفوضة السامية أن تطلب من المقررة الخاصة المعنية بالإرهاب وحقوق الإنسان التابعة للجنة الفرعية، أن تساعد في أداء الولاية المبينة في الفقرة ٩ من هذا القرار، وأن تنشر الدراسة المطلوب إجراؤها في قرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٨، عند الانتهاء من إعدادها، كي تنظر فيها الدول الأعضاء، كما هو مشار إليه في الفقرة ٩، وحتى تتمكن اللجنة من النظر في دورتها الحادية والستين في النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة"؛

٦٢٧- وأدلى كلٌّ من ممثلي المكسيك والهند ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٦٢٨- وأدلى كلٌّ من ممثلي سري لانكا، والصين، وكوبا ببيان تعليلاً لتصويته قبل إجراء التصويت.

٦٢٩- وبناء على طلب ممثل المكسيك، أُجري تصويت مسجل على التعديل القاضي بإدراج فقرة جديدة بعد الفقرة ٧، فرفض بأغلبية ٢٦ صوتاً مقابل ٢٢ صوتاً وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إندونيسيا، أوغندا، باكستان، البحرين، بوتان، بوركينافاسو، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، السودان، سيراليون، الصين، غابون، قطر، كوبا، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، الهند.

المعارضون: الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المتنعون: إريتريا، أستراليا، سوازيلند، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

٦٣٠- وبناءً على طلب ممثل المكسيك، أُجري تصويت مسجل على التعديل المقترح إدخاله على الفقرة ١٠، فُرِضَ بأغلبية ٢٧ صوتاً مقابل ٢٢ صوتاً وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، إريتريا، إندونيسيا، باكستان، البحرين، بوتان، بوركينافاسو، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، السودان، سيراليون، الصين، غابون، قطر، كوبا، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، الهند.

المعارضون: الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المتنعون: أستراليا، سوازيلند، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

٦٣١- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٥٠).

٦٣٢- واعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، دون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٨٧/٢٠٠٤.

مسألة حالات الاحتجاز التعسفي في منطقة القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة في غوانتانامو

٦٣٣- في الجلسة ٥٩، عرض ممثل كوبا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.88/Rev.2، المقدم من بلده، ثمَّ سحبه.

**"مسألة حالات الاحتجاز التعسفي في منطقة القاعدة البحرية
التابعة للولايات المتحدة في غوانتانامو"**

"إن لجنة حقوق الإنسان،

"إذ ترى أن الاعتراف بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وغير قابلة للتصرف يشكل، وفقاً للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم،

"وإذ تدرك أن هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان الأصيلة فيه،

"وإذ تلاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة يفرض على الدول التزاماً بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية،

"وإذ تذكّر بأن كل دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تتعهد باحترام الحقوق المعترف بها في العهد وبكفالتها لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والمشمولين بولايتها، دون أي نوع من أنواع التمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب،

"وإذ تذكّر أيضاً بالتعليق العام رقم ٣١ (٢٠٠٤) بشأن طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد الذي اعتمده اللجنة المعنية بحقوق الإنسان،

"وإذ تؤكد من جديد ما لكل إنسان من حق أصيل في الحياة، ومن حق في عدم التعرض للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،

"وإذ تلاحظ أن هذه الحقوق مكرسة في المادتين ٦ و٧ من العهد، وأن الفقرة ٢ من المادة ٤ منه لا تجيز التحلل من أحكام هاتين المادتين في أي ظرف من الظروف،

"وإذ تشير إلى أنه وفقاً لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يجب إبلاغ أي شخص يوقّف بالتهمة الموجهة إليه، وأنه يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته، ويجب تقديمه سريعاً إلى أحد القضاة أو إلى أحد الموظفين المخوّلين قانوناً ممارسة سلطة قضائية، وأن من حقه أن يحاكم محاكمة علنية في غضون فترة معقولة توفّر له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه، أو يفرّج عنه،

"وإذ تلاحظ أن الفقرة ٢ من المادة ٥ من العهد التي تنص على أنه لا يجوز تقييد أي حق من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها أو النافذة في أي دولة طرف في العهد أو الانتقاص منه تطبيقاً لقوانين أو اتفاقيات أو أنظمة أو أعراف، بذريعة عدم اعتراف العهد بهذه الحقوق أو اعترافه بها في نطاق أضيق،

"وإذ يساورها بالغ القلق إزاء المعلومات الموثوقة التي تشير إلى وجود حالة حرمان من هذه الحقوق تشمل عدداً غير معلن من الأشخاص الذين احتجزوا نتيجة العمليات العسكرية التي شنت في أفغانستان، وهم أشخاص محتجزون حالياً في معسكرات احتجاز كائنة في منطقة القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة في غوانتانامو، ومن بينهم قصر،

"وإذ تدرك أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والعديد من المكلفين بالإجراءات الموضوعية التابعة للجنة، وعدداً كبيراً من المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن عدد من الدول التي لها رعايا مسجونون في تلك المعسكرات قد أعربت عن أشد مشاعر القلق إزاء تلك الحالة،

"وإذ تلاحظ الطلبات التي قدمها بعض المكلفين بالولايات الخاصة بالإجراءات الموضوعية، في أثناء دورتها الستين، لزيارة معسكرات الاحتجاز الكائنة في منطقة القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة في غوانتانامو،

"وإذ تحيط علماً بعمليات الإفراج مؤخراً عن بعض الأشخاص الذين كانوا محتجزين في القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة في غوانتانامو ونقل آخرين إلى بلدانهم الأصلية،

"وإذ تضع في اعتبارها أحكام اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩،

"١- **تطلب** إلى الدولة التي تمارس ولاية فعلية على المعسكرات الكائنة في مناطق القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة في غوانتانامو موافاة المفوضية السامية وسائر الدول بما يلزم من معلومات لتوضيح الأحوال المعيشية والأوضاع القانونية للأشخاص المحتجزين حالياً في هذه المعسكرات، وكذلك الخطوات المتخذة لتأمين احترام حقوقهم الإنسانية وحريةهم الأساسية وحمايتهم بمقتضى القانون الإنساني الدولي؛

"٢- **تطلب أيضاً** إلى الدولة المعنية التحقيق في الانتهاكات الآنفة الذكر المدعى وقوعها واتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ما يمكن وقوعه من انتهاكات أثناء وجود هؤلاء الأشخاص تحت ولايتها الفعلية؛

"٣- **تطلب** إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إيلاء النظر، أثناء أداء ولاياتهم، للحالة المبينة في هذا القرار وموافاة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتقارير عما يخلصون إليه من نتائج؛

"٤- **تطلب** إلى المفوضية السامية أن تقدم إليها في دورتها الحادية والستين تقريراً مفصلاً عن تنفيذ هذا القرار.

٦٣٤ - وأدلى ممثل ألمانيا ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

الفصل الثامن عشر

فعالية عمل آليات حقوق الإنسان:

(أ) الهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛

(ب) المؤسسات الوطنية والترتيبات الإقليمية؛

(ج) مواءمة وتعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٦٣٥- نظرت اللجنة في البند ١٨ من جدول الأعمال في جلستها ٤٧ و ٤٨ المعقودتين في ١٤ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٤٩ المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٧ و ٥٨ المعقودتين في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(٥١).

٦٣٦- وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبةً بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس.

٦٣٧- وفي الجلسة ٤٧ المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أدلى السيد عبد الفتاح عمرو، رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ببيان؛ وأدلى السيد جاكوب أيجبرك دوك، رئيس لجنة حقوق الطفل، ببيان.

٦٣٨- وفي الجلسة ٤٨ المعقودة في اليوم نفسه، أدلى السيد يون غوريتا، رئيس وحدة التفتيش المشتركة، ببيان.

٦٣٩- وفي الجلسة نفسها، أدلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة، السيد بيرتراند رامشاران، ببيان.

٦٤٠- وفي المناقشة العامة للبند ١٨ من جدول الأعمال، أدلى أعضاء في اللجنة، ومراقبون، وممثلون لمؤسسات وطنية ومنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق الثالث من هذا التقرير.

تكوين ملاك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

٦٤١- في الجلسة ٥٧ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض ممثل كوبا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.83 المقدم من إثيوبيا، وإريتريا، وإكوادور، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبنغلاديش، وبنما، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وبيلاروس، وتوغو، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية ترازانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسري لانكا، والسلفادور، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، والصين، وعمان، وغابون، وغينيا الاستوائية، وفرنزويلا، وفييت نام،

(٥١) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه.

وكازاخستان، والكاميرون، وكوبا، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، وماليزيا، ومدغشقر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموزامبيق، وميانمار، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، واليمن. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أرمينيا، والإمارات العربية المتحدة، وكمبوديا، ومصر.

٦٤٢- وأدلى ممثل أستراليا ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٦٤٣- وقبل إجراء التصويت، أدلت ببيان تعليلاً لتصويتها ممثلة آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة).

٦٤٤- وبناء على طلب ممثل أستراليا، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، فاعتمد بأغلبية ٣٥ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باراغواي، باكستان، البحرين، بوتان، بوركينافاسو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، قطر، كرواتيا، كوبا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس.

المعارضون: أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، جمهورية كوريا، السويد، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: البرازيل، بيرو، غواتيمالا، كوستاريكا.

٦٤٥- وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٧٣/٢٠٠٤.

التعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٦٤٦- في الجلسة ٥٨ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض ممثل قطر مشروع القرار E/CN.4/2004/L.84 المقدم من باكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوتان، وجمهورية كوريا، والصين، قطر، والمملكة العربية السعودية. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار الأردن، وأستراليا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وتايلند، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسري لانكا، وعمان، وقبرص، والكويت، وماليزيا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، واليابان.

٦٤٧- وأدلى ممثل الجمهورية الدومينيكية ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٦٤٨- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٧٤/٢٠٠٤.

المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

٦٤٩- في الجلسة ٥٨ أيضاً، عرض ممثل أستراليا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.87 المقدم من الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبنغلاديش، وبولندا، وتايلند، وتركيا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، والدايمرك، ورومانيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وغانا، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، ونيبال، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، وبنغلاديش، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أذربيجان، وإسرائيل، وأوكرانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتوغو، والجزائر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجنوب أفريقيا، وصربيا والجبل الأسود، وغابون، وكينيا، ومالطة، وموريشيوس، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا.

٦٥٠- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٧٥.

حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة

٦٥١- في الجلسة نفسها، عرض المراقب عن الجمهورية التشيكية مشروع القرار E/CN.4/2004/L.91، المقدم من الأرجنتين، وإسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجورجيا، والدايمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا والجبل الأسود، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهندوراس، وبنغلاديش، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أرمينيا، وأستراليا، والبرازيل، وبيرو، وجمهورية كوريا، وسان مارينو، وشيلي، واليابان.

٦٥٢- وأجرى المراقب عن الجمهورية التشيكية تنقيحاً شفويماً لمشروع القرار بتعديل الفقرات السابعة والعاشر والأخيرة من ديباجته، والفقرات ٢(ب)، ٥، ٦(د)، ٩، و١٠(ب) و(ج)، و١١ من منطوقه.

٦٥٣- وعرض ممثل كوبا التعديلات (E/CN.4/2004/L.112) المقترح إدخالها على مشروع القرار، والمقدمة من بلده. ولكنه سحب فيما بعد الفقرات من ٢ إلى ١٩ من الوثيقة نفسها. وفيما يلي نص التعديلات:

"١- يستعاض عن كلمة "الخاصة" في عبارة "الإجراءات الخاصة" بكلمة "المواضيعية" في العنوان وفي جميع فقرات الديباجة والمنطوق.

"٢- في الفقرة الثالثة من الديباجة، تضاف عبارة "ولا انتقائيتهم" بعد عبارة "واستقلالهم".

- "٣- في نهاية الفقرة الخامسة من الديباجة، تضاف العبارة التالية: "وإذ ترى أنه من الضروري وضع حد للتسييس في إنشاء الإجراءات المواضيعية وفي عملها".
- "٤- في نهاية الفقرة السادسة من الديباجة، تضاف العبارة التالية: "وإذ تلاحظ أيضاً اعتراض عدد متزايد من الحكومات أيضاً على بعض الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقارير الإجراءات المواضيعية".
- "٥- في الفقرة السابعة من الديباجة، تضاف كلمة "دقيقة" بعد كلمة "معلومات"، ويستعاض عن عبارة "نتيجة لهذا" بعبارة "بسبب هذا".
- "٦- في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة الثامنة من الديباجة، تضاف عبارة "وترشيد وتبسيط" بعد كلمة "صون".
- "٧- في الفقرة العاشرة من الديباجة، تحذف كلمة "بارتياح" بعد عبارة "وإذ تلاحظ"، وتضاف عبارة "تجنب الازدواج والتداخل وإلى" بعد عبارة "الحاجة المستمرة إلى".
- "٨- في الفقرة الحادية عشرة من الديباجة، تضاف عبارة "ولا سيما الإجراءات المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" بعد عبارة "الإجراءات المواضيعية"،
- "٩- في نهاية الفقرة الأخيرة من الديباجة، تضاف العبارة التالية "وكذلك قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها الأخرى المنطبقة على سلوك الخبراء الموفدين في بعثات".
- "١٠- في الفقرة ٢ (ب) من المنطوق، يستعاض عن كلمة "دعوة" بعبارة "النظر في إمكانية دعوة".
- "١١- في الفقرة ٤ من المنطوق، تضاف كلمة "دقيقة" بعد كلمة "معلومات".
- "١٢- في الفقرة ٥ من المنطوق، تحذف عبارتا "دراسات الحالة" و"ومتابعة التوصيات".
- "١٣- في الفقرة ٦ (د) من المنطوق، تضاف بعد كلمة "بينها" عبارة "بشأن القضايا ذات الصلة بولاياتها، محافظة على استقلالها".
- "١٤- يستعاض عن الفقرة ٦ (ي) من المنطوق بالنص التالي:
- (ي) "أن تقيم مع الحكومات حواراً وتعاوناً مثمريين وشفافين؛".
- "١٥- في نهاية الفقرة ٦ من المنطوق، تضاف فقرة فرعية جديدة (ك) نصها كالتالي:
- "(ك) أن تورد في تقاريرها ما تبديه الحكومات من ملاحظات على استنتاجاتها وتوصياتها؛".
- "١٦- في الفقرة ٩ من المنطوق، تحذف عبارة "بطرق منها عروض وسائل الإعلام".

"١٧- في الفقرة ١٠ (ب) من المنطوق، تضاف عبارة "حسب الاقتضاء" بعد عبارة "الإجراءات المواضيعية"، ويستعاض عن عبارة "وافقت الدولة المعنية على" بعبارة "طلبت الدولة المعنية".

"١٨- في الفقرة ١١ من المنطوق، تحذف عبارة "ووكالات"، وتضاف بعد عبارة "المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان"، عبارة "وفقاً لبرنامج حقوق الإنسان لفترة السنتين ولقرارات ومقررات الهيئات الحكومية الدولية".

"١٩- تحذف الفقرة ١٢ (د) من المنطوق.

٦٥٤- وأدلى ببيانات فيما يتعلق بالتعديلات المقترحة ممثلو كل من باكستان (نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي)، والصين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

٦٥٥- وأدلى ممثل فرنسا ببيان تعليلاً لتصويته قبل التصويت.

٦٥٦- وبناء على طلب ممثلة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، أُجري تصويت مسجل على التعديل المقترح (E/CN.4/2004/L.112، الفقرة ١)، فرفض بأغلبية ٢٧ صوتاً مقابل ٢٤ صوتاً وامتناع عضوين عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: إثيوبيا، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، باكستان، البحرين، بوتان، بوركينا فاسو، توغو، زمبابوي، سري لانكا، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، غابون، قطر، كوبا، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، نيجيريا، الهند.

المعارضون: الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المتنعون: الاتحاد الروسي، جنوب أفريقيا.

٦٥٧- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٥٢).

٦٥٨- وأدلى كل من ممثلي الاتحاد الروسي وكوبا ببيان تعليلاً لتصويته قبل إجراء التصويت على مشروع القرار.

٦٥٩- وبناء على طلب ممثل كوبا، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، فاعتمد بأغلبية ٣٥ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع ١٨ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

(٥٢) انظر الحاشية ٢ في الفقرة ٤٥ من الفصل الثالث أعلاه.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بوتان، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السويد، شيلي، غابون، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيبال، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: لا أحد.

المتنعون: إثيوبيا، إريتريا، إندونيسيا، باكستان، البحرين، بوركينا فاسو، توغو، زمبابوي، سوازيلند، السودان، سيراليون، الصين، قطر، كوبا، مصر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيجيريا.

٦٦٠ - وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٢٦.

حماية موظفي الأمم المتحدة

٦٦١ - في الجلسة ٥٨، عرض المراقب عن البرتغال مشروع القرار E/CN.4/2004/L.101 المقدم من الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأندورا، وأنغولا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، وتيمور - ليشتي، وجورجيا، والدايمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أرمينيا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وأوكرانيا، والبرازيل، وبيرو، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وشيلي، وفنزويلا، وكازاخستان، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، ومالطة، وموزامبيق، ونيكاراغوا، واليابان.

٦٦٢ - وعدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية شفويًا مشروع القرار كما يلي:

(أ) في الفقرة العاشرة من الديباجة، حذفت عبارة "مع الارتياح" بعد كلمة "تلاحظ"، واستعاضت عن عبارة "الدور الذي يمكن أن تقوم به المحكمة بعبارة" ترحب بكافة التدابير المتخذة"، وعن "عبارة" كتدابير للحيلولة دون الإفلات من العقاب" بعبارة "الوضع حد للإفلات من العقاب".

(ب) حذفت الفقرة ٢(ب) من المنطوق.

٦٦٣ - وقبل إجراء التصويت على التعديلات المقترحة، أدلت ببيان تعليلاً لتصويتها ممثلة آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في اللجنة، وهي ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، وهولندا؛ وانضمت إلى البيان هنغاريا، وهي بلد في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضو في اللجنة).

٦٦٤ - وبناء على طلب ممثلة آيرلندا، أُجرى تصويت مسجل على التعديلات المقترحة، فُرِضَتْ بأغلبية ٤٠ صوتاً مقابل ٤ أصوات وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: قطر، المملكة العربية السعودية، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بوركينا فاسو، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زيمبابوي، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، غابون، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المتنعون: إريتريا، بوتان، توغو، سري لانكا، سوازيلند، الصين، مصر، موريتانيا، نيبال.

٦٦٥ - واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٧٧.

التنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التزامات تقديم التقارير بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

٦٦٦ - في الجلسة ٥٨ أيضاً، عرضت المراقبة عن كندا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.102 المقدم من أستراليا، وألمانيا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدايمرك، ورومانيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولافتيا، ولكسمبرغ، ولبنان، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار الأرجنتين، وأوكرانيا، وباراغواي، والبرازيل، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وزامبيا، وصربيا والجبل الأسود، وموناكو، ونيكاراغوا، واليابان.

٦٦٧ - ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٥٣).

٦٦٨ - واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٧٨.

الفصل التاسع عشر

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

٦٦٩- نظرت اللجنة في البند ١٩ من جدول الأعمال في جلستها ٥٢ المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٤ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل، وفي جلستها ٥٨ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(٥٤).

٦٧٠- وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ١٩ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبةً بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس.

٦٧١- وفي الجلسة ٥٢ المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أدلى بيان السيد توماس هامبرغ، عضو مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات بشأن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان.

٦٧٢- وفي الجلسة ٥٤ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قامت السيدة شارلوت أبাকা، الخبيرة المستقلة المعنية بالتعاون التقني والخدمات الاستشارية في ليبيريا، بعرض تقريرها (E/CN.4/2004/113). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه ممثل غواتيمالا أسئلة إلى الخبيرة المستقلة فردّت عليها.

٦٧٣- وفي الجلسة ذاتها، قام السيد غانم النجار، الذي عينه الأمين العام خبيراً مستقلاً بحالة حقوق الإنسان في الصومال، بعرض تقريره (E/CN.4/2004/103). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّهت ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) أسئلة إلى الخبير المستقل فردّت عليها.

٦٧٤- وفي الجلسة ٥٤ أيضاً، قام السيد بيتر لوبرخت، الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا، بعرض تقريره (E/CN.4/2004/105). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّهت ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) أسئلة إلى الممثل الخاص فردّت عليها.

٦٧٥- وفي الجلسة ذاتها أيضاً، قام السيد لويس جوانيه، الذي عينه الأمين العام خبيراً مستقلاً بحالة حقوق الإنسان في هايتي، بعرض تقريره (E/CN.4/2004/108). وأثناء الحوار التفاعلي الذي أعقب ذلك، وجّه ممثل فرنسا والمراقبان عن سويسرا وكندا أسئلة إلى الخبير المستقل فردّت عليها.

٦٧٦- وفي المناقشة العامة للبند ١٩ من جدول الأعمال، أدلى أعضاء في اللجنة ومراقبون وممثلون لمنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق الثالث من هذا التقرير.

(٥٤) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه.

التعاون التقني والخدمات الاستشارية في كمبوديا

٦٧٧- في الجلسة ٥٨ المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عرض ممثل اليابان مشروع القرار E/CN.4/2004/L.89 المقدم من بلده. وفي وقت لاحق، انضمت إلى الدولة المقدمة لمشروع القرار إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأندورا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان.

٦٧٨- ونقح ممثل اليابان شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة ٥(ج).

٦٧٩- وأدى المراقب عن كمبوديا بيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٦٨٠- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٧٩.

تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان

٦٨١- في الجلسة ٥٨ أيضًا، عرض ممثل إيطاليا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.92 المقدم من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأوغندا، وآيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، ونيكاراغوا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار آيسلندا، وبلغاريا، ورومانيا، والسويد، وصربيا والجبل الأسود، وقبرص، وليختنشتاين، والنرويج، ونيوزيلندا، واليابان.

٦٨٢- ووفقًا للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٥٥).

٦٨٣- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٨٠.

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

٦٨٤- في الجلسة ذاتها، عرضت ممثلة ألمانيا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.95 المقدم من الأرجنتين، وأستراليا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وآيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، وبولندا، وتايلند، وتيمور - ليشتي، وجنوب

(٥٥) انظر الحاشية ٢ في الفقرة ٤٥ من الفصل الثالث أعلاه.

أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وسيراليون، وصربيا والجبل الأسود، والصين، وفرنسا، وفرنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكولومبيا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، والنرويج، ونيوزيلندا، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وإسبانيا، وأفغانستان، وأنغولا، وأوكرانيا، وآيسلندا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنغلاديش، وبوتان، وبيرو، وتركيا، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وسري لانكا، والسلفادور، والسنغال، والسويد، وشيلي، وغابون، وغانا، وغواتيمالا، والفلبين، وفتزويلا، وكوبا، والكونغو، ومصر، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنمسا، ونيبال، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهنغاريا، وهولندا، واليمن.

٦٨٥- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٨١.

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في بوروندي

٦٨٦- في الجلسة ٥٨ أيضا، عرض ممثل الكونغو مشروع القرار E/CN.4/2004/L.96/Rev.1 المقدم من بلده (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية). وفي وقت لاحق، انضمت إلى الدولة المقدمة لمشروع القرار ألمانيا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وسويسرا، وفرنسا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، واليونان.

٦٨٧- ونقح ممثل الكونغو شفويا مشروع القرار بتعديل الفقرة ٩ منه.

٦٨٨- وعدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية شفويا مشروع القرار مستعيضةً عن كلمة "التصديق" الواردة في الفقرة ٩ المنقحة بعبارة "النظر في التصديق".

٦٨٩- وأدلى كلٌّ من ممثل اليابان والمراقب عن بوروندي ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٦٩٠- وبناء على طلب ممثل ألمانيا، أُجري تصويت مسجل على التعديل المقترح إدخاله على الفقرة ٩، فرفض بأغلبية ٤١ صوتاً مقابل صوتين وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بوركينا فاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، غابون، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المتنعون: إريتريا، باكستان، البحرين، بوتان، سري لانكا، سوازيلند، قطر، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال.

٦٩١- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٥٦).

٦٩٢- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٨٢/٢٠٠٤.

التعاون التقني والخدمات الاستشارية في ليبيريا

٦٩٣- في الجلسة نفسها، عرض ممثل الكونغو مشروع القرار E/CN.4/2004/L.98/Rev.1 المقدم من بلده (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية). وانضمت سويسرا، ونيكاراغوا، والولايات المتحدة الأمريكية في وقت لاحق إلى مقدمي مشروع القرار.

٦٩٤- ونقح ممثل الكونغو شفويًا مشروع القرار بتعديل الفقرة الفرعية ٥(أ) وإدخال فقرة فرعية (ب) جديدة.

٦٩٥- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٥٧).

٦٩٦- واعتمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا، دون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٨٣/٢٠٠٤.

التعاون التقني والخدمات الاستشارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٩٧- في الجلسة نفسها أيضاً، عرض ممثل الكونغو مشروع القرار E/CN.4/2004/L.99، المقدم من بلده (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية). وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأندورا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا والجبل الأسود، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

٦٩٨- وأدلت كلٌّ من ممثلة آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول التي هي في طور الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي)- إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا- والدول

(٥٦) المرجع نفسه.

(٥٧) المرجع نفسه.

المرشحة للعضوية في الاتحاد وهي بلغاريا، وتركيا، ورومانيا) والمراقب عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٦٩٩- ونقّحت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية شفويًا مشروع القرار مستعيضةً عن عبارة "التعاون مع المحكمة الجنائية" الواردة في الفقرة الفرعية ٥(هـ) بعبارة "الوفاء بالتزاماتها كدولة طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بما فيها كافة الأحكام التي تلزمها بالتعاون مع المحكمة، وكذلك بالاتفاقيات المبرمة بموجب المادة ٩٨ من نظام روما الأساسي".

٧٠٠- وبناءً على طلب ممثلة آيرلندا، أُجري تصويت مسجل على التعديل المقترح إدخاله على الفقرة الفرعية ٥(هـ)، فرفض بأغلبية ٤١ صوتاً مقابل صوت واحد وامتناع ١١ عضواً عن التصويت. وجرى التصويت على النحو التالي:

المؤيدون: الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بوركينافاسو، بيرو، توغو، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، زمبابوي، السودان، السويد، سيراليون، شيلي، غابون، غواتيمالا، فرنسا، كرواتيا، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موريتانيا، النمسا، نيجيريا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان.

المتنعون: إريتريا، باكستان، البحرين، بوتان، سري لانكا، سوازيلند، الصين، قطر، المملكة العربية السعودية، نيبال، الهند.

٧٠١- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجّه نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٥٨).

٧٠٢- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللإطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٢٠٠٤/٨٤.

التعاون التقني والخدمات الاستشارية في تشاد

٧٠٣- في الجلسة ٥٨، عرض ممثل الكونغو مشروع القرار E/CN.4/2004/L.100/Rev.1، المقدم من بلده (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية). وانضمت نيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية في وقت لاحق إلى مقدمي مشروع القرار.

٧٠٤- وأدلى ممثل اليابان ببيان فيما يتعلق بمشروع القرار.

٧٠٥- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٥٩).

٧٠٦- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٨٥/٢٠٠٤.

تقديم المساعدة إلى سيراليون في ميدان حقوق الإنسان

٧٠٧- في الجلسة نفسها، عرض ممثل الكونغو والمراقب عن كندا مشروع القرار E/CN.4/2004/L.97، المقدم من ألبانيا، ورومانيا، وسويسرا، وكندا، والكونغو (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية)، وليتوانيا، وليختنشتاين. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأندورا، وآيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

٧٠٨- وأدلى ببيانات فيما يتعلق بمشروع القرار ممثلو كل من البحرين، وسيراليون، والصين، وكوبا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

٧٠٩- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٦٠).

٧١٠- واعتمد مشروع القرار بدون تصويت. وللاطلاع على نص القرار بصيغته المعتمدة، انظر الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ٨٦/٢٠٠٤.

التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في أفغانستان

٧١١- في الجلسة ٥٨ أيضاً، أدلى الرئيس، باسم اللجنة، ببيان بشأن التعاون التقني وحالة حقوق الإنسان في أفغانستان يرد نصه في الفقرة ٧١٣ أدناه.

٧١٢- ووفقاً للمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وُجِّهَ نظر اللجنة إلى تقدير لما يترتب على بيان الرئيس من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية^(٦١).

(٥٩) المرجع نفسه.

(٦٠) المرجع نفسه.

(٦١) المرجع نفسه.

"بيان الرئيس"

٧١٣ - - في معرض النظر في البند ١٩ من جدول الأعمال، أدلى الرئيس ببيان نصه كالتالي:

"التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في أفغانستان"

"١ - تستعيد لجنة حقوق الإنسان إلى الأذهان قرارها ٧٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الذي اقترحته رئيسة الدورة التاسعة والخمسين بشأن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان وتحيط علماً بتقرير الأمين العام (A/58/742-S/2004/230)، وبتقريره عن الأطفال والصراعات المسلحة (A/58/546-S/2003/1053) و Corr.1 و Corr.2)، وبتقريره عن المرأة والسلام والأمن (S/2002/1154). وتشير أيضاً إلى قرارات مجلس الأمن والبيانات الصادرة عن رئيس المجلس، ولا سيما القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن المرأة والسلام والأمن. وتحيط علماً بأحدث قرار اعتمده لجنة وضع المرأة بهذا الشأن، وبتقرير المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب عن البعثة التي قام بها في أفغانستان (E/CN.4/2004/48/Add.2)، وتحيط علماً بالقرارات والمقررات الأخرى التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن الحالة في أفغانستان. وتذكر اللجنة أيضاً بالاتفاق بشأن الترتيبات المؤقتة في أفغانستان في انتظار إعادة إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة المبرم في بون (ألمانيا) في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (اتفاق بون).

"٢ - وترحب اللجنة باعتماد الدستور الأفغاني الجديد من جانب الجمعية التأسيسية الكبرى (لويجا جيراغا) بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وهذا الدستور يُلزم الأفغانين بإنشاء مجتمع خالٍ من الاضطهاد والتمييز والعنف يقوم على أساس سيادة القانون والعدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية ويضمن للشعب الحقوق والحريات الأساسية. كما يشتمل الدستور على أحكام مركزية قوية تُلزم أفغانستان بالمساواة بصرف النظر عن نوع الجنس أو الانتماء العرقي وبجربة الدين وبالتمسك بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعتها أفغانستان. وفي هذا الشأن، تؤكد اللجنة من جديد على المسؤولية الأولية والسلطة الانتقالية والحكومة أفغانستان المنتخبة ديمقراطياً بعد ذلك عن تنفيذ الدستور.

"٣ - وترحب اللجنة بالالتزام الذي قطعه حكومة أفغانستان على نفسها بمواصلة استكمال عملية التحول كما ترحب باستمرار الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، وفي هذا الصدد ترحب على وجه الخصوص بالمؤتمر الدولي الذي عُقد في ٣١ آذار/مارس و١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في برلين.

"٤ - وترحب اللجنة أيضاً بأحكام الدستور الجديد التي تنص على أن مواطني أفغانستان، رجالاً ونساءً، سواسية أمام القانون وعلى انتخاب امرأتين على الأقل من كل مقاطعة لعضوية الفولسي جيراغا (مجلس العموم) كمتوسط وطني وعلى أن يكون نصف الذين يعيّنهم الرئيس في المشرانو جيراغا (مجلس الأعيان) من النساء.

"٥ - ومهما كانت التحسينات في القدرة المؤسسية لدى السلطة الانتقالية الأفغانية في تناول حقوق الإنسان فإن اللجنة تحثها على مواصلة التركيز على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما

جاء وصفها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعلى تنفيذ تلك الصكوك الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتي دخلت أفغانستان طرفاً فيها، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

"٦- وترحب اللجنة بما تقوم به السلطة الانتقالية الأفغانية والأمم المتحدة من استعدادات لإجراء الانتخابات المقبلة، وتناشد المجتمع الدولي أن يدعم هذه الاستعدادات دعماً كاملاً. وتناشد جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة أن تضع نصب أعينها، في معرض دعمها للانتخابات، تكافؤ حق المرأة في التصويت. كما تناشد السلطة مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير الأمن بما يسمح، في سياق عملية انتخابية حرة وعادلة وذات مصداقية، لجميع الناخبين المؤهلين بالتسجيل والمشاركة في الانتخابات بصرف النظر عن انتمائهم العرقي أو الجنسي. كما تدعو اللجنة السلطة إلى مواصلة الاستعدادات من خلال إصدار قانون الانتخابات وتسجيل الأحزاب السياسية وإنشاء لجنة انتخابية مستقلة. وتلاحظ بقلق أن مستوى تسجيل النساء ما زال منخفضاً جداً حتى الآن. إذ لا بد من زيادة مشاركة النساء لضمان نجاح عملية إجراء انتخابات حرة وعادلة. وفي هذا الصدد، تشجع اللجنة السلطة على توفير الثقافة المدنية لجميع الناس، وخصوصاً النساء منهم. كما تشجع السلطة على ضمان تمثيل المرأة في المناصب الحكومية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.

"٧- وتؤكد اللجنة بشدة على أن وجود بيئة خالية من العنف والتمييز والتجاوزات بالنسبة لجميع الأفغان أمر أساسي لنجاح عملية انتعاش وإعمار تملك مقومات البقاء والديمومة وما يُلازم هذه العملية من حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وفي هذا الشأن، تؤكد اللجنة من جديد على أهمية العودة الطوعية والمنظمة وإعادة الاندماج المستدم في ظل السلامة والكرامة لجميع اللاجئين الأفغان والأشخاص المشردين داخلياً، كما تؤكد على ضرورة توفير السلامة والأمن وحرية التنقل لجميع موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها الذين يقومون بأعمال إنسانية وإعادة الإعمار. وتشجع اللجنة أيضاً المجتمع الدولي على مواصلة ضمان الدعم من أجل السلم والأمن.

"٨- وترحب اللجنة بالجهود التي تبذلها السلطة الانتقالية الأفغانية، بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة، من أجل إرساء الديمقراطية وسيادة القانون والحكم السديد واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتدعو إلى إنشاء مؤسسات ديمقراطية في داخل الإطار الدستوري تكون واسعة القاعدة وحساسة لنوع الجنس ومتعددة الإثنيات وتمثل الشعب الأفغاني تمثيلاً كاملاً. واللجنة تدرك أن كشف النقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبيها والمتواطئين معهم وإنصاف الضحايا أمام القضاء، إلى جانب الحفاظ على السجلات التاريخية لمثل هذه الانتهاكات واسترداد كرامة الضحايا من خلال الاعتراف بمعاناتهم واستذكارها، ستكون مرشداً للمجتمعات المقبلة وهي من الأمور التي لا غنى عنها في تعزيز وتنفيذ جميع حقوق الإنسان وفي تلافي حدوث الانتهاكات في المستقبل.

"٩- وتؤكد اللجنة على الدور الأساسي المنوط بهيئة قضائية مستقلة في مكافحة الإفلات من العقاب وضمان حماية حقوق الإنسان لأولئك المشمولين بولايتها، ولا سيما النساء والأطفال، وهي ترحب في الوقت ذاته بكون حقوق المتهمين مكفولة في الدستور. وتوّه اللجنة بما أحرزته اللجنة القضائية الأفغانية من تقدم في إصلاح جهاز القضاء وتشجع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة على مواصلة إصلاح النظام القضائي

وتعزيزه، بما في ذلك توفير الموارد الكافية وضمان تكافؤ الوصول إليه وخصوصاً بضمان وصول المزيد من النساء إلى المناصب الرفيعة في جهاز القضاء.

" ١٠ - وترحب لجنة حقوق الإنسان بأن الدستور يعترف بمركز اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان في أفغانستان، وأن هذه اللجنة فتحت مكاتب إقليمية لها. وتلاحظ لجنة حقوق الإنسان من جملة الخطوات الإيجابية، إنشاء وحدة لحقوق الإنسان في وزارة الداخلية (نيسان/أبريل ٢٠٠٣) وإنشاء مكتب الشؤون الدولية وحقوق الإنسان للمرأة في وزارة الشؤون الخارجية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) والالتزام الذي تعهدت به مؤخراً وزارة الشؤون الخارجية (شباط/فبراير ٢٠٠٤) بإزاء هيئات رصد المعاهدات، وبالأدوار الهامة التي تؤديها اللجنة القضائية واللجنة المستقلة لحقوق الإنسان، وقد واصلت هذه الأخيرة، بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعزيز احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال والأشخاص المنتمين إلى أقليات والجماعات المستضعفة، وتناشد السلطة الانتقالية التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان لهذه الفئات. وتشجع لجنة حقوق الإنسان السلطة والمجتمع الدولي على توفير المساعدة الملائمة، بما فيها تقديم الدعم السياسي للجنة المستقلة لحقوق الإنسان، لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بما يتفق مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، والتزامات أفغانستان الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والتي تعززت ولايتها في ظل الدستور الأفغاني.

" ١١ - وتذكر لجنة حقوق الإنسان بأن استمرار الاهتمام بحماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل أمر في غاية الأهمية. وفي هذا الصدد. وفي هذا السياق، تشدد اللجنة على أهمية توفير المساعدة الملائمة، بما فيها الدعم السياسي، لوزارة شؤون المرأة، وتناشد السلطة الانتقالية الأفغانية مواصلة البناء على أساس ما حققته من منجزات في مجال حقوق الإنسان، آخذة في الحسبان على وجه الخصوص تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك بتشجيع تكافؤ إمكانية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في جميع مجالات الحياة الأفغانية. وفضلاً عن ذلك، وإذ ترحب اللجنة بنجاح عودة ملايين الفتيات والفتيات إلى المدرسة وإذ تقدّر الجهود التي اضطلعت بها حتى الآن السلطة في التصدي للحالات العنف ضد النساء والأطفال، فإن اللجنة تشعر بالقلق إزاء استمرار وخطورة أحداث العنف ضد النساء والفتيات وكذلك إزاء تزايد التقارير التي تتحدث عن الاتجار بالنساء والأطفال في العديد من أنحاء البلاد، ولا سيما في المناطق الريفية، وتدعو إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الأخير الذي قدّمته المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه إلى الجمعية العامة (انظر A/58/421).

" ١٢ - وترحب اللجنة بتعيين الأمين العام مؤخراً للخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، وتلاحظ التقدم المحرز في بعض المجالات المذكورة في قرارها ٧٧/٢٠٠٣، وتدعو إلى التنفيذ الكامل للأحكام التي لم تنفذ بعد وتطلب على وجه الخصوص ما يلي:

"(أ) أن تواصل السلطة الانتقالية الأفغانية التعاون الكامل مع جميع المقرررين الخاصين وآليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والعمل على تنفيذ توصياتها؛

"(ب) أن يقدم الخبير المستقل تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان وعن منجزات المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين وإلى اللجنة في دورتها الحادية والستين؛

"(ج) أن تواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وأن توسع، بالتعاون مع السلطة الانتقالية الأفغانية وإلى أقصى حد ممكن، برنامجها الخاص بالخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وسيادة القانون؛

"(د) أن يعمد الأمين العام إلى يلي:

١٠- تمديد ولاية الخبير المستقل لمدة سنة إضافية والمبادرة فوراً إلى تعيين مستشار كبير يعنى بالمساواة بين الجنسين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان مع إيلاء الاعتبار الواجب إلى ضرورة مراعاة الاستمرارية في هذه المهمة؛

١٢- تزويد الخبير المستقل بكل المساعدة الضرورية في تنفيذ ولايته وبتوفير الموارد الكافية، من مجمل الموارد المتاحة لدى الأمم المتحدة، لتمويل أنشطة الخبير المستقل ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقديم الخدمات الاستشارية والتعاون التقني؛

١٣- مواصلة الاضطلاع بالمسألة وتقديم تقرير عنها في الدورة المقبلة للجنة".

٧١٤- وأدلى ممثل الولايات المتحدة ببيان شرح فيه موقف وفده بعد اعتماد البيان الذي أدلى به الرئيس.

حالة حقوق الإنسان في هايتي

٧١٥- في الجلسة ٥٨، أدلى الرئيس، باسم اللجنة، ببيان بشأن التعاون التقني وحالة حقوق الإنسان في هايتي نصه كالتالي.

بيان الرئيس

"حالة حقوق الإنسان في هايتي"

"١- تدين لجنة حقوق الإنسان انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في هايتي وتدعو جميع الجهات الفاعلة وقطاعات الحياة الوطنية إلى حماية كرامة الإنسان وتعزيزها. وتكرر اللجنة الإعراب عن بالغ قلقها إزاء حالة حقوق الإنسان في هايتي.

"٢- وتعيد اللجنة تأكيد أهمية مواصلة وتكثيف الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب، وتدعيم سيادة القانون، ولا سيما بالتعاون مع المجتمع الدولي. وتذكر بأنه يجب أن يتحمل مرتكبو الانتهاكات المسؤولية الفردية عن أفعالهم وألا يفلتوا من العقاب.

"٣- وتشيد اللجنة بما تبذله منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية من جهود رائدة ترمي إلى إيجاد تسوية سلمية.

"٤- كما تشيد اللجنة بنشر قوة مؤقتة متعددة الجنسيات تشمل ولايتها بشكل خاص تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتدعو اللجنة إلى الإسراع بإعادة إقرار الأمن في هايتي قصد تحسين أوضاع المواطنين بشكل خاص.

"٥- وتحيط اللجنة علماً برغبة الحكومة المؤقتة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتشجعها على تنفيذ الالتزامات الدولية التي تعهدت بها هايتي في مجال حقوق الإنسان. وتذكر بأهمية الانضمام إلى الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان.

"٦- وتشير اللجنة إلى ضرورة أن يكون للمفوضية السامية مكتب هايتي وأن توسع نطاق نشاطها بأسرع ما يمكن، تمشياً مع البيان الصادر عن رئيسة الدورة التاسعة والخمسين للجنة.

"٧- وتطلب اللجنة من المفوضية السامية المساهمة في أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، والقيام خاصة بوضع خبرتها تحت تصرف مستشار المنظمة الخاص بهايتي، والإسهام في النهوض بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون.

"٨- وتشكر اللجنة الخبير المستقل على تقريره (E/CN.4/2004/108)، وترجوه مواصلة أعماله في إطار ولايته الحالية. وتطلب اللجنة من الخبير المستقل أن يُضمّن تقريره إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين معلومات عن التقدم المحرز في الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب في هايتي وعن إقامة العدل، وأن يتقدم باقتراحات في هذين المجالين".

تقديم المساعدة إلى نيبال في مجال حقوق الإنسان

٧١٦- في الجلسة ٥٨ أيضاً، أدلى الرئيس، باسم اللجنة، ببيان بشأن التعاون التقني وحالة حقوق الإنسان في نيبال نصه كالتالي.

بيان الرئيس

"تقديم المساعدة إلى نيبال في مجال حقوق الإنسان"

"١- تعرب لجنة حقوق الإنسان عن قلقها إزاء حالة حقوق الإنسان في نيبال منذ انهيار وقف إطلاق النار في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وتزايد عدد الضحايا من المدنيين نتيجة لاستمرار العنف، وتناشد حكومة نيبال تعزيز جهودها الرامية إلى ضمان تمتع جميع السكان في نيبال بالحقوق الأساسية.

"٢- وتدين اللجنة أعمال العنف العشوائي التي يرتكبها الحزب الشيوعي في نيبال (PCN-M)، بما في ذلك استخدام الأطفال في النزاع المسلح، وتناشد بشدة الحزب الشيوعي الماوي في نيبال نبذ العنف واحترام حقوق الإنسان للجميع.

"٣- وتُقرّ اللجنة بجهود حكومة نيبال الرامية إلى معالجة حالة حقوق الإنسان في نيبال وتشجعها في ما تبذله من جهود للتحقيق في جميع الانتهاكات ومقاضاة مرتكبيها. وفي هذا السياق، ترحب اللجنة بما صدر عن الحكومة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ من تعهد بإنفاذ قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وبشكل خاص تعهدها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبالوفاء التزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

"٤- وترحب اللجنة بالتزام حكومة جلاله ملك نيبال وتدعم جهودها وجهود مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الرامية إلى تطوير المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية وتيسير المساعدة الخارجية اللازمة، لا سيما مساعدة لجنة حقوق الإنسان الوطنية، بما في ذلك من خلال توقيع مذكرة تفاهم من أجل تطوير قدرتها المؤسسية ومواردها البشرية حتى تضطلع بولايتها، بما في ذلك القيام بأعمال الرصد والتحقيق على الصعيد الوطني، باستقلالية ونزاهة ومصداقية.

"٥- وترحب اللجنة بتقديم حكومة نيبال للتقارير الدورية إلى مختلف هيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات، وتشجع الحكومة على التماس مساعدة المفوضية السامية عند اللزوم لإعداد التقارير وتنفيذ توصيات هذه الهيئات. وترحب أيضاً بقيام حكومة نيبال بتوجيه دعوات إلى المقررين الخاصين التابعين للجنة من أجل زيارة نيبال.

"٦- وترحب اللجنة بتوقيع حكومة نيبال البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وتناشدها التصديق على هذا الصك.

"٧- وتشجع اللجنة المجتمع الدولي على مساعدة حكومة نيبال في جهودها الرامية إلى تعزيز قدرتها الوطنية من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان الراهنة.

"٨- وتطلب اللجنة إلى المفوضية السامية أن تقدم إليها في دورتها الحادية والستين تقريراً عن أنشطتها في نيبال، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتعاون التقني".

التعاون التقني والخدمات الاستشارية في تيمور - ليشتي

٧١٧- في الجلسة ذاتها، أدلى الرئيس، باسم اللجنة، ببيان بشأن التعاون التقني وحالة حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي نصه كالتالي:

بيان الرئيس

"التعاون التقني والخدمات الاستشارية في تيمور - ليشتي"

"١- تُذكر لجنة حقوق الإنسان بما صدر عن رؤسائها في الدورات السابقة من بيانات عن حالة حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي، ولا سيما البيان الذي أُدلي به في الدورة التاسعة والخمسين (E/2003/23، E/CN.4/2003/135، الفقرة ٢٢٩)، وتحيط علماً بتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي المقدم إلى اللجنة في دورتها الستين (E/CN.4/2004/107)، وتقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/58/280)، وتقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2003/449)، والبيان الذي أُدلي به رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2002/13).

"٢- وتحيط اللجنة علماً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من قرارات الأمم المتحدة عن الحالة في تيمور - ليشتي.

"٣- وتهنئ اللجنة حكومة تيمور - ليشتي على انضمامها إلى الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وترحب بالخطوات المتخذة لإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المعروفة باسم "Provedor de Direitos Humanos e Justiça"، كما تقر بالعمل الذي اضطلعت به لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة وتتطلع إلى التقرير الختامي لهذه اللجنة الذي يتناول انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في تيمور - ليشتي في الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٩٩ والذي سيُقدّم قبل نهاية عام ٢٠٠٤.

"٤- وتلاحظ اللجنة بعين الرضى إقامة برنامج للتعاون التقني بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ووحدة حقوق الإنسان في إطار بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وذلك بالتشاور مع الحكومة، كما تحيط علماً بخطط التعاون التقني لعام ٢٠٠٤ الواردة في تقرير المفوض السامي، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير الدعم التقني لعملية التصديق على معاهدات حقوق الإنسان وتنفيذها وإعداد التقارير عنها، وتوفير الدعم التقني للجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، وتعزيز قدرة النظام القضائي، والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في ميدان حقوق الإنسان، وتوفير الدعم إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وتعزيز دراية المجتمع المدني بحقوق الإنسان.

"٥- وتؤكد اللجنة على أهمية استمرار وجود هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تيمور - ليشتي بعد نهاية ولاية بعثة تقديم الدعم، وذلك لضمان فعالية الانتقال إلى مرحلة ما بعد هذه البعثة، وتمكين حكومة تيمور - ليشتي من تعزيز قدرتها على النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

"٦- وتشدد اللجنة على ضرورة استمرار الدعم الدولي لتعزيز نظام القضاء في تيمور - ليشتي، وتشجع المجتمع الدولي على مواصلة التزامه مع حكومة تيمور - ليشتي في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتطلب اللجنة إلى المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم لمكافحة الإفلات من العقاب.

"٧- وتطلب اللجنة إلى المفوض السامي أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها الحادية والستين عن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي في إطار البند نفسه من جدول الأعمال".

الفصل العشرون

ترشيد أعمال اللجنة

- ٧١٨- نظرت اللجنة في البند ٢٠ من جدول الأعمال في جلستها ٥٤ المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(٦٢).
- ٧١٩- وللإطلاع على الوثائق الصادرة في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال، انظر المرفق السادس من هذا التقرير. وللإطلاع على قائمة بجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة وعلى بيانات الرئيس، مرتبةً بحسب بند جدول الأعمال، انظر المرفق الخامس.
- ٧٢٠- وفي المناقشة العامة للبند ٢٠ من جدول الأعمال، أدلى أعضاء في اللجنة ومراقبون وممثلون لمنظمات غير حكومية ببيانات، ترد قائمة بأسمائهم في المرفق الثالث من هذا التقرير.

(٦٢) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه.

الفصل الحادي والعشرون

(أ) مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجنة

٧٢١- نظرت اللجنة في البند ٢١ من جدول الأعمال في جلستها ٦١ المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (٦٣).

٧٢٢- ووفقاً لأحكام الفقرة ٣ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٩٤(د-٥٧) المؤرخ ١ آب/أغسطس ١٩٧٤، كان معروضاً على اللجنة مذكرة من الأمين العام (E/CN.4/2004/L.1) تتضمن مشروعاً لجدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجنة، وتحدد الوثائق التي ينبغي تقديمها في إطار كل بند من جدول الأعمال والسند التشريعي لإعدادها والنظر فيها.

٧٢٣- وأحاطت اللجنة علماً بمشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين، ونصه كالتالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب.

٢- إقرار جدول الأعمال.

٣- تنظيم أعمال الدورة.

السند التشريعي: القرارات والمقررات ذات الصلة للجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومقررات اللجنة ١٢٥/٢٠٠٤، و١٢٧/٢٠٠٤، و١٢٨/٢٠٠٤، والبيان الذي أدلى به الرئيس بتاريخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

الوثائق:

(أ) تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي يتضمن تحليلاً بشأن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا (بيان أدلى به الرئيس في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وأقرته اللجنة بتوافق الآراء).

(ب) تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان (المقرر ١٢٨/٢٠٠٤).

٤- تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومتابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.

السند التشريعي: قرار الجمعية العامة ٤٨/١٤١، وقرارات اللجنة ٦٩/١٩٩٧، و٢/٢٠٠٤، و٧/٢٠٠٤.

(٦٣) انظر الحاشية ١ في الفقرة ١ من الفصل الثالث أعلاه.

الوثائق:

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (قرار الجمعية العامة ٤٨/٤١، الفقرة ٥؛ وقرارات اللجنة ١٩٩٧/٦٩، الفقرة ١٤، و٢/٢٠٠٤، الفقرتان ١٨ و ٢٠، و٧/٢٠٠٤، الفقرة ٨، و٧٦/٢٠٠٤، الفقرة ١٠ (ز)).

٥- حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه على الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي

السند التشريعي: قرارات اللجنة ٣/٢٠٠٤، و٥/٢٠٠٤.

الوثائق:

(أ) تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٣/٢٠٠٤ بشأن الحالة في فلسطين المحتلة (الفقرة ٢)؛

(ب) تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير (القرار ٥/٢٠٠٤، الفقرتان ١٤ و ٢١).

٦- العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز.

(أ) التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

السند التشريعي: قرارات اللجنة ١٩٩٣/٢٠، و٣٠/٢٠٠٣، و٦/٢٠٠٤، و١٦/٢٠٠٤، و٨٨/٢٠٠٤.

الوثائق:

(أ) تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (القرارات ١٩٩٣/٢٠، الفقرة ١٠، و١٦/٢٠٠٤، الفقرة ٦، و٨٨/٢٠٠٤، الفقرة ٢١)؛

(ب) تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المنشأ لتقديم توصيات بهدف التنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان (القرار ٣٠/٢٠٠٣، الفرع ثالثاً، الفقرة ٢٢)؛

(ج) تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي (القرار ٣٠/٢٠٠٣، الفقرة ٢٦)؛

(د) تقرير مرحلي للمقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، عن حالة الشعوب الإسلامية والعربية في مختلف أرجاء العالم (القرار ٦/٢٠٠٤، الفقرة ١٦)؛

(هـ) تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن تنفيذ القرار ٦/٢٠٠٤ بشأن مناهضة تشويه صورة الأديان (الفقرة ١٧)؛

(و) تقرير مرحلي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن تنفيذ جميع التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الدورة الثانية للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان (قرار اللجنة ٨٨/٢٠٠٤، الفقرة ١١)؛

(ز) تقرير المفوضة السامية بشأن إمكانية وضع مؤشر خاص بالمساواة العرقية (القرار ٨٨/٢٠٠٤، الفقرة ١٣).

٧- الحق في التنمية.

السند التشريعي: قرار اللجنة ٧/٢٠٠٤.

الوثائق:

تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ لرصد واستعراض التقدم المحرز في تعزيز وإعمال الحق في التنمية (القرار ٧/٢٠٠٤، الفقرة ٩).

٨- مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين.

السند التشريعي: قرارات اللجنة ٢/١٩٩٣، و٨/٢٠٠٤، و٩/٢٠٠٤، و١٠/٢٠٠٤.

الوثائق:

(أ) تقرير المقرر الخاص (القرار ٢/١٩٩٣ ألف، الفقرة ٤، و١٠/٢٠٠٤، الفقرة ٢٠)؛

(ب) تقرير الأمين العام (القرار ٨/٢٠٠٤، الفقرة ٦؛ والقرار ١٠/٢٠٠٤، الفقرة ٢٢)؛

(ج) قائمة بتقارير الأمم المتحدة التي تصدر فيما بين دورات اللجنة وتتناول أحوال معيشة مواطني الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى تحت الاحتلال الإسرائيلي (القرار ١٠/٢٠٠٤، الفقرة ٢٣).

٩- مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، بما في ذلك:

(أ) مسألة حقوق الإنسان في قبرص؛

(ب) الإجراء المنشأ وفقاً لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د-٤٨) و٣/٢٠٠٠.

السند التشريعي: قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (د-٤٨)، و٤١/١٩٩٠، و٣/٢٠٠٠؛
وقرارات اللجنة ٨ (د-٢٣)، و١١/٢٠٠٤، و١٢/٢٠٠٤، و١٣/٢٠٠٤، و١٤/٢٠٠٤، و١٥/٢٠٠٤،
و٦١/٢٠٠٤، ومقرراتها ١٠٥/٢٠٠٤، و١٢٦/٢٠٠٤.

الوثائق:

- (أ) تقرير الفريق العامل المعني بالحالات (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٠)؛
(ب) تقرير الممثلة الشخصية لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المعنية بحالة حقوق
الإنسان في كوبا (قرار اللجنة ١١/٢٠٠٤)؛
(ج) تقرير المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
(قرار اللجنة ١٣/٢٠٠٤، الفقرة ١٠)؛
(د) تقرير المفوضة السامية عن استنتاجاتها وتوصياتها فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (قرار اللجنة ١٣/٢٠٠٤، الفقرة ١٢)؛
(هـ) تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس (قرار اللجنة ١٤/٢٠٠٤،
الفقرة ٥)؛
(و) تقرير الأمين العام عن الأعمال الانتقامية الموجهة ضد الأشخاص الذين يتعاونون مع
ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان (قرار اللجنة ١٥/٢٠٠٤، الفقرة ٦)؛
(ز) تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار (قرار اللجنة ٦١/٢٠٠٤،
الفقرة ٦(أ))؛
(ح) تقرير الأمين العام عن مسألة حقوق الإنسان في قبرص (مقرر اللجنة ١٢٦/٢٠٠٤).

١٠ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

السند التشريعي: قرارات اللجنة ٢١/٢٠٠٣، و٢٢/٢٠٠٣، و١٧/٢٠٠٤، و١٨/٢٠٠٤، و١٩/٢٠٠٤،
و٢٠/٢٠٠٤، و٢١/٢٠٠٤، و٢٢/٢٠٠٤، و٢٣/٢٠٠٤، و٢٤/٢٠٠٤، و٢٥/٢٠٠٤، و٢٦/٢٠٠٤،
و٢٧/٢٠٠٤، و٢٨/٢٠٠٤، و٢٩/٢٠٠٤.

الوثائق:

- (أ) تقرير تحليلي مقدم من الخبير المستقل المعني بآثار سياسات التكييف الهيكلي
والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية (القرار ٢١/٢٠٠٣، الفقرة ١٢)؛

(ب) تقرير المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، يتضمن دراسة متعلقة بالمرأة والسكن اللائق (القرار ٢٢/٢٠٠٣، الفقرة ١٤)؛

(ج) تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان (القرار ١٧/٢٠٠٤، الفقرتان ١٦ و١٧)؛

(د) تقرير مقدم من الخبير المستقل المعني بآثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتضمن مبادئ توجيهية عامة تتبعها الدول والمؤسسات المالية الخاصة والعامّة، الوطنية منها والدولية، في اتخاذ القرارات وتنفيذ برامج تسديد الديون والإصلاح الهيكلي (القرار ١٨/٢٠٠٤، الفقرة ١٨)؛

(هـ) تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء (القرار ١٩/٢٠٠٤، الفقرة ١٤)؛

(و) تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن نتائج المشاورات المطلوبة في الفقرة ٢٠ من القرار ٢٠/٢٠٠٤ بشأن تعزيز تمتع الجميع بالحقوق الثقافية واحترام مختلف الهويات الثقافية؛

(ز) تقرير المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب (القرار ٢١/٢٠٠٤، الفقرة ٧(ج))؛

(ح) تقرير الأمين العام عما يترتب على التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد من آثار وعواقب سلبية (قرار اللجنة ٢٢/٢٠٠٤، الفقرة ١٤(ب))؛

(ط) تقرير الخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع (القرار ٢٣/٢٠٠٤، الفقرة ١١)؛

(ي) دراسة تحليلية شاملة مقدمة من المفوضة السامية حول مبدأ المشاركة الأساسي وتطبيقه على المستوى العالمي بغية التوصية بتدابير لإدماجه وتطبيقه تطبيقاً فعالاً في الحوار بشأن عملية العولمة (القرار ٢٤/٢٠٠٤، الفقرة ٨)؛

(ك) تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم (القرار ٢٥/٢٠٠٤، الفقرة ١٢)؛

(ل) تقرير الأمين العام عن إتاحة إمكانية التداوي في سياق جوائح كفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب والسل والملاريا (القرار ٢٦/٢٠٠٤، الفقرة ٢٠)؛

(م) تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية (القرار ٢٧/٢٠٠٤، الفقرة ١٩)؛

(ن) تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بالنظر في الخيارات المتعلقة بصياغة بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (القرار ٢٩/٢٠٠٤، الفقرة ١٥)؛

(س) تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٩/٢٠٠٤ الخاص بمسألة أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إقرار هذه الحقوق (الفقرة ١٦).

١١ - الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل:

(أ) التعذيب والاحتجاز؛

(ب) حالات الاختفاء والإعدام بإجراءات موجزة؛

(ج) حرية التعبير؛

(د) استقلال القضاء، وإقامة العدل، والإفلات من العقاب؛

(هـ) التعصب الديني؛

(و) حالات الطوارئ؛

(ز) الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية.

السند التشريعي: قرارات اللجنة ٣٣/٢٠٠٣، و٣٦/٢٠٠٣، و٣٠/٢٠٠٤، و٣١/٢٠٠٤، و٣٢/٢٠٠٤، و٣٣/٢٠٠٤، و٣٤/٢٠٠٤، و٣٦/٢٠٠٤، و٣٧/٢٠٠٤، و٣٨/٢٠٠٤، و٣٩/٢٠٠٤، و٤٠/٢٠٠٤، و٤١/٢٠٠٤، و٤٢/٢٠٠٤، و٤٤/٢٠٠٤.

الوثائق:

(أ) تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٣٣/٢٠٠٣ بشأن حقوق الإنسان وعلم الطب الشرعي (الفقرة ١٠)؛

(ب) تقرير أعدته المفوضية السامية يتضمن تجميعاً للوثائق أو النصوص المعتمدة التي استخدمتها شتى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بهدف تعزيز الديمقراطية وتوطيدها (القرار ٣٦/٢٠٠٣، الفقرة ١٤)؛

(ج) تقرير المفوضية السامية عن الاستنتاجات التي خلصت إليها حلقة الخبراء الدراسية الثانية بشأن الترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان (القرار ٣٦/٢٠٠٣، الفقرة ١٧)؛

- (د) تقرير المفوضية السامية عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرار ٣٠/٢٠٠٤ بشأن دعم دور المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وسائر المنظمات والترتيبات الكفيلة بتعزيز الديمقراطية وتوطيدها، (الفقرة ١٧)؛
- (هـ) تقرير المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين (القرار ٣٢/٢٠٠٤، الفقرة ١٠، والقرار ٣٣/٢٠٠٤، الفقرة ١١)؛
- (و) تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن محصلة العملية الاستشارية بشأن وضع الصيغة النهائية "للمبادئ الأساسية والخطوط التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجزر لضحايا انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي" (القرار ٣٤/٢٠٠٤، الفقرة ٦)؛
- (ز) تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد (القرار ٣٦/٢٠٠٤، الفقرة ١٩).
- (ح) تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً (القرار ٣٦/٢٠٠٢، الفقرة ١٦ (أ) والقرار ٣٧/٢٠٠٤، الفقرة ١٣)؛
- (ط) تقرير الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (القرار ٣٩/٢٠٠٤، الفقرة ٩)؛
- (ي) تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (القرار ٤٠/٢٠٠٤، الفقرة ١٢)؛
- (ك) تقرير الفريق العامل بين الدورات المفتوح العضوية المكلف بمهمة صياغة مشروع صك ناظم ملزم قانونيا من أجل حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (قرار اللجنة ٤٠/٢٠٠٤، الفقرة ١٤)؛
- (ل) التقرير السنوي للأمين العام عن حالة اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (القرار ٤١/٢٠٠٤، الفقرة ٢٥)؛
- (م) تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (القرار ٤١/٢٠٠٤، الفقرة ٣٥)؛
- (ن) تقرير الأمين العام عن أداء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب (القرار ٤١/٢٠٠٤، الفقرتان ٣٦ و ٣٩)؛
- (س) تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير (القرار ٤٢/٢٠٠٤، الفقرة ١٢)؛

١٢ - إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الذي يراعي نوع الجنس:

(أ) العنف ضد المرأة.

السند التشريعي: قرارات اللجنة ٤٤/١٩٩٧، و٤٤/٢٠٠٣، و٤٦/٢٠٠٤،
والمقرران ١٠٨/٢٠٠٤ و١١٠/٢٠٠٤.

الوثائق:

(أ) تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه
(القراران ٤٤/١٩٩٧، الفقرة ١٤، و٤٦/٢٠٠٤)؛

(ب) تقرير مستوفى مقدم من الأمين العام بشأن إدماج حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة
على نطاق منظومة الأمم المتحدة (المقرر ١٠٨/٢٠٠٤)؛

(ج) التقرير السنوي للمقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء
والأطفال (المقرر ١١٠/٢٠٠٤).

١٣ - حقوق الطفل.

السند التشريعي: قرار الجمعية العامة ٧٧/٥١؛ وقرارات اللجنة ٧٩/١٩٩٣،
و٤٧/٢٠٠٤، و٤٨/٢٠٠٤.

الوثائق:

(أ) التقرير السنوي للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراعات المسلحة
(قرار الجمعية العامة ٧٧/٥١، الفقرة ٣٧)؛

(ب) تقرير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان عن حالة تنفيذ برنامج
العمل من أجل القضاء على استغلال عمل الأطفال (قرار اللجنة ٧٩/١٩٩٣، الفقرة ٨)؛

(ج) تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن اختطاف الأطفال في
أفريقيا (قرار اللجنة ٤٧/٢٠٠٤، الفقرة ١٦)؛

(د) تقرير مرحلي موضوعي من الأمين العام عن الدراسة المتعلقة بمسألة العنف ضد
الأطفال (قرار اللجنة ٤٨/٢٠٠٤، الفرع ثانياً، الفقرة ٢٠)؛

(هـ) تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد
الخيلية (قرار اللجنة ٤٨/٢٠٠٤، الفرع خامساً، الفقرة ٣٨)؛

(و) تقرير الأمين العام (قرار اللجنة ٤٨/٢٠٠٤، الفرع ثامناً، الفقرة ٤٨(أ)).

١٤ - فئات محددة من الجماعات والأفراد:

(أ) العمال المهاجرون؛

(ب) الأقليات؛

(ج) التزوح الجماعي والمشردون؛

(د) فئات مستضعفة أخرى من الجماعات والأفراد.

السند التشريعي: قرارات اللجنة ٢٠٠٣/٤٧، و٢٠٠٣/٥٢، و٢٠٠٤/٥١، و٢٠٠٤/٥٢، و٢٠٠٤/٥٣، و٢٠٠٤/٥٥.

الوثائق:

(أ) تقرير مرحلي من الأمين العام بشأن الخطوات المتخذة لتعزيز وتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وحقوق الإنسان، وكذلك لتنفيذ القرار ٢٠٠٣/٤٧، (الفقرة ١٥)؛

(ب) تقرير تحليلي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٢٠٠٣/٥٢ بشأن حقوق الإنسان والتزوح الجماعي (الفقرتان ١٧ و١٨)؛

(ج) تقرير المفوضية السامية عن تنفيذ قرار اللجنة ٢٠٠٤/٥١ بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية ولغوية (الفقرتان ١٠ و١٣)؛

(د) تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة عن حقوق الإنسان والإعاقة التي قدمت أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجنة (القرار ٢٠٠٤/٥٢، الفقرة ٥).

(هـ) تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين (القرار ٢٠٠٤/٥٣، الفقرة ٢٨)؛

(و) التقرير السنوي لآلية معالجة مشكلة التشرذم الداخلي (القرار ٢٠٠٤/٥٥، الفقرة ٢٨).

١٥ - قضايا السكان الأصليين.

السند التشريعي: قرارات اللجنة ٢٠٠٤/٥٨، و٢٠٠٤/٥٩، و٢٠٠٤/٦٢.

الوثائق:

(أ) التقرير النهائي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الذي يستعرض الأنشطة الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة في إطار برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (القرار ٥٨/٢٠٠٤، الفقرة ١٣)؛

(ب) تقرير الفريق المفتوح العضوية العامل بين الدورات المعني بمشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٥٩/٢٠٠٤، الفقرة ٨)؛

(ج) تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين (القرار ٦٢/٢٠٠٤، الفقرة ١٤).

١٦ - تقرير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان:

(أ) التقرير ومشاريع المقررات؛

(ب) انتخاب الأعضاء.

السند التشريعي: قرار اللجنة ٦٠/٢٠٠٤ ومقررها ١١٦/٢٠٠٤.

الوثائق:

(أ) تقرير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان عن دورتها السادسة والخمسين؛

(ب) تقرير رئيس الدورة السادسة والخمسين للجنة الفرعية (القرار ٦٠/٢٠٠٤، الفقرة ١٦).

(ج) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن مسؤوليات الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال المرتبطة بها في مجال حقوق الإنسان (المقرر ١١٦/٢٠٠٤).

١٧ - تعزيز وحماية حقوق الإنسان:

(أ) حالة العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان؛

(ب) المدافعون عن حقوق الإنسان؛

(ج) الإعلام والتثقيف؛

(د) العلم والبيئة.

السند التشريعي: قرارات اللجنة ٦١/٢٠٠٠، و٧٣/٢٠٠٢، و٦٢/٢٠٠٣، و٦٦/٢٠٠٣، و٦٩/٢٠٠٣، و٦٣/٢٠٠٤، و٦٤/٢٠٠٤، و٦٥/٢٠٠٤، و٦٧/٢٠٠٤، و٦٨/٢٠٠٤، و٦٩/٢٠٠٤، و٧٠/٢٠٠٤، و٧١/٢٠٠٤، و٧٢/٢٠٠٤، و٨٧/٢٠٠٤، ومقرراتها ١٠٤/٢٠٠٤، و١١٧/٢٠٠٤، و١١٩/٢٠٠٤.

الوثائق:

(أ) التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (القرار ٦١/٢٠٠٠، الفقرة ٦، والقرار ٦٨/٢٠٠٤، الفقرة ١٣)؛

(ب) دراسة مؤقتة للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان عن تنفيذ قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٣/٢٠٠٢ بشأن حقوق الإنسان والتضامن الدولي (الفقرة ٦)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن الأنشطة الإعلامية (القرار ٦٢/٢٠٠٣، الفقرة ٢٢)؛

(د) تقرير الأمين العام عن حقوق الإنسان وأخلاقيات علم الأحياء (القرار ٦٩/٢٠٠٣، الفقرة ١٢)؛

(هـ) تقرير الأمين العام الذي يعد كل خمس سنوات عن عقوبة الإعدام (القرار ٦٧/٢٠٠٤، الفقرة ٨)؛

(و) تقرير الأمين العام عن حالة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك جميع التحفظات والإعلانات (القرار ٦٩/٢٠٠٤، الفقرة ٢٤)؛

(ز) تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن نتائج الحلقة الدراسية بشأن ممارسات الحكم السديد من أجل تعزيز حقوق الإنسان (القرار ٧٠/٢٠٠٤، الفقرة ٨)؛

(ح) تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٧١/٢٠٠٤ بشأن متابعة عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (الفقرة ٧)؛

(ط) تقرير الخبير المستقل المعني بالإفلات من العقاب (القرار ٧٢/٢٠٠٤، الفقرة ٢٠)؛

(ي) تقرير الخبير المستقل المكلف بمساعدة المفوضة السامية في دراسة مسألة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب (القرار ٨٧/٢٠٠٤، الفقرة ١٠)؛

(ك) تقرير المفوضة السامية عن تنفيذ القرار ٨٧/٢٠٠٤ بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب (الفقرة ١١)؛

(ل) تقرير أعدته المفوضية السامية يتضمن جميعاً لأهم جوانب الردود الواردة على مسوِّدة المشروع المتعلق بشأن مسؤوليات الإنسان الاجتماعية (المقرر ٢٠٠٤/١١٧، الفقرة (ب)؛

(م) تقرير مستوفى مقدم من الأمين العام عن العلاقة بين البيئة وحقوق الإنسان (المقرر ٢٠٠٤/١١٩).

١٨- فعالية عمل آليات حقوق الإنسان:

(أ) الهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛

(ب) المؤسسات الوطنية والترتيبات الإقليمية؛

(ج) مواومة وتعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

السند التشريعي: قرارات اللجنة ٢٠٠٣/٧٥، و٢٠٠٤/٧٣، و٢٠٠٤/٧٤، و٢٠٠٤/٧٥، و٢٠٠٤/٧٦.

الوثائق:

(أ) تقرير الأمين العام عن حالة الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (القرار ٢٠٠٣/٧٥، الفقرة ١٣)؛

(ب) تقرير شامل لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن تنفيذ القرار ٢٠٠٤/٧٣ بشأن تكوين ملاك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، (الفقرة ٢٣(ج))؛

(ج) تقرير من الأمين العام يتضمن استنتاجات حلقة العمل الثالثة عشرة بشأن التعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٠٠٤/٧٤، (الفقرة ٢٠)؛

(د) تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٠٠٤/٧٥ بشأن المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (الفقرة ٢٠)؛

(هـ) تقرير الأمين العام بشأن استنتاجات وتوصيات الأشخاص المكلفين بتنفيذ ولايات الإجراءات الخاصة (القرار ٢٠٠٤/٧٦، الفقرة ١٢(أ)).

١٩- الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان.

السند التشريعي: قرارات اللجنة ٢٠٠٤/٧٩، و٢٠٠٤/٨٠، و٢٠٠٤/٨٢، و٢٠٠٤/٨٣، و٢٠٠٤/٨٤، و٢٠٠٤/٨٥، و٢٠٠٤/٨٦، والبيان التي أدلى به الرئيس في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

الوثائق:

- (أ) تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في كمبوديا (القرار ٧٩/٢٠٠٤، الفرع ثالثا، الفقرة ٧)؛
- (ب) تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا (القرار ٧٩/٢٠٠٤، الفرع ثالثا، الفقرة ٧)؛
- (ج) تقرير الخبير المستقل المعين من قبل الأمين العام والمعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال (القرار ٨٠/٢٠٠٤، الفقرة ١٦ (أ))؛
- (د) تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بروندي (القرار ٨٢/٢٠٠٤، الفقرة ٢٤)؛
- (هـ) تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بالتعاون التقني والخدمات الاستشارية في ليبيريا (القرار ٨٣/٢٠٠٤، الفقرة ٧)؛
- (و) تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية (القرار ٨٤/٢٠٠٤، الفقرة ٧ (ب))؛
- (ز) تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في تشاد (القرار ٨٥/٢٠٠٤، الفقرة ٦ (أ))؛
- (ح) تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن المساعدة المقدمة إلى سيراليون في ميدان حقوق الإنسان، (القرار ٨٦/٢٠٠٤، الفقرة ٣ (و))؛
- (ط) تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان (بيان أدلى به الرئيس في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وأقرته اللجنة بتوافق الآراء، الفقرة ١٢ (ب))؛
- (ي) تقرير الأمين العام بشأن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في أفغانستان (بيان أدلى به الرئيس في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وأقرته اللجنة بتوافق الآراء، الفقرة ١٢ (د) ٣)؛
- (ك) تقرير الخبير المستقل المعين من قبل الأمين العام والمعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي (بيان أدلى به الرئيس في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وأقرته اللجنة بتوافق الآراء، (الفقرة ٨))؛
- (ل) تقرير مرحلي من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن تقديم المساعدة إلى نيبال في مجال حقوق الإنسان (بيان أدلى به الرئيس في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وأقرته اللجنة بتوافق الآراء، (الفقرة ٨))؛

(م) تقرير المفوضة السامية عن أنشطة التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي (بيان أدلى به الرئيس في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وأقرته اللجنة بتوافق الآراء، (الفقرة ٧)).

٢٠- ترشيد أعمال اللجنة.

السند التشريعي: مقرر اللجنة ١٠٩/٢٠٠٠.

٢١- (أ) مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والستين للجنة؛

(ب) التقرير المرفوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الدورة الحادية والستين للجنة.

السند التشريعي: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٩٤ (د-٥٧)؛ والمادة ٣٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس.

الوثائق:

مذكرة من الأمين العام تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والستين للجنة، وكذلك معلومات تتعلق بالوثائق المتصلة بها.

(ب) التقرير المرفوع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الدورة الستين للجنة

٧٢٤- في الجلسة ٦١ المعقودة في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، نظرت اللجنة في مشروع التقرير عن أعمال دورتها الستين. واعتمد مشروع التقرير، بصيغته الواردة في الوثائق E/CN.4/2004/L.10 و Add.1-17 و E/CN.4/2004/L.11 و Add.1-8، بشرط الاستشارة، وقررت اللجنة أن تعهد إلى المقرر بمهمة استكمالها.

المرفقات

المرفق الأول

جدول الأعمال

- ١- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢- إقرار جدول الأعمال.
- ٣- تنظيم أعمال الدورة.
- ٤- تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومتابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان.
- ٥- حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه على الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي.
- ٦- العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز.
(أ) التنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان.
- ٧- الحق في التنمية.
- ٨- مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين.
- ٩- مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، بما في ذلك ما يلي:
(أ) مسألة حقوق الإنسان في قبرص؛
(ب) الإجراء المنشأ وفقاً لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د-٤٨) و٣/٢٠٠٠.
- ١٠- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ١١- الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل:
(أ) التعذيب والاحتجاز؛
(ب) حالات الاختفاء والإعدام بإجراءات موجزة؛
(ج) حرية التعبير؛
(د) استقلال القضاء، وإقامة العدل، والإفلات من العقاب؛
(هـ) التعصب الديني؛
(و) حالات الطوارئ؛
(ز) الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية.

- ١٢- إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الذي يراعي نوع الجنس:
(أ) العنف ضد المرأة.
- ١٣- حقوق الطفل.
- ١٤- فئات محددة من الجماعات والأفراد:
(أ) العمال المهاجرون؛
(ب) الأقليات؛
(ج) التزوح الجماعي والمشردون؛
(د) فئات مستضعفة أخرى من الجماعات والأفراد.
- ١٥- قضايا السكان الأصليين.
- ١٦- تقرير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان:
(أ) التقرير ومشاريع المقررات؛
(ب) انتخاب الأعضاء.
- ١٧- تعزيز وحماية حقوق الإنسان:
(أ) حالة العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان؛
(ب) المدافعون عن حقوق الإنسان؛
(ج) الإعلام والتثقيف؛
(د) العلم والبيئة.
- ١٨- فعالية عمل آليات حقوق الإنسان:
(أ) الهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛
(ب) المؤسسات الوطنية والترتيبات الإقليمية؛
(ج) مواءمة وتعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- ١٩- الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان.
- ٢٠- ترشيد أعمال اللجنة.
- ٢١- (أ) مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجنة؛
(ب) التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الدورة الستين للجنة.

المرفق الثاني

الحضور

الأعضاء

الاتحاد الروسي

السيد يوري فيدوتوف*، السيد ليونيد سكوتنيكوف**، السيد فلاديمير بارشيكوف**، السيد ألكسندر بافيكين، السيد يوري بويتشنكو، السيد غريغوري لوكياتسييف، السيد سيرغي تشوماريف، السيدة أولغا غوبانوف، السيد ألكسندر توكاريف، السيد رومان رومانوف، السيد دميتري بالاكين، السيد أندري سيرغييف، السيد بوريس تشيرنينكو، السيدة ناتاليا زولوتوفا، السيد كونستانتين جوكوف، السيد سيرغي كوندراتيف، السيدة إيلينا ماكيفا، السيدة سفيتلانا أرتميفا، السيدة إيلينا لياينا، السيدة إيكاتارينا سالينسكايا، السيد ألكسي فلاسوف، السيد فلاديسلاف إرماكوف، السيد أندري لانتشيكوف.

إثيوبيا

السيد فصيحة ييمر*، السيد سيليشي منغيشا، السيد أوجولو أوار أوتشالا، السيد أكليلو شيكيتا، السيدة تسودينايت تسيغايي.

الأرجنتين

السيد ألفريدو فيسنتي تشياراديا*، السيد غريغوريو دوبون*، السيد سيرخيو سيردا**، السيد فيديريكو فيغاس بيتران، السيدة أندريا ريببيي.

أرمينيا

السيد زهراب مناتساكانيان*، السيد فاليري مكرتوميان**، السيدة كارين سوجيان**، السيدة مارتا آيفازيان، السيد أرمن بابكيان، السيدة ليليت شكريان، السيدة ألين ديديان، السيدة كارين مارغريان، السيدة ليليت مارتروسيان.

إريتريا

السيد عمارة تقلة*، السيد بركات ولد يوهانس.

أستراليا

السيدة كارولين ميلر*، السيد بيتر مكسويل هيورد**، السيدة أماندا غورلي، السيد مارك ساورز، السيد جيمس تشوي، السيد نيكولاس بيتر تيرنر، السيد ستيف وليام ثوم، السيد بيتر تروسويل، السيدة فانيسا ليسني، السيدة روشينا دوتا، السيدة ماريز بين، السيد جيف سكيلن، السيدة جوانا هيويت، السيد رولاند ريتش، السيد ماتاجيالوفي لوا يوفي، السيد بول توفوا، السيدة هيلين هاكينا.

* ممثل.

** منوب.

ألمانيا

السيد يوشكا فيشر*، السيد ميكائيل شتاينر**، السيدة كلاوديا روت، السيد هانس - يواكيم داير، السيدة هيلغا شميت، السيدة يوتا شميتس، السيدة أنيتي ليندترسيه، السيد بيتر بروغل، السيدة دوروتيه كالتنباخ، السيد بيتر رويس، السيد هانس يواكيم فير، السيد راينر فيرمان، السيد كريستوف فيسنمولر، السيد أندرياس كnochه، السيد ميكائيل نيتشه، السيد فيليب أكرمان، السيدة كريستا نيكلس، السيد راينر فونكه، السيد كريستوف شتريسر، السيد هولغر هايباخ، السيد فولكر دورينغ، السيد بيتر فيتغ، السيد كلاوس ميتشر، السيد بيتر روتن، السيد روبرت ديتز، السيد نايتهارت هوفر - فيسنغ، السيدة شتيفاني تسايذر، السيد إنغو فون فوس، السيد أندرياس بفافرونشكه، السيد مارتن تومل، السيد أندرياس بيرغ، السيد رولاند مونش، السيدة فيلترود كيرن، السيدة إيزابيل لورنتس، السيدة إيا شول، السيد يوحنا فون بيرنستورف، السيد ستيفان دور، السيدة بيات بيدنباخ، السيدة داغمار بيرشت، السيدة مارغرت هورنونغ، السيدة أورته مولر، السيدة كاتارينا لودفيغس، السيد بيتر شتيرتسنغ، السيدة تانيا مولر، السيد ماغنوس هامان، السيد ميكائيل تايشمان، السيدة فيكتوريا بادر، السيدة هانا يانغ، السيد كريستيان توموشات، السيد هانا بياتي شوب-شيلينغ، السيدة أنيت كاتارينا فولف، السيدة شهرزاد بورسارتيب، السيد علي محجوي، السيد أندرياس بيرغ.

إندونيسيا

السيد ماكور ويدودو*، السيد إيدي هاريادي**، السيد إي. غوستي أ. ويساكا بوجا، السيدة لوسيا ه. رستم، السيد دارمانسيه دجومالا، السيد س. سومارسونو، السيد سونو، السيد سومارنو، السيد آدي بادمو ساروونو، السيد لاسرو سيمبولون، السيد محمد أنشور، السيد رمضانسيه حسن، السيد يوناتري ريلمانيا، السيد دودي كوسومو نيغورو، السيد آغونغ كاهايا سوميرات، السيدة ديانا إمبلا ساري سوتيكنو، السيد بونانزا ب. تايهيتو، السيد أغوس سردجانا، السيد ديدي أحمد رفاعي.

أوغندا

السيد كويروندا روهيمبا*، السيد وليام ناغغاغا، السيد ناثن إيرومبا، السيد بيسيريكو كيوموهندو، السيدة أماندا سيروماغا، السيد دينس مانانا، السيدة فلورانس كوتيساس.

أوكرانيا

السيد أناتولي زلينكو*، السيد فولوديمير بيلاشوف**، السيدة ناتاليا شاكورو، السيدة تيتيانا سيمينيتا، السيدة أولينا بيترينكو، السيد فاليري بريخودكو.

آيرلندا

السيدة ماري ويلان*، السيد جون بيغار**، السيد إيمون نونان، السيد برايان كاهالان، السيد آلان غيوزن، السيدة سارة مانغان، السيدة غرين أونيل، السيد دونالد أودريسكول، السيدة جولي أندرسون، السيدة ماري كينان، السيدة كارولين فيلان، السيد أنثوني كولن، السيدة ديردري دونوهو، السيدة إيلين رايان، السيدة أوليف مور، السيدة نوالا ني مويرتشيوتي، السيدة كاثرين إيلوورد، السيدة جينيفر دورغان، السيدة ماري كلير مارميو، السيدة أنا فالنتي، السيدة مونيك هورغان، السيدة أناستاسيا كريكلي، السيدة آنا فيسر، السيد باسكال موني، السيدة ريتا سكستون.

إيطاليا

السيد باولو بروني*، السيد فالنتينو سيمونيتي**، السيد جيوسيبي كالفيتا**، السيد ماركو كونتيتشيلي**، السيد أندريا كافالاري، السيد كارلو كامبانيلي، السيد فيليبو كولومبو، السيد فيليبو رومانو، السيد فرانثيسكو ماري دي ستيفاني سبادافورا، السيد ماسيميليانو موناني، السيد كلاوديو سكوريتي، السيدة إيزابيلا بيرانجلي بوليبي، السيدة مايا بوفيا، السيدة أنجيلا ملكيورّي، السيد كوين ماركيرينغ، السيدة سيلفيا دوديرو، السيد أرتورو جون، السيد ألساندرو جيونغو.

باراغواي

السيدة ليلي رشيد دي كوليس*، السيد لويس فرناندو أفلوس**، السيد ريغوبيرتو غاوتو فيلمان**، السيد كارلوس ماتشوكا فيدال، السيد روبين راميريز ليزكانو، السيد روبرتو ريكالدي، السيد فرنسيسكو باريرو بيروتا، السيد خوليو دوارتي فان همبيك، السيدة ليز كورونيل، السيدة سينثيا غونزاليز، السيد هوغو تشابارو، السيدة أناهي ريتشاردو، السيدة أوليفيا بيسات.

باكستان

السيد شوكت عمر*، السيدة تحمينا جانجوا، السيد امتياز حسين، السيد م. سيروس قاضي، السيد منير أحمد، السيد منصور أحمد خان، السيد رضوان سعيد شيخ، السيد فيصل نیاز ترميزي، السيد سعيد أشرف صديقي، السيد سرفراز أحمد خان سيبيرا.

البحرين

السيد سعيد محمد الفيحاني*، السيد أحمد الهاجري، السيد علي السيني، السيد علي العرضي، السيد فتحي جاسم سبت، السيد محمد السويدي، السيدة فاطمة الطعن.

البرازيل

السيد نيلماريو ميراندا*، السيد لويس فيليبي دي سيشاس كورّيا**، السيد كارلوس أنطونيو دا روشا بارانيوس**، السيد هلدبراندو تاديو فالاداريس، السيد أنطونيو سي. ن. بيدرو، السيد أولينتو فييرا، السيد باولينو فرانكو دي كارفالو نيتو، السيدة ريناتا دي توليدو بيليزون، السيدة كلاوديا دي بوربا ماسييل، السيد أندريه سابويا مارتينس، السيد بيدرو ماركوس دي كاسترو سالدانيا، السيد كريستيانو سافيو باروس فيغيروا.

بوتان

السيد سونام ت. راجي*، السيدة كونزانغ سي. ناجميل**، السيدة بيما تشودين، السيد تشيتيم تزين، السيد سونام وانغتشوك.

بوركينافاسو

السيدة مونيكا إلبودو*، السيد ميشيل كافاندو**، السيد موسى ب. نيببي، السيد جان بابتيست ناتاما، السيد إدوار ألان تراوري.

بيرو

السيد خورخي فوتو برناليس*، السيد خوسيه لويس ساليناس مونتس*، السيد كارلوس رومان هيريديا، السيد أنطونيو غارسيا ريفيا، السيد خوان بابلو فيغاس توريس، السيدة إيلانا براون إسكوديرو، السيد أليخاندرو نيرا سانتشيز.

توغو

السيد رولان ي. كبوتسرا*، السيد عبده أسوما، السيدة ناكبا بولو، السيد بادابادي كيريزوي، السيد كوكو كبايدو.

الجمهورية الدومينيكية

السيدة راديس أبرو دي بولانكو*، السيدة كلاوديا هيرنانديز بونا*، السيدة إيسيت رومان مالدونادو، السيدة ديليا ليتيسيا خورخي ميرا، السيدة ماغالي بيبو دي كيمبير، السيدة إيزابيل باديا رومان، السيدة غلاديس خوسيفينا أكينو، السيد إيلفيو غوتيريز سانتانا، السيد ألفارو كوسي إغليسياس.

جمهورية كوريا

السيد هيوك تشوي*، السيد جونغ-كي هونغ**، السيد جون أوه، السيدة كيونغ-وا كانغ، السيدة جي - آه بايك، السيد كانغ - إل هو، السيد سيونغ - هيون مون، السيد تاي - إك تشو، السيد جيونغ - هيون ريو، السيد هيون - تشول كيم، السيدة نان - جو يانغ، السيدة كيونغ - آه لي، السيد سونغ - كيل تشانغ، السيد هيون - دو كيم، السيدة هيو - كيونغ لي، السيدة هي - وون لي، السيد جين - أوب تشوي، السيد دونغ - وان بارك، السيدة سونغ - هوي كيم، السيدة يو - ليم هان.

جنوب أفريقيا

السيد لسلي غومي*، السيدة مويران - خوزا، السيد ب. د. مونتويدي، السيد سام كوتاني، السيدة ديزي مافويلو، السيدة لورا جويس، السيد أ. مبلوا، السيد لوفويو نديمبي، السيد أنثوني ميني، السيد أندريه جاكوبس، السيدة ج. ندلوفو، السيدة ل. لازوراس، السيد سلمون تشيفولا.

زمبابوي

السيد ب. أ. تشيناماسا*، السيد سي. تشيبازيوا**، السيدة ب. موتيتوا، السيد س. ت. موكاندوري، السيد س. سي. مهانغو، السيد ف. ماونيرا، السيد ر. تشيبوي، السيد ب. موغاريسانوا، السيد سي. زفيروا، السيد ب. ت. مهيرييري.

سري لانكا

السيد تيرون فرناندو*، السيدة سارالا فرناندو**، السيد رانجيت أويانغودا، السيد شافيندرا فرناندو، السيد ب. سلفاراج، السيد ناميك حسين، السيد م. ر. ك. لينغلا، السيد سوميدا إكاناياكي، السيد سامانتا باتيارانا، السيد سوجيشوارا غوناراتنا، السيد د. م. س. ب. ديساناياكي، السيدة ريكا غوناسيكيرا، السيدة مانوري ماليكاتشي.

سوازيلند

السيد كليفورد س. مامبا*.

السودان

السيد علي عثمان محمد ياسين*، السيد محمد الحسن الحاج**، السيد مبارك رحمة الله، السيد الصادق المغلي، السيد عمر صدّيق، السيد ياسين سيد أحمد، السيد حمدون مختار، السيد الطيب هارون، السيدة إلهام شانتير، السيد منصور بولاد، السيد مدثر عبد الرحيم، السيد عبد الرحمن محمد علي.

السويد

السيدة ليلي فريفالدس*، السيدة إليزابيت بورسرين بونيير**، السيد أندريس رونكيست**، السيدة أولاف ستروم**، السيدة غونيليا إيكبيرغ، السيدة أولريكا سونديبرغ، السيدة كارينا مارتنسون، السيد نكلاس كيبون، السيد كريستوفر بيرغ، السيدة إليزابيت إكلوند، السيد ماغنوس أندرسون، السيدة شارلوتا شليتر، السيد جيرزي ماكاروفسكي، السيدة آنا بودا، السيدة بيترا مارسيلوس، السيد أندريس هاغكسيت، السيد ستيفان آمر، السيد هانس إيتربيرغ، السيدة كريستين لونبيرغ، السيد بير سيفاستيك، السيدة ليزا فرديريكسون، السيدة ستينا كارلتون، السيد أوربان سيوستروم، السيدة سانغ نيمان، السيدة كيرستين روزن، السيدة سيسيليا ليونغدال، السيدة شارلوتا فريدنر، السيد هانس لوندبورغ.

سيراليون

السيد سيلفستر رو*، السيد إيمانويل بالمر.

شيلي

السيد خوان مارتاييت*، السيد مارسيلو كارفايو، السيدة أميرة إسكيفيل، السيد خوان إدواردو إيغويرين، السيد رودريغو إسبينوزا، السيد باتريسيو أوتريراس، السيد رينيه رويدياس، السيد برناردو ديل بيكو، السيد لويس ماوريليا، السيد ديبغو أفاريا، السيد لويس كورّيا.

الصين

السيد شا زوكانغ*، السيد وانغ مين**، السيد لا ييفان**، السيدة تسي سيانوسيا**، السيد ليو دجنخوا، السيد دو دجونغسينغ، السيد غاو جينغخونغ، السيد سي تا، السيد سون يويجين، السيد لي سونغلين، السيد سيو تسينغغانغ،

السيد ليو جينغوانغ، السيد غونغ تشونسين، السيد خو بين، السيد دجو يونغ، السيد دجاو سينغ، السيدة لي سياومي،
السيدة ليو دجونغسين، السيد كونغ لينغين، السيدة وانغ يي، السيد دجو سيان فينغ.

غابون

السيد بول مبا أيسول*، السيدة يولاند بيكه**، السيد كورنتان هيرفو أكندنغ، السيد سيرج بوندجان هو،
السيد عثمانو حميدو.

غواتيمالا

السيدة مارتا ألتولاغيري*، السيد لارس بيررا**، السيد فرانك لاروي، السيدة آنخيل تشافيز، السيدة مانويلا
ألفرادو، السيدة ستيفاني هوششتير، السيدة أنابيا ريفيرا، السيدة إنغريد مارتينيز، السيد كارلوس أروياي، السيدة سولي
باريوس، السيد كارلوس خيمينيز.

فرنسا

السيد برنار كيسيدجيان*، السيد غابرييل كيلير، السيدة بريجيت كوليه، السيدة سيف لنگ شور، السيد هوغ
موريه، السيد جاك بيرو، السيدة كالوتي، السيدة بليك، السيدة شاميه، السيد غوسي، السيد روك، السيدة بيلو، السيد
بيرتو، السيدة بوسرون، السيد فاندفيل، السيدة غيتان، السيدة فيل-غوثمان، السيدة شانثال مورينو.

قطر

السيد فهد عويضة آل ثاني*، السيد جاسم البوعينين، السيد خالد بن جاسم آل ثاني، السيد محمد الدهيمي،
السيد سحيم بن حمد آل ثاني، السيد علي سعيد العوي، السيد سالم المريخي، السيد أحمد عوض، السيد يوسف عبيدان
فخرو، السيد عبد الله بن محمد المريخي، السيد حمد بن أحمد المهندي.

كرواتيا

السيد جادرانكا كوسور*، السيد غوردان ماركويتش**، السيد توميسلاف فيدوزيفيتش، السيد دوبرافكا
سيمونوفيتش، السيد داركو غوتليشر، السيد برانكو سوشانكا، السيدة بوجينا ليش، السيدة ستيفيكا ستاجنيك، السيدة
مايا آدميتش، السيدة رومانا كوزمانيتش-أولولي، السيد توما غاللي، السيدة نيليا بوفيتش، السيدة إيفانا ويرفت،
السيدة كاتارينا إيفانكوفيتش كنيحيفيتش.

كوبا

السيد خوان أنطونيو فرنانديز بالاسيوس*، السيد إيفان مورا غودوي*، السيد رودولفو ريس رودريغيز**،
السيد خورخي فيرير رودريغيز، السيدة ماريا ديل كارمن هيريرا، السيد كارلوس هورتادو لابرادور، السيد أوسكار ليون
غونزاليز، السيد مانويل سانتشيز أوليفيا، السيدة كلاوديا بيريز ألفاريز، السيدة بياتريس سانتاماريا، السيد ميشيل
رودريغيز، السيد ميغيل ألفونسو مارتينيز.

كوستاريكا

السيد مانويل غونزاليز سانز*، السيدة كارمن إي. كلارامونت غارو**، السيد كريستيان غيرميت، السيد أليخاندرو سولانو، السيدة ألكسندرا سيغورا.

الكونغو

السيد جان مارتان ميمبا*، السيد روجيه جوليان مينغا**، السيد جوستان بياروه - إيورو، السيدة ديلفين بيكوتا، السيد نغينغي - مونتسي، السيد جان مارسيلان ميغو، السيد باتريس لاغاني، السيد سيلفان بايالا، السيدة فيلومين نديفولو كوما، السيد ماكايا، السيد جان باسكال أوييمبو، السيد سيرج بوريه بوكوانغو، السيدة لويكوتو ليسايتلا، السيد تيري غومبيه، السيد إيميه كلوفيا غيون.

مصر

السيدة نائلة جبر*، السيد أحمد ماهر عبد الغفار*، السيد سناء خليل، السيد هاني سليم لبيب، السيدة ماهي عبد اللطيف، السيد إيهاب جمال الدين، السيد علاء رشدي، السيد عمرو رشدي، السيد محمد عليوه، السيد أحمد عبد اللطيف، السيد محمد منير لطفي، السيد عمر شلبي.

المكسيك

السيدة باتريسيا أولامندي*، السيد لويس ألفونسو دي ألبا**، السيد بابلو ماسيدو**، السيد خوان خوزيه غوميز كاماتشو**، السيد أرتورو هرنانديز، السيد إراسمو مارتينيز، السيد سلفادور تيناخيرو، السيدة دولسي ماريا فايي، السيدة إيليا سوسا، السيدة دوروتي إسترادا، السيد دافيد سيمون، السيدة كارلا أورنيلاس، السيدة إيفا بيزانو، السيد إدغار تروخيو مونيوز، السيدة كارلا أغيري، السيدة ميكائيل أغيلار غونزاليز.

المملكة العربية السعودية

السيد عبد الوهاب عبد السلام عطار*، السيد محمد العقيل، السيد أحمد البراق، السيد نايف العبود، السيد عماد أ. أدهم، السيد تركي الماضي، السيد عبد الله الشيخ، السيد علي باهيثم، السيد نبيل محمد الصالح.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

السيد نيك ثورن*، السيدة كارولين ريس، السيد روبرت ديكسن، السيدة سوزان مكروري، السيد بوب لاسيت، السيدة جو لوماس، السيد بابو رحمان، السيد ريتشارد وود، السيد كريس تروت، السيدة جو بتلر، السيدة أوليفيا ريتشموند، السيد جون بنجامين، السيد بيل رامل، السيدة ليزا غلوفر، السيدة فيليبيا درو، السيدة ريبكا هول، السيدة جورجينا روبرتس، السيدة شين جونس، السيدة ميكائيل ميلر، السيدة روبرتا غيرينا، السيدة سوتنا تروت، السيدة ليز تيليت.

موريتانيا

السيد ولد محمد الأمين*، السيد بامریم كويتا، السيد محمد يحيى ولد سيدي هيبه، السيد محمد ولد تيجاني، السيد شيخ تراد ولد محمد، السيد محفوظ ولد مغا، السيد سيدي سوخونا.

النمسا

السيد غيورغ ماوتنر - ماركهوف*، السيدة إليزابيث إلسون كرامر**، السيدة مرغيت بروك - فريدرش**، السيد نيكولوس لوتبروت، السيد كريستيان هايتزل، السيد فرانك يوحبيرغر، السيدة كريستينا غالاتفيتش، السيد كريستيان باوردير، السيد ألكسندر فويدا.

نيبال

السيد بيخ ب. تابا*، السيد غيان تشاندرا أكاري، السيد غوبال باهادور تابا، السيد هاري كومار شريستا، السيد بينون براساد أثناريا، السيد كيشاف تاكو.

نيجيريا

السيد سعيدو بالعربي اسماعيل*، السيدة ن. يو. أو. وادييا - أنيانوا**، السيد أ. أ. أشيرو، السيد بيودون أووسيني، السيد ج. يو. أيلوغو، السيد أ. ب. ريمداب، السيد مايك أوموتوشو، السيد س. ن. أوكافور، السيدة كريستي مبونو، السيد ح. أ. سليمان، السيد ج. سي. إيجيناكا، السيد أ. أ. حسين، السيد عثمان سركي، السيد جوستيس أوتشي أومو، السيدة ماري أموايس، السيد بهاري بيللو.

الهند

السيد هارديب سنغ بوري*، السيد ديبابراتا ساهاب*، السيدة ديبا غوبالان وادوا، السيدة بريتي ساران، السيد بانكاج ساران، السيد نيراج سريفاستافا، السيدة موكتا تومار، السيد رامانتان كومار، السيد غوبال باغلاي، السيد آرون كومار شاترجي، السيد أنوراغ سريفاستافا، السيد س. راغافان، السيد أونكار ساروب، السيد نيخيليش تشاندرا غيري، السيد جوستيس أ. س. آناند، السيد جوستيس ي. باسكار راو، السيدة س. جالاجا، السيد هارفيندر سنغ.

هندوراس

السيد خ. بنخامين زاباتا*، السيدة غاسييل بو فيغيروا، السيد ماوريسيو بيريز زيبيدا.

هنغاريا

السيد تيبور توت*، السيد غيولا ك. سيلبي، السيد إستفان لاکاتوس، السيدة أورسوليا توت، السيدة دورا بلازيك، السيد لاشلو شاشفالفي، السيد غابور فودور، السيد ميكلوس بوروس، السيدة أنييس فورغو، السيدة إديت أوفاري، السيد غاسبار بيرو.

هولندا

السيد يان م. دي يونغ*، السيد بيت دي كليرك**، السيدة أنيكي أدما، السيد هانو فورتسنر، السيد بيتر-ديريك هوف، السيد إيوفكي فابر، السيد إيريك ليتفر، السيد كوين فان دير فولك، السيدة دافني باربه، السيدة أليد بوس، السيدة لورا هيوورد، السيدة بيترنيل دي بي، السيدة جين رادوزيفتش، السيدة دانيلا سيميرارو، السيدة إيلسي فان دير هول، السيدة بيرغيتا تازيلار، السيد آرنه ميربورغ، السيد بيتر بيهير، السيد بيتر أ. م. مالكوننت.

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد ريتشارد س. وليامسون*، السيد كيفين إ. مولي**، السيد جيفري ديلورنتيس، السيد لورن و. كرينر، السيد بول دوبريانسكي، السيد كيم ر. هولمز، السيد مايكل كوزاك، السيد مارك لاغون، السيدة لين كاسل، السيد ت. مايكل بي، السيد فرانك ألماغوير، السيدة ستايسي باريوس، السيدة نيكول م. بيبينس، السيدة غيلدا برانكاتو، السيد مارك باغي، السيد باير كامبل، السيد كريستوفر كامبونوفو، السيد جون تشامبرلين، السيد جويل دانيس، السيدة ميليسا ديفيس، السيد كارل فوكس، السيدة جين غيران، السيدة كاثرين م. غوروف، السيد ريتشارد غرينيل، السيد ديفيد هوهمان، السيد توماس أ. جونسون، السيدة ليزبيث كيف، السيدة جويس ليدر، السيدة أمي ماكي، السيدة ساشا ميرا، السيدة جون كارتر بيرري، السيد كريستوفر سيببلا، السيدة لين سيكاد، السيد ستيفن سولومون، السيد تشارلز ستونسايغر، السيد جستين شوارتز، السيد ألكسندر تاونجر، السيدة ميشيل زاك، السيد مارك ليلاند، السيد لويس زونيغا، السيد هاي فان ها، السيد تامالا ل. لونغايرغر، السيدة سوزان أوسوليفان، السيد كريستوفر سميث، السيدة رينيه أوستل، السيد ديفيد كيليون، السيد دنيس هالين، السيدة إيليم بولبيتي، السيدة ديورا كاهاليني، السيد جون كلينك، السيد جيمس سويغرت، السيد بيير بروسير.

اليابان

السيد إيساو ماتسوميا*، السيد شوتارو أوشيما*، السيد شيغيرو إندو**، السيد هيدينوبو سوباشيما*، السيد جونيا ماتسورا، السيد يوسوكي أراي، السيد كازوهيرو أوكوما، السيد ساتوشي همي، السيد تاكاشي شيبويا، السيد شيجيتشيكا تيراكادو، السيد تاداهيكو ياماغوتشي، السيد شنجي ماتسوي، السيد كنجي شينودا، السيدة آيا فوروتا، السيدة ريتسوكو أوهاشي، السيدة يوكي ماتسوكا، السيدة مايومي سوزوكي، السيد ديريك سكلليكي، السيد يوزو يوكوتا، السيدة يوكو هاياشي، السيدة ماكيكو ساكاي، السيدة ميزوهو ماتسودا، السيد أكيهيتو تيروتشي، السيدة هيساكو موتشيزوكي، السيدة يوكو إيتو، السيدة ميهو أوهاشي، السيدة ماري فوكوناغا.

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الممثلين بمراقبين

أذربيجان	تيمور - ليشتي	فنزويلا
الأردن	جامايكا	فنلندا
إسبانيا	الجزائر	فييت نام
إستونيا	الجمهورية العربية الليبية	قبرص
إسرائيل	جمهورية أفريقيا الوسطى	قيرغيزستان
أفغانستان	الجمهورية التشيكية	كازاخستان
إكوادور	الجمهورية العربية السورية	الكاميرون
ألبانيا	جمهورية كوريا الشعبية	كندا
الإمارات العربية المتحدة	الديمقراطية	كوت ديفوار
أندورا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	كولومبيا
أنغولا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	الكويت
أوروغواي	جمهورية مقدونيا	كينيا
أوزبكستان	اليوغوسلافية السابقة	لاتفيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	جمهورية مولدوفا	لبنان
آيسلندا	جيبوتي	لكسمبرغ
بربادوس	الدانمرك	ليتوانيا
البرتغال	الرأس الأخضر	ليختنشتاين
بروني دار السلام	رواندا	مالطة
بلجيكا	رومانيا	مالي
بلغاريا	زامبيا	ماليزيا
بليز	سان مارينو	مدغشقر
بنغلاديش	السلفادور	المغرب
بنما	سلوفاكيا	منغوليا
بنن	سلوفينيا	موزامبيق
بوتسوانا	سنغافورة	موناكو
بوروندي	السنغال	ميانمار
البوسنة والهرسك	سويسرا	النرويج
بولندا	صربيا والجبل الأسود	النيجر
بوليفيا	العراق	نيكاراغوا
بيلاروس	عمان	نيوزيلندا
تايلند	غانا	هايتي
تركيا	غينيا	اليمن
ترينيداد وتوباغو	غينيا الاستوائية	اليونان
تونس	الفلبين	

الدول غير الأعضاء الممثلة بمراقبين

الكرسي الرسولي

المراقبون الآخرون

فلسطين

الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

هيئات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

الوكالات المتخصصة والمنظمات المرتبطة بها

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الصحة العالمية
البنك الدولي
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأفريقي
مجلس أوروبا
الاتحاد الأوروبي
المنظمة الدولية للهجرة
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
المنظمة الدولية للفرنكوفونية
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
منظمة المؤتمر الإسلامي
جامعة الدول العربية

كيانات أخرى

لجنة الصليب الأحمر الدولية
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
نظام مالطة

المنظمات غير الحكومية

المركز الاستشاري العام

الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع	الوكالة الدولية للتنمية
التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة	مؤسسة كاريتاس الدولية (الاتحاد الدولي
الاتحاد الليبرالي العالمي	للجمعيات الخيرية والاجتماعية الكاثوليكية)
جمعية أطباء العالم - الدولية	الاتحاد الكولومبي للمنظمات غير الحكومية
الحزب الراديكالي عبر الوطني	لجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي
الرابطة الصينية للأمم المتحدة	مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات العلاقة الاستشارية للأمم
الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي	المتحدة
الاتحاد العالمي للمكفوفين	مركز أوروبا - العالم الثالث
الاتحاد العالمي للعمل	هيئة الفرنسييسكان الدولية
الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي	لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز)
الاتحاد العالمي لنقابات العمال	التحالف النسائي الدولي
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة	الرابطة الدولية للحرية الدينية
مؤتمر العالم الإسلامي	الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
المنظمة العالمية لحركة الكشفية	المجلس الدولي للمرأة
الاتحاد العالمي للمحاربين القدامى	المعهد الدولي لدراسات عدم الانحياز
المنظمة الدولية للرؤية العالمية	الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والفنية
حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة	الاتحاد الوطني للمرأة التونسية

المركز الاستشاري الخاص

رابطة منع التعذيب	منظمة صوت المرأة الدولية
المجلس الأسترالي للتنمية الدولية	مركز المشورة القانونية الأفريقي الكندي
الطائفة البهائية الدولية	اللجنة الأفريقية لمروحي الرعاية الصحية وحقوق
المؤسسة الدولية للنظرة العالمية	الإنسان
التحالف الممعداني العالمي	الجمعية الأفريقية للقانون الدولي والمقارن
الشبكة القانونية الكندية لشؤون فيروس نقص المناعة	منظمة تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية
البشري/الإيدز	منظمة العمل معاً من أجل حقوق الإنسان
المؤسسة الكندية للعلاقات بين الأعراق	الحق - القانون في خدمة الإنسان
منظمة "كير" (العمل المسيحي في مجال الأبحاث والتعليم)	الاتحاد النسائي لعموم الصين

معهد العلاقات الدولية الكاثوليكي	مؤتمر نساء عموم الهند
مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	رابطة الحقوقيين الأمريكية
مركز الريادة العالمية النسائية	اللجنة اليهودية الأمريكية
المركز المعني بحقوق السكن ومكافحة عمليات الإخلاء	منظمة العفو الدولية
مركز الدراسات المتعلقة بالشبيبة	لجنة الأنديز للحقوقيين
الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان	المجلس الاستشاري الأنغليكاني
الرابطة الصينية للتفاهم الدولي	الجمعية الدولية لمكافحة الرق
المعونة المسيحية	المنظمة العربية لحقوق الإنسان
اللجنة الدولية لهنود الأمريكتين	حركة ديمقراطي الوسط الدولية
لجنة الحقوقيين الكولومبية	مركز آسيا - اليابان لموارد المرأة
اللجنة الدولية للعمل على احترام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتطبيقه	المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية
اللجنة الدولية للرعاية الأبرشية الكاثوليكية في السجون	جمعية النساء الحريصات على أمريكا
لجنة الحقوقيين الدولية	الهيئة الدولية لضريبة الضمير والسلام
منظمة التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن	مجلس التنسيق للمنظمات اليهودية
المجلس الدولي للمرأة اليهودية	مؤسسة تنسيق الهجرة من بلدان جنوب العالم
المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان	الأمانة الدولية لحركة الثاني عشر من ديسمبر
الاتحاد الدولي المسيحي للعمل على إلغاء التعذيب	الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال
الاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب	الدومينيكان في خدمة العدالة والسلام
المنظمة النسائية الصهيونية الدولية	صندوق الدفاع القانوني من أجل العدالة في الأرض
الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان	المركز الأوروبي لحقوق العجر
الاتحاد الدولي للأحصائيين الاجتماعيين	اتحاد رابطات الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها
الاتحاد الدولي للجامعات	اتحاد رابطات الموظفين الدوليين السابقين
الاتحاد الدولي لأرض الإنسان	رابطة النساء العاملات بالمتزل
حركة التصالح الدولية	هيئة التضامن للنساء الأفريقيات
اتحاد هلسنكي الدولي لحقوق الإنسان	منظمة التركيز على الأسرة (كندا)
الاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية	"فرنسا - الحريات": مؤسسة دانييل ميران
المجلس الدولي لمعاهدات الهنود	جمعية أخوية نوتردام
الرابطة الدولية لحقوق الإنسان	بيت الحرية
	الاتحاد العالمي للمرأة العربية

الاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية	اللجنة الكاثوليكية لمكافحة الجوع والنهوض بالتنمية
المعهد الدولي للقانون الإنساني	الصندوق العالمي للمرأة
الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها	منظمة الحقوق العالمية
الحركة الدولية لتآخي الأعراق والشعوب	جماعة التضامن الدولي
منتدى المنظمات غير الحكومية الدولي المعني بالتنمية	مؤسسة الحريري - المؤسسة الإسلامية للثقافة والتعليم
إندونيسيا	العالي
المنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	مؤسسة الهيمالايا للبحوث والثقافة
المنظمة الدولية للحق في التعلم وحرية التعليم	المدافعون عن حقوق الإنسان
نادي القلم الدولي	المجلس الأسترالي لحقوق الإنسان
جمعية إمكانات بلا حدود الدولية	حقوق الإنسان أولاً
المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب	منظمة رصد حقوق الإنسان
الخدمة الدولية لحقوق الإنسان	حركة "توبايا أمارو" الهندية
الاتحاد الدولي للشباب الاشتراكي	الرابطة العالمية للسكان الأصليين
الرابطة النسائية الدولية	الرابطة الدولية للتعاون بين الأديان
الملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان	الرابطة الدولية مناهضة التعذيب
مركز روبرت ف. كينيدي التذكاري لحقوق الإنسان	الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين
المؤتمر العام للسبتيين	الرابطة الدولية للمحامين والحقوقيين اليهود
المنظمة النسائية الدولية الاشتراكية	رابطة المحامين الدولية
جمعية الشعوب المهددة بالانقراض	المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية
المركز الدولي للحماية القانونية لحقوق الإنسان	(الحقوق والديمقراطية)
منظمة القرى الدولية لإنقاذ الطفولة	الفريق العامل الدولي لشؤون السكان الأصليين
مركز جنوب آسيا لوثائق حقوق الإنسان	الرابطة الدولية للطلاب الشبان الكاثوليكين
صندوق بيكيت للحرية الدينية	معهد المرأة الإسلامية الإيراني
مؤسسة التراث	حملة اليوبيل
اتحاد المحامين الدولي	اللجنة القانونية للتنمية الذاتية لشعوب الأنديز الأوائل
هيئة رصد الأمم المتحدة	
الاتحاد اللوثري العالمي	الاتحاد الفيديريالي للقوميات الأوروبية
اتحاد أمريكا اللاتينية لرابطات أقارب المعتقلين المختفين	وكالة المدن المتحدة من أجل التعاون بين الشمال
الرابطة الدولية لحقوق الإنسان للمرأة	والجنوب

- اتحاد الحقوقيين العرب
الشبكة الهندية للعمل التطوعي
منظمة المتطوعين من أجل المرأة والتعليم والتنمية
المركز الفلبيني لمعلومات حقوق الإنسان
الهيئة الدولية للخدمات العامة
الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية
الشبكة الآسيوية للشعوب الأصلية والقبلية
المؤسسة الرياضية النسائية
التحالف العالمي للكائنات المصلحة
التحالف العالمي لجمعيات الشبان المسيحية
الاتحاد العالمي للصحة العقلية
المركز العالمي لتبادل المعلومات
المؤتمر اليهودي العالمي
المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب
المنظمة العالمية لقدامى طلبة وطالبات التعليم الكاثوليكي
اتحاد الطلبة المسيحي العالمي
ميوشيكاي (مؤسسة أريغاتو)
المنظمة العالمية للمرأة
التحالف العالمي لجمعيات الشابات المسيحية
المنظمة التونسية للأطباء الشبان بلا حدود
الرابطة الدولية للدفاع عن الحرية الدينية
الرابطة التونسية للتنمية الذاتي والتضامن
مركز الدراسات الأوروبية
منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة
مؤتمر "إنويت" القطبي
أسر ضحايا الإختفاء القسري
مؤسسة أعمال البحوث المتعلقة بالسكان الأصليين وسكان
الجزر
المجلس الهندي للتربية
- الرابطة المدنية للأمم المراهقة (مادري)
منظمة "الولاية الدولية"
الهيئة الدولية لحقوق المهاجرين
منبر المحامين من أجل مجتمع ديمقراطي
الحركة الكوبية من أجل سلام شعوب العالم وسيادتها
الرابطة الوطنية لمحامي الدفاع الجنائي
الاتحاد الوطني للحقوقيين الكوبيين
المركز الهولندي للشعوب الأصلية
المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي
منظمة الإنسانية الجديدة
الشمال - الجنوب في القرن الحادي والعشرين
المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية
معهد المجتمع المنفتح
منظمة الدفاع عن ضحايا العنف
أو كسفام (بريطانيا العظمى)
باكس كريستي - الحركة الكاثوليكية الدولية للسلم
باكس - روما (الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون
الفكرية الثقافية) (الحركة الدولية للطلاب الكاثوليكين)
الهيئة الدولية للإصلاح الجنائي
الجمعية الدائمة لحقوق الإنسان
مركز المهاجرين الآسيويين
الرابطة التونسية لحقوق الطفل
مركز سيمون فيزنتال
الإئتلاف الدولي للموئل
مركز اللاجئيين النرويجي
اتحاد المرأة الكوبية
مؤسسة مارانغوبولس لحقوق الإنسان
المؤسسة الألمانية لسكان العالم
المنظمة الدولية لمقاومة الحروب

رابطة الحرية الدينية الدولية	مركز البحوث للعمل النسائي
التجمع الدولي لحقوق الأقليات	لجنة العمال اليابانيين لحقوق الإنسان
منظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية	المنظمة الدولية لتنمية الموارد المحلية
الجمعية الرومانية المستقلة لحقوق الإنسان	مجلس الصاميين
اتحاد الجمعيات النسائية الكورية	حركة العالم الثالث لمناهضة استغلال المرأة
	مؤسسة ديون الشرف اليابانية

القائمة

رابطة التعليم العالمي	مؤسسة الصحة والسعادة والتقوى
رابطة المواطنين العالميين	الجميع من أجل التعويضات والاعتناق
منظمة بناي بريث الدولية	مخفل آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية
الاتحاد الدولي للصحفيين الأحرار	الاتحاد الأوروبي للعلاقات العامة
المعهد الدولي للسلم	مؤسسة فريدريش إيبيرت
الحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية	المجلس الأعلى لقبائل الكري
مكتب السلم الدولي	فريق البحث والعمل من أجل الرفاه الاجتماعي
رابطة الناشرين الدولية	شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء
الاتحاد الدولي للحق في الحياة	المجلس الهندي لأمريكا الجنوبية
التحرير	مركز الوثائق والبحوث والمعلومات للشعوب الأصلية
حركة مناهضة العنصرية وتوطيد الصداقة بين الشعوب	منظمة البكالوريا الدولية
مؤسسة نيبون	الجمعية الدولية للفتيات الكاثوليكيات
مؤسسة باكستان للتنمية الريفية	منظمة التنمية التعليمية الدولية
منظمة سرفاس الدولية	الاتحاد لدولي لحماية حقوق الأقليات الإثنية والدينية
هيئة بقاء الشعوب القبلية	واللغوية وغيرها من الأقليات
منظمة سوكا غاكاوي الدولية	الاتحاد الدولي لحركات البالغين الريفيين
الرابطة العالمية للمدرسة كأداة للسلم	الكاثوليكيين
الاتحاد العالمي لليهودية التقدمية	الرابطة الدولية لحقوق الإنسان للأقليات الأمريكية
الجمعية العالمية للدعوة الإسلامية	البرنامج الدولي للتدريب في ميدان حقوق الإنسان
مجلس السلم العالمي	الرابطة الدولية للشرطة
المؤسسة البوذية الدولية	مركز اليونسكو في كاتالونيا

المرفق الثالث المناقشة العامة

بند جدول الأعمال ^(أ)	رقم الجلسة	المتحدث
٣ تنظيم أعمال الدورة	٢	الأعضاء: باكستان (نيابة عن مجموعة الدول الآسيوية وعن منظمة المؤتمر الإسلامي)، الصين (نيابة عن مجموعة الدول المتشابهة المواقف)، كوبا، الكونغو (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية) المراقبون: مصر
	١٢	الأعضاء: إريتريا، ألمانيا، البحرين، كوبا
	١٨	الأعضاء: الاتحاد الروسي، إريتريا، أستراليا، إندونيسيا، آيرلندا (نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وهنغاريا)، باكستان، البحرين، البرازيل، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، شيلي، الصين، قطر، كوبا، كوستاريكا، الكونغو، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان المراقبون: الأردن، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بنغلاديش، تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، السنغال، سويسرا، عمان، فنزويلا، الكويت، لبنان، ماليزيا، المغرب، نيوزيلندا، اليمن. المنظمات غير الحكومية: الحق - القانون في خدمة الإنسان (نيابة أيضا عن ٦ منظمات غير حكومية)، حركة توباو أمارو الهندية (نيابة أيضا عن ٥ منظمات غير حكومية)، رابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية (نيابة أيضا عن ١٢ منظمة غير حكومية)، مركز سيمون فيزنتال (نيابة أيضا عن الرابطة الدولية للمحامين والحقوقيين اليهود، والمنظمة النسائية الصهيونية الدولية، والمجلس الدولي للمرأة اليهودية)، الاتحاد العالمي لليهودية التقدمية، هيئة رصد الأمم المتحدة
	٤٦	الأعضاء (بشأن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا): آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وإستونيا، وألبانيا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا،

(أ) اختصرت عناوين بنود جدول الأعمال حيثما اقتضى الأمر.

المرفق الثالث (تابع)

بند جدول الأعمال ^(١)	رقم الجلسة	المتحدث
٣ تنظيم أعمال الدورة (تابع)	٤٦	وسلوفاكيا، وسلوفينيا، صربيا والجبل الأسود، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية المراقبون (بشأن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا): سويسرا، كندا، كولومبيا، النرويج المراقبون (حق الرد) (بشأن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا): كولومبيا المنظمات غير الحكومية (بشأن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا): منظمة العمل معا من أجل حقوق الإنسان، اتحاد أمريكا اللاتينية لرابطات أقارب المعتقلين المختفين، هيئة الفرنسيين سكان الدولية (نيابة عن الدومينيكان في خدمة العدالة والسلام)، منظمة رصد حقوق الإنسان، المجلس الهندي لأمريكا الجنوبية، الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، لجنة الحقوقيين الدولية (نيابة عن لجنة الحقوقيين الكولومبية، ومنظمة العفو الدولية)، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها، الاتحاد العالمي لنقابات العمال، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (نيابة عن الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان)
	٥٩	الأعضاء: الأرجنتين، باكستان (نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي)، البحرين، السودان، كوبا المراقبون: إسرائيل؛ فلسطين
٤ تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومتابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان	١٢	الأعضاء: الاتحاد الروسي، إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان (نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي)، البحرين، البرازيل، الصين (نيابة عن مجموعة الدول المتشابهة في الموقف) كوبا، مصر، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية المراقبون: نيوزيلندا (نيابة أيضا عن أستراليا وكندا)
٥ حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه على الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي	١٢	الأعضاء: باكستان (نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي) الأعضاء (حق الرد): باكستان، الهند المراقبون (حق الرد): إسرائيل؛ فلسطين

المرفق الثالث (تابع)

المحدث	رقم الجلسة	بند جدول الأعمال ^(١)
<p>الأعضاء: إريتريا، باكستان، البحرين، الصين، قطر، كوبا، مصر، المملكة العربية السعودية (نيابة عن جامعة الدول العربية)، موريتانيا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية</p> <p>الأعضاء (حق الرد): باكستان، الهند</p> <p>المراقبون: الأردن، إسرائيل، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، العراق، عمان، الكويت، ماليزيا، اليمن؛ فلسطين</p> <p>المراقبون (حق الرد): إسرائيل، الجزائر، المغرب؛ فلسطين</p> <p>المنظمات غير الحكومية: رابطة الحقوقيين الأمريكية، منظمة بناي بريث الدولية (نيابة أيضا عن مجلس التنسيق للمنظمات اليهودية)، الرابطة العالمية للسكان الأصليين، منظمة التنمية التعليمية الدولية، الاتحاد الدولي لحماية حقوق الأقليات الإثنية والدينية واللغوية وغيرها من الأقليات، الرابطة الدولية لحقوق الإنسان للأقليات الأمريكية، الرابطة الدولية للتعاون بين الأديان، الاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية، الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها، باكس رومانا (الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية- الحركة الدولية للطلاب الكاثوليكين) (نيابة أيضا عن مركز اليونيسكو في كاتالونيا)، الاتحاد العالمي لنقابات العمال، الاتحاد العالمي لليهودية التقدمية (نيابة أيضا عن المجلس الدولي للمرأة اليهودية، والمنظمة النسائية الصهيونية الدولية)</p>	١٣	٥ حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه على الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي (تابع)
<p>المنظمات غير الحكومية: الحق - القانون في خدمة الإنسان، المجلس الدولي لمعاهدات الهنود، الاتحاد الأوروبي للعلاقات العامة، حركة توباوي أمارو الهندية، المعهد الدولي للسلم، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، مؤتمر العالم الإسلامي، مؤسسة أعمال البحوث المتعلقة بالسكان الأصليين وسكان الجزر، اتحاد رابطات الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، اتحاد المرأة الكويتية، الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي، مجلس السلم العالمي</p>	١٤	
<p>الأعضاء: آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي وإستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا)، وباكستان (نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي)، وجمهورية كوريا، والصين، وكوبا، ومصر، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية</p>	١٤	٦ العنصرية والتمييز العنصري، وكره الأجانب، وجميع أشكال التمييز...

المرفق الثالث (تابع)

بند جدول الأعمال ⁽¹⁾	رقم الجلسة	المتحدث
٦ العنصرية والتمييز العنصري، وكره الأجانب، وجميع أشكال التمييز... (ختام)	١٥	<p>الأعضاء: الاتحاد الروسي، الأرجنتين (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي) إريتريا، إندونيسيا، البحرين، البرازيل، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الكونغو (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية)، نيبال، نيجيريا، الهند</p> <p>المراقبون: إيران (جمهورية - الإسلامية)، إسرائيل، بنن، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، رومانيا، سويسرا، العراق، فتزويلا، كولومبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مدغشقر، النرويج، اليمن؛ الكرسي الرسولي</p> <p>المراقبون (حق الرد): إسرائيل، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فييت نام، اليابان؛ فلسطين</p> <p>المراقبون الآخرون: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مكتب العمل الدولي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة</p> <p>المنظمات غير الحكومية: منظمة بناي بريث الدولية (نيابة أيضا عن مجلس التنسيق للمنظمات اليهودية)، الرابطة الدولية للمحامين والحقوقيين اليهود (نيابة أيضا عن المنظمة النسائية الصهيونية الدولية)، لجنة الحقوقيين الدولية (نيابة أيضا عن الاتحاد الدولي لرابطة لحقوق الإنسان)، التحرير، باكس رومانا - الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية - الحركة الدولية للطلاب الكاثوليكين (نيابة أيضا عن ٥ منظمات غير حكومية)</p>
	١٦	<p>المراقبون (حق الرد): الجمهورية العربية السورية</p> <p>المنظمات غير الحكومية: مركز المشورة القانونية الأفريقي الكندي، رابطة التعليم العالمي، لجنة الحقوقيين الكولومبية، الأمانة الدولية لحركة الثاني عشر من ديسمبر، المركز الأوروبي لحقوق العجز، الاتحاد الأوروبي للعلاقات العامة، مؤسسة أعمال البحوث المتعلقة بالسكان الأصليين وسكان الجزر، "فرنسا الحريات" - مؤسسة دانييل ميتران، المؤتمر العام للسبتيين، الرابطة الدولية لمناهضة التعذيب، المعهد الدولي للسلم، الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها، حركة مناهضة العنصرية وتوطيد الصداقة بين الشعوب، جمعية الشعوب المهتدة بالانقراض، الحزب الراديكالي عبر الوطني، الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي، المؤسسة الرياضية النسائية، مجلس السلم العالمي، الاتحاد العالمي لليهودية التقدمية، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية-الآسيوية</p>

المرفق الثالث (تابع)

المتحدث	رقم الجلسة	بند جدول الأعمال ^(١)
<p>الأعضاء: أيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي وكذلك عن إستونيا، وآيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وصربيا والجبل الأسود، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا)، باكستان، البرازيل، الجمهورية الدومينيكية، شيلي، الصين (نيابة عن الدول المتشابهة المواقف)، كوبا، مصر، المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية</p> <p>المراقبون: ماليزيا (نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز والصين)</p>	١٦	٧ الحق في التنمية
<p>الأعضاء: إثيوبيا، الأرجنتين (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي)، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، باراغواي، البحرين، السودان، قطر، نيبال، نيجيريا، الهند</p> <p>المراقبون: أنغولا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، زامبيا، العراق، عمان، فنزويلا، الكويت، مدغشقر، المغرب، اليمن؛ الكرسي الرسولي</p> <p>المراقبون الآخرون: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</p>	١٧	
<p>المراقبون: بنين</p> <p>المنظمات غير الحكومية: مركز المشورة القانونية الأفريقي الكندي، مركز أوروبا - العالم الثالث، مركز الدراسات الأوروبية، الأمانة الدولية لحركة الثاني عشر من ديسمبر، اتحاد المرأة الكوبية، هيئة الفرنسيين سكان الدولية (نيابة أيضا مؤسسة فرانسوا كرافيه بانيو، والدومينيكان في خدمة العدالة والسلام، والتجمع الدولي لحقوق الأقليات)، المدافعون عن حقوق الإنسان، حركة توباوي أمارو الهندية، الرابطة الدولية لمناهضة التعذيب، الاتحاد الدولي للجامعات (نيابة أيضا عن ١١ منظمة غير حكومية)، الاتحاد الدولي لحركات البالغين الريفيين الكاثوليكين، الاتحاد العالمي لقابات العمال، الرابطة الدولية للتعاون بين الأديان، الرابطة الدولية لحقوق الإنسان للأقليات الأمريكية</p>	١٨	
<p>المنظمات غير الحكومية: منظمة التنمية التعليمية الدولية، المجلس الدولي لمعاهدات الهنود، الاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية، منتدى المنظمات غير الحكومية الدولي المعني بتنمية إندونيسيا، حركة مناهضة العنصرية وتوطيد الصداقة بين</p>	١٩	

المرفق الثالث (تابع)

المتحدث	رقم الجلسة	بند جدول الأعمال ^(١)
الشعوب، الحركة الكوبية من أجل سلام شعوب العالم وسيادتها، الحزب الراديكالي عبر الوطني، الشبكة الهندية للعمل التطوعي، مجلس السلم العالمي	١٩	٧ الحق في التنمية (ختام)
المراقبون: إسرائيل؛ فلسطين	١٢	٨ مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين
<p>الأعضاء: إندونيسيا، آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، باكستان (نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي)، البحرين، جنوب أفريقيا، السودان، الصين، قطر، كوبا، الكونغو (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية)، مصر، المملكة العربية السعودية (نيابة عن مجموعة الدول العربية)، موريتانيا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية</p> <p>الأعضاء (حق الرد): الولايات المتحدة الأمريكية</p> <p>المراقبون: الأردن، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، السنغال، سويسرا، عمان، كندا، الكويت، ماليزيا، المغرب، النرويج، اليمن؛ فلسطين</p> <p>المراقبون (حق الرد): إسرائيل، الجمهورية العربية السورية؛ فلسطين</p> <p>المنظمات غير الحكومية: منظمة العفو الدولية، رابطة التعليم العالمي، منظمة بناي بريث الدولية (نيابة أيضا عن مجلس التنسيق للمنظمات اليهودية)، مؤسسة كاريتاس الدولية (الاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية والاجتماعية والكاثوليكية)، مركز الدراسات الأوروبية، مجلس التنسيق للمنظمات اليهودية، هيئة الفرنسيسكان الدولية، مؤسسة الحريري - المؤسسة الإسلامية للثقافة والتعليم العالي، حركة توباوي أمارو الهندية، الرابطة الدولية لمناهضة التعذيب، الرابطة الدولية للمحامين والحقوقيين اليهود، لجنة الحقوقيين الدولية، المنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، الحركة الكوبية من أجل سلام شعوب العالم وسيادتها، الشمال والجنوب في القرن الحادي والعشرين، المنظمة النرويجية للمساعدة الشعبية، مركز سيمزن فيزنتال، هيئة رصد الأمم المتحدة، الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي، الاتحاد العالمي لنقابات العمال، الاتحاد العالمي لليهودية التقدمية، المنظمة الدولية للرؤية العالمية</p>	١٩	

المرفق الثالث (تابع)

المتحدث	رقم الجلسة	بند جدول الأعمال ^(١)
<p>الأعضاء: الاتحاد الروسي، إريتريا، أستراليا، إندونيسيا، آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وكذلك عن إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا)، باكستان (نيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي)، بيرو، جمهورية كوريا، السودان، الصين، مصر، نيبال، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان</p> <p>الأعضاء (حق الرد): أستراليا، آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، جمهورية كوريا، زمبابوي، الصين، كوبا، الهند، اليابان</p> <p>المراقبون: العراق، الكويت</p> <p>المراقبون (حق الرد): إسرائيل، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قبرص، لبنان، اليونان؛ فلسطين</p>	٢١	٩ مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم ...
<p>الأعضاء: باكستان، الكونغو (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية)</p> <p>الأعضاء (حق الرد): أرمينيا، إندونيسيا، باكستان، توغو، زمبابوي، السودان، الصين، كوبا، المملكة العربية السعودية، نيبال، الهند</p> <p>المراقبون: أذربيجان، إسرائيل، بيلاروس، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، العراق، قبرص، كندا، الكويت، لبنان، ماليزيا، النرويج، نيكاراغوا، نيوزيلندا</p> <p>المراقبون (حق الرد): أذربيجان، أوزبكستان، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فييت نام، لبنان، نيكاراغوا</p> <p>المنظمات غير الحكومية: منظمة العفو الدولية، رابطة المواطنين العالميين (نيابة أيضا عن رابطة التعليم العالمي)، الطائفة البهائية الدولية، الدومينيكان في خدمة العدالة والسلام - جماعة الوعظ (نيابة أيضا عن ٧ منظمات غير حكومية)، اتحاد هلسنكي الدولي لحقوق الإنسان (نيابة عن الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان)، هيئة الفرانسيسكان الدولية، منظمة رصد صد حقوق الإنسان، لجنة الحقوقيين الدولية، الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان، الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي (نيابة أيضا عن منظمة تضامن شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية)، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب</p>	٢٢	

المرفق الثالث (تابع)

بند جدول الأعمال ^(١)	رقم الجلسة	المتحدث
٩ مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحرريات الأساسية في أي جزء من العالم ... (ختام)	٢٤	الأعضاء (حق الرد): إريتريا، اليابان المراقبون (حق الرد): جمهورية الكونغو الديمقراطية، ميانمار المنظمات غير الحكومية: مركز أوروبا - العالم الثالث، نادي القلم الدولي
٢٥	المنظمات غير الحكومية: الجمعية الأفريقية للقانون الدولي والمقارن، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية، الحق - القانون في خدمة الإنسان (نيابة أيضاً عن الائتلاف الدولي للموئل)، الرابطة التونسية لحقوق الطفل، صندوق بيكيت للحرية الدينية، مركز الدراسات الأوروبية، مركز الدراسات المتعلقة بالشبيبة، اللجنة الدولية للعمل على احترام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتطبيقه، الأمانة الدولية لحركة الثاني عشر من ديسمبر، الاتحاد الأوروبي للعلاقات العامة، اتحاد المرأة الكوبية، المؤتمر العام للسبتيين، مؤسسة الهيمالايا للبحوث والثقافة، حركة "توبايا أمارو" الهندية، الرابطة الدولية مناهضة التعذيب، الرابطة الدولية للدفاع عن الحرية الدينية، منظمة التنمية التعليمية الدولية، رابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية، المعهد الدولي للمسلم، الاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية، منتدى المنظمات غير الحكومية الدولي المعني بتنمية إندونيسيا، الرابطة الدولية للحرية الدينية، التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، الاتحاد الدولي للشباب الاشتراكي، حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، التحرير، الاتحاد اللوثري العالمي، جمعية أطباء العالم الدولية، حركة مناهضة العنصرية وتوطيد الصداقة بين الشعوب، الحركة الكوبية من أجل سلام شعوب العالم وسيادتها، الاتحاد الوطني للحقوقيين الكوبيين، المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي، الشمال - الجنوب في القرن الحادي والعشرين، منظمة الدفاع عن ضحايا العنف، جمعية الشعوب المهددة بالانقراض، مركز جنوب آسيا لوثائق حقوق الإنسان، الشبكة الهندية للعمل التطوعي، التحالف العالمي للكنايس المصلحة، الاتحاد العالمي لنقابات العمال، مؤتمر العالم الإسلامي، مجلس السلم العالمي، المجلس العالمي لليهودية التقدمية، المؤسسة الدولية للنظرة العالمية، رابط الحقوقيين الأمريكيين	
١٠ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٥	الأعضاء: السودان المراقبون: اليمن

المرفق الثالث (تابع)

المتحدث	رقم الجلسة	بند جدول الأعمال ^(١)
الأعضاء: آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، أوغندا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، سري لانكا، الصين، كوبا، مصر، المكسيك، النمسا، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية الأعضاء (حق الرد): الولايات المتحدة الأمريكية المراقبون: إسرائيل، بنغلاديش؛ فلسطين	٢٦	١٠ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (تابع)
الأعضاء: الأرجنتين (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية)، أرمينيا، أوكرانيا، باكستان، بوتان، بيرو، جنوب أفريقيا، السودان، موريتانيا، نيبال، الهند المراقبون: الجزائر، العراق، فنزويلا، كندا، الكويت، كينيا، نيكاراغوا المراقبون الآخرون: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)،	٢٧	
الأعضاء: الصين المراقبون: أنغولا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بولندا، السنغال، سويسرا، فييت نام، كولومبيا، مدغشقر، موزامبيق المراقبون الآخرون: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، مكتب العمل الدولي المنظمات غير الحكومية: رابطة الحقوقيين الأمريكية، مركز أوروبا - العالم الثالث، الدومينيكان في خدمة العدالة والسلام - جماعة الوعاظ (نيابة أيضا عن منظمة باكس كريستي الدولية، ومؤتمر القيادة الدومينيكية)، هيئة الفرنسيين الدوليين، المدافعون عن حقوق الإنسان (نيابة أيضا عن العدالة في الأرض، ومنظمة التنمية التعليمية الدولية)، لجنة الحقوقيين الدولية، الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان، الاتحاد الدولي لحركات البالغين الريفيين لكاثوليكين، الاتحاد الدولي للجامعات (نيابة أيضا عن ٥ منظمات غير حكومية)، الحزب الراديكالي عبر الوطني، اتحاد الحقوقيين العرب (نيابة أيضا عن الاتحاد العام للمرأة العربية)، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، الاتحاد الوطني للحقوقيين الكوبيين (نيابة أيضا عن مركز الدراسات الأوروبية، و الحركة الكوبية من أجل سلام شعوب العالم وسيادتها)	٢٨	

المرفق الثالث (تابع)

بند جدول الأعمال ⁽¹⁾	رقم الجلسة	المتحدث
١٠ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ختام)	٢٩	الأعضاء (حق الرد): الكونغو، هندوراس المراقبون (حق الرد): ماليزيا المنظمات غير الحكومية: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية، الجميع من أجل التعويضات والانعتاق، لجنة الأنديز للحقوقيين، محفل آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، الرابطة التونسية للتنمية الذاتية والتضامن، مؤسسة كاريتاس الدولية (الاتحاد الدولي للجمعيات الخيرية والاجتماعية الكاثوليكية)، المركز الدولي المعني بحقوق السكن ومكافحة عمليات الإخلاء، مركز الدراسات المتعلقة بالشبيبة، الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان، حركة ديمقراطي الوسط الدولية، لجنة الحقوقيين الكولومبية، الاتحاد الأوروبي للعلاقات الدولية، اتحاد المرأة الكوبية، مؤسسة أعمال البحوث المتعلقة بالسكان الأصليين وسكان الجزر، المؤسسة الألمانية لسكان العالم، الائتلاف الدولي للموئل، مؤسسة الهيمالايا للبحوث والثقافة، المجلس الأسترالي لحقوق الإنسان، حركة "توبايا أمارو" الهندية، الرابطة العالمية للسكان الأصليين، الرابطة الدولية للتعاون بين الأديان، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، منظمة التنمية التعليمية الدولية، الاتحاد الدولي لأرض الإنسان، رابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية، المجلس الدولي لمعاهدات الهنود، المعهد الدولي للسلم، الاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية، الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها، الحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع، منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية المعني بالتنمية إندونيسيا (نيابة أيضاً عن المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي)، منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة، لجنة العمال اليابانيين لحقوق الإنسان، الاتحاد الليبرالي العالمي، التحرير، الرابطة المدنية للأمم المراهقة (مادري)، حركة مناهضة العنصرية وتوطيد الصداقة بين الشعوب، مؤسسة نيبون، المنظمة الدولية للحق في التعلم وحرية التعليم، منظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، باكس رومانو (الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية - الحركة الدولية للطلاب الكاثوليكين)، الرابطة الصينية للأمم المتحدة، الشبكة الهندية للعمل التطوعي، الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي، الاتحاد العالمي للعمل، الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي، مؤتمر العالم الإسلامي
١١ الحقوق المدنية والسياسية ...	٣٠	الأعضاء: الأرجنتين (نيابة عن السوق المشتركة للمحروط الجنوبي)، البرازيل، سري لانكا، السودان، كوبا، مصر، الولايات المتحدة الأمريكية

المرفق الثالث (تابع)

المتحدث	رقم الجلسة	بند جدول الأعمال ^(١)
الأعضاء (حق الرد): كوبا، الولايات المتحدة الأمريكية المراقبون: إسبانيا، جامايكا	٣٠	١١ الحقوق المدنية والسياسية ... (تابع)
الأعضاء: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إندونيسيا، أوكرانيا، باراغواي، باكستان، بيرو، شيلي، الصين، الكونغو، المكسيك، موريتانيا، نيجيريا، الهند المراقبون: إيران (جمهورية - الإسلامية)، كوت ديفوار، كولومبيا	٣٢	
الأعضاء: آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي وهنغاريا)، بوتان، جمهورية كوريا، النمسا، نيبال، هنغاريا الأعضاء (حق الرد): أرمينيا المراقبون: إسرائيل، البوسنة والهرسك، بيلاروس، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، رومانيا، زامبيا، سنغافورة، السنغال، سويسرا، صربيا والجبل الأسود، العراق، فنزويلا، قبرص، الكاميرون، الكويت، المغرب، النرويج، اليمن؛ الكرسي الرسولي المراقبون (حق الرد): أذربيجان المنظمات غير الحكومية: منظمة العفو الدولية (نيابة أيضا عن منظمة رصد حقوق الإنسان)، منظمة بناي بريث الدولية (نيابة أيضا عن مجلس التنسيق للمنظمات اليهودية)، الطائفة البهائية الدولية، الجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان (نيابة أيضا عن الرابطة الصينية لتفاهم الدولي، والرابطة الصينية للأمم المتحدة)، الدومينيكان في خدمة العدالة والسلام - جماعة الوعاظ (نيابة أيضا عن هيئة الفرنسيين الدوليين، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، باكس كريستي الدولية)، اتحاد المرأة الكوبية (نيابة أيضا عن ٥ منظمات غير حكومية)، منظمة رصد حقوق الإنسان، الرابطة الدولية للحرية الدينية (نيابة أيضا عن ١٠ منظمات غير حكومية)، لجنة الحقوقيين الدولية، منظمة التنمية التعليمية الدولية، الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان (نيابة أيضا عن منظمة العمل معا من أجل حقوق الإنسان)، الرابطة الدولية لحقوق الإنسان (نيابة أيضا عن اتحاد هلسنكي الدولي لحقوق الإنسان)، الحركة الدولية لتأخي الأعراق والشعوب، التحرير، الرابطة المدنية للأمم المراهقة (مادري) (نيابة أيضا عن مركز الريادة العالمية النسائية، ولجنة ولجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في أمريكا الوسطى، والرابطة السويدية لتعليم الشؤون الجنسية)، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب	٣٣	

المرفق الثالث (تابع)

بند جدول الأعمال ^(١)	رقم الجلسة	المتحدث
١١ الحقوق المدنية والسياسية ... (تابع)	٣٤	المراقبون: كندا المنظمات غير الحكومية: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، الجميع من أجل التعويضات والاعتناق، رابطة الحقوقيين الأمريكية، المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، رابطة التعليم العالمي، صندوق بيكيت للحرية الدينية، مركز الريادة العالمية النسائية، حركة ديمقراطي الوسط الدولية، لجنة الحقوقيين الكولومبية، الهيئة الدولية لضريبة لضمير والسلام، الأمانة الدولية لحركة الثاني عشر من ديسمبر، الاتحاد الأوروبي للعلاقات العامة، اتحاد رابطات الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، بيت الحرية، لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز)، المؤتمر العام للسبتيين، مؤسسة الهيمالايا للبحوث والثقافة، المدافعون عن حقوق الإنسان، المجلس الأسترالي لحقوق الإنسان، الرابطة الدولية للتعاون بين الأديان، الرابطة الدولية لمناهضة التعذيب، الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان، اتحاد هلسنكي الدولي لحقوق الإنسان، الرابطة الدولية لحقوق الإنسان، منتدى المنظمات غير الحكومية الدولي المعني بتنمية إندونيسيا، نادي القلم الدولي (نيابة أيضا عن الرابطة الدولية للناشرين)، الرابطة الدولية للحرية الدينية، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، الرابطة الدولية لطلاب الشبان الكاثوليكين، حملة اليوبيل، اتحاد أمريكا اللاتينية لرابطات أقارب المعتقلين المختفين، الاتحاد الليبرالي العالمي، الرابطة المدنية للأمم المراهقة (مادري)، الاتحاد الوطني للحقوقيين الكوبيين، الشمال والجنوب في القرن الحادي والعشرين، المنظمة الدولية للحق في التعلم وحرية التعليم، منظمة الدفاع عن ضحايا العنف، مركز جنوب آسيا لوثائق حقوق الإنسان، الحزب الراديكالي عبر الوطني، هيئة رصد الأمم المتحدة، المنظمة الدولية لمقاومة الحروب، الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي، الاتحاد العالمي لنقابات العمال، مجلس السلم العالمي، الاتحاد العالمي لليهودية التقدمية
	٣٥	الأعضاء (حق الرد): إريتريا، باكستان، السودان، شيلي المراقبون (حق الرد): تركيا، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، رواندا، سنغافورة، قبرص، كولومبيا، لبنان، ماليزيا، المغرب المنظمات غير الحكومية: الجمعية الأفريقية للقانون الدولي والمقارن، منظمة العمل معا من أجل حقوق الإنسان، المجلس الأسترالي للتنمية الدولية، المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية، مؤسسة ديون الشرف اليابانية، جمعية أخوية نوتردام، المجلس الهندي للتربية، المجلس الهندي لأمريكا الجنوبية، الرابطة العالمية للسكان الأصليين (نيابة أيضا عن الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها، والمجلس الدولي لمعاهدات الهنود)، حركة التصالح الدولية، الاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، المجلس الدولي لمعاهدات الهنود، المعهد الدولي لدراسات عدم الانحياز، الاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات

المرفق الثالث (تابع)

المتحدث	رقم الجلسة	بند جدول الأعمال ^(١)
الطلابية، الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها، جمعية إكمانيات بلا حدود الدولية، المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب، الاتحاد لدولي للشباب الاشتراكي، حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة (نيابة أيضا عن ٤ منظمات غير حكومية)، لجنة العمال اليابانيين لحقوق الإنسان، منبر المحامين من أجل مجتمع ديمقراطي، المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي، المنظمة التونسية للأطباء الشباب بلا حدود، الهيئة الدولية للإصلاح الجنائي، الجمعية الدائمة لحقوق الإنسان، المركز الفليبيني لمعلومات حقوق الإنسان، جمعية الشعوب المهدة بالانقراض، حركة العالم الثالث المناهضة استغلال المرأة، الرابطة الصينية للأمم المتحدة، الشبكة الهندية للعمل التطوعي، التحالف العالمي للكائنات المصلحة، الاتحاد العالمي للعمل، مؤتمر العالم الإسلامي، المؤسسة الدولية للنظرة العالمية، باكس رومانا (الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية - الحركة الدولية للطلاب الكاثوليكين)	٣٥	١١ الحقوق المدنية والسياسية ... (ختام)
الأعضاء: ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، باراغواي، باكستان، البحرين، بوتان، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، شيلي، الصين، غواتيمالا، كرواتيا، كوبا، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية الأعضاء (حق الرد): الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان المراقبون: السلفادور، نيوزيلندا (نيابة أيضا عن أستراليا وكندا) المراقبون (حق الرد): جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٣٦	١٢ إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمشاور الذي يراعي نوع الجنس
الأعضاء: أرمينيا، إريتريا، أوكرانيا، قطر، مصر، المكسيك، موريتانيا، نيبال، اليابان الأعضاء (حق الرد): اليابان المراقبون: أنغولا، بنغلاديش، بوتسوانا، بولندا، تايلند، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سان مارينو، السنغال، العراق، عمان، فنزويلا، فييت نام، الكاميرون، ليتوانيا (نيابة عن دول البلطيق وبحر الشمال)، ليختنشتاين، ماليزيا، المغرب، ميانمار، النرويج، نيكاراغوا، اليمن المراقبون (حق الرد): جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المراقبون الآخرون: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري (الإيدز)، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (شعبة النهوض بالمرأة)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي	٣٧	

المرفق الثالث (تابع)

بند جدول الأعمال ^(١)	رقم الجلسة	المتحدث
١٢ إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمشاور الذي يراعي نوع الجنس (ختام)	٣٧	المنظمات غير الحكومية: مركز الدراسات المتعلقة بالشبيبة (نيابة أيضا عن الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي)، المجلس الدولي للمرأة (نيابة أيضا عن لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة المرأة والطفل، والحركة الدولية لتأخي الأعراق والشعوب)، الاتحاد الدولي للجمعيات (نيابة أيضا عن ١١ منظمة غير حكومية)، الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية (نيابة أيضا عن التحالف العالمي لجمعيات الشابات المسيحية)، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب
٣٨	الأعضاء: الجمهورية الدومينيكية، مصر	المنظمات غير الحكومية: الاتحاد النسائي لعموم الصين، منظمة العفو الدولية، الجمعية الدولية لمكافحة الرق، منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، مركز آسيا - اليابان لموارد المرأة، مركز أوروبا - العالم الثالث، المركز المعني بحقوق السكن ومكافحة عمليات الإخلاء، اللجنة الدولية للعمل على احترام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتطبيقه، رابطة أسر ضحايا الاختفاء القسري، اتحاد المرأة الكوبية، هيئة التضامن للنساء الأفريقيات، هيئة الفرنسيين في العالم، مؤسسة الهيمالايا للبحوث والثقافة، المدافعون عن حقوق الإنسان (نيابة أيضا عن هيئة رصد الأمم المتحدة)، المجلس الهندي للتربية، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، الاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، المعهد الدولي لدراسات عدم الانحياز، المعهد الدولي للسلم، الاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية، الرابطة الدولية للحرية الدينية، منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة، لجنة العمال اليابانيين لحقوق الإنسان، حملة البويبل، اتحاد الجمعيات النسائية الكورية، اتحاد أمريكا اللاتينية لرابطات أقارب المعتقلين المختفين، الرابطة المدنية للأمم المراهقة (مادري)، التجمع الدولي لحقوق الأقليات، الاتحاد الوطني للحقوقيين الكوبيين، المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي، منظمة الدفاع عن ضحايا العنف، منظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، الجمعية الدائمة لحقوق الإنسان، مؤسسة باكستان للتنمية الريفية، حركة العالم الثالث لمناهضة استغلال المرأة، الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، الرابطة النسائية الدولية لحقوق الإنسان، الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي، الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة، مؤتمر العالم الإسلامي، المنظمة الدولية للرؤية العالمية، الرابطة العالمية لجمعيات الشابات المسيحية، المؤسسة الدولية للنظرة العالمية، رابطة المواطنين العالميين
١٣ حقوق الطفل	٣٩	الأعضاء: الأرجنتين (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي)، إريتريا، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، باراغواي، باكستان، البرازيل، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان،

المرفق الثالث (تابع)

بند جدول الأعمال ⁽¹⁾	رقم الجلسة	المتحدث
١٣ حقوق الطفل (تابع)	٣٩	سيراليون، الصين، فرنسا، كوبا، الكونغو (نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية)، النمسا، الهند، هندوراس، اليابان المراقبون: كندا (نيابة أيضا عن أستراليا ونيوزيلندا)
	٤٠	الأعضاء: الاتحاد الروسي، أرمينيا، البحرين، بوتان، قطر، كرواتيا، نيبال المراقبون: أنغولا، آيسلندا، بنغلاديش، بنن، الجمهورية العربية السورية، سلوفينيا، سويسرا، العراق، عمان، غانا، فنزويلا، مدغشقر، المغرب، موزامبيق، النرويج، نيكاراغوا، اليمن المراقبون الآخرون: الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مكتب العمل الدولي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الصحة العالمية
	٤١	المراقبون: إيران (جمهورية - الإسلامية)، تايلند، الجزائر، السنغال، فييت نام، الكاميرون، كولومبيا، ليختنشتاين، ميانمار المراقبون (حق الرد): جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المنظمات غير الحكومية: منظمة صوت المرأة الدولية، الاتحاد النسائي لعموم الصين، الجمعية الدولية لمكافحة الرق، رابطة المواطنين العالميين، منظمة بناي بريث الدولية، المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية، مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات المتعلقة بالشبيبة (نيابة أيضا عن الاتحاد الوطني للحقوقيين الكوبيين)، اللجنة الدولية للعمل على احترام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتطبيقه، الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال، رابطة أسر ضحايا الاختفاء القسري، اتحاد المرأة الكوبية (نيابة أيضا عن الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي، ومنظمة تضامن شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية)، جمعية أخوية نوتردام، لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز)، المؤتمر العام للسبتيين، المدافعون عن حقوق الإنسان، الرابطة الدولية للتعاون بين الأديان، الاتحاد الدولي لأرض الإنسان، الاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، المعهد الدولي للسلم، الحركة الدولية لتأخي الأعراق والشعوب، التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة (نيابة أيضا عن ٧ منظمات غير حكومية) الاتحاد الدولي للشباب الاشتراكي، حملة اليوبيل، اتحاد أمريكا اللاتينية لرابطة أقارب المعتقلين المختفين، الاتحاد الليبرالي العالمي، منظمة الدفاع عن ضحايا العنف، الجمعية الدائمة لحقوق الإنسان، حركة العالم الثالث المناهضة استغلال المرأة، الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي،

المرفق الثالث (تابع)

المتحدث	رقم الجلسة	بند جدول الأعمال ^(١)
المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، المنظمة الدولية للرؤية العالمية (نيابة أيضا عن منظمة رصد حقوق الإنسان)، التحالف العالمي لجمعيات الشابات المسيحية، مركز البحوث للعمل النسائي	٤١	١٣ حقوق الطفل (ختام)
الأعضاء: الاتحاد الروسي، أوغندا، مصر	٤٢	
الأعضاء: الاتحاد الروسي، أوغندا، مصر الأعضاء: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية)، أرمينيا، أوكرانيا، أيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، باكستان، بوركينافاسو، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، شيلي، الصين، كرواتيا، كوبا، المكسيك، النمسا، نيبال، الهند، هنغاريا المراقبون: أذربيجان، إسبانيا، إكوادور، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بلغاريا، رومانيا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، سويسرا، صربيا والجبل الأسود، العراق، غانا، فنلندا، قبرص، كولومبيا، المغرب، النرويج (نيابة عن دول الشمال)، نيوزيلندا؛ الكرسي الرسولي المراقبون الآخرون: لجنة الصليب الأحمر الدولية، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مكتب العمل الدولي، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة الصحة العالمية المنظمات غير الحكومية: مؤسسة الصحة والسعادة والتقوى (نيابة أيضا عن ٩ منظمات غير حكومية)، طائفة البهائيين الدولية (نيابة أيضا عن التجمع الدولي لحقوق الأقليات، والحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية)، صندوق بيكيت للحرية الدينية (نيابة أيضا عن التحالف الإنجيلي العالمي)، هيئة الفرنسيين الدوليين، لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز) (نيابة أيضا عن اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة، والجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين، منظمة العفو الدولية)، الرابطة الدولية لحقوق الإنسان للأقليات الأمريكية (نيابة أيضا عن مؤسسة باكستان للتنمية الريفية، ومنظمة التنمية التعليمية الدولية، والرابطة الدولية للطلاب الشبان الكاثوليكين)، التحرير	٤٢	١٤ فئات محددة من الجماعات والأفراد...
الأعضاء (حق الرد): سري لانكا المراقبون (حق الرد): تركيا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سنغافورة، قبرص، ماليزيا	٤٣	

المرفق الثالث (تابع)

المتحدث	رقم الجلسة	بند جدول الأعمال ^(١)
<p>المنظمات غير الحكومية: منظمة صوت المرأة الدولية، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، الجميع من أجل التعويضات والانعقاد، منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، رابطة التعليم العالمي، رابطة المواطنين العالميين، المجلس الأسترالي للتنمية الدولية، الشبكة القانونية الكندية لشؤون فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، مركز أوروبا - العالم الثالث، مركز الدراسات المتعلقة بالشبيبة، لجنة الحقوقيين الكولومبية، الاتحاد الفيدرالي للقوميات الأوروبية، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، الاتحاد الدولي للصحفيين الأحرار، اتحاد هلسنكي الدولي لحقوق الإنسان، الاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، المعهد الدولي للسلم، الرابطة الدولية للحرية الدينية، معهد المرأة الإسلامية الإيراني، حملة اليوبيل، الرابطة المدنية للأمم المراهقة (مادري)، مؤسسة مارانغوبولوس لحقوق الإنسان، الهيئة الدولية لحقوق المهاجرين، حركة مناهضة العنصرية وتوطيد الصداقة بين الشعوب، الشمال والجنوب في القرن الحادي والعشرين، المجلس السنويجي للاجئين، المنظمة الدولية للحق في التعلّم وحرية التعليم، باكس روماننا (الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية - الحركة الدولية للطلاب الكاثوليكين)، الجمعية الدائمة لحقوق الإنسان، مركز المعلومات الفلبيني لحقوق الإنسان، مركز جنوب آسيا لوثائق حقوق الإنسان، الاتحاد العالمي للمكفوفين، مجلس السلم العالمي، المؤسسة الدولية للنظرة العالمية، مركز المهاجرين الآسيويين، الحزب الراديكالي عبر الوطني، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، الاتحاد العالمي لليهودية التقدمية، رابطة المواطنين العالميين</p>	٤٣	<p>١٤ فئات محددة من الجماعات والأفراد (ختام)</p>
<p>الأعضاء: الأرجنتين (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي)، أستراليا، شيلي، كوبا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية الأعضاء (حق الرد): شيلي المراقبون: إكوادور، الدانمرك (نيابة عن بلدان الشمال)، فنزويلا، كندا، كولومبيا، نيوزيلندا المنظمات غير الحكومية: الجميع من أجل التعويضات والانعقاد، رابطة الحقوقيين الأمريكية، الجمعية الدولية لمكافحة الرق، الشبكة الآسيوية للشعوب الأصلية والقبلية، المجلس الأسترالي للتنمية الدولية، مركز الشعوب الأصلية للتوثيق والبحث والإعلام، اللجنة القانونية لتنمية شعوب منطقة الأنديز الأوائل، مؤسسة أعمال البحوث المتعلقة بالسكان الأصليين سكان الجزر، المجلس الهندي لأمريكا الجنوبية (نيابة أيضا عن الرابطة العالمية للسكان الأصليين، ورابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية، الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها)، حركة "توباي أمارو" الهندية، اللجنة</p>	٤٥	<p>١٥ قضايا السكان الأصليين</p>

المرفق الثالث (تابع)

بند جدول الأعمال ^(١)	رقم الجلسة	المتحدث
١٥ قضايا السكان الأصليين (ختام)	٤٥	الدولية لهنود الأمريكتين، الرابطة العالمية للسكان الأصليين، الاتحاد الدولي لحركات الكاثوليكين البالغين الريفيين، اتحاد هلسنكي الدولي لحقوق الإنسان، المجلس الدولي لمعاهدات الهنود (نيابة عن المجلس الهندي لأمريكا الجنوبية، والرابطة الدولية للطلاب الشبان الكاثوليكين، ومركز الشعوب الأصلية للتوثيق والبحث والإعلام)، المنظمة الدولية لتنمية الموارد المحلية، الفريق العامل الدولي لشؤون السكان الأصليين، مؤتمر "إنويت القطبي"، المركز الهولندي للتعاون الإنمائي الدولي، مجلس الصاميين، جمعية الشعوب المهتدة بالانقراض، المؤسسة الدولية للنظرة العالمية، الرابطة الدولية لحقوق الشعوب وتحريرها، المجلس الأسترالي لحقوق الإنسان، منظمة البقاء الدولية
١٦ تقرير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ...	٤٦	الأعضاء: نيجيريا المنظمات غير الحكومية: لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز)، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، اتحاد أمريكا اللاتينية لرابطات أقارب المعتقلين المختفين، المنظمة الدولية للحق في التعلم وحرية التعليم، باكس رومانا (الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية- الحركة الدولية للطلاب الكاثوليكين)، الجمعية الدائمة لحقوق الإنسان، المنظمة العالمية المناهضة التعذيب (نيابة عن الحركة التبشيرية الدولية في الأوساط الاجتماعية الحرة)
	٤٧	الأعضاء: توغو، سيراليون المراقبون: الجزائر، الكامرون
١٧ تعزيز وحماية حقوق الإنسان	٤٩	المراقبون: تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
	٥١	الأعضاء: أستراليا، آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي وكذلك عن إستونيا، وألبانيا، وآيسلندا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وصربيا والجبل الأسود، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والنرويج، وهنغاريا)، الجمهورية الدومينيكية، سري لانكا، شيلي، مصر، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية المراقبون: آيسلندا (نيابة عن الدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج)

المرفق الثالث (تابع)

المتحدث	رقم الجلسة	بند جدول الأعمال ^(١)
<p>الأعضاء: آيرلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى (نيابة أيضا عن ألمانيا، آيرلندا، بلجيكا، الجمهورية التشيكية، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، هولندا)، بوركينافاسو، كوبا</p> <p>الأعضاء (حق الرد): كوبا، الولايات المتحدة الأمريكية</p> <p>المراقبون: أنغولا، بولندا، سنغافورة، سويسرا، فيرغيزستان، الكويت، ليختنشتاين، النرويج، نيكاراغوا، نيوزيلندا (نيابة عن كندا)</p> <p>المراقبون الآخرون: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة</p>	٥٢	١٧ تعزيز وحماية حقوق الإنسان (تابع)
<p>المراقبون: سان مارينو</p> <p>المراقبون (حق الرد): أوزبكستان، تركيا، السنغال، كولومبيا</p> <p>المنظمات غير الحكومية: منظمة العمل معا من أجل حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية (نيابة أيضا عن ٥ منظمات غير حكومية)، الشبكة الآسيوية للشعوب الأصلية والقبلية، مركز آسيا واليابان لموارد المرأة، رابطة التعليم العالمي (نيابة عن الاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، والاتحاد العالمي لليهودية التقدمية)، المجلس الأسترالي للتنمية الدولية، الشبكة القانونية الكندية لشؤون فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، مركز أوروبا - العالم الثالث، مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اللجنة الدولية للعمل على احترام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتطبيقه، الدومينيكان في خدمة العدالة والسلام - جماعة الوعاظ (نيابة عن ٨ منظمات غير حكومية)، العدالة في الأرض، اتحاد رابطات الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، مؤسسة أعمال البحوث المتعلقة بالسكان الأصليين وسكان الجزر، فرنسا - الحريات - مؤسسة دانييل ميتران، جماعة التضامن الدولي، المدافعون عن حقوق الإنسان، منظمة رصد حقوق الإنسان، الرابطة الدولية للمحامين والحقوقيين اليهود، لجنة الحقوقيين الدولية، المؤسسة البوذية الدولية، المجلس الدولي لمعاهدات الهنود (نيابة أيضا عن الرابطة العالمية للسكان الأصليين، المجلس الهندي لأمريكا الجنوبية، منظمة التنمية التعليمية الدولية)، المعهد الدولي للقانون الإنساني، جمعية إمكانيات بلا حدود الدولية، (نيابة عن ٥ منظمات غير حكومية)، الرابطة الدولية للحرية الدينية، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، الاتحاد الدولي للشباب الاشتراكي، حركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، اتحاد أمريكا اللاتينية لرابطات أقارب المعتقلين المختفين، الاتحاد الليبرالي العالمي، الرابطة الوطنية لمهامي الدفاع الجنائي، الشمال - الجنوب في القرن الحادي والعشرين، الجمعية الدائمة لحقوق الإنسان، منظمة سوكا غاكاوي الدولية (نيابة عن ١٧ منظمة غير حكومية)، مركز جنوب آسيا لوثائق لحقوق الإنسان، الحزب الراديكالي عبر الوطني، الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية (نيابة عن ١٠ منظمات غير حكومية)، التحالف</p>	٥٣	

المرفق الثالث (تابع)

المتحدث	رقم الجلسة	بند جدول الأعمال ^(١)
العالمي للكنائس المصلحة، الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (نيابة عن الاتحاد الدولي لرابطة لحقوق الإنسان)، المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي، حركة مناهضة العنصرية وتوطيد الصداقة بين الشعوب، الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، مركز الريادة العالمية النسائية، لجنة الحقوقيين الكولومبية، المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب (نيابة أيضا عن الجمعية الطبية العالمية، وجمعية الأطباء للدفاع عن حقوق الإنسان)	٥٣	١٧ تعزيز وحماية حقوق الإنسان (ختام)
الأعضاء: الاتحاد الروسي، أستراليا (نيابة عن كندا ونيوزيلندا)، أوكرانيا، سري لانكا، السودان، سيراليون، الصين، قطر، كوبا، مصر المراقبون: إستونيا (نيابة عن آيسلندا، الدانمرك، السويد، فنلندا، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج)، السنغال، الكويت، كينيا، المراقبون الآخرون: منظمة الصحة العالمية المؤسسات الوطنية والإقليمية: منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الرابطة الفرنكوفونية للجان الوطنية لحقوق الإنسان، لجنة التنسيق للمؤسسات الأفريقية لحقوق الإنسان، اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان (فرنسا)، فريق التنسيق الأوروبي للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا، الاتحاد الأيبيري - الأمريكي لأمناء المظالم، شبكة المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في الأمريكتين، اللجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	٤٧	١٨ فعالية عمل آليات حقوق الإنسان
المؤسسات الوطنية: اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، اللجنة الكندية لحقوق الأفراد، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في هندوراس، اللجنة الوطنية الاستشارية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (الجزائر)، لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية في غانا، المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، مؤسسة الدفاع عن الشعب في الأرجنتين، مؤسسة الدفاع عن الشعب في فنزويلا، لجنة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص في أستراليا، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في النيجر، المجلس الاستشاري الوطني لحقوق الإنسان في المغرب، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيبال، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في رواندا، لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا، لجنة حقوق الإنسان في	٤٨	

المرفق الثالث (تابع)

المتحدث	رقم الجلسة	بند جدول الأعمال ^(١)
آيرلندا الشمالية، اللجنة المستقلة الفلسطينية لحقوق المواطن، لجنة حقوق الإنسان في الفلبين، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، لجنة حقوق الإنسان في أوغندا، اللجنة الأيرلندية لحقوق الإنسان	٤٨	١٨ فعالية عمل آليات حقوق الإنسان (ختام)
المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: اللجنة السنغالية لحقوق الإنسان، لجنة حقوق الإنسان في فيجي، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إندونيسيا، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيجيريا، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في توغو، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر، اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان في الاتحاد الروسي المنظمات غير الحكومية: منظمة العمل معا من أجل حقوق الإنسان، مركز آسيا واليابان لموارد المرأة، مركز الريادة العالمية النسائية، الرابطة العالمية للسكان الأصليين (نيابة عن جمعية إمكانيات بلا حدود الدولية، المجلس الهندي لأمريكا الجنوبية)، الاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، باكس رومانا (الحركة الكاثوليكية الدولية للشؤون الفكرية والثقافية - الحركة الدولية للطلاب الكاثوليكين) (نيابة عن ٦ منظمات غير حكومية)، الجمعية الرومانية المستقلة لحقوق الإنسان، مركز جنوب آسيا لوثائق حقوق الإنسان، الاتحاد العالمي لليهودية التقدمية	٤٩	
الأعضاء: الأرجنتين (نيابة عن السوق المشتركة للمحروط الجنوبي)، إندونيسيا، آيرلندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي)، باكستان، كوبا، مصر، الهند المراقبون: أفغانستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، كمبوديا، ليختنشتاين، هايتي المراقبون (حق الرد): جمهورية الكونغو الديمقراطية المراقبون الآخرون: الجماعة الأوروبية المنظمات غير الحكومية: منظمة العفو الدولية، المعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية (نيابة عن منتدى المنظمات غير الحكومية الدولي المعني بتنمية إندونيسيا، والمنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية)، اتحاد رابطات الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، منظمة رصد حقوق الإنسان، الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، الرابطة الدولية للطلاب الشبان الكاثوليكين، جمعية أطباء العالم، الشمال والجنوب في القرن الحادي والعشرين	٥٤	١٩ الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان
الأعضاء: مصر المنظمات غير الحكومية: الخدمة الدولية لحقوق الإنسان	٥٤	٢٠ ترشيد أعمال اللجنة

المرفق الرابع

ما يترتب على القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة في دورتها الستين من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية

١- اعتمدت اللجنة في دورتها الستين عددا من المقررات والمقررات التي تترتب عليها آثار في الميزانية البرنامجية. وعملا بالمادة ٢٨ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أحيطت اللجنة علما، من خلال بيانات شفوية، بهذه الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

٢- وفي ما يتعلق بالفقرة ٧ أدناه بشأن قرار اللجنة ٥/٢٠٠٤ المتعلق باستخدام المرتزقة، والفقرة ١٣ أدناه بشأن القرار ٧/٢٠٠٤ المتعلق بالحق في التنمية، خلصت الأمانة العامة، بعد مزيد من الاستعراض، إلى أن تغطية الاحتياجات ذات الصلة البالغة ٥٥ ٠٠٠ دولار و ٩٧ ٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية على التوالي سوف تتطلب اعتمادات إضافية ترصدها الجمعية العامة.

القرار ٥/٢٠٠٤ - استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير

ألف- الطلبات الواردة في القرار

٣- قررت اللجنة في الفقرة ٢ من قرارها ١٥/٢٠٠٤ أن تمدد ولاية المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير لمدة ثلاث سنوات.

٤- وقررت اللجنة في الفقرة ١٦ من القرار ذاته أن تطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تدعو إلى عقد اجتماع ثالث للخبراء بشأن الأشكال التقليدية والجديدة لأنشطة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير.

باء- الأنشطة التي ستنفذ بها الطلبات

٥- ستبلغ التكلفة الكاملة للأنشطة المتوخاة في الفقرة ٢، في إطار الباب ٢٤ (حقوق الإنسان) من ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ما مجموعه ٤٩ ١٠٠ دولار في السنة.

٦- وتندرج ولاية المقرر الخاص في فئة الأنشطة التي تعتبر ذات طابع دائم. وقد سبق أن أدرجت اعتمادات لأنشطة لها هذا الطابع في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية، وسوف تدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ولذا لن تلزم أي اعتمادات إضافية للأنشطة المقترحة.

٧- وستتطلب الأنشطة المتوخاة في الفقرة ١٦ من القرار توفير اعتمادات لسفر وإقامة الخبراء لحضور الاجتماع الثالث. وسيبلغ مجموع التكلفة الكاملة للسفر والإقامة ٥٥ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ٢٤ (حقوق الإنسان) من

ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ومن غير الممكن في المرحلة الراهنة تحديد ما إذا كانت تغطية التكاليف المذكورة أعلاه ستتم من موارد متاحة. وتجري الأمانة العامة حالياً استعراضاً للحالة، وسوف ترفع نتائج عملية الاستعراض هذه، بما في ذلك أي احتياجات إضافية، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عندما ينظر في تقرير اللجنة.

جيم- الاحتياجات الإضافية بالتكلفة الكاملة

٨- سوف يتطلب عقد اجتماع الخبراء المطلوب في الفقرة ١٦ من القرار رصد اعتمادات إضافية لخدمات المؤتمرات في عام ٢٠٠٤ بما مجموعه ٦٠٠ ٥٠٧ دولار، وذلك على النحو التالي:

بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية	
٥٠٤ ٦٠٠	الباب ٢- شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات
٣ ٠٠٠	الباب ٢٩ هاء - الإدارة (جنيف)
٥٠٧ ٦٠٠	المجموع

دال- مدى إمكان استيعاب التكاليف

٩- لم تُرصد أي اعتمادات في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لاحتياجات خدمات المؤتمرات التي لها صلة باجتماع إضافي. ولن يتسنى استيعاب هذه الاحتياجات الإضافية لخدمات المؤتمرات (انظر الفقرة ٨ أعلاه). وستقتضي تغطية هذه الاحتياجات اعتمادات إضافية ترصدها الجمعية العامة.

القرار ٧/٢٠٠٤- الحق في التنمية

ألف- الطلبات الواردة في القرار

١٠- قررت اللجنة في الفقرة ٩ من قرارها ٧/٢٠٠٤ تمديد ولاية الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ لرصد واستعراض التقدم المحرز في تعزيز وإعمال الحق في التنمية لفترة سنة واحدة، وعقد دورته السادسة قبل انعقاد دورتها الحادية والستين، وذلك لفترة عشرة أيام عمل تُخصَّص خمسة منها لاجتماعات فرقة العمل الرفيعة المستوى المنشأة في إطار الفريق العامل. وسيجتمع الفريق العامل بعد ذلك، لمدة خمسة أيام عمل للنظر في استنتاجات فرقة العمل وتوصياتها وطرح مبادرات أخرى وفقاً للولاية المسندة إليه.

باء- الاحتياجات الإضافية بالتكلفة الكاملة

١١- سوف يتطلب عقد اجتماع فرقة العمل ودورة الفريق العامل اللذين سيستغرق كل منهما خمسة أيام، على النحو المقترح في الفقرة ٩ من القرار، رصد اعتمادات لخدمة المؤتمرات على النحو التالي:

اجتماع فرقة العمل الرفيعة المستوى المنشأة في إطار الفريق العامل المعني بالحق في التنمية (٥ أيام)

بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية	
٢١٨ ١٠٠	الباب ٢ - شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات
٢ ٤٠٠	الباب ٢٩ هاء - الإدارة (جنيف)
٢٢٠ ٥٠٠	المجموع

الفريق العامل المعني بالحق في التنمية (٥ أيام)

بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية	
١٢٠ ٥٠٠	الباب ٢ - شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات
٢ ٤٠٠	الباب ٢٩ هاء - الإدارة (جنيف)
١٢٢ ٩٠٠	المجموع

١٢- وستبلغ التكلفة الكاملة لخدمات المؤتمرات ما مجموعه ٦٠٠ ٣٣٨ دولار في إطار الباب ٢ (شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات)، و ٨٠٠ ٤ دولار في إطار الباب ٢٩ هاء (الإدارة [جنيف])، خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقد أدرجت الاعتمادات المتعلقة بتمديد ولاية الفريق العامل لفترة عشرة أيام ضمن الباب ٢ والباب ٢٩ هاء، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ولما كان مجموع مدة اجتماع فرقة العمل ومدة دورة الفريق العامل يبلغ ١٠ أيام، فلن تترتب على الأنشطة المتوخاة أية احتياجات لخدمة المؤتمرات.

جيم- مدى إمكان استيعاب التكاليف

١٣- ستتطلب الأنشطة المتوخاة في إطار الفقرة ٩ من القرار، في ما يتعلق باجتماع فرقة العمل، توفير اعتمادات للسفر والإقامة وإعداد ثلاث ورقات يكلف بها خبراء. وتبلغ التكلفة الكاملة لهذه الاحتياجات ما مجموعه ٦٠٠ ٩٧ دولار في إطار الباب ٢٤ (حقوق الإنسان) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ولم ترصد أي اعتمادات ذات صلة في هذه الميزانية البرنامجية. ويتعذر في المرحلة الراهنة تحديد ما إذا كانت التكاليف المذكورة أعلاه ستغطي من الموارد المتاحة. وتجري الأمانة العامة حالياً استعراضاً للحالة، وسوف ترفع نتائج عملية الاستعراض هذه، بما في ذلك أي احتياجات إضافية، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عندما ينظر في تقرير اللجنة.

القرار ٢٠٠٤/٣٤ - الحق في الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار لضحايا
الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية

ألف- الطلبات الواردة في القرار

١٤- طلبت اللجنة في الفقرة ٣ من قرارها ٢٠٠٤/٣٤ من رئيس - مقرر الاجتماعين الاستشاريين بشأن المبادئ الأساسية والخطوط التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي " أن يعد، بالتشاور مع الخبيرين المستقلين، السيد ثيو فان بوفن والسيد شريف بسيوني، نصاً منقحاً لـ "المبادئ الأساسية والتوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي".

١٥- كما طلبت اللجنة في الفقرة ٤ من قرارها ٢٠٠٤/٣٤ من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعقد، في حدود الموارد المتاحة وبالتعاون مع الحكومات التي يهملها الأمر، اجتماعاً استشارياً ثالثاً لجميع من يهمهم الأمر من الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لوضع الصيغة النهائية لـ "المبادئ الأساسية والتوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي"، والنظر، عند الاقتضاء، في جميع الخيارات المتعلقة باعتماد هذه المبادئ.

باء- الأنشطة التي ستنفذ بها الطلبات

١٦- ستبلغ التكلفة الكلية للأنشطة المتوخاة في الفقرة ٣ من القرار، في إطار الباب ٢٤ (حقوق الإنسان) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ما مجموعه ٤٠٠ ٧٤ دولار.

١٧- وتندرج ولاية المقررين الخاصين والخبراء المستقلين في فئة الأنشطة التي تعتبر ذات طابع دائم. وقد سبق أن أدرجت اعتمادات لأنشطة لها هذا الطابع في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ولذا لن تلزم أي اعتمادات إضافية.

جيم- الاحتياجات الإضافية بالتكلفة الكاملة

١٨- سوف يتطلب عقد اجتماع استشاري ثالث، وفقاً للفقرة ٤ من القرار، رصد اعتمادات لخدمات المؤتمرات في عام ٢٠٠٤ تقدر بما مجموعه ٨٠٠ ٥٥ دولار، على النحو التالي:

بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية	
٥٤ ٤٠٠	الباب ٢ - شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات
١ ٤٠٠	الباب ٢٩ هاء - الإدارة (جنيف)
٥٥ ٨٠٠	المجموع

دال- مدى إمكان استيعاب التكاليف

١٩- لم تُرصد أي اعتمادات في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لاحتياجات خدمات المؤتمرات التي لها صلة باجتماع إضافي. ولذا لن يكون ممكنا استيعاب الاحتياجات الإضافية لخدمات المؤتمرات (انظر الفقرة ١٨ أعلاه). وسيلزم تغطية هذه الاحتياجات من خلال اعتمادات إضافية ترصدها الجمعية العامة.

٢٠- وفي ما يتعلق بالإشارة إلى عبارة "في حدود الموارد المتاحة" الواردة في الفقرة ٤ من القرار، يوجه انتباه اللجنة إلى أحكام الجزء السادس من قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي أعادت فيه الجمعية التأكيد على ضرورة أن تعالج المسائل الإدارية ومسائل الميزانية داخل اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

المقرر ١٢٧/٢٠٠٤ - تنظيم أعمال الدورة الحادية والسنتين للجنة حقوق الإنسان

ألف- الطلبات الواردة في المقرر

٢١- أوصت اللجنة في مقررها ١٢٧/٢٠٠٤ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يأذن بعقد ستة اجتماعات إضافية تُوفّر لها كامل الخدمات، بما في ذلك المحاضر الموجزة، وفقا للمادتين ٢٩ و ٣١ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس، وذلك من أجل الدورة الحادية والسنتين للجنة.

باء- الاحتياجات الإضافية بالتكلفة الكاملة

٢٢- ستبلغ التكلفة الكاملة لخدمات المؤتمرات المتوخاة في مشروع المقرر هذا ما مجموعه ١٦٠ ٧٠٠ دولار في عام ٢٠٠٥، وذلك على النحو التالي:

بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية	
١٥٢ ٩٠٠	الباب ٢- شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات
٧ ٨٠٠	الباب ٢٩ هاء - الإدارة (جنيف)
١٦٠ ٧٠٠	المجموع

جيم- مدى إمكان استيعاب التكاليف

٢٣- لم تُرصد أي اعتمادات في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لخدمات المؤتمرات الإضافية هذه. ولن يتسنى استيعاب هذه الاحتياجات الإضافية لخدمات المؤتمرات من الموارد المتاحة (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه). وسيلزم تغطية هذه الاحتياجات من خلال اعتمادات إضافية ترصدها الجمعية العامة.

المرفق الخامس

القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة والبيانات التي أدلى بها
الرئيس نيابة عن اللجنة في دورتها الستين

ألف - القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة

الوثيقة E/CN.4/2004/	الإجراء المتخذ	رقم القرار أو المقرر	العنوان ^(أ)	طريقة الاعتماد	التفاصيل ^(ب)	فقرات التقرير
			البند ٣: تنظيم أعمال الدورة			
L.4	قرار	١/٢٠٠٤	الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة	تصويت مسجل	١٨/٢/٣١	٢٩-٢٦
	مقرر	١٠١/٢٠٠٤	تنظيم الأعمال	دون تصويت		١٤-١٣
L.3	مقرر	١٠٢/٢٠٠٤	جلسة خاصة للجنة حقوق الإنسان تُعقد أثناء دورتها الستين	تصويت مسجل	١٤/٣/٣٤	٢٥-١٩
	مقرر	١٢٥/٢٠٠٤	موعد انعقاد الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان	دون تصويت		٥٧-٥٦
	مقرر	١٢٧/٢٠٠٤	تنظيم أعمال الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان	دون تصويت		٦١-٥٨
	مقرر	١٢٨/٢٠٠٤	حالة حقوق الإنسان في السودان	تصويت مسجل	٢/١/٥٠	٤٨-٣٧

(أ) اختصرت عناوين بنود جدول الأعمال حيثما اقتضى الأمر ذلك.

(ب) تشير الأرقام في حالة التصويت إلى ما يلي: أصوات المؤيدين/أصوات المعارضين/أصوات الممتنعين.

المرفق الخامس (تابع)

الوثيقة E/CN.4/2004/	الإجراء المتخذ	رقم القرار أو المقرر	العنوان ^(أ)	طريقة الاعتماد	التفاصيل ^(ب)	فقرات التقرير
			البند ٤: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومتابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان			
L.14	قرار	٢/٢٠٠٤	تدعيم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	تصويت مسجل	٢/٠/٥١	٨٠-٦٩
			البند ٥: حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه على الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي			
L.7	قرار	٣/٢٠٠٤	الحالة في فلسطين المحتلة	تصويت مسجل	٠/١/٥٢	٩٢-٨٨
L.8	قرار	٤/٢٠٠٤	مسألة الصحراء الغربية	دون تصويت		٨٧-٨٦
L.15	قرار	٥/٢٠٠٤	استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة حق الشعوب في تقرير المصير	تصويت مسجل	٣/١٤/٣٦	٩٧-٩٣
			البند ٦: العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز...			
L.5	قرار	٦/٢٠٠٤	مناهضة تشويه صورة الأديان	تصويت مسجل	٧/١٦/٢٩	١٠٦-١٠٣
L.16/Rev.2	قرار	١٦/٢٠٠٤	عدم جواز ممارسات معينة تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب	تصويت مسجل	٤/١٣/٣٦	١١١-١٠٧
L.2/Rev.2	قرار	٨٨/٢٠٠٤	المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان	تصويت مسجل	١٤/١/٣٨	١١٨-١١٢

المرفق الخامس (تابع)

الوثيقة E/CN.4/2004/	الإجراء المتخذ	رقم القرار أو المقرر	العنوان ^(أ)	طريقة الاعتماد	التفاصيل ^(ب)	فقرات التقرير
			البند ٧: الحق في التنمية			
L.17	قرار	٧/٢٠٠٤	الحق في التنمية	تصويت مسجل	٠/٣/٤٩	١٢٨-١٢٤
			البند ٨: مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين			
L.12	قرار	٨/٢٠٠٤	حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل	تصويت مسجل	٢١/١/٣١	١٣٧-١٣٣
L.19	قرار	٩/٢٠٠٤	المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة	تصويت مسجل	٢٤/٢/٢٧	١٤٣-١٣٨
L.6	قرار	١٠/٢٠٠٤	مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين	تصويت مسجل	١٥/٧/٣١	١٤٩-١٤٤
			البند ٩: مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم...			
L.13	قرار	١١/٢٠٠٤	حالة حقوق الإنسان في كوبا	تصويت مسجل	١٠/٢١/٢٢	١٦٤-١٦٠
L.20	قرار	١٢/٢٠٠٤	حالة حقوق الإنسان في تركمانستان	تصويت مسجل	١٧/١١/٢٥	١٦٨-١٦٥
L.21	قرار	١٣/٢٠٠٤	حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	تصويت مسجل	١٦/٨/٢٩	١٧٤-١٦٩
L.22	قرار	١٤/٢٠٠٤	حالة حقوق الإنسان في بيلاروس	تصويت مسجل	١٧/١٣/٢٣	١٨١-١٧٥
L.28	قرار	١٥/٢٠٠٤	التعاون مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان	دون تصويت		١٨٣-١٨٢

المرفق الخامس (تابع)

فقرات التقرير	التفاصيل ^(ب)	طريقة الاعتماد	العنوان ^(أ)	رقم القرار أو المقرر	الإجراء المتخذ	الوثيقة E/CN.4/2004/
١٩٩-١٩٦		دون تصويت	حالة حقوق الإنسان في ميانمار	٦١/٢٠٠٤	قرار	L.34
٢١١		دون تصويت	قرار يتعلق بباراغواي اتخذ بموجب الإجراء المنشأ وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د-٤٨)	١٠٣/٢٠٠٤	مقرر	
١٥٩-١٥٨		دون تصويت	إرجاء النظر في مشروع القرار E/CN.4/2004/L.9	١٠٥/٢٠٠٤	مقرر	
٢١٠-٢٠٩		دون تصويت	مسألة حقوق الإنسان في قبرص	١٢٦/٢٠٠٤	مقرر	
			البند ١٠: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية			
٢٣٢-٢٢٧	٢/١٣/٣٨	تصويت مسجل	الأثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السميّة والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان	١٧/٢٠٠٤	قرار	L.18
٢٣٧-٢٣٣	١٠/١٤/٢٩	تصويت مسجل	آثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٨/٢٠٠٤	قرار	L.23
٢٤٣-٢٣٨	١/١/٥١	تصويت مسجل	الحق في الغذاء	١٩/٢٠٠٤	قرار	L.24
٢٥٠-٢٤٤	١٤/١/٣٨	تصويت مسجل	تعزيز تمتع الجميع بالحقوق الثقافية واحترام مختلف الهويات الثقافية	٢٠/٢٠٠٤	قرار	L.25
٢٥٢-٢٥١		دون تصويت	السكن الملائم كعنصر من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي مناسب	٢١/٢٠٠٤	قرار	L.27/Rev.1
٢٥٥-٢٥٣	٣/١٤/٣٦	تصويت مسجل	حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد	٢٢/٢٠٠٤	قرار	L.30

المرفق الخامس (تابع)

الوثيقة E/CN.4/2004/	الإجراء المتخذ	رقم القرار أو المقرر	العنوان ^(أ)	طريقة الاعتماد	التفاصيل ^(ب)	فقرات التقرير
L.32	قرار	٢٣/٢٠٠٤	حقوق الإنسان والفقير المدقع	دون تصويت		٢٦٠-٢٥٦
L.35	قرار	٢٤/٢٠٠٤	العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان	تصويت مسجل	٠/١٥/٣٨	٢٦٥-٢٦١
L39	قرار	٢٥/٢٠٠٤	الحق في التعليم	دون تصويت		٢٩٢-٢٨٨
L.40	قرار	٢٦/٢٠٠٤	إتاحة إمكانية التداوي في سياق جوائح كفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا	دون تصويت		٢٩٨-٢٩٣
L.41	قرار	٢٧/٢٠٠٤	حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه	تصويت مسجل	٠/١/٥٢	٣٠٧-٢٩٩
	قرار	٢٨/٢٠٠٤	حظر الإخلاء القسري	تصويت مسجل	٧/١/٤٥	٣١٤-٣٠٨
L.38	قرار	٢٩/٢٠٠٤	مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إقرار هذه الحقوق	تصويت مسجل	٥/٠/٤٨	٢٨٧-٢٦٦
	مقرر	١٠٦/٢٠٠٣	الفساد وأثره على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	دون تصويت		٣١٦-٣١٥
	مقرر	١٠٧/٢٠٠٤	العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان	تصويت مسجل	٢/٠/٥١	٣٢٠-٣١٧

المرفق الخامس (تابع)

الوثيقة E/CN.4/2004/	الإجراء المتخذ	رقم القرار أو المقرر	العنوان ^(أ)	طريقة الاعتماد	التفاصيل ^(ب)	فقرات التقرير
			البند ١١: الحقوق المدنية والسياسية....			
L.42	قرار	٣٠/٢٠٠٤	دعم دور المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات والترتيبات في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها	تصويت مسجل	٨/٠/٤٥	٣٣٨-٣٣٥
L.44	قرار	٣١/٢٠٠٤	تعزيز المشاركة الشعبية والإنصاف والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز بوصفها أسسا جوهرية للديمقراطية	تصويت مسجل	١١/١٤/٢٨	٣٤٣-٣٣٩
L.45	قرار	٣٢/٢٠٠٤	نزاهة النظام القضائي	دون تصويت		٣٤٧-٣٤٤
L.52	قرار	٣٣/٢٠٠٤	استقلال ونزاهة القضاء والمحلفين والخبراء القضائيين واستقلال المحامين	دون تصويت		٣٥٠-٣٤٨
L.53	قرار	٣٤/٢٠٠٤	الحق في الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية	دون تصويت		٣٥٣-٣٥١
L.54	قرار	٣٥/٢٠٠٤	الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية	دون تصويت		٣٥٦-٣٥٤
L.55	قرار	٣٦/٢٠٠٤	القضاء على جميع أشكال التعصب الديني	دون تصويت		٣٦١-٣٥٧
L.56/Rev.1	قرار	٣٧/٢٠٠٤	حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً	تصويت مسجل	١٢/٠/٣٩	٣٦٩-٣٦٢
L.57	قرار	٣٨/٢٠٠٤	التعارض بين الديمقراطية والعنصرية	دون تصويت		٣٧٢-٣٧٠
L.58	قرار	٣٩/٢٠٠٤	الاحتجاز التعسفي	دون تصويت		٣٧٥-٣٧٣

المرفق الخامس (تابع)

الوثيقة E/CN.4/2004/	الإجراء المتخذ	رقم القرار أو المقرر	العنوان ^(د)	طريقة الاعتماد	التفاصيل ^(ب)	فقرات التقرير
L.59	قرار	٤٠/٢٠٠٤	حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي	دون تصويت		٣٧٦-٣٧٩
L.61	قرار	٤١/٢٠٠٤	التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	دون تصويت		٣٨٠-٣٨٣
L.65	قرار	٤٢/٢٠٠٤	الحق في حرية الرأي والتعبير	دون تصويت		٣٨٤-٣٨٦
L.66	قرار	٤٣/٢٠٠٤	حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، وبخاصة قضاء الأحداث	دون تصويت		٣٨٧-٣٩٠
L.80	قرار	٤٤/٢٠٠٤	حقوق الإنسان والإرهاب	تصويت مسجل	٨/١٤/٣١	٣٩١-٣٩٤
	مقرر	١٠٩/٢٠٠٤	الإرهاب وحقوق الإنسان	تصويت مسجل	٠/١٥/٣٨	٣٩٥-٣٩٧
			البند ١٢: إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الذي يراعي نوع الجنس..			
L.60	قرار	٤٥/٢٠٠٤	الاتجار بالنساء والفتيات	دون تصويت		٤٠٦-٤٠٧
L.63	قرار	٤٦/٢٠٠٤	القضاء على العنف ضد المرأة	دون تصويت		٤١٢-٤٢٢
L.46	مقرر	١٠٨/٢٠٠٤	إدماج حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة	دون تصويت		٤٠٤-٤٠٥
L.62	مقرر	١١٠/٢٠٠٤	المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال	دون تصويت		٤٠٨-٤١١
	مقرر	١١١/٢٠٠٤	الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر على صحة المرأة والطفلة	دون تصويت		٤٢٣-٤٢٥
			البند ١٣: حقوق الطفل			
L.50	قرار	٤٧/٢٠٠٤	اختطاف الأطفال في أفريقيا	دون تصويت		٤٣١-٤٣٣

المرفق الخامس (تابع)

الوثيقة E/CN.4/2003/	الإجراء المتخذ	رقم القرار أو المقرر	العنوان ^(أ)	طريقة الاعتماد	التفاصيل ^(ب)	فقرات التقرير
L.51	قرار	٤٨/٢٠٠٤	حقوق الطفل	تصويت مسجل	٠/١/٥٢	٤٣٩-٤٣٤
			البند ١٤ : فئات محددة من الجماعات والأفراد ...			
L.69	قرار	٤٩/٢٠٠٤	العنف ضد العاملات المهاجرات	دون تصويت		٤٤٨-٤٤٧
L.70	قرار	٥٠/٢٠٠٤	الأشخاص المفقودون	تصويت مسجل	١/٠/٥٢	٤٥٩-٤٤٩
L.75	قرار	٥١/٢٠٠٤	حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية	دون تصويت		٤٦٨-٤٦٥
L.76	قرار	٥٢/٢٠٠٤	حقوق الإنسان للمعوقين	دون تصويت		٤٧٠-٤٦٩
L.78	قرار	٥٣/٢٠٠٤	حقوق الإنسان للمهاجرين	دون تصويت		٤٧٤-٤٧١
L.71	قرار	٥٤/٢٠٠٤	التسامح والتعددية باعتبارهما عنصرين لا يقبلان التجزئة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان	دون تصويت		٤٨٦-٤٨٥
L.77	قرار	٥٥/٢٠٠٤	المشردون داخليا	دون تصويت		٤٩١-٤٨٧
L.72	قرار	٥٦/٢٠٠٤	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	دون تصويت		٤٦٤-٤٦٠
	مقرر	١١٢/٢٠٠٤	حقوق غير المواطنين	تصويت مسجل	١٠/١٠/٣٣	٤٧٨-٤٧٥
	مقرر	١١٣/٢٠٠٤	نشر تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق غير المواطنين	دون تصويت		٤٨٠-٤٧٩

المرفق الخامس (تابع)

الوثيقة E/CN.4/2004/	الإجراء المتخذ	رقم القرار أو المقرر	العنوان ^(١)	طريقة الاعتماد	التفاصيل ^(ب)	فقرات التقرير
	مقرر	١١٤/٢٠٠٤	صندوق التبرعات لصالح الأنشطة المتصلة بالأقليات	دون تصويت		٤٨٢-٤٨١
	مقرر	١١٥/٢٠٠٣	السنة الدولية/العقد الدولي للأقليات في العالم	دون تصويت		٤٨٤-٤٨٣
			البند ١٥: قضايا السكان الأصليين			
L.81	قرار	٥٧/٢٠٠٤	الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	تصويت مسجل	٠/١٥/٣٨	٥٠١-٤٩٧
L.82	قرار	٥٨/٢٠٠٤	الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم	تصويت مسجل	١٣/٢/٣٨	٥٠٨-٥٠٢
L.90	قرار	٥٩/٢٠٠٤	الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بوضع مشروع إعلان وفقا للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	دون تصويت		٥١٢-٥١٠
L.105	قرار	٦٢/٢٠٠٤	حقوق الإنسان وقضايا السكان الأصليين	دون تصويت		٥٢٠-٥١٣
			البند ١٦: تقرير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ...			
L.74/Rev.1	قرار	٦٠/٢٠٠٤	أعمال اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	دون تصويت		٥٣٢-٥٢٨
L.73/Rev.1	مقرر	١١٦/٢٠٠٤	مسؤوليات الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال المرتبطة بها في مجال حقوق الإنسان	دون تصويت		٥٢٧-٥٢٥

المرفق الخامس (تابع)

الوثيقة E/CN.4/2004/	الإجراء المتخذ	رقم القرار أو المقرر	العنوان ^(أ)	طريقة الاعتماد	التفاصيل ^(ب)	فقرات التقرير
			البند ١٧: تعزيز وحماية حقوق الإنسان ...			
L.31	قرار	٦٣/٢٠٠٤	تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان	دون تصويت		٥٤٨-٥٤٧
L.43	قرار	٦٤/٢٠٠٤	تعزيز نظام دولي ديمقراطي وعادل	تصويت مسجل	٧/١٥/٣١	٥٥٢-٥٤٩
L.68	قرار	٦٥/٢٠٠٤	تعزيز السلم كشرط أساسي لتمتع الجميع تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان	تصويت مسجل	٦/١٥/٣٢	٥٥٦-٥٥٣
L.86	قرار	٦٦/٢٠٠٤	حقوق الإنسان والتضامن الدولي	تصويت مسجل	١/١٥/٣٧	٥٦٦-٥٦٢
L.94	قرار	٦٧/٢٠٠٤	مسألة عقوبة الإعدام	تصويت مسجل	٥/١٩/٢٩	٥٧٤-٥٦٧
L.107	قرار	٦٨/٢٠٠٤	المدافعون عن حقوق الإنسان	دون تصويت		٥٨١-٥٧٩
L.108	قرار	٦٩/٢٠٠٤	حالة العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان	دون تصويت		٥٨٨-٥٨٢
L.85	قرار	٧٠/٢٠٠٤	دور الحكم السديد في تعزيز حقوق الإنسان	دون تصويت		٥٩٤-٥٨٩
L.109	قرار	٧١/٢٠٠٤	متابعة عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان	دون تصويت		٥٩٧-٥٩٥
L.110	قرار	٧٢/٢٠٠٤	الإفلات من العقاب	دون تصويت		٦٠٦-٥٩٨
L.106	قرار	٨٧/٢٠٠٤	حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب	دون تصويت		٦٣٢-٦٢٤
	مقرر	١٠٤/٢٠٠٤	تمديد الموعد النهائي المحدد في المقرر ١١٨/٢٠٠٣	دون تصويت		٥٤٦-٥٤٤

المرفق الخامس (تابع)

الوثيقة E/CN.4/2004/	الإجراء المتخذ	رقم القرار أو المقرر	العنوان ^(أ)	طريقة الاعتماد	التفاصيل ^(ب)	فقرات التقرير
L.79	مقرر	١١٧/٢٠٠٤	حقوق الإنسان ومسؤولياته	تصويت مسجل	٢/٢٥/٢٦	٥٦١-٥٥٧
L.103	مقرر	١١٨/٢٠٠٤	المعايير الإنسانية الأساسية	دون تصويت		٥٧٦-٥٧٥
L.104	مقرر	١١٩/٢٠٠٤	العلم والبيئة	دون تصويت		٥٧٨-٥٧٧
	مقرر	١٢٠/٢٠٠٤	حقوق الإنسان وأخلاقيات علم الأحياء	تصويت مسجل	١/٢/٥٠	٦١١-٦٠٧
	مقرر	١٢١/٢٠٠٤	متابعة عقد الأمم المتحدة للتشقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤	دون تصويت		٦١٤-٦١٢
L.49	مقرر	١٢٢/٢٠٠٤	الآثار المترتبة على زوال الدول من الوجود لأسباب بيئية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق السكان الأصليين	دون تصويت		٦١٧-٦١٥
	مقرر	١٢٣/٢٠٠٤	تطبيق المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على نطاق العالم	دون تصويت		٦٢٠-٦١٨
	مقرر	١٢٤/٢٠٠٤	منع انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسوء استعمالها	تصويت مسجل	٢/٢/٤٩	٦٢٣-٦٢١
			البند ١٨: فعالية عمل آليات حقوق الإنسان			
L.83	قرار	٧٣/٢٠٠٤	تكوين ملاك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	تصويت مسجل	٤/١٤/٣٥	٦٤٥-٦٤١
L.84	قرار	٧٤/٢٠٠٤	التعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	دون تصويت		٦٤٨-٦٤٦
L.87	قرار	٧٥/٢٠٠٤	المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	دون تصويت		٦٥٠-٦٤٩

المرفق الخامس (تابع)

فقرات التقرير	التفاصيل ^(ب)	طريقة الاعتماد	العنوان ^(أ)	رقم القرار أو المقرر	الإجراء المتخذ	الوثيقة E/CN.4/2004/
٦٦٠-٦٥١	١٨/٠/٣٥	تصويت مسجل	حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة	٧٦/٢٠٠٤	قرار	L.91
٦٦٥-٦٦١		دون تصويت	حماية موظفي الأمم المتحدة	٧٧/٢٠٠٤	قرار	L.101
٦٦٨-٦٦٦		دون تصويت	التنفيذ الفعال للضكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التزامات تقديم التقارير بموجب الضكوك الدولية لحقوق الإنسان	٧٨/٢٠٠٤	قرار	L.102
			البند ١٩: الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان			
٦٨٠-٦٧٧		دون تصويت	التعاون التقني والخدمات الاستشارية في كمبوديا	٧٩/٢٠٠٤	قرار	L.89
٦٨٣-٦٨١		دون تصويت	تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان	٨٠/٢٠٠٤	قرار	L.92
٦٨٥-٦٨٤		دون تصويت	الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان	٨١/٢٠٠٤	قرار	L.95
٦٩٢-٦٨٦		دون تصويت	الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في بوروندي	٨٢/٢٠٠٤	قرار	L.96/Rev.1
٦٩٦-٦٩٣		دون تصويت	التعاون التقني والخدمات الاستشارية في ليبيريا	٨٣/٢٠٠٤	قرار	L.98/Rev.1
٧٠٢-٦٩٧		دون تصويت	التعاون التقني والخدمات الاستشارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية	٨٤/٢٠٠٤	قرار	L.99
٧٠٦-٧٠٣		دون تصويت	التعاون التقني والخدمات الاستشارية في تشاد	٨٥/٢٠٠٤	قرار	L.100/Rev.1
٧١٠-٧٠٧		دون تصويت	تقديم المساعدة إلى سيراليون في ميدان حقوق الإنسان	٨٦/٢٠٠٤	قرار	L.97

المرفق الخامس (تابع)

باء - البيانات التي أدلى بها الرئيس نيابة عن اللجنة

بند جدول الأعمال	الموضوع	التاريخ	فقرات التقرير
٣	حالة حقوق الإنسان في كولومبيا	٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	٦٤
١٩	حالة حقوق الإنسان في هايتي	٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	٧١٥
١٩	تقديم المساعدة إلى نيبال في مجال حقوق الإنسان	٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	٧١٦
١٩	التعاون التقني والخدمات الاستشارية في تيمور- ليشتي	٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	٧١٧
١٩	التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في أفغانستان	٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	٧١٣-٧١٤

المرفق السادس

قائمة بالوثائق الصادرة من أجل الدورة الستين للجنة

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات العامة

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
جدول الأعمال المؤقت: مذكرة من إعداد الأمين العام	٢ E/CN.4/2004/1
شروح جدول الأعمال المؤقت من إعداد الأمين العام	٢ E/CN.4/2004/1/Add.1 وAdd.2
تقرير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان عن دورها الخامسة والخمسين	١٦ E/CN.4/2004/2- E/CN.4/Sub.2/2003/43
تقرير الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي	١١ (أ) E/CN.4/2004/3
الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي	١١ (أ) E/CN.4/2004/3/Add.1 وCorr.1
الزيارة إلى جمهورية إيران الإسلامية (١٥-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣)	١١ (أ) E/CN.4/2004/3/Add.2 وCorr.1
الزيارة إلى الأرجنتين (٢٢ أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)	١١ (أ) E/CN.4/2004/3/Add.3
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	٤ و١٨ E/CN.4/2004/4
متابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ليبيريا	٤ E/CN.4/2004/5
تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، السيد جون دوغارد، المقدم عملاً بقرار اللجنة ٢/١٩٩٣ ألف	٨ E/CN.4/2004/6 وAdd.1
تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، السيدة أسماء جهانجير، المقدم عملاً بقرار اللجنة ٥٣/٢٠٠٣	١١ (ب) E/CN.4/2004/7 وCorr.1
[بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية فقط]	١١ (ب) E/CN.4/2004/7/Add.1

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات العامة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
_____ : البعثة إلى جامايكا (١٧-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣)	١١ (ب) E/CN.4/2004/7/Add.2 و Corr.1
_____ : البعثة إلى البرازيل (١٦ أيلول/سبتمبر - ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)	١١ (ب) E/CN.4/2004/7/Add.3
تقرير مقدم من السيدة شارلوت أباكا، الخيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ليبيريا، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د-٤٨): مذكرة من الأمانة	١٩ E/CN.4/2004/8
تقرير مقدم من السيد خوان ميغيل بيتيت، المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخلية	١٣ E/CN.4/2004/9
_____ : البعثة إلى فرنسا (٢٥-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)	١٣ E/CN.4/2004/9/Add.1
_____ : البعثة إلى البرازيل (٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)	١٣ E/CN.4/2004/9/Add.2
تقرير السيد جان زيغلر، المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء، المقدم وفقاً لقرار اللجنة ٢٥/٢٠٠٣	١٠ E/CN.4/2004/10
_____ : البعثة إلى بنغلاديش (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر - ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)	١٠ E/CN.4/2004/10/Add.1
_____ : البعثة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة (٣-٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣)	١٠ E/CN.4/2004/10/Add.2
إحصاءات متعلقة بالدورة التاسعة والخمسين للجنة: مذكرة من الأمانة	٣ E/CN.4/2004/11
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	٤ E/CN.4/2004/12
_____ : تنفيذ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للإصلاحات التي أقرها الأمين العام	٤ E/CN.4/2004/12/Add.1
_____ : التسامح والتعددية باعتبارهما عنصريين لا يقبلان التجزئة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان	٤ E/CN.4/2004/12/Add.2
_____ : تقرير مرحلي عن دعم تعزيز النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان	٤ E/CN.4/2004/12/Add.3

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات العامة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا	٣ E/CN.4/2004/13
الحالة في فلسطين المحتلة: تقرير الأمين العام	٥ E/CN.4/2004/14
استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير: تقرير مقدم من المقرر الخاص، السيد إنريكة برنليس بالستيروس	٥ E/CN.4/2004/15
مكافحة تشويه صورة الأديان: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	٦ E/CN.4/2004/16
المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب: تقرير مقدم من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٦/٥٦	٦ E/CN.4/2004/17 و Corr.1
تقرير الحلقة الدراسية لخبراء منطقة شرق أوروبا بشأن تنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب: تبادل الآراء بشأن كيفية السير قدماً (براغ، ٢٤-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)	٦ E/CN.4/2004/17/Add.1
تقرير عن حلقة الخبراء الدراسية الإقليمية للدول الغربية بشأن تنفيذ برنامج عمل ديربان: تبادل الآراء بشأن كيفية المضي قدماً (بروكسل، ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)	٦ E/CN.4/2004/17/Add.2
تقرير حلقة العمل الإقليمية المعنية باعتماد وتنفيذ سياسات العمل الإيجابي لصالح السكان المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مونتيفيديو، ٧-٩ أيار/مايو ٢٠٠٣): مذكرة مقدمة من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	٦ E/CN.4/2004/17/Add.3
تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، السيد دودو دين	٦ E/CN.4/2004/18
_____ : البعثة إلى غيانا وترينيداد وتوباغو (١٤-٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣)	٦ E/CN.4/2004/18/Add.1

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات العامة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
_____ : البعثة إلى كندا (١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)	٦ E/CN.4/2004/18/Add.2
_____ : البعثة إلى كولومبيا (٢٧ أيلول/سبتمبر ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)	٦ E/CN.4/2004/18/Add.3
[بالإنكليزية والفرنسية فقط]	٦ E/CN.4/2004/18/Add.4
حالة الشعوب الإسلامية والعربية في مختلف أرجاء العالم: تقرير مقدم من المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، السيد دودو دين	٦ E/CN.4/2004/19
تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان عن دورته الثانية	٦(أ) E/CN.4/2004/20
تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي عن دورته الثالثة (جنيف، ٢٩ أيلول/سبتمبر - ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)	٦ E/CN.4/2004/21
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	٧ E/CN.4/2004/22
تقرير الفريق العامل المعني بالحقوق في التنمية عن أعمال دورته الخامسة (جنيف، ١١-٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤)	٧ E/CN.4/2004/23 و Corr.1
[بالإنكليزية فقط]	٧ E/CN.4/2004/23/Add.1
حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل: تقرير الأمين العام	٨ E/CN.4/2004/24
تقرير الأمين العام	٨ E/CN.4/2004/25
مذكرة من الأمين العام	٨ E/CN.4/2004/26
العنوان نفسه	٩(أ) E/CN.4/2004/27
حالة حقوق الإنسان للمعتقلين اللبنانيين في إسرائيل: مذكرة من الأمين العام	٩ E/CN.4/2004/28 و Add.1
الاستعاون مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان: تقرير الأمين العام	٩ E/CN.4/2004/29
حالة حقوق الإنسان في ميانمار: تقرير الأمين العام	٩ E/CN.4/2004/30

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات العامة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: مذكرة من الأمانة	٩ E/CN.4/2004/31
حالة حقوق الإنسان في كوبا: تقرير مقدم من السيدة كريستين شانيه، الممثلة الشخصية لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	٩ E/CN.4/2004/32 و Corr.1
حالة حقوق الإنسان في ميانمار: تقرير مقدم من المقرر الخاص، السيد باولو سيرجيو بنهيرو	٩ E/CN.4/2004/33
تقرير مقدم من السيدة يوليا- أنتوانيلا موتوك، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية	٩ E/CN.4/2004/34
تقرير مقدم من السيدة ماري تيريز أ. كاي- بوكوم، المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، عملاً بقرار اللجنة ١٦/٢٠٠٣	٩ E/CN.4/2004/35
حالة حقوق الإنسان في العراق: تقرير مقدم من المقرر الخاص، السيد أندرياس مافروماتيس	٩ E/CN.4/2004/36 و Add.1
حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد: تقرير الأمين العام	١٠ E/CN.4/2004/37
مسألة أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إقرار هذه الحقوق: تقرير مقدم من الأمين العام	١٠ E/CN.4/2004/38
إتاحة مكانية التداوي في سياق جوائح كفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والملاريا: تقرير الأمين العام	١٠ E/CN.4/2004/39
دراسة تحليلية للمبدأ الأساسي لعدم التمييز في سياق العولمة: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	١٠ E/CN.4/2004/40

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات العامة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
تعزيز تمتع الجميع بالحقوق الثقافية واحترام مختلف الهويات الثقافية: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	١٠ E/CN.4/2004/41 Add.1 و Corr.1
حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه: مذكرة من الأمانة	١٠ E/CN.4/2004/42
حقوق الإنسان والفقر المدقع: تقرير مقدم الخبيرة المستقلة، السيدة آن - ماري ليزين	١٠ E/CN.4/2004/43
_____ : البعثة إلى اليمن (٢ - ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)	١٠ E/CN.4/2004/43/Add.1
تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بالنظر في الخيارات المتعلقة بصياغة بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (جنيف، ٢٣ شباط/فبراير - ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤)	١٠ E/CN.4/2004/44
الحق في التعليم: تقرير مقدم من المقررة الخاصة، السيدة كاتارينا توماشيفسكي	١٠ E/CN.4/2004/45
_____ : البعثة إلى الصين	١٠ E/CN.4/2004/45/Add.1
_____ : البعثة إلى كولومبيا (١ - ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)	١٠ E/CN.4/2004/45Add.2
الآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان: تقرير مقدم من المقررة الخاصة، السيدة فاطمة زهرة أوهاشي - فيسلي، عملا بقرار اللجنة ٢٠/٢٠٠٣	١٠ E/CN.4/2004/46
[بالإنكليزية فقط]	١٠ E/CN.4/2004/46/Add.1 و Corr.1
الآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان: تقرير مقدم من المقررة الخاصة، السيدة فاطمة زهرة أوهاشي - فيسلي، عملا بقرار اللجنة ٢٠/٢٠٠٣: البعثة إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية (٢٧ أيار/مايو - ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣)	١٠ E/CN.4/2004/46/Add.2

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات العامة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
_____ : مذكرة من الأمانة	١٠ E/CN.4/2004/46/Add.3
آثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تقرير مقدم من الخبير المستقل، السيد بيرناردز أندرو نياموايا مودهو	١٠ E/CN.4/2004/47
_____ : البعثة إلى أوغندا (٢٦-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣)	١٠ E/CN.4/2004/47/Add.1
_____ : مذكرة من الأمانة	١٠ E/CN.4/2004/47/Add.2
تقرير مقدم من السيد ميلون كوئاري، المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب	١٠ E/CN.4/2004/48
_____ : البعثة إلى بيرو (٣-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٣)	١٠ E/CN.4/2004/48/Add.1
_____ : البعثة إلى أفغانستان (٣١ آب/أغسطس - ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)	١٠ E/CN.4/2004/48/Add.2
_____ : مذكرة من الأمانة	١٠ E/CN.4/2004/48/Add.3
حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه: تقرير مقدم من المقرر الخاص، السيد بول هنت	١٠ E/CN.4/2004/49
_____ : البعثة إلى منظمة التجارة العالمية (١٦-٢٣ تموز/يوليه و ٢٧ و ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣)	١٠ E/CN.4/2004/49/Add.1
_____ : مذكرة من الأمانة	١٠ E/CN.4/2004/49/Add.2
حقوق الإنسان والإرهاب: تقرير مقدم من الأمين العام	١١ E/CN.4/2004/50
حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، وخاصة في حالات ما بعد انتهاء الصراع وفي قضاء الأحداث: تقرير مقدم من الأمين العام	١١ (د) E/CN.4/2004/51
حالة اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: تقرير الأمين العام	١١ (أ) E/CN.4/2004/52
صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب: تقرير الأمين العام	١١ (أ) E/CN.4/2004/53 و Add.1

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات العامة (تابع)

رمز الوثيقة	الأعمال	بند جدول
E/CN.4/2004/54	١١	الترابط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان: تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
E/CN.4/2004/55	١١ (ز)	تقرير مقدم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
E/CN.4/2004/56	١١ (أ)	التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: تقرير مقدم من المقرر الخاص، السيد ثيو فان بوفن
E/CN.4/2004/56/Add.1	١١ (أ)	[بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية فقط]
E/CN.4/2004/56/Add.2	١١ (أ)	_____ : البعثة إلى إسبانيا (٥ - ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)
E/CN.4/2004/56/Add.3	١١ (أ)	[بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية فقط]
E/CN.4/2004/57	١١	مذكرة من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة يجيل فيها تقرير الاجتماع الاستشاري الثاني بخصوص المبادئ الأساسية والخطوط التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجرم لضحايا انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي
E/CN.4/2004/58	١١ (ب)	تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي
E/CN.4/2004/59	١١ (ب)	تقرير الفريق العامل بين الدورات المفتوح العضوية المكلف بمهمة صياغة مشروع صك ناظم ملزم قانونياً من أجل حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
E/CN.4/2004/60	١١ (د)	تقرير المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، السيد لياندر ديسبوي، المقدم عملاً بقرار اللجنة ٤٣/٢٠٠٣
E/CN.4/2004/60/Add.1	١١ (د)	[بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية فقط]
E/CN.4/2004/61	٦	البرامج السياسية التي تشجع على التمييز العنصري أو تحرض عليه: دراسة أعدها السيد دودو دين، المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات العامة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
الحق في حرية الرأي والتعبير: تقرير المقرر الخاص، السيد أمبيي ليغابو، المقدم عملاً بقرار اللجنة ٤٢/٢٠٠٣	١١(ج) E/CN.4/2004/62
[بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية فقط]	١١(ج) E/CN.4/2004/62/Add.1
_____ : البعثة إلى جمهورية إيران الإسلامية (٤-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)	١١(ج) E/CN.4/2004/62/Add.2
[بالإنكليزية والفرنسية فقط]	١١(ج) E/CN.4/2004/62/Add.3
_____ : البعثة إلى كولومبيا (٢١-٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤) - مذكرة من الأمانة	١١(ج) E/CN.4/2004/62/Add.4
تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، السيد عبد الفتاح عمرو	١١(هـ) E/CN.4/2004/63
_____ : الزيارة إلى جورجيا (٣١ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)	١١(هـ) E/CN.4/2004/63/Add.1
_____ : الزيارة إلى رومانيا (٧-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)	١١(هـ) E/CN.4/2004/63/Add.2
إدماج حقوق الإنسان للمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة: تقرير الأمين العام	١٢ E/CN.4/2004/64
خطة العمل المشتركة بين شعبة النهوض بالمرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: تقرير الأمين العام	١٢ E/CN.4/2004/65- E/CN.6/2004/7
نحو التنفيذ الفعال للمعايير الدولية من أجل القضاء على العنف ضد المرأة: تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، السيدة ياكين إرتورك	١٢(أ) E/CN.4/2004/66
_____ : الرسائل الموجهة إلى الحكومات والواردة منها	١٢(أ) E/CN.4/2004/66/Add.1
[بالإسبانية والإنكليزية فقط]	١٢(أ) E/CN.4/2004/66/Add.2
حالة اتفاقية حقوق الطفل: تقرير الأمين العام	١٣ E/CN.4/2004/67
تقرير مرحلي للأمين العام عن الدراسة المتعلقة بمسألة العنف ضد الأطفال	١٣ E/CN.4/2004/68

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات العامة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
تقرير اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان عن تنفيذ برنامج العمل لمنع بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الخليعة: مذكرة من الأمين العام	١٣ E/CN.4/2004/69
التقرير السنوي للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراعات المسلحة، السيد أولارا أ. أوتونو	١٣ E/CN.4/2004/70
العنف ضد العاملات المهاجرات: مذكرة من الأمين العام	١٤ E/CN.4/2004/71
الأشخاص المفقودون فيما يتصل بالتراعات المسلحة: مذكرة من الأمانة	١٤ (د) E/CN.4/2004/72
حالة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والجهود التي تبذلها الأمانة لتعزيز الاتفاقية: تقرير الأمين العام	١٤ (أ) E/CN.4/2004/73
التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة المتعلقة بحقوق الإنسان للمعوقين: تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	١٤ (د) E/CN.4/2004/74
حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	١٤ (ب) E/CN.4/2004/75
تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للعمال المهاجرين، السيدة غابرييلا رودريغيس بيزارو، المقدم عملاً بقرار اللجنة ٤٦/٢٠٠٣	١٤ (أ) E/CN.4/2004/76
[بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية فقط]	١٤ (أ) E/CN.4/2004/76/Add.1
_____ : البعثة إلى إسبانيا (١٥-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)	١٤ (أ) E/CN.4/2004/76/Add.2
_____ : البعثة إلى المغرب (٩-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)	١٤ (أ) E/CN.4/2004/76/Add.3
[بالإنكليزية فقط]	١٤ (أ) E/CN.4/2004/76/Add.4

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات العامة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
تقرير ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا، السيد فرانسيس دينغ	١٤ (ج) E/CN.4/2004/77
_____ حالات من التشريد: البعثة إلى أوغندا (١٠-١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣)	١٤ (ج) E/CN.4/2004/77/Add.1
_____ حالات من التشريد: البعثة إلى الاتحاد الروسي	١٤ (ج) E/CN.4/2004/77/Add.2
_____ مذكرة من الأمانة	١٤ (ج) E/CN.4/2004/77/Add.3
_____ المؤتمر الخاص بالتشريد الداخلي في المنطقة دون الإقليمية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية - تقرير اجتماع الخبراء (الخرطوم، ٣٠ آب/أغسطس - ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)	١٤ (ج) E/CN.4/2004/77/Add.4
صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات الخاص بأشكال الرق المعاصرة: تقرير الأمين العام	١٤ (د) E/CN.4/2004/78 وAdd.1
تنفيذ برنامج أنشطة العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم: تقرير مقدم من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة، عملا بقرار اللجنة ٥٨/٢٠٠٣	١٥ E/CN.4/2004/79
حقوق الإنسان وقضايا السكان الأصليين: تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، السيد رودولفو ستافنهاغن	١٥ E/CN.4/2004/80
[بالإسبانية والإنكليزية فقط]	١٥ E/CN.4/2004/80/Add.1
حقوق الإنسان وقضايا السكان الأصليين: تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، السيد رودولفو ستافنهاغن - البعثة إلى المكسيك (١٨-١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣)	١٥ E/CN.4/2004/80/Add.2
_____ البعثة إلى شيلي (١٨-٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣)	١٥ E/CN.4/2004/80/Add.3
_____ استنتاجات وتوصيات حلقة الخبراء الدراسية المعنية بالشعوب الأصلية وإقامة العدل (مدريد، ١٢-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)	١٥ E/CN.4/2004/80/Add.4

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات العامة (تابع)

الأعمال	بند جدول	رمز الوثيقة
تقرير الفريق العامل المنشأ وفقاً لقرار اللجنة ٣٢/١٩٩٥ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٥	١٥	E/CN.4/2004/81
[بالإسبانية والإنكليزية فقط]	١٥	E/CN.4/2004/81/Add.1
مذكرات من الأمين العام	١٦ (ب)	E/CN.4/2004/82 و Add.1 و Add.1/Corr.1
تقرير مقدم من السيدة حليلة مبارك ورزازي، رئيسة الدورة الخامسة والخمسين للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، المقدم وفقاً لقرار اللجنة ٥٩/٢٠٠٣	١٦	E/CN.4/2004/83
حقوق الإنسان والتضامن الدولي: مذكرة من الأمانة	١٧	E/CN.4/2004/84
تقرير الأمين العام	١٧ (أ)	E/CN.4/2004/85
مسألة عقوبة الإعدام: تقرير الأمين العام المقدم عملاً بقرار اللجنة ٦٧/٢٠٠٣	١٧ (أ)	E/CN.4/2004/86
حقوق الإنسان والبيئة كجزء من التنمية المستدامة: تقرير الأمين العام	١٧ (د)	E/CN.4/2004/87
الإفلات من العقاب: مذكرة من الأمين العام	١٧	E/CN.4/2004/88
الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: تقرير الأمين العام	١٨ (ب)	E/CN.4/2004/89
المعايير الإنسانية الأساسية: تقرير الأمين العام	١٧	E/CN.4/2004/90
حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب: تقرير الأمين العام	١٧	E/CN.4/2004/91
دور الحكم السديد في تعزيز حقوق الإنسان: مذكرة من الأمانة	١٧	E/CN.4/2004/92
عقد الأمم للتشريف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤): تقرير عن منجزات ونواقص العقد وأنشطة الأمم المتحدة المستقبلية في هذا المجال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	١٧ (ج)	E/CN.4/2004/93

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات العامة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
تقرير مقدم من السيدة هينا جيلاني، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية والمدافعين عن حقوق الإنسان	١٧(ب) E/CN.4/2004/94
_____ : البعثة إلى تايلند (١٩-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣)	١٧(ب) E/CN.4/2004/94/Add.1
_____ : البعثة إلى جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (٢٧-٣٠ كانون الأول/يناير ٢٠٠٣)	١٧(ب) E/CN.4/2004/94/Add.2
[بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية فقط]	١٧(ب) E/CN.4/2004/94/Add.3
مذكرة من الأمانة	١٨ E/CN.4/2004/95
حماية موظفي الأمم المتحدة: مذكرة من الأمانة	١٨ E/CN.4/2004/96
استنتاجات وتوصيات الإجراءات الخاصة: تقرير الأمين العام	١٨ E/CN.4/2004/97
مذكرة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	١٨(أ) E/CN.4/2004/98
تقرير الأمين العام	١٩ E/CN.4/2004/99
تكوين ملاك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	١٨(ج) E/CN.4/2004/100
المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان: تقرير الأمين العام	١٨(ب) E/CN.4/2004/101
حالة حقوق الإنسان في أفغانستان: مذكرتان من الأمانة	١٩ E/CN.4/2004/102
	Add.1 و
تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، السيد غانم النجار	١٩ E/CN.4/2004/103
دور وإنجازات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مساعدة كمبوديا حكومةً وشعباً على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: تقرير الأمين العام	١٩ E/CN.4/2004/104
حالة حقوق الإنسان في كمبوديا: تقرير الممثل الخاص للأمين العام المعني بحقوق الإنسان في كمبوديا، بيتر ليوبريخت	١٩ E/CN.4/2004/105

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات العامة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
حالة حقوق الإنسان في سيراليون: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	١٩ E/CN.4/2004/106
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة عن حالة حقوق الإنسان في تيمور - ليشتي	١٩ E/CN.4/2004/107
تقرير مقدم من السيد لوي جوانيه، الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي	١٩ E/CN.4/2004/108
تجميع لآراء التي تلقاها المكتب الموسع استجابةً لمقرر اللجنة ١١٦/٢٠٠٣: مذكرة من الأمانة	٢٠ و ٣ E/CN.4/2004/109
تحسين أساليب عمل اللجنة: مذكرة من الأمانة	٢٠ و ٣ E/CN.4/2004/110/Rev.1
مذكرة من الأمانة	١٥ E/CN.4/2004/111
آراء الخبراء البارزين المستقلين بشأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان: مذكرة من الأمانة	٦ E/CN.4/2004/112
التعاون التقني والخدمات الاستشارية في ليبيريا: تقرير أولي مقدم من الخبيرة المستقلة، السيدة شارلوت أباكا	١٩ E/CN.4/2004/113
حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب: مذكرة من الأمانة	١٧ E/CN.4/2004/114
مذكرة من الأمانة	٢٠ E/CN.4/2004/115
العنوان نفسه	٧ E/CN.4/2004/116
تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة: مذكرة من الأمين العام	١٢ (أ) E/CN.4/2004/117- E/CN.6/2004/8
	و Corr.1
مذكرة من الأمانة	٩ E/CN.4/2004/118
مذكرة من الأمانة	١٤ (د) E/CN.4/2004/119
ملاحظات خطية مقدمة من منظمة الصحة العالمية	٦ و ٧ و ١٠ و ١٢ إلى ١٥ و ١٧ و ١٨

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات العامة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
رسالة مؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤ و موجهة من رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان	١٧ E/CN.4/2004/121
تعليقات مقدمة من مكتب العمل الدولي	١٤ و ١٢ و ٦ و ١٥ E/CN.4/2004/122
بيان خطي مقدم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	١٠ E/CN.4/2004/123
الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧: مذكرة من الأمين العام	٣ E/CN.4/2004/124
مذكرة من الأمانة	١٨ (أ) E/CN.4/2004/125
العنوان نفسه	٦ E/CN.4/2004/126
المحاضر الموجزة لجلسات الدورة السنتين للجنة وتصويبها المركب	E/CN.4/2004/SR.1-61 ^(أ) E/CN.4/2004/SR.1-61/Corrigendum

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات المحدودة

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
مذكرة من الأمين العام	٢١(أ) E/CN.4/2004/L.1
المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامج عمل ديربان: مشروع قرار	٦ E/CN.4/2004/L.2/Rev.2
جلسة خاصة للجنة حقوق الإنسان تُعقد أثناء دورتها الستين: مشروع مقرر	٣ E/CN.4/2004/L.3
الحالة الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة: مشروع قرار	٣ E/CN.4/2004/L.4
مناهضة تشويه صورة الأديان: مشروع قرار	٦ E/CN.4/2004/L.5
مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين: مشروع قرار	٨ E/CN.4/2004/L.6
الحالة في فلسطين المحتلة: مشروع قرار	٥ E/CN.4/2004/L.7
مسألة الصحراء الغربية: مشروع قرار مقدم من الرئيس	٥ E/CN.4/2004/L.8
حالة حقوق الإنسان للمعتقلين اللبنانيين في إسرائيل: مشروع قرار	٩ E/CN.4/2004/L.9
مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الستين	٢١(ب) E/CN.4/2004/L.10 وAdd.1-17
العنوان نفسه	٢١(ب) E/CN.4/2004/L.11 وAdd.1-8
حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل: مشروع قرار	٨ E/CN.4/2004/L.12
حالة حقوق الإنسان في كوبا: مشروع قرار	٩ E/CN.4/2004/L.13
تدعيم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: مشروع قرار	٤ E/CN.4/2004/L.14
استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير: مشروع قرار	٥ E/CN.4/2004/L.15

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات المحدودة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
عدم جواز ممارسات معينة تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب: مشروع قرار	٦ E/CN.4/2004/L.16/Rev.2
الحق في التنمية: مشروع قرار	٧ E/CN.4/2004/L.17
الآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان: مشروع قرار	١٠ E/CN.4/2004/L.18
المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة: مشروع قرار	٨ E/CN.4/2004/L.19
حالة حقوق الإنسان في تركمانستان: مشروع قرار	٩ E/CN.4/2004/L.20
حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: مشروع قرار	٩ E/CN.4/2004/L.21
حالة حقوق الإنسان في بيلاروس: مشروع قرار	٩ E/CN.4/2004/L.22
آثار سياسات التكيف الهيكلي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: مشروع قرار	١٠ E/CN.4/2004/L.23
الحق في الغذاء: مشروع قرار	١٠ E/CN.4/2004/L.24
تعزيز تمتع الجميع بالحقوق الثقافية واحترام مختلف الهويات الثقافية: مشروع قرار	١٠ E/CN.4/2004/L.25
تعديل على مشروع قرار اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المعنون "حظر عمليات الإخلاء القسري"	١٠ E/CN.4/2004/L.26
السكن اللائق كعنصر من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي مناسب: مشروع قرار	١٠ E/CN.4/2004/L.27/Rev.1
التعاون مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان: مشروع قرار	٩ E/CN.4/2004/L.28
حالة حقوق الإنسان في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي: مشروع قرار	٩ E/CN.4/2004/L.29

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات المحدودة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة	
حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد: مشروع قرار	١٠	E/CN.4/2004/L.30
تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان: مشروع قرار	١٧	E/CN.4/2004/L.31
حقوق الإنسان والفقر المدقع: مشروع قرار	١٠	E/CN.4/2004/L.32
حالة حقوق الإنسان في زيمبابوي: مشروع قرار	٩	E/CN.4/2004/L.33
حالة حقوق الإنسان في ميانمار: مشروع قرار	٩	E/CN.4/2004/L.34
العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان: مشروع قرار	١٠	E/CN.4/2004/L.35
حالة حقوق الإنسان في السودان: مشروع قرار	٩	E/CN.4/2004/L.36
حالة حقوق الإنسان في الصين: مشروع قرار	٩	E/CN.4/2004/L.37
مسألة أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في جميع البلدان، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إقرار هذه الحقوق: مشروع قرار	١٠	E/CN.4/2004/L.38
الحق في التعليم: مشروع قرار	١٠	E/CN.4/2004/L.39
إتاحة إمكانية التداوي في سياق جوائح كفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسل والمalaria: مشروع قرار	١٠	E/CN.4/2004/L.40
حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه: مشروع قرار	١٠	E/CN.4/2004/L.41
دعم دور المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات والترتيبات في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها: مشروع قرار	١١	E/CN.4/2004/L.42
تعزيز نظام دولي ديمقراطي وعادل: مشروع قرار	١٧	E/CN.4/2004/L.43
تعزيز المشاركة الشعبية والإنصاف والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز بوصفها أسسا جوهرية للديمقراطية: مشروع قرار	١١	E/CN.4/2004/L.44

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات المحدودة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة	
نزاهة النظام القضائي: مشروع قرار	١١ (د)	E/CN.4/2004/L.45
إدماج حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة: مشروع مقرر	١٢	E/CN.4/2004/L.46
تعديل على مشروع المقرر ١٣ للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	١٤	E/CN.4/2004/L.47
تعديل على مشروع المقرر ٥ للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	١٤	E/CN.4/2004/L.48
تعديل على مشروع المقرر ٦ للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	١٧	E/CN.4/2004/L.49
اختطاف الأطفال في أفريقيا: مشروع قرار	١٣	E/CN.4/2004/L.50
حقوق الطفل: مشروع قرار	١٣	E/CN.4/2004/L.51
استقلال ونزاهة القضاء والمحلفين والخبراء القضائيين واستقلال المحامين: مشروع قرار	١١ (د)	E/CN.4/2004/L.52
الحق في الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية: مشروع قرار	١١ (د)	E/CN.4/2004/L.53
الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية: مشروع قرار	١١ (ز)	E/CN.4/2004/L.54
القضاء على جميع أشكال التعصب الديني: مشروع قرار	١١ (هـ)	E/CN.4/2004/L.55
حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً: مشروع قرار	١١ (ب)	E/CN.4/2004/L.56/Rev.1
التعارض بين الديمقراطية والعنصرية: مشروع قرار	١١	E/CN.4/2004/L.57
الاحتجاز التعسفي: مشروع قرار	١١ (أ)	E/CN.4/2004/L.58
حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي: مشروع قرار	١١ (ب)	E/CN.4/2004/L.59
الاتجار بالنساء والفتيات: مشروع قرار	١٢	E/CN.4/2004/L.60
التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: مشروع قرار	١١ (أ)	E/CN.4/2004/L.61

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات المحدودة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة	
المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال: مشروع مقرر	١٢	E/CN.4/2004/L.62
القضاء على العنف ضد المرأة: مشروع قرار	١٢(أ)	E/CN.4/2004/L.63
تعديل على مشروع القرار E/CN.4/2004/L.44	١١	E/CN.4/2004/L.64
الحق في حرية الرأي والتعبير: مشروع قرار	١١(ج)	E/CN.4/2004/L.65
حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، وبخاصة قضاء الأحداث: مشروع قرار	١١(د)	E/CN.4/2004/L.66
تعديلات على مشروع القرار E/CN.4/2004/L.38	١٠	E/CN.4/2004/L.67
		Add.1 و
تعزيز السلم كشرط أساسي لتمتع الجميع تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان: مشروع قرار	١٧	E/CN.4/2004/L.68
العنف ضد العاملات المهاجرات: مشروع قرار	١٤(أ)	E/CN.4/2004/L.69
الأشخاص المفقودون: مشروع قرار	١٤(د)	E/CN.4/2004/L.70
التسامح والتعددية باعتبارهما عنصريين لا يقبلان التجزئة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان: مشروع قرار	١٤	E/CN.4/2004/L.71
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم: مشروع قرار	١٤(أ)	E/CN.4/2004/L.72
مسؤوليات الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال المرتبطة بها في مجال حقوق الإنسان: مشروع مقرر	١٦	E/CN.4/2004/L.73/Rev.1
أعمال اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان: مشروع قرار	١٦	E/CN.4/2004/L.74/Rev.1
حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية: مشروع قرار	١٤(ب)	E/CN.4/2004/L.75
حقوق الإنسان للمعوقين: مشروع قرار	١٤(د)	E/CN.4/2004/L.76
المشردون داخلياً: مشروع قرار	١٤(ج)	E/CN.4/2004/L.77

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات المحدودة (تابع)

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
حقوق الإنسان للمهاجرين: مشروع قرار	١٤ E/CN.4/2004/L.78
حقوق الإنسان ومسؤولياته: مشروع مقرر	١٧ E/CN.4/2004/L.79
حقوق الإنسان والإرهاب: مشروع قرار	١١ E/CN.4/2004/L.80
الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان: مشروع قرار	١٥ E/CN.4/2004/L.81
الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم: مشروع قرار	١٥ E/CN.4/2004/L.82
تكوين ملاك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: مشروع قرار	١٨ E/CN.4/2004/L.83
التعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: مشروع قرار	١٨ (ب) E/CN.4/2004/L.84
دور الحكم السديد في تعزيز حقوق الإنسان: مشروع قرار	١٧ E/CN.4/2004/L.85
حقوق الإنسان والتضامن الدولي: مشروع قرار	١٧ E/CN.4/2004/L.86
المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان: مشروع قرار	١٨ (ب) E/CN.4/2004/L.87
مسألة حالات الاحتجاز التعسفي في منطقة القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة في غوانتانامو: مشروع قرار	١٧ E/CN.4/2004/L.88/Rev.2
التعاون التقني والخدمات الاستشارية في كمبوديا: مشروع قرار	١٩ E/CN.4/2004/L.89
الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بوضع مشروع إعلان وفقاً للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤: مشروع قرار	١٥ E/CN.4/2004/L.90
حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة: مشروع قرار	١٨ E/CN.4/2004/L.91
تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان: مشروع قرار	١٩ E/CN.4/2004/L.92

الوثائق الصادرة في سلسلة النشرات المحدودة (تابع)

الأعمال	بند جدول	رمز الوثيقة
[لم يستخدم هذا الرمز]		E/CN.4/2004/L.93
مسألة عقوبة الإعدام: مشروع قرار	١٧	E/CN.4/2004/L.94
الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان: مشروع قرار	١٩	E/CN.4/2004/L.95
حالة حقوق الإنسان في بوروندي: مشروع قرار	١٩	E/CN.4/2004/L.96/Rev.1
تقديم المساعدة إلى سيراليون في ميدان حقوق الإنسان: مشروع قرار	١٩	E/CN.4/2004/L.97
التعاون التقني والخدمات الاستشارية في ليبيريا: مشروع قرار	١٩	E/CN.4/2004/L.98/Rev.1
التعاون التقني والخدمات الاستشارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية: مشروع قرار	١٩	E/CN.4/2004/L.99
التعاون التقني والخدمات الاستشارية في تشاد: مشروع قرار	١٩	E/CN.4/2004/L.100/Rev.1
حماية موظفي الأمم المتحدة: مشروع قرار	١٨	E/CN.4/2004/L.101
التنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التزامات تقديم التقارير بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان: مشروع قرار	١٨	E/CN.4/2004/L.102
المعايير الإنسانية الأساسية: مشروع مقرر	١٧	E/CN.4/2004/L.103
العلم والبيئة: مشروع مقرر	١٧ (د)	E/CN.4/2004/L.104
حقوق الإنسان وقضايا السكان الأصليين: مشروع قرار	١٥	E/CN.4/2004/L.105
حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب: مشروع قرار	١٧	E/CN.4/2004/L.106
المدافعون عن حقوق الإنسان: مشروع قرار	١٧ (ب)	E/CN.4/2004/L.107
حالة العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان: مشروع قرار	١٧ (أ)	E/CN.4/2004/L.108
متابعة عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان: مشروع قرار	١٧ (ج)	E/CN.4/2004/L.109
الإفلات من العقاب: مشروع قرار	١٧	E/CN.4/2004/L.110
تعديل على مشروع القرار E/CN.4/2004/L.55	١١ (هـ)	E/CN.4/2004/L.111
تعديل على مشروع القرار E/CN.4/2004/L.91	١٨	E/CN.4/2004/L.112

الوثائق الصادرة في السلسلة الحكومية

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وموجهة من البعثة الدائمة لتركيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	١١ (ج) E/CN.4/2004/G/1
رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ وموجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	٨ E/CN.4/2004/G/2
رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ وموجهة من الممثل الدائم لبوتان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيسة لجنة حقوق الإنسان	١٢ (أ) E/CN.4/2004/G/3
رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ وموجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	٨ E/CN.4/2004/G/4
رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وموجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	٨ E/CN.4/2004/G/5
رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وموجهة من الممثل الدائم لإسرائيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيسة لجنة حقوق الإنسان	٥ E/CN.4/2004/G/6
رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ وموجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	٨ E/CN.4/2004/G/7
رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وموجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	٨ E/CN.4/2004/G/8
رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وموجهة من الممثل الدائم لإسرائيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيسة لجنة حقوق الإنسان	١٠ E/CN.4/2004/G/9

الوثائق الصادرة في السلسلة الحكومية

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وموجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيسة لجنة حقوق الإنسان	١٠ E/CN.4/2004/G/10
رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وموجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	٨ E/CN.4/2004/G/11
رسالة مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وموجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	٨ E/CN.4/2004/G/12
رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وموجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيسة لجنة حقوق الإنسان	١٠ E/CN.4/2004/G/13
مذكرة شفوية مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وموجهة من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	١٠ E/CN.4/2004/G/14
رسالة مؤرخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ وموجهة من البعثة الدائمة لتركيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	١٤ (ج) E/CN.4/2004/G/15
مذكرة شفوية مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ وموجهة من البعثة الدائمة للصين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	١٠ E/CN.4/2004/G/16
مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لإسبانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	١٤ (أ) E/CN.4/2004/G/17
مذكرات شفوية مؤرخة ١٠ آذار/مارس و٥ أيلول/سبتمبر و١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وموجهة من البعثة الدائمة للصين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	١١ (هـ) E/CN.4/2004/G/18

الوثائق الصادرة في السلسلة الحكومية

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
مذكرات شفوية مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢ و ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لإسبانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	١١(أ) E/CN.4/2004/G/19
رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وموجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	٨ E/CN.4/2004/G/20
رسالة مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من المراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	٨ E/CN.4/2004/G/21
رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة للمكسيك لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	١٥ E/CN.4/2004/G/22
رسالة مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	٣ E/CN.4/2004/G/23
مذكرة شفوية مؤرخة ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أمانة لجنة حقوق الإنسان	٨ E/CN.4/2004/G/24
مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لأذربيجان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أمانة لجنة حقوق الإنسان	٩ E/CN.4/2004/G/25
رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤ وموجهة من الممثل الدائم للنمسا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	١١(د) E/CN.4/2004/G/26

الوثائق الصادرة في السلسلة الحكومية

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
مذكرة شفوية مؤرخة ٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	١٠ E/CN.4/2004/G/27
رسالة مؤرخة ٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة الممثل الدائم لكندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أمانة لجنة حقوق الإنسان	١٥ E/CN.4/2004/G/28
رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من الممثل الدائم لسربادوس لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان	١٢(أ) E/CN.4/2004/G/29
رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من الممثل الدائم لكوبا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان	٣ E/CN.4/2004/G/30
رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من الممثل الدائم لصربيا والجبل الأسود لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان	٣ E/CN.4/2004/G/31
مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	١٤(ج) E/CN.4/2004/G/32
مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة للبرازيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	١١(ب) E/CN.4/2004/G/33
رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من الممثل الدائم لسنغافورة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان	١١ E/CN.4/2004/G/34

الوثائق الصادرة في السلسلة الحكومية

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لترينيداد وتوباغو لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	٦ E/CN.4/2004/G/35
مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أمانة لجنة حقوق الإنسان	٩ E/CN.4/2004/G/36
رسالة مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة للبنان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان	٩ E/CN.4/2004/G/37
رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بصفته رئيساً لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان	٥ و٩ E/CN.4/2004/G/38
مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لإيطاليا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	٦ E/CN.4/2004/G/39
مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أمانة لجنة حقوق الإنسان	١١ (أ) E/CN.4/2004/G/40
رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لكوبا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	٩ E/CN.4/2004/G/41
مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لإسرائيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	٨ E/CN.4/2004/G/42

الوثائق الصادرة في السلسلة الحكومية

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لأذربيجان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أمانة لجنة حقوق الإنسان	٩ E/CN.4/2004/G/43
رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لأذربيجان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان	٩ E/CN.4/2004/G/44
مذكرة شفوية مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لأذربيجان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أمانة لجنة حقوق الإنسان	٩ E/CN.4/2004/G/45
رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لكوبا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	٩ E/CN.4/2004/G/46
مذكرة شفوية مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لشيلي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	١٥ E/CN.4/2004/G/47
رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وموجهة من رئيس وفد الجمهورية الدومينيكية إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان	١٢ E/CN.4/2004/G/48
مذكرة شفوية مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة للمكسيك لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	١٧ E/CN.4/2004/G/49
رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان	١٠ E/CN.4/2004/G/50
رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لجامايكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة	١١(ب) E/CN.4/2004/G/51

الوثائق الصادرة في السلسلة الحكومية

بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة للسلفادور لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	١٠ E/CN.4/2004/G/52
مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لتركمانستان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	٩ E/CN.4/2004/G/53
رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى مكتب الأمم المتحدة إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان	١٧(أ) E/CN.4/2004/G/54
رسالة مؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وموجهة من البعثة الدائمة لفرنسا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان	٦ E/CN.4/2004/G/55

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية

	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
Written statement submitted by Friends Worlds Committee for Consultation (Quakers), a non-governmental organization in general consultative status	١٦ و ١٢	E/CN.4/2004/NGO/1
Joint written statement submitted by Friends World Committee for Consultation (Quakers), a non-governmental organization in general consultative status, and Amnesty International, the Association for the Prevention of Torture, Human Rights Watch, the International Commission of Jurists, the International Federation of ACAT (Action by Christmas for the Abolition of Torture) and the International Federation of Human Rights Leagues, non-governmental organizations in special consultative status	١٨ (ج)	E/CN.4/2004/NGO/2
Written statement submitted by Friends World Committee for Consultation (Quakers), a non-governmental organization in general consultative status	١٥	E/CN.4/2004/NGO/3
Idem	١٣	E/CN.4/2004/NGO/4
Written statement submitted by the Association for World Education, a non-governmental organization on the Roster	١٧ و ٩ و ٦	E/CN.4/2004/NGO/5
Written statement submitted by the International Organization for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, a non-governmental organization in special consultative status	٨	E/CN.4/2004/NGO/6
Written statement submitted by the Association for World Education, a non-governmental organization on the Roster	٨ و ٥	E/CN.4/2004/NGO/7

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية (تابع)

	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
Written statement submitted by the Commission of the Churches on International Affairs of the World Council of Churches, a non-governmental organization in general consultative status	١١ (هـ)	E/CN.4/2004/NGO/8
Idem	١٠	E/CN.4/2004/NGO/9
[French and Spanish only]	١٠	E/CN.4/2004/NGO/10
Written statement submitted by the Latin American Human Rights Association, a non-governmental organization in special consultative status	١٥	E/CN.4/2004/NGO/11
[French only]	١٠	E/CN.4/2004/NGO/12
Written statement submitted by the Romanian Independent Society of Human Rights, a non-governmental organization in special consultative status	١١ (د)	E/CN.4/2004/NGO/13
Idem	١١ (أ)	E/CN.4/2004/NGO/14
Written statement submitted by the World Union for Progressive Judaism, a non-governmental organization on the Roster	١٧ و ٦ و ٤	E/CN.4/2004/NGO/15
Written statement submitted by the World Federation of Trade Unions, a non-governmental organization in general consultative status	٦	E/CN.4/2004/NGO/16
Idem	٧	E/CN.4/2004/NGO/17
Idem	٩	E/CN.4/2004/NGO/18
Idem	١١	E/CN.4/2004/NGO/19
Written statement submitted by MADRE, Inc., a non-governmental organization in special consultative status	١٢ و ١٠ و ٧ و ١٤ (ج) و ١٥	E/CN.4/2004/NGO/20
Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status	١٢ (أ)	E/CN.4/2004/NGO/21
Idem	١٤ (أ)	E/CN.4/2004/NGO/22
Idem	١٤ (ج)	E/CN.4/2004/NGO/23

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية (تابع)

	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
Idem	١٨ (ب)	E/CN.4/2004/NGO/24
Idem	٦	E/CN.4/2004/NGO/25 and 26
Idem	١٠	E/CN.4/2004/NGO/27- 29
Idem	١١ (أ)	E/CN.4/2004/NGO/30- 36
Idem	١١ (ب)	E/CN.4/2004/NGO/37- 41
Idem	١١ (ج)	E/CN.4/2004/NGO/42
Idem	١١ (د)	E/CN.4/2004/NGO/43- 47
Idem	١١ (هـ)	E/CN.4/2004/NGO/48
Idem	١١ (و)	E/CN.4/2004/NGO/49
Idem	١٢ (أ)	E/CN.4/2004/NGO/50
Written statement submitted by the Shimin Gaikou Centre (Citizens' Diplomatic Centre for the Rights of Indigenous Peoples), a non-governmental organization in special consultative status	١٥	E/CN.4/2004/NGO/51
Written statement submitted by the Palestinian Centre for Human Rights, a non-governmental organization in special consultative status	١١ (ب)	E/CN.4/2004/NGO/52
[French only]	٩	E/CN.4/2004/NGO/53
Idem	١١	E/CN.4/2004/NGO/54
Idem	١١ (د)	E/CN.4/2004/NGO/55
Idem	٥	E/CN.4/2004/NGO/56
Idem	١٥	E/CN.4/2004/NGO/57
[Spanish only]	١١	E/CN.4/2004/NGO/58 and 59

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية (تابع)

بند جدول
الأعمال

رمز الوثيقة

Written statement submitted by the Colombian Commission of Jurists, a non-governmental organization in special consultative status	٣	E/CN.4/2004/NGO/60
Idem	١٤ (ج)	E/CN.4/2004/NGO/61
Written statement submitted by the Australian Council for International Development, a non-governmental organization in special consultative status	٧	E/CN.4/2004/NGO/62
Idem	١٤ (ج)	E/CN.4/2004/NGO/63
Written statement submitted by Agir ensemble pour les droits de l'homme, and the International Organization for the Development of Freedom of Education, non-governmental organizations in special consultative status	١٨ (ب)	E/CN.4/2004/NGO/64
Written statement submitted by Agir ensemble pour les droits de l'homme, a non-governmental organization in special consultative status	١١	E/CN.4/2004/NGO/65
Idem	١٧ (ب)	E/CN.4/2004/NGO/66
Written statement submitted by the Society for Threatened Peoples, a non-governmental organization in special consultative status	١٤ (ج)	E/CN.4/2004/NGO/67
Idem	٥	E/CN.4/2004/NGO/68
Idem	٧	E/CN.4/2004/NGO/69
Idem	١١ (أ)	E/CN.4/2004/NGO/70
Idem	١١ (د)	E/CN.4/2004/NGO/71
Idem	١١ (هـ)	E/CN.4/2004/NGO/72
Idem	١٢ (أ)	E/CN.4/2004/NGO/73
Idem	١٣	E/CN.4/2004/NGO/74
Idem	١٤ (ب)	E/CN.4/2004/NGO/75

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية (تابع)

	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
Idem	١٥	E/CN.4/2004/NGO/76
Idem	١٧	E/CN.4/2004/NGO/77
Written statement submitted by the International Organization for the Elimination of all Forms of Racial Discrimination, a non-governmental organization in special consultative status	٦	E/CN.4/2004/NGO/78
Written statement submitted by Conscience and Peace Tax International, a non-governmental organization in special consultative status	(ج)١١	E/CN.4/2004/NGO/79
Written statement submitted by International PEN, a non-governmental organization in special consultative status	٩	E/CN.4/2004/NGO/80
Written statement submitted by the National Center for Missing and Exploited Children, a non-governmental organization in special consultative status	١٣	E/CN.4/2004/NGO/81
Written statement submitted by the Federation of Cuban Women, a non-governmental organization in special consultative status	٥	E/CN.4/2004/NGO/82
Idem	١٠	E/CN.4/2004/NGO/83
Idem	١٢	E/CN.4/2004/NGO/84
Idem	١٣	E/CN.4/2004/NGO/85
Idem	٨	E/CN.4/2004/NGO/86
Written statement submitted by the World Union for Progressive Judaism, a non-governmental organization on the Roster	١١ (ب) و١٤ ١٨ (ب)	E/CN.4/2004/NGO/87
Idem	١١	E/CN.4/2004/NGO/88
Idem	٩ و٥	E/CN.4/2004/NGO/89
Written Statement submitted by the Association for World Education, a non-governmental organization on the Roster	١٤ و١١	E/CN.4/2004/NGO/90

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية (تابع)

	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
[Spanish only]	٩	E/CN.4/2004/NGO/91
Written statement submitted by Médecins du monde International, a non-governmental organization in general consultative status, le Comité catholique contre la faim et pour le développement, the International Federation of ACAT (Action by Christians for the Abolition of Torture), and World Organization against Torture, non-governmental organizations in special consultative status	١١	E/CN.4/2004/NGO/92
Written statement submitted by Earth Justice, and Human Rights Advocates, Inc., non-governmental organizations in special consultative status	١٠	E/CN.4/2004/NGO/93
Written statement submitted by Human Rights Advocates, Inc., a non-governmental organization in special consultative status	١١	E/CN.4/2004/NGO/94
Idem	١٢	E/CN.4/2004/NGO/95
Idem	١٣	E/CN.4/2004/NGO/96
Idem	١٤	E/CN.4/2004/NGO/97
Idem	١٧	E/CN.4/2004/NGO/98
Idem	٧	E/CN.4/2004/NGO/99
Written statement submitted by the International Indian Treaty Council, a non-governmental organization in special consultative status	١٥	E/CN.4/2004/NGO/100
[Spanish only]	٦	E/CN.4/2004/NGO/101
Written statement submitted by the International Indian Treaty Council, a non-governmental organization in special consultative status	٩	E/CN.4/2004/NGO/102
Idem	١٠	E/CN.4/2004/NGO/103
Idem	١١	E/CN.4/2004/NGO/104
Idem	١٣	E/CN.4/2004/NGO/105

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية (تابع)

	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
Idem	١٧ (ج)	E/CN.4/2004/NGO/106
[Spanish only]	٢٠	E/CN.4/2004/NGO/107
Written statement submitted by the International Indian Treaty Council, a non-governmental organization in special consultative status	٧	E/CN.4/2004/NGO/108
Written statement submitted by Al-Haq, Law in the Service of Man and the Palestinian Centre for Human Rights, non-governmental organizations in special consultative status	٥	E/CN.4/2004/NGO/109
Idem	٦	E/CN.4/2004/NGO/110
Idem	١١ (د)	E/CN.4/2004/NGO/111
Idem	١٧ (ب)	E/CN.4/2004/NGO/112
[Spanish only]	٣	E/CN.4/2004/NGO/113
Written statement submitted by Franciscans International, a non-governmental organization in general consultative status	٨	E/CN.4/2004/NGO/114
Idem	١٤	E/CN.4/2004/NGO/115
[French only]	١٠	E/CN.4/2004/NGO/116
Written statement submitted by Franciscans International, a non-governmental organization in general consultative status	١٢	E/CN.4/2004/NGO/117
Idem	٩	E/CN.4/2004/NGO/118-120
Written statement submitted by the Europe-Third World Centre, a non-governmental organization in general consultative status and the American Association of Jurists, a non-governmental organization in special consultative status	٧	E/CN.4/2004/NGO/121
Idem	١٠	E/CN.4/2004/NGO/122
Idem	١٧	E/CN.4/2004/NGO/123

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية (تابع)

	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
Written Statement submitted by the Europe-Third World Centre, a non-governmental organization in general consultative status	٨	E/CN.4/2004/NGO/124
Written statement submitted by the International Rehabilitation Council for Torture Victims, a non-governmental organization in special consultative status	(أ)١١	E/CN.4/2004/NGO/125
Idem	١٧ (أ) و(ب)	E/CN.4/2004/NGO/126
Written statement submitted by the South Asia Human Rights Documentation Centre, a non-governmental organization in special consultative status	٩	E/CN.4/2004/NGO/127
Idem	(أ)١١	E/CN.4/2004/NGO/128 and 129
Idem	(د)١١	E/CN.4/2004/NGO/130
Written statement submitted by the Women's Federation for World Peace International, a non-governmental organization in general consultative status	٧	E/CN.4/2004/NGO/131
Written statement submitted by the INUIT Circumpolar Conference and the American Indian Law Alliance, non-governmental organizations in special consultative status, and the Grand Council of the Crees (Eeyou Istchee), a non-governmental organization on the Roster	١٨ و ١٥	E/CN.4/2004/NGO/132
Idem	١٥ و ٦ و ٥	E/CN.4/2004/NGO/133
Written statement submitted by Fraternité Notre-Dame, Inc., a non-governmental organization in special consultative status	١١	E/CN.4/2004/NGO/134
Written statement submitted by the Asian Indigenous and Tribal Peoples Network, a non-governmental organization in special consultative status	١٠	E/CN.4/2004/NGO/135

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية (تابع)

	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
Idem	١٣	E/CN.4/2004/NGO/136
Idem	١٤ (ج)	E/CN.4/2004/NGO/137
Idem	١٥	E/CN.4/2004/NGO/138
[French and Spanish only]	٥	E/CN.4/2004/NGO/139
Written statement submitted by the Organization for Defending Victims of Violence, a non-governmental organization in special consultative status	٦	E/CN.4/2004/NGO/140
Idem	٧	E/CN.4/2004/NGO/141
Idem	٨	E/CN.4/2004/NGO/142
Idem	٩	E/CN.4/2004/NGO/143
Idem	١٠	E/CN.4/2004/NGO/144
Idem	١١ (د)	E/CN.4/2004/NGO/145
Idem	١٢ (أ)	E/CN.4/2004/NGO/146
Idem	١٣	E/CN.4/2004/NGO/147
Idem	١٤ (ب)	E/CN.4/2004/NGO/148
Idem	١٧ (ج)	E/CN.4/2004/NGO/149
Written statement submitted by the International Federation of Human Rights Leagues, a non-governmental organization in special consultative status	٩	E/CN.4/2004/NGO/150
Idem	١١	E/CN.4/2004/NGO/151
[Spanish only]	١٠	E/CN.4/2004/NGO/152
Written statement submitted by the International Federation of Human Rights Leagues, a non-governmental organization in special consultative status	١١	E/CN.4/2004/NGO/153
[Spanish only]	٣	E/CN.4/2004/NGO/154
Written statement submitted by the International Federation of Human Rights Leagues, a non-governmental organization in special consultative status	٦	E/CN.4/2004/NGO/155

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية (تابع)

	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
Written statement submitted by Al-Haq, Law in the Service of Man, the International Federation of Human Rights Leagues, and the Palestinian Centre for Human Rights, non-governmental organization in special consultative status	٨	E/CN.4/2004/NGO/156
[French only]	٩	E/CN.4/2004/NGO/157
Written statements submitted by the International Federation of Human Rights Leagues, a non-governmental organization in special consultative status	٩	E/CN.4/2004/NGO/158 and 159
[French only]	٩	E/CN.4/2004/NGO/160
Written statement submitted by the International Federation of Human Rights Leagues, a non-governmental organization in special consultative status	٩	E/CN.4/2004/NGO/161
[Spanish only]	٩	E/CN.4/2004/NGO/162
Written statements submitted by the International Federation of Human Rights Leagues, a non-governmental organization in special consultative status	٩	E/CN.4/2004/NGO/163 and 164
[French only]	٩	E/CN.4/2004/NGO/165
Written statement submitted by the International Federation of Human Rights Leagues, a non-governmental organization in special consultative status	٩	E/CN.4/2004/NGO/166
[French only]	٩	E/CN.4/2004/NGO/167- 171
Written statements submitted by the International Federation of Human Rights Leagues, a non-governmental organization in special consultative status	٩	E/CN.4/2004/NGO/172 and 173
[French only]	٩	E/CN.4/2004/NGO/174
Idem	١٩	E/CN.4/2004/NGO/175

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية (تابع)

	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
Written statement submitted by the International Educational Development, Inc., a non-governmental organization on the Roster	٩	E/CN.4/2004/NGO/176
Idem	٥	E/CN.4/2004/NGO/177
Idem	١٤	E/CN.4/2004/NGO/178
Written statement submitted by the Palestinian Centre for Human Rights, a non-governmental organization in special consultative status	١١ (ب)	E/CN.4/2004/NGO/179
Written statement submitted by the International Fellowship of Reconciliation, a non-governmental organization in special consultative status	٩	E/CN.4/2004/NGO/180
Written statement submitted by the Centro de Derechos Humanos Miguel Agustín Pro Juárez, a non-governmental organization on the Roster	٩	E/CN.4/2004/NGO/181
Written statement submitted by Pax Christi International, International Catholic Peace Movement, a non-governmental organization in special consultative status	١١	E/CN.4/2004/NGO/182
Idem	١١ (ج)	E/CN.4/2004/NGO/183
Idem	٩	E/CN.4/2004/NGO/184
Idem	١٠	E/CN.4/2004/NGO/185
Written statement submitted by the European Roma Rights Center, a non-governmental organization in special consultative status	٦	E/CN.4/2004/NGO/186
Written statement submitted by the Canadian HIV/AIDS Legal Network, a non-governmental organization in special consultative status	٦	E/CN.4/2004/NGO/187
Written statement submitted by the International Catholic Migration Commission and the Jesuit Refugee Service, non-governmental organization in special consultative status	١١ (أ) و ١٤ (ج)	E/CN.4/2004/NGO/188

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية (تابع)

	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
Written statement submitted by the World Alliance of Young Men's Christian Associations, and the World Young Women's Christian Association, non-governmental organizations in special consultative status	٨	E/CN.4/2004/NGO/189
Written statement submitted by Baha'i International Community, a non-governmental organization in special consultative status	٩	E/CN.4/2004/NGO/190
Written statement submitted by the Transnational Radical Party, a non-governmental organization in general consultative status	٦	E/CN.4/2004/NGO/191
Idem	٧	E/CN.4/2004/NGO/192
Idem	١٠	E/CN.4/2004/NGO/193
Idem	١١	E/CN.4/2004/NGO/194
Idem	١٢	E/CN.4/2004/NGO/195
Idem	١٨	E/CN.4/2004/NGO/196
Written statement submitted by the International Commission of Jurists, the International Federation of Human Rights Leagues and the Palestinian Centre for Human Rights, non-governmental organizations in special consultative status	٨	E/CN.4/2004/NGO/197
Written statement submitted by the International Commission of Jurists, a non-governmental organization in special consultative status	١٧	E/CN.4/2004/NGO/198
[Spanish only]	١٠ و ٧	E/CN.4/2004/NGO/199
Written statement submitted by the Indian Movement "Tupaj Amaru", a non-governmental organization in special consultative status	١٥ و ٥	E/CN.4/2004/NGO/200
Written statement submitted by the Institute for Women's Studies and Research, a non-governmental organization in special consultative status	١٢	E/CN.4/2004/NGO/201

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية (تابع)

	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
Idem	٩	E/CN.4/2004/NGO/202
Written statement submitted by the African Society of International and Comparative Law, a non-governmental organization in special consultative status	٩	E/CN.4/2004/NGO/203
Written statement submitted by the International Centre for the Legal Protection of Human Rights, a non-governmental organization in special consultative status	٦	E/CN.4/2004/NGO/204
Written statement submitted by the European Law Students' Association, a non-governmental organization in special consultative status	١٨	E/CN.4/2004/NGO/205
Written statement submitted by the International Possibilities Unlimited, a non-governmental organization in special consultative status	١١	E/CN.4/2004/NGO/206
Idem	١٧	E/CN.4/2004/NGO/207
Written statement submitted by the Transnational Radical Party, a non-governmental organization in general consultative status	٩	E/CN.4/2004/NGO/208
Written statement submitted by All for Reparations and Emancipation (AFREcure), a non-governmental organization on the Roster	١٤ (ب)	E/CN.4/2004/NGO/209
Written statement submitted by the Federación de Asociaciones de Defensa y Promoción de los Derechos Humanos, a non-governmental organization in special consultative status	١٧ (أ)	E/CN.4/2004/NGO/210
[Spanish Only]	٥	E/CN.4/2004/NGO/211
Written statement submitted by the Federación de Asociaciones de Defensa y Promoción de los Derechos Humanos, a non-governmental organization in special consultative status	٨	E/CN.4/2004/NGO/212
Idem	٩	E/CN.4/2004/NGO/213
Idem	١١ (ج)	E/CN.4/2004/NGO/214

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية (تابع)

	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
Idem	١٤ (أ)	E/CN.4/2004/NGO/215
Idem	١٤ (ج)	E/CN.4/2004/NGO/216
[Spanish Only]	١٩	E/CN.4/2004/NGO/217
Idem	٩	E/CN.4/2004/NGO/218
Idem	٥	E/CN.4/2004/NGO/219 and 220
Idem	٧	E/CN.4/2004/NGO/221 and 222
Idem	١٠	E/CN.4/2004/NGO/223
Idem	١١	E/CN.4/2004/NGO/224
Written statement submitted by the International Association of Jewish Lawyers and Jurists and the World Jewish Congress, non-governmental organizations in special consultative status	٦	E/CN.4/2004/NGO/225
Written statement submitted by the Hariri Foundation – The Islamic Foundation for Culture and Higher Education, a non-governmental organization in special consultative status	٧	E/CN.4/2004/NGO/226
Idem	٨	E/CN.4/2004/NGO/227
Idem	٩	E/CN.4/2004/NGO/228
Idem	١٧ (ج)	E/CN.4/2004/NGO/229
Written statement submitted by the Dominicans for Justice and Peace (Order of Preachers), a non-governmental organization in special consultative status	١٠	E/CN.4/2004/NGO/230
Written statement submitted by Interfaith International, a non-governmental organization in special consultative status, and the Movement against Racism and for Friendship among Peoples, a non-governmental organization on the Roster	١١	E/CN.4/2004/NGO/231

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية (تابع)

	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
Written statement submitted by Human Rights Watch, a non-governmental organization in special consultative status	٦	E/CN.4/2004/NGO/232
Idem	(د) ١٤	E/CN.4/2004/NGO/233
Written statement submitted by the World Veterans Federation, a non-governmental organization in general consultative status	(د) ١٤	E/CN.4/2004/NGO/234
Written statement submitted by Migrants Rights International, a non-governmental organization in special consultative status	(أ) ١٤	E/CN.4/2004/NGO/235
Written statements submitted by the Netherlands Organization for International Development Cooperation, a non-governmental organization in special consultative status	(ب) ١١	E/CN.4/2004/NGO/236 and 237
Idem	(ج) ١١	E/CN.4/2004/NGO/238
Idem	(د) ١١	E/CN.4/2004/NGO/239
Idem	(و) ١١	E/CN.4/2004/NGO/240
Idem	١٣	E/CN.4/2004/NGO/241
Idem	(أ) ١٤	E/CN.4/2004/NGO/242
Idem	(ب) ١٧	E/CN.4/2004/NGO/243
Idem	٦	E/CN.4/2004/NGO/244
Idem	٩	E/CN.4/2004/NGO/245
Written statement by the Foundation of Japanese Honorary Debts, a non-governmental organization on the Roster	(د) ١١	E/CN.4/2004/NGO/246
Written statement submitted by the Netherlands Centre for Indigenous Peoples, a non-governmental organization in special consultative status	١٨ و ١٥	E/CN.4/2004/NGO/247
Written statement submitted by Habitat International Coalition, a non-governmental organization in special consultative status	٨	E/CN.4/2004/NGO/248

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية (تابع)

بند جدول
الأعمال

رمز الوثيقة

Written statement submitted by the Norwegian Refugee Council, a non-governmental organization in special consultative status	١٤ (ج)	E/CN.4/2004/NGO/249
Written statement submitted by All for Reparations and Emancipation (AFRECURE), a non-governmental organization on the Roster	١٤ (ب)	E/CN.4/2004/NGO/250
Written statement submitted by the Canadian Race Relations Foundation, a non-governmental organization in special consultative status	١٤ (ب)	E/CN.4/2004/NGO/251
Written statement submitted by the Association for World Education, a non-governmental organization on the Roster	١١ (ب) و (ج) ١٨ و ١٤ و (هـ)	E/CN.4/2004/NGO/252
Written statement submitted by the Institute for Women's Studies and Research, a non-governmental organization in special consultative status	١٢	E/CN.4/2004/NGO/253
Idem	٩	E/CN.4/2004/NGO/254
Written statement submitted by B'nai B'rith, International a non-governmental organization on the Roster	٦	E/CN.4/2004/NGO/255
Written statement submitted by the International Confederation of Free Trade Unions, a non-governmental organization in general consultative status	٩	E/CN.4/2004/NGO/256
Written statement submitted by the International Federation of Rural Adult Catholic Movements, a non-governmental organization on the Roster	٧	E/CN.4/2004/NGO/257
Written statement submitted by the International Human Rights Association of American Minorities, a non-governmental organization on the Roster	٥	E/CN.4/2004/NGO/258
Written statement submitted by the American Psychological Association, a non-governmental in special consultative status	١٧	E/CN.4/2004/NGO/259

الوثائق الصادرة في سلسلة المنظمات غير الحكومية (تابع)

	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
Written statement submitted by the United Nations Watch, a non-governmental in special consultative status [French only]	١٧	E/CN.4/2004/NGO/260
Written statement submitted by Amnesty International, a non-governmental organization in special consultative status	١٥ ١٦	E/CN.4/2004/NGO/261 E/CN.4/2004/NGO/262

الوثائق الصادرة في سلسلة المؤسسات الوطنية

	بند جدول الأعمال	رمز الوثيقة
معلومات مقدمة من الاتحاد الإيبيري- الأمريكي لأمناء المظالم	١٨ (ب)	E/CN.4/2004/NI/1

فهرس المواضيع التي نظرت فيها اللجنة في دورتها الستين

الصفحة	الموضوع
	الاتجار:
١٧٣	الاتجار بالنساء والفتيات (القرار ٤٥/٢٠٠٤).....
٣٤٩	المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال (المقرر ١١٠/٢٠٠٤) .
	الإجراء:
٢٩٢	حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة (القرار ٧٦/٢٠٠٤).....
٣٤٦	قرار يتعلق بباراغواي أُنخذ بموجب الإجراء المنشأ وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د-٤٨) (المقرر ١٠٣/٢٠٠٤).....
١٤٨	الاحتجاز (التعسفي) (القرار ٣٩/٢٠٠٤).....
١٨٥	اختطاف الأطفال في أفريقيا (القرار ٤٧/٢٠٠٤).....
١٥٠	الاختفاء (حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي) (مسألة) (القرار ٤٠/٢٠٠٤).....
١١٤	الإخلاء (حظر الإخلاء القسري) (القرار ٢٨/٢٠٠٤).....
٣٥٣	أخلاقيات علم الأحياء (حقوق الإنسان و) (المقرر ١٢٠/٢٠٠٤).....
	الأديان:
١٣٧	القضاء على جميع أشكال التعصب الديني (القرار ٣٦/٢٠٠٤).....
٣٩	مناهضة تشويه صورة الأديان (القرار ٦/٢٠٠٤).....
٤٧	الأراضي العربية المحتلة (المستوطنات الإسرائيلية في) (القرار ٩/٢٠٠٤).....
٥٠	الأراضي العربية المحتلة، بما فيها فلسطين (مسألة انتهاك حقوق الإنسان في) (القرار ١٠/٢٠٠٤).....
٢٨	الأرض الفلسطينية المحتلة (الحالة الخطيرة في) (القرار ١/٢٠٠٤).....
	الإرهاب:
٣٤٩	الإرهاب وحقوق الإنسان (المقرر ١٠٩/٢٠٠٤).....
١٦٨	حقوق الإنسان والإرهاب (القرار ٤٤/٢٠٠٤).....
٣٣٦	حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب (القرار ٨٧/٢٠٠٤).....
١٣٦	الاستنكاف الضميري (من الخدمة العسكرية) (القرار ٣٥/٢٠٠٤).....
٣٥٥	الأسلحة (منع انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسوء استعمالها) (المقرر ١٢٤/٢٠٠٤).....

فهرس المواضيع التي نظرت فيها اللجنة في دورتها الستين (تابع)

الموضوع	الصفحة
الأطفال:	
- اختطاف الأطفال في أفريقيا (القرار ٤٧/٢٠٠٤)	١٨٥
- حقوق الطفل (القرار ٤٨/٢٠٠٤)	١٨٨
الإعدام (حالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا) (القرار ٣٧/٢٠٠٤)	١٤١
أفغانستان (التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في) (بيان الرئيس المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤) .	٤٩٥
الإفلات من العقاب (القرار ٧٢/٢٠٠٤)	٢٧٥
الأقليات:	
- حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية) (القرار ٥١/٢٠٠٤)	٢٠٦
- السنة الدولية/العقد الدولي للأقليات في العالم (المقرر ١١٥/٢٠٠٤)	٣٥١
- صندوق التبرعات لصالح الأنشطة المتصلة بالأقليات (المقرر ١١٤/٢٠٠٤)	٣٥١
الإنسانية (المعايير الإنسانية الأساسية) (المقرر ١١٨/٢٠٠٤)	٣٥٣
باراغواي (قرار يتعلق بباراغواي أُنخذ بموجب الإجراء المنشأ وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣(د-٤٨)) (المقرر ١٠٣/٢٠٠٤)	٣٥٥
بوروندي (الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في) (القرار ٨٢/٢٠٠٤)	٣٢٠
البيئة:	
- الآثار المترتبة على زوال الدول من الوجود لأسباب بيئية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق السكان الأصليين (المقرر ١٢٢/٢٠٠٤)	٣٥٤
- العلم والبيئة (المقرر ١١٩/٢٠٠٤)	٣٥٣
بيانات الرئيس:	
- بشأن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في أفغانستان (٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤) ...	٤٩٥
- بشأن التعاون التقني والخدمات الاستشارية في تيمور - ليشتي (٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)	٥٠١
- بشأن تقديم المساعدة إلى نيبال في مجال حقوق الإنسان (٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)	٤٩٩
- بشأن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا (٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)	٣٧٠
- بشأن حالة حقوق الإنسان في هايتي (٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)	٤٩٨
- بيلاروس (حالة حقوق الإنسان في) (القرار ١٤/٢٠٠٤)	٦٣

فهرس المواضيع التي نظرت فيها اللجنة في دورتها الستين (تابع)

الموضوع	الصفحة
التشقيف:	
- متابعة عقد الأمم المتحدة للتشقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤) (المقرر ١٢١/٢٠٠٤)	٣٥٤
التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد (حقوق الإنسان و) (القرار ٢٢/٢٠٠٤)	٨٧
التداوي في سياق جوائح كفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (إتاحة إمكانية) (القرار ٢٦/٢٠٠٤)	١٠٣
تركمانستان (حالة حقوق الإنسان في) (القرار ١٢/٢٠٠٤)	٥٦
التسامح والتعددية باعتبارهما عنصريين لا يقبلان التجزئة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان (القرار ٥٤/٢٠٠٤)	٢١٨
تشاد (التعاون التقني والخدمات الاستشارية في) (القرار ٨٥/٢٠٠٤)	٣٣١
التضامن الدولي (حقوق الإنسان و) (القرار ٦٦/٢٠٠٤)	٢٥٩
التعاون:	
- التعاون الإقليمي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (القرار ٧٤/٢٠٠٤)	٢٨٦
- التعاون مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان (القرار ١٥/٢٠٠٤)	٦٥
- تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان (القرار ٦٣/٢٠٠٤)	٢٥٠
التعددية (والتسامح باعتبارهما عنصريين لا يقبلان التجزئة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان (القرار ٥٤/٢٠٠٤)	٢١٨
التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (القرار ٤١/٢٠٠٤)	١٥٥
التعليم (الحق في التعليم) (القرار ٢٥/٢٠٠٤)	٩٨
تقرير المصير (استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في) (القرار ٥/٢٠٠٤)	٣٥
التكيف الهيكلي (آثار سياسات) (القرار ١٨/٢٠٠٤)	٧٢
تنظيم الأعمال:	
- تنظيم الأعمال (المقرر ١٠١/٢٠٠٤)	٣٤٣
- موعد انعقاد الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان (المقرر ١٢٥/٢٠٠٤)	٣٥٥
التنمية (الحق في) (القرار ٧/٢٠٠٤)	٤٢
تيمور - ليشتي (التعاون التقني والخدمات الاستشارية في) (بيان الرئيس المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)	٥٠١

فهرس المواضيع التي نظرت فيها اللجنة في دورتها الستين (تابع)

الصفحة	الموضوع
٣٤٦	جلسة خاصة للجنة حقوق الإنسان تُعقد أثناء دورتها الستين (المقرر ١٠٢/٢٠٠٤).....
٤٥	الجولان السوري المحتل (حقوق الإنسان في) (القرار ٨/٢٠٠٤).....
٣٣٦	الحرية (حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب (القرار ٨٧/٢٠٠٤).....
١٣٤	الحق في الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية (القرار ٣٤/٢٠٠٤).....
٤٢	الحق في التنمية (القرار ٧/٢٠٠٤).....
٧٦	الحق في الغذاء (القرار ١٩/٢٠٠٤).....
١١٦	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مسألة إعمال - في جميع البلدان) (القرار ٢٩/٢٠٠٤).....
٧٩	الحقوق الثقافية واحترام مختلف الهويات الثقافية (تعزيز تمتع الجميع بـ) (القرار ٢٠/٢٠٠٤).....
٢٧١	الحكم (دور الحكم السديد) (القرار ٧٠/٢٠٠٤).....
	الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان (القرار ٨١/٢٠٠٤):
٤٩٥	- التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في أفغانستان (بيان الرئيس المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤).....
٣٣١	- التعاون التقني والخدمات الاستشارية في تشاد (القرار ٨٥/٢٠٠٤).....
٥٠١	- التعاون التقني والخدمات الاستشارية في تيمور - ليشتي (بيان الرئيس المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤).....
٣٢٦	- التعاون التقني والخدمات الاستشارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية (القرار ٨٤/٢٠٠٤).....
٣٠٧	- التعاون التقني والخدمات الاستشارية في كمبوديا (القرار ٧٩/٢٠٠٤).....
٣٢٤	- التعاون التقني والخدمات الاستشارية في ليبيريا (القرار ٨٣/٢٠٠٤).....
٣٣٣	- تقديم المساعدة إلى سيراليون في ميدان حقوق الإنسان (القرار ٨٦/٢٠٠٤).....
٣٠٩	- تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان (القرار ٨٠/٢٠٠٤).....
٤٩٩	- تقديم المساعدة إلى نيبال في مجال حقوق الإنسان (بيان الرئيس المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤).....
٤٩٨	- حالة حقوق الإنسان في هايتي (بيان الرئيس المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤).....
٣٢٠	- الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في بروندي (القرار ٨٢/٢٠٠٤).....
	الديمقراطية:
١٤٥	- التعارض بين الديمقراطية والعنصرية (القرار ٣٨/٢٠٠٤).....

فهرس المواضيع التي نظرت فيها اللجنة في دورتها الستين (تابع)

الموضوع	الصفحة
- تعزيز المشاركة الشعبية والإنصاف والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز بوصفها أسسا جوهرية للديمقراطية (القرار ٣١/٢٠٠٤)	١٢٦
- دعم دور المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المنظمات والترتيبات في تعزيز الديمقراطية وتوطيدها (القرار ٣٠/٢٠٠٤)	١٢٣
الرأي والتعبير (الحق في حرية) (القرار ٤٢/٢٠٠٤)	١٦٠
السكن (السكن اللائق كعنصر من العناصر المكونة للحق في مستوى معيشي مناسب) (القرار ٢١/٢٠٠٤)	٨٣
السلم كشرط أساسي لتمتع الجميع تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان (تعزيز) (القرار ٦٥/٢٠٠٤)	٢٥٧
السودان (حالة حقوق الإنسان في) (المقرر ١٢٨/٢٠٠٤)	٣٥٦
سيراليون (تقديم المساعدة إلى سيراليون في ميدان حقوق الإنسان) (القرار ٨٦/٢٠٠٤)	٣٣٣
الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال المرتبطة بها في مجال حقوق الإنسان (مسؤوليات) (المقرر ١١٦/٢٠٠٤)	٣٥٢
الصحة (حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه) (القرار ٢٧/٢٠٠٤)	١٠٩
الصحراء الغربية (مسألة) (القرار ٤/٢٠٠٤)	٣٣
الصكوك (التنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك التزامات تقديم التقارير بموجب هذه الصكوك) (القرار ٧٨/٢٠٠٤)	٣٠٣
الصومال (تقديم المساعدة إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان) (القرار ٨٠/٢٠٠٤)	٣٠٩
العدل (حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، وبخاصة قضاء الأحداث) (القرار ٤٣/٢٠٠٤)	١٦٤
العقد:	
- الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (القرار ٥٨/٢٠٠٤)	٢٣٠
- متابعة عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (القرار ٧١/٢٠٠٤)	٢٧٣
عقوبة الإعدام (مسألة) (القرار ٦٧/٢٠٠٤)	٢٦١
العلم والبيئة (المقرر ١١٩/٢٠٠٤)	٣٥٣
العنصرية:	
- التعارض بين الديمقراطية والعنصرية (القرار ٣٨/٢٠٠٤)	١٤٥

فهرس المواضيع التي نظرت فيها اللجنة في دورتها الستين (تابع)

الموضوع	الصفحة
- عدم جواز ممارسات معينة تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكرة الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (القرار ١٦/٢٠٠٤)	٦٧
- المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ والمتابعة الشاملان لإعلان وبرنامح عمل ديربان (القرار ٨٨/٢٠٠٤)	٣٣٩
- العنف ضد المرأة (القضاء على) (القرار ٤٦/٢٠٠٤)	١٧٧
- العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان (حالة) (القرار ٦٩/٢٠٠٤)	٢٦٧
العولمة:	
- العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (القرار ٢٤/٢٠٠٤ والمقرر ١٠٧/٢٠٠٤)	٣٤٨ و ٩٥
- الغذاء (الحق في) (القرار ١٩/٢٠٠٤)	٧٦
غير المواطنين:	
- حقوق غير المواطنين (المقرر ١١٢/٢٠٠٤)	٣٥٠
- نشر تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق غير المواطنين (١١٣/٢٠٠٤)	٣٥٠
الفتيات:	
- الاتجار بالنساء والفتيات (القرار ٤٥/٢٠٠٤)	١٧٣
- الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر على صحة المرأة والطفلة (المقرر ١١١/٢٠٠٤)	٣٥٠
- الفساد وأثره على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المقرر ١٠٦/٢٠٠٤)	٣٤٨
- الفقر (حقوق الإنسان والفقر المدقع) (القرار ٢٣/٢٠٠٤)	٩٠
- فلسطين المحتلة (الحالة في) (القرار ٣/٢٠٠٤)	٣٢
- فلسطين (مسألة انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها) (القرار ١٠/٢٠٠٤)	٥٠
- فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز (إتاحة إمكانية التداوي في سياق جوائح كفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز) (القرار ٢٦/٢٠٠٤)	١٠٣
- قبرص (مسألة حقوق الإنسان في) (المقرر ١٢٦/٢٠٠٤)	٣٥٥
- القضاء (استقلال ونزاهة) (القرار ٣٣/٢٠٠٤)	١٣١
قضايا السكان الأصليين:	
- الآثار المترتبة على زوال الدول من الوجود لأسباب بيئية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق السكان الأصليين (المقرر ١٢٢/٢٠٠٤)	٣٥٤

فهرس المواضيع التي نظرت فيها اللجنة في دورتها الستين (تابع)

الصفحة	الموضوع
٢٤٦	- حقوق الإنسان وقضايا السكان الأصليين (القرار ٦٢/٢٠٠٤)
٢٣٥	- الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بوضع مشروع إعلان وفقا للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٤٩/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (القرار ٥٩/٢٠٠٤)
٢٢٩	- الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (القرار ٥٧/٢٠٠٤)
٢٣٠	- الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم (القرار ٥٨/٢٠٠٤)
٣٠٧	- كمبوديا (التعاون التقني والخدمات الاستشارية في) (القرار ٧٩/٢٠٠٤)
٥٥	- كوبا (حالة حقوق الإنسان في) (القرار ١١/٢٠٠٤)
٥٩	- كوريا (حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (القرار ١٣/٢٠٠٤)
٣٧٠	- كولومبيا (حالة حقوق الإنسان في) (بيان الرئيس المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤)
٣٢٦	- الكونغو (التعاون التقني والخدمات الاستشارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية) (القرار ٨٤/٢٠٠٤)
٢٣٧	- اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (أعمال) (القرار ٦٠/٢٠٠٤)
٣٢٤	- ليبيريا (التعاون التقني والخدمات الاستشارية في) (القرار ٨٣/٢٠٠٤)
٢٨٩	- المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (القرار ٧٥/٢٠٠٤)
٢٦٤	- المدافعون (عن حقوق الإنسان) (القرار ٦٨/٢٠٠٤)
	المرأة:
١٧٣	- الاتجار بالنساء والفتيات (القرار ٤٥/٢٠٠٤)
٣٤٨	- إدماج حقوق الإنسان للمرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة (المقرر ١٠٨/٢٠٠٤)
٢٠٢	- العنف ضد العاملات المهاجرات (القرار ٤٩/٢٠٠٤)
١٧٧	- القضاء على العنف ضد المرأة (القرار ٤٦/٢٠٠٤)
٣٤٩	- المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال (المقرر ١١٠/٢٠٠٤)
٣٥٠	- الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر على صحة المرأة والطفلة (المقرر ١١١/٢٠٠٤)
٣٥	- المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير (استخدام) (القرار ٥/٢٠٠٤)
٣٥٢	- المسؤوليات (حقوق الإنسان ومسؤولياته) (المقرر ١١٧/٢٠٠٤)

فهرس المواضيع التي نظرت فيها اللجنة في دورتها الستين (تابع)

الصفحة	الموضوع
٤٧	المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة (القرار ٩/٢٠٠٤).....
٢٢١	المشردون داخلياً (القرار ٥٥/٢٠٠٤).....
٣٥٤	المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (تطبيق — على نطاق العالم) (المقرر ١٢٣/٢٠٠٤).....
٢٠٩	المعوقون (حقوق الإنسان للمعوقين) (القرار ٥٢/٢٠٠٤).....
٢٠٤	المفقودون (الأشخاص) (القرار ٥٠/٢٠٠٤).....
	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان:
٢٩	- تدعيم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (القرار ٢/٢٠٠٤).....
٢٧٩	- تكوين ملاك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (القرار ٧٣/٢٠٠٤).....
٣٥٠	الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر على صحة المرأة والطفلة (المقرر ١١١/٢٠٠٤).....
	المهاجرون:
٢٢٦	- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (القرار ٥٦/٢٠٠٤)...
٢١٣	- حقوق الإنسان للمهاجرين (القرار ٥٣/٢٠٠٤).....
٢٠٢	- العنف ضد العاملات المهاجرات (القرار ٤٩/٢٠٠٤).....
٢٩٨	موظفو الأمم المتحدة (حماية موظفي) (القرار ٧٧/٢٠٠٤).....
٣٥٥	موعد انعقاد الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان (المقرر ١٢٥/٢٠٠٤).....
٢٤١	ميثاق (حالة حقوق الإنسان في) (القرار ٦١/٢٠٠٤).....
٢٥٢	النظام الدولي (تعزيز نظام دولي ديمقراطي وعادل) (القرار ٦٤/٢٠٠٤).....
١٣٠	النظام القضائي (نزاهة) (القرار ٣٢/٢٠٠٤).....
٦٨	النفائيات السمية (الآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات و) (القرار ١٧/٢٠٠٤).....
٤٩٩	نيبال (تقديم المساعدة إلى نيبال في مجال حقوق الإنسان إلى) (بيان الرئيس المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤).....
٤٩٨	هايتي (حالة حقوق الإنسان في) (بيان الرئيس المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤).....